السياسة الدولية

مجلة دورية تصدر عن
مؤسسة الأهرام
كل ثلاثة أشهر

العدد ٢٢
السنة السادسة
اكتوبر ١٩٧٠

رئيس التحرير:
د. بطرس بطرس غالى

مدير التحرير:
د. عبد الملك عودة

سكرتارية التحرير:
أحمد يوسف القرعى
نبية الأصفهانى

الادارة والتحرير والاعلانات
شارع الجلاء - القاهرة

الاشتراكات:
لسنة بالبريد العادى
داخل الجمهورية ٨٠ قرشا
وحول اتحاد البريد العربى
ودول النادر البعيدة ١٠٠ قرش

٢٠ قرشا

الفهـــرس

صفحة



المجابهة الدبلوماسية العربية الإسرائيلية

فى التاسع من يونية سنة ١٩٦٧ ،وافقت مصر على قرار مجلس الامن بايقاف اطلاق النار ، وكانت قواتنا قدانهزمت ، والقوات المعادية وصلت الى شبه جزيرة سيناء تطل مدافعها على مدن القناة .

وعلى الرغم من تلك الهزيمة التى منيت بها الجيوش العربية ،فان الشعب العربى فى مصر قد استطاع ان يصمد ، وان يعلن اصراره على التمسك بزعيمه الرئيس جمال عبد الناصر الذى استطاع ان يعيد بناء القوات المسلحة المصرية من جديد .. وأثناء عملية البناء هذه ،احتدت المواجهة العربية الاسرئيلية من ميدان القتال الى اروقة الامم المتحدة ،حيث انعقدت الجمعية العامة فى دورة استثنائية استمرت من ١٧ يونية الى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٦٧ وتنافست الكتل الدولية المختلفة ، كل منها تتقدم بمشروع قرار تروج له على أنه - فى رأيها - خير حل سياسى لمشكلة الشرق الاوسط . فناقشت الجمعية العامة مشروع القرار السوفيتى الذى قدم فى ١٩ يونية سنة ١٩٦٧ ومشروع القرار الامريكى الذى قدم فى اليوم التالى لتقديم القرار السوفيتى ، ومشروع القرار الالبانى الذى قدم فى ٢٦ يونية ،ومشروع قرار دول عدم الانحياز الذى قدم فى ٢٨ يونيه ، ومشروع قرار دول امريكا اللاتينية .

واذا كانت الجمعية العامة قد استطاعت ان تصدر قرارا بالنسبة لمدينة القدس (القرار رقم ٢٢٥٤) تستنكر فيه اى اجراء تقوم به اسرائيل بشأن تغيير وضع القدس ، فانها لم تنجح فى احراز الاغلبية المطلوبة لنجاح اى من مشروعات

« ان المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى العربى .. يعلن تاييده الكامل لقبول المبادرة الامريكية الاخيرة ، ويؤكد ما أعلنه القائد من اننا اذا كنا قد قبلنا السير خطوة جديدة فى المجال السياسى، واذا كنا قد اعطينا فرصة اخرى للعمل من اجل تنفيذ قرار مجلس الامن الذى ينص على عدم شرعية اكتساب اية اراض بالحرب وعلى ضرورة انسحاب اسرائيل طبقا لذلك من الاراضى التى احتلتها بحربها ، والذى ينص ايضا على ضمان حقوق شعب فلسطين ، فان ذلك يجب ان يقترن بالاستمرار فى تدعيم قوتنا الذاتية ، وفى زيادة حشدها كلها ووضعها موضع الاستعداد الكامل من اجل المعركة والاستمرار فيها ، اذا لم تحقق تلك المبادرة الزام العدو بالانسحاب الكامل وضمان حقوق شعب فسطين »

من قرارات الدورة الرابعة للمؤتمر القوم العام للاتحاد الاشتراكى العربى
[يوليو ١٩٧٠]

القرارات الاخرى ، ولذلك قررت اعادة القضية الى مجلس الامن بموجب القرار ٢٢٥٦ .

وقد قابل اخفاق الامم المتحدة فى اتخاذ قرار بشأن ازمة الشرق الاوسط ، نجاح الدول العربية فى توحيد مواقفها الدبلوماسية ازاء التحدى الاسرائيلى ، وكان ذلك فى مؤتمر القمة العربى الذى انعقد بمدينة الخرطوم فى ٢٩ أغسطس سنة ١٩٦٧ بناء على دعوة من حكومة السودان ، لدراسة « الموقف العربى الراهن ، والنظر فى وضع خطة عربية مشتركة لازالة آثار العدوان » وقد اتخذ مؤتمر الخرطوم عدة قرارات هامة منها :

ــ تضافر جميع الجهود لازالة آثار العدوان ، على أساس ان الاراضى المحتلة ارض عربية ، يقع عبء استردادها على الدول العربية جمعاء .

ــ توحيد جهودهم فى العمل السياسى على الصعيد الدولى والدبلوماسى لازالة آثار العدوان ، وتأمين انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضى العربية التى احتلتها بعد ٥ يونية سنة ١٩٦٧

ــ تقديم كل من السعودية والكويت وليبيا دعما اقتصاديا لكل من مصر والاردن الى حين ازالة آثار العدوان .

واستمرت المناورات الدبلوماسية داخل اروقة الامم المتحدة ، الى ان

استطاع مجلس الامن ان يصدر قراره المشهور فى ٢٢نوفمبر سنة ١٩٦٧ وهو القرار رقم ٢٤٢ الذى اصبح المحــرر الجديد للمجابهة الدبلوماسية العــربية الاسرائيلية .

وقد أكد القرار مبدأ أساسيا تقوم عليه فلسفة الامم المتحدة وسيــاستها العامة ، وهو عدم شرعية الاستيلاء على الاراضى عن طريق الحرب ، كما أن هذا القرار قد وضع الخطوط العــريضة لتصفية ازمة الشرق الاوسط والعمل على استتباب السلام فى هذه المنطقة .

وهذه الخطوط هى :

- انسحاب القــوات الاسرائيليــة من الاراضى التى احتلت فى القتال الاخير .

- انهاء جميع ادعاءات وحــالات الحرب ، والاحترام والاعتراف بالسيادة ووحدة الاراضى والاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة ، وحقها فى ان تعيش بسلام ضمن حدود أمنة معترف بها .

- ضمان حرية الملاحــة فى الممرات المائية الدولية فى المنطقة .

- تحقيق تسوية عادلــة لمشكلـــة اللاجئين .

- ضمان الامن الاقليمى ، والاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة ، عن طريق اجراءات من بينها انشاء مناطق منزوعة السلاح .

- تكليف الامين العام بتعيين ممثل خاص للذهاب الى الشرق الاوسط لاقامة اتصالات مع الدول المعنية ، بهــدف الوصول الى تحقيق تسوية سلمية ، على أساس المبادىء الواردة بهذا القرار .

وقد عين الامين العام للامم المتحدة لهذه المهمة السفير جونار يارنج ، ومن هنا بدأت مرحلة جديدة للمــواجهة الدبلــوماسية العــربية الاسرائيليــة ، محورها الزيارات المتعددة التى قام بها السفير يارنج للدول المعنية بالازمة دون ان تسفر تلك الاتصالات عن نتيجة ايجابية .

٧٩٥

« ان مجلس رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته السابعة العادية باديس ابابا – اثيوبيا – من ١–٤ سبتمبر ١٩٧٠ ......

١ – ياخذ علما بالبيان الذى القاه السيد وزير الدولة للشئون الخارجية ورئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة

٢ – يعرب عن قلقه البالغ لاستمرار احتلال جزء من اراضى دولة افريقية وشقيقة بوساطة قوات اجنبية لمدة تزيد عن ثلاثة اعوام مما يهدد السلام العالمى

٣ – يؤكد تمسكه بقراريه رقم ٥٣ الصادر فى سبتمبر ١٩٦٨ ورقم ٥٧ الصادر فى سبتمبر ١٩٦٩ اللذين يدعوان الى انسحاب القوات الاجنبية من جميع الاراضى العربية المحتلة الى خطوط ٥ يونيو ١٩٦٧ وذلك تطبيقا لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧

٤ – يعرب عن تضامنه مع الجمهورية العربية المتحدة ، ويدعو جميع اعضاء منظمة الوحدة الافريقية الى مساندة الجهود الحالية التى يبذلها الممثل الخاص للامم المتحدة من اجل تطبيق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ اخذا فى الاعتبار عدم امكانية تطبيقه بشرط او بشكل جزئى .

٥ – يطالب جميع اعضاء منظمة الوحدة الافريقية باستخدام نفوذهم من اجل ضمان التطبيق الكامل لهذا القرار »

من قرار مجلس رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية [٤ سبتمبر ١٩٧٠]

وبينما كانت مهمة السفير يارنج الدبلوماسية فى حالة فتور وتجمد ، جاءت مبادرة فرنسية تطلب عقد اجتماع بين الدول الاربع الكبرى (الولايات المتحدة الامريكية – الاتحاد السوفيتى – فرنسا – انجلترا) للبحث عن حل لازمة الشرق الاوسط . وقد وافقت الحكومة السوفيتية على هذا الاقتراح فى ٢١ يناير سنة ١٩٦٩ ، كما وافقت عليه الحكومة البريطانية فى ٢٩ يناير ، ثم وافقت عليه بعد ذلك الحكومة الامريكية فى ٥ فبراير سنة ١٩٦٩ . وجرت الاتصالات بين الدول الاربع الكبرى ابتداء من ٣ ابريل سنة ١٩٦٩ ، وتمت فى نفس الوقت اجتماعات ثنائية بين الدولتين العملاقتين ، وامتدت هذه الاتصالات وتلك حتى يولية سنة ١٩٦٩ دون ان تسفر أى منهما عن أية نتيجة .

وفى ٢٣ يولية سنة ١٩٦٩ اعلن الرئيس جمال عبد الناصر فى خطابه أمام المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى العربى عن اتباع اسلوب جديد فى المواجهة العربية الاسرائيلية ، وهو حرب الاستنزاف . وقد تأزم الموقف السياسى والعسكرى وتوالت الاحداث الخطيرة ، فأحرق المسجد الاقصى فى ٢١ اغسطس سنة ١٩٦٩ ، وتلى هذا الحادث الخطير الاجتماعات السياسية لمحاولة ايجاد حل لازمة الشرق الاوسط ، سواء على المستوى العربى (مجلس وزراء خارجية الدول العربية الذى انعقد بالقاهرة فى ٢٥ أغسطس) أو على المستوى الاسلامى (مؤتمر القمة الاسلامى الذى انعقد فى الرباط فيما بين ٢٢ ، ٢٥ سبتمبر ١٩٦٩) أو على المستوى البرلمانى الدولى (المؤتمر الذى انعقد بالقاهرة فى فبراير سنة ١٩٧٠) أو على مستوى دول عدم الانحياز (المؤتمر التحضيرى الذى انعقد بدار السلام فى ابريل ١٩٧٠) .

وقد تأزم الموقف العسكرى حين بدأت اسرائيل توجه غارات جوية فى العمق ، واصابت بعض الاهداف المدنية من مصانع ومدارس .

وفى أول مايو سنة ١٩٧٠ وجه الرئيس جمال عبد الناصر من خلال خطاب القاه بمناسبة عيد العمال ، نداء الى الرئيس الامريكى ريتشارد نيكسون يتضمن نقطتين محدودتين :

١ ـ اذا كانت الولايات المتحدة تريدالسلام فى الشرق الاوسط ، فعليها ان تطالب اسرائيل بالانسحاب وفقا لقرارمجلس الامن ٠

٢ ـ اذا لم يكن ذلك فى طاقة أمريكا ،فنحن نطلب منها ان تكف عن تقديم اى دعم جديد لها .

وجاء الرد الامريكى على ذلك كله فى رسالة من وليم روجرز وزير الخارجية الامريكية الى وزير الخارجيةالمصرية ، يقترح فيها احياء مهمة يارنج ، ووقف اطلاق النار بين الاطراف المعنية لمدة ثلاثة اشهر ، وذلك هو الذى عرف باسم « المبادرة الامريكية » ٠

وفى ٢٦ يولية سنة ١٩٧٠ اعلن الرئيس جمال عبد الناصر امام المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى العربى موافقته على قبول المبادرة الامريكية ٠

وقد عارضت منظمات المقاومة الفلسطينية وبعض الدول العربية ، وفى مقدمتها العراق ، قبول المبادرة الامريكية ٠

وكان قرار قبول المبادرة الامريكية كماكانت الموافقة على قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ فى نوفمبر سنة ١٩٦٧ يتضمن كل منهما تحديا من تحديات المواجهة المستمرة بيننا وبين العدو الصهيونى هذه المرة داخل الوطن العربى ، لان الاقطار العربية ، مادامت اقطارا وحكومات ، فان سياستها وآراءها ورغباتها ستكون متباينة ، ولهذا فانه فى حين ان مصر قبلت قرار مجلس الامن اولا ، ومشروع روجرز ثانيا ، فان دولا عربية اخرى رفضت مشروع روجرز كما رفضت من قبل قرار مجلس الامن ٠

وقد رد الرئيس جمال عبد الناصر على هؤلاء المعارضين ، وكان مما قاله فى رده « العبرة بما يجرى تنفيذه على الواقع ، وحين تلوح امامنا فرصة للتحرك فاننا لا نملك حق التغافل عنها ، خصوصا وان هناك اجزاء كبيرة من الاراضى العربية تتعرض لمهانة الاحتلال ٠٠ واذا كان فى امكاننا تخليص القدس العربية ، وغزة ، والضفة الغربية ، والمرتفعات السورية ، وسيناء من المحنة الرهيبة التى تعيشها الان ، فلست ادرى لماذا لا نتحرك ؟ » ٠٠

« ان ملوك ورؤساء دول وحكومات دول عدم الانحياز ..... يؤكدون عدم جواز حيازة الاراضى بالقوة ويطالبون بالانسحاب الفورى من كل الاراضى التى احتلتها اسرائيل بعد ٥ يونيو .

ويعلنون احترامهم الكامل للحقوق المشروعة لشعب فلسطين وان صيانة هذه الحقوق شرط اساسى لتحقيق السلام فى الشرق الاوسط .

ويطالبون بصيانة حقوق الشعب العربى فى فلسطين فى العودة الى اراضيهم ويؤكدون مساندتهم لهم فى نضالهم لتحقيق حريتهم الوطنية فى معركتهم ضد الاستعمار والعنصرية .

ويؤكدون ضرورة التمسك بتنفيذ قرارات الامم المتحدة الخاصة بهذا الموضوع ويعبرون عن تاييدهم للجهود التى يبذلها المثل الخاص للسكرتير العام للامم المتحدة فى تطبيق قرار مجلس الامن الصادر فى ٢٢ نوفمبر عام ١٩٦٧ .

ويندون بالعقبات التى تضعها اسرائيل امام الجهود الرامية الى تحقيق السلام القائم على العدل خصوصا وقف الاتصالات التى يقوم بها المثل الخاص للسكرتير العام فى تنفيذ المهمة التى وكلها اليه مجلس الامن .

ويطالبون الامم المتحدة بتطبيق الاجراءات المناسبة ضد اسرائيل اذا استمرت فى تجاهل جهود الامم المتحدة الرامية الى تحقيق السلام القائم على العدل طبقا لقرار مجلس الامن » .

من قرار المؤتمر الثالث لعدم الانحياز الخاص بالشرق الاوسط [١١ سبتمبر ١٩٧٠] .

واضاف الرئيس الى ذلك قوله « ان الشعب المصرى لم يمارس ترف القتال من فوق منابر الخطابة او من دهاليز المناورات السياسية ، وانما مارس دوره فى وضح النهار وفى ميادين الخطر بكل اعبائه ومشاقه المادية والمعنوية ، وكان الشعب المصرى وسوف يكون طليعة التحرير » .

وقد بدأت الاتصالات ، فى اطار الامم المتحدة ، مع السفير يارنج بغية الوصول الى حل سياسى للمجابهة الدائرة بيننا وبين العدو الصهيونى ، ولكن سرعان ما اخذت الحكومة الاسرائيلية تضع العراقيل ، فادعت ان الحكومة المصرية خرقت قرار وقف اطلاق النار بأن نقلت قواعد الصواريخ ، وانشأت قواعد جديدة فى فترة وقف اطلاق النار ، واتخذت هذا ذريعة لسحب مندوبها من نيويورك ، والعمل على تجميد مهمة السفير يارنج ، بعد ان كانت قد اعلنت قبولها للمبادرة الامريكية واختارت مندوبا لها لدى السفير يارنج .

وقد استنكر السياسة العدوانية الاسرائيلية كل من مؤتمر القمة الافريقى الذى انعقد بمدينة اديس ابابا فى اوائل سبتمبر ١٩٧٠ ومؤتمر عدم الانحياز الذى انعقد بمدينة لوساكا فى منتصف سبتمبر سنة ١٩٧٠ مؤكدين بذلك تضامن اكثر من نصف العالم مع الحق العربى واستنكاره للباطل الاسرائيلى ، وكان هذا يتمثل فى الدول الافريقية ودول عدم الانحياز .

ان ازمة الشرق الاوسط مازالت فى عنفوان شدتها ، والسلام فى هذه المنطقة الحيوية للعالم مازال بعيدا ، فهل تستطيع الدول المحبة للسلام المجتمعة الان فى الدورة الخامسة والعشرين للجمعية العامة للامم المتحدة ان تتخطى العقبات التى تضعها اسرائيل ومن يعاونونها فى سبيل تحقيق مهمة الى السفير يارنج حتى يستطيع تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الذى يعتبر المحور للحل السلمى ؟

ان المعركة الدبلوماسية التى نخوضها معركة ضارية لا تقل اهمية عن المعركة العسكرية التى خضناها والتى نحن على استعداد لان نخوضها مرة اخرى ، اذا تعسر او تعذر تحقيق الحل السياسى .

رئيس التحرير

دراسة

الاستراتيجية البترولية الأمريكية والشرق الأوسط

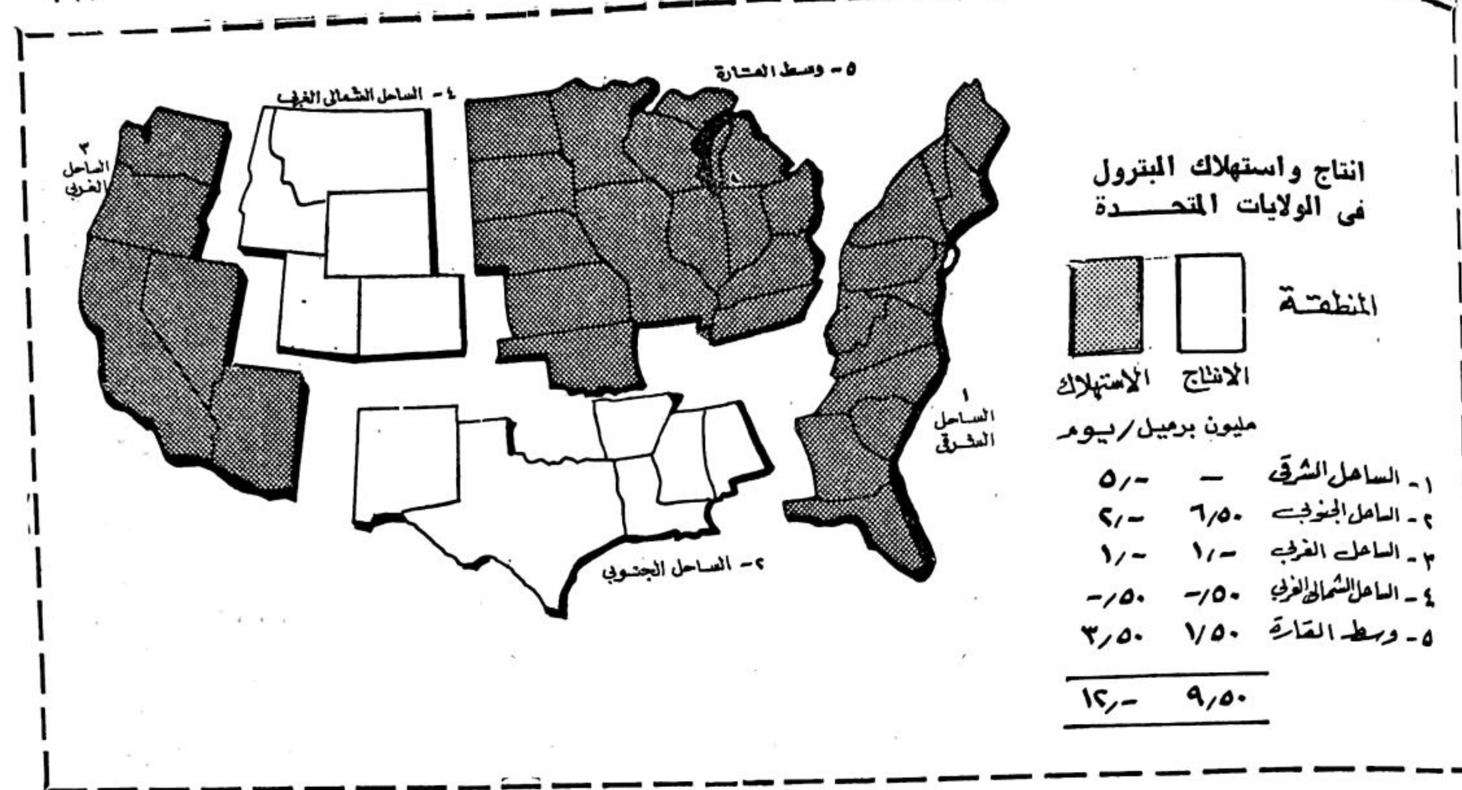
صلاح منتصر

محرر شئون البترول بصحيفة الاهرام

من كل ما تحدث به قادة العمل البترولى فى الولايات المتحدة الامريكية خلال الفترة الاخيرة ، كانت المخاوف واضحة جلية من احتمالات الخطر والمشاكل التى تهدد مستقبل صناعة البترول فى داخل الولايات المتحدة . ان هذه الدولة الكبيرة التى بدأت فيها ومنها صناعة البترول فى العالم (١) واستطاعت على مدى سنوات طويلة ان تحتل موقع القمة فى هذه الصناعة ، اصبحت اليوم مهددة بالاخطار . فى وقت لم يعد البترول فيه مصدرا من اهم واعظم مصادر الطاقة على الاطلاق فحسب ، وانما ايضا عنصرا اساسيا فى انتاج اكثر من ٢٦٠٠ منتج ، تتدرج تحت اسم « الصناعات البتروكيماوية » وتشارك بالنصيب الاكبر فى صنع حضارة الانسان الحديث .

والولايات المتحدة هى اكبر دولة منتجة للبترول

(١) بدأت صناعة البترول فى أوائل النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، حيث استخرج البترول فى رومانيا عام ١٨٥٧ بمقدار ٢٠٠٠ برميل ، ثم ٤٠٠٠ برميل فى العام التالى . وفى عام ١٨٥٩ حفر الكولونيل أدوين دريك أول بئر بترولية فى Titusville بولاية بنسلفانيا بعمق ٦٩٫٥ قدم . وكان ذلك ايذانا بمولد صناعة البترول الحديثة فى أمريكا ثم انتشارها فى اصقاع اخرى من العالم [البترول العربى الخام فى السوق العالمية للدكتور صاحب ذهب]



حتى اليوم فى العالم ، لكنها ايضا وفى نفس الوقت أكبر دولة مستهلكة لمنتجاته. وعلى المستوى الدولى كله تستهلك الولايات المتحدة برميلا من كل ثلاثة براميل بترول يستهلكها العالم ، وتنتج برميلا من كل اربعة براميل بترول ينتجها ، والفرق بين الانتاج والاستهلاك يعوض بالاستيراد من الخارج .

وليس هناك بلد آخر فى العالم يماثل الولايات المتحدة فى نسبة الانتاج والاستهلاك ، فاليابان — ثانى الدول المستهلكة — بلغ استهلاكها فى العام الماضى اقل كثيرا من ربع استهلاك الولايات المتحدة ، وفنزويلا ثانية المنتجين للبترول فى العالم ، تجاوز انتاجها فى العام الماضى بقليل ثلث انتاج الولايات المتحدة .

وفى تصور ضخامة استهلاك البترول فى الولايات المتحدة ، يكفى ان نعرف أنه خارج دول الكتل الشرقية (٢) فانه من بين ١٩٨ر٩٩٦ر٥٠٠ سيارة ولورى فى العالم ، يوجد ١٠٩ر١٠٣ر٥٠٠ فى الولايات المتحدة وحدها (٣) . و ٩٩ فى المائة من كل وسائل النقل

---

(٢) الدول الداخلة فى الكتلة الشرقية هى : الاتحاد السوفيتى — الصين — البانيا — تشيكوسلوفاكيا — المانيا الديمقراطية — المجر — بولندا — رومانيا — بلغاريا .

(٣) International Petroleum Encyclopedia 1969.

الامريكى تسير بالبترول، ونحو ٩٠ فى المائة من منازل الولايات المتحدة تستخدم البترول او الغاز الطبيعى للتدفئة والتسخين . وفى عام ١٩٦٨ بلغ استهلاك القوات المسلحة الامريكيـة وحدهـا من منتجات البترول اكثر من مليون برميل يوميا ، وهو رقم يزيد بنحو ٣٠ر٠ فى المائة على مجموع استهلاك المنتجات البترولية فى جميع الدول العربية ، بما فيها امارات الخليج العربى وساحل عمان (٤) . وفى تصور ضخامة الصناعة البترولية فى الولايات المتحدة ، يكفى أن نعرف أن هناك ٤٠ الف شركة تعمل فى هذه الصـناعة داخـل الولايـات المتحـدة [منتجين ومكررين وناقلين وموزعين]

وفى عام ١٩٦٧ كانت قيمة الاسـتثمارات الاجمالية لهذه الشركات ٨٣ر٨ مليار دولار (٥) . وبلغ عدد العاملين فيها نحو مليونى شـخص تقاضوا اجورا قدرها ٩٠٠٠ مليون دولار .

هكذا تبدو خطورة النتائج التى قد تؤدى اليها المشكلات التى تهدد تلك الامبراطورية البترولية الضخمة ، والتى اعتاد قادتها على أن يحركوا خيوط السياسة العالمية لامريكا منذ عشرينات القرن الحالى .

وهذه المشكلات التى تهدد صناعة البترول فى الولايات المتحدة يمكن تلخيصها كما يلى :

١ ـ تناقص الرصيد الاحتياطى من البترول الموجود فى الحقول والقابل للانتاج الى درجة قد لا تكفى [فيما لو لم تتحقق اكتشافات جـديدة] لغير ١٠ سنوات قادمة .

٢ ـ ضآلة احتمالات تحقيق اكتشافات جديدة داخلية ، بعد أن ملأ رجال البـترول الاراضى الامريكية ثقوبا طوال ١٠٠ سنة . وعلى سبيل المثال فانه فى ٢٠ سنة فقـط (من ١٩٣٨ الى ١٩٥٦) فان عدد الابار المحفورة خلال هذه الفترة بلغ أكثر من ٦٦٥ الف بئر (٦) .

٣ ـ تزايد ارقام الاستهلاك بنسبة ضخمة سبقت الزيادة فى الانتاج، مما يؤدى الى توسيع الفجوة الموجودة بين امكانيات الانتاج واحتيـاجات الاستهلاك .

٤ ـ تعـويض النقص الموجـود بين الانتـاج والاستهلاك بالاستيراد من الخارج ، بصـورة مقلقة ، يتوقـع معها ان يصل حجـم المستـورد عام ١٩٨٠ الى ما يعادل نصف البترول المستهلك فى الولايات المتحدة (٧) .

وفى تصويره لخطورة هذا الوضع ، فان مايكل هيدر الذى كان حتى سبتمبر الماضى رئيسا لمجلس ادارة شركة استاندرد نيوجرسى (اسو) وهى اكبر شركة بترول فى العالم ، ذكر فى محاضرة القاها يوم ١٤ اكتوبر الماضى (٨) مختتما فترة رئاسته لهذه الشركة الضخمة : « ان الولايات المتحدة لن تملك الحفاظ على قوتها الاقتصاديـة ومـوقفهـا الدفاعى واستقلالها فى علاقتها الخارجية ، اذا هى اصبحت رهن المصادر الخارجية بشان جزء كبير من امدادات الطاقة التى تحتاج اليها .

« اننا نجتاز مرحلة تواجه فيها الصـناعة البترولية فترة بالغة الخطـورة لا تهدد وجـود الصناعة نفسـها فقط ، وانما تهدد معها الامن القومى لبلادنا، ليس بالمعنى العسكرى وحده بل ايضا بمعنى ان تكون لنا القدرة على مواصلة الاحتفاظ بنمونا ورفاهنا الاقتصاديين ، بـرغم انقطاع مصادر الامداد الخارجية ، وبالتالى أن تكون لنا القدرة على الاخذ بسياسة خـارجية فعالة » .

وقال هيدر « من الواضـــح ان الاســاس الصلب الذى يدعم امن الولايات المتحدة ومرونة علاقاتها الخارجية هو قوة اقتصادها المحـلى واستقلال هذا الاقتصاد النسبى » .

وفى الشرق الاوسط ، فى المنطقة العربية ، فانه

---

(٤) عالم النفط ٣ يناير ١٩٧٠ .
(٥) عالم النفط ٣ يناير ١٩٧٠ .
(٦) البترول العربى الخـام فى السوق العالمية : د. صاحب ذهب .
(٧) WORLD Petroleum نوفمبر ١٩٦٩ .
(٨) نفس المصدر السابق

من الضرورى التاكد من حقيقة ان ما يحدث فى امريكا وما يواجه صناعة البترول فيها من مشاكل ومناقشات وأراء ، هو بالضرورة شىء مؤثر فى حركة الصناعة البترولية العربية وفى مستقبل المنطقة معا . بل ان الثابت والواضح انه بسبب البترول العربى ، تغيرت مفاهيم دول كبيرة ـ مثل الولايات المتحدة ـ فى نظرتها الى منطقة الشرق الاوسط ، واصبح هذا البترول العربى موقع تأثير وتاثر بالولايات المتحدة وتاريخها البترولى .

والتاريخ البترولى الامريكى يمكن بصورة اجمالية تقسيمه الى ثلاثة فصول رئيسية .

الاسد لا يأكل وحده منذ بداية الصناعة البترولية فى أمريكا الى ما بعد الحرب العالمية الثانية

فى هذه المرحلة ، بدات صناعة البترول الامريكية وتطورت كجزء لا يتجزأ من توسع ونمو الاقتصاد الامريكى الذى اعقب الحرب الاهلية الامريكية ، وتميز ببدء تحول الولايات المتحدة من اقتصاد زراعى الى صناعى ، ومن دولة يعيش سكانها فى الريف الى دولة يعيش معظم سكانها فى المدن . فى هذه الفترة كانت المنتجات البترولية اول صادرات صناعية تصدرها الولايات المتحدة الى الخارج . ليس هذا فحسب ، بل ان صناعة البترول الامريكية كانت أول صناعة امريكية تخرج الى اسواق الاستهلاك الاجنبية . وخلال الفترة ما بين منتصف الستينات ومطلع القرن العشرين كانت الولايات المتحدة تصدر الى الاسواق الاجنبية ما بين ٦٠ الى ٧٥ فى المائة من الانتاج الامريكى (٩)

ولقد ساعدت على نمو الصناعة البترولية الامريكية مجموعة من العوامل ، منها المبدأ الخاص بملكية ما فى جوف الارض لصاحب الارض ، كما كان البترول يعتبر ملكا للشخص الذى يستخرجه من ارضه حتى لو كان هذا البترول متسربا من ارض جاره (١٠) . وقد ادى هذا الى تكالب اصحاب الاراضى على حفر الابار بحثا عن البترول ، خاصة وأنه كان قد ظهر فى ذلك الوقت اختراع السيارة التى تسير بالبنزين ، واصبح معها البترول مطلوبا لاستخراج هذا البنزين منه بكميات كبيرة ، بعد ان كان من قبل مقصورا على انتاج الكيروسين الذى لم يرتفع الطلب عليه بنفس نسبة البنزين .

ورغم ظهور البترول فى روسيا وتفوق الانتاج الروسى فى بعض السنوات على الانتاج الامريكى ، (١١) الا أن الولايات المتحدة مع تطور آلات الحفر فيها واكتشاف حقل شرقى تكساس الكبير ، استطاعت أن تقود صناعة البترول فى العالم انتاجا وتصديرا .

ويمكن أن يقال بحق ان العلاقة الاولى بين الولايات المتحدة والشرق الاوسط قد بدات عن طريق البترول .

لقد راح حبراء انجلترا وفرنسا وهولندا وألمانيا (أكبر دول أوربا التى حرمت من انتاج البترول) تبحث عن تأمين مصادر بترولية لها فى هذا الشرق الذى كانت الدراسات الجيولوجية الاولية قد أشارت الى أهميته . وكانت الدول الاوربية تحاول فى ذلك الهروب من سيطرة الولايات المتحدة التى كانت حتى ذلك الوقت أكبر دولة منتجة ومصدرة لهذا النبع الهام للطاقة .

وبالفعل ظهر البترول فى ايران عام ١٩٠٩ وبعد ايران تركز الاهتمام على العراق التى كانت تبدو طبقا دسما فوق المائدة البترولية العالمية . وكانت العراق فى ذلك الوقت وبعد انتهاء الحرب العالمية الاولى ، جزءا من تركة الرجل المريض تركيا التى كانت بريطانيا وفرنسا ـ بعد هزيمة ألمانيا ـ تطمعان فى اقتسام أقطارها .

---

(٩) تطور الصراع نحو السيطرة على البترول العالمى : الكتاب الاول : دكتور مصطفى خليل .

(١٠) عالم النفط ١٠ يناير ١٩٧٠ .

(١١) استطاع الانتاج الروسى أن يتفوق لاول مرة فى تاريخه على انتاج الولايات المتحدة عام ١٨٩٨ فبلغ فى ذلك الوقت ٦١ر٦ مليون برميل مقابل ٣ر٥٥ مليون برميل للانتاج الامريكى . وظل الانتاج الروسى محتفظا بالمركز الاول فى الانتاج العالمى لمدة ٤ سنوات فقط [البترول العربى الخام فى السوق العالمية د. صاحب ذهب] .

وكانت سياسة الحكومة الامريكية فى ذلك الوقت معروفة باسم « سياسة العزلة » ، وأساسها الوقوف موقفا سلبيا من المشكلات الناتجة عن آثار الحرب العالمية الاولى ، بحجة أنها لم تعلن الحرب رسميا على تركيا (١٢) ٠

لكن حدثت فى ذلك الوقت بعض الوقائع التى لم تطق شركات البترول الامريكية السكوت عليها ، ومن ثم خرجت تحرض علنا الحكومة الامريكية ضد بريطانيا وفرنسا ووصل الامر الى حد التهديد بالحرب ٠

ففى سبتمبر سنة ١٩١٨ رفضت الحكومة البريطانية الطلب الذى تقدمت به شركة ستاندرد ـ نيويورك الامريكية بشأن الحصول على امتياز للتنقيب عن البترول فى الاراضى التى تحتلها القوات البريطانية فى فلسطين (١٣) ٠

وكانت الصدمة التى هزت الدوائر البترولية الامريكية ، تتمثل فى توقيع الحكومة البريطانية مع الحكومة الفرنسية اتفاقية سان ريمو فى ٢٥ ابريل سنة ١٩٢٠ التى قسمت المنطقة العربية بمقتضاها الى الخريطة السياسية الجديدة ، كما قسمتها الى مصالح بترولية ، حاولت أن تقصر ملكيتها على انجلترا وفرنسا وهولندا ٠ وبالفعل أعطت بريطانيا لفرنسا ٢٥ فى المائة من ملكية شركة البترول التركية (سميت بعد ذلك شركة بترول العراق) ٠

ولم تسكت الشركات البترولية الامريكية التى كانت قد بدأت تشم رائحة الثروة المحبوسة فى جوف الارض العربية والتى تخطط انجلترا وبريطانيا للاستحواذ عليها ٠

ومع أن كل انتاج بريطانيا لم يكن يتجاوز فى ذلك الوقت ـ بما فيه الانتاج الايرانى ـ ٤ر٥ فى المائة فى الوقت الذى كان انتاج الشركات الامريكية يتجاوز ٥٠ فى المائة من الانتاج العالمى (١٤)، الا أن هذه الاخيرة بالاحساس الاستعمارى الاحتكارى المرهف تحركت فى سرعة لعدة أسباب أهمها :

١ ـ معرفتها وتقديرها الشديد لما يحققه انتاج البترول من أرباح ضخمة ، وثقتها فى امكان تحقيق أرباح خرافية من البترول العربى بالذات ، نظرا للظروف التى كانت فيها دول وامارات المنطقة من تخلف وعدم معرفة بقيمة الثروة التى فى جوف أراضيهم ٠

٢ ـ الخوف الكبير من تأثير البترول المنتج فى المنطقة العربية والذى سوف يكون بتكاليف منخفضة ، يمكن ان يؤثر عالميا على مستوى الاسعار المرتفعة التى تفرضها الشركات الامريكية (١٥) ٠

٣ ـ الاهمية الجغرافية لموقع الشرق الاوسط وما يحركه هذا الموقع من مطامع تتفق مع أهميته السياسية والاقتصادية ٠

٤ ـ بعد نظر الشركات الامريكية فى استحواذ الخزينة الامريكية على الايرادات التى سوف يتقاضاها حكام الدول العربية ثمنا لبترولهم ، وبحيث أن ما تعطيه الشركات بيد ، تقبضه باليد الاخرى فى صورة تجارة أو خدمات أو ودائع ٠

٥ ـ عدم تمكين الدول الاوربية من تحقيق هدفها فى التحرر من سيطرة أمريكا على صناعة البترول ، وملاحقة هذه الدول ومنافستها بشدة فى المناطق ذات الاحتمالات البترولية ، بما يشدد فى النهاية قبضة الولايات المتحدة على تجارة البترول العالمية ، وبالتالى خضوع دول أوربا لها ٠

أمام كل هذه الاسباب ، وبايعاز من شركات البترول الامريكية ، أثار الكونجرس الامريكى حملة كبيرة على الحكومة لتعديل سياستها فى الشرق الاوسط ٠

وبالفعل ، طلب مجلس الشيوخ الامريكى من رئيس الجمهورية فى ١٠ مارس ١٩٢٠ بيانا عن مدى القيود المفروضة بطريقة مباشرة أو غير

---

(١٢) أمريكا وبترول الشرق الاوسط محمود الشرقاوى ٠
(١٣) Benjamin Shwadran The Middle East oil and the great Powers
(١٤) نفس المصدر السابق
(١٥) التنظيم الاحتكارى للسوق العالمية للبترول : د. لبيب شقير

مباشرة على الرعايا الامريكيين الذين يريدون استثمار أموالهم فى البحث عن البترول (١٦) ٠

وفى ١٢ مارس ـ بعد يومين فقط ـ أرسلت الولايات المتحدة مذكرة الى بريطانيا تطالب فيها بتطبيق مبدأ «سياسة الباب المفتوح» فى منطقة الشرق الاوسط (١٧)٠ ولما لم ترد بريطانيا على المذكرة الامريكية ، زادت الحملة خاصة فى أعقاب نشر اتفاقية سان ريمو ، ومن ثم اشتد ضغط رجال البترول الامريكى الى درجة أن وزارة الخارجية الامريكية وجهت مذكرة عنيفة اللهجة الى وزارة الخارجية البريطانية أوضحت فيها « أن الحكومة الامريكية ، ولو أنها لم تعلن الحرب رسميا على تركيا ، الا أنها أسهمت اسهاما ماديا فى احراز النصر الذى ناله الحلفاء جميعا ، وبذلك تكون الحكومة الامريكية (حسب ما جاء فى المذكرة) قد اكتسبت حقوقا كاملة فى الحصول على نصيب من ثمرات النصر (١٨) » ٠

وحتى تحصل أمريكا على ثمرة من ثمرات النصر (!) فقد انتهزت فرصة الخلاف القائم بين تركيا وانجلترا حول تبعية ولاية الموصل فى ذلك الوقت ٠ وكانت تركيا تطالب بالموصل التى قرر الخبراء الجيولوجيون أنها أكثر مناطق العراق احتمالا بوجود البترول فيها ـ على أنها جزء من الاراضى التركية ـ فى الوقت الذى كانت تطالب انجلترا بضمها الى العراق ٠

وبالفعل نجحت مساعى شركات البترول الامريكية فى استغلال هذا الخلاف وكسب تأييد بريطانيا للمطالب الامريكية ، وتم فى ٥ يونية سنة ١٩٢٦ توقيع معاهدة بين حكومات تركيا وبريطانيا (بموافقة أمريكا وتأييدها) اعتبرت الموصل جزءا من الاراضى العراقية ٠

وفى ٣١ يولية سنة ١٩٢٨ اتفق على توزيع أسهم شركة البترول التركية ـ والتى سميت بعدئذ باسم شركة بترول العراق ـ بين الشركات البريطانية والفرنسية والامريكية ٠

وعلى اثر هذا الاتفاق تقدمت الشركة الفرنسية بخريطة للشرق الاوسط وضعت عليها خطا أحمر يحيط بالاراضى التى كانت تابعة للامبراطورية العثمانية حتى سنة ١٩١٤ باستثناء الكويت ومصر ٠ وأصبحت الاراضى الواقعة داخل نطاق الخط الاحمر حكرا على شركات الدول الانجليزية والامريكية والفرنسية والهولندية (١٩) ٠

وهكذا وقعت الولايات المتحدة التى كانت تنادى باستقلال الاراضى العربية وتطبيق مبدأ سياسة الباب المفتوح ٠ وقعت اتفاقية الخط الاحمر (٢٠) التى تعكس صورة حية للامبريالية وسياسة الاحتكار ٠

وبتطبيق اتفاقية الخط الاحمر فى بعض الدول ، وبدون تطبيقها فى دول أخرى ، نجحت الشركات الامريكية فى السيطرة على ٥٩٫٩ فى المائة من انتاج البترول العربي اليوم ، مقابل ١٩٫٢ فى المائة للشركات البريطانية و١٠٫٣ فى المائة للشركات الفرنسية و٣٫٨ فى المائة للشركات الهولندية و٢٫٦ فى المائة للشركات اليابانية و٤٫٢ فى المائة لجنسيات أخرى (٢١) ٠

البترول والانقلابات واسرائيل ـ

من فترة ما بعد الحرب الى عام ١٩٥٩

لقد بدأت علاقة الولايات المتحدة بالشرق الاوسط عن طريق البترول ٠ وعن نفس هذا الطريق توطدت العلاقات وقوى نفوذ رجال البترول فى أمريكا الى درجة مكنتهم من تقديم المساعدات الهائلة للمرشحين لرئاسة الجمهورية الامريكية بما يحقق

---

(١٦) بترول العرب : محمود الشرقاوى ٠

(١٧) بترول العرب : محمود الشرقاوى ٠

(١٨) The Middle East oil and the Great Powers. Benjamin Shwadran.

(١٩) تمثل هولندا فى هذه الاتفاقية شركة شل التى تملك الشركة الهولندية الملكية فيها ٦٠٪ ٠

(٢٠) ظلت هذه الاتفاقية سارية حتى الغيت فى نوفمبر ١٩٤٨ ٠

(٢١) عبد الله الطريقى : وعاد النفط المؤمم يتدفق : بحث اعد لتقديمه الى مؤتمر البترول العربى السابع

لهم الفوز · وكان نجاح أيزنهاور عام ١٩٥٣ أكبر دليل على قوة أقطاب البترول الذين تعهـــدوه بالرعاية منـذ عام ١٩٤٩ (٢٢) . وعند تأليف الوزارة ، أدخل أيزنهاور سبعة من كبار أصحاب الملايين وأقطاب البترول فى وزارته : يوجين هولمان رئيس شركة اسـو ـ ووالتـر هـالونان رئيس « ناشيونال بتروليم كاونسل » ، وروبـرت اندرسون الذى كان رئيسا لشركة ميدكونيننت أويل أند جاس اسوسيشن، ودولى سارب [عين وكيلا فى وزارة الطيران) وهو من كبار رجال البترول فى هوستن بولاية تكساس، ووليم التـون جونر (مستشار الرئيس أيزنهاور) وكان رئيس شركة « سيتى سيرفس » ، وليونارد مـاكهكولم رئيس شركة كونتيننتال اويل كوربوريشـين ، وجورج الن (مستشار خاص لأيزنهاور) وهـو صاحب مشروعات انتاج البترول من اليمن ·

« فاذا ربطنا هذه الاسماء ، بأسماء أصدقاء ومستشارى أيزنهاور الاخرين أمثال روى كالن ، وسدنى ريتشاردسن، وكلنتوت مورشيزون وكلهم من كبار رجال بترول تكساس ، فان الانسـان يستطيع ان يكون فكرة الى أى مدى كان للبترول وصناعته أثره على البيت الابيض الامريكى » .

ولقد كان جون فوستر دالاس وزير الخارجية الامريكى عضوا فى شركة اسو ، ومديرا سابقا لخزينة روكفلر ، وقد وصف بأنه « بطريارك دين البترول » (٢٣) ·

ولم يكن أيزنهاور يخفى أهمية بترول الشرق الاوسط · وفى خطابه الى الكونجرس فى يناير ١٩٥٧ الذى قدم به مشروعه الذى أطلق عليه اسم « مبدأ أيزنهاور » والذى يعتبر أسـاس السياسة الامريكية ، أعلن الرئيس الامريكى : « من الامور التى تؤكد أهمية الشرق الاوسط القصوى احتواؤه على ثلثى مصادر البترول المعروفة فى العالم الان · ان هذه المصادر البترولية لا تقل أهمية عن حلف الاطلنطى ، بل ان هذا الحلف يفقد معناه وهدفه اذا فقدنا مصالحنا البترولية فى الشرق الاوسط » (٢٤) ·

ومن المقطوع به أن البترول العربى قد أكد الاهمية التى كان يعلقها عليه الخبراء منذ سنوات طويلة · وفى غمرة النشاط الكبير للبحث عن حقول الذهب الاسود بعد الحرب العالمية الاخيرة ، فان هذا البترول ظهر تقريبـا فى كل دولة أو امارة عربية ·

وقد فرض البترول بصماته على خطوط السياسة الامريكية فى الشرق الاوسط :

بسبب البـترول ، قادت الولايات المتحـدة مؤامرات الانقلابات التى تعرضت لها سوريا من أجل الحصول على موافقتها على مرور خط أنابيب التـابلاين القـادم مـن السـعودية عبـر أراضيها (٢٥) ·

وكانت شركة ارامكو قد أرادت منافسة شركة البترول العراقية فى أن يكون لبترولها منفذ على البحر الابيض كما للاخيرة · وبلغ الامر أن مستر هارولد اكس الذى كان يتولى رئاسة هيئـة احتياطيات البترول فى الولايات المتحدة فى ذلك الوقت ، أعد مشروعا فى عام ١٩٤٤ يتضمن عقد اتفاق بين الحكومة الامريكية وشركة ارامكو لمد هذا الخط نظير أن تحتفظ الشركة للحكومة بالف مليون برميل من احتياطيات البترول الخام المنتج يكون تحت تصرف الحكومة الامريكية وحريتها الكاملة تشتريه متى تشاء ، لكى تستخدمه القوات البحرية بسعر ينقص ٢٥ فى المائة عن سعر السوق فى الخليج العربى » (٢٦) . وقد قـوبل المشروع بعاصـفة شـديدة من الانتقـادات داخـل الكونجـرس الامريكى من قبـل أصحاب صناعة البترول ، اذ اعتبره بعضهـم مخالفا لميثاق الاطلنطى (٢٧) واعتبره آخرون

---

(٢٢) البترول يحكم العالم : د. جواكيم جوستن .
(٢٣) البترول يحكم العالم : د. جواكيم جوستن .
(٢٤) استراتيجية البترول العربى : محاضرة لمحمود رشدى فى نادى الطلبة الوافدين ٦٩/١٢/٢٠ .
(٢٥) جزيرة العرب : جان جاك بيربى
(٢٦) بترول العـرب : محمـود الشرقاوى .
(٢٧) بترول العـرب : محمـود الشرقاوى .

ضارا بمصالح الامريكيين انفسهم . ومن ثم عدل الرئيس روزفلت عن تقديم المشروع الى الكونجرس ، لكن هذا المشروع ، وان لم يقدم ، فانه قد كشف النقاب عن العلاقة ونوعها بين الحكومة الامريكية وشركة ارامكو للبترول فى السعودية . كما أن الولايات المتحدة قامت بدورها القيادى فى انقلابات سوريا لتنفيذ مشروع خط التابلاين .

وبسبب البترول أيضا ، اشتركت امريكا فى مؤامرة انشاء دولة صهيونية فى قلب الامة العربية عام ١٩٤٨ . وفلسف هارى ترومان رئيس الولايات المتحدة فى ذلك الوقت ، الوجود الاسرائيلى فى المنطقة العربية بقوله : « ان اسرائيل قامت فى منطقة الشرق الاوسط ، لكى تتصدى لتيار النعرة الوطنية ، فاذا لم تستطع ان تحقق هذا ، فلا أقل من أن تجتذبه بعيدا عن مصالح البترول الامريكى فى الشرق الاوسط » (٢٨) .

وفى مؤامرة الحصار الذى فرض على ايران بعد التأميم الشهير على يد مصدق لمصالح شركة البترول الايرانية ، قبضت الولايات المتحدة عن طريق شركاتها الثمن فى صورة ٣٥ فى المائة من أسهم الكونسرتيوم الجديد الذى تكون لادارة مصالح الشركة المؤممة ولم يكن للشركات الامريكية أى نصيب فى هذا البترول من قبل .

وفى خلال سنوات هذا الفصل الثانى (بعد سنه ١٩٤٨) كانت الولايات المتحدة قد بدات تتعرض لتغيير جذرى فى وضعها البترولى ، فبعد أن كانت أكبر الدول المنتجة والمصدرة للبترول ، أصبحت بالكاد دولة متوازنة لإنتاجها واستهلاكها ثم بدأت مع زيادة الاستهلاك دون الانتاج تدخل قائمة الدول المستوردة . وكان التآمر على أسعار البترول العربى فى ذلك الوقت قد بلغ حدا تمكنت معه الشركات المنتجة من اجراء عدة تخفيضات فى هذه الاسعار . وبعد أن كان المبدأ السائد هو جعل البترول الامريكى قاعدة لتسعير البترول فى مختلف انحاء العالم ، حطمت الشركات هذه القاعدة ، ومن ثم حافظ البترول الامريكى على سعره المرتفع بينما انخفض سعر البترول العربى عنه كثيرا (٢٩) .

وعند اغلاق قناة السويس عام ١٩٥٦ ، كانت أمريكا هى ملجأ الدول الاوربية فى التزود منها بحاجاتها من البترول الذى انقطع مورده فى المنطقة العربيةبعد تلك القضية القومية فى اعقاب العدوان الثلاثى . وقد استطاعت أمريكا بالفعل ، عن طريق زيادة انتاجها وانتاج ايران ، أن تسد جزءا كبيرا من النقص الذى واجهته الدول الاوربية الغربية لكن ذلك أثر فى النهاية على احتياطيها بصورة ظهرت بوضوح عندما أعيد فتح قناة السويس وعادت الحقول المتوقفة للانتاج .

وخوفا من كثرة تدفق البترول المستورد خاصة وان تكلفته فى أى منطقة تقل عن اسعار البترول المحلى فى الولايات المتحدة ، مما يهدد بالخطر هيكل الصناعة البترولية الامريكية ، فان الرئيس الامريكى ايزنهاور وضع برنامجه الشهير باسم « البرنامج الالزامى لاستيراد البترول » ويقوم هذا البرنامج على أساس قاعدة عامة تقضى بالايتجاوز خام البترول والزيوت نصف المصنعة والمنتجات المسموح بدخولها للولايات المتحدة ١٢ر٢ فى المائة من انتاج الخام وسوائل الغاز الطبيعى المحلى . (٣٠)

ويستثنى من ذلك :

ـ استيراد اية كميات يحتاج اليها الساحل الغربى لتغطية استهلاكه ، حتى ولو تجاوز نسبة الـ ١٢ر٢ فى المائة

ـ الاستيراد البرى من كندا والمكسيك لا يحتاج الاستيراد منهما الى ترخيص ولكن بشرط أن يكون فى حدود نسبة الـ ١٢ر٢ فى المائة .

ـ استيراد زيت الوقود باية كمية ، دون ادخاله فى حصة الاستيراد . (٣١)

وهكذا لم تعد أوربا وحدها منطقة مستوردة للبترول ، وانما أصبحت الولايات المتحدة نفسها أيضا دولة مستوردة لهذا البترول .

بدات المشاكل الحقيقية ـ
من بعد عام ١٩٥٦ الى اليوم

لقد زادت الاهمية البترولية لمنطقة الشرق

(٢٨) استراتيجية البترول العربى : محاضرة لمحمود رشدى فى نادى الطلبة الوافدين ١٩٦٩/١٢/٢٠

(٢٩) Frank, Helmut I Crude Oil Prices in the Middle East. op. cit.

(٣٠) عالم النفط : العدد ٣ يناير ١٩٧٠ .

(٣١) عالم النفط : العدد ١٠ يناير ١٩٧٠ .

الاوسط وفى نفس الوقت ظهر بترول الجزائر وليبيا بموقعهما الممتاز المطل على البحر المتوسط ، ودخلت مناطق جديدة مثل أبو ظبى ، ودبى وعمان أخيرا مجال الانتاج

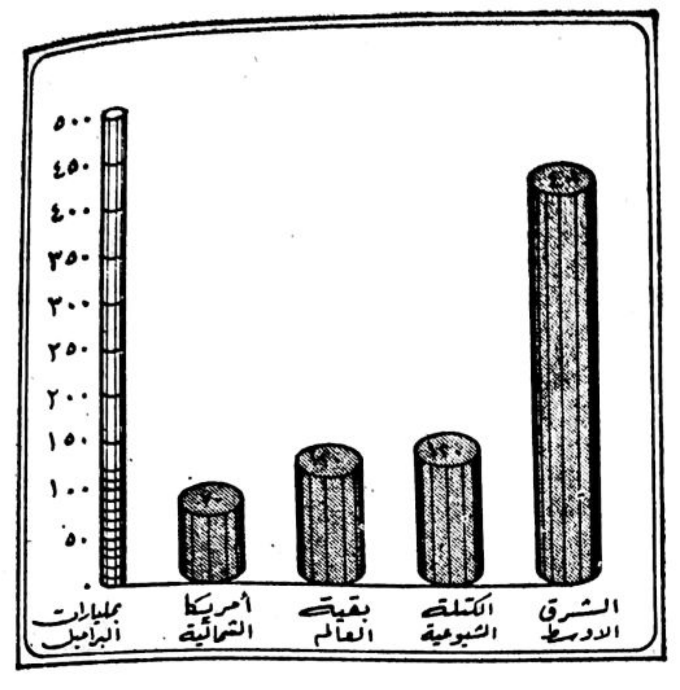
وفى الوقت الذى كانت فيه اكتشافات المنطقة العربية تزيد من قيمة الاحتياطى البترولى الموجود فى المنطقة العربية كانت الارصدة البترولية فى امريكا تتناقص بصورة جعلتها تدخل منطقة الخطر وبدا السؤال حول امكان استخدام مصادر جديدة للطاقة بدلا من البترول (٣٢)

ومصادر الطاقة فى الولايات المتحدة يمكن تقسيمها على الوجه التالى :

بترول ٤٥ فى المائة .
غاز طبيعى ٣٠ فى المائة .
فحم ٢٠ فى المائة .
طاقة مائية ٤ فى المائة .
طاقة نووية وغيرها ١ فى المائة .

وبالنسبة لمادة اليورانيوم ، فان الولايات المتحدة لديها خامات عظيمة من هذه المادة ، الا أن الطاقة النووية المستخرجة منها تعتمد على قوة المفاعلات النووية الموجودة حاليا والتى تستطيع أن تستخرج من ١ فى المائة الى ٢ فى المائة فقط من الطاقة المخزونة فى هذا المعدن ٠ وعندما تتطور المفاعلات ، أو يتسنى للولايات المتحدة الحصول على نسبة عالية من الطاقة المخزونة فى اليورانيوم ، يصبح عندئذ لديها مصدر هام للطاقة (٣٣) ٠ أما الفحم ، فهو بدوره موجود بكميات هائلة . ويقدر مخزون أمريكا منه بـ ٢ ترليون طن (٢ مليون مليون) ٠ وتعادل هذه الكمية طاقة ٥ ترليون برميل من البترول الخام (٣٤) ٠ ومن ناحية الغاز الطبيعى فهو يباع فى الولايات المتحدة بأسعار منخفضة جدا تحت سيطرة الحكومة الفيدرالية ٠ وفى السنوات الاخيرة ، رغم انخفاض أسعار الغاز الطبيعى ، فان تكاليف انتاجه واستخراجه أخذت ترتفع بنسب عالية ، مما جعل نسبة الاحتياطى المثبت الى الانتاج السنوى تنخفض ٠

ويقدر الاحتياطى الحالى للغاز بما يعادل ٥٣ بليون برميل من البترول ، أى ما يكفى البلاد حوالى



احتياطى البترول العالمى القابل للاستخلاص

١٥ سنة فقط ، على أساس معدل الاستهلاك الحالى ٠

وفى محاولة لكشف صورة الغد ، فان معهد البترول الامريكى فى دراسة له ، حدد معالم هذا الغد فى النقط التالية (٣٥) :

١ ـ سترتفع الطاقة النووية ـ خاصة المستخدمة فى توليد الكهرباء ـ بحيث تمثل نحو ٢٠ فى المائة من متطلبات الطاقة الكلية ٠

٢ ـ سيتراجع الفحم قليلا عن نسبة الـ ٢٠ فى المائة التى يمثلها الان ٠

٣ ـ ستهبط مصادر القوة المائية من ٤ فى المائة الى ٣ فى المائة ٠

٤ ـ سيرتفع الاستهلاك المحلى من البترول فى الولايات المتحدة من ٤٨٠٠ مليون برميل عام ١٩٦٨ الى نحو ٢٥ ألف مليون برميل عام ١٩٨٠ ثم الى أكثر من ١٤٠ ألف مليون برميل عام ٢٠٠٠

٥ ـ سيرتفع استهلاك الغاز خلال هذه الفترة من ١٩ر٤ ترليون قدم مكعب عام ١٩٦٨ الى نحو ٢٥ ترليون عام ١٩٨٠ والى أكثر من ٤٠ ترليون عام ٢٠٠٠ أى أن الولايات المتحدة فى نهاية هذا القرن ستحتاج على الاقل الى ضعف ما تستهلكه الان من البترول السائل والغاز ٠

---

(٣٢) رسالة البترول العربى : العدد ٨ ديسمبر ١٩٦٩ .
(٣٣) نفس المصدر السابق
(٣٤) نفس المصدر السابق
(٣٥) عالم النفط : ١٠ يناير ١٩٧٠ .

والسؤال فى ضوء توقعات هذا الغد القريب : من أين تأتى كل هذه الكميات الضخمة التى سوف تحتاج اليها الولايات المتحدة من البترول ؟

هناك طريقان لا ثالث لهما على ما يبدو لتحقيق ذلك :

الاول : تحقيق اكتشافات محلية تزيد من رصيد الولايات المتحدة البترولى ، وفى نفس الوقت تحافظ على معدل للانتاج متقارب أو بفارق بسيط بينه وبين الاستهلاك .

الثانى : الاتجاه الى الاستيراد من المناطق الاخرى المنتجة .

البحث عن أمل محلى

ومن الانصاف القول بأن الشركات الامريكية لم تضن بجهد يمكن أن يبذل فى مجال الوصول الى اكتشافات بترولية جديدة ، خاصة فى داخل الولايات المتحدة . وحتى عندما عجزت المناطق الارضية ـ لكثرة الثقوب التى حفرت فيها ـ عن الوفاء بمتطلبات الامال التى تلهث وراءها هذه الشركات ، اتجه البحث الى المناطق المغمورة بالمياه والتى اشتهرت باسم الرف القارى . وطورت الشركات وسائل البحث والحفر لمواجهة التحدى الجديد من أمواج المياه المضطربة . وبعد أن كانت امكانيات البحث والحفر مقصورة على مياه عمق ٢٠٠ قدم ، فانه وصل اليوم الى أكثر من ١٠٠٠ قدم (٣٦) ، وهى عمق المياه فى مساحات كثيرة من الرقع التى حصلت عليها الشركات فى العام

الماضى فى منطقة جنوب كاليفورنيا فى مجرى سانتا بربارا .

وتوغلا فى البحث تحت مياه بعيدة الغور ، تجرى اليوم دراسة اقامة مستعمرة فوق قاع البحر يمكن للعاملين أن يعيشوا فيها لمدة أسبوع وأكثر ، مستخدمين فى ذلك غواصات من نوع خاص ، تتميز بالخفة والصغر مثل غواصات الجيب التى تقوم بالكشف عن خطوط الانابيب البحرية ولحامها تحت الماء .

ومع البحث عن البترول تحت الماء ، اتجه البحث أيضا الى المناطق القطبية المتجمدة ، حيث البرد القارص الذى يصل الى أقل من ٥٠ درجة تحت الصفر معظم شهور السنة ، وحيث الظلام الطويل .

وفى فبراير ١٩٦٨ اهتزت الدوائر البترولية الامريكية ـ وهزت معها كل الاوساط والدول المنتجة ـ للكشف الذى أعلنته شركة روتشفيلد فى المنحدر الشمالى بولاية الاسكا . وفى أيام قليلة ، أصبحت الولاية التى دفعت آمريكا الى روسيا قبل مائة عام مبلغ ٢ر٧ مليون دولار ثمنا لها (٣٧) ، فرس المراهنات فى السباق البترولى الامريكى ، وأسطورة الليلة الثانية بعد الالف .

ولم يحدث أن شهدت منطقة من المناطق ذلك التجمع الكبير الذى شهدته ولاية الاسكا فى يومها الاسطورى يوم ١١ سبتمبر من العام الماضى . فقبل أن يتأكد الوضع البترولى الحقيقى للاسكا ، اشتركت شركات البترول فى سباق عنيف جرى فى ذلك اليوم لاستئجار ١٧٩ رقعة أرض عرضتها ولاية

---

(٣٦) صبحى سمعان : مجلة البترول اغسطس ١٩٧٠ .

(٣٧) قدرت روسيا فى ذلك الوقت انه لايمكن الدفاع عن الاسكا فى حالة نشوب حرب ، ومن ثم عرضت على امريكا شراءها فى عام ١٨٥٩ . لكن هذه الاخيرة رفضت لاول مرة . ثم بعد ٧ سنوات فى عام ١٨٦٦ جرت محاولة ثانية قام بها السفير الروسى فى الولايات المتحدة ادوارد ستويكل مع وليام سيوارد وزير الخارجية الامريكى فى ذلك الوقت. وفى البداية عرض السفير الروسى ١٠ ملايين دولار ثمنا للصفقة ، ولكن سيوارد أجاب : ٥ ملايين . وبعد مساومات توصل الطرفان الى مبلغ ٢ر٧ مليون دولار . وفى مساء ٢٩ مارس طلب ستويكل مقابلة وزير الخارجية الامريكى لامر عاجل ، فابلغه السفير الروسى انه تلقى موافقة حكومته على عقد الصفقة ، وقد تمت المقابلة فى بيت الوزير الامريكى . لكن الوزير الامريكى ، لكى يضع الكونجرس الامريكى امام الامر الواقع ، أصر على أن تنتهى اجراءات العقد فى نفس الليلة . وبالفعل تم فى الساعة الرابعة صباحا توقيع العقد ، وان مشروع عقد البيع سيكون معدا فى اليوم التالى . وقامت ثورة فى الكونجرس الامريكى وذهب عدد من الاعضاء يتهم الوزير الامريكى بأنه بدد سبعة ملايين دولار ثمنا « للوح ثلج » ، وترددت شائعات عن رشاوى دفعت لعدد من المسئولين من أجل اتمام الصفقة . وقبل ان ١٣٥ الف دولار من الـ ٢ر٧ مليون دولار لم تدخل الخزينة العامة الامريكية [مقالات لصحيفة نيويورك تايمز ديسمبر ١٩٦٦]

الاسكا فى المنحدر الشمالى فى المناطق المحيطة بكشف روتشفيلد الجديدوالذى وصلت التقديرات حول كمية احتياطه الى رقم من ١٠ الى ١٥ بليون برميل ، أو ما يمكن اعتبـاره أكبر حقل تصـل اليه أمريكا الشمـالية منذ بدأت بانتاج البترول .

ولقد استطاعت الاسكا أن تجنى فى يوم واحد ثمار ليال طويلة من البرد والفقر والظلام والبعد عن العالم. ففى ذلك اليوم دفعت الشركات رقما خرافيا قـدره ٥٩٠ر٢٢٠ر٩٠٠ دولارا ثمنـا لاستئجار القطع المعروضة ، وهو ما لم يحدث فى تاريخ البترول (٣٨) .

ويومها كان الحديث عن الامل البراق فى الاسكا متوهجا باشراقة النور ، الى درجة جعلت معها من يقول بعودة مجد الولايات المتحدة القديم فى أن تكون – كما كانت من قبل – أكبر دولة منتجة ، وأكبر دولة مصدرة لهذا الساحر الذى يستطيع بما يعطيه من طاقة ، أن يدفع الحياة فى شرايين اقتصاد الدول وفى تقدمها وحضارتها .

ومن الملايين التى دخلت خزائن الشركات من بترول الشرق الاوسط انتاجا ونقلا وتكريـرا وتوزيعا ، دفعت هذه الشركات الجزية الكبيرة من أجل شراء امل راقد تحت جليد الولاية القطبية الاسكا (٣٩) .

ولم يكن ما حدث فى الاسكا – وتلك حقيقة مكشوفة – اقتصاديا أكثر ما هو سياسى . وقد اوضحت مجلة « بترويوم برس سيرفس » (٤٠) التى تعكس اراء ووجهة نظر العمالقة الكبار فى مجال العمل البترولى الدولى فى معظم ما تقول به ، هذه الاسباب الكامنة وراء سباق الاسكا الجنونى ، قائلة بصراحة :

« ان الاوضاع السياسية بـالنسبة للشركات الامريكية التى اشتركت فى البحث مـواتية ، فالحكومة مستقرة ، ويستبعد قيام انقلابات عسكرية ، ولا يوجد خطر يمكن ان يؤدى الى ايقاف عمليات الانتاج بسبب اضطرابات وطنية أو حروب أهلية (٤١) ، أو فرض حظر دولى . كما يستبعد أيضا قيام الحكومة بتبديل النظام المالى » (٤٢)

« ان الحصول على شىء أكثر آمنا فى أمريكا الشمالية يستحق دفع ثمن أعلى، واذا تم اكتشاف كميات كبيرة من البترول فى أمريكا ، أمكننا أن نتصور تحول الولايات المتحدة مرة أخرى الى دولة مصدرة فى الحساب الصافى » .

لكن وهج الامال طوال الشهور التى مضت بدأ يخبو ..

والعنترية الحماسية التى استحوذت على فريق من الشركات بحيث جعلته يضع الشرق الاوسط فى المكان البترولى الثانى بعـد الولايات المتحـدة حسابا للامل القادم – هذا الفريق بدأ يراجع نفسه. ومع المتاعب الكثيرة المضنية التى أرهقت الشركات البترولية ، ارتفعت الاصوات تقول : لا تعلقوا الامال الكبيرة على الاسكا ..

وقد قال رولين اسكيس نائب رئيس مجلس ادارة اتلانتيك ريتشفيلد صاحبة الكشف الذى أسال لعاب كل الشركات : « من الواضح أن الاحتيـاطيات المكتشفة حتى اليوم فى المنحدر الشمالى ليست كافية لتقليل الاعتماد المتزايد للولايات المتحدة على البترول المستورد فى المدى الطويل . ان الطلب الامريكى للمنتجات البترولية من المتوقع أن يصبح ٢٠ مليون برميل فى اليوم عام ١٩٨٠ وما اكتشفناه حتى اليوم فى الاسكا وهو لا يزيد على ١٥ ألف مليون بـرميل لا يكفـى الاسـتهلاك لغيـر سنتين » (٤٣) .

وفي حديث لارين درايك رئيس شركة بريتش بتروليوم : « ان اكتشافات البترول التى حققتها

---

(٣٨) اكتوبر ١٩٦٩ Petroleum Press Service

(٣٩) كان أكبر بيع سابق للايجارات فى الولايات المتحدة هو البيع الذى عرض فيه مبلغ ٦.٠٣ ملايين دولار عن رقعات تقع فى مجرى سانتابربارا تجاه كاليفورنيا وذلك فى عام ١٩٦٩ .

(٤٠) اكتوبر ١٩٦٩ .

(٤١) المقصود بذلك نيجيريا

(٤٢) تشير المجلة الى مطالبة الدول المنتجة الشركات بتغيير نظم المحـاسبة والاسعار التى تجرى على أساسها .

(٤٣) وكالة الاسوشيتدبرس : ٢٩ مايو ١٩٧٠ .

الشركة فى الاسكا ليس لها تأثير يذكر فى اعتماد الشركة على بترول الشرق الاوسط » (٤٤) . وفى خطاب لمايكل هيدر الرئيس السابق لشركة اسو يودع فيه العمل فى أكبر شركة بترولية : « لا يجب أن نغالى كثيرا فى أهمية بترول الاسكا . ان أهم وأضخم وأكبر الاحتياطيات البترولية لاتزال موجودة هناك فى منطقة الشرق الاوسط » (٤٥) .

وهكذا فان طريق تحقيق الاكتفاء الذاتى بالوصول الى اكتشافات جديدة وضخمة تعيد للولايات المتحدة عرشها المهدد بالضياع، وهو أن تبقى كدولة عظمى مالكة لمصادرها البترولية الخاصة والضخمة التى تستطيع أن تحميها ضد أى مؤثرات خارجية ، يمكن أن توقف تلك الامدادات الخارجية من المواد البترولية ، كما حدث بالنسبة لاوربا الغربية واليابان فى أزمة ١٩٥٦ و ١٩٦٧ .. هذا الطريق لا يبدو مشرقا بالنور والثقة (٤٦) .

الباب المفتوح : هل نغلقه ؟

يبقى اذن الطريق الثانى ، ذلك الذى يقول انه اذا كنت فى حاجة الى كمية معينة من شىء معين ولا تنتج كل هذه الكمية ، فاستورد الباقى من الخارج .

واوربا الغربية تستورد تقريبا كل احتياجاتها من البترول .. وبالمثل تفعل اليابان . ولكن : هل تستطيع الولايات المتحدة أن تفعل مثلهما ؟

ان ذلك يعنى حتما خضوع حركة الانتاج الامريكى لمؤثرات الدول المنتجة للبترول ، خاصة وأن هذه الدول المنتجة ، بما لها من الوعى الفكرى الحديث المتزايد ، سواء من الشعور بالوطنية او القومية او باهمية ما تملكه من ثروة يمكن اعتبارها أمانة يجب الحرص والحفاظ عليها لحساب أجيال قادمة .. هذا الوعى الفكرى الحديث بدأ يحدث تأثيراته فى خلق ما تسميه الدول المنتجة « مطالبة بحق عادل » وما تسميه الشركات « متاعب الدول المنتجة » .

ان البترول يعنى الحضارة والتقدم وكسب الحروب . ومن الصعب على الانسان أن يتصور أن البترول العالمى قد توقف .

فالاقتصاد العالمى يعتمد على البترول ، وكل انسان يعيش فى العصر الحديث ـ كما يجب أن تكون حياة العصر الحديث ـ تتعلق حياته بالبترول . وقد وصمت تكنولوجية هذا العصر الذى نعيش فيه بطابع البترول ، ولهذا فان جزءا معينا ـ كبر أوصغر ـ من الدخل الفردى والمرتبات والاجور وتكاليف تشغيل المصانع والمعامل وميزانية الاقتصاد القومى . هذا الجزء المعين يتدفق الى خزانة شركات البترول وحدها .

ان القنابل التى ألقيت فى حرب السويس كانت تقصد فى النهاية فتح ثغرة فى هذا السد الذى أرادت مصر احداثه فى مواصلات البترول العالمية بين الخليج العربى ومستهلكيه فى انجلترا وفرنسا (٤٧) .

وفى أعقاب تأميم القناة ١٩٥٦ كادت الحياة تتوقف فى تلك المدن الضخمة الكبيرة فى أوربا الغربية .

وفى أعقاب حرب ١٩٦٧ أحست تلك العواصم باختناق بطىء ..

وفى أعقاب خفض الانتاج الليبى أخيرا ، صيانة لهذه الثروة من أن تتبدد تحت مطامع الشركات ، قفزت أجور النقل بصورة صاروخية ارتفع معها بالنسبة للبرميل المنقول من الخليج العربى الى

(٤٤) Petroleum Times يناير ١٩٧٠

(٤٥) World Petroleum نوفمبر ١٩٦٩

(٤٦) من أهم المتاعب التى بدأت تعانى منها الشركات فى الاسكا قسوة الطبيعة وزيادة تكلفة العمل تبعا لذلك ـ والخوف من ذوبان الطبقة المتجمدة التى تقدر بعمق ١٦٠ قدما ، بسبب اندفاع البترول الساخن من مواسير الحفر ، تضاف الى ذلك صعوبات بالغة فى نقل البترول تجعل مد خط أنابيب من الشمال الى الساحل الغربى عبر المنطقة المتجمدة مكلفة وعسيرة .

(٤٧) الكاتب الالمانى دكتور جواكيم جوستن : البترول يحكم العالم ترجمة مجموعة كتب سياسية ، ديسمبر ١٩٥٩.

ساحل الولايات المتحدة الشرقى من ٥٢ سنتا فى مايو ٦٧ الى ٣٫٣٠ دولار فى أغسطس ٧٠ (٤٨) .

والولايات المتحدة كدولة كبيرة وعظمى ظلت منذ بدأت صناعة البترول قائدة لهذه الصناعة ــ لا شك أنه يشق عليها أن تجد مدنها الكبرى على الساحل الشرقى ، فى نفس الموقف الذى تقفه مدن أوربا الغربية واليابان ، تنتظر وصول بترول الدول الاخرى اليها (٤٩) .

ان المسألة بالنسبة للولايات المتحدة ليست على ما يبدو استيراد سلعة ، ولكنها مسألة « أمن قومى » ، وهذا هو السبب الرئيسى الذى جعل ايزنهاور عام ١٩٥٩ عندما بدأ الاحساس بزيادة زحف استيراد البترول من الخارج ، ينتهى الى وضع برنامج الاستيراد الذى فرض فيه القيود بما « يوارب الباب » أمام المستوردات .

ومع هذا ، فان الصورة فى ذلك الوقت من عام ١٩٥٩ لم تكن تحمل المصاعب الموجودة الان . فحتى ذلك الوقت كان الامل كبيرا فى قدرة الولايات المتحدة على ان تزيد من رصيدها البترولى ، وأن تصل الى اكتشافات جديدة تحافظ على التوازن المطلوب بين طاقة الانتاج واحتياجات الاستهلاك المتزايدة .

لكن السنين التى تلت ١٩٥٩ لم تحقق ذلك .

« ومع أن الولايات المتحدة لم تعان حتى الان انقطاعا فى البترول الذى يرتبط به رخاؤها الى حد بعيد ، الا أن هناك أسبابا تدعو الى الخوف من هذا الانقطاع فى المستقبل . فعلى مدى السنوات التسع الماضية ، استهلكت الولايات المتحدة من البترول أكثر مما اكتشفت من احتياطيها الثابت . وهى الان تعتمد فى سد ربع احتياجاتها من البترول تقريبا على الاستيراد من الخارج » .

« وفى العام الماضى بلغ معدل استيراد الولايات المتحدة اليومى ٣٫٠٧٠٫٠٠٠ برميل ، مقابل ٢٫٨ مليون فى العام السابق »

« وفى خلال السبعينات ، فان كل التوقعات تشير الى أن هذه الحقبة سوف تشهد أعلى معدلات استهلاكية من البترول » (٥٠) .

لقد أنتجت صناعة البترول منذ فجر التاريخ البترولى (عام ١٨٥٩) حتى نهاية العام الماضى ما يبلغ مجموعه نحو ٢٢٥ مليار برميل من البترول الخام ، لكنها مدعوة لانتاج نحو ٢٢٢ مليار برميل فى خلال الاعوام العشرة القادمة وحدها ، أى ما يعادل ما أنتج فى السنوات الـ ١١٠ الماضية (٥١) .

ان ذلك يعنى فى النهاية أن الفجوة بين الانتاج الامريكى المحلى واستهلاك الولايات المتحدة ، سوف يتزايد بصورة جعلت بعضا من الولايات المستهلكة للبترول (٥٢) ــ يقول بضرورة ترك « الباب مفتوحا » أمام البترول المستورد .

ومشكلة أمريكا الحقيقية مع سياسة « الباب المفتوح » ان هذه السياسة لا تهدد فقط « الامن القومى » للولايات المتحدة وانما تهدد بصورة فعالة هيكل صناعة البترول داخل الولايات المتحدة واقتصادياتها . ذلك أنه من بين النقائض فى صناعة البترول بالولايات المتحدة أنها تنتج أغلى بترول فى العالم ، وأرخص غاز طبيعى .

ولهذا فان سعر البترول الامريكى (تسليم لندن] يبلغ ٣٫٥٢ دولار ، والكاريبى ٣ دولارات ، والكويتى ٢٫٤٣ دولار .

وفى داخل الولايات المتحدة نفسها ، فان برميل

---

(٤٨) ويلسون ليرد مدير مكتب البترول والغاز بوزارة الداخلية الامريكية فى شهادته أمام مجلس البترول القومى الامريكى . رسالة البترول العدد ٣٦ ــ أغسطس ١٩٧٠ .

(٤٩) ٢٨ فبراير ١٩٧٠ The Economist

(٥٠) عالم النفط ١٣ سبتمبر ١٩٦٩

(٥١) International Petroleum Encyclopedia 1970

(٥٢) توجد ٣١ ولاية منتجة للبترول فى الولايات المتحدة اهمها ٥ ولايات هى تكساس ولويزيانا وكاليفورنيا واوكلاهوما وانديانا . وقد انخفض حجم انتاج ١٤ ولاية فى العام الماضى .

البترول المنتج يصل الى الساحل الشرقى الذى يعتبر المستهلك الرئيسى (٥٣) بسعر ٣٫٣٥ - ٣٫٥٠ دولار ، بينما يمكن لبرميل البترول العربى الوصول الى هذا الساحل بسعر دولارين اثنين (٥٤) ·

ومهما يكن من أمر ، فان الولايات المتحدة - حتى فى سد احتياجاتها عن طريق الاستيراد تقلل من الكميات التى تستوردها من البترول العربى ، مسبغة على البترول الفنزويلى والكندى مركز الصدارة فى الاستيراد · وفى الوقت الذى يمثل فيه بترول الشرق الاوسط ٨٠ فى المائة من مجموع واردات أوربا الغربية ، و ٩٠ فى المائة من واردات اليابان ، فان الولايات المتحدة تكاد تكون سوقا عديمة الوزن لهذا البترول العربى · ذلك أن ما تستورده من هذا البترول لايتجاوز ٣ فى المائة فقط من الاستهلاك الامريكى · هذا مع أن الشركات الامريكية هى التى تسيطر على نحو ٦٠ فى المائة من الانتاج العربى ، وهى - أى هذه الشركات الامريكية - تتولى بيع البترول العربى لليابان وأوربا الغربية ·

ولقد أدى ذلك الى محاولة بعضهم رؤية الحقيقة بعين واحدة والخروج بنتيجة عدم أهمية البترول العربى للولايات المتحدة · ولقد تزعم هذا الرأى جان جاك بيربى صاحب نشرة « أورينت بترول » الفرنسية فى دراسة نشرها فى مارس الماضى قبل بدء المؤتمر السابع للبترول العربى الذى عقد بالكويت فى الفترة من ١٦ الى ٢٢ مارس ١٩٧٠ ·

وفى تحليله للعلاقة البترولية بين الولايات المتحدة والمنطقة العربية قال بيربى :

١ - ان البترول العربى يمثل بالنسبة لاوروبا واليابان مصدرا رئيسيا لموارد الطاقة ، اما بالنسبة لامريكا فانه لا يمثل سوى « مصدر مربح لسلعة رائجة تبيعها الشركات الامريكية لاوروبا واليابان وبعض الدول الاخرى » · فالبترول العربى اذابالنسبة لامريكا لا يزيد عن عملية تجارية وصناعية مربحة ، تختلف قليلا فى الواقع عن عمليات الاستثمارات الامريكية الاخرى فى الخارج ·

٢ - ان مجموع الاموال الامريكية المستثمرة فى الخارج حوالى ٦٥ بليون دولار ، منها حوالى ٣٠ فى المائة تستثمر فى صناعة البترول فى كل العالم ، ويمثل البترول العربى ٣٫٥ فى المائة فقط من كل الاستثمارات الامريكية فى الخارج و ١٢ فى المائة من تلك المستثمرة فى البترول ·

٣ - ان البترول العربى يمثل ١٠ فى المائة من واردات امريكا البترولية و ٢٫٢ فى المائة من كل الاستهلاك الامريكى · ويرى المخططون البتروليون الامريكيون ان الـ ١٥ مليون طن أو نحو ذلك التى تستورد من الدول العربية يمكن تعويضها بسهولة من فنزويلا او ايران او كندا او نيجريا · بل ان الولايات المتحدة تستطيع فى حالات الطوارىء ان تعتمد على طاقتها وحدها التى تستطيع فى الوقت الحالى زيادة كفاءة الانتاج بمعدل ٥ ملايين برميل يوميا ، الى جانب التسعة الملايين التى يتم انتاجها بالفعل · وعلى سبيل المثال فان ولايتى تكساس ولويزيانا ، وهما اكبر ولايتين امريكيتين منتجتان للبترول ، لا ينتجان بكامل طاقتهما ، وانما يبلغ انتاج الاولى ٦٨ فى المائة من طاقتها والثانية ٢٨ فى المائة فقط ، وذلك وفقا لبرنامج الولايتين فى الانتاج ، والذى يعتمد على الاحتفاظ بقدر غير قليل لاى طارىء ·

٤ - ان العمل البترولى الامريكى يوجد فيه ٣٠ شركة كبيرة ، بينما فى الجهة الاخرى يوجد حوالى ٤٠ الف مؤسسة بترولية توظف مليونى شخص · وهؤلاء يعارضون الشركات الكبيرة MAJORS وهم قوة كبيرة ، ولهم ممثلون فى واشنطون ، وهم حريصون على مواصلة الدفاع عن تلك السياسة التى تمنع تدفق البترول العربى بما يهدد صناعتهم وثروتهم ومستقبلهم · ولقد تغيرت الامور كثيرا فى السنوات الاثنتى عشرة الاخيرة منذ كان الرئيس ايزنهاور يأخذ براى الشركات الكبيرة The MAJORS · وعلى هذا يمكن القول ان نظام نكسون يخالف نظام ايزنهاور ·

---

(٥٣) يضم الساحل الشرقى اكبرمدن الولايات المتحدة الامريكية * New York Times

(٥٤) ٢ مارس ١٩٧٠

٥ ـ ان الولايات المتحدة ـ فى رأى البعض ـ ليست فى حاجة الى بترول العـــرب ، وان ما تقدمه امريكا ـ وهو التطور التكنــولوجى ورؤوس الاموال الكبيرة · اهم من كل البترول فى العالم · بل انه بفضل هذه الاموال تمكن العرب من التطور من دول متخلفة الى دول نامية ·

لكن ذلك ، وان كان يعبر عن نظرة بعضهم الى العلاقات العربية الامريكية البترولية ، الا أنها ـ كما قلت ـ نظرة الى الحقيقية بعين واحدة ·

وحتى تكتمل الرؤية ، فان هناك زوايا وحقائق يجب أن تأخذ مكانها فى حدقة العين الاخرى ، نوردها فيما يلى :

١ ـ ان البترول العربى ، وان كانت صادراته الى الولايات المتحدة لم تتجاوز حتى اليوم اقل من ٣ فى المائة من الاستهلاك الامريكى ، الا أن هذا البترول سد ٦٧ فى المائة من احتياجات القوات المسلحة الامريكية فى جنوب شرقى آسيا خلال العام الاخير ·

٢ ـ ان الشركات الامريكية التى تسيطر على ٦٠ فى المائة من انتاج البترول العربى هى التى تتولى بيعه الى الدول الاوروبية واليابان · وعن هذا الطريق استطاعت الولايات المتحدة أن تحقق سيادة اقتصادية وسياسية على هذه الدول · وفــى السنوات الاخرى ، فان هذه الدول الاوروبيــة واليابان بدأت محاولاتها لتحرير نفسها من تلك القبضة بدفع شركاتها الى مجالات البحث عن البترول والدخول فى حوار مباشر بينها كدول مستهلكة وبين المنطقة العربية كدول منتجة · لكن الشركات الامريكية لا تزال لها حتى اليوم الكلمة الاولى فى تزويد هذه الدول باحتياجـــاتها من الطاقة (٥٥) .

٣ ـ ان البترول العربى ، وان كان يمثل فقط ٥ر٢ فى المائة من كل الاستثمارات الامريكية فى الخـــارج ، الا أن هـــذه الاســـتثمارات تعطى للولايات المتحدة ٤٥ فى المائة من مجموع العائدات التى تحصل عليها من استثماراتها الخــارجية (٥٦) ·

ومن اكبر الأخطاء التى يمكن الـــتردى فيها ، التغاضى عن المكاسب المادية الضخمة التى تجنيها الشركات الامريكية من البترول العربى .

ففى عام ١٩٦٨ قدرت ارباح الشركات الامريكية من البترول العربى بنحو ٢٤١٨ مليون دولار (٥٧) وهى كالتالى : ١٧٠٠ مليون دولار فى مرحلة انتاج الخام ، ٩٥ مليون دولار فى مرحلة تكرير البترول العربى بواقع ١٠ سنتات للبرميل ، ٩٥ مليــون دولار صافى ربح عمليات نقل الخام ، و٥٢٨ مليون دولار للبرميل ، اى بمعدل ربح صاف حوالى ٢٧ طريق الفروع الامريكية فى الدول المستهلكة ، وذلك على اساس ان مرحلة التسويق تحقق نسبة عالية من الارباح لا تقل عن ٢٥ فى المائة من تكلفة هذه المرحلة التى تقدر فى اوروبا مثلا بحوالى ٧٩ر٢ دولار للبرميل ، أى بمعدل ربح صاف حوالى ٢٨ سنتا فى البرميل ··

٤ ـ ان مكاسب الولايات المتحدة الامريكية من البترول العربى ليست مقصورة على اربــاح شركاتها من هذا البترول ، وانما ايضا على :

ـ وارداتها التجارية الى المنطقة ، وهى واردات تتزايد قيمتها سنة بعد سنة نتيجة لمحاولات دول المنطقة الخروج من دائرة التخلف الى التقدم · وفى العام الماضى بلغت واردات المنطقة العربية من التجارة الامريكية ٣ر٨٤٥ مليون دولار ، وكانت قيمة الصادرات العربية (بما فيها البتــرول) ٢ر٣٠٠ مليون دولار ، وذلك بفائض فى الميزان التجــارى الامـــريكى قـــدره ١ر٥٤٥ مليـون دولار (٥٨) .

ـ المدخرات العربية الضخمة فى شكل ودائع حكومية وشخصية ، وقد قدرت مجموع المدخرات العربية عام ١٩٦٨ بمبلغ ٤٢٠٠ مليون دولار ،

---

(٥٥) بحث مقدم لنقابات عمـــال البترول العرب : يونيو ١٩٧٠

(٥٦) Dr.: Ragaei El Mallakh : Some Dimensions of Middle East oil.

(٥٧) تقرير مقدم لنقابات عمـــال البترول العرب عن البترول العربى : يونيو ١٩٧٠

(٥٨) Middle East Economic Digest العدد ١٧ مجموعة ١٨

وجانب كبير منها فى اسواق امريكا المالية ومصارفها (٥٩) (وحصيلة التجارة والودائع لا يمكن اسقاطها من حساب البترول العربى ، لانه بدون ايرادات الدول العربية من هذا البترول لما وصل حجم التجارة والودائع الى هذه الارقام التى وصلت اليها) .

٥ ـ ان الاحتياطى البترولى العربى هو اضخم احتياطى فى كل العالم ، وتقديراته لا تقل عن ٧٦ فى المائة منمجموع الاحتياطى العالمى. والكويت مثلا تملك وحدها احتياطى بترولى يفوق كل ما تملكه الولايات المتحدة بما فيه احتمالات حقول الاسكا المنتظرة (٦٠) .

ومع ذلك ، فان هناك شبه اجماع بين خبراء الجيولوجيا العالميين على ان الاحتياطى الحالى فى الشرق الاوسط وافريقيا لا يمثل اكثر من ٧ فى المائة من الاحتياطى الذى لم يكتشف بعد فى هاتين المنطقتين .

ومن بين كل المناطق الست المنتجة للبترول فى العالم (٦١) لا يوجد غير المنطقة العربية (٦٢) التى يمكن لها ان تفى بحاجات العالم .

٦ ـ ان القول بأن للحقول الامريكية القدرة على تعويض اى نقص طارىء يواجه الولايات المتحدة نفسها أو دول اوروبا ، هذا القول ينطوى على مغالاة تصل الى حد المغالطة. وفى شهادة مستر ولسون ليرد مدير مكتب البترول والغاز فى وزارة الداخلية الامريكية امام مجلس البترول القومى الامريكى ـ قال الرجل الذى يمكنه عمله من التعرف على صورة حقيقية لمركز بلاده البترولى ـ « اننا فى عام ١٩٦٧ استطعنا ان نسعف اصدقاءنا من الحلفاء بزيادة انتاج حقول تكساس ولويزيانا بمعدل مليون برميل يوميا لمدة سبعة اسابيع . واقول اننا كنا محظوظين فى ذلك الوقت ، لاننا لا نستطيع ان نفعل ذلك اليوم . ان هذه الحقول تتدهور فعلا بسبب زيادة انتاجها على طاقتها » (٦٣) .

وفى العام الماضى فانه من بين ٣١ ولاية منتجة للبترول سجلت ١٤ منها نقصا فى الانتاج عن العام السابق .

٧ ـ ان النقص الذى تواجهه الولايات المتحدة ليس مقصورا على البترول وحده ، وانما ايضا على الغاز الطبيعى وتحاول الولايات المتحدة سد هذا النقص بعقد صفقات جديدة اخرى ، مثل تلك التى عقدت بين الجزائر وشركة الباسو الامريكية والتى تقضى بأن تورد الجزائر لامريكا ١٠ آلاف مليون متر مكعب سنويا من الغاز الطبيعى لمدة ٢٥ سنة . وبالطبع سوف تتم اسالة هذا الغاز فى مصنع جديد يقام لهذا الغرض فى مدينة أرزو ويجرى شحنه الى الشاطىء الشرقى للولايات المتحدة عن طريق ١١ ناقلة من نوع خاص تصنع « كوبريا » بين الشاطىء الجزائرى والاخر الامريكى (٦٤) .

٨ ـ ان البترول العربي ـ وهذا شىء بالغ الاهمية ـ هو ارخص بترول فى العالم . ويرجع سبب رخصه اساسا الى انخفاض تكاليف الانتاج لاسباب جيولوجية بحتة :

ـ فالحقول الامريكية محدودة الانتاج . واكبر حقل بترولى امريكى من حيث الانتاج هو حقل ويلمنجتون فى ولاية كاليفورنيا (٦٥) ويبلغ انتاجه اقل من ٦٠ الف برميل فى اليوم ، بينما يعطى حقل برقان فى الكويت اكثر من مليونى برميل كل يوم ! .

ـ والابار الامريكية بطبيعتها ضئيلة الانتاج ، على عكس آبار الشرق الاوسط التى تعطى انتاجا

---

(٥٩) ارباح الولايات المتحدة الامريكية من البترول العربى : بحث مقدم لنقابات عمال البترول العرب : يونيو ١٩٧٠ .

(٦٠) Dr. Ragaei El Mallakh op. cit. page 56.

(٦١) هذه المناطق هى : الولايات المتحدة ـ الاتحاد السوفيتى ـ الشرق الاوسط ـ افريقيا ـ الكاريبى ـ جنوب شرقى آسيا .

(٦٢) تدخل فى ذلك ليبيا والجزائر

(٦٣) رسالة البترول العربى العدد ٣٦ : اغسطس ١٩٧٠.

(٦٤) نوفمبر ١٩٦٩ Petroleum Press Service

(٦٥) International Petroleum Encyclopedia 1969.

دسما . وقد قدر ان متوسط انتاج البترول فى الولايات المتحدة ١٥ برميلا فقط ، مقابل ٥٠٠٠ بريمل فى الشرق الاوسط .

وحفر الابار من ابرز عوامل زيادة التكلفة فى صناعة البترول . وفى كل المنطقة العربية ، فان مجموع الابار المنتجة للبترول العربى يعادل ٤٠٦٠ بئرا تنتج يوميا وطبقا لارقام ١٩٦٩] ما يعادل ١ر١٣ مليون برميل ، بينما يوجد فى ولاية بنسلفانيا ، وهى احدى الولايات المتحدة الامريكية ٣٥٠٠٠ بئر ، لا تنتج الواحدة منها اكثر من برميل واحد فى اليوم ! (٦٦) . والابار الامريكية لا يتدفق منها البترول بنفس التدفق الطبيعى الذى تتميز به ٩٠ فى المائة من آبار الشرق الاوسط . وقد استدعى ذلك ضرورة استخدام ماكينات رفع البترول الى السطح .

وبمقارنة تكلفة انتاج البترول فى المناطق المختلفة ، يتضح انها فى الولايات المتحدة حوالى ١٤٠ سنتا للبرميل ، مقابل ٦٢ سنتا فى فنزويلا ، واقل من ١٥ سنتا فى الشرق الاوسط (٦٧) . وكما ان البترول العربى أقل انواع البترول تكلفة ، فهو ايضا ارخص بترول فى العالم . وقد ظل سعر البترول العربى بعد تخفيضات عديدة تعرض لها ثابتا منذ عام ١٩٥٩ حتى اليوم برغم ارتفاع اسعار كل المواد الخام .

وحتى مع احتساب العوائد التى تحصل عليها الدول العربية من الشركات المنتجة ، فان برميل البترول العربى يمكن انيصل الى ساحل الولايات المتحدة الشرقى [حيث اكبر المدن المستهلكة] بسعر يقل ٥٠ر١ دولار عن سعر البترول المنتج فى ولاية تكساس .

والواقع ان ضآلة تكلفة وسعر البترول العربى هما حقيقة المشكلة التى يتعرض لها هيكل الصناعة الامريكية اليوم .

ان الولايات المتحدة لا تستطيع أن تحد من قدرات استهلاكها البترولىالمستقبلة والتى تحتاج اليها فى تحقيق تقدمها ورخائها السابق .

ان الانتاج المحلى للولايات المتحدة لا يستطيع مهما بلغ أن يحقق احتياجات استهلاكه . انه فى محاولة الاستيراد من الخارج ، لا يوجد مثل المنطقة العربية ما يقدر على تحقيق كل آمال المستقبل .

وفى تصدير حجم الاستهلاك قالت صحيفة « يو . اس نيوز » الامريكية [عدد ٢٤ اغسطس ١٩٧٠) « انه فى كل يوم من أيام السنة تستهلك الولايات المتحدة ٨ر١٤ مليون برميل من البترول . وهذه الكمية تعادل ما يملا ٦٢ الف عربة صهريج سكة حديد من المخصصة لنقل المواد البترولية . ولو حدث ووقفت هذه العربات فى قطار واحد ، فان هذا القطار سوف يبلغ طوله ٥٠٠ ميل (حوالى ٨٢٠ كيلو مترا ، او ما يماثل المسافة بين القاهرة واسوان تقريبا) » .

وقالت المجلة ــ نقلا عن توقعات خبير بترولى فى تشيزمانهاتن بانك الذى يمثل المصالح البترولية الامريكية ــ انالطلب علىالبترول سوفيرتفعالى ٢٥مليون برميليوميا فىنهاية حقبة السبعيناتمن ذلك ٥ر٢ مليون برميل أقصى ما يمكن أن يأتى من بترول الاسكا و ٧ ملايين برميل من بترول الشرق الاوسط وافريقيا .

وهذا يعنى ببساطة انه اذا كانت واردات للبترول العربى والافريقى الى الولايات المتحدة اليوم فى حدود أقل من ٣ فى المائة من الاستهلاك الامريكى ، فانها فى خلال ١٠ سنوات فقط سوف تبلغ ٢٨ فى المائة .

والبترول الامريكى بطبيعة تكلفته غالى الثمن .

والبترول العربى على النقيض رخيص الثمن .

ومع ترك الباب مفتوحا لاستيراد البترول العربى ، ستتهاوى صرح الاسعار المرتفعة داخل الولايات المتحدة وينخفض من ٥٠ر٣ دولار للبرميل ، الى حدود ٢ الى ٥٠ر٢ دولار .

ولا شك ان المستهلك الامريكى سيستفيد بهذا الاجراء ، خاصة وانه يدفع الان اعلى ثمن لما يستهلكه من بترول . لكن المنتجين للبترول

(٦٦) وعاد البترول الإمم يتدفق ــبحث اعده عبد الله الطريقى لتقديمه الىمؤتمر البترول العربى السابع .
(٦٧) نفط العرب مارس ١٩٧٠

سيصابون بضربة كبيرة ، فهناك آلاف المنتجين الذين يملكون حقولا بالغة الصغر ، يقل انتاج البئر الواحد منها عن ١٠ براميل فى اليوم • ويبلغ مقدار هذه الابار ٣٧٧ الف بئر تمثل نحو ٦٥ فى المائة من مجموع ابار الولايات المتحدة و ٢٠ فى المائة من مدخراتها و ١٦ فى المائة من انتاجها (٦٨) •

ولقد قدر احد المنتجين تكلفة تشغيل وصيانة بئر غير عميقة على الوجه التالى : (٦٩)

ـر١ دولار استهلاك الكهرباء اللازم لتشغيل مضخة الانتاج

ـر١ دولار اجور عمالة

ـر١ دولار اعمال مختلفة

٢٥ر دولار تشغيل مكتب المنتج •

فيكون المجموع ٢٥ر٣ دولار

ويشكو احد المنتجين من ان هناك زيتا فى الابار يفوق ماتم انتاجه ، لكن خفض الاسعار سيجعل استمرار الانتاج غير اقتصادى وبالتالى سيؤدى الى حرمان استخراج الموجود ، « هذا مع اننا كنا نأمل فى الوصول الى طرق جديدة للانتاج » •

ولم تشهد صحافة البترول حملات كالتى قامت فى السنة الاخيرة ، تدعو الى استمرار العمل بقيود الاستيراد • ذلك انه فى ضوء الصورة الجديدة لانخفاض المدخرات الامريكية فى الوقت الذى يتزايد فيه الاستهلاك ، فان الرئيس الامريكى نيكسون عهد فى الايام الاولى لرئاسته الى لجنة ضمت ٦ وزراء بدراسة كل الاحتمالات المنتظرة والخروج بتوصيات نظام جديد يمكن أن يحل مكان « نظام الاستيراد » •

وخلال الفترة التى زاولت فيها هذه اللجنة مهمتها ، وجهت الى مختلف الجهات المهتمة بالعمل البترولى ٨٢ سؤالا تشـــمل كل ما يهمها من معلومات ، يمكن أن تستند عليها فى توصياتها •

ماذا يمكنهم ان يفعلوا ؟

وفى خلال كل المناقشات الطويلة والتفصيلية التى دارت بين أعضاء اللجنة الستة من الاجماع على نظام جديد ، لم يتمكن الوزراء ، فقد كان هناك أمام الاعضاء الوزراء الخيار بين أمن أمريكا القومى والاقتصادى ، وضرورة توفير مصـــادر الطاقة لهذه الدولة العظمى (٧٠) •

وبينما أصر وزيران على استمرار العمل بنظام تيود الاستيراد مع بعض التعديلات ، فان ٤ وزراء اقترحوا نظاما جديدا يهدف الى جعل البترول الامريكى الغالى الثمن قادرا على الدخول فى منافسة مع البترول المستورد الرخيص ، وذلك عن طريق خفض سعر برميل البترول الامريكى الى ٣ دولارات بما يخفف عن الاقتصاد الامريكى عبء الثمن الضخم الذى يدفعه فى شراء البتـــرول المحلى ، وبما يسمح باستيراد أكبر •

وأمام الخلاف بين الاعضاء ، ولاســـباب سياسية ، لم يقبل الرئيس الامريكى نيكسون نظام الاغلبية ، وأحال الموضوع الى لجنة أخرى جديدة لدراسته ، وهى حتى اليوم لم تقل كلمتها •

ان عليها أن تجيب على حد قول « جون وينجر » رئيس قسم اقتصاديات الطاقة فى تشيس مانهاتن بانك على ما يفعله بلد ما يملك من الارض الزراعية ما يكفى لانتاج القمح لاهله ولكن بتكاليف مرتفعة ، يتحمل المستهلكون من مواطنى هذا البلد أعباءها • هذا بينما القمح موفور لدى الجيران بـأسعار أرخص وأكثر وفرة وأكثر رخصا لدى الاخرين الذين لا يجدون أسواقا لتصريـــف فـــائض محصولهم • ماذا يفعل هذا البلد ؟

هل يفتح أبوابه للقمح الرخيص بصرف النظر عن أخطار انقطاعه ؟

أم يقى نفسه تجاه الطوارىء بمنع الاستيراد ولو بتكاليف باهظة «

أم يجد حلولا بديلة أكثر مرونة ؟

(٦٨) عالم النفط ١٠ مارس ١٩٧٠
(٦٩) نيويورك تايمز يوليو ١٩٧٠ The Economist
(٧٠) ٢٨ فبراير ١٩٧٠

دراسة

الأصـول الأيـديولوجيـة للدبلوماسية الصيـنيـة

د. بطـرس بطـرس غالى

اسـتاذ ورئيس قسـم العلوم السـياسـية
بكلية الاقتصاد والعلوم السـياسـية بجامعة القاهرة

الهدف من هذه الدراسة تحليل النشاط الدبلوماسى للصين الشعبية فى مدى السنوات العشرين الماضية ، او بعبارة اخرى منذ نجاح الثورة الشيوعية هناك بدخول قوات ماوتسى تونج بكين فى اول اكتوبر سنة ١٩٤٩ وفرار قوات شان كاى شيك هاربة الى فرموزا حتى بداية السبعينات، وذلك فى محاولة منا لاستنباط الاصول الايديولوجية للدبلوماسية الصينية .

لقد كثرت الدراسات التى حاولت تحليل موقف الاتحاد السوفييتى ، أو موقف الولايات المتحدة الامريكية تجاه الامم المتحدة ، أو موقف الدول الجديدة تجاه القانون الدولى ، الا ان الدراسات التى تهتم بتحليل موقف الصين تجاه المجتمع الدولى ، أو تجاه المنظمات الدولية قليلة أو بالاحرى نادرة ، مع أنها تستأهل الاهتمام باعتبار أن الصين أحد العمالقة الثلاثة فى المجتمع الدولى .

الامر الذى حدا بنا الى اختيار هذا الموضوع للدراسة والبحث ، وان كان يعتمد فى أساسه على تحليل المعاهدات الدولية والوثائق الصينية الرسمية مدركين أنه تعوزه بذلك الدراسة الميدانية التى تعتبر من أركان البحث العلمى .

كان أول عمل دبلوماسى قامت به الصين الشعبية هو ابرام معاهدة الصداقة والتحالف والمعونة المتبادلة مع الاتحاد السوفييتى فى ١٤ فبراير سنة



١٩٥٠ (١) . وقد جاء فى هذه المعاهدة أنها ترمى الى توثيق الصداقة والتعاون بين الاتحاد السوفييتى والصين الشعبية « رغبة فى اقرار السلام الدائم والامن الشامل فى الشرق الاقصى والعالم بأجمعه وفقا لمبادىء واهداف هيئة الامم المتحدة » . وقد نصت المادة الاولى من المعاهدة على مبدأ الدفاع العسكرى المشترك بين الدولتين ، ونصت المادة الثالثة على تعهد الطرفين بألا يدخل أحدهما فى محالفة ضد الطرف الاخر ، وألا يشترك فى أى تدبير أو عمل موجه ضد الطرف الاخر ، ونصت المادة الرابعة على مبدأ المشورة بين الطرفين فى جميع المسائل الهامة ، ونصت المادة الخامسة على ضرورة تنمية العلاقات الثقافية والاقتصادية بين الطرفين ، أما المادة السادسة والاخيرة فقد نصت على أن مدة المعاهدة ثلاثون عاما . ومعنى ذلك أنها ستنتهى فى فبراير سنة ١٩٨٠ ومما تجدر ملاحظته أنه على الرغم من الخلافات الخطيرة التى نشبت بين الدولتين المتحالفتين ، وعلى الرغم مما حدث بينهما من بعض الاشتباكات العسكرية فى منتصف سنة ١٩٦٩ ، فان أيا منهما لم يعلن فسخه هذه المعاهدة ، وهذا يعنى ان مفعولها لا يزال ساريا من الناحية النظرية

(١) قمنا بترجمة هذه المعاهدة ونشرناها فى المجلة المصرية للقانون الدولى ـ المجلد العاشر سنة ١٩٥٤ ، صفحة ٢٨

على الاقل . ولئن كان النشاط الدبلوماسى الصينى فى السنوات الاولى من قيام حكومة ماوتسى تونج فى بكين قائما على التعاون الوثيق مع الاتحاد السوفييتى ، فان ذلك لم يمنع من القول بانه كان للصين نشاط دبلوماسى خاص فى آسيا يتبدى فى الدور الهام الذى اضطلعت به أثناء الحرب الكورية وابان استعدادها لضم فرموزا اليها، وفى غضون مقاومة فيتنام الشمالية للاحتلال الفرنسى . وكان الرد الامريكى على هذا النشاط اصدار قرار من الجمعية العامة للامم المتحدة فى أول فبراير سنة ١٩٥١ بادانة الصين الشعبية واعتبارها دولة معتدية (٢) ، وكانت الولايات المتحدة حينئذ تتمتع بسيطرة تكاد تكون تامة على الجمعية العامة للأمم المتحدة بحيث تستطيع أن تملى عليها ما تريد .

بيد انه ابتداء من سنة ١٩٥٤ اتسم النشاط الدبلوماسى الصينى بالكياسة والمرونة ، وتجلى هذا فى السياسة الخارجية ، الصينية وبصفة خاصة فى المعاهدة التى أبرمت بين الصين الشعبية والهند فى ٢٩ ابريل سنة ١٩٥٤ خاصة بالتبت ، والتى عرفت فيما بعد بأنها هى التى وضعت مبادىء التعايش السلمى (٣) . وقد كان لتلك المبادىء صدى واسع فى العالم ، وساعد على انتشاره ما كان للزعيمين العظيمين نهرو وشواين لاى من مكانة سامية فى النفوس . وما لدولتيهما من مكانة بين الشعوب . وفى ٢٨ يونية سنة ١٩٥٤ صدر فى نيودلهى بيان موقع من الزعيم نهرو عن الهند ، ومن الزعيم شواين لاى عن الصين جاء فيه « ان الصين والهند قد أمكنهما أن تصلا اخيرا الى اتفاق تام على بعض المبادىء التى ستكون أساسا للعلاقات بين الدولتين والتى يجب أن تتوافر فى العلاقات التى تقوم بين الدول الاسيوية الاخرى ، بل يجب أن تكون روح العلاقات فى جميع أجزاء العالم لانها اذا طبقت فى تنظيم العلاقات الدولية بين مختلف بلاد العالم كانت أساسا متينا لسيادة الامن والسلام الدوليين » . وكان اشتراك الصين الشعبية فى مؤتمر باندونج الذى انعقد فيما بين ١٨ ، ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٥ اكبر انتصار دبلوماسى أحرزته ، لان اشتراكها فى هذا المؤتمر يعتبر بمثابة اعتراف من جميع الدول المشتركة فيه بالحكومة الشيوعية الجديدة . اذ انه قبيل انعقاد المؤتمر لم تكن قد اعترفت بالصين الشعبية الا أربع وعشرون دولة من بينها احدى عشرة دولة شيوعية (٤) .

وعقب هذا الانتصار الدبلوماسى داخل المجموعة الافروآسيوية ، امتد النشاط الدبلوماسى الصينى الى أوربا الشرقية ، واستطاعت الصين ان يكون لها دور هام فى العلاقات الدولية القائمة بين الاتحاد السوفييتى والديمقراطيات الشعبية الاوربية لا سيما فى الفترة التى حدثت فيها اضطرابات خطيرة داخل كل من بولونيا والمجر . فعندئذ قامت الدبلوماسية الصينية بدور الوفق والوسيط ، كما قامت بدور المدعى العام ضد يوغسلافيا حين اتهمتها بالخروج على الماركسية [ابريل سنة ١٩٥٨] .

ومن مظاهر النشاط الدبلوماسى الصينى ابرام سلسلة من المعاهدات مع بعض الديمقراطيات الشعبية الاوربية ، من هذه المعاهدات : معاهدة الصداقة والتعاون مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية التى تم التوقيع عليها فى بكين فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ ، ومعاهدة الصداقة والتعاون مع الجمهورية التشكوسلوفاكية الموقعة فى بكين

---

(٢) انظر القرار رقم ٤٩٨/٥ الصادر فى اول فبراير سنة ١٩٥٠ .

(٣) جاء فى ديباجة هذه المعاهدة انها تقوم على المبادىء الخمسة التالية ، وتسمى البانشاشيلا ، وهى : الاحترام المتبادل للوحدة الاقليمية والسيادة ، وعدم الاعتداء ، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية ، والمساواة وتبادل المنافع ، والتعايش السلمى .

(انظر تحليلنا لهذه المعاهدة فى كتابنا « دراسات فى السياسة الدولية » مكتبة الانجلو المصرية ــ القاهرة سنة ١٩٦٧ ، صفحة ٧ ــ ١٢ » .

(٤) الدول الشيوعية التى كانت قد اعترفت بالصين هى : الاتحاد السوفيتى ، بلغاريا ، رومانيا ، المجر ، تشيكوسلوفاكيا ، كوريا الشمالية ، وبولونيا ، ومنغوليا الخارجية ، وجمهورية المانيا الديمقراطية ، والبانيا ، وفيتنام الشمالية . اما الدول الاسيوية التى كانت قد اعترفت بها فهى : الهند ، بورما ، واندونيسيا ، سيلان ، افغانستان ، باكستان . واعترفت بها من دول اوربا الغربية : انجلترا ، هولنده ، الدانمرك ، والنرويج ، والسويد ، وفنلندا ، وسويسرا . وقد زاد عدد الاعترافات بعد مؤتمر باندونج اذ اعترفت بها : يوغوسلافيا ، ونيبال ، ولاوس ، وكمبوديا ، ومصر ، وسوريا ، والسودان ، وغينيا ، وغانا ، ومالى ، وتونس ، والمغرب ، والجزائر ...

بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٥٧ ، ومعاهدة الصداقة والتعاون مع الجمهورية المجرية الموقعة فى بكين بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٥٩ .

وتشترك تلك المعاهدات فى مبادىء عامة منها : التزام الاطراف بالعمل على استتباب السلام والامن الدوليين ، والتشاور فى جميع المشاكل الدولية التى تتصل بمصالحها المشتركة ، وتنمية التعاون الثقافى والاقتصادى ، وتقديم كل طرف للاخر أكبر معونة ممكنة .

ومما هو جدير بالملاحظة أن تلك المعاهدات دائمة ما عدا المعاهدة التى أبرمت مع ألمانيا الديمقراطية والتى حدد انتهاء مدة سريانها بتوحيد ألمانيا ، وان بعض هذه المعاهدات تضمنت الاعتراف بمبادىء وأهداف الامم المتحدة مع أن الصين ليست عضوا فى هذه المنظمة .

وعقب ذلك انتقل النشاط الدبلوماسى الصينى من اوربا الى آسيا وافريقيا ، فعقدت الصين سلسلة من المعاهدات الدولية مع بورما فى ٢٨ يناير سنة ١٩٦٠ ومع نيبال فى ٣ مايو سنة ١٩٦٠ . ومع افغانستان فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٦٠ ، ومع غينيا فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٦٠ ، ومع كمبوديا فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٠ ، ومع اندونيسيا فى اول ابريل سنة ١٩٦١ ومع غانا فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٦١ ومع الكنغو برازافيل فى ٢ اكتوبر سنة ١٩٦٤ ومع مالى فى ٣ نوفمبر ١٩٦٤ ومع تنزانيا فى ٢٠ فبراير ١٩٦٥ . واذا كان ثمة اختلاف فى تسميات المعاهدات التى ابرمت بين الصين وهذه الدول ، فانها فى جملتها تتضمن نفس المبادىء العامة مثل تنمية علاقات الصداقة والسلام بين الطرفين ، والاعتراف بمبادىء باندونج العشرة ، او بمبادىء التعايش السلمى الخمسة .

ولم تكتف الصين الشعبية بمعاهدات الصداقة هذه ، فقد اكدت رغبتها فى تصفية الخلافات التى كانت قائمة بينها وبين الدول المجاورة لهـا ، وتبلورت هذه الرغبة فى ابرام سلسلة من الاتفاقات بينت الحدود الفاصلة بين الصين وتلك الدول ووضعت قواعد لعبور تلك الحدود تجنبا للخلافات التى قد تنجم عن عبور الافراد او السلع . من هذه الاتفاقات ما عقد مع بورما فى ٢٨ يناير سنة ١٩٦٠ وفى اول اكتوبر سنة ١٩٦٠ ، ومع نيبال فى ٢١ مارس سنة ١٩٦٠ ، وفى ١٥ اكتوبر ١٩٦٠ ، ومع جمهورية منغوليا فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، ومع باكستان فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٢ . كما عقدت سلسلة من الاتفاقات خاصة بازدواج الجنسية لتحديد مراكز الاقليات الصينية فى دول جنوب شرقى آسيا ، ومن اهم تلك الاتفاقات الاتفاقية التى تمت مع اندونيسيا فى ٢٢ابريل سنة ١٩٥٥ والتى كملت بموجب تبادل خطابات بين الدولتين فى ٣ يونيه سنة ١٩٥٥ وبموجب اتفاقية تكميلية عقدت بينهما فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ .

الا أن هذا المجهود الدبلوماسى الواسع لم يلبث ان اصيب بثلاث نكسات خطيرة .

الاولى عندما وقع صدام مسلح بين الصين والهند فى نهاية سنة ١٩٦٢ وهو الصدام الذى تجاهل مبادىء التعايش السلمى التى اتفقت عليها الدولتان من قبل .

والثانية بسبب الخلاف الايديولوجى والسياسى بينها وبين الاتحاد السوفيتى رغم ما بينهمامن اتفاقات وارتباطات وهو الخلاف الذى تطور فادى الى اشتباكات مسلحة بين الطرفين فى منتصف سنة ١٩٦٩ .

والثالثة بسبب الانقلاب العسكرى الذى وقع فى اندونيسيا على أثر فشل الحزب الشيـوعى الاندونيسى الموالى لبكين فى الاستيلاء على زمام الحكم (سبتمبر سنة ١٩٦٥) .

وقد كانت هذه النـكسات سببا فى اضـعاف المكانة الدبلوماسية للصين الشعبية واستتبع ذلك نكسات دبلوماسيةاخرى منها تأجيل المؤتمر الافرو آسيوى الثانى الذى كان محددا لانعقاده فى الجزائر يونيه سنة ١٩٦٥ ، ثم ارجىء الى اكتوبر سنة ١٩٦٥ وقد بذلت الدبلوماسية الصـينية اقصى نشاط لها ليتم عقده بدون اشتراك الاتحاد السوفيتى على أساس انه دولة اوروبية وليس آسيوية لتستطيع الصين بذلك ان تكون لها المكانة الممتازة فى المؤتمر ، ولكن على الرغم من ذلك فقد وجهت الدعوة الى الاتحاد السوفيتى لحضور هذا المؤتمر الذى لم ينعقد . ومن ذلك ايضا انه فى الصراع المسلح الذى دار بين الهند وباكستان لم تستطع الصين ان تقوم بدور دبلوماسى فعال ، اذ كانت الدولة التى استطاعت الوساطة وايجاد حل للصراع فى اجتماع طشقند هى الاتحاد السوفيتى

٧٩٠

الذى ارادت الدبلوماسية الصينية ابعاده عن الصعيد الاسيوى ، ومن النكسات ايضا اضمحلال نفوذها الدبلوماسى فى القارة الافريقية وانحصاره فى تنزانيا وزامبيا بعد ان قطعت بعض الدول الافريقية علاقاتها الدبلوماسية معها (٥) .

وفوق هذا وذاك ، فقد جاءت الثورة الثقافية الكبرى فهزت الدولة الصينية من الداخل ، وارغمتها على ان تنطوى على نفسها فتصبح فى شبه عزلة دبلوماسية ٠

من هذا يبدو انه عندما بدأت الثورة الثقافية ، كانت الصين فى صراع سياسى مع العملاقين الكبيرين اى الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى وفى ذات الوقت كان يدور صراع بينها وبين أهم دولة آسيوية وهى الهند .ولهذا فقدربط بعض المعلقين السياسيين بين العزلة الدبلوماسية والثورة الثقافية ٠ فاعتبروا هذه الثورة محاولة لاخفاء الاخطاء التى تردت فيها الدبلوماسية الصينية فى الشئون الخارجية ٠

الا ان الدراسات التى أجريت حول الثورة الثقافية تجمع كلها تقريبا على أن الثورة الثقافية وليدة ظروف محلية بحتة ، وليستاثرا مترتباعلى السياسة الدولية ، كما انه لم يكن لهذه الثورة أثر فى السياسة الدولية . ومما يرجح ذلك :

١ ـ أهم الوثائق الرسمية التى تتضمن خطوط السياسة الخارجية الصينية ، وتبرز أصولها الايديولوجية قد صدرت قبل حدوث الثورة الثقافية ، ومن أهم هذه الوثائق خطاب ١٤ يونيه سنة ١٩٦٣ الصادر عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى موجها الى اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى ٠ ويتضمن هذا الخطاب برنامجا تفصيليا للسياسة الخارجية الصينية ٠ ومن الوثائق ايضا : المقال الذى نشرته جريدة الشعب اليومية الصينية فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٦٢ تحت عنوان : « خطان مختلفان فى مسألة الحرب والسلام » وايضا المقال الذى نشر فى هذه الصحيفة بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦٢ بعنوان «سياستان فى التعايش السلمى تتعارضان كل التعارض » وكلا المقالين يوضح ما للسياسة الخارجية الصينية من سمات خاصة تجعلها مختلفة عن سياسات غيرها من الدول ٠

٢ ـ لا توجد فى قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى بشأن الثورة البروليتارية الثقافية العظمى الصادر فى ٨ أغسطس سنة ١٩٦٦ (٦) أية اشارة الى السياسة الخارجية الصينية ، او دور الصين فى الشئون الدولية. وفى هذا ما يؤكد ان الثورة الثقافية لم تكن تعنى بالسياسة الخارجية الصينية ٠

٣ ـ فى معظم الوثائق الرسمية التى نشرتها الثورة الثقافية ، وفى الملصقات التى اعتبرت وسيلة الاعلام الاولى للثورة الثقافية ، قلما تضمنت اى منها اشارة الى السياسة الخارجية الصينية ٠

٤ ـ لم تمتد الثورة الثقافية الى الاحزاب الشيوعية القائمة فى الدول المجاورة للصين مثل بورما أو كمبوديا ، باستثناء حالات نادرة يبدو انها تمت دون موافقة من حكومة بكين ٠ (٧)

يستخلص مما تقدم ان الثورة الثقافية لم يكن لها تاثير يذكر فى اصول السياسة الخارجية الصينية، لانها فى واقع الامر ثورة داخلية ترتبط بالظروف المحلية ٠ ولهذا فعلى من يريد البحث عن الاصول الايديولوجية للدبلوماسية الصينية الا ينظر الى الثورة الثقافية على أنها محور من محاور السياسة الخارجيةالصينية ٠

وفى هـــذه الدراسة ســنقوم بتحليل موقف

---

(٥) قطع غانا علاقاته الدبلوماسية معالصين الشعبية فى ٢٠ اكتوبر ١٩٦٦ اماالندونيسيا فقد قطعتعلاقاتها الدبلوماسية مع الصين بموجب مذكرات ٩ و ٢٣ اكتوبر١٩٦٧ ٠

(٦) قامت مجلة « السياسة الدولية »بترجمة هذا القرار فى عددها الصادر فىاول يناير سنة ١٩٦٨ ، ويتضمن ١٦ بندا تعتبر الدستور السياسى للثورة الثقافية

(٧) انظر مقالنا المنشور بمجلة الاهرامالاقتصادى عدد ٣١٠ الصادر فى ١٥يوليو ١٩٦٨ تحت عنوان « الثورة الثقافية والسياسة الخارجية الصينية ٠ وفيه ايضاح للتنظيمات الشيوعية ،والجاليات الصينية التى تاثرت بالثورةالثقافية .

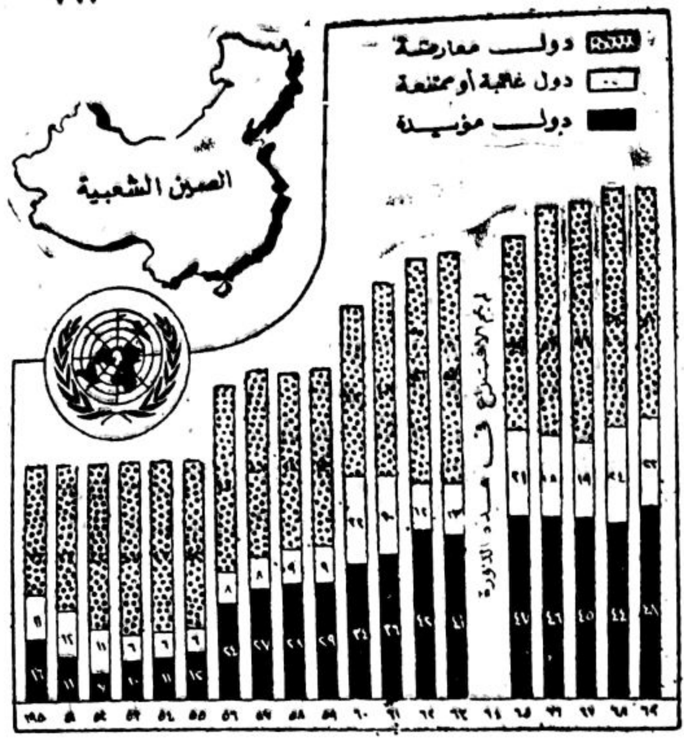
الدبلوماسية الصينية من بعض المشاكل السياسية الدولية المتمثلة فى القانون الدولى والتنظيم الدولى ، ونظرية التعايش السلمى ، ومبدأ عدم التدخل ، وقضية نزع السلاح ، ثم موقف الصين من الثورة العالمية ٠

اولا ــ الدبلوماسية الصينية والقانون الدولى والتنظيم الدولى :

ترفض الصين الشعبية الاعتراف بقواعد القانون الدولى العام ، اذ تنظر الى هذه القواعد على أنها وليدة الفقه الاستعمارى البورجوازى وأنها انما وضعت للحفاظ على مصالح الدول الامبريالية الاستعمارية ، وتستنكر ايضا المنظمات الدولية الخاضعة لهذا القانون ، والتى قامت بموجب قواعده ٠ وتتجنب الدبلوماسية الصينية فى مذكراتها وبياناتها الرسمية استعمال عبارة « قانون دولى » وتستخدم بدلا منها عبارة « تقاليد دولية» او « قواعد العلاقات الدولية » أو عبارة« مبادىء العلاقات الدولية » (٨) وذلك على خلاف الفقه السوفيتى الذى يجعل من قواعد القانون الدولى ومن ميثاق الامم المتحدة ركنا من أركان دبلوماسيته ٠

وقد رأى بعض رجال القانون الدولى ان فى قبول الصين ذكر مبادىء واهداف الامم المتحدة فى بعض المعاهدات الدولية ، واعترافها بالمبادىء الخمسة للتعايش السلمى فى اكثر من اتفاقية دولية ، وفى مقدمتها المعاهدة الصينية الهندية المنعقدة فى ٢٥ ابريل سنة ١٩٥٤ ٠٠ يتضمن اعترافا بقواعد القانون الدولى ومبادئه مثل مبدأ السيادة ، ومبدأ عدم التدخل ومبدأ المساواة ، ومبدأ التعايش السلمى ٠

ولكن عدم اعتراف الصين بمنظمة الامم المتحدة واستنكارها لمبادئها ، وتفسيراتها الخاصة لنظرية التعايش السلمى ،كل ذلك يجعلنا لا نميل الى الاخذ



توزيع عدد الاصوات فى خصوص تمثيل الصين الشعبية فى الامم المتحدة

برأى الفقهاء الذين قالوا باعترافها الضمنى بقواعد القانون الدولى ٠

وهناك معيار آخر للدلالة على عدم اذعان الصين الى قواعد القانون الدولى التقليدى يتمثل فى قلة الاتفاقات الدولية التنظيمية أو المعاهدات الشارعة التى ارتبطت بها الصين الشعبية (٩) ٠

ومهما يكن من أمر فان الصين الشعبية لم تكتف بعدم الاعتراف بقواعد القانون الدولى او بالمنظمات الدولية ولكنها شنت ايضا عليهما هجوما دبلوماسيا واسع النطاق ٠ ومن أهم ما وجهته الى المنظمات الدولية عامة والى الامم المتحدة خاصة من انتقادات :

١ ــ كانت الامم المتحدة معتدية فى الحرب الكورية ، واشتركت مع الولايات المتحدة فى تلك

---

[٨] انظر « بكين انفرماسيون عدد٧ اغسطس سنة ١٩٦٧ رقم ٣٢ صفحة٣٥ وفيه اشارة الى المذكرة الدبلوماسية الى قدمتها السفارة الصينية الى حكومةبورما . وانظر كذلك عدد ٤ سبتمبر سنة١٩٦٧ من هذه النشرة رقم ٣٦ صفحة ٢٨ وانظر فيها عدد ١١ سبتمبر سنة١٩٦٧ رقم ٣٧ صفحة ٣٦ ، ٣٧ .

(٩) V. N. Kaptchenko, La révolution culturelle et la politique extérieure du groupe de Mao Tsé Toung in. La Vie Internationale No. 2 Février 1968; pp. 19 — 20.

الحرب العدوانية ، فى حين ان الواجب كان يقتضيها ان تقف فى صف المعتدى عليه ·(١٠) ·

٢ ــ الامم المتحدة أداة للامبريالية الامريكية تستعين بها كلما مست الحاجة ، وتتناساها كلما اقتضت مصلحتها ذلك (١١) ·

٣ ــ الامم المتحدة ليست جهازا للعمل على تصفية الاستعمار بقدر ما هى جهاز لتدعيم الاستعمار · ويتضح ذلك من تدخلها فى فلسطين (١٢) ، وقبرص (١٣) ، والكونغو (كينشاسا) (١٤) ·

وهذا الهجوم الشديد من الصين الشعبية على الامم المتحدة وتصرفاتها يمتد أيضا الى المنظمات الدولية الفنية المرتبطة بها (١٥)، فاليونسكو فى رأيهاوسيلة للتغلغل الثقافى الاستعمارى الامريكى، واداة للعدوان الثقافى الامبريالى (١٦) · وصندوق النقد الدولى جهاز من اجهزة الاستعمار المالى الامريكى (١٧) ·· الخ ·

ويمتد نقدها ايضا الى المنظمات الدولية القارية والاقليمية فقد وصفت منظمة الوحدة الامريكية بأنها اداة خاصة فى يد حكومة واشنطن الاستعمارية (١٨) ·

واذا كان هذا هو موقف الصين من الامم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية المرتبطة بها ، فان لها موقفا أكثر مرونة بالنسبة للحملة التى بذلتها ــ ولا تزال تبذلها ــ مجموعة من الدول فى سبيل تمثيل الصين الشعبية فى الامم المتحدة (١٩) ، ففى أكثر من مناسبة نرى الممثلين الرسميين للصين يطالبون باعادة تنظيم الامم المتحدة تنظيما يكفل لها التخلص من التسلط الامبريالى الامريكى، وذلك بتدعيم مكانة الدول الجديدة عامة ، والدول الافروآسيوية خاصة داخل الهيئات العاملة فى الامم المتحدة · وفى خطبة ألقاها الرئيس شواين لاى خلال زيارة الدكتورسوباندرو الاندونيسى ابكين فى ٢٤ يناير سنة ١٩٦٥ نداء بضرورة اعادة تنظيم هيئة الامم المتحدة (٢٠) · ومن رأى القادة الصينيين انه اذا كانت الدول المحبة للسلام لم تستطع أعادة تنظيم الامم المتحدة ، فان الواجب يقضى بانشاء منظمة دولية جديدة تحل محل الامم المتحدة وتستوعب جميع الدول ·

وحين انسحبت اندونيسيا من الامم المتحدة فى ٧ يناير سنة ١٩٦٥ (٢١) نادت بضرورة انشاء منظمة دولية جديدة تضم القوى الجديدة الصاعدة وفى مقدمتها الصين الشعبية وكوريا الشمالية واندونيسيا · وايدت الدبلوماسية الصينية هذا الاتجاه ، بيد أن الامر لم يدم طويلا ، اذ سرعان ما تجمدت هذه الفكرة عندما عادت اندونيسيا الى الانضمام للامم المتحدة فى ١٩ سبتمبر سنة ١٩٦٦ ·

ويمكن أن نقول انه عندما تقرر الامم المتحدة فى

---

(١٠) انظر نشرة بكين انفرماسيون السالفة الذكر عدد ٢ يناير سنة ١٩٦٧ رقم ١ صفحة ٣٢

(١١) تصريح للرئيس ماوتسى تونج فى ١٢ مايو سنة ١٩٦٥ وهو يؤيد شعب سان دومنجو ضد عدوان الجيش الامريكى وقد ورد فى النشرة السالفة الذكر فى عدد ١٧ مايو سنة ١٩٦٥ صفحة ٦

(١٢) انظر « بكين انفرماسيون » عدد ١٨ يناير سنة ١٩٦٥ صفحة ١٥

(١٣) انظر المرجع السابق فى نفس العدد والصفحة

(١٤) انظر المرجع السابق فى نفس العدد والصفحة

(١٥) انظر الخطبة التى القاها شواين لاى فى ٢٤ يونيه سنة ١٩٦٧ والمنشورة فى « بكين أنفرماسيون » عدد ٣ يوليه سنة ١٩٦٧ صفحة ٧

(١٦) انظر تصريح مكتب الادباء الافرواسيويين المنشور بمجلة بكين انفرماسيون عدد ٣ ابريل سنة ١٩٦٧ صفحة ٢١

(١٧) انظر المرجع السابق عدد ١٥ ابريل سنة ١٩٦٨ صفحة ٢٢

[١٨] انظر المرجع السابق عدد ٢٨ اغسطس سنة ١٩٦٧ صفحة ٢٥

[١٩] « انظر دراسة الدكتور سمعان فرج الله المنشور بعنوان « تمثيل الصين الشعبية فى الامم المتحدة ، فى عدد اول ابريل سنة ١٩٧٠ بمجلة السياسة الدولية

(٢٠) انظر نص الخطبة بمجلة بكين انفرماسيون العدد الخامس الصادر اول فبراير سنة ١٩٦٥ صفحة ٥

(٢١) اعلن الرئيس سوكارنو هذا القرار وسط حشد ضخم فى مدينة جاكارتا قائلا اننى اعلن انسحاب اندونيسيا من الامم المتحدة . ومن الان فصاعدا لن تكون بلادنا فى الامم المتحدة ، ولتذهب الامم المتحدة الى الجحيم . (انظر : عفاف المغربل ــ اندونيسيا والامم المتحدة ــ مجلة السياسة الدولية سنة ١٩٦٧ صفحة ١٦١ .

ان تكون الصين الشعبية ممثلة فى الامم المتحدة فى المقعد الذى تشغله الان الصين الوطنية فانها - أى الصين الشعبية - ستقبل ذلك ، ومن ثم يتاح لها أن تجمع الانصار حولها وتتزعم حركة واسعة النطاق غايتها اعادة النظر فى ميثاق الامم المتحدة لوضع قواعد جديدة لتطوير قواعد القانون الدولى العام التقليدى ، وتخفيف قبضة الامبريالية الامريكية على الامم المتحدة .

ولا شك ان دخول الصين الشعبية فى الامم المتحدة سيكون بداية لتحول كبير فى المنظمة ، فبدخولها تتغير موازين القوى ، وتظهر تيارات سياسة جديدة ستكون ذات آثار كبيرة فى المجتمع الدولى .

ثانيا - الدبلوماسية الصينية

ونظرية التعايش السلمى :

ان التصدى لمختلف النظريات والتفسيرات المتعلقة بالتعايش السلمى ليس من أهداف هذه الدراسة (٢٢) ، لذلك سنقتصر على تحليل المفهوم الصينى للتعايش السلمى . كانت الصين الشعبية من أوائل الدول التى سجلت مبدأ التعايش السلمى فى معاهدة دولية ابرمت بينها وبين الهند فى ٢٩ ابريل سنة ١٩٥٤ ، ثم تلا ذلك تسجيل هذا المبدأ فى كثير من الوثائق الدولية . الا ان الفقه الدولى الصينى يضع لنظرية التعايش السلمى عدة قيود تتمشى مع نوع العلاقات الدولية بينها وبين مختلف الدول . وهذه العلاقات الدولية فى رأى فقهاء الصين ثلاثة أنواع :

أ - العلاقات الدولية القائمة بين الدول الشيوعية بعضها بعضا .

ب - العلاقات الدولية القائمة بين دول شيوعية واخرى غير شيوعية .

جـ - العلاقات الدولية القائمة بين الدول الاستعمارية والبلاد المستعمرة .

ومهمة نظرية التعايش السلمى تختلف باختلاف نوع العلاقات الدولية السالفة الذكر .
اما العلاقات الدولية بين الدول الشيوعية بعضها بعضا ، فان الفقه الصينى يفرق بين نوعين من الدول الشيوعية هما : الدول التى سيطرت على زمام الحكم فيها أقلية مؤمنة بالمراجعة الحديثة التى تخون الطبقة العمالية ، وتعمل على تفكك الوحدة البروليتارية الدولية . ويرى الفقهاء الصينيون ان هذه الدول لا يمكن التعاون معها وانه يجب مكافحتها ، وعن طريق المكافحة تستطيع القوى الثورية مكافحة الاستعمار .

والنوع الثانى الدول التى تحكمها دكتاتورية البروليتاريا ، ويجوز التعاون معها وفقا لمبادىء الدولية البروليتارية (٢٣) .

أما العلاقات بين الدول الشيوعية وغير الشيوعية فيقسمها الفقه الصينى أيضا الى نوعين تبعا للنظام السائد فى الدول غير الشيوعية . فهناك دول رأسمالية امبريالية ، ودول حديثة الاستقلال . والتعايش السلمى بين الدول الرأسمالية الامبريالية والدول الشيوعية يكون مؤقتا وبمثابة هدنة لان الصدام المسلح بين تلك الدول الامبريالية والدول الشيوعية أمر محتوم لا مفر منه .

أما التعايش السلمى بين الدول الشيوعية والدول حديثة الاستقلال فانه قد يدوم لما بين هذين النوعين من الدول من مصالح مشتركة ، وعداء مشترك للاستعمار .

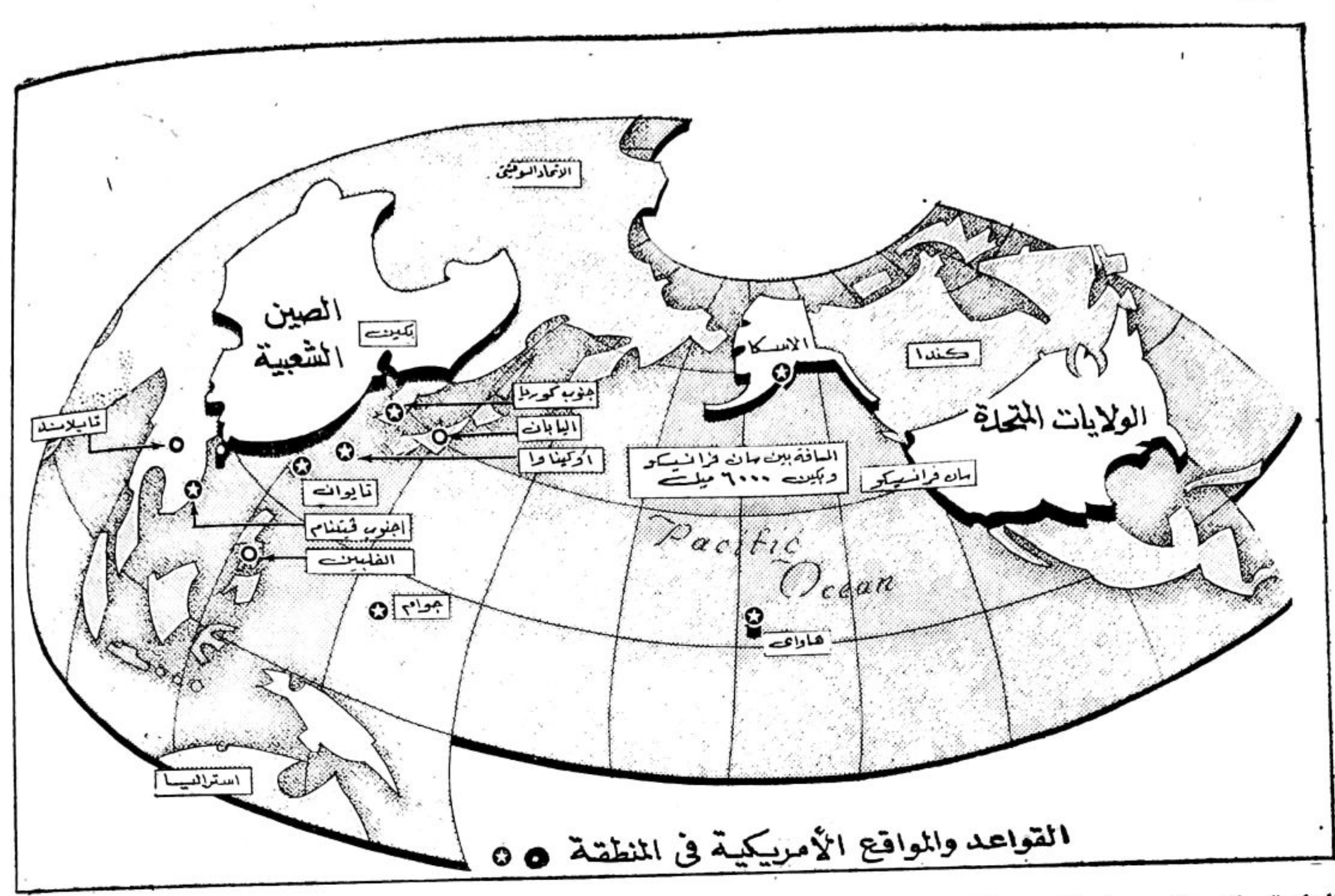
أما العلاقات الدولية بين الدول الاستعمارية والبلاد المستعمرة فلا يمكن بحال أن يقوم بينهما تعايش سلمى ، اذ ينبغى أن تكون العلاقات بينهما علاقات حرب وكفاح . وعلى الصين الشعبية أن تناصر وتساعد بقدر طاقتها البلاد التى تكافح للخلاص من الاستعمار .

ثالثا - الدبلوماسية الصينية ومبدأ عدم التدخل :

التدخل هو تعرض دولة للشئون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى وذلك لالزام الدولة المتدخل فى أمرها باتباع ما تمليه عليها الدولة المتدخلة فى

(٢٢) انظر فى تحليل تلك النظريات كتابنا « دراسات فى السياسة الدولية » من صفحة ٧ - ٣٨

(٢٣) اقرأ البيان الصادر عقب الدورة الحادية عشرة للجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى والمنشور بمجلة بكين انفرماسيون عدد ٣٤ الصادر فى ٢٢ اغسطس سنة ١٩٦٦ صفحة ٦



التطويق الامريكى حول الصين الشعبية قد يفسر موقف الدبلوماسية الصينية تجاه سياسة التعايش السلمى وتجاه قضية نزع السلاح

شأن من شئونها الخاصة (٢٤) وفى التدخل تقييد لحرية الدولة المتدخل فيها ، واعتداء على سيادتها ولهذا اعتبر مبدأ عدم التدخل من المبادىء الاساسية فى القانون الدولى • وقد سجل ميثاق الامم المتحدة مبدأ عدم التدخل فى نص الفقرة السابعة من المادة الثانية اذ تقول : « ليس فى هذا الميثاق ما يسوغ للامم المتحدة أن تتدخل فى الشئون التى تكون من صميم الاختصاص الداخلى لدولة ما •• »

الا أن الفقه الدولى الصينى يرفض مبدأ عدم التدخل رفضا تاما على أساس انه من واجب الدول الشيوعية الثورية أن تتدخل فى شئون الدول الامبريالية بهدف تعجيل الثورة لديها ، فمساندة الحركات الثورية ومساندة حروب التحرر ركن من اركان السياسة الخارجية الصينية .

وهناك عدة تصريحات جاهر بها الرئيس ماوتسى تونج ، وتؤيد فى جملتها مبدأ التدخل ، فمن ذلك :

– تصريح ١٨ اغسطس سنة ١٩٦٣ وفيه يطالب شعوب العالم بأن تتحد فى سبيل مكافحة التمييز العنصرى الذى تمارسه الامبريالية الامريكية •

– تصريح ١٢ يناير سنة ١٩٦٤ وفيه يؤكد أن الشعب الصينى سيساند كفاح شعب بنما •

– تصريح ١٢ مايو سنة ١٩٦٥ وفيه يعلن مساندة شعب ساندومنجو ضد العدوان المسلح الامريكى •

– مطالبة الشعب اليابانى بالثورة على حكومة ساتو الرجعية (بيان ١٨ سبتمبر سنة ١٩٦٧) •

---

(٢٤) انظر الدكتور حامد سلطان – « القانون الدولى العام فى وقت السلم » – دار النهضة العربية – القاهرة سنة ١٩٦٢ صفحة ٧٨٠ ، وانظر كذلك الدكتور على صادق ابو هيف – القانون الدولى العام – منشأة المعارف الاسكندرية سنة ١٩٦١ صفحة ٢٠٢.

وهناك عشرات من الامثلة الاخرى توضح كلها ان من اهداف السياسة الخارجية للصين الشعبية مساندة أى حركة تقدمية فى أية منطقة من مناطق العالم ضد الحكومات القائمة • وليست تلك المساعدة مقصورة على التأييد الدبلوماسى ، بل تمتد لتشمل تقديم مساعدات مالية وعسكرية للشعوب والحركات التقدمية التى تكافح فى سبيل تخليص بلاد من التسلط الاستعمارى ، أو من النظم الرجعية المحلية المتحالفة مع الاستعمار الاجنبى •

رابعا ـ الدبلوماسية الصينية

وقضية نزع السلاح :

للدبلوماسية الصينية موقف خاص فى قضية نزع السلاح ، وهو موقف يختلف عن الاراء الشائعة فى الاوساط الدولية المختلفة التى ترى أن تخفيض التسلح أو نزع السلاح يعد الخطوة الاولى للعمل على استتباب السلام • اذ ترى ان المطالبة بنزع السلاح ليست الا احدى الحيل الاستعمارية لتتمكن الدول الاستعمارية ، وفى مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية ، من السيطرة على العالم على حين تعتقد الدبلوماسية الصينية ان الوسيلة الصحيحة لاستتباب السلام انما تتمثل فى تقوية القوات المسلحة للدول الاشتراكية لتقوية المعسكر الاشتراكى • فالحروب فى رأى الفقه الصينى منها حروب عادلة ، وأخرى غير عادلة • ولكى تستطيع الدولة خوض حرب عادلة ، لابد لها من السلاح والعتاد • وفى مقدمة الحروب العادلة حرب التحرر ، والثورات المسلحة الشعبية ضد الحكومات الرجعية الاستبدادية •

واذا كانت الدبلوماسية الصينية ترفض مبدأ نزع السلاح التقليدى ، فان موقفها من السلاح الذرى والنووى يختلف عن ذلك اختلافا بينا ، فهى ترى ضرورة القضاء على هذا السلاح • وتؤكد الدبلوماسية الصينية أن امتلاك الصين للسلاح الذرى ام يكن الا وسيلة للضغط على القوى الذرية الاخرى لكى تقبل القضاء على السلاح الذرى •

وقد عبر تصريح حكومة بكين عند تفجير أول قنبلة ذرية صينية فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٦٤ عن تلك السياسة حين قال : « لقد وافقت الحكومة الصينية دائما على النظرة التى تنادى بحظر استعمال الاسلحة النووية حظرا تاما ، وبتدميرها تدميرا شاملا • ولو قد حدث هذا لما وجدت الصين نفسها فى حاجة الى صنع أسلحة ذرية ، غير ان هذا الموقف الذى تتبناه قد اصطدم بالمقاومة الشديدة من جانب الاستعمار بين الامريكيين » ثم يعود التصريح فيقول : « ان القنبلة الذرية نمر من الورق •• » هذا التصريح الشهير لماوتسى تونج معروف للجميع • وقد كان ولايزال يعبر عن وجهة نظرنا ، فالصين تصنع أسلحة ذرية لا لانها تؤمن بجبروتها ، ولا لانها تنوى استخدامها ، ولكن الواقع عكس ذلك تماما فان هدف الصين من وراء صنع أسلحة ذرية هو انهاء احتكار الدول النووية الكبرى للاسلحة النووية والقضاء على تلك الاسلحة •• ان الحكومة الصينية مخلصة للماركسية اللينينية وللدولية البروليتارية انها تؤمن بالشعب •• أن الشعب هو الذى يقرر نتائج الحرب وعواقبها ، وما من سلاح يقرر ذلك •• » (٢٥)

والواقع ان ذاك التفسير الايديولوجى للحروب وأسلحتها يوضح الفرق بين الاستراتيجية الامريكية التى تستند الى قوة الاسلحة الجديدة ، وهى استراتيجية الدول الصناعية المتقدمة ، والاستراتيجية الصينية التى تستند الى السلاح النفسانى والقوى البشرية ، وهى استراتيجية الدول النامية •

وترجع استراتيجية الدول النامية الى التراث الصينى القديم ، فقد نقل عن سان سين الذى كان أكبر مفكر عسكرى صينى فيما قبل ميلاد المسيح بنحو خمسة قرون قوله « أولا قلوب الرجال ، ثانيا التموين ، ثالثا التربة وفى المرتبة الرابعة الاسلحة » لذلك لم يكن غريبا أن يكون من أهداف الدبلوماسية الصينية منع الحروب العالمية ، والمطالبة بتدمير الاسلحة الذرية والنووية ، وتأييد الحروب المحلية القائمة على حرب العصابات يالاستراتيجية غير المباشرة •

---

(٢٥) انظر نص تصريح حكومة جمهورية الصين الشعبية بخصوص تفجير اول قنبلة ذرية صينية فى ١٦ اكتوبر سنة ١٩٦٤ فى عدد يوليه سنة ١٩٦٥ من مجلة السياسة الدولية ص ٢٨ ، ٢٩ •

خامسا ـ الدبلوماسية الصينية والثورة العالمية :

هل الثورة الثقافية أسلوب خاص بالشيوعية الصينية منبثق من الظروف السياسية والاقتصادية التى اكتنفت التجربة الشيوعية فى الصين ، أم انه أسلوب عام يمكن أن يقوم فى أى بلد شيوعى آخر ؟ هل هو أساوب حتمى لابد أن تمر به كل ثورة شيوعية ، وان كل دولة شيوعية لم تمر بعد بهذا الاسلوب تكون قد انحرفت ؟

يرد الشيوعيون الصينيون على هذه التساؤلات بما يفيد أن الثورة الثقافية ليست مما يمكن أن يصدر لانها جزء من الثورة الصينيـــة ، ولكن تعاليمها النظرية والسياسية أصبحت تراثا شيوعيا دوليا يجب الاخذبه واعتباره جزءا مكملا لكل ثورة شيوعية • وبمعنى آخر فان الثورة الصينية يجب أن تكون النموذج الذى تحتذيه كل ثورة شيوعية تقع فى العالم ، فى حين أن الثورة الثقافية لا تزيد على كونها حلقة من حلقات هذه الثورة قد تحتاج بعض الثورات أن تمر بها ، وقد لا تحتاج •

ووفقا للايديولوجية الصينية أصبحت الصين المحور الحقيقى للثورة العالمية ، ومن واجباتها مساعدة أى ثورة تقوم فى أى مكان من العالم •

ويستخلص من هذا أن الايديولوجية الصينية تفرض على حكومة بكين أن تكون ذات دبلوماسية عالمية ، ولا يسوغ لها أن تكتفى بأن تكون لها دبلوماسية اقليمية فى منطقة معينة ، أو قارة خاصة •

وهذا المفهوم العالمى للدبلوماسية الصينيـــة مرتبط أشد الارتباط بنظرية جديدة للعلاقات الدولية يشرحها الفقه الصينى • ووفقا لهذه النظرية ، فان المجتمع الدولى ليس مكونا من مجموعة من الدول ذات السيادة بل انه مكون من مجموعة شعوب ثائرة • وتلك الشعوب فى واقعها اما ثائرة ، واما انها ذات استعداد لان تثور • فالعلاقات الدولية يجب أن تقوم بين تلك الشعوب الثائرة وليس بين الحكومات الطاغية • ونجد تطبيقا لهذه الفكرة مثلا فى مخاطبة حكومة بكين للشعب الاندونيسى (٢٦) أو الشعب الغانى (٢٧) رأسا وان كان الخطاب فى ظاهره موجها الى الحكومة •

ومؤدى ذلك أن الثورة لا يمكن أن تنطلق الا من الدول الفقيرة ، ولا يمكن ان يتم نجاحها الا بعد أن تتمكن من تطويق الدول الغنية •

هذه بعض المفاهيم التى تؤثر فى الدبلوماسية الصينية ، وتسبغ عليها سماتها الخاصة • ومهما يكن من أمر التفاعل بين الايديولوجية الصينية والدبلوماسية الصينية فمما لاشك فيه أن من مصلحة المجتمع الدولى ، وبخاصة الدول المتخلفة ، أن تجاهد فى سبيل ضم الصين الشيوعية الى جميع المنظمات الدولية وفى مقدمتها هيئة الامم المتحدة ، لان السلام العالمى لا يمكن أن يقوم على السلام الامريكى، أو السلام السوفييتى ، أو السلام الصينى ، ولكنه يقوم على تفاعل تلك المفاهيم المختلفة للسلام لينبثق من هذا التفاعل مفهوم دولى حديث السلام العالمى ، ولا معدى لتحقيق ذلك ، من القيام بدراسات علميـــة لتحليـــل الاصـــول الايديولوجية للسياسة الخارجية الصينية وجعلها فى متناول الدارسين فى كل مكان •

ومن مصلحة الدول الصغيرة والدول المتخلفة ـ والدول العربية تنتمى الى هذه وتلك ـ أن يتحقق كسر القطبية الثنائية التى تسيطر الان على العالم ، ولا يتأتى ذلك الا بقيام قطب ثالث ، او قطب ثالث ورابع اذا أمكن وفى ظل تعدد هذه القطبيات تستطيع الدول الصغيرة ، والدول الضـــعيفة ، والدول الفقيرة ، أن تسمع صوتها للعالم وأن تتبوأ المكان اللائق بها بين الامم • ولاشك ان قبول الصين فى المنظمات العالمية ، واشتراكها فى

---

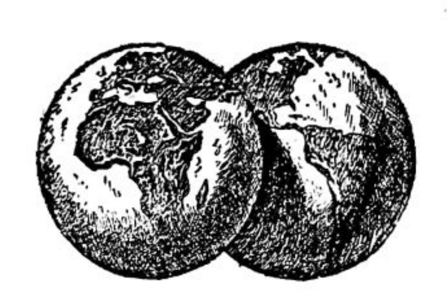
(٢٦) انظر المذكرة الصينية المرسلة بتاريخ ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٦٧ الى الحكومة الاندونيسية •

(٢٧) انظر المذكرة الصينية بتاريخ ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٦٦ الموجهـة الى وزارة الخارجية الغانية بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بين اكرا وبكين

المحافل الدولية سيكون المهد لكسر هذه القطبية الثنائية السياسية ·

ولاشك ايضا أن الاهتمام بالدراسات الفقهية الصينية ، والعمل على ايصال الايديولوجية الصينية الى جميع المهتمين بالشئون الدولية سيكون عاملا من عوامل تحقيق كسر القطبية الثنائية الثقافية ·

وأخيرا فاننا نرجو أن نكون بهذه الدراسة الوجيزة قد فتحنا الطريق الى دراسات اوسع وأشمل (٢٨) ·



---

(٢٨) من اهم المراجع :

Hungdah Chiu and R.R. Edwards. Communist China's attitude towards the United Nations, American Journal of International Law Vol. 62 January 1968 pp. 20 — 50.

Lazar Focsaneanu. L'attitude de la Chine à l'égard du Droit International à l'époque da la Révolution Culturelle. Annuaire Français du Droit International volume 14. 1968 pp. 43 — 86.

V. N. Kaptchenko. La révolution culturelle et la politique extérieure du groupe de Mao Tsé Toung. La vie internationale No. 2 (86) Février 1968 pp. 15 — 23.

G. Apaline. La politique étrangère du maoïsme. La Vie internationale No. 6 (80) Juin 1968 pp. 50 — 59.

Lazar Focsaneanu. Les Grands traités de la République Populaire de Chine. Annuaire Français de Droit International Vol. 8 — 1962 pp. 140 — 177.

Ping - Chia Kuo. China New age and new outlook Penguin Books 1960.

Nguyen Trien Dan. Les relations de l'Inde avec la Chine de 1947 à nos jours — Thèse Paris 1966.

Vernant J. La Chine dans le nouveau contexte international. Politique étrangère No. 4 — 1969 pp. 397 — 403.

Munddah Chiu — Suspension and termination of treaties in Communist China's theory and practice. Osteoropo Recht. September 1969 pp. 167 — 190.

Cadart. C. La Chine et le reste du monde Univers polit. 1968. pp. 297 — 338.

دراسة

السياسة البريطانية بعد هزيمة حزب العمال

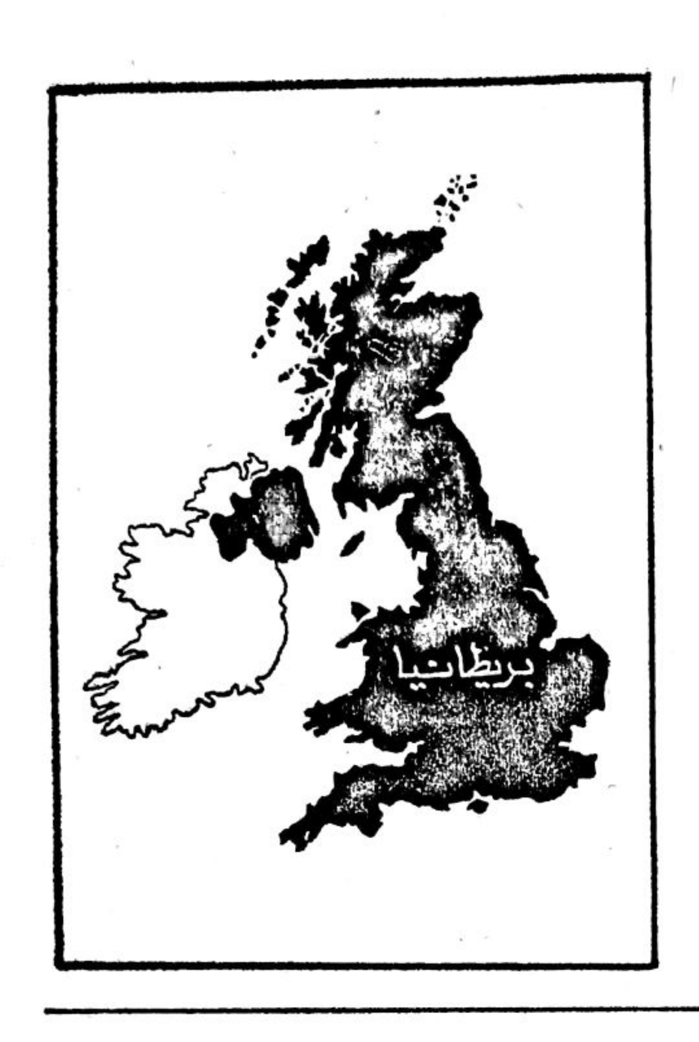
أحمد يوسف أحمد

معيد العلوم السياسية بكلية الاقتصاد
والعلوم السياسية بجامعة القاهرة

تثير المعركة الانتخابية الاخيرة فى بريطانيا وما انتهت اليه من هزيمة مفاجئة للعمال وعودة المحافظين الى السلطة بعد غياب دام ست سنوات ٠٠ تثير العديد من الاهتمامات ، فهى تثير أولا اهتمام الفرد العادى لمجرد ما حفلت به من اثارة بالنسبة لسير المعركة الانتخابية ونتائجها ، وهى تثير ثانيا اهتمام المتخصص فى العلوم السياسية كحالة دراسية تتعلق بمعركة انتخابية جرت فى بلد من أهم البلدان التى تأخذ بالنظام الديمقراطى الغربى، خاصة وأن هذه الحالة بالذات لها دلالاتها بالنسبة لبعض ادوات التحليل السياسى الحديثة المنعكسة فى الدور الذى تقوم به عمليات استطلاع الرأى العام، وهى أخيرا تحمل معنى خاصا للمصرى باعتباره عربيا وافريقيا فى نفس الوقت ، بالنظر الى ما قد تعنيه سياسات حكومة المحافظين فى المستقبل القريب بالنسبة للخليج العربى والنظم العنصرية فى افريقيا ٠

ويلسون٠٠من القرار المبكر الى الهزيمة المفاجئة:

فى ١٨ مايو السابق ، أعلن فى لندن انه بناء على نصيحة رئيس الوزراء ، فان الملكة قد أمرت بحل البرلمان فى ٢٩ مايو واجراء الانتخابات العامة فى ١٨ يونيو ، مما يعنى أن حل البرلمان المنتخب فى مارس ١٩٦٦ قد سبق نهاية مدته الدستورية بحوالى تسعة شهور تقريبا ، وعموما أصبح من المتعارف عليه فى بريطانيا أن يستعمل



الحزب الحاكم السلطة فى حل البرلمان قبل أن يكمل مدته الدستورية ، وذلك لاجراء الانتخابات العامة التالية فى أنسب مناخ سياسى ممكن للحزب ، ويتم توقيت حل البرلمان والدعوة لاجراء انتخابات جديدة وفقا لمحددات ثلاثة : الوضع الاقتصادى والموقف السياسى واتجاهات الناخبين التى تحدد بدورها عن طريق نظام استطلاع الرأى العام والتحليل الدقيق للانتخابات البرلمانية الفرعية ونتائج انتخابات المجالس المحلية .

وقبيل أن يتخذ ويلسون قراره المبكر ، بدا ان كلا من المحددات الثلاثة تعمل فى اتجاه موائم لحزب العمال ، فمن ناحية الوضع الاقتصادى ، كان العمال قد ورثوا عجزا فى ميزان المدفوعات من المحافظين بلغ ٥ر٢ فى المائة من الناتج القومى الكلى ، ومع نهاية ١٩٦٩ تحقق فائض قدره ٥ر١ فى المائة من الناتج القومى الكلى ، بل وبدأت الحكومة تسدد ديونها للخارج . كذلك حدث ارتفاع فى مستويات الاجور ، وتبعا لما اوردته الاوبزرفر البريطانية ، فانه بين اكتوبر ١٩٦٩ وابريل ١٩٧٠ حصل حوالى ٨ر٣ مليون عامل على زيادة فى الاجور تتجاوز زيادة الـ ٥ر٤ فى المائة التى حددتها الحكومة ، وهذه الجوانب الايجابية للصورة الاقتصادية تصلح ولا شك ـ بغض النظر عن باقى الصورة السيء ـ اساسا لحملة انتخابية ناجحة ، ومن ناحية الوضع السياسى ، كان هناك خوف من تفاقم الوضع تدريجيا او فجأة فى أيرلندا الشمالية بحيث يمثل ، لو كانت الانتخابات قد

أجريت فى هذا الشهر ـ اكتوبر ١٩٧٠ ـ ارباكا حقيقيا لاى حزب فى السلطة ، ثم كان هناك قلق من أن تصل مفاوضات بحث طلب بريطانيا العضوية فى السوق الاوروبية المشتركة مع اكتوبر ١٩٧٠ الى مرحلة تحتاج الى اتخاذ قرار ـ أو على الاقل موقف ـ سياسى واضح من مسألة العضوية التى ـ بالرغم من حيويتها لمستقبل بريطانيا اقتصاديا وسياسيا بل وعسكريا ـ مازالت تعانى من افتقار الى التأييد فى دوائر الرأى العام البريطانى ، سواء على مستوى الفرد العادى ، او على مستوى مؤسسات سياسية معينة. ومن هنا تولد القلق من أن يؤدى أى قرار أو موقف سياسى من الحكومة بنقل بريطانيا نقلة واضحة فى طريق الانضمام ، الى تناقص فى شعبية حزب العمال ، بل وانشقاقات داخله . أما اتجاهات الناخبين فقد بدت « عمالية » بحق قبيل اتخاذ القرار ، وكانت اول علامة مشجعة للعمال هى نتائج انتخابات المجالس المحلية فى أوائل مايو الماضى ، اذ أظهرت أن عدد مؤيدى حزب العمال قد زاد بنسبة ٦ر٧ فى المائة فى دوائر لندن ، وبنسبة ٨ر٢ فى المائة فى ضواحى لندن عن عدد مؤيدى حزب المحافظين وأكدت هذه الانتخابات الاتجاه لصالح العمال الذى كانت استفتاءات الرأى العام قد افترضته فى ديسمبر الماضى، وهكذا فعلت الانتخابات البرلمانية الفرعية لجنوب ايرشير ، ثم جاءت نتائج استطلاع الرأى العام المنشورة فى الديلى تلجراف فى ١٣ مايو الماضى لتظهر تحولا لصالح العمال بلغ ١٢ فى المائة فى شهر واحد ، مغيرا تفوق المحافظين وفقا لاخر استطلاعات الرأى العام وقتها الى تفوق للعمال بنسبة ٥ر٧ فى المائة، كذلك أشار استطلاع آخر للرأى العام نشرت نتائجه فى ١٠ مايو أن العمال سوف يحتفظون بدوائر ضواحى لندن وجنوب شرق انجلترا ، وعلى ضوء هذه الخلفية المتفائلة للغاية ، اجتمع قادة حزب العمال فى ١٧ مايو ليتخذوا قرارهم ، على أساس أن المناخ السياسى البريطانى كما قدروه فى ذلك الوقت يهيىء لهم فرصة كبيرة فى خمس سنوات اخرى فى السلطة من المحتمل ألا تتوفر فى اكتوبر ١٩٧٠ (١) .

وعقب القرار، وبدأت واحدة من أبرز المعارك الانتخابية فى التاريخ السياسى البريطانى ، ان لم يكن لما دار فيها ، فعلى الاقل لما انتهت اليه ، وقد بدا منذ اللحظات الاولى للمعركة انها معركة شخصية ، أى أن التركيز فيها على أشخاص زعماء الحزبين وليس على البرامج الانتخابية ، فبالاضافة الى ما هو معروف من أن التقدم فى وسائل الاتصال الجماهيرى قد جعل من الكفاءة الشخصية للزعيم السياسى فى استخدام كافة هذه الوسائل لاحداث تأثيرات مواتية فى الناخبين ، عاملا هاما من عوامل النجاح فى الانتخابات الى جانب البرامج الانتخابية ، فهناك ايضا ذلك التشابه الكبير بين حزبى العمال والمحافظين اللذين تقوم بينهما المنافسة أساسا فى المعركة الانتخابية فى بريطانيا وهو التشابه الذى لاتعرف معه فواصل ايديولوجية واضحة بينهما ، مما ينعكس على تشابه مماثل فى برامجهما الانتخابية ، الامر الذى يعطى مزيدا من الوزن للكفاءات الشخصية فى الحزبين ، وقد أدى وعى ويلسون بهذه الحقيقة ، واستغلاله اياها الى أقصى حد ، الى اقترابه بالمعركة الانتخابية كثيرا من نمط معارك انتخابات الرئاسة الامريكية .

وقد كان التركيز على الاشخاص فى المعركة أول عامل دفع المراقبين الى توقع فوز العمال ، فقد بدا أن ثمة فارقا كبيرا بين شخصيتى ويلسون وهيث ، يعطى للاول فرصة هائلة لاحداث التأثير السياسى المطلوب فى الناخبين ، وهذا الفارق ـ كما يقولون ـ قد أسبغ على ويلسون شعبية هائلة بالمقارنة مع هيث حتى عندما كان المحافظون يتقدمون العمال قبل ذلك وفقا لنتائج استطلاعات الرأى العام . ويتلخص الامر كله فى أن ويلسون بدا متمتعا بكافة الصفات اللازمة لزعيم سياسى جماهيرى ورجل « تكتيكات » ماهر ، بينما ظهر هيث بمجموعة من الصفات يمكن أن يوصف معها بأنه مهذب وصريح وعلى أحسن الفروض ادارى ناجح ، وواضح ان مجموعة الصفات الاولى هى المطلوبة على الاقل فى معركة انتخابية ، وقد كانت الناحية الشخصية فيما عدا زعيمى الحزب متوازنة على أى حال ، فكلا الحزبين يحوى عددا من القيادات المشهود لها بالكفاءة السياسية .

---

(١) M. Kobrin, Britain: Why a June election ? New Times, Moscow, June 2 1970, pp. 18 — 9.

وبقى بعد ذلك فى المعركة الانتخابية مكان ضئيل للبرامج السياسية ، او هكذا ساد الاعتقاد حتى ظهرت نتائج الانتخابات · وقد ساعد على هذا ، كما سبقت الاشارة ، انه ليس ثمة فارق جوهرى بين هذه البرامج · وأول سمة مشتركة بينها ، كانت التركيز على المشاكل الداخلية ، والتركيز على المشاكل الاقتصادية من بين المشاكل الداخلية ، وبالنسبة لمشكلة الاجور ، اتفق الحزبان علـى ضرورة رفع الطاقة الانتاجية وزيادة الاجور بما لا يتناسب مع ذلك ، وفيما يتعلق بـالسياسة الضريبية ، وعد المحافظون بتخفيض كبير فـى الضرائب ، والغاء ضرائب المهن الخاصة ، وادخال تعديل ضخم على الضرائب غير المباشرة ، ولوحوا بامكانية فرض نظام جديد لقيمة الضريبـة التصاعدية ، وقد انتقد برنامج المحافظين فى هذه الناحية على أساس أنه لم يبين بصورة مقنعة كيف سيتم تمويل هذه التخفيضات الضريبية ، أمـا العمال فقد تمسكوا بعدم امكانيـة تخفيض الضرائب ، بل وأشاروا الى امكانية زيادتها فى صورة ضرائب عقارية ، وان كانوا قد وعدوا بتخفيض العبء الضريبى على الطبقات الدنيا فى المجتمع دون بيان كيفية ذلك · وبالنسبة لمشكلة علاقات العمل الصناعية ، يمكن القول بأن الحزبين اتفاقا على ضرورة الحد من سلطات اتحـادات العمال ، وان كان حزب العمال قد ظهر بصورة أقل جرأة من حزب المحافظين فى عرض وجهة نظره ، لما له من ارتباطات انتخابية مع كثير من اتحادات العمال ، فاكتفى برنامجه بالنص على اعادة تقديم مشروع قانون العلاقات الصـناعية دون تذكير بمضمونه الذى لا يختلف الا من حيث الدرجة مع ما طالب به برنامج المحافظين صراحة من تقييد لحق اتحادات العمال فى الاضراب ، ومن ناحية أخرى اتفق الحزبان فى موقفهما تماما من قضيـة الانضمام الى السوق الاوروبية المشتركة ، وبينما اشار برنامج المحافظين الى موضوع بقاء القوات البريطانية شرقى السويس ومحاولة أخرى للوصول الى تسوية فى روديسيا ، أشار برنامج العمال الى مواقف مضادة من التجارب النووية والاسلحة البيولوجية واستخدام أعماق البحار لاغـراض حربية ، وتجاهل برنامجا الحزبين أية قضية دولية حساسة كالوضع فى الهند الصينيـة والشرق الاوسط ، وهذا هو ما ميز فى الحقيقة برنامج حزب الاحرار الذى نص ـ بالاضافة الى اتخاذه نفس الموقف فيما يتعلق بالسوق الاوروبية المشتركة ـ على ضرورة حل أزمة الشرق الاوسط وفقا لقرار مجلس الامن الصادر فى نوفمبر ١٩٦٧ ، والتطلع الى أسرع انسحاب ممكن للقوات الامريكية من فيتنام مع ادانة الغزو الامريكى لكمبوديا · وفى الواقع أنه يبدو أحيانا أن حزب الاحرار يمثل نغمة سياسية مختلفة فى بريطانيا وهو الامر الذى يجمع المحللون على أنه حيوى جدا بالنسبة للـواقع السياسى البريطانى والا اصيب نهائيا بالجمود والشلل ، على الا يفهم من ذلك أن حزب الاحرار يمثل أيديولوجية واضحة ، أو لا يتفق فى كثير من المواقف مع كل من الحزبين الرئيسيين ·

وعموما كان هناك اتجاه أنه رغم تشابه البرامج الانتخابية للحزبين الرئيسيين ، فقد كان برنامج العمال طويلا وغامضا ، ويعتمد على النـوايا الحسنة دون أية التزامات سياسية محـددة ، ووصفه البعض بأنه نظرة الى الوراء أكثر منه تطلعا الى الامام ، بينما اعتبر برنامج المحافظين برنامجا معقولا ومقنعا خاصة بالنسبة للطبقـة الوسطى ، وقد أحدث نشره على أية حال تقدما طفيفا لصالح المحافظين كما أظهرت نتـائج استطلاعات الرأى العام وقتها (٢) ·

وتأكدت توقعات فوز العمال بالنتائج المتتالية

---

(٢) انظر فى البرامج الانتخابية للاحزاب الثلاثة :

ديتر شرودر ، جريدة زود دويتشة الالمانية ، ١٩٧٠/٦/٢ ـ المصدر : جريدة الجرائد العالمية ، نشرة يومية تصدرها الهيئة العامة للاستعلامات ـ وزارة الارشاد القومى ـ ج٤٠ع٠م٠ ، ١٩٧٠/٦/١٠ ص ٤ لوثر فيلبيس ، التضخم يسيطر على المعركة الانتخابية البريطانية ، زوددويتشة الالمانية ، ١٩٧٠/٦/٣ ، المصدر جريدة الجرائد العالمية ، ١٩٧٠/٦/١٠ ص ٤ ·

مقال افتتاحى ، مجال محدود للمفاضلة الفاينانشيال تايمز البريطانية ، ١٩٧٠/٦/١ ، المصدر : جريدة الجرائد العالمية ١٩٧٠/٦/٩ ص ٤

Election Britain, The Economist, 30 May — 5 June 1970, p. 21.
Liberal Manifesto, The Times, May 29, 1970.

لاستطلاعات الرأى العام التى بلغ عددها سبعة عشر استطلاعا ، أجريت فى فترة امتدت من ١٤ مايو حتى ١٤ يونيو الماضيين ، وأجمعت نتائجها على فوز العمال بنسب متفاوتة باستثناء نتيجة استطلاع واحد تنبأت بفوز المحافظين بنسبة ٢ فى المائة ، وكان الاستطلاع قد أجرى فى الفترة من ٢٨ ـ ٣١ مايو مما لم يجعل لنتيجته فيما بعد وزنا كبيرا (انظر جدول رقم « ١ »)

وكانت هذه النتائج هى التى جعلت ـ بحق ـ من هزيمة العمال مفاجأة كبرى ، فقد ساد معها اعتقاد بأن فوز العمال أصبح بديهية ، حتى أنه بدأت تظهر فى الصحافة البريطانية توقعات بأن حزب العمال سوف يصبح حزب الاغلبية لعشرات مقبلة من السنين ، ومخاوف من أن انتصار العمال سيهدد بتحول النظام السياسى البريطانى من نظام الديمقراطية البرلمانية الى نظام الديكتاتورية المنتخبة . وتمنيات تقتصر على الابتهال بألا يحقق العمال اغلبية ساحقة تكفى « لاذلال » المعارضة حتى لاتصاب الحياة السياسية بالشلل فى بريطانيا . ووسط هذا المناخ العمالى الصرف حصل المحافظون على أغلبية ٣٠ مقعدا على العمال والاحرار والمستقلين معا ، محدثين بذلك هزيمة سياسية أكثر من مفاجئة للعمال .. هزيمة يقول عنها المعلقون أنها الثالثة فقط من نوعها ، لم تسبقها سوى هزيمة تشرشل أمام أتلى عقب الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥ رغم كل الشعبية التى اكتسبها أثناء الحرب ، وهزيمة جون ديوى الرئاسة الامريكية ١٩٤٨ رغم أنف استطلاعات الجمهورى أمام ترومان الديمقراطى فى انتخابات الرأى العام أيضا .

جدول رقم (١) ـ قائمة نتائج استطلاعات الرأى العام التى اجريت منذ قبيل بدء المعركة الانتخابية وحتى نهايتها ، وكذلك التاريخ الذى أجريت فيه ، والجهات التى قامت به . لاحظ المرة الوحيدة التى تنبأت بفوز المحافظين . (المصدر : الفايناننشيال تايمز ـ عدد ٢٠ يونيو ١٩٧٠) .

الجهة القائمة بعملية الاستطلاع	تاريخ الاستطلاع	نسبة فوز العمال ٪
ماريلان	١٧—١٤ مايو	٣
جالوب	١٧—١٢	٧
مؤسسة استطلاع الراى القومى	٢٤—٢٢	٣ر٢
مركز ابحاث الراى	٢٤—٢٠	٢
جالوب	٢٦—٢٣	٥ر٥
ماريلان	٣١—٢٨	٤
مؤسسة استطلاع الراى القومى	٣١—٢٩	١ر٥
هاريس	٣١—٢٧	٥
مركز ابحاث الراى	١—٢٧ يونيو	٥ر٤
مركز ابحاث الراى	٣١—٢٨	— ٢
جالوب	٤—٣١ يونيو	٥ر٥
هاريس	٧—٣ يونيو	٧
مؤسسة استطلاع الراى القومى	٧—٥	١٢ر٤
مركز ابحاث الراى	٦—٤	٢
جالوب	١١—٧	٥ر٢
ماريلان	٤—١١	٨ر٧
هاريس	١٢—١٠	٢
النتيجة النهائية للانتخابات	١٨	— ٢

السنة	المحافظون			العمال			الأحرار			آخرون		
	عدد الاصوات	النسبة المئوية	المقاعد	عدد الاصوات	النسبة المئوية	المقاعد	عدد الاصوات	النسبة المئوية	المقاعد	عدد الاصوات	النسبة المئوية	المقاعد
١٩٦٤	١٢ر٠٠٢ر٤٠٦	٤٣ر٤	٣٠٤	١٢ر٢٠٥ر٦٠٦	٤٤ر١	٣١٧	٣ر٠٩٩ر٠٩١	١١ر٢	٩	٣٤٨ر٩٠٥	١ر٣	—
١٩٦٦	١١ر٤١٨ر٤٥٢	٤١ر٩	٢٥٣	١٣ر٠٦٥ر٩٨١	٤٧ر٩	٣٦٣	٢ر٣٢٧ر٥٣٣	٨ر٥	١٢	٤٥٢ر٦٨٩	١ر٧	٢
١٩٧٠	١٣ر١٤٥ر٠٦٢	٤٦ر٤	٣٣٠	١٢ر١٨٦ر٠٧٦	٤٣ر١	٢٨٧	٢ر١٢٤ر٢٢٨	٧ر٥	٦	٨٤٥ر٢١٧	٣	٧

جدول (٢) ــ نتائج آخر ثلاثة انتخابات عامة فى بريطانيا

كيف انتصر المحافظون :

كانت هزيمة العمال فى الحقيقة مفاجأة كبرى للجميع بما فيهم المحافظين أنفسهم ، وعلى أية حال فمادامت الهزيمة قد وقعت فلابد أن هنــاك ما يسوغها، اذ لايمكن أن يكون ماوقع صدفة مثلا أو مزاحا ثقيلا بين الناخبين البريطانيين وبين حزب العمال ، وفيما يلى محاولة لتقديم صورة واضحة عن هزيمة العمال وفوز المحافظين :

سطحية تحليل أستطلاعات الراى العام :

يقتضى الدور الذى لعبته استطلاعات الرأى العام فى هذه المعركة الانتخابية أن تكون أول خطوه لتوضيح ماحدث هى توضيح سبب الخطأ الكبير الذى تردت فيه هذه الاستطلاعات ، وكما سبقت الاشارة ، فان المسألة لا تقف عند حدود معركة انتخابية جرت فى بريطانيا فى شهر يونيو الماضى ، ولكنها تمتد فتتعلق بتقييم أداة من أدوات التحليل السياسى الحديث ·

ويعتمد نجاح عمليات استطلاع الرأى العام على امكان قياس اتجاه الناخب ، وتفترض النظرية التى تبنى عليها هذه العملية أنه لا يمكن حدوث تحول كبير فى اتجاهات الاغلبية خلال زمن قصير ، خاصة بين أفراد الطبقة المتوسطة السائدة فى المجتمعات الصناعية الغربية والتى تميل الى نظام الحزبين ، ولقد أثبتت التجارب السابقة والابحاث النفسية عن الناخبين هذا الافتراض الى الحد الذى بدأ بعضهم معه يثير فكرة خطورة استطلاعات الرأى العام على الديمقراطية لانها تمكن الحزب الحاكم من اختيار أنسب الاوقات بالنسبة له لاجراء الانتخابات ، فتضيف له عامل قوة ينبع من مجرد كونه فى السلطة ، ثم جاءت النتيجة الاخيــرة للانتخابات البريطانية فجعلت ذلك كله موضــع تساؤل ·

ولقد وجدت اتجاهات كثيرة فى تفسير الخطأ فى نتائج استطلاعات الرأى العام والدفاع عنها فى نفس الوقت ، ويمكن أن نشير الى أربعة من هذه الاتجاهات · وأولها يفترض وجود مكيدة مدبرة بين مراكز استطلاع الرأى العام بالتواطؤ مع المحافظين لايقاع العمال فى شرك هزيمة سياسيه مبكرة ، وهو اتجاه مستبعد لانه أولا لا يوجد دليل عليه، ولانه ثانيا يصعب فى الحقيقة على ضوء اجماع كافة مراكز استطلاع الرأى العام على فوز العمال ــ تصور عدم وجود مركز واحد من بينها له ميول عمالية ، أو على الاقل اتجاهات محايدة بحيث يرفض فكرة التواطؤ هذه ، اما الاتجاه الثانى فيحاول تفسير الخطأ احصائيا ، على أساس أن أداة التحليل الاحصائية المستخدمة عادة فى مثل هذه العمليات لا تتمتع بقدر كبير من الدقة ، مما ينعكس على مدى دقة النتائج ، خاصة فى مجتمع سريع التغير ، كما فى حالة المجتمــع البريطانى ابان الانتخابات · ويقول الاتجاه الثالث ان استطلاعات الرأى العام قد توقفت فى وقت مبكر نسبيا ــ ١٤ يونيو ــ وفى الفترة من ١٤ يونيو حتى موعد الانتخابات فى ١٨ يونيو ، كان هيث قد استطاع أن يحول دفة المعركة الانتخابية ، وهو الامر الذى كانت نتائج الاستطلاعات لتسجله ــ ولو جزئيا ــ لو أنها استمرت بعد ١٤ يونيو ، اما الاتجاه الرابع فلا ينظر الى نتائج استطلاعات الرأى العام فى ذاتها فقط ، ولكنه يمتد بالتحليل الى آثارها على سلوك الناخبين ، ويفترض أن تفوق العمال الكبير الذى أبدته نتائج استطلاعات

الرأى العام ، لابد أن يكون قد أحدث تأثيرا سلبيا على سلوك الناخبين من مؤيدى العمال فلم يشارك عدد منهم فى الانتخابات لثقته فى فوزحزبه، بينما حدث العكس بالنسبة لمؤيدى المحافظين (٣) . ويذكرنا هذا بفكرة « النبوءة الناسخة لذاتها » (٤) فى التحليل السياسى وهى التى تقول بأن التوصل الى تنبؤ سياسى بناء على قوانين علمية معينة ، قد يؤدى فى بعض الاحيان الى دعم تحققه ، نظرا لما يحدثه اعلان هذا التنبؤ من تأثيرات تالية قد تذهب فى اتجاه عكسى بالنسبة للاتجاه الذى يقول به التنبؤ ، وهو أمر يسهل نسبيا فى الظاهرة السياسية عن الظواهر الطبيعية (٥) ويمكن القول فى النهاية بأن التفسير المبنى على أساس مدى دقة أداة التحليل الاحصائى المستخدمة ، الى جانب توقف الاستطلاعات فى وقت مبكر نسبيا ، بالاضافة الى التأثيرات المحتملة لما بدا من تفوق أكيد للعمال على السلوك الانتخابى لمؤيدى العمال والمحافظين ، عوامل تفسر كلها مجتمعة الاخفاق الهائل الذى منيت به استطلاعات الرأى العام فى هذه المعركة الانتخابية ، وهذا يؤكد على أية حال أن معالجة الظاهرة السياسية ليست أمرا سطحيا يمكن تنفيذه ببساطة ، وأن الدور الذى يمكن أن تقدمه استطلاعات الرأى العام بالنسبة للتحليل السياسى مازال حتى الان دورا يحتاج الى تطوير فى حد ذاته ، وتكميل تقوم به أدوات أخرى للتحليل .

الناخب البريطانى بين العمال والمحافظين :

لم يجرؤ البرنامج الانتخابى لحزب العمال على التصدى للمستقبل بصورة جريئة وواضحة كما سبقت الاشارة ولذلك كان من حق الناخب البريطانى أن يعتمد فى تقييمه لحزب العمال على سجله الماضى وليس على خططه المستقبلة ، والنظر الى ماضى العمال على أية حال لم يكن مشجعا بدرجة كبيرة ، فمن الناحية الاقتصادية سبقت الاشارة الى ماحققه العمال من فائق فى ميزان معركتهم الانتخابية . وكذلك سبق أن رأينا الزيادات فى الاجور التى تحققت فى عهد العمال ، الا أن هذه الانجازات فقدت لدى الكثيرين قيمتها ازاء الجوانب السلبية للصورة الاقتصادية العامة ، فالنجاح فى تحقيق فائض فى ميزان المدفوعات يقابله زيادة الديون للخارج، وقد زادت وفقا لتقديرات السنداى اكسبريس فى عدد ١٤ يونيو ١٩٧٠ بمقدار ١٥٠٠ مليون جنيه استرلينى عما كانت عليه عندما يتولى ويلسون الحكم ، وقد ذكرت الجريدة أنه لا يمكن لغير الاحمق فقط أن يعتبر نفسه أسعد حالا اذا ما حقق فائضا بسيطا فى حسابه الجارى عن طريق رهن منزله وسيارته وأثاث داره ، كذلك فان الزيادة فى الاجور لم تقابلها زيادة مماثلة فى الانتاج ، مما يعنى أن الزيادة فى الاجور قد أضيفت لتكلفة الانتاج ، وعلى الرغم من المغزى الاجتماعى لهذه الزيادة فى الاجور ، الا أن هناك من ينظر اليها من زاوية مسئوليتها عن زيادة حدة التضخم ، وبالاضافة الى ذلك فقد زادت النفقات الشاملة للمعيشة بما يقرب من الربع فى فترة حكم العمال ووصل عدد العاطلين الى ٥٤٠ الف عاطل ، (٦) وهكذا بدا أن القول بحدوث « معجزة اقتصادية » فى ظل

---

(٣) انظر هذه الاتجاهات :

ديتر شرودر ، كسب هيث المعركة ،زود دويتشة الالمانية ، ١٩٧٠/٦/٢١ ـ المصدر : جريدة الجرائد العالمية ٢٨/٦/١٩٧٠ ، ص ٤

الفريد فريندى ، لماذا فاز المحافظون هيرالد تريبيون الدولية ، ١٩٧٠/٦/٢٢ ـ المصدر : جريدة الجرائد العالمية ، ١٩٧٠/٦/٢٤ ، ص ٣

(٤) Self-defeating prophecy.

(٥) عكس هذه الفكرة هو « النبوءة المحققة لذاتها » Self-fulfilling prophecy ، وهنا تسير التأثيرات التى يحدثها اعلان التنبؤ السياسى فى اتجاه موافق وليس عكسيا لما يقول به التنبؤ ، فكان التنبؤ يحقق نفسه ذاتيا ، وكان من الممكن تطبيق هذه الفكرة هنا لو أن اعلان نتائج استطلاعات الرأى العام المتنبئة بفوز العمال القاطع قد أدى مثلا الى تأثيرات على السلوك الانتخابى للفئة التى لا تؤيد من الناحية المبدئية أيا من العمال أو المحافظين بحيث تميل هذه الفئة الى التصويت فى اتجاه الاغلبية لاقتناعها بأن الاغلبية لابد وأن تكون على صواب .

(٦) Priorities for the Chancellor, The Economist, 27 June — 3 July, 1970, p. 13.

اليك دوجلاس هيوم ، هل يستطيع ويلسون أن يتملص من المسئولية ،صنداى اكسبرس البريطانية ، ٧/٦/١٩٧٠ ، المصدر : جريدة الجرائد العالمية ١٩٧٠/٦/١١ ، ص ٤

فاستوفروزينى ، ما بعد نجاح هيث ،ستامباسيرا الايطالية ، ١٩٧٠/٦/٢٢ ،المصدر : جريدة الجرائد العالمية ٢٨/٦/١٩٧٠ ، ص ٥ .

حكم العمال لمجرد تحقيق فائض فى ميزان المدفوعات أمر تصيبه السطحية الى حد كبير .

وثمة مسألة وجه بصددها نقد شديد لحكومة العمال ، وهى علاقات العمل الصناعية ، وهى مسألة تتشابك فيها الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وترى الاتجاهات المحافظة فى بريطانيا ومعا اتجاهات اليمين العمالى ان صحت تسميات اليمين واليسار بالنسبة للواقع السياسى البريطانى - أن كثيرا من المشاكل الاقتصادية التى تواجه بريطانيا قد نتجت عن الحرية الزائدة الممنوحة لاتحادات العمال ، وهى حرية أستغلتها هذه الاتحادات - فى رأيهم - فى تنظيم اضرابات أضرت بالغ الضرر بالاقتصاد البريطانى . وكان من الواضح أن ويلسون نفسه من أنصار هذا الاتجاه ، ففى يناير ١٩٦٩ أعدت بربارا كاسل وزيرة العمالة والانتاج فى حكومته وقتها مشروع قانون لعرضه على مجلس العموم ، يتضمن فترة تهدئة اجبارية لمدة ٢٨ يوما قبل القيام باية اضرابات وكذلك توقيع غرامات على الاضرابات غير الرسمية ، وفى ١١ ابريل قال ويلسون أنه اذا وقفت الحكومة مكتوفة اليدين ولم تفعل شيئا ، فمن الممكن أن تدمر بريطانيا اقتصاديا وسياسيا ، وأنه « لا يمكننا أن نقف ساكتين أو أن نقول أننا لن نفعل شيئا حيال الامر ، لان مؤتمر اتحادات العمال لايريد ذلك » ، وفى ٤ مايو ١٩٦٩ قال « لقد أعلنا الان سياستنا وسنمضى قدما فى تحقيقها .. لان شيئا لا يشير الى أن حركة اتحادات العمال وحدها كفيلة بأن تقدم بالصورة السريعة المطلوبة وسائل فعالة لمواجهة الاضرابات غير الرسمية » . وبعدها فى ٤ يونيو ١٩٦٩ عقد المؤتمر الخاص لاتحادات العمال ، وتمت معارضة مقترحات الحكومة بأكثر من ٨ ملايين صوت ، وعندما أصبح من الواقع أن التشريع سوف يحدث انقساما فى الحزب ويعرض مركزا ويلسون الشخصى للخطر ، لم يكن أمامه سوى الانسحاب (٧) متلقيا أتسى الانتقادات من أصحاب الاتجاه الذى تراجع عنه ، ومتيحا للمحافظين منفذا واسعا لمهاجمته فى المعركة الانتخابية ، ولو كان ويلسون قد عارض المسألة منذ البداية على أساس أنها مسألة مبدأ أو توقف من الحركة العمالية ، لبدا على الاقل بصورة أفضل .

وفى النواحى الاجتماعية ، لا يبدو سجل العمال أفضل بكثير ، اذ يوجه اتهام الى حكومة العمال بأنها باخفاقها فى تخفيض أو حتى تثبيت الفارق بين أصحاب الاجور المنخفضة وأصحاب المعاشات من ناحية ، وبين أصحاب الاجور العالية من ناحية أخرى ، قد أسهمت اسهاما حقيقيا فى زيادة عدم التكافؤ الاجتماعى فى بريطانيا ، وفى مجال التعليم ، أخفقت الحكومة فى رفع سن ترك المدرسة الى ١٦ سنة كما وعدت ، وكذلك فى تحسين مستوى المدارس الابتدائية ، وان ذكر لها التوسع العريض فى التعليم العالى ، وفى مجال الصحة ، يبدو أن سجل العمال طيب ، فقد ورثوا عن المحافظين خطة غير دقيقة ومكلفة لبناء المستشفيات ، الا أنهم طوروها وحولوها الى واقع ، كذلك تجاوز الانفاق على الصحة فى عهدهم نسبة ٥ فى المائة من الدخل القومى الاجمالى وذلك لاول مرة منذ ١٩٤٨ ، ورغم ارتفاع معدل الجريمة ، يذكر بعضهم للحكومة مواقفها المؤيدة لقوانين اباحة الاجهاض والشذوذ الجنسى والطلاق والغاء عقوبة الاعدام ، على اساس ان ذلك كله يمثل خطوات فى رأيهم نحو مجتمع « أكثر انسانية » وعموما فان صورة السجل الاجتماعى لحكومة العمال ، كما ترسمها الايكونومست البريطانية فى عدد ٣٠ مايو ١٩٧٠ ، هى صورة « اتفاق عام متزايد بسرعة مع نتائج صغيرة مخيبة للامال » (٨) .

وفى السياسة الخارجية ، تذكر الايكونومست فى عدد ٢٧ يونيو ١٩٧٠ أن حكومة العمال ، وان لم ترتكب اخطاء كبيرة الا أنها كانت نائمة ، ولم تسال نفسها أبدا كيف تضع كل مشكلة محدودة فى اطار أكبر حول دور بريطانيا فى العالم ، وأخيرا انتهت هذه السياسة الى محافظة عميقة « مبنية على الامل فى أنك سوف تدعى لاتخاذ أقل قدر ممكن من القرارات غير السارة » .

والخلاصة ، أن سجل العمال لم يكن اذن ذلك السجل الذى لا يقبل المناقشة ، بل على العكس كان عرضة للهجوم فى كل بنوده تقريبا ، وقد سبقت

---

(٧) V. Csipov, The Labour Party before another trial of strength, New Times, Moscow, June 9, 1970, p. 21.

(٨) مقال افتتاحى ، ويلسون أهون الضررين الصنداى اكسبريس البريطانية ، ١٤/٦/١٩٧٠ ، المصدر : جريدة الجرائد العالمية ، ١٨/٦/١٩٧٠ ، ص ٣ .

الاشارة الى أنه رغم التشابه الجوهرى لبرنامجى الحزبين ، الا ان برنامج هيث نال قبولا اكثر ،نظرا للطبيعة الغامضة وغير الشجاعة لبيان العمال . وبالاضافة الى ذلك ، استطاع هيث فى النهاية أن يقنع الناخبين بأن هناك مشـــاكل حقيقية ، وأن الحكمة ليست فى تجاهلها ، وانما بداية الحكمة انتخاب شخص يعترف صراحة بها ، وقد جعل هيث من ارتفاع الاسعار والبطالة والضرائب أسلحة لحزبه (٥) ومن الواضح أن الناخب البريطـــانى العادى قد لا يقدر جيدا مغزى تحقيق الفائض الذى حققه العمال فى ميزان المدفوعات خلال سنوات حكمهم ، ولكنه يدرك تماما ما قاله له المحافظون من أنه أصبح يدفع ثمنا أعلى لكثير مما يشتريه ، خاصة المواد الغذائية . وقد توجه هيث بهـذا الهجوم الى ربات البيوت بالذات ، داعيا اياهن الى ضرورة التخلص من حكومة العمال حتى لا تحقق فاتورة البقال زيادة أكثر ، ويعتقد أن أصوات ربات البيوت قد لعبت بالفعل دورا هاما لصـــالح المحافظين ، خاصة وأن النساء أكثر عددا من الرجال فى بريطانيا . ومن ناحية أخرى ، استطاع هيث أن يقنع الناخبين — فيما يبدو — بأن بريطانيا ستواجه أزمة اقتصادية خطيرة فى حالة فوز العمال ، سوف تترتب عليها زيادة فى الضرائب ، وتجميد للاجور ، وارتفاع فى الاسعار ، واتساع لنطاق الاضرابات ، وتخفيض جديد فى قيمة الجنيه الاسترلينى .

وتبقى بعد ذلك نقطة أخرى جديرة بالبحث فى تقييم الدور الذى لعبه المحافظون فى تحقيق نصرهم على العمال ، وهى تلك المتعلقة « بظاهرة » اينوك باول ، وهو ذلك الزعيم المحافظ الذى خاض معركته الانتخابية على أساس موقفه المتطرف المعروف من مسألة العلاقات العنصرية فى بريطانيا ، وهـــو موقف مبنى على أساس المناداة بطرد الملونين من بريطانيا — ومنع دخول أية أعداد جديدة منهم بالطبع — كحل لمشكلة البطالة . وقد سبب هذا الموقف طرده من حكومة الظل المحافظة فى ٢١ ابريل ١٩٦٨ عقب خطاب عنيف ألقاه بهذا المعنى فى بيرمينجهام فى اليوم السابق على طرده (٨) . والسؤال الذى طرح ضمن أسئلة كثيرة عقب فوز المحافظين هو : هل كان لموقف اينوك باول المتطرف من المسألة العنصرية فى بريطانيا أثره فى فوز المحافظين على هذا النحو « وجـدت بعض الاتجاهات تنفى بشدة هذا التحليل ، ولكنها فى الحقيقة لا تملك دليلا حقيقيا على هذا النفى المتشدد ، ومن الواضح أنه مبنى على مجرد الرغبة فى نفى تهمة التعصب العنصرى عن الشعب البريطانى ، وفى نفس الوقت وجدت اتجاهات تقول بأن باول لعب بموقفه المتطرف هذا دورا بالفعل فى فوز المحافظين . وتقدم الارقام دلالة غير واضحة بهذا الصدد ، فقد كان التحول لصالح المحافظين فى دائرة باول بنسبة ١٠ فى المائة وهى سابع أعلى نسبة تحول فى بريطانيا ، وعموما فقد يكون رأى صامويل هـ . بير أستاذ الحكومات فى جامعـة هارفارد هو أصوب الاراء بهذا الصدد ، فقد ذكر أن باول ، وان كان قد ضاعف من أغلبيتـه الخاصة ، الا أن دراسة أثره على الانتخابات ككل تعتبر عملا سابقا لاوانه ، وقد وصف « بير » باول بأنه « يعبر عن أحاسيس شائعة فى صور معينة تجعلها فى النهاية غير مقبولة بالنسبة للاخرين ممن قد يتفقون معه » (٩) .

وقد لعب الناخب البريطانى فى هذا كله دورا وصف فيما بعد بأنه مشرف ، على أساس أنه تمتع فى نظر الكثيرين بدرجة كبيرة من النضـج السياسى ، فقد أثبت أن له كيانه الخاص ووعيه المرتفع ، بعيدا عن قبضة نتائج استطلاعات الرأى العام ، وعن الاساليب التكتيكية الماهرة لويلسون ، وكما ذكرت الصنداى تايمز البريطانية فى عدد ٢١ يونيو ١٩٧٠ أن النضج السياسى للناخب البريطانى جعله يحبط تقديرات ويلسون بأنه اذا وجه نداءه والمد السياسى فى صعود ، فسوف يطوى النسيان الشكاوى والمظالم التى ولدتها السنون .

دلالات التركيب السنى للناخبين البريطانيين (١٠) : وجدت اتجاهات ابان المعركة الانتخابية ، حللت التركيب السنى للنـــاخبين البريطانيين ، وخرجت منه بأنه يحمل عمـوما مؤشرات أفضل لصالح العمال ، وان كان ذلك

---

(٨) Brian Lapping, The Labour Government 1964 — 70, Great Britain, 1970 p. 127.
لمزيد من التفاصيل انظر صفحات ١٢٢ — ١٢٥ .

(٩) Samuel H. Beer, 'People don't vote how they did', The Observer June 21, 1970.

(١٠) Richard Rose, How the electorate has changed since 1966, The Times May 26, 1970.

النوع من التحليلات لم يجد نفس الانتشار الذى لقيته نتائج استطلاعات الرأى العام .

وتركزت أهم التحليلات على الاتجاه المتوقع للشباب فى المعركة الانتخابية ، وذلك بعد أن اكتسبت هذه الفئة السنية وزنا أكبر بعد تخفيض الحد الادنى لسن المشاركة فى الانتخابات من ٢١ الى ١٨ سنة ، مما أضاف ٢٫٨ مليون ناخب إلى القوائم الانتخابية لاول مرة ، تتراوح أعمارهم بين ١٨ ، ٢١ سنة . وقد أظهرت دراسة قام بها مركز ابحاث الرأى فى أبريل الماضى أن العمال متقدمون بنسبة ٢ فى المائة بين الشباب بين ١٨ ــ ٢١ سنة ، كما اظهر استفتاء الصحيفة التايمز البريطانية ان ٥٨٫٣ فى المائة من الشباب فى سن ١٨ ، ١٩ سنة يفضلون العمال . ولما كانت دراسات التصويت تؤكد أن الشباب يتبنى الولاء الحزبى لاسره الى مدى بعيد ، وكانت أسر الطبقة العاملة (السند الاساسى لحزب العمال) تميل الى انجاب أطفال اكثر من أسر الطبقة المتوسطة والطبقة العليا (السند الاساسى لحزب المحافظين) فان تقدم العمال بين الشباب يمكن تفسيره جزئيا على هذا النحو .

وبعد الشباب هناك تحليلات المتقدمين فى السن ، وقد بدا أن هناك مؤشرات فى هذه الفئة السنية تعمل أيضا فى صالح العمال . ويتلخص ذلك فى أنه طيلة السنوات الماضية ، أظهر الناخبون المسنون ميلا الى اعطاء تأييد أقل للعمال ، ويفسر ذلك ، ولو جزئيا ، بأنهم ولدوا فى أسر يرجع تاريخها للقرن التاسع عشر ، وفى ذلك الوقت كان الحزبان الرئيسيان هما الاحرار والمحافظون، ولم يكن هناك وجود لحزب العمال الذى لم يدخل بصورة فعالة فى الانتخابات العامة الا سنة ١٩٢٤ . وعلى هذا شب أطفال هذه الاسر ــ وهم مسنو الوقت الحاضر ــ على تأييد الاحرار أو المحافظين وليس العمال ، وكانت انتخابات ١٩٧٠ هى أول انتخابات بدأ فيها أحدث المنضمين الى صفوف المسنين (مواليد ١٩٠١ ــ ١٩٠٥) ممارسة حقهم الانتخابى ، حينما كان حزب العمال ، وليس الاحرار ، هو البديل الرئيسى للمحافظين . وعلى هذا فمن المفروض أن العمال ابتداء من انتخابات ١٩٧٠ سوف يلمسون أن نسبة متزايدة من المسنين ستكون من ناخبى العمال القدامى . وبالاضافة الى ذلك ، تبين فى استطلاع للرأى العام جرى فى عام ١٩٦٦ أن الذين تجاوزوا ٦٥ عاما يحتمل أن يميلوا للعمال أكثر من أية فئة سنية أخرى ، على الرغم من أنهم يميلون فى الغالب لتأييد المحافظين مبدئيا ، وذلك يعكس الاهتمام الحقيقى لهذه الفئة بسياسة المعاشات التى يعتبر العمال فى بريطانيا أفضل من المحافظين فى معالجتها .

والخلاصة أن مؤشرات التركيب السنى للناخبين البريطانيين بهذه الصورة كانت تبدو لصالح العمال ، وعلى الرغم من أنه من الممكن أن تكون قد عملت بالفعل فى الانتخابات السابقة لصالحهم ، الا أن هناك من الحجج ما يوازن الحجج المؤيدة للعمال فى التحليل السابق ، فبالنسبة للشباب، أظهرت عمليات المسح التى قام بها مركز أبحاث الرأى أن هناك ٣ من كل ١٠ بين ١٨ ، ٢١ سنة لم يسجلوا أسماءهم فى القوائم الانتخابية ، وهناك احتمال أن أنصار المحافظين من الشباب قد سجلوا أسماءهم بنسبة أكبر من أنصار العمال من الشباب بحوالى ١٠ فى المائة لارتفاع مستوى التعليم بين شباب المحافظين عنه بين شباب العمال . وبالنسبة لتحليل متقدمى السن ، يقابل الميزات التى سبق عرضها بالنسبة للعمال، أن ابناء الطبقة المتوسطة والنساء ــ وهن يملن للمحافظين عموما ــ يميلون الى أن يعيشوا مدة أطول ، وهناك تقدير يقول بأنه من المحتمل أن متوسط عمر أبناء الطبقة المحافظة المتوسطة يمكنهم من الاشتراك فى ثلاثة عشر انتخابا ، فى حين أن متوسط عمر العامل اليدوى يتيح له الاشتراك فى اثنى عشر انتخابا فقط .

بريطانيا وحكم المحافظين :

كان السؤال الذى تلى فوز المحافظين فى الانتخابات العامة ووصولهم الى السلطة، يتعلق بأبعاد الصورة التى سوف تكون بريطانيا عليها ابان حكمهم . ويثير هذا السؤال قضية أخرى أعمق تتعلق بطبيعة السياسات البريطانية ، وهل هى تعبير عن حقيقة حزبية أم حقيقة قومية ، أى هل تختلف باختلاف الاحزاب أم تبقى ثابتة لا يختلف فيها سوى أشخاص منفذيها .

فكرة التغير بين التحليلات النظرية والحقائق العمالية

تشير التحليلات النظرية الى أنه لا يمكن الحديث فى بريطانيا عن حزبين مختلفين ، وانما يمكن تشبيههما بشركتين تقومان بنفس النشاط الاقتصادى ، وكل ما يفرق بينهما أنهما منظمتان مستقلتان ، بحيث يصبح من العسير تطبيق

تعبيرت اليمين واليسار على الحزبين · ورغم أن حزب العمال يستند أساسا الى الطبقة العاملة ، بينما يستند حزب المحافظين الى الطبقة المتوسطة وطبقة الرأسماليين أساسا ، فانه لا يمكن انكار أن شرائح لها وزنها من مؤيدى حزب العمال تنتمى الى الطبقة المتوسطة ، وكذلك الحال بالنسبة للمحافظين الذين يأتى حوالى ثلث مؤيديهم من الطبقة العاملة ، بحيث لا يقدم البنيان الطبقى لكل من الحزبين فارقا ذا أهمية فى تحليل اتجاهاتهما السياسية · وقد انعكس هذا بوضوح على أيديولوجيات الحزبين ، فلا يمتلك أيهما أيديولوجية أو فلسفة سياسية متكاملة ، وانما لكل منهما تاريخيا مبادىء واتجاهات تقليدية تلون دعايتهما الانتخابية وتكسبها نكهة معينة · أما الخط السياسى الحقيقى للحزبين فيتحدد فى كليهما وفقا لجرى الاحداث واحتياجات المجتمع ، وهذا يفسر تشابه حكومات العمال والمحافظين الشديد فى سيادتها ، ويفسر أيضا تشابه البرامج السياسية الانتخابية للحزبين ، ويتزايد هذا الوضع باقتراب كل من الحزبين تدريجيا من الوسط بمرور الوقت · ويفسر بعض المحللين هذه الظاهرة ، بالنظر الى أن كسب الانتخابات العامة فى بريطانيا يحتاج الى ١٢ ـ ١٣ مليون صوت تقريبا لا يمكن توفيرها من بين أفراد الطبقة العاملة المؤيدة أساسا للعمال أو الطبقتين المتوسطة والرأسمالية المؤيدتين أساسا للمحافظين ، مما يجعل كلا الحزبين يتجه الى الوسط كسبا لانصار جدد فى الانتخابات ليسوا بين مؤيديه التقليديين (١١) ·

وقد تحتاج السياسة الخارجية تحليلا خاصا بها هنا ، وكما يشير أحد الدارسين المصريين ، فان السياسة الخارجية البريطانية تتميز بأنها قامت دائما على أساس التفاهم التام بين الحكومة والمعارضة ، كما أن الجهاز التنفيذى للسياسة الخارجية البريطانية بارتباطاته الفكرية والتنظيمية يحول دون أى تغيير جذرى فى هذه السياسة من ناحية أخرى حتى لو وجدت النية لذلك (١٢) . ويؤكد أحد الدارسين البريطانيين أن السياسة الخارجية البريطانية ليست فى الاحوال العادية موضع جدل بين الاحزاب السياسية ، الا فيما يتعلق بشئون الدفاع ، ورغم أنه يشير الى أن هذا الاستثناء قد اتسع نطاقه ، الا ان تتبع الامثلة التى يفترض فيها وقوع خلاف بين الحزبين الرئيسيين فى بريطانيا يشير الى حقيقتين : أولاهما ، أن أى خلاف يقع يكون متعلقا بالوسائل وليس بالاهداف ، هل القيام بعملية عسكرية معينة مثلا ضرورى للحفاظ على مصلحة قومية معينة فى منطقة ما أم يكفى استعمال سلاح الضغط الاقتصادى ؟ وهكذا ·· وثانى الحقيقتين أنه حتى فى هذه الحالات يبدو أن الخلاف يكون قوميا وليس حزبيا ، بمعنى أن المعارضة لا تأتى من حزب المعارضة فقط ، ولكنها تأتى من كلا الحزبين · ولنأخذ مثال أزمة السويس ١٩٥٦ ، فقد اتخذ حزب العمال موقف المعارضة من سياسة حكومة المحافظين بعد توجيه الانذار البريطانى الفرنسى المشترك الى مصر فى ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦ ، وفى نفس الوقت قام عدد من النواب المحافظين ينتقد موقف الحكومة واستقال بعضهم من ادارة الحزب ، كما استقال وزيران من وزراء المرتبة الثانية فى الحكومة تعبيرا عن معارضتهما (١٣) ·

واذا كانت التحليلات النظرية تؤكد عدم وجود خلاف من ناحية الموضوع بين سياسات الحزبين الرئيسيين فى بريطانيا ، فان الحقائق العملية الراهنة فى الواقع البريطانى تشير الى احتمال الخلاف من ناحية الشكل ، وتعطى بعض التحليلات وزنا أكبر لاحتمالات التغير فى الشكل والوسائل بالنسبة لحكومة هيث بالذات · وتشير هذه التحليلات الى أنه من المحتمل أن يثبت أن تغير الحكومة فى ١٩٧٠ أكثر التغيرات جذرية فى بريطانيا منذ ١٩٤٥ ، فقد كانت حكومة أتلى هى التى شكلت بريطانيا ما بعد الحرب ، فدولة الرفاهية ، وتأميم صناعات كبرى معينة ، والمكان الخاص لنقابات العمال خارج القانون ، ومعارضة قيادة أوروبا ، وقرار الانسحاب من الامبراطورية ،

---

(١١) Matthew Moulton, Where do Socialist and Tory part company, the Scotsman, June 2, 1970.

(١٢) د. أحمد رشيد ، بريطانيا والدول النامية فى افريقيا ، مجلة السياسة الدولية ، اكتوبر ١٩٦٨ ص ١١٧ ـ ١٢٠ .

(١٣) انظر : ك.م. وودهاوس ، السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية ، ترجمة حسين القبانى القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ٣٢٢ ـ ٣٤٢

وارتباطات الاطلنطى ، كلها قرارات اتخذها برلمان ١٩٤٥ وبنيت على أساس البرنامج الانتخابى لحزب العمال ١٩٤٥ . ولقد شكلت هذه القرارات بريطانيا لمدة خمسة وعشرين عاما ، اذ سلمت الحكومات المحافظة اللاحقة بان الرأى العام ، فى وقت حكمها ، غير راغب فى المساس بما فعله أتلى ، مع احداث تغيرات طفيفة اذا دعت الضرورة . وفى عام ١٩٦٤ بدا أن حكومة العمال ـ أول حكومة عمالية بعد حكومة أتلى ـ تنتقد المجتمع جذريا ، ولكن الحكومة فى سنوات السلطة ، أبقت على نفس تفاصيل الوضع العديم أكثر من تغييره ، وبينما تركت حكومة أتلى عام ١٩٤٥ بصماتها التى ما زلت واضحة وحاسمة فى كل ناحية من نواحى الحياة فى بريطانيا تقريبا ، فان حكومة ويلسون لم تترك اثرا يذكر . وهكذا ترى هذه التحليلات أن الحياة السياسية فى بريطانيا قد اختارت مراحل ثلاث بعد الحرب العالمية الثانية : مرحلة حكومة أتلى من ١٩٤٥ـ١٩٥١ والثانية مرحلة موافقة المحافظين على الاوضاع التى خلفتها هذه الحكومة من ١٩٥١ـ١٩٦٤ والثالثة اعادة تأكيد عمالى لهذه الاوضاع من ١٩٦٤ـ١٩٧٠ . وبهذه الصورة فان هذه المراحل الثلاث لا تختلف الا من حيث الاشخاص ، وبريطانيا ـ امتدادا لهذا التحليل ـ تقف لاول مرة على أعقاب محاولة جادة لعلاج المساوىء الكبيرة التى تعانى منها ، وتعتبر هذه التحليلات أن هيث قادر على القيام بالمحاولة ، فقد جاء الى الحكم بسياسات واضحة تماما كما جاء أتلى ، وهو يشبهه شخصيا أكثر من أى من خلفائه الاخرين فى صفاء ذهنه وحسمه الشديد ، وكذلك فان النجاح الذى حققه هيث وسط ظروف المعركة الانتخابية البالغة الصعوبة قد اضفى عليه قوة سياسية داخل حزبه مكنته من تشكيل حكومته بالطريقة المثلى من وجهة نظره ، مستقلا عن أية ضغوط من أية أجنحة داخل الحزب (١٤) . وقد أيدت الايكونومست البريطانية فى ٢٧ يونيو ١٩٧٠ التوقعات القائلة باحتمال حدوث تغيير ليس بالنظر الى سياسات هيث ، فالكل يحمل معه فى المعركة الانتخابية سياسات تبدو جديدة ، ولكن بالنظر الى طبيعة الشخصية ، فلاول مرة يوجد فى بريطانيا زعيم سياسى ناجح وصريح للغاية ليست صراحته نتاجا لعقل سياسى على درجة كبيرة من الخبث . ومثل هذه الصفات ، فى رأى الكثيرين ، سوف تدفع هيث الى تبنى ما يعتقد أنه الصواب ، بصرف النظر عما قد يسببه هذا من انخفاض فى شعبيته وشعبية حكومته وحزبه . وعلى أية حال فان الحد الادنى الذى يمكن الاتفاق فيه مع هذه الآراء ، هو أن طبيعة هيث كزعيم سياسى توحى بامكان حدوث جديد على مسرح السياسية البريطانية بمعدل أكبر من المألوف ، دون نسيان أن هذا الجديد لن يتجاوز الوسائل ، ودون الوصول الى حد الاتفاق مع القائلين بأن هيث سوف يجرى « تغييرات جذرية » لانه فى غيبة الدراية الكاملة والعميقة بالواقع البريطانى الحالى ، مع ما هو معروف عن طبيعة الحزبين المتشابهة ، وبالنظر الى ما تؤكده تحليلات أخرى من صعوبة اجراء تغييرات حقيقية ، لان الجهاز الادارى البريطانى بتركيبه وقيمه الموروثة سوف يرفض مثل هذه التغييرات الحقيقية ان وجدت .. ويصبح الاتفاق مع أنصار التغيير الجذرى الذى سوف يحدثه هيث أمرا صعبا . وعلى أية حال، قد يقدم التحليل التالى للسياسات المتوقعة للمحافظين فى الداخل والخارج دلالات مفيدة للقارىء بهذا الصدد .

مشاكل حادة فى الداخل

تواجه حكومة المحافظين ، ولاشك ، مشاكل داخلية حادة كان العمال أيضا سوف يواجهونها فى حالة فوزهم ، الا أن المشاكل قد تبدو أكثر حدة بالنسبة للمحافظين ، بالنظر الى التزامهم فى المعركة الانتخابية بسياسات محدودة يتعين عليهم تنفيذها) والا عرضوا أنفسهم لنفس النقد الذى لقيته حكومة العمال بشأن سياسة اطلاق الكلمات فى الهواء . ولا تقتصر أبعاد هذه المشاكل على ناحية بعينها ، بل تمتد لتشمل كافة النواحى : اقتصادية واجتماعية وسياسية .

١ ـ اجراءات اقتصادية جديدة :

أوضحت أجزاء سابقة من هذه الدراسة الصورة العامة للاقتصاد البريطانى كما خلفها العمال ، وهى ، كما بدا ، ليست بالصورة الطيبة ، وان بدا جميلا على السطح أن العمال نجحوا فى تحقيق فائض فى ميزان المدفوعات يتنبأ بعضهم بقرب نهايته . كذلك قدمت بعض الاجزاء تمهيدا من خلال البرنامج الانتخابى للمحافظين لما ينتظر أن تكون عليه سياستهم الاقتصادية ، ولعل أول وأهم

(١٤) 1945 and 1970, The Times, June 29, 1970.

٨١٠ معالم هذه السياسة هو الاصلاح الضريبى الذى تنتوى الحكومة تنفيذه فى الدورة البرلمانية ١٩٧٠ـ١٩٧١ ، وتطمع فى أن يؤدى خفض الضرائب غير المباشرة الى انخفاض فى الاسعار ، ومن ثم التخفيض من حدة التضخم الذى تعانى منه البلاد ، ومن الجدير بالذكر أن المعهد القومى البريطانى للتخطيط الاجتماعى والاقتصادى قد أعلن فى تقرير نشره يوم ٢٣ أغسطس الماضى أنه من المشكوك فيه أن تستطيع الحكومة معالجة حالة التضخم الراهنة فى الاقتصاد البريطانى عن طريق وضع ضوابط مالية ما لم تكن مثل هذه الاجراءات على درجة غير مقبولة من الشدة ، ويوجه نقد آخر الى خفض بعض انواع الضرائب بأنه سوف يؤثر تأثيرا سيئا على الانفاق الحكومى على النواحى الاجتماعية ، ومن المعروف على أية حال أن المحافظين اقل اهتماما بهذه النواحى من العمال • وهناك أيضا علاقة الدولة بالصناعة ، ويهدف المحافظون بهذا الصدد الى تحرير الصناعة من التدخل غير الضرورى بوساطة الحكومة ، وتقليل انغماس الدولة فى شئون الصناعات المؤممة عموما. ومن ناحية ثالثة ينتوى المحافظون تخفيض الانفاق الحكومى عن طريق خفض عدد الوزراء (شكل هيث مجلس وزرائه من ثمانية عشر وزيرا بما فيهم رئيس الوزراء وهو رقم يقل عن مثيله لدى ويلسون بثلاثة وزراء) وخفض عدد الموظفين المدنيين ، ويشير بعضهم الى الاثار السيئة المحتملة على الاداء الحكومى من جراء خفض عدد الموظفين المدنيين • وهناك عدا ذلك وعد الحكومة بتقديم حوافز جديدة للادخار وتحقيق معدل نمو اقتصادى أعلى من الذى تحقق فى عهد العمال • وينصح بعض المراقبين الحكومة بألا تتعجل فى اتخاذ هذه الاجراءات ، فالتغييرات المفاجئة لا تجدى نفعا كما تشهد بذلك دوائر المال والتجارة والصناعة • وعلى أية حال فان هيث نفسه كان يقول دائما بتحقيق النتائج المطلوبة من خلال التغير التدريجى (١٥) •

٢ ـ أزمة علاقات العمل الصناعية :

سبقت الاشارة الى الاتجاهات الموجودة بشأن مسئولية اتحادات العمال عن كثير من مشاكل بريطانيا الاقتصادية نتيجة حريتها المطلقة فى القيام بالاضرابات التى تؤدى الى خسائر مباشرة للاقتصاد القومى من ناحية ، وتضاعف من حدة التضخم من ناحية أخرى اذا نجحت اتحادات العمال المضربة فى الحصول على زيادات فى الاجور لا تكون مصحوبة بزيادة فى الانتاج • ومن هنا ظهرت الحاجة ، لدى أصحاب هذه الاتجاهات ، الى تقييد حرية اتحادات العمال فى القيام بالاضرابات ، وتؤكد المحاولات التى بذلها ويلسون بذا الصدد والتى سبق عرضها أن ما يزمع المحافظون القيام به لا يمثل اختلافا كبيرا عما كان ويلسون ينتويه ، وربما يكمن الفارق الاساسى فى أن هيث يبدو حتى الان رغم ما يعرفه من صعاب ، مصمما على تنفيذ ما أعلنه ، بينما تراجع ويلسون عندما تعرض لاول اختبار حقيقى ، وقد قطع هيث على نفسه فى خلال المعركة الانتخابية عهدا بسرعة اجراء الاصلاح التشريعى لعلاقات العمل الصناعية •

ويمثل « معاملة عادلة فى العمل » المنشور فى ابريل ١٩٦٨ برنامج المحافظين بهذا الشأن ، وأكثر بنود هذا البرنامج أهمية هو الاقتراح بجعل الاتفاقات الجماعية بين اتحادات العمال وأرباب الاعمال ملزمة قانونا ما لم تتفق الاطراف على غير ذلك • وهناك أجزاء تنظيمية فى « المعاملة العادلة » تتعلق بالتسجيل تثير مخاوف حقيقية بين صفوف زعماء الاتحادات العمالية ، فالتسجيل الان مسألة شكلية ، بينما تضع « المعاملة العادلة » اتحادات العمال بين أمرين كلاهما مر، اذ سوف يتعين على كافة الاتحادات اما ان تسجل نفسها ان أرادت الاحتفاظ بالاستثناء الحالى من الاجراءات القانونية فيما يتعلق بالاضرار الناتجة عن الاضرابات ، وهنا سوف يتضمن التسجيل لاول مرة اشرافا حقيقيا من الحكومة على اتحادات العمال ، واما أن لا تسجل نفسها ، وهنا لن تتمتع بالاستثناءات الحالية • ويريد روبرت كار وزير العمالة والانتاجية الحالى أن يكون بوسع الحكومة الحصول على انذار قضائى يؤجل تنفيذ الاضراب ربما لمدة تصل الى ٦٠ يوما ، اذ كان الصالح القومى مهددا بصورة خطيرة ، وذلك لاتاحة فترة هادئة لمزيد من المحادثات •

---

(١٥) Priorities for the Chancellor, The Economist, 27 June — 3 July, p. 15. What freedom for Mr. Heath? The Guardian, June 20, 1970.

وقد حرصت اتحادات العمال الكبيرة على ان تؤكد رفضها لفكرة الدخول فى اتفاقيات ملزمة . وهى الفكرة الاساسية فى برنامج المحافظين . ومن المؤكد ان مؤتمر اتحادات العمال سيعارض خطة المحافظين لحظر عدد من أشكال الاضرابات ، وذلك بمجازاة الاتحادات والعمال عما يسببونه من أضرار ، ومع ذلك يفضل قادة الاتحادات حتى الان ، حتى المتطرفين منهم ، الانتظار حتى يكشف الوقت عن مزيد من التفاصيل . وفكرة الانتظار مبنية على أساسين : أولهما عدم اعطاء أى سند للمتشددين فى حزب المحافظين للمطالبة باجراءات أكثر شدة ضد اتحادات العمال اذا بدر منها رد فعل عدائى سريع ضد الحكومة ، وثانيهما أن أحدا لن يستطيع اجبار الاتحادات مستقبلا على التوصل الى اتفاق مع الحكومة (١٦) .

وقد تأكد تصميم هيث على تنفيذ هذا الاصلاح التشريعى فى خطابه أمام مجلس العموم فى ٢ يوليو الماضى ، فقد اوضح أن الحكومة تعطى أولوية لهذا التشريع ، وأنه وان كانت ستكون هناك مشاورات بالطبع مع مؤتمر اتحادات العمال واتحاد الصناعة البريطانى قبل تقديم مشروع القانون للبرلمان ، الا أن الحكومة ليست مستعدة للتأجيل ، وذكر أن الحكومة قد خولت السلطة من الشعب لكى تفعل ذلك وسوف تفعله (١٧) . وقد اجتازت الحكومة أول الازمات مع العمال بنجاح ، حين استطاعت فى أواخر يوليو الماضى أن تنهى حركة الاضراب التى شلت موانىء بريطانيا حوالى أسبوعين بعد موافقة المضربين على حل وسط كاجراء قامت باعداده لجنة تحكيم عينتها الحكومة البريطانية . وقد أظهرت الحكومة كياسة بعدم دعوة الجيش للتدخل ، والا لكانت احتمالات التسوية قد تعرضت للخطر تبعا لتهديدات زعماء العمال المضربين ، وقد أوضح الاضراب ، على اية حال ، عدم الثقة العميق والمتبادل الذى يميز علاقات العمل الصناعية فى بريطانيا ، وقد كان بامكان جميع الاطراف ، فى رأى بعضهم ، التوصل بأنفسهم الى النتائج ذاتها دون اضراب (١٨) .

ومهما تبين من شىء ، فمن المتوقع أن المستقبل القريب سيشهد مرحلة على جانب كبير من الاهمية بالنسبة للحركة العمالية فى بريطانيا ، ولا يستطيع الان أحد ان يتنبأ على وجه القطع بمعالم هذه المرحلة ، وليس بمقدور الانسان الان سوى التساؤل : هل تصل حكومة المحافظين الى قدر من البراعة والحنكة السياسية يمكنها من اخضاع اتحادات العمال سلميا ؟ ام أنها لن تجد وسيلة لذلك سوى العنف ؟ ام أن هذه الاتحادات سوف تكسب هذه الجولة ايضا كما كسبتها فى عهد ويلسون ، معلنة بذلك أنه قد مضى الوقت الذى يمكن فيه ترويض اتحادات العمال كقوة سياسية فى المجتمع البريطانى ، سوف تعمل ابتداء من ذلك كقوة مستقلة ذات اتجاه يسارى قد يكون واضحا وقويا .

٣ ـ خطر الحرب الاهلية فى ايرلندا الشمالية :

لم يكد ادوارد هيث يمضى فى رئاسة الوزارة البريطانية سوى أيام قلائل ، حتى فاجأته أولى المشكلات التى تركتها له حكومة العمال بلا حل ، فقد نشبت من جديد الاضطرابات بين البروتستانت والكاثوليك فى ايرلندا الشمالية بصورة عنيفة ، جعلت بعضهم يخشى خطر نشوب حرب أهلية حقيقية ، وحتمت أن تكون أولى خطوات المحافظين تجاه ايرلندا الشمالية ذات طابع بوليسى ، يتمثل فى ارسال المزيد من القوات للمساعدة فى الحفاظ على الامن .

والمشكلة فى ايرلندا ذات جذور تاريخية بعيدة ، فقد اقتحم الانجليز ايرلندا بالقوة وحاربوا أهلها وجردوهم من الارض الزراعية ، ثم استوطن الانجليز هناك منذ عهد كرومويل وشكلوا أقلية متميزة من البروتستانت . أما تاريخ المشكلة القريب فيعود الى عام ١٩٢٠ عندما قسمت الجزيرة بعد الحرب الاهلية الى قسمين : جمهورية

---

(١٦) جون توررود ، هيث يخوض أول بحر من المتاعب ، الجارديان البريطانية ١٩٧٠/٦/٢٢ ، المصدر : جريدة الجراند العالمية ، ١٩٧٠/٦/٢٦ ، ص ٤

(١٧) Philip Rawstorne, Heath anxious to tackle labour relations quickly, The Financial Times, July 3, 1970.

(١٨) مقال افتتاحى ، هيث والاضرابات ، لوموند الفرنسية ، ١٩٧٠/٧/٣١ ، المصدر : جريدة الجراند العالمية ، ١٩٧٠/٨/٣ ، ص ١.

ايرلندا المستقلة فى الجنوب وأغلب سكانها [٩٧٪] من الكاثوليك ، ومقاطعة ايرلندا الشمالية التابعة للتاج البريطانى ولها برلمان خاص بها يتكون من مجلسين للنواب والشيوخ ، كما أن لها ١٢ ممثلا فى مجلس العموم البريطانى ، وهى تتولى جميع شئونها بنفسها ما عدا شئون الدفاع والخارجية التى تضطلع بها الحكومة البريطانية • ويبلغ عدد السكان فى ايرلندا الشمالية مليون ونصف مليون نسمة ثلثهم من الكاثوليك والثلثان من البروتستانت ، ولقد أحس الكاثوليك دائما بالحاجة الى الانضمام الى الجمهورية الايرلندية فى الجنوب ، نظرا لوجود الروابط القومية والدينية مع شعبها ، ونظرا لان العداء المتبادل بينهم وبين البروتستانت ، الى جانب الوضع الاقتصادى المتميز للبروتستانت الذى يتستر خلف الواجهة الدينية ، قد جعلهم يشعرون بالاضطهاد • ويشكل البروتستانت الاغلبية الحاكمة فى ايرلندا الشمالية ورئيس الوزراء الحالى شيشستر هو زعيم الحزب الاتحادى الذى يرتبط ارتباطا وثيقا بحزب المحافظين ، ويؤيده تأييدا كاملا ، كما يؤيد الوضع الدستورى لايرلندا الشمالية تحت التاج البريطانى فى مواجهة مطالبة الكاثوليك باقامة ايرلندا المستقلة المتحدة (١٩) •

ولقد قام مورلينج وزير داخلية بريطانيا المحافظ بزيارة لايرلندا فى آخر شهر يونيو الماضى استمرت يومين ، صرح بعدها بأن الجيش البريطانى سوف يبقى فى ايرلندا الشمالية ما ظل من الضرورى وجوده لحفظ الامن والحرية لكل فرد ، وأن أيرلندا الشمالية سوف تبقى جزءا من المملكة المتحدة ما دامت تلك هى رغبة الاغلبية فيها (٢٠) • وفى ٣ يوليو أعلن مورلينج أمام مجلس العموم أن الحكومة لن تتوانى فى اتخاذ أية اجراءات يحتاجها الحفاظ على الامن فى أيرلندا الشمالية ، بما فى ذلك مد القوات البريطانية بأسلحة أفضل لمواجهة المشاغبين ، وأعلن أن الطريق الوحيد لاحراز التقدم فى هذه المشكلة انما يتأتى عن طريق اجراء الاصلاحات وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية واظهار الصبر والتصميم والتفهم من موقف القوة ، وكان بذلك يرسى خطوات الحكومة الجديدة على نفس خطوط سياسة حكومة العمال • وقد انعكس ذلك فى ترحيب المعارضة بمنهج الحكومة فى معالجة المشكلة (٢١) ، وعموما فان مشكلة ايرلندا الشمالية من المشاكل التى لا يوجد بشأنها خلاف بين حزب الحكومة والمعارضة فى معالجتها • وعلى أية حال ، فالاضطرابات مستمرة وتتفاقم تدريجيا ، وأحيانا بسرعة كبيرة ، وقد حذر مورلينج مؤخرا فى ١١ اغسطس الماضى من ان حكومته قد تتولى الحكم المباشر فى ايرلندا الشمالية اذا أسقطت العناصر المتطرفة رئيس الوزراء الحالى ، وذلك بعد أن تعرض رئيس الوزراء لهجوم عنيف من المتطرفين فى حزبه لانهم يعتبرونه قد أفرط فى مهادنة الكاثوليك (٢٢) ، وبصفة عامة ، فان خطر تدهور الوضع فى ايرلندا الشمالية أكبر مما كان عليه فى أى وقت مضى ، خاصة بالنظر الى ما تظهره الحكومة حتى الان من ردود فعل ذات طابع بوليسى ، دون أن تبدأ أولى الخطوات من أجل حل معقول للمشكلة •

بريطانيا بين السياسة الاوربية والسياسة العالمية:

تولى المحافظون الحكم وفى ذهنهم أفكار جديدة بالنسبة للسياسة الخارجية ، تتعلق أساسا بالوجود العسكرى البريطانى شرقى السويس ، وبالسياسة البريطانية تجاه النظم العنصرية فى أفريقيا ، كذلك فان السنوات الاولى من حكمهم قد تشهد انضمام بريطانيا ــ الذى طال انتظاره ــ للسوق الاوربية المشتركة • ولعل هذا هو ما يدفع الى التساؤل حول ما اذا كانت بريطانيا فى ظل المحافظين سوف تصبح لاول مرة بريطانيا الاوربية ، أم أنها سوف تحاول الاحتفاظ بأبعاد دور عالمى ، بصرف النظر عما اذا كان أكثر أو أقل تواضعا من الدور الذى قامت به فى عهد العمال •

١ ــ بريطانيا والسوق الاوربية المشتركة :

أثار فوز المحافظين فى الانتخابات العامة

(١٩) جون جيبونز ، ماذا وراء احداث ايرلندا الشمالية ، المجلة الدولية الجديدة ، باريس ، المصدر : مجلة السياسة الدولية ، يوليو ١٩٦٩ ، ص١٨٤ •

(٢٠) Roy Hodson, Maudling unlikely to urge big changes in Ulster, The Financial Times, July 2, 1970.

(٢١)

(٢٢) بريطانيا تهدد بتولى الحكم فى ايرلندا الشمالية ، جريدة الاهرام القاهرية ، ١٩٧٠/٨/١٢ ، ص ٢

بزعامة هيث بالذات ، موجة من التفاؤل بأن انضمام بريطانيا الى السوق الاوربية المشتركة أصبح وشيك الوقوع • ومعروف أن بريطانيا ظلت محجمة عن الدخول فى أية مشاريع حقيقية للوحدة الاوربية منذ انتهاء الحرب الثانية حتى بداية الستينات ، بدعاوى مشتقة من بنيانها الزراعى فى الداخل ، وارتباطاتها الدولية ، وبالذات مع الكومنولث وفيما بعد مع الرابطة الاوربية للتجارة الحرة • وكلها دعاوى ثبت بتقديم طلب الانضمام البريطانى الى السوق الاوربية المشتركة فى ١٩٦١ انها لم يكن يجب أن ترجىء انضمام بريطانيا الى مشاريع الوحدة الاوربية وأهمها السوق المشتركة ، اذ أن كل ما فعله الارجاء هو وضع بريطانيا فى وضع تفاوضى سىء ، لانه بدلا من المشاركة فى تخطيط سياسات السوق المشتركة مثلا منذ البداية بما يتفق مع مصلحتها ومصلحة مستعمراتها السابقة كما فعلت فرنسا ، أصبح على بريطانيا أن تتفاوض حول الطريقة التىيجب أن تتلاءم بها هى ومستعمراتها السابقة مع سياسات السوق • ومعروف أيضا أن الفيتو الديجولى قد أنهى بالفشل الجولة الاولى من مفاوضات الانضمام الى المجمع فى يناير ١٩٦٣ ، وفى مايو ١٩٦ أعلن ويلسون أنبريطانيا سوف تطلب العضوية مرةأخرى، ولكن فى ديسمبر من نفس العام أعلن مجلس المجمع أنه غير قادر على الموافقة على اجراءات المفاوضات ، وأنه تبعا لذلك لن تجرى مفاوضات • وكانت فرنسا أيضا هى التى صوتت ضد المفاوضات ، وقررت بريطانيا أنها لن تسحب طلب العضوية (٢٣) •

وبعد نصر المحافظين ، ورغم أن كلا من المحافظين والعمال قد اتفقا بالحرف الواحد فى موقفهما من قضية الانضمام للمجمع الاقتصادى الاوربى فى برنامجيهما الانتخابيين، فقد سادت موجة التفاؤل السابق ذكرها ، خاصة وأن حزب العمال كان معاديا عموما لفكرة انشاء قوة نووية تخضع لشكل ما من الرقابة الاوربية ، بينما لا يوجد لدى المحافظين مانع يحول دون ذلك ، ومن المتوقع أن يسهل هذا الموقف المحافظ سير مفاوضات الانضمام اذا أثيرت المسائل الدفاعية مستقبلا (٢٤) ، ولقد أعطى تكليف أنتونى باربر

بمسئولية مفاوضات السوق المشتركة ، واختيار جيم بريور - السكرتير البرلمانى الخاص السابق لمستر هيث - وزيرا للزراعة •• أعطى انطباعا بأن رئيس الوزراء ينوى ممارسة اشراف شخصى على سير المفاوضات (٢٥)، ومن المعروف أنه كان رئيس وفد بلاده فى المرحلة الاولى من المفاوضات فى الفترة من ١٩٦١ - ١٩٦٣ •

ومهما يكن من أمر ، فهناك شعور سائد بأن مسألة انضمام بريطانيا ليست بالاساس مسألة أى الحزبين أكثرميلاالىاوربا، ولكنهناكمواقفأخرى يجب وضعها فى الاعتبار ، فهناك مواقف أعضاء السوق نفسها ، وهى حتى الان غير محددة ، وان كان اختفاء ديجول من المسرح السياسى فى فرنسا التى مثلت الطرف المتشدد ازاء انضمام بريطانيا ، مضافا الى مجىء هيث ، يبرر تفاؤل فريق من القوم بهذا الشأن ، وهناك الموقف فى بريطانيا ذاتها ، بصرف النظر عما يقال عن ميول أكثر أوربية لهيث ، وبصرف النظر عن التقديرات القائلة بأن العقبات ذات الطابع الدولى ، أى تلك المتعلقة بالكومنولث والرابطة الاوربية للتجارة الحرة ، قد أصبحت أقل حدة عن ذى قبل ، نقول بصرف النظر عن هذا وذاك ، هناك تقريرات تقول بوجود معارضة حقيقية داخل بريطانيا للانضمام الى السوق • فعلى مستوى الحزب الحاكم نفسه ، يشكل جناح اينوك أهم أجنحة المعارضة ، ويلقى باول تأييد لا بأس به ، سواء من بعض اعضاء الحزب، أو الاعضاءالبرلمانيين أنفسهم، ويرفعباول ستار « الملونين خارج بريطانيا وبريطانيا خارج أوربا والممر خارج كل مكان » • وفى حزب العمال هناك تقارير تفيد بوجود نحو ستين نائبا عماليا يعارضون الانضمام للسوق ، وتذهب هذه التقارير الى الحد الذى تخشى معه أن يحول ويلسون نفسه موقفه استجابة لضغط هذه المعارضة داخل حزبه الى جانب المعارضة المتوقعة من اتحادات العمال التى توحدها مخاوف الانضمام للسوق أكثر من أى وقت مضى • وهناك أيضا أغلبية البريطانيين الذين يعارضون الانضمام اليها ، خاصة بعد أن نشرت الحكومة العمالية فى فبراير الماضى كتابا أبيض

(٢٣) Brian Lapping, op. cit., p. 107.

(٢٤) Hella Pick, Heath: From abroad, Common Market, The Guardian, June 20, 1970.

(٢٥) Ted's next step, The Economist, 27 June — 3 July 1970, p. 11.

قدرت فيه التكاليف التى ستتحملها بريطانيا عند انضمامها للمجمع بنحو ١١٠٠ مليون جنيه استرليني ، وقيمه الزيادة المتوقعة فى أسعار المواد الغذائية بين ١٨ ، ٢٥ فى المائة ، وفى تكاليف المعيشة للمواطن البريطانى بنسبة تتفاوت بين ٤ ، ٥ فى المائة ، وعلى أية حال ، فليس لدى الرأى العام البريطانى مانع من المضى فى المفاوضات لمعرفة الشروط المقدمة (٢٦) ، وتخشى الموند الفرنسية أن تتكرر ، نتيجة لذلك فى النهاية ، مأساة الرفض البريطانى للانضمام الى المجمع الدفاعى الاوربى فى ١٩٥٤ ، وان كان المجمع الاقتصادى الاوربى لن ينهار كما انهار حينذاك المجمع الدفاعى نتيجة للرفض البريطانى .

وقد بدأت فى ٣٠ يونيو الماضى الجولة الثالثة بالنسبة لبريطانيا للانضمام الى السوق ، وكذلك لبحث طلبات الانضمام الاخرى المقدمة من النرويج والدانمرك وأيرلندا ، وكان أنتونى باربر المسئول عن اجراء المفاوضات مع أعضاء السوق قد صرح قبلها بأن التزامه الوحيد هو التفاوض ، وأن هناك ثمنا ليست بريطانيا على استعداد لتحمله ، ومع ذلك فقد تنبأ فالترشيل وزير خارجية ألمانيا الغربية الذى تقرر أن يرأس المفاوضات فى شهورها الستة الاولى بأن المفاوضات من أجل عضوية بريطانيا سوف تصل الى نتيجة « فى سنة أو ثمانية عشر شهرا على الاكثر » (٢٧) ، واذا تحقق هذا فسوف تبدأ بريطانيا فى مواجهة نوع جديد من المشاكل فى سياستها الخارجية ، لعل أهمها هو ضرورة اجراء نوع من التوفيق بين وضعها الاوربى الجديد وبين علاقاتها الخاصة بالولايات المتحدة الامريكية ، فقد أصبحت عملية الوحدة الاوربية لا تقتصر على انشاء مؤسسات أوربية ، بل تمتد الى خلق ذاتية أوربية تركز على الملامح التى تفصلها عن الولايات المتحدة الامريكية . وأيا كانت درجة نجاح البريطانيين فى عملية التوفيق هذه ، فلا يذكر احد ان دخول اوربا سوف يعنى بالقطع علاقات بريطانية امريكية اقل خصوصية مما هى عليه الان (٢٨) .

٢ — سياسة استعمارية فى افريقيا :

بعد أن جاء العمال الى الحكم فى ١٩٦٤ أعلنوا فى نوفمبر من نفس العام عزمهم على منع صادرات الاسلحة الى جنوب أفريقيا ، وألغت حكومة ويلسون كافة عقود الاسلحة الجديدة مع جنوب أفريقيا ، ولكنها ظلت تسمح ببيع طائرات بوكانير بمقتضى العقود القائمة ، ويقال الان أن هذه الطائرات تستخدم فى أغراض القمع الداخلى . وفى خريف ١٩٦٧ اتصلت حكومة جنوب افريقيا بلندن حول امكانية تجديد مبيعات السلاح ، ولم يظهر ما حدث بعد ذلك ، ولكن هناك اتجاهات تقول وفقا لسبكتاتور البريطانية فى عدد ٢٥ يوليو ١٩٧٠ ان ويلسون أعطى تفويضا سخيا لبراون وزير الخارجية وقتها للدخول فى مناقشات حول تخفيف قيود الحظر ، وأنه لما أحس باحتمالات المعارضة لهذه الخطوة انتهز فرصة غياب براون عن البلاد لفترة من الوقت ، وألح فى بيان أمام مجلس العموم أن وزير الخارجية يعارض قرار الاغلبية فى مجلس الوزراء بالابقاء على سياسة الحظر . واذا كان من الممكن أن يتشكك الانسان فى المصادر الصحفية البريطانية نظرا لانها معرضة بدرجة أكبر لاحتمالات التحيز ، خاصة فى وقت يراد فيه الترويج لقرار سياسى معين تنوى الحكومة اتخاذه ، فانه تجدر الاشارة الى ما ذكرته احدى الدراسات السوفيتية من أن الحكومة العمالية قد اضطرت ، تحت ضغط الدوائر العسكرية والاقتصادية البريطانية ، بالاضافة الى تدبير حكومة جنوب أفريقيا باعادة النظر فى الامتيازات الممنوحة لبريطانيا وفقا لاتفاقية سيمونزتاون ١٩٥٥ ، الى تخفيف الحظر واستئناف تسليم الاسلحة فى مارس ١٩٦٩ الى جنوب أفريقيا التى كانت قد طلبت أسلحة قيمتها ٢٠٠ مليون جنيه (٢٩) .

وقد نشرت صحيفة الديلى اكسبريس البريطانية مؤخرا تقريرا يفيد نفس المعنى ، وهذا من الممكن أن يخلق انطباعا قويا بأن ما يطرحه المحافظون حول

---

(٢٦) هنرى بيريه ، ما الثمن الذى يريد البريطانيون أن يدفعوه من أجل الانضمام الى السوق المشتركة ، لنوفو جورنال الفرنسية ، ١٩٧٠/٦/٢٣ ، المصدر : جريدة الجرائد العالمية ، ١٩٧٠/٦/٢٦ ، ص ١

(٢٧) Rene Daberant, E.E.C. negotiations open, Britain and its millstones Le Monde, Weekly Selection, June 17, 1970.

(٢٨) The world Sir Alec finds the Economist, 27 June — 3 July, p. 15.

(٢٩) S. Kozlov, Britain political manoeuvering «East of Suez», International Affairs, Moscow, February - March, 1970, p. 76.

عزمهم استئناف مبيعات السلاح الى جنوب افريقيا قد لا يعنى سوى الانتقال من حالة مبيعات سرية الى أخرى علنية ، او من حالة بيع مقيد الى حالة بيع مطلق .

ولقد أثار اعتزام المحافظين – وهو اعتزام لم يعلن عنه فى برنامجهم الانتخابى – نقاشا واسعا وردود فعل عميقة داخل بريطانيا وخـارجها ، ويعتمد أنصار بيع السلاح الى جنوب افريقيا على حجج أولها أن التمييز بين الاسلحة من أجل الدفاع الخارجى وتلك الخاصة بالقمع الداخلى يجب أن يكون واضحا ، وأن أحدا لا يمكن أن يجادل فى أن السفن الحاملة للصواريخ وطائرات الاستكشاف المزودة بأجهزة الكترونية لتحديد مواقع الغواصات مثلا أسلحة سوف تستخدم فى مواجهة حرب عصابات أو مظاهرات افريقية فى جنوب افريقيا ، وما يجب أن تفعله بريطانيا – فى رأيهم – هو أن تقصر مبيعات السلاح على هذا النوع من الاسلحة فقط ، وسوف يعنى هذا معارضتها لبعض مطالب جنوب افريقيا وتضحيتها ببعض نقودها . وليس هناك لدى أصحاب هذا الرأى ما يبرر حظر بيع الاسلحة الخاصة بالدفاع الخارجى لجنـوب افريقيا ، ويسمح فى الوقت نفسه ببيع السلاح لدول أخرى تستخدمها فى أغراض القمع الداخلى . والحجة الثانية أن حظر صادرات الســلاح البريطانية الى جنوب افريقيا لم يمنع تلك الدولة من الحصول على الاسلحة من فرنسا وايطاليا مثلا ، ولم تفقد صناعة السلاح البريطانية هذه الاسواق فحسب ، بل عانت تجارة بريطانيا المدنية أيضا من مغبة هذا الحظر . أما الحجة الثالثة فهى مبنية على أساس احتياج البحرية البريطانية الى قاعدة سيمونزتاون – التى زادت أهميتها باغلاق قناة السويس عقب حرب يونيو ١٩٦٧ – اذا أرادت أن تمارس عملا ما جنوب المحيط الاطلنطى وغربى المحيط الهندى ، وبنود اتفاقيةسيمونزتاون تنص على أن تقدم بريطانيا المساعداتلجنوبافريقيافى مجال الدفاع الخارجى . والحجة الرابعة ذات طابع اقتصادى حيث يتم التأكيد على المـزايا الاقتصادية التى سوف تجنيها بريطانيا من وراء صفقات بيع السلاح الجديدة ، ويكتسب هذا معنى خاصا لدى من يؤيدون سياسة المحافظين المزمعة فى شرقى السويس ، حيث يذكرون أن النقود التى سوف تأتى بها مبيعات السلاح الى جنوب افريقيا يمكن أن تغطى أية نفقات زائدة محتملة اذا مضت حكومة المحافظين قدما فى تنفيذ سياستها المعلنة شرقى السويس (٣٠) . وتعطى أحد التحليلات السوفيتية وزنا خاصا لاحتياج بـريطانيا الى يورانيوم جنوب افريقيا كسبب لاى توسيع لدائرة العلاقات بينها وبين جنوب افريقيا .

أما معارضو بيع السلاح الى جنوب افريقيا فيرون أن التفرقة بين الاسلحة المخصصة للدفاع الخارجى وتلك المخصصة للقمع الداخلى أمر دقيق للغاية ، ثبت انه لا معنى له فى كثير من الحالات ، ومع ذلك فان القضية الاساسية هى اقرار نظام سياسى معين أو عدم اقراره ، وبيع السلاح الى جنوب افريقيا يعنى تأكيد كافة القيم الانسانية التى يتبناها . ويرى المعارضون أن موقفهم هذا ليس مسألة مثاليات فحسب ، لان بريطانيا باستئنافها تصدير السلاح الى جنوب افريقيا ، معرضة ولاشك لخسارة اقتصادية قد تنجم عن ردود الفعل المتوقعة من الدول الافريقية ودول الكومنولث عموما ، وهذه الخسارة قد توازن المكاسب المتوقعة من بيـع السلاح الى جنوب افريقيا أو على الاقل لا تجعل من هذه المكاسب أمرا يعزى بأن تتورط بريطانيا فى عمل لاأخلاقى من هذا النوع ، فبريطانيا تبيع أكثر للاقاليم غير البيضاء فى افريقيا ، وهى تعتمد كثيرا على الفوائد التى يجنيها الاسترلينى من احتياطات البترول الضخمة فى نيجيريا ، ويشير المعارضون الى أنك لا تستطيع أن تبرر قيامك بعمل خاطىء على أساس قيام الآخرين به ، تعليقا على ما يقال من أن جنوب افريقيا تحصل على السلاح بالفعل من مصادر أخرى (٣١) .

وبالنسبة لردود الفعل خارج بريطانيا ، جاءت أقوى ردود الفعل ، وهذا طبيعى ، مـن دول

---

(٣٠) مقال افتتاحى ، مهلا .. مهلا ياسير اليك ، سكبتاتور البريطانية ، ١٩٧٠/٧/٢٥ ، المصدر : جريدة الجرائد العالمية ١٩٧٠/٧/٢٧ ص ١

The world Sir Alec finds, The Economist, 27 June — 3 July, pp. 15 - 6.

(٣١) جون د. سيميسون ، بريطانياتتحدى الامم المتحدة فى بيع الاسلحةلجنوب افريقيا ، جلاسجو هيرالد البريطانية ، ١٩٧٠/٧/٢١ المصدر :جريدة الجرائد العالمية ، ١٩٧٠/٧/٢٨ ، ص ٣

Anthony Lewis, Mr. Heath,'s Foreign problems, The New York Times, June 29, 1970.

الكومنولث الافريقية ، وبالذات أوغندا وزامبيا وتنزانيا • ووفقا للفاينانشيال تايمز فى عدد ٦ أغسطس ١٩٧٠ بعث رؤساء البلاد الثلاثة برسالة مشتركة ، عقب اجتماعهم فى دار السلام، الى رئيس الوزراء البريطانى أو وزير خارجية بهذا الشأن ، وأنهم قد تلقوا ردودا تطمئنهمبأن الحكومة البريطانية مازالت تفكر فى هذا الموضوع وأنها على استعداد لتقبل أفكار جديدة بشأنه ، وهى صيغة اعتبرها المراقبون أكثر جدية من اعلان هيوم فى مجلس العموم عن اعتزامه اجراء مشاورات مع دول الكومنولث بهذا الشأن • وعلى أية حال ، فقد أعلن وزراء خارجية الدول الثلاث فى ٥ أغسطس أن ثمة اجماعا كاملا بينهم بصدد استراتيجية مشتركة تتبع فى حالة استئناف بريطانيا بيع السلاح الى جنوب افريقيا ، ولم تعلن أية تفاصيل بشأن هذه الاستراتيجية المشتركة ، وان كانت أقوالقد ترددت بشأناحتمال انسحابهذه الدول من الكومنولث — وهو أمر من الصعب حدوث اجماع عليه بينها — أو احتمال سحب أرصدتها من الاسترلينى من بريطانيا •

وفيما يتعلق بردود الفعل الدولية المحتملة ، يمكن أن نشير الى ما ذكره اللورد كارادون رئيس البعثة البريطانية الدائمة الى الامم المتحدة أثناء حكم العمال، حين علق على هذه المسألة قائلا « سوف يكونذلكشيئا مخجلا يبطل آثار كل ما قمنا به فى السنوات الست الاخيرة ، فالمكانة التى بنتها بريطانيا لنفسها فى الامم المتحدة فى السنوات الاخيرة مبنية على أمرين : أولهما حظر بيع السلاح الى جنوب افريقيا ، وثانيهما سياسة فرض العقوبات علىروديسيا، وكانا أمرين لابأس بهما ، رغم طابعهما المحدود ، على أساس أن ذلك ما سمحت به قدراتنا الاقتصادية » (٣٢) •

ولقد بدت جنوب افريقيا متعجلة فى تنفيذ وعود المحافظين ، فقد وصل وزير خارجيتها د • هيلجارد ميوللر الى لندن فى زيارة « خاصة » قبل أن ينهى هيث احتفالاته بالفوز ، ولم يكن سرا أن الغرض من الزيارة هو حث حكومة المحافظين على تنفيذ ما وعدت به بأسرع ما يمكن • وعلى أية حال ، فان حكومة المحافظين ، بعد أن لمست بصورة عملية ردود الفعل — الدولية على الاقل — المتوقعة من جراء عمل كهذا ، اتجهت الى فكرة التأجيل ، حتى تستطيع الموازنة بين المكاسب والاضرار المحتملة ، وان كان يبدو من الصعب تصور أن تتحدى دولة لم تعد عظمى كبريطانيا ، ردود فعل دولية واسعة النطاق ليست مجردة عن عنصر القوة الاقتصادية ، فانه ليس منالصعب — فيما يبدو — أن تلجأ حكومة المحافظين فى النهاية الى أسلوب أو آخر من الاساليب التى تهتم حكومة العمال باتباعها فى تصدير السلاح لجنوب افريقيا •

وغير قضية بيع السلاح لجنوب افريقيا ، هناك مسألة روديسيا ، ومعرفة انه بعد اعلان ايان سميث لاستقلال روديسيا من جانب واحد فى نوفمبر ١٩٦٥ ، اتخذت السياسة البريطانيةتجاه المسألة صورتين : أولاهما فرض العقوبات الاقتصادية ، وبدأت بحظر تصدير البترول الى روديسيا فى ديسمبر ١٩٦٥ ثم فرض حظر كامل على التجارة مع روديسيا فى يناير ١٩٦٦ • أما الصورة الثانية فكانت المحادثات السياسية التى جرت بين ويلسون وسميث فى عرض البحر مرتين فى ديسمبر ١٩٦٦ ثم فى أكتوبر ١٩٦٨ ولم يتم التوصل الى أية نتائج فى أى من المرتين (٣٣) •

وقد التزم المحافظون فى برنامجهم الانتخابى ، بعكس العمال ، باجراء محاولة أخرى من أجل الوصول الى تسوية سياسية فى روديسيا ، وقد يكون هذا انعكاسا مخففا لموقف الجناح الموجود داخل حزب المحافظين والمعروف باسم « نادى الاثنين » ، وهو يطالب بتأييد نظام روديسيا العنصرى وانهاء فرض العقوبات عليها (٣٤) • وبعد فوز المحافظين ، لم تخف المصادر الصحفية فى سالزبورى شماتتها فى العمال « معاقبى روديسيا » كما وصفتهم ، وقد توقعت المصادر فى سالزبورى أن يؤدى نصر المحافظين الى تقدم فى طريق حل النزاع بين بريطانيا وروديسيا • ومن المعلوم أن المحافظين ملتزمون وفقا لبرنامجهم الانتخابى ، باجراء محاولة جديدة للتوصل الى

---

(٣٢) Martin Woollacott, Heath courting U.N. isolation, says Caradon, The Guardian, June 27, 1970.

(٣٣) لمزيد من التفاصيل انظر : Brian Lapping, op. cit., pp. 59 — 65.

(٣٤) E. Tarabrin, The Tories before the election, New Times, Moscow June 17, 1970 pp. 9 — 10.

تسوية سياسية ، الا أنه على ضوء التشابه بين النظامين العنصريين فى جنوب افريقيا وروديسيا ، وعلى ضوء تشابه السياسات المتبعة ازاءهما من قبل حكومة العمال السابقة ، يمكن التنبؤ بدرجة كبيرة من الدقة بردود الفعل الدولية المحتملة ازاء أى تنازل تقدمه حكومة المحافظين لحكومة ايان سميث العنصرية ، وذلك يمكن تطبيق التحليل السابق المستخدم فى حالة جنوب افريقيا على حالة روديسيا الى حد كبير ، وذلك اذا ما بدا أن المحافظين ينوون تقديم تنازلات .

٢ ـ ضرورة الوجود العسكرى شرقى السويس : (٣٥)

تضمن البرنامج الانتخابى للمحافظين « بحث اقتراحات بقاء أو عودة القوات البريطانية فى جنوب شرقى آسيا والخليج الفارسى » ، وأعلن هيث بعد فوز المحافظين ، عزم حكومته على ابقاء الوجود العسكرى البريطانى شرقى السويس ، مناقضا بذلك ما كان ويلسون قد أعلنه بصدد انهاء الوجود العسكرى البريطانى شرقى السويس مع نهاية عام ١٩٧١ . ونود أن ننبه منذ البداية ، الى أننا لا يجب أن نتصور لحظة واحدة أن حكومة العمال كانت قد اتخذت قرارها بالانسحاب من شرقى السويس انطلاقا من موقف مبدئى يتعلق بفكرة الوجود العسكرى ذاتها ، فان حكومة العمال اتخذت قراراتها بالانسحاب من شرقى السويس ثم بتقديم موعده تلبية لاعتبارات اقتصادية أصلا ، كما انها رتبت أمورها بالصورة التى لم تشعر معها بأى قلق على مستقبل نفوذها فى المنطقة بعد الانسحاب . وقد بدأ الامر فى فبراير ١٩٦٦ باعلان تخفيض الانفاق فى شرقى السويس ، وكان هذا القرار ينصرف الى « تجميد » للقوات البريطانية شرقى السويس ، وليس تخفيضها أو سحبها ، وليس أدل على ذلك من التقرير الدفاعى الذى نشرته الحكومة العمالية فى نفس الوقت تقريبا قبل الانتخابات العامة فى مارس ١٩٦٦ ، والذى تحدث عن دور القوات البريطانية خارج أوربا فى حفظ السلام والمصالح البريطانية ، والقيام بدور الرادع ضد نشوب صراعات محلية . وقد ذكر التقرير انه لا يوجد بلد يعى مسئولياته الدولية يفرط فى هذا الدور . وليس أدل على ذلك أيضا من أن ويلسون قد أعلن قبل ذلك بشهور عن مشروعات عسكرية بين بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية واستراليا ونيوزلندا تهدف الى ايجاد تعاون بين قوات هذه الدول فى منطقة شرقى السويس وبحر الصين ، لتعزيز الخطط العسكرية الخاصة بالمعسكر الغربى فى المنطقة . وفى يوليو عام ١٩٦٧ وافق مجلس العموم البريطانى على سياسة حكومة العمال الرامية الى سحب القوات البريطانية شرقى السويس فى الفترة من ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ ، وأخيرا كجزء من خفض الانفاق فى بريطانيا ككل بعد تخفيض قيمة الجنيه الاسترلينى فى نوفمبر ١٩٦٧، تم تقديم ميعادالانسحاب فى يناير ١٩٦٨ بحيث أصبح محددا له أن يتم مع نهاية عام ١٩٧١ تقريبا ، وتشير أحد التحليلات السوفيتية الى أن الحكومة البريطانية كانت تعتمد فى الحفاظ على نفوذها فى المنطقة بعد الانسحاب على مساندة الجيوش الحليفة التى أقامتها فى منطقة جنوب شرقى آسيا وحمايتها لمصالحها ، وعلى ادماج الثمانية آلاف جندى المعسكرين فى منطقة الخليج العربى فى الجيوش المحلية هناك ، أى أنه بالنسبة للخليج العربى لم يكن سيتم انسحاب على الاطلاق ، وانما نقل لعبء نفقات القوات من الحكومة البريطانية الى حكومات امارات الخليج العربى .

ولقد أحيا اعتزام حكومة المحافظين ابقاء القوات البريطانية شرقى السويس المناقشات المتعلقة باستراتيجية شرقى السويس ، وهذه المناقشات لا تدور حول الوجود البريطانى فى شرق السويس ، فهذه مسألة مفروغ منها ، ولكنها تدور حول « هل من الضرورى أن يكون ثمة وجود

---

(٣٥) الاعتماد الاساسى فى الجزء التالى على دراسة منشورة بعدد ٢ اغسطس ١٩٧٠ من جريدة الصنداى تايمز البريطانية بعنوان : East of Suez : The Defence Dilemma.

وقد قدم فيليب جودهارت المحافظ وجهة النظر المدافعة عن البقاء شرقى السويس والون كالفونت العمالى وجهة النظر المدافعة عن الانسحاب من شرقى السويس . انظر أيضا :

Brian Lapping, op. cit., p. 95.

S. Kaslov, op. cit., p. 75.

شهريات السياسة الدولية عدد اكتوبر ١٩٦٥ ص ٢١٤ ، اكتوبر ١٩٦٧ ص ٢٦

عسكرى بريطانى شرقى السويس للحفاظ على هذا الوجود البريطانى أم أنه يمكن الاعتماد على أدوات اخرى للقوى السياسية بهذا الصدد ؟ » · ويشير المؤيدون لبقاء القوات البريطانية شرقى السويس الى أهمية بقاء هذه القوات بالنسبة للمصالح الاقتصادية ، البريطانية ، فالاقتصاد البريطانى يعتمد على التدفق الطبيعى للبترول من منطقة الخليج العربى ، وحتى يمكن ترتيب مصادر بديلة منتظمة يمكن اللجوء اليها فى وقت الازمات ، فان الاثر الاقتصادى لاية متاعب سياسية فى الخليج سوف يكون كبيرا ، مما يتطلب وجودا عسكريا يمنع نشأة هذه المتاعب السياسية أصلا · ويؤكد أصحاب هذا الرأى أن قيمة هذا العامل تزداد على ضوء مستقبل المنطقة البترولى ، وخاصة بعد أن توصل الخبراء الى اكتشاف حقول واسعة غنية بالنفط فى أعماق مياهها الاقليمية وبدء استغلالها · ويتصل بالحديث عن المصالح الاقتصادية حجة أخرى تتعلق بالنواحى الاقتصادية أيضا ، يثيرها المؤيدون لوجود عسكرى شرقى السويس ، فهم يقولون أن الادعاء بأن سحب القوات البريطانية من هذه المنطقة يوفر فى النفقات أمر مبالغ فيه ، حيث أن نسبة كبيرة من نفقات هذه القواعد تخص السلع التموينية والتجهيزات والاجور ·· الخ ، أى انها مرتبطة بوجود الجنود البريطانيين ذاته أكثر مما هى ناتجة عن مكان وجودهم ، وبالتالى فان سحب القوات المذكورة لن يؤدى الى الوفر المأمول منه · ومنناحية أخرى فهم يؤكدون أن الاحتفاظ بقوات شرقى السويس لن يؤدى الى تكاليف باهظة ، لان حجم هذه القوات سوف يكون صغيرا ، وسوف تضمن الحكومة دائما الا يتجاوز حدا معينا · ويذهب بعضهم الى القول بأن مبيعات السلاح الى جنوب افريقيا لمدة ثلاث سنوات مقبلة ، يمكن أن تغطى هذه التكاليف لمدة تتراوح بين ٣ ، ٦ سنوات ·وهناك حجة أخرى تتعلق بالاثار السيئة لسحب القوات البريطانية من شرقى السويس على التحالف الغربى ، فالولايات المتحدة الامريكية تنفق على الدفاع عن أوربا أكثر من ضعف المبلغ الذى تنفقه بريطانيا على سياستها الدفاعية ككل ، واذا انسحبت بريطانيا تماما من الشرق الاقصى حيث تواجه الولايات المتحدة الامريكية موقفا عسكريا بالغ الخطورة ، ومن الخليج العربى حيث توجد مصالح امريكية كبيرة ، فان الاحساس فى واشنطون بأنهم يتحملون نصيبا اكبر مما ينبغى فى الدفاع الغربى سوف ينمو بالتأكيد ، وسوف تكون النتيجة شقوقا أعمق فى الدفاع الغربى · ثم تأتى الحجة الخاصة بالدور الذى تلعبه القوات البريطانية فى الحفاظ على الامن والاستقرار فى منطقة الخليج العربى ، بالاضافة الى أن حكومات جنوب شرق آسيا غير الشيوعية ترحب ، بل تطالب ، ببقاء القوات البريطانية · والقول بأن استمرار وجود القوات البريطانية أصبح يهدد استقرار منطقة الخليج العربى ويؤدى الى مواجهة حركات قومية نامية ، قول مبالغ فيه من وجهة نظرهم · فالملاحظ ـ طبقا لرأيهم ـ أن الازدهار الاقتصادى الناتج عن وجود البترول فى منطقة الخليج العربى لم يؤد ـ كما ظن بعضهم ـ الى ظهور طبقة مثقفة يخشى أن تطالب يوما باحداث تغيير فى النظم القائمة ، كما حدث فى باقى الدول العربية ·

وفى نفس الوقت ، ترتفع أصوات معارضة تستند الى الاعتبارات الاقتصادية · ولما كان الرد على ذلك من جانب انصار بقاء القوات البريطانية شرقى السويس هو أن حجم هذه القوات سوف يكون صغيرا بدرجة غير مكلفة للاقتصاد القومى ، فان الفكرة الاساسية التى يثيرها المعارضون هى : ما الذى تستطيع أن تفعله قوات بريطانية شرقى السويس لا تستطيع قوات أخرى فى مثل حجمها أو يزيد أن تحفظ الامن فى ايرلندا الشمالية ، فهذه القوات فى نظرهم سوف تواجه نوعية من الاعمال العسكرية · أما عدوان خارجى ، وهذا من المتوقع أن يكون ضخما بالطبع ، وهنا لن يكون للقوات البريطانية صغيرة الحجم أية فعالية الا اذا تلقت امدادات من بريطانيا ، وهذا يثير مشاكل معقدة كثيرة ، لعل من الاصوب ربطها مباشرة بالاعتبارات الاقتصادية التى سوف تجعل ذلك مستحيلا بدون شك ، واما حرب عصابات داخلية ، وهذه ثبتأنه حتى القوات الضخمة العدد لاتجدى فى مواجهتها ، فما بالنا بآلاف قليلة · وبالاضافة الى ذلك ، فانه اذا كان من المتصور أن حكومات جنوب شرق آسيا غير الشيوعية ترحب ببقاء القوات البريطانية ، فانه لا حكومات ولا شعوب منطقة الخليج العربى ترحب بذلك ، وهذا يزيد من احتمال تعرض القوات البريطانية للاخطار فى المستقبل ·

وقد تميزت ردود الفعل خارج بريطانيا بأنها أقل حدة من تلك التى نجمت عن سياسة المحافظين المزمعة ازاء افريقيا ، فمن ناحية نقلت التقارير أن نيكسون كان مبتهجا بفوز المحافظين لما سوف يفيد

ذلك من بقاء الوجود العسكرى البريطانى شرق السويس ، كما سبقت الاشارة الى موقف حكومات جنوب آسيا غير الشيوعية الذى يرحب بهـذه السياسة . والمنطقة الوحيدة التى خرجت منها ردود فعل واضحة فى معارضتها هى منطقة الخليج العربى ، فقد عارضت الكويت بقاء القـوات البريطانية فى المنطقة ، كذلك أعلن ثوار الخليج العربى اصرارهم على انهاء الوجود البريطانى . وعارض شاه ايران علنا فكرة استمرار الوجود العسكرى البريطانى .

وبالنسبة للجمهورية العربية المتحدة فان دورها العربى يفترض أصلا اهتمامها بما يجرى وما سوف يجرى مستقبلا فى الخليج العربى ، وقد هاجم الرئيس جمال عبد الناصر فى خطابه أمام المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى العربى فى ٢٣ يوليو الماضى نوايا بريطانيا فى البقاء شرقـى السويس . وفى الحقيقة أن هذا الموضوع يبدو مع موضوع السياسة الافريقية أهم قضايا السياسة الخارجية البريطانية المطروحة الان للنقاش بالنسبة لنا ، خاصة وأن قضية الشرق الاوسط ليست مطروحة بدرجة ملحة فى دوائر السياسة الخارجية البريطانية الان (٣٦) .

وعلى أية حال ، فانه وان بدا أن الحكومة البريطانية سوف تنفذ نواياها بسهولة فى جنوب شرق آسيا ، الا انها تحتاج فى الخليج العربى الى قدر أخر من التريث ومراجعة النفس الذى احتاجته بالنسبة لخطواتها الاولى السيئة فى افـريقيا ، خاصة وأن الدبلوماسيين البريطانيين يقنعون حكام الخليج العربى منذ سنوات ثلاث بمزايا انسحاب القوات البريطانية من المنطقة .

ان بريطانيا تمر الان بالفعل بمرحلة دقيقة تواجه فيها مشاكل حادة معقدة ، سواء فى الداخل أو فى الخارج ، وتنبثق من هذه المشاكل مهام حقيقية وصعبة يتعين على حكومة المحافظين بزعامة هيث مواجهتها . ويمكن القول بأن هذه المشاكل قد وصلت درجة من الحدة والتعقيد لاتصـلح فى مـواجهتها السياسات المتشابهة للعمـال والمحافظين ، وان كانت الدقة فى التحليل تقتضى القول بأن حكومة المحافظين بزعامة هيث بالذات ربما تكون لديها فرصة أكبر فى السير ببريطانيا خطوات بمعدل أسرع وبطريقة مختلفة على نفس طريق السياسة البريطانية المشترك بين العمال والمحافظين ، وذلك فقط لما يمثله هيث من نمط للزعامة السياسية ، وهذا لا يعنى التنبؤ لحكومة المحافظين بالنجاح أو بما هو قريب من النجاح ، فان قصر الفترة الزمنيـة التى مرت منذ توليهم السلطة الى جـانب أبعـاد الواقع البريطانى المعقد ، تجعل التنبؤ بمثل هذه الادوات التحليلية المتاحة ضربا من التخمين وليس التحليل العلمى ، ولا يبقى أمام الانسان سوى أن يسـتعرض الاحتمالات الممكنة : هل ينجح المحافظون فى الاطار العام للسياسات البريطانية ، نظرا لزعامة هيث الخاصة الى جانب وسائلهم الجديدة التـى يطرحونها الان على مسرح السياسة البريطانية . وهنا يصبح من المسوغ أن نتوقع « بريطـانيا محافظة » فى السبعينات كلها ؟ أم يخفق حكمهم رغم هذا أو ذاك ، فيتوفر لدينا الدليل الحاسم القاطع على أن الواقع البريطانى أصبح يتطلب شيئا مختلفا اختلافا حقيقيا وجذريا عما يطرحه كل من العمال والمحافظين فى طريقهم المشترك ؟ .. الا أن الخبرة المستخلصة من حكومة ويلسون تتيـح تصورا ثالثا لمجريات الامور ، وهو أن ينجـح المحافظون — رغم اخفاقهم الحقيقى — فى تقديم واجهة ناجحة للشعب البريطانى ، وهنا قد لا تقتصر الواجهة على أمور شبيهة بفائض ميزان المدفوعات كما فعل ويلسون ، ولكنها قد تمتد الى مجال السياسة الخارجية ، فان لدى المحافظين — كما رأينا — افكارا جديدة قد يحـاولون استخدامها فى اخفاء فشلهم فى الداخل .. على أن ذلك يفترض أن يكونوا قد نجحوا أصلا على الاقل فى التوفيق بين متطلبات الدور الاوربى الذى يحتاجون اليه اقتصاديا ، والدور العالمى الذى يحتاجون اليه سياسيا .

(٣٦) عـلى الرغم من أن البعض يتوقع تشددا أكبر من جانب المحافظين فى تأييد اسرائيل او بعبارة اخرى تأييدا علنيا لاسرائيل بدلا من تأييد العمـال المستتر ، الا أن حكم المحافظين سوف يشتد فى نظر كثير من المراقبين بتبعية أكثر لسياسة الولايات المتحدة الامريكية ومن هنا يقل الوزن الذى يمكن اعطاؤه لدور خاص لبريطانيا فى أزمة الشرق الاوسط .

دراسة

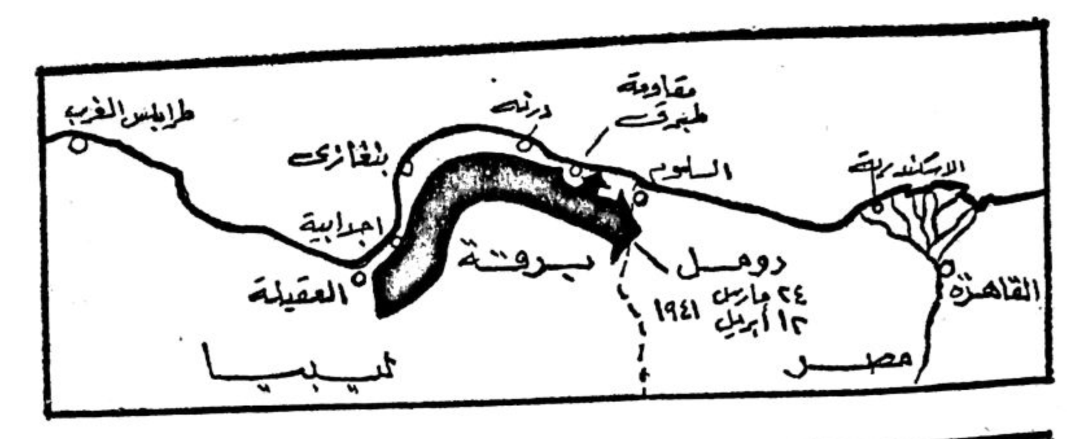
الدبلوماسية المصرية أثناء الحرب العالمية الثانية

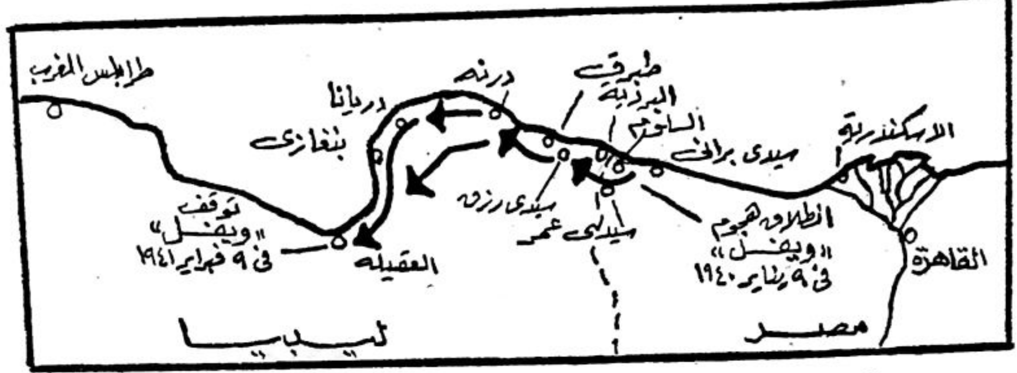
د. عبد العظيم رمضان

حصل على درجة الدكتوراه فى التاريخ الحديث بمرتبة الشرف الاولى من جامعة القاهرة عام ١٩٧٠ وكان موضوعها « الحركة الوطنية فى مصر من ١٩٣٦ الى نهاية الحرب العالمية الثانية » وسبق ان حصل على درجة الماجستير بتقدير ممتاز وكان موضوع الرسالة هو « تطور الحركة الوطنية فى مصر من ١٩١٨ حتى ١٩٣٦ » ونشرت دار الكاتب العربى رسالة الماجستير عام ١٩٦٨ .

منذ أن فقدت مصر سيادتها فى عام ١٥١٧ واصبحت ولاية عثمانية ، لم تعد لها سياسة خارجية خاصة، ولكن عندما ضعفت الدولة العثمانية، وتمكن بعض المماليك أو الولاة من تحدى السلطان العثمانى والخروج على طاعته ، لم يعد مفر من انتهاج سياسة خارجية خاصة • فعندما خرج على بك الكبير على السلطان العثمانى فى الستينات الاخيرة من القرن الثامن عشر ، توجه بأنظاره الى الفتوحات الخارجية ، واتخذ سياسة فتح طريق البحر الاحمر ومصر للتجارة بين أوروبا والشرق ، وهو الطريق الذى كان قد أغلق فى مطلع القرن السادس عشر بسبب اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وقيام امبراطورية برتغالية • وعندما ولى محمد على حكم مصر استطاع أن يكون لنفسه سياسة خارجية خاصة ، بلغ من تأثيرها أن هددت التوازن الدولى ، وأدت الى الاصطدام بالدول الاوروبية الكبرى ، حتى انتهى الامر بتسوية لندن ١٨٤٠ ـ ١٨٤١ • أما اسماعيل فقد استطاع بعد جهود متواصلة أن يحصل على الفرمان الشامل عام ١٨٧٣ الذى أعطى مصر حق ابرام ما تراه من اتفاقات ومعاهدات متصلة بشئون الادارة الداخلية على شريطة « عدم الاخلال بمعاهدات الدولة العلية مع الدول » (١) •

(١) لمزيد من التفاصيل انظر : دكتورمحمد رفعت رمضان : على بك الكبير (القاهرة ١٩٥٠) ، دكتور حسن عثمان تاريخ مصر فى العهد العثمانى ، وهو القسم الاول من الباب الثالث من كتاب : « المجمل فى التاريخ المصرى » (القاهرة ١٩٤٢) ، دكتور محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان (القاهرة ١٩٥٧) .





الحرب داخل حدود مصر .. ودبلوماسية حائرة بين الحرب والدفاع والحياد

ومع ذلك ، فحين كانت مصر تتخذ لنفسها سياسة خارجية خاصة ، لم تكن تملك الاداة الدبلوماسية التى تمارس بها هذه السياسة فى الدول الاجنبية . ففى عهد محمد على ، لم يكن يمثله فى القسطنطينية سوى « كتخدا » أو وكيل عنه ، ولم يكن له من يمثله فى عواصم الدول الاوروبية، أما الدول الاوربية فكانت ترسل سفراءها الى القسطنطينية، بينما كانت ترسل الى مصر ممثلين بدرجة قناصل (٢) . ولكن مصر كثيراً ما كانت ترسل بعض البعثات الى البلاد الاجنبية لبعض الاغراض وحل المنازعات (٣) .

وقد نشأت أول وزارة خارجية فى مصر فى العصر الحديث فى عهد الخديو اسماعيل مع انشاء أول هيئة نظارة فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ . وحين احتلت انجلترا مصر ، أبقت على هذه

(٢) دكتور احمد عزت عبد الكريم :تاريخ مصر من الحملة الفرنسية الى نهاية عصر اسماعيل ، وهو القسم الثانى من كتاب : « المجمل فى التاريخ المصرى ». على أن الدكتور محمود سامى جنينة يذكر انه كان لمصر وقت ان كانت تابعة للدولة العثمانية ان تبعث قناصل لدى الدول (انظر : دكتور محمود سامى جنينة :دروس القانون العام (القاهرة ١٩٢٧) وهو أمر يفتقر الى التدليل ، ولا نسمع عن وجود قناصل مصريين فى ذلك الحين. اما رتب ممثلى الدول الاجنبية فى مصر اذ ذاك فكانت على النحو الاتى حسب الاهمية : (١) مندوب سياسى وقنصل عام (٢) قنصل عام (٣) قنصل (انظر دكتور احمد الحتة : التمثيل القنصلى والدبلوماسى للولايات المتحدة فى مصر فى القرن التاسع عشر (مجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة للبحوث العلمية يولية ـ ديسمبر ١٩٥٧) .

(٣) دكتور احمد الحته : نفس المصدر

الوزارة نظرا لان مصر ظلت من الناحية الشرعية تحت السيادة العثمانية ، وان بقيت السيادة الفعلية فى يد بريطانيا . فلما اندلع لهيب الحرب العالمية الاولى ، وانحازت تركيا الى جانب ألمانيا ، قامت بريطانيا بفصم هذا الخيط الشرعى الضئيل ، فأعلنت زوال السيادة التركية ، وفرضت حمايتها على مصر . ورتبت على ذلك الغاء وزارة الخارجية المصرية ، وتسليم زمام العلاقات الخارجية للمعتمد السياسى البريطانى . وقد ابلغت بريطانيا ذلك للسلطان حسين كامل ، فقالت فى بلاغها الصادر فى ١٩ ديسمبر ١٩١٤ « وأما نيما يختص بالعلاقات الخارجية ، فترى حكومة جلالته أن المسئوليات الجديدة التى أخذتها بريطانيا العظمى على عاتقها ، تقتضى أن تكون العلاقات بين حكومة سموكم وممثلى الدول الاجنبية منذ الان فى يد وكيل جلالته فى مصر » (٤) .

وقد أحدث الغاء منصب وزير الخارجية المصرى عند اعلان الحماية استياء شديدا لدى المصريين ، ظل أثره واضحا طوال مدة الحرب ، وبرز خلال المفاوضات بين الوفد ولجنة ملنر فى أعقاب ثورة مارس ١٩١٩ ، فكتب ملنر فى تقريره المشهور يقول : « ان المصريين جميعا والسلطان ووزراءه فى جملتهم ، يرومون أن تمثل بلادهم سياسيا فى الخارج مهما اختلفت آراؤهم فى المسائل الاخرى . وكانوا كلهم ممتعضين من الغاء منصب وزير الخارجية المصرى عند اعلاننا الحماية وتسليمنا زمام وزارة الخارجية الى المعتمد السياسى البريطانى ، وكانوا يرجون ، متى آن الاوان لتسوية العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تسوية دائمة ، أن يعين وزير مصرى فى وزارة الخارجية المصرية ، ويتلقى ممثلو مصر فى البلدان الاجنبية اعتمادهم من حاكم مصر رأسا » .

وقد عبر اللورد ملنر عن وجهة نظر السياسة البريطانية فى ذلك فقال انه كان يرى انه « من المبادىء الاساسية أن تكون علاقات مصر الخارجية تحت ادارة بريطانيا العظمى على وجه العموم .. وواضح أنه لا يمكن أن ينتظر من بريطانيا العظمى أن تحمل على عاتقها مسئولية الدفاع عن سلامة مصر واستقلالها من جميع الاخطار ، اذا تركت مصر وشأنها فى اتباع السياسة الخاصة بها ، ولو كانت ضارة بالسياسة البريطانية أو غير مطابقة لها » ، ولذلك فقد رأى أن تسيطر بريطانيا سيطرة تامة على علاقات مصر السياسية . أما مصالح مصر التجارية وسواها ، فقد رأى أن يتركها بيد المصريين « خشية أن تثقل أعباء سفراء بريطانيا العظمى » !

على أن الوفد رفض هذا المنطق ، واوضح للورد ملنر « ان التمثيل السياسى لبلد هو مظهر من مظاهر الاستقلال وتحقيق السيادة ، بل هو الضابط على العموم لمعرفة مدى تقدم بلد فى شخصيتها الدولية ، وما اذا كانت مستقلة أو أنها داخلة فى نطاق التبعية » ، وذهب فى رفضه الى أن صارح اللورد ملنر - كما يقول الاخير فى تقريره - بأنه اذا لم يوافقهم على هذه النقطة ، فلا أمل فى تسوية العلاقات بطريق الاتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر فى المستقبل .

ولقد فشلت المفاوضات بين الوفد ولجنة ملنر ، كما فشلت بعدها مفاوضات عدلى - كيرزن ، ولم تر انجلترا ، تحت وطأة النضال الوطنى ،مفرا من النزول لمصر عن بعض مظاهر السيادة والاستقلال من جانب واحد ، فأعلنت فى يوم ٢٨ فبراير ١٩٢٢ انهاء الحماية البريطانية على مصر والاعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة ، واحتفظت لنفسها بالتحفظات الاربعة المشهورة ، ووافقت فى مشروع التصريح الذى تقدم به اللورد اللنبى يوم ١٢ يناير ١٩٢٢ على « اعادة منصب وزير الخارجية ، والعمل لتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر » (٥) .

عاد لمصر حقها فى ادارة سياستها الخارجية بتصريح ٢٨ فبراير ، ولكن من الناحية المظهرية . فقد أخذت فى انشاء التمثيلين الدبلوماسى والقنصلى فى الخارج لاول مرة ، وراح ولاة الامور يختارون الاعضاء لشغل المناصب فى الخارج وفى

---

(٤) Lloyd, George, Egypt Since Cromer Vol. I (London 1933)

(٥) انظر تقرير ملنر فى : مجلس الشيوخ : قانون رقم ٨٠ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى (القاهرة ١٩٣٧) ، الكتاب الابيض الانجليزى ، نقله الى العربية ابراهيم عبد القادر المازنى القاهرة ١٩٢٢) .

ديوان وزارة الخارجية (٦) ٠ ولكن السياسة الخارجية ظلت من الناحية الفعلية فى يد بريطانيا ، ذلك أن التحفظ الثالث من التحفظات الاربعة ، وهو الخاص بالدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل اجنبى بالذات أو الواسطة ، كان يستوعب ثلاث مواد من مشروع كيرزن يهمنا هنا منها المادة السادسة التى تنص على « الا يجوز ان تباشر الحكومة المصرية اى اتفاق سياسى مع دولة اجنبية (حتى ما لا يتناقض مع روح التحالف) دون الحصول على موافقة بريطانيا العظمى » ! كما أن انجلترا أوضحت للدول الاجنبية فى يوم ١٥ مارس ١٩٢٢ أن « انتهاء الحماية البريطانية ليس من شأنه حدوث اى تغيير فى الوضع السياسى فيما يختص بمركز الدول الاخرى فى مصر » (٧) ٠

ومع ذلك فسرعان ما دب النزاع بين القصر والحكومة المصرية على هذا المظهر الشكلى من مظاهر الاستقلال ، فقد اتبع الملك فؤاد له شخصيا الوزراء المفوضين والقناصل المصريين وجعل صلاتهم به رأسا ، وأصبح له الرأى فى مناصب السلك السياسى ٠ فلما تولت الحكم أول وزارة دستورية برياسة سعد زغلول ، كانت هذه المسألة من المسائل التى وقع التصادم بشأنها بين الوزارة والعرش ٠ وقد بلغ هذا الصدام ذروته بعد عودة سعد زغلول من مفاوضاته الفاشلة مع المستر مكدونالد ، حين أخذ القصر يدبر المؤامرات لطرده من الحكم ، فواجه الوفد ذلك بتدبير مظاهرات ١٦ نوفمبر ١٩٢٤ المشهورة التى هتفت فيها الجماهير : « سعد أو الثورة » وفى ظل هذه المظاهرات والهتافات ، فرض سعد شروطه على الملك ، وكان من بينها أن تكون تبعية الوزراء المفوضين والقناصل المصريين لوزارة الخارجية تبعية فعلية ، وأن تنظر الوزارة فى مناصب السلك السياسى ، والا تحدث مخابرات خارجية بين الملك والدول الا باطلاع الوزارة وموافقتها ، ولم يملك الملك فؤاد الا الاذعان ٠

على أن وزارة زغلول لم تلبث أن سقطت بعد أيام قلائل بسبب حادث مقتل السردار ، وعاد الحكم المطلق من جديد ، فأصبح الملك مصدر التعيينات فى جميع دوائر الحكومة ، وبخاصة فى وظائف السلك السياسى التى لم تكن تصدر الا بوحى منه ٠ وملئت الوظائف بالمحاسيب وكذلك القنصليات ، كما أنفقت مئات الالوف من الجنيهات فى انشاء السفارات والقنصليات فى بلاد ربما لم يكن فيها مصرى واحد ، ولا لمصر فيها مصلحة أو لها بها أدنى علاقة ، وذلك لخلق مناصب لهؤلاء الانصار ، حتى وصل أمر هذه القنصليات والمفوضيات فى عهد وزارة زيور باشا الى درجة من الكثرة لم تكن تتفق وحالة مصر أو تتلاءم مع صلاتها بالدول الخارجية ٠ على أن الامر ظل مع ذلك مصدر شد وجذب بين العرش والحكومة كلما تولت الحكم وزارةوفدية (٨) ٠

فى ذلك الحين كانت سياسة مصر الخارجية تكاد تكون متجهة بكليتها الى حل القضية الوطنية مع بريطانيا ٠ ومع ذلك فقد أجبرت الظروف العالمية عام ١٩٣٥ حكومة مصر على ابراز سياسة خار جية خاصة استمدتها مناتجاهات الرأى العام فى بلادها قبل أن تستمدها من سياسة بريطانيا ٠ وكان ذلك حين اعتدت ايطاليا على الحبشة ، وبرز الخطر الفاشى على حدود مصر الغربية والجنوبية ، فقد اشتركت مصر فى التأهبات والتدابير الحربية كأنها احدى الدول المحاربة ، وبالرغم من أنها لم تكن عضوا فى عصبة الامم ، فقد قبلت الحكومة المصرية تنفيذ العقوبات التى فرضتها هذه على ايطاليا فى ١٤ أكتوبر ١٩٣٥ ، وكان هذا أول قرار تتخذه مصرمتعرضة به لعداوة دولة منالدول، ثم هو أول قرار دولى خطير اتخذته مصر بعد اعلان استقلالها ضد احدى الدول ٠ وقد شكر رئيس لجنة تنسيق العقوبات فى عصبة الامم موقف الحكومة المصرية وحكومة الولايات المتحدة ، لانهما ، وهما ليستا من أعضاء العصبة ، بادرتا بالاستجابة لبلاغها فيما يتعلق بالعقوبات المقترحة ٠ وقد احتجتايطاليا احتجاجا شديدا على مصر لتنفيذها العقوبات ٠

وعلى كل حال ، فان ظهور الخطر الفاشى فى

(٦) محمد حسنى عمر : مذكراتى عنالحياة الدبلوماسية جـ ١ (القاهرة١٩٥٩) ٠
(٧) الكتاب الابيض الانجليزى ترجمةابراهيم عبد القادر المازنى (القاهرة١٩٢٢).
(٨) دكتور عبد العظيم رمضان : تطورالحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ ـ ١٩٣٦ (القاهرة ١٩٦٨)

النصف الاول من الثلاثينيات كان أحد العوامل الاساسية فىدفع القوى الديموقراطية فى مصر الى التحالف مع الاحتلال البريطانى لمواجهته ، فأبرمت معه معاهدة ١٩٣٦ التى أعطت لاستقلال مصر الخارجى مستوى جديدا يختلف عن المستوى الذى تحقق بتصريح ٢٨ فبراير ٠

وضــع مصر الســياسى عند نشوب الحرب العالمية الثانية :

عندما اندلع لهيب الحرب العالمية الثانية فى يوم ٣ سبتمبر ١٩٣٩ كان وضعمصر السياسى هو الذى قررته معاهدة الصداقة والتحالف بيــن مصر وبريطانيا العظمى التى أبرمت فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ٠ وكان الوضع الذى أرسته هذه التسوية يتمثل فى « انتهــاء احتلال مصر عســـكريا بواســـطة قـــوات صـــاحب الجــلالة الملك والامبــراطور » ، « واعتراف حكومــة صـــاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بأن مصر دولة مستقلة ذات ســيادة » ، وأنهــا « ستؤيد أى طلب تقــدمه الحكومة المصرية لدخول عصــبة الامــم » ، وقيام « محالفة بين الطرفين المتعاقدين الغــرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحســن العلاقات بينهما » ٠

وتحت هذا المظهر البديع من الاستقلال ، كانت توجد القيود الاتية :

أولا ــ ضرورة أن يرخص « صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن يضع فى الاراضى المصرية بجوار القنال (بالمناطق التى حددتها المعاهدة) قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القنال » ، الى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة ٠ وقد حددت المعاهدة المدةالتى يجوز للطرفين بعدها الدخول فى مفاوضات حول هذه النقطة برضاهما بعشر سنوات ، فاذا لم يتفق الطرفان ، جاز لمصر بعد انتهاء عشرين سنة على تنفيذ المعاهدة عرض الخلاف على مجلس عصبة الامم للفصل فيه ٠ وقد حددت المعاهدة مدة ثلاث سنوات لانتقال القوات البريطانية المنتشرة فى أرجاء القطر الى المناطق المخصصة لمرابطتها على القنال ، الا فيما يختص بالقوات المرابطة فى الاسكندرية التى قدر أن تنتقل بعد ثمانى سنوات ٠ وقد اشترط لانتقال القوات البريطانية الى منطقة قنال السويس أن تقــوم الحكومة المصرية ببناء الثكنات اللازمة لهـذه القوات على نفقتها الخاصة ، مع تحمل الحكومة البريطانية بربع تكاليف الثكنات ، وكذا انشاء الطرق اللازمة ٠

ثانيا ــ اشترطت المعاهدة فى حالة اشتباك أحد الطرفين فى حرب ، أن يقوم الطرف الاخر فى الحال بانجاده بصفته حليفا ٠ على أن تنحصر معاونة ملك مصر ، فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها ، فى أن يقدم الى بريطانيا « داخل حدود الاراضى المصرية ، ومع مراعاة النظام المصرى للادارة والتشريع ، جميع التسهيلات والمساعدة التى فى وسعه ، بما فى ذلك استخدام موانيه ومطاراته وطرق المواصلات . وبناء على هذا ، فالحكومة المصرية هى التى لها أن تتخذ جميع الاجراءات الادارية والتشريعية بما فى ذلك اعلان الاحكام العرفية واقامة رقابة وافية على الانباء لجعل هذه التسهيلات والمساعدة فعالة (٩) ٠

ثالثا ــ اشترطت المعاهدة أن تتعهد مصر بألا تتخذ فى علاقاتها مع البلاد الاجنبية « مــوقفا يتعارض مع المحالفة » ، و « الا تــبرم معــاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة » ٠

وسنرى كيف تحكمت هذه القيود فى سياسة مصر خلال الحرب العالمية الثانية : ففيما يتصل بالقيد الاول ، وهو وجود قوات بريطانية فى منطقة القنال ، فان هذا القيد ، عند قيام الحرب ، كان أضخم بكثير مما قررته المعاهدة ذاتها ٠ ذلك أن القوات البريطانية لم تكن قد انتقلت بعد الى منطقة القنال حسبما نصت المعاهدة ، بل كانت ما تزال منتشرة فى جميع أرجاء القطر ٠ وكانت هناك عدة عوامل ادت الى هذه النتيجة السيئة ، فقد ذكرنا كيف قررت المعاهدة اشتراك الحكومة البريطانية

(٩)انظر قانون رقم ٨٠ .. الخ

بنسبة الربع فى تكاليف الثكنات التى تقرر أن تبنيها الحكومة المصرية فى المناطق التى حددتها المعاهدة فى منطقة القنال ، وكيف قدر لاتمام هذه الاعمال ما لا يزيد على ثلاث سنوات ، الا فيما يختص بالقوات المرابطة فى الاسكندرية التى قدر ان تنتقل بعد ثمانى سنوات ريثما ينتهى اتمام باقى الثكنات وتحسين الطرق المحددة – على أن الجدل ثار فى مصر حول ضخامة تكاليف انشاء هذه الثكنات ، وخصوصا بعد أن ارتفعت من خمسة ملايين من الجنيهات وقت ابرام المعاهدة ، الى اثنى عشر مليونا من الجنيهات فى عهد حكومة محمد محمود باشا – وهو مبلغ تنوء به ميزانية لم تكن تجاوز فى ذلك الحين ٣٥ مليونا من الجنيهات . لهذا ارتفعت بعض الصيحات تنادى باعادة التفاوض مع بريطانيا حول هذه النفقات ، كما ارتفعت صيحات أخرى تنادى بعدم اقامة هذه الثكنات اطلاقا ، وكان المطلب الاخير تنادى به مصر الفتاة . على أن هذه الصيحات كانت تلقى هجوما شديدا من الوفد ، الذى كان يندد بعدم بناء الثكنات الى ذلك الحين ، ويرى أن ذلك انما يعطل أهم نقطة فى المعاهدة وهى الجلاء التدريجى للقوات البريطانية من مدن القطر الى منطقة القناة .

وقد رأى محمد محمود باشا لحل هذه المشكلة أن يفاوض الحكومة البريطانية فى تعديل النص الخاص بالثكنات فى المعاهدة ، فطار لذلك الى لندن حيث عقد ما عرف باسم « اتفاقية الثكنات » التى وقعها هو بالنيابة عن الحكومة المصرية ، ووقعها اللورد هاليفاكس عن الحكومة البريطانية ، والتى قضت بأن تدفع بريطانيا نصف التكاليف بدلا من ربعها ، وقدرت قيمة هذه التكاليف بنحو اثنى عشر مليونا من الجنيهات .

بيد أن هذه الاتفاقية تعرضت لنقد مرير من الوفد الذى رأى أن محمد محمود باشا قد زاد بهذه الاتفاقية التكاليف التى كان ينبغى على مصر أن تدفعها بموجب المعاهدة . كيف ؟ لقد رد الوفد على ذلك فقال انه كان مفهوما ايام المفاوضات أن على مصر أن تدفع ثلاثة ملايين وثلاثة أرباع المليون من الجنيهات ، ولكنها بناء على الاتفاقية الجديدة سوف تدفع ستة ملايين من الجنيهات او أكثر حسبما تبلغ نصف التكاليف . وقد رأى الوفد أنه كان من الواجب على محمد محمود باشا أن يتمسك بأن تدفع مصر التكاليف التى كان مفهوما ان تدفعها وقت المعاهدة ، خصوصا أن الثكنات انما تبنى للجنود الانجليز ، ولان المفاوض المصرى رفض – وقت المفاوضات – أن يدفع قيمة بناء الثكنات وحده لضخامة المبلغ ، ولما فيه من الارهاق ، فشاركت الحكومة البريطانية بنسبة الربع ، فكيف تدفع مصر أكثر مما رفضته قبلا ؟ ومن الغريب أن هذا أيضا كان رأى السعديين ، شركاء محمد محمود باشا ، الذين اتخذوا به قرارا فى يونية ١٩٣٨ (١٠) ، أى قبل أن يتفاوض مع الحكومة البريطانية ، ومع ذلك جاءت الاتفاقية تكلف مصر بهذه النفقات الباهظة فى بناء الثكنات !

ومما لا شك فيه أن بريطانيا كان يهمها الى حد بعيد ألا تتمكن مصر اطلاقا من بناء الثكنات ، حتى تبقى جنودها منتشرة فى جميع ارجاء البلاد . وقد اتضح ذلك من موقفها فى مفاوضات ١٩٣٦ ، فقد أصرت – كما قالت جريدة المصرى – على أن تبقى القوات البريطانية على ما كانت عليه ، فرفض الجانب المصرى ، وطالت المفاوضات لهذا السبب شهرين ، وهددت بالقطع ، ثم انتهت بقبول انسحاب الجنود البريطانية الى منطقة القنال (١١) . فلما دخل محمد محمود باشا فى المفاوضات حول تعديل النص الخاص بالثكنات ، قبلت انجلترا التعديل بالشكل الذى يجعل من الصعب على الحكومة المصرية أن تقوم ببناء هذه الثكنات الا بتضحيات جسيمة . ثم ، عندما نشبت الازمة العالمية بسبب استيلاء المانيا على تشيكوسلوفاكيا فى مارس ١٩٣٩ ، طلب الجانب البريطانى من حكومة محمد محمود باشا العدول مؤقتا عن انشاء الثكنات قرب السويس ، بحجة ان وجود القوات البريطانية فى مكان واحد بأسرهم واولادهم ، فى حالة بناء الثكنات ، فيه كل الخطر على هذه القوات ، اذ يصبح من السهل أن تكون هدفا للغارات الجوية فى أى وقت ، وقد ذكرت جريدة المقطم أن الحكومة المصرية اقتنعت بوجهة النظر البريطانية هذه ، وأن حجة الحكومة المصرية

---

(١٠) الدستور فى ٢ يونية ١٩٣٨ ، المصرى فى ٢١ اغسطس ١٩٣٩ .
(١١) المصرى فى ١٩ اغسطس ١٩٣٨

في العدول ، هي أنه سيوفر على الدولة أموالا وفيرة كان مقررا صرفها لهذه الغاية وقد رحبت جريدة مصر الفتاة بهذا النبأ الذى نقلته عن المقطم، وقالت انها كانت أول من نادى بعدم بناء الثكنات منذ اللحظة الاولى على أساس أنه من « العار والمذلة أن تبنى مصر من أموالها ومن دماء الفلاح ثكنات للجيوش البريطانية المحتلة ، فتجعل الاحتلال الذى قاومه المصريون ستين سنة أمرا مشروعا »، كما قالت الجريدة أن بناء هذه الثكنات لينتقل اليها الجيش الانجليزى بعد ثمانى سنوات ، يعتبر عبثا ، « لان جهادنا القومى يجب أن يتجه الى اجلاء الانجليز عن القطر المصرى قبل انقضاء هـذه الثمانى سنوات ! » (١٢) ·

على كل حال، فقد ترتب على عدم بناء الثكنات ، بقاء القوات البريطانية فى مواقعها السابقة التى كانت فيها قبل المعاهدة : فى العباسية ، وقصر النيل ، والحلمية ، والقلعة ، ومصطفى باشا ، ومصر الجديدة وحلوان ، وأبى قير وغيرها من المعسكرات والمراكز الحيوية فى القاهرة والاسكندرية وماحولهما (١٣) مما ترتبت عليه عدة آثار هامة يعنينا منها ، بالنسبة لبحثنا ، أثران : الاول ، أن شعور المصريين بوطأة الاحتلال البريطانى ، والرغبة فى التخلص منه ، لم تخف بعد المعاهدة عما كانت عليه قبل المعاهدة ، لان المشهد الذى تعودوا عليه من انتشار هذه القوات فى كل مكان لم يتغير · وقد تزايد هذا الشعور أثناء الحرب ، مع تزايد وفود القوات البريطانية والحليفة من كل مكان الى مصر التى أصبحت أكبر قاعدة عسكرية فى جنوب البحر المتوسط · ثانيا ـ أن القوات البريطانية ظلت فى المركز الذى تستطيع أن تتحرك منه بسهولة وسرعة لتتدخل فى الشئون المصرية الداخلية عند الحاجة ، وسوف تتحرك فى ٤ فبراير ١٩٤٢ لفرض وزارة الوفد عندما تتجه الاحداث الداخلية بسياسة مصر الخارجية نحو المحور · ومعنى ذلك أن وجود القوات البريطانية على هذا النحو يعتبر أحد العوامل الهامة فى توجيه سياسة مصر الخارجية أثناء الحرب العالمية الثانية ·

هذا فيما يختص بالقيد الاول من القيود التى فرضتها المعاهدة · فاذا انتقلنا الى القيد الثانى ، وهو مبادرة مصر الى نجدة بريطانيا عند اشتباكها فى الحرب بصفتها حليفا ، فيمكن تقدير اهميته فى توجيه سياسة مصر الخارجية اثناء الحرب ، اذا ادركنا أن مصر لم يكن فى وسعها ، مع هذا القيد ، أن تقف بمعزل عن الصراع العالمى ، أو أن تتخذ موقف الحياد الدائم · ذلك أنه يشترط ، من وجهة نظر القانون الدولى ، فى حالة الحياد الدائم، ان يتم عن طريق ابرام معاهدة بين الدولة التى ترغب فى الحياد والدول الاخرى ، ينص فيها على أن تضمن هذه الدول سلامتها واستقلالها ولا تعتدى عليها · وفى مقابل ذلك تتعهد الدولة الموضوعة فى حالة حياد دائم ألا تدخل فى حرب الا دفاعا عن نفسها ، وألا تدخل فى تعهدات دولية قد يؤدى تنفيذها الى اشتباكها فى حرب · وبناء على ذلك فان الدولة المحايدة حيادا دائما لاتملك الدخول فى معاهدات تحالف ، أو أن تكون طرفا فى معاهدة ضمان ، أو فى اتحاد قد يجرها الى الحرب دفاعا عن باقى دول الاتحاد ، كذلك تلتزم الدولة المحايدة حيادا تاما بالامتناع عن مساعدة الدول المتحاربة (١٤) ·

وفى حالة مصر ، فقد اضطرت بحكم المحالفة الى أن تتخذ بالنسبة لالمانيا كافة الاجراءات تقريبا التى تتخذها الدول التى تعتبر نفسها فى حالة الحرب ، فيما عدا أعمال القتال الهجومى · فبمقتضى قانون الحرب ، فانه يترتب على قيام الحرب قطع جميع مظاهر الاتصال السلمى بين الدول المتحاربة ، كتبادل التمثيل السياسى والقنصلى والمعاهدات والعلاقات التجارية ، كما يترتب عليها اتخاذ الاجراءات الخاصة فى مواجهة رعايا العدو المقيمين فى أراضيها ، كما تبيح الحرب للدول المحاربة حقوقا خاصة على الاموال المعادية الموجودة فى اقليمها ، هذا بالاضافة الى أعمال القتال (١٥) ·

وقد اتخذت مصر جميع هذه الاجراءات تقريبا ،

---

(١٢) مصر الفتاة فى ٢١ مايو ١٩٣٩ ،دكتور هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية جـ ٢ (القاهرة ١٩٥٣) ، جلسة مجلس الشيوخ فى ٣٠ ابريل ١٩٤٠ ، المضبطة ، الرافعى : فى اعقاب الثورة المصرية جـ ٣ (القاهرة ١٩٥١)

(١٣) Marlowe, John, Anglo-Egyptian Relations 1800 — 1953 (London 1953)

(١٤) دكتور احمد عبد القادر الجمال :بحوث ودراسات فى القانون الدولى العام جـ ٢ (القاهرة ١٩٥٣)

(١٥) عبدالعزيز على جميع وعبدالفتاح عبد العزيز وحسن درويش : قانون الحرب (القاهرة ١٩٥٢)

فيما عدا أعمال القتال الهجومى ـ كما ذكرنا ـ وقد بدأ ذلك من قبل أن تنشب الحرب فعلا . فعندما ظهرت نذر الازمة الدولية ، شرعت الحكومة المصرية ، وكان على رأسها على ماهر باشا ، رجل القصر المعروف ، فى اتخاذ الاجراءات الادارية واصدار سلسلة التشريعات اللازمة لمواجهة الحالة الدولية : ففى يوم ٢٥ أغسطس ١٩٣٩ أصدر المرسومين رقمى ٩٥ و٩٦ لسنة ١٩٣٩ ، وأولهما خاص بالتدابير الاستثنائية التى تتخذ لتأمين سلامة البلاد ، والثانى خاص باحصاء المؤن اللازمة لرجال الجيش والسكان المدنيين . وفى ٢٧ اغسطس أصدر المرسوم رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٩ بحماية الاسرار العسكرية . وفى يوم ٢٩ أغسطس أصدر المرسوم رقم ٩٩ بانشاء نظام لتفتيش السفن بميناء الاسكندرية لحماية الميناء . وفى يوم ٣١ أغسطس أصدر مرسوما بقانون بانشاء القوات المرابطة من المجندين الذين يزيدون على حاجة الجيش العامل ولم تنقض مدة الزامهم بالخدمة العسكرية ،وجعل مهمة هذه القوات فى زمن الحرب ، القيام بحراسة المرافق العامة واداء الخدمات العسكرية المختلفة وراء ميدان القتال . وفى نفس الوقت دعا فريقا من الضباط الاحتياطيين الى الانضمام لفرق الجيش العامل (١٦) .

وكان السير مايلز لامبسون ، عندما تدهورت الحالة الدولية ، فى زيارة وطنه انجلترا ، فعاد مسرعا الى مصر يوم أول سبتمبر ١٩٣٩ ، اليوم الذى هاجمت فيه ألمانيا النازية بولندا . وفى مساء هذا اليوم زار ، وفى رفقته المستر بيزلى ، المستشار القانونى للسلطات البريطانية ، على ماهر باشا ، وطلبا منه اعلان الاحكام العرفية . وقد استجاب على ماهر باشا على الفور ، فأصدر فى نفس اليوم مرسوما بفرض الاحكام العرفية على البلاد ، وعين نفسه حاكما عسكريا . وفى يوم ٣ سبتمبر أعلنت انجلترا أنها فى حالة حرب مع ألمانيا ، فأعلن على ماهر باشا فى نفس اليوم قطع علاقات مصر السياسية مع ألمانيا ، وأصدر بوصفه حاكما عسكريا قرارا بمنع التعامل التجارى مع رعايا ألمانيا ، وقام على الفور باعتقال الرعايا الالمان تمهيدا لابعادهم الى بلادهم ، ووضع الممتلكات الالمانية تحت الحراسة . كذلك وضع الموانى المصرية تحت رقابة السلطات البحرية البريطانية ، وفرض الرقابة على البريد والتلغرافات والتليفونات والصحف بالاشتراك مع السلطات البريطانية (١٧) .

وبهذه الاجراءات والتدابير التى اتخذها على ماهر باشا ، وخاصة قطع العلاقات السياسية مع ألمانيا ، أصبح وضع مصر الدولى فى مركز وسط بين الحرب والحياد . بل لقد كتبت الاهرام تصف هذه الحالة بأنها « حالة حرب ، كما يسمى ذلك فى العرف الدولى » (١٨) . وقد اثار اصدار على ماهر باشا مرسوم اعلان الاحكام العرفية ، خصوصا بعد المرسومين الخاصين بالتدابير الاستثنائية وحماية الاسرار العسكرية ، دهشة المراقبين السياسيين لان انجلترا نفسها لم تعلن الاحكام العرفية فى بلادها أو فى مستعمراتها فكأن على ماهر باشا قد تجاوز ببعض الاجراءات ما اتخذته الدول المحاربة نفسها فى بلادها من اجراءات .

مصر بين الحرب الهجومية والحرب الدفاعية

وفى الحقيقة أن مسألة اعلان مصر الحرب على ألمانيا لم تلبث أن أثيرت فى أعقاب نشوب الحرب ، ومن المؤكد أن السلطات البريطانية قد طلبت من حكومة على ماهر باشا اعلان الحرب على ألمانيا بعد دخولها الحرب فى ٣ سبتمبر ١٩٣٩ ، رغم ما أنكرته فى ٢٠ يونية ١٩٤٠ (١٩) . وقد أكد على ماهر باشا هذه الحقيقة فى حديثه للصحفيين بعد استقالته بناء على تبليغ ١٩ يونيو ١٩٤٠ ، فقد صرح بأن الحكومة البريطانية قد « طلبت عند بدء الحرب مع ألمانيا اشتراك مصر فى الحرب ، واستمرت المناقشات فى أمر هذا الطلب خمسة عشر يوما (٢٠) . وكان قد أجاب عن هذا السؤال ايضا حتى من قبل أن تنشب الازمة بينه وبين

(١٦) مجموعة القوانين والمراسيم والاوامر الملكية للثلاثة الاشهر الثالثة من سنة ١٩٣٩ .

(١٧) المصرى فى ١ ، ٢ ، ٣ سبتمبر ١٩٣٩ ، Kirk - George, The Middle East in the War 1929 — 1946 (Oxford University Press)

(١٨) الاهرام فى ٥ سبتمبر ١٩٣٩

(١٩) من تصريح لمصدر رسمى بريطانى نقلته رويتر فى ٢١ يونية ١٩٤٠ .

(٢٠) تصريح لعلى ماهر باشا نشرته المصرى فى ٢٥ يونية ١٩٤٠ ، انظر ايضا شهادة على ماهر باشا فى قضية الاغتيالات السياسية (لطفى عثمان : المحاكمة الكبرى فى قضية الاغتيالات السياسية (القاهرة ١٩٤٨)) .

الانجليز • ففى يوم ١٦ يناير ١٩٤٠ سئل عما اذا كانت انجلترا قد طلبت « أخيرا » اعلان الحرب على المانيا ؟ فأجاب بقوله : « لم يحدث منذ ثلاثة أشهر كلام عن اعلان الحرب على ألمانيا • وقد حدث كلام فى هذا الموضوع عقب اعلان الحرب باسبوعين ، وانتهت المسألة عند هذا الحد » (٢١) • ولم تكذب المصادر البريطانية هذا الكلام فى حينه •

وفى الواقع أن دخول مصر الحرب كان قائما فى تقدير العسكريين البريطانيين عند نشوب الحرب • فقد كتب اللورد ولسن فى مذكراته المعروفة المنشورة تحت عنوان : Eight Years OverSeas يقول بالحرف الواحد : « لقد كان من المتوقع فى حالة قيام الحرب أن مصر سوف تشترك فيها الى جانب بريطانيا كحليفة ، وتعلن الحرب على المحور ! (٢٢) • كما كتب بالحرف الواحد ايضا : « لقد كان من المتوقع ، طبقا لمعاهدة ١٩٣٦ ، ان يشترك الجيش المصرى فى الحرب كحليف تحت القيادة البريطانية » (٢٣) •

فما عسى أن يكون موقف وزارة على ماهر باشا فى هذه المسألة ؟ كانت هذه الوزارة فى ذلك الحين مكونة من انصار على ماهر باشا من المستقلين ، ومن السعديين • وكان عدد الوزراء السعديين فى الوزارة خمسة هم : محمود فهمى النقراشى باشا ، ومحمود غالب باشا ، والدكتور حامد محمود ، وسابا حبشى بك ، وابراهيم عبد الهادى ، أما المستقلون ، فأبرزهم محمد على علوبة باشا ، وعبد الرحمن عزام بك ، ومحمد صالح حرب باشا ، وعلى رأسهم على ماهر باشا ، وقد عرف عن الاربعة اشتغالهم بالقضايا العربية والاسلامية وخصوصا مسألة فلسطين • والى جانب هؤلاء خمسة آخرون من غير ذوى الاتجاهات المعروفة ، أبرزهم حسين سرى باشا (٢٤) •

وقد انقسمت الوزارة فى موضوع اعلان الحرب الى ثلاثة اقسام : قسم يؤيد اعلان الحرب على المانيا ، وقسم ضد الحرب ، وقسم يقبل بالحرب ولكن يقول بالانتظار • ومن وثيقة سرية لرئيس الديوان بالنيابة بعث بها الى الملك فاروق عقب اجتماع مجلس الوزراء السابق الذكر، يفهم منها أن وزيرا واحدا هو الذى وقف ضد اعلان الحرب ، وهو مصطفى الشوربجى بك ، الذى رأى أن ماتم من اجراءات اتخذتها الوزارة هو فوق الكفاية ، وأن المعاهدة لا تلزمنا بشىء أكثر من ذلك ، وليس لمصر شأن فى الخلاف القائم الان • كذلك يفهم ان وزيرا واحدا أيضا هو الذى قال بالانتظار ، وهو عبد الرحمن عزام بك، وزير الاوقاف ورئيس القوات المرابطة ، فقد أبدى رأيه بأنه مع موافقته لرأى الشوربجى بك ، يرى الانتظار - على الاقل حتى يعود كل المصريين من الخارج ، وكذلك البواخر المصرية ، لان رفعها العلم المصرى حماية لها من كل سوء ما دامت مصر ليست فى حالة حرب مع اية دولة أخرى - أى أن عزام بك يرى اعلان الحرب بعد عودة المصريين والبواخر المصرية ! •

أما بقية الوزراء ، فكانوا مع اعلان مصر الحرب • فقد كان من رأى حسين سرى باشا وعلوبة باشا وغيرهما انه « ما دامت قد قطعت العلاقات مع المانيا ، وتكدر صفو هذه العلاقات ، فليس هناك داع للانتظار ، ويجب اعلان حالة الحرب ، لان مصر اصبح مصيرها معلقا بمصير انجلترا ، وما دامت انجلترا مسئولة عن الدفاع عن مصر ، فيجب على مصر أن تسير جنبا الى جنب مع انجلترا ، وأما البواخر المصرية فانجلترا تحميها باسطولها كما تحمى بواخرها سواء بسواء • وقد ذكر صالح حرب باشا ، وزير الدفاع ، ان الحكومة المصرية تلاقى صعوبات كثيرة فى تفتيش البواخر المحايدة بسبب عدم اعلانها الحرب ، وضرب مثلا باحدى البواخر الرومانية التى لم تقف للتفتيش الا بعد ان صوبت النار نحوها ، وقال ان هذه الحالة الشاذة بسبب الموقف الحالى وعدم اعلان حالة الحرب مع المانيا » • أما على ماهر باشا ، فقد انضم الى فريق اعلان الحرب ، وأبدى استعداده لذلك اذا جاء كتاب من السفير البريطانى باسم حكومته بأن اعلان حالة الحرب ضرورى جدا لسلامة القوات البريطانية والمصرية ، وأنه لا يمكن الدفاع عن مصر بغير ذلك » • ثم كلف كامل سليم

---

(٢١) من حديث لعلى ماهر باشا نشرته الاهرام فى ١٧ يناير ١٩٤٠ •

(٢٢) Lord Wilson, Eight Years Overseas 1939 — 1947 Sec. Imp.

(٢٣) نفس المصدر

(٢٤) فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية جـ ١ (القاهرة ١٩٦٩) •

السكرتير العام لمجلس الوزراء بالتوجه فورا لمقابلة السفير البريطانى « لاحاطته علما بمختلف وجهات النظر فى مجلس الوزراء فى هذا الموضوع » • وقد توجه السكرتير العام فعلا فى منتصف الليل وأفضى الى السفير بكل ما تقدم ! (٢٥) •

والمحصلة النهائية لما ورد بهذه الوثيقة السرية التى استقاها عبد الوهاب طلعت باشا رئيس الديوان بالنيابة من السكرتير العام لمجلس الوزراء ، أن فريق السعديين ، والغالبية العظمى من المستقلين ، كانوا مع اعلان الحرب • وأن فريق المشتغلين بالقضايا العربية والاسلامية انقسم على نفسه ، فبينما ايد عبد الرحمن عزام بك عدم دخول الحرب فورا وطالب بالانتظار ، كان علوبة باشا وصالح حرب باشا وعلى ماهر باشا مع فكرة دخول الحرب • وهذه ملاحظة جديرة بالاعتبار ، اذ من المعروف ان العناصر التى كانت على احتكاك بقضية فلسطين كانت ساخطة على انجلترا لموقفها المتحيز لليهود • وعلى كل حال ، فقد أنكر على ماهر باشا وصالح حرب باشا فيما بعد ما ورد فى هذه المذكرة عندما سألهما فى ذلك الاستاذ محمد صبيح ، وكان مما احتجا به أن مداولات مجلس الوزراء لم يكن يحضرها سكرتير عام مجلس الوزراء ، ولم يكن يدون لها محاضر • وعللا هذه المعلومات التى وردت فى الوثيقة بان سكرتير عام مجلس الوزراء ربما استقاها من بعض الوزراء الذين لميعطوه صورةصحيحة عن الموقف ! (٢٦)•

على اننا لا نقبل هذا الانكار ، لاننا لا نتصور أن يعجز رئيس الديوان بالنيابة عن الحصول على صورة صحيحة لمداولات مجلس الوزراء لرفعها الى الملك ، خصوصا اذا عرفنا ان هذه الوزارة كانت وزارة قصر ، تدين بمناصبها للملك وليس لاية سلطة اخرى • يضاف الى ذلك انا قد رأينا ان سكرتير عام مجلس الوزراء كان يعرف ما جرى فى مجلس الوزراء حول هذا الموضوع من رئيس الوزراء نفسه ، اذ كلفه على ماهر باشا بنقل مختلف وجهات النظر فى مجلس الوزراء الى السفير البريطانى • وفى الواقع أن اتجاه الوزارة نحو اعلان الحرب كان معروفا فى ذلك الحين ، وقد اورده الدكتور هيكل فى مذكراته بقوله : ان « الاتجاه الرسمى كان نحو اعلان الحرب » (٢٧) كما أن النحاس باشا ، بعد توليه الحكم على أثر حادث ٤ فبراير ، واجه مصطفى الشوربجى فى مجلس الشيوخ بهذا الموقف (٢٨) •

بقى أن نعرف كيف لم يتم اعلان الحرب رغم الاغلبية الساحقة التى كانت تقف الى جانبه فى مجلس الوزراء ؟ يقول محمد صبيح ، نقلا عن على ماهر باشا ، ان الاخير طلب من السفير البريطانى عقد معاهدة تلغى معاهدة ١٩٣٦ وتنشىء علاقة جديدة فى مقابل دخول مصر الحرب ، ولكن السفير أجاب ، بعد الرجوع الى حكومته ، بتعذر اجابة هذا الطلب (٢٩) • على أننا لا نستطيع أن نقبل هذا الادعاء ، لاننا قد راينا أن غالبية الوزراء كانوا فى صف اعلان الحرب من غير مقابل ، وأن على ماهر باشا قد انضم الى هذا الرأى ، وابلغ السفير بذلك فكيف اذن يمكن القول بقيام هذه المساومة الخيالية ؟ •

وفى تقديرى أن الملك فاروق كان وراء عدم اعلان الوزارة الحرب • اذ لم يكن من المعقول ان يدع الوزارة تتخذ هذا القرار بينما كانت سياسته تجنح بكليتها الى جانب المحور • كذلك فلم يكن من المعقول الا تنزل الوزارة عند رأى الملك اذا ابداه ، لانها كانت تدين له بمناصبها • يضاف الى ذلك ان اعلان الوزارة الحرب كان يتنافى فى الحقيقة مع الدستور ، لان المانيا لم تهاجم مصر ، ولم تكن بينهما حدود مشتركة يمكن ان تهاجمها منها ، فاعلان الحرب على هذا النحو يعتبر اعلان حرب هجومية ، وقد نص الدستور فى المادة ٤٦ منه على ان اعلان الحرب الهجومية لا يجوز بدون موافقة البرلمان » ، ولم يكن من المعقول أن يوافق البرلمان على اعلان الحرب وللوفد اغلبية فى مجلس

---

(٢٥) محمد صبيح : صفحاتمن الحربالعالمية الثلنية ، الكتاب الثانى : طريقالحرية (كتاب الشهر) وقد علمت من الاستاذ صبيح اثناء مقابلةجرت بينى وبينهفى ١٢ ديسمبر ١٩٦٨ ان هذه الوثيقةهى احدى الوثائق التى كانت فى قصر القبة : وقد فحصها بنفسه ونشر بعضهافى جريدة الجمهورية عام ١٩٥٤ •

(٢٦) نفس المصدر

(٢٧) دكتور هيكل : المرجع المذكور

(٢٨) مضابط مجلس الشيوخ ، جلسة٢١ ابريل ١٩٤٢

(٢٩) محمد صبيح : المرجع المذكور •

الشيوخ ، وموقف الاحرار الدستوريين مناوىء الى حد ما للوزارة ، نظرا لدور على ماهر فى طرد محمد محمود باشا من الحكم · فضلا عن ذلك فان المحالفة نفسها لم تكن توجب اعـــلان الحرب ، فقد نصت المادة الثالثة منها ، فى الفقرة الثانية على أن معاونة مصر تنحصر فى أن تقدم الى انجلترا داخل حدودها جميع التسهيلات والمساعدة التى فى وسعها ، بما فى ذلك استخدام موانيها ومطاراتها وطرق مواصلاتها · ولم يكن مـن السهل ، لذلك ، على الوزارة ان تحمل البرلمان على اقرار اعلان الحرب ، خصوصا اذا اعترض فاروق على ذلك · وقد كانت هذه الاعتبارات جميعها وراء تريث الوزارة وعدم اعلان الحرب على المانيا ·

تطبيق سياسة الحرب الدفاعية

على هذا النحو تراجعت حكومة على ماهر باشا عن فكرة اعلان الحرب الهجومية ، واستقرت على فكرة الحرب الدفاعية ، وهى الفكرة التى استقرت عليها ايضا جميع الاحزاب والفـرق السياسية فى مصر ، بما فيها الاحزاب الفاشية كمصر الفتاة وجماعة الاخوان المسلمين (٣٠) · وبناء على ذلك اخذ على ماهر باشا يستعد للحرب الدفاعية بالعمل على تسليح الجيش المصرى وبنائه · ويمكن القول أن الجيش المصرى اشترك مع الجيش البريطانى فى كل شىء تقريبا ، عدا الهجوم · فقد اشترك فى المناورات الحربية على جميع الاسلحة ، واشترك فى التدريب ، واشترك فى أعمال الدفاع · وبعد مضى شهرين تقريبا على انتهاء الحرب ، أعلن الجنرال مكريدى Macready رئيس البعثة العسكرية البريطانية أن الدفاع الساحلى كله قد أصبح فى أيدى الوحدات المصرية ، بعد أن كانت تقوم به القوات البريطانية البحتة · كما أعلن ان الوحدات المصرية تقوم بمهمتها خير قيام ، جنبا الى جنب مع الوحدات البريطانية فى الصحراء الغربية (٣١) · وفى أول ديسمبر ١٩٣٩ كتبت « المصور » تقول أن القيادة البريطانية قد اصدرت أمرا لجنودها بان يؤدوا التحية العسكرية للضباط المصريين ، كما أصدرت القيادة المصرية أمرا مماثلا كما نظمت الاستعراضات العسكرية المشتركة فى شوارع القاهرة والاسكندرية (٣٢) ·

وفى الوقت نفسه لم يدخر على ماهر باشا وسعا فى تسخير موارد الدولة المالية فى خدمة المجهود الحربى · فقد طالب بتعديل ميزانية الدولة بزيادة اعتماد الدفاع الوطنى ٦٧٥ ألف جنيه ، فاعترض صدقى باشا على اساس ان هذه النفقـات المطلوبة « انما ترجع الى طوارىء ليست مـن التزامات مصر بمقتضى المعاهدة ، وانما هى من التزامات الحليفة العظيمة ! » وأضاف انه يعتقد أن الحليفة « هى صاحبة المصلحة الاولى مثل هـذه الشئون ، وانها سوف تقوم بها على أكمل وجه ، بحيث يصبـــح لا لزوم للاعتـمادات التى تطلب اليوم » · وقال : « يجب أن تكون الاعتمـادات لتقوية جيش ثابت ، لا جيش طوارىء يعمل على عجل » · وعلى اثر ذلك نشر الاهرام ان الدوائر المختصة ترى أنه فى الوسع عقد قرض لشئون التسليح ، حتى لا تثقل النفقات التى تتطلبها هذه الشئون كاهل الميزانية · وبعد اسبوع واحد أكد حسين سرى باشا ، وزير المالية ، ما نشرتـه الاهرام ، وصرح بأن المفاوضات تدور بين مصر وبريطانيا بشأن تبسيط نفقات التسليح »

وفى حديث لعزيز المصرى باشا فى ٥ ديسمبر ١٩٣٩ للاهــرام نوه بمجهود البعثـــة العسكرية البريطانية فى تنظيم الجيش وتسليحه وتعليمه · وبعد أربعة أشهر من هذا الحديث اشاد صالح حرب باشا ، وزير الحربية ببعض المناورات التى اشترك فيها الجيش المصرى مع الجيش البريطانى ، وقال ان « القوات المقاتلة لدينا الان قد استكملت تدريبها وفى استطاعتها ان تقاتل فى خط الدفاع الاول · وفى ٧ مايو ١٩٤٠ ادلى على ماهر باشا لجـريدة النيـويورك تـايمز بتصريـح قـال فيه : « سندافع عن اراضينا المقـدسة دفـاع الابطال » ، وقد أصبح الدفـاع عـن مصر مضمونا «بتعاوننا الوثيق مع حليفتنا بريطانيا » ·

---

(٣٠) لمزيد من التفاصيل انظر دكتورعبد العظيم رمضـان : تطور الحـركةالوطنية فى مصر من ابرام معاهدة ١٩٣٦ الى نهاية الحرب العالمية الثانية ، بحثللدكتوراه فى التاريخ الحديث (١٩٧٠)غير مطبوع .

(٣١) مـن حـديث للجنرال مكريدىللاهرام فى ٢٠ نوفمبر ١٩٣٩ ، انظرايضا الاهــرام فى ٢٧ نوفمبر ١٩٣٩ و١٠ ابريل ١٩٤٠

(٣٢) المصور فى اول ديسمبر ١٩٣٩

وقد عبر مدير الشئون العامة بوزارة الدفاع فى ذلك الوقت عن مدى تعاون الجيشين المصرى والبريطانى فقال : « ان أركان الحرب فى الجيشين يعملان ويضعان الخطط الحربية كهيئة أركان حرب واحدة ، وهمنا الاول الدفاع عن مصر » وفى ٥ مايو ١٩٤٠ اعلن مراسل الديلى تلغراف فى الاسكندرية أن السلطات البريطانية العسكرية مرتاحةالى كفاية الجيش المصرى ووحدات المدافع المضادة للطائرات التى تحتاج الى دقة عظيمة . ورجال المدفعية الذين اظهروا مهارة فائقة (٣٣) .

مصر بين الحرب الدفاعية والحياد

على هذا النحو ، كان كل شىء يدل فى وضوح على أن مصر كانت متجهة الى الدخول فى الحرب اذا وقع اعتداء على أراضيها . وقد أكد على ماهر باشا هذا الموقف حين اعلنت ايطاليا الحرب على انجلترا وفرنسا يوم ١٠ يونيه ١٩٤٠ ، فقد أعلن فى مجلس النواب سياسته الخاصة بموقف مصر فى هذه الظروف ،وهى تقضى بدخول مصر الحرب فى حالة اعتداء ايطاليا عليها باحدى الطرق الثلاث الاتية :

١ ـ اذا توغلت الجنود الايطالية فى الاراضى المصرية مبتدئة .

٢ ـ اذا ضربت المدن المصرية بالقنابل .

٣ ـ اذا ارسلت غارات جوية على مواقع الجيش المصرى (٣٤) .

ومعنى ذلك أن على ماهر باشا اعتبر مطاردة الجيوش الايطالية للجيوش البريطانية فى داخل الاراضى المصرية اعتداء على مصر يوجب مقاومتها اياه ، وليس حربا بين ايطاليا وبريطانيا تخصهما وحدهما ! .

ومن الغريب ، مع ذلك ، ان يسمى على ماهر باشا سياسته هذه سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب مع أنها استمرار لسياسته القائمة على الحرب الدفاعية ! ومن الطريف ايضا ان عددا كبيرا من اعضاء البرلمان ، وبعضهم من هو فى أعلى مراتب الفهم السياسى ، مثل صدقى باشا ، قد فهم ان هذه السياسة التى اقرها البرلمان فى ١٢ يونية ١٩٤٠ تقضى بعدم دخول مصر الحرب اطلاقا مهما كانت الظروف . على انه من الانصاف أن نذكر ان عددا آخر ، على رأسه الدكتور احمد ماهر ، قد فهم حقيقة هذه السياسة على نحو ما ذكرناه ، وهى أنها تقضى بخوض الحرب الدفاعية (٣٥) .

مع ذلك فقد فوجئت البلاد فى يوم ١٩ يونيه ١٩٤٠ ، اى بعد اسبوع واحد ، بتبليغ من الحكومة البريطانية الى الملك فاروق عن طريق سفارتها تطلب فيه « تغيير الحكومة باعتبار انها لا تعبر عن رأى الشعب ولا عن شعور المصريين ، ولا تصدر عن مصلحة مصر ، ولا تعمل بروح المعاهدة » .

فما هى الاسباب المباشرة للتبليغ البريطانى فى ١٩ يونيه ١٩٤٠ ؟ . لقد حدد على ماهر باشا سببا واحدا عند اخراجه من الحكم ، وذلك فى بيانه المطول الذى القاه فى مجلس الشيوخ فى يوم ٢٤ يونيه ١٩٤٠ ، وهو ان الحكومة البريطانية طلبت منه اشتراك مصر فى الحرب ، ولكنه لم يقبل ذلك (٣٦) . وقد أتبع على ماهر باشا هذا البيان بتصريح لمندوبى الصحف عدد فيه الحالات التى طلبت السلطات البريطانية فيها منه الاشتراك فى الحرب ، وهى حالتان : الاولى ، عند بدء الحرب مع المانيا ، والثانية ، بعد دخول ايطاليا الحرب . واضاف انه فى كلتا الحالتين استمرت المناقشات فى هذا الشأن اياما (٣٧) .

على أن الحكومة البريطانية كذبت ، بلسان

---

(٣٣) الاهرام فى ٧ ، ١٧ ، ٢٢ ،٢٩ ابريل ، ٧ ، ١١ مايو ١٩٤٠ .

(٣٤) مضابط مجلس النواب ، الجلسة السرية يوم ١٢ يونية ١٩٤٠ ، المصرى فى ١٤ يونية ١٩٤٠ وقد نشرت بيانا لعلى ماهر باشا يتضمن خلاصة البيان الذى القاه فى مجلسى الشيوخ والنواب يوم ١٢ يونية فى الجلسة السرية التى وافق عليها المجلسان .

(٣٥) مضابط مجلس النواب جلسة ٢١ اغسطس ١٩٤٠ .

(٣٦) انظر نص البيان فى مضابط مجلس الشيوخ جلسة ٢٤ يونية ١٩٤٠ .

(٣٧) المصرى فى ٢٥ يونية ١٩٤٠ .

مصدر بريطانى رسمى فى لندن يوم ٢٠ يونيه ١٩٤٠ أنها كانت تعمل لارغام مصر على اعلان الحرب ، وقالت انها ليس لها غرض كهذا ، وكل ما تطلبه من مصر هو أن تراعى معاهدتها مع بريطانيا بولاء نصا ومعنى ، وان تعمل على عدم تشجيع اى شيء من شأنه عرقلة العمليات الحربية البريطانية فى مصر (٣٨) .

ويفهم من هذا البيان البريطانى المقتضب، (الذى صدر بعد تبليغ ١٩ يونيه بيوم واحد ، وعلى أثر الاشاعات التىاجتاحت البلاد عن طلب بريطانيا من مصر دخول الحرب) ، ان السبب الذىبنت عليه الحكومة البريطانية تبلغيها هو ان حكومة على ماهر باشا لم تراع تنفيذ معاهدتها مع بريطانيا نصا وروحا ، وانها كانت تشجع على عرقلة العمليات العسكرية فى مصر . وهو سبب غامض فوق أنه غير صحيح ، لانه يتناقض مع رسالة مشهورة وجهها الجنرال ولسن الى على ماهر باشا بعد اقالته ، يشكر له فيها معوناته التى قدمها ، وهى رسالة يقول الجنرال ولسن عنها فى مذكراته أنها احدثت اضطرابا شديدا فى الدوائر الدبلوماسية البريطانية (٣٩) .

وفى الواقع أن الاسباب المباشرة للتبليغ البريطانى فى١٩ يونية ١٩٤٠ تقع فى الفترة فيما بين اعلان ايطاليا الحرب فى ١٠ يونية وطلب فرنسا الهدنة فى ١٧ يونية ، وهى فترة أسبوع تقريبا.وتنقسم هذهالاسباب الىقسمين : أسباب ثانوية ، وتتعلق بالاجراءات الخاصة بالرعايا الطليان فى مصر . وأسباب رئيسية ، وتتعلق بمسألة اشتراك مصر فى الحرب . وفيما يتعلق بالاسباب الاولى ، فقد أورد اللورد ولسن أن وزارة على ماهر باشا قد انتهجت ، فيما يختص بالرعايا الطليان ووضع أموالهم تحت الحراسة ، سياسة تختلف تماما عن سياستها ازاء الرعايا الالمان فى سبتمبر ١٩٣٩ . وانه وان كان صحيحا أن اعتقال أفراد الجالية الايطالية الضخمة فى مصر يعد عملا مستحيلا ، الا أن أجهزة الامن البريطانية كانت قد استطاعت فى العام السابق مراقبة عديد من أماكن الاجتماعات وبعض العملاء الذين كانوا على اكبر جانب من النشاط ، وعلى الرغم من أن البوليس المصرى كان متعاونا ، وكان يعمل غالبا وفق ما نريد ، « الا أن الصعوبة الكبرى كانت فى حمل الحكومة المصرية على أداء وظيفتها : لقد كنا نواجه تأخيرات كبيرة ، وفى بعض الاحيان كان يطلق سراح البعض بأوامر من بعض الوزراء دون الرجوع الينا أو استشارتنا . ومن الصعب الجزم بما اذا كانت هذه التصرفات قد حدثت بسبب الانباء السيئة التى وردت من فرنسا ، أم أنها كانت ترجع الى الارتباط الوثيق بين عدد كبير من المصريين والايطاليين ، سواء فى مصر أو فى ايطاليا ، فى النواحى الاجتماعية والمالية والاقتصادية . وأضاف ولسن أنه انتهز فرصة تناوله طعام العشاء مع على ماهر باشا قبل سفره فى زيارة للصحراء الغربية ، وكلمه محذرا من الاثر السيء الذى كانت تحدثه معالجته لمسألة الرعايا الايطاليين ، و « اننا نتوقع نفس المعاملة لجميع أعدائنا » . ولكن على ماهر باشا رد عليه بأنه يواجه صعوبات كبيرة (٤٠) .

وقد أدلى على ماهر باشا بتفصيلات أوسع حول موضوع الرعايا الطليان ، يفهم منها تعنت الانجليز فى طلباتهم . فقد ذكر أنه طلب منه فى ذلك الوقت عدة طلبات : أولها ، اعتقال الوزير الايطالى فى المفوضية ، والثانى ، تفتيش المفوضية ، والثالث ، تفتيش أمتعتهم وجيوبهم وملابسهم وقت السفر ، والرابع عدم السماح لاى ايطالى بالسفر فيما عدا الوزير وموظفى المفوضية . وقال على ماهر باشا أنه رفض هذه الطلبات (٤١) .

وهذه الطلبات القاسيةبالنسبة للطليان هى ما عناها على ماهر باشا فى بيانه أمام الشيوخ بقوله انها كانت « تؤدى بذاتها او مجموعها الى حالة الحرب المقرر تفاديها » . وهنا نصل الى الاسباب

---

(٣٨) نفس المصدر فى ٢١ يونية ١٩٤٠.
(٣٩) لورد ولسن : المرجع المذكور
(٤٠) لورد ولسن : المرجع المذكور
(٤١) شهادة على ماهر باشا فىقضيةالاغتيالات السياسية (لطفى عثمان :المرجع المذكور)

الرئيسية ، وهى المتعلقة باشتراك مصر فى الحرب .

فواضح تماما مما رواه على ماهر باشا أن حاجة انجلترا الى اشتراك مصر فى الحرب الى جانبها فى ذلك الحين كانت حاجة ماسة الى حد بعيد ، فقد ذكر انه بعد ان أعلنت ايطاليا الحرب ، استدعى السفير البريطانى وعرض عليه صورة التصريح الذى القاه فى مجلس النواب يوم ١٢ يونية ، والذى حدد فيه الحالات الثلاث التى تدفع مصر الى الدخول فى الحرب ، فسأله السفير : واذا هاجم الجنود الايطاليون الجنود البريطانيين ؟ فرد على ماهر باشا بأنه لا شأن لمصر فى هذا . وقد عقب على ماهر باشا على روايته بقوله ان الجنود البريطانية كانت فى ذلك الحين « ضعيفة جدا ، وكل ما عندهم ٢٨ مدفعا ضد الطائرات ، منها ٢٠ فى الاسكندرية لحماية الاسطول ، و٨ لحماية ورشهم ، وباقى القطر لا يوجد به شىء يحميه » (٤٢) . وفى موضع آخر بين على ماهر باشا نقطة على جانب كبير من الاهمية . فقد ذكر أن انجلترا كانت ترجو أن يشجع اشتراك مصر فى الحرب كلا من تركيا والعراق ، وكانا على الحياد ، على دخول الحرب أيضا . ففى ذلك الحين لم تكن الولايات المتحدة قد دخلت الحرب ، وكانت انجلترا وحيدة بعد هزيمة فرنسا ، وكان دخول مصر وتركيا والعراق الحرب يكفل دخول نحو ٦٠ مليونا من البشر الحرب الى جانبها (٤٣) .

وواضح من كلام اللورد هاليفاكس فى مجلس اللوردات يوم ١١ يولية ١٩٤٠ أن السياسة التى قررها على ماهر باشا بعد دخول ايطاليا الحرب والتى تقضى بعدم الاشتراك فى الحرب الا فى الحالات الثلاث التى ذكرها فى بيانه ، والاكتفاء بالتدابير التى اتخذها عند اعلان ألمانيا الحرب فى سبتمبر ١٩٣٩ ، لم تلق رضاء من الحكومة البريطانية ، لانها كانت تعتبر أن الموقف بعد اعلان ألمانيا الحرب يختلف عنه عند اعلان ايطاليا الحرب ، لاسباب كثيرة - كما قال اللورد هاليفاكس - منها « أن البحر المتوسط أصبح منطقة حرب ، وأن ممتلكات ايطاليا تحد مصر فى الغرب ، وتحد السودان الانجليزى المصرى من الجنوب الشرقى » (٤٤) .

وعلى كل حال ، فان التصريحات الرسمية التى كذبت بها بريطانيا الشائعات المصرية عن ضغطها على مصر لدخول الحرب ، لم تتضمن ما ينفى حدوث الطلب أصلا . فقد انصبت على نفى «الضغط» دون «الطلب» (٤٥) . وفى تصريحات اللورد هاليفاكس السالفة الذكر أمام مجلس اللوردات نفى أن الحكومة البريطانية «ضغطت» على الحكومة المصرية لكى تعلن الحرب على ايطاليا ، ولم ينف أنها « طلبت » اعلان الحرب (٤٦) .

ويمكن القول أن الفترة من ١٢ يونية الى ١٧ يونية ١٩٤٠ هى نقطة التحول فى الموقف كله ، سواء بالنسبة لحكومة على ماهر باشا أو بالنسبة للحكومة البريطانية . فعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية لم تكن راضية تمام الرضا عن عدم اعلان الحرب من جانب مصر بعد دخول ايطاليا فيها ، الا أنها كانت مطمئنة الى أن الحالات التى حددها على ماهر باشا لدخول الحرب فى بيانه يوم ١٢ يونية كانت كفيلة باشتراك مصر فى الحرب ان آجلا أو عاجلا دفاعا عن نفسها ، على أن سقوط فرنسا وطلبها الهدنة فى يوم ١٧ يونية لم يلبث أن قلب الموقف كله . فقد اتضح بدون جدال أن هزيمة بريطانيا صارت محققة ، وقد صور الجنرال ولسن هذا الانطباع فى مصر بقوله أنه سئل مرارا فى القاهرة عما اذا كانت انجلترا سوف تتبع فرنسا ؟ (٤٧) .

حينذاك بدا واضحا لعلى ماهر باشا أن دخول مصر الحرب ، حتى ولو كانت دفاعية ، لن يكون فى مصلحة مصر بأى حال . بينما كان الوزير الايطالى

---

(٤٢) نفس المصدر

(٤٣) نفس المصدر

(٤٤) الاهرام فى ١٢ يولية ١٩٤٠.

(٤٥) المصرى فى ١٩ و٢١ يونية ١٩٤٠.

(٤٦) The Times Weekly Edition July 17, 1940.

(٤٧) [illegible] ولسن : المرجع المذكور

المفوض فى مصر يلمح فى ذلك الحين بأنه اذا تجاهلت مصر التزاماتها التى تقضى بها المعاهدة ، فقد تنجو من أوخم العواقب التى يجرها عليها عدوان ايطاليا (٤٨) ٠ وهنا اتخذ على ماهر باشا القرار الذى يعتبر نكوصا عن قرار ١٢ يونية الذى وافق عليه البرلمان ٠ فقد اصدر اوامره الى القوات المسلحة المصرية المرابطة على الحدود بالارتداد الى داخل البلاد منعا للاشتباك مع الطليان وتوريط البلاد فى الحرب ٠ فما هو مدى هذا الارتداد ؟ ان هذا الارتداد يبلغ مساحة هائلة تبلغ ٢٣٠ كيلومترا هى المسافة بين السلوم ومرسى مطروح (٤٩) ٠

هنا أدركت السلطات البريطانية أن وزارة على ماهر باشا لم تعد تصلح لمواصلة التعاون معها ٠ ذلك أن خطورة القرار الذى اتخذته هذه الوزارة بارتداد القوات المصرية لم يكن يتمثل فقط فى الانتقاض على سياسة ١٢ يونية التى تقضى بخوض الحرب الدفاعية ، وانما تمثلت بالدرجة الاولى فى أن هذه الوزارة لم تعد تؤمن بانتصار الحلفاء ، وأنها أصبحت تتصرف على هذا الاساس ٠ وعند هذا الحد لم تعد مسألة دخول مصر الحرب هى ما يهم بريطانيا ، بل أصبحت مسألة ولاء الحكومة المصرية لمعاهدة ١٩٣٦ هى القضية الاساسية ٠ ولما كانت الحكومة المصرية قد اعتبرت ولاءها لمعاهدة ١٩٣٦ متعارضا مع ولائها لمصر ، فانبقاء هذه الحكومة فى الحكم أصبح يهدد هذه القضية الاساسية ، ولم يعد مفر من أن تتخلى مناصبها فى الحال ٠ وهذا ما تضمنته برقية اللورد هاليفاكس الى السفير البريطانى : « على ماهر يجب أن يخرج » ٠

وهذا يفسر لماذا تخلت بريطانيا عن محاولتها اشراك مصر فى الحرب ، التى كانت مصرة عليها قبل أسبوع مضى ، واعلانها ذلك فى صورة التكذيبات التى أصدرتها ٠ لقد تراجعت بريطانيا ، فى تلك الاونة الخطيرة والدقيقة بعد سقوط فرنسا ، عن مطامعها ، ولم تعد تأمل فى أكثر من الحصول على حكومة مصرية « تراعى معاهدتهامع بريطانيا بولاء نصا وروحا ، وتعمل باخلاص على عدم تشجيع أى شىء من شأنه عرقلة العمليات الحربية البريطانية فى مصر » ـ كما ورد على لسان المتحدث الرسمى باسم الحكومة البريطانية يوم ٢٠ يونية ١٩٤٠ (٥٠) ٠

مصر دولة غير محاربة

تخلت وزارة على ماهر باشا عن الحكم تحت التبليغ البريطانى ، وكان الانجليز يرنـون الى وزارة برياسة أحمد ماهر باشا نظرا لميوله المعروفة نحو اعلان الحرب ، ولكن هذه السياسة كانت تتناقض أساسا مع سياسة فاروق الموالية للمحور ، لذلك فقد دبر تأليف وزارة متوازنة من السعديين والاحرار الدستوريين برياسة حسن صبرى ، وهو شخصية موالية لكل من القصر والانجليز (٥١) ٠ وفى الفترة من اعتلاء هذه الوزارة الحكم فى ٢٨ يونية الى ٢١ سبتمبر ١٩٤٠ ، وهى الفترة نفسها تقريبا التى كان مجرى الحرب يتحول فيها فى أوروبا : باصرار بريطانيا على مواصلة الحرب رغم عروض السلام منجانب هتلر ٠ وبعـدول هتلر عن غزو الجزر البريطانيـة تحت نتـائج معـركة بريطانيا ٠ ثم بانتقال افكار هتلر الى الهجوم على الاتحاد السـوفيتى (٥٢) ـ فى هذه الفترة كانت القضية الرئيسية على مسرح السياسة المصرية هى قضية دخول مصر الحرب الدفاعية أو عـدم دخولها ، أو ما اطلق عليه فى ذلك الحين تجنيب مصر ويلات الحرب .

وقد اثيرت هذه المسألة فى أول اجتماع عملعقد لوزارة حسن صبرى باشا . وقد تم الاتفاق فى هذه الجلسة ـ كما يقول الدكتور هيكل ـ علـى أن تحارب مصر الطليان ، اذا تقدموا الى مـرسى مطروح ، التى هى أول مرفأ مصرى محصن على البحر المتوسط ، وأول مركز للقوات المصريـة المسلحة فى صحراء مصر الغربية (٥٣) ٠

---

(٤٨) من تصريحات اللورد هاليفاكس فى مجلس اللوردات يوم ١١ يولية ١٩٤٠.
(٤٩) مضبطة مجلس النواب ، جلسة١٩ يونية ١٩٤٠ ، دكتور هيكل : المرجع المذكور
(٥٠) المصرى فى ٢١ يونية ١٩٤٠
(٥١) لمزيد من التفاصيل انظر : دكتورعبد العظيم رمضان : المرجع المذكور
(٥٢) Shirer, W.; The Rise and Fall of the Third Reich.
(٥٣) دكتور هيكل : المرجع المذكور

وإذا نحن تذكرنا أن بين السلوم ومرسى مطروح مسافة تبلغ ٣٣٠ كيلو متراً ، فإن لنا أن نتساءل : ألا يعد هذا القرار استمرارا فى سياسة على ماهر باشا التى أخرجته من الحكم عندما أمر القوات المصرية المسلحة بالارتداد داخل البلاد حتى لا تتورط فى حالة الحرب دون أن تتاح للحكومة والبرلمان فرصة القرارفيما يريان فيه المصلحة العليا للبلاد ؟ . فى الواقع أن الامر لكذلك . وفى الحقيقة أن حسن صبرى باشا لم يل الحكم من قبل فاروق الا لينفذ هذه السياسة : سياسة عدم دخول الحرب مهما كانت الظروف ، وهو ما انكشف تماما عندما اقترب الطليان من مرسى مطروح .

ففى سبتمبر ١٩٤٠ وقع الهجوم الايطالى الكبير على مصر من الاراضى الليبية ، واخترق الطليان الحدود المصرية ، وأخذوا يتقدمون حتى بلغوا سيدى برانى ، فى منتصف الطريق بين السلوم ومرسى مطروح . وهنا رأى الوزراء السعديون أن الوقت قد حان لمناقشة موقف مصر من الحرب الناشبة ، فدعا حسن صبرى باشا مجلس الوزراء الى الانعقاد . ولندع الدكتور هيكل الذى كان وزيرا فى الوزارة يروى تفاصيل ما دار فى هذا الاجتماع ، فهو يقول : « دار الحديث عن هذا التقدم الايطالى لاول ما انعقدت الجلسة ، فذكر الوزراء السعديون أن الوقت قد حان لتحديد سياسة مصر وهل تعلن الحرب أو لا تعلنها . عند ذلك قلت : ولكنا اتفقنا على ألا نثير هذا الموضوع قبل أن يبلغ الايطاليون مرسى مطروح ، وبين سيدى برانى ومرسى مطروح شقة تزيد على المائة من الكيلومترات . ولم أكد أتم كلامى ، حتى تدخل رئيس الوزراء قائلا : لعل من الخير أن نفصل منذ اليوم فى هذا الموضوع بعد أن نتناوله بالمناقشة . وكان رأى السعديين صريحا فى أن مصر يجب أن تعلن الحرب دفاعا عن أراضيها بعد أن تقدم الطليان فيها . أما حسن صبرى فقال : « أنا لا أرى أن تعلن مصر الحرب حتى لو أن الايطاليين بلغوا القاهرة . فموقفنا فى هذه الحرب موقف معاونة لحليفتنا انجلترا فى حدود المعاهدة المعقودة بين البلدين . وايطاليا تحارب انجلترا ولم تعلن الحرب على مصر . وقد تحدثت الى السياسيين والى العسكريين البريطانيين ، واتفقنا رأيا على أن بقاء مصر دولة غير محاربة أجدى على انجلترا من اعلانها الحرب على ايطاليا أو المحور . وما دام الامر كذلك ، فيجب أن تكون سياستنا تجنيب مصر ويلات الحرب ما استطعنا ، وكل اعتبار لا يمكن ان ينهض الى جانب هذا الاعتبار . »

وبافصاح حسن صبرى باشا عن نيته فى عدم دخول الحرب « حتى لو أن الايطاليين بلغوا القاهرة » ! انتقلت المسألة بينه وبين السعديين من مستوى الخلاف فى الرأى ، الى مستوى الازمة . فيقول الدكتور هيكل أن حسن صبرى باشا عرض الامر للتصويت ، فكان السعديون وحدهم . فأبدى حسن صبرى باشا رأيه بأن هذه مسألة جوهرية لا يمكن التعاون مع اختلاف الرأى فيها . فلما رأى السعديون ذلك منه ، وأن لا مفر من تركهم مناصبهم فى الوزارة ، خرجوا منصرفين يقدمون استقالاتهم (٥٤) .

خرج الوزراء السعديون من الوزارة فى ٢١ سبتمبر ١٩٤٠ . وفى الفترة التى أعقبت هذا الخروج ، شهدت البلاد معركة حامية حول مسألة دخول مصر الحرب ، بين السعديين الذين رأوا أن كرامتهم تقتضى الدفاع عن رأيهم فى البرلمان وأمام الرأى العام ، وبين الوزارة وبقية الفرق والاحزاب السياسية فى مصر ، وهى التى أخذت جميعها موقفا حاسما الى جانب عدم دخول مصر الحرب (٥٥) .

فما هو موقف الانجليز من هذه المعركة الدائرة بين السياسيين المصريين ؟ لقد أورد الدكتور هيكل أن حسن صبرى باشا أقنعهم بمزايا بقاء مصر دولة غير محاربة حفاظا على روح المصريين المعنوية التى سوف تؤثر فيها غارات الايطاليين والالمان ، فضلا عن أن القوات المصرية فى الصحراء الغربية وعلى قناة السويس سوف تؤدى الواجب الذى عهد به اليها بصد المغيرين على الصحراء فى الاماكن التى تعسكر فيها ، ودفع الغارات عن قناة السويس . وقد ذكر الدكتور هيكل أن حسن صبرى أخبره بأن الانجليز قد اقتنعوا بهذه الحجج . كما

(٥٤) دكتور هيكل : المرجع المذكور

(٥٥) لمزيد من التفاصيل انظر : دكتورعبد العظيم رمضان : المرجع المذكور

ذكر الدكتور أحمد ماهر فى خطابه الذى القاه يوم ٧ أكتوبر ١٩٤٠ أنه سمع من حسن صبرى باشا أن الانجليز تركوا لمصر تقدير الموقف واتخاذ ما تراه فى شأن الحرب (٥٦) .

وواضح أن السلطات البريطانية لم يكن يسعها الا قبول الحجج المصرية نظرا للمعارضة المتعاظمة لدخول مصر الحرب من جميع الاحزاب المصرية فيما عدا الحزب السعدى ، ومع تزايد امكانيات انجلترا ومقدرتها على مواصلة الحرب ، شعر الانجليز بفوائد بقاء مصر دولة غير محاربة فى تأمين الجبهة الداخلية . وقد أشار الى هذه الفوائد تشرشل فى خطابه بمجلس العموم يوم ٢٧ فبراير ١٩٤٥ ، وذكر أن السلطات البريطانية نصحت لمصر فى أكثر من مناسبة واحدة بعدم دخول الحرب (٥٧) وهذه العبارة من قبيل المصادرة على المطلوب ، لاننا لا نعرف حكومة مصرية واحدة خلال الحرب العالمية الثانية ، فيما عدا حكومة الدكتور أحمد ماهر ، قد أبدت رغبتها فى دخول الحرب ، ثم نصحتها الحكومة البريطانية بعكس ذلك !

سياسة مصر ازاء فرنسا

عرضنا فى الصفحات الماضية سياسة مصر ازاء ألمانيا وايطاليا ، من خلال عرضنا لموقفها من الحرب . ومع استمرار الحرب اخذت دول العالم الاخرى المتصلة بالصراع العالمى تنقسم من وجهة نظر السياسة المصرية الخارجية الى ثلاثة معسكرات : المعسكر الاول ، معسكر الدول التى انضمت للمحور كاليابان أو وقعت تحت الاحتلال النازى والفاشى ودارت فى فلكه . والمعسكر الثانى ، معسكر الدول التى احتفظت بحيادها . أما المعسكر الثالث ، فهو معسكر الحلفاء .

وبالنسبة للمعسكر الاول ، فقد اتبعت مصر ازاءه نفس السياسة التى اتبعتها ازاء ألمانيا وايطاليا ـ فقد قطعت علاقاتها السياسية مع سائر الحكومات التى أصبحت فى حالة حرب مع بريطانيا ، وهى اليابان ، ورومانيا ، والمجر ، وبلغاريا ، وفنلندا . وأما المعسكر الثانى ، وهو معسكر الدول المحايدة ، فقد رأت السياسة المصرية أن تحتفظ لنفسها « بنوافذ » فى هذه المراكز الدبلوماسية الهامة تطل منها على السياسة الدولية فى أوروبا . وهذه النوافذ هى : « أنقرة » و « مدريد » ، و«استوكهلم» ، و « لشبونة » .

فأين مكان حكومة فيشى بين هذين المعسكرين ؟ لقد كانت فرنسا فى ذلك الحين منقسمة الى منطقتين : الاولى ، وتشمل ثلاثة أخماس الاراضى الفرنسية وكانت تحت الاحتلال النازى ، أما المنطقة الثانية فكانت تحت حكومة فيشى . وكانت هذه الحكومة منذ البداية تتنازعها الاتجاهات بين التعاون المطلق مع المانيا والتعاون المقيد بشروط الهدنة . ومنذ عام ١٩٤١ أخذ الاتجاه الاول يتغلب ، خصوصا على يد الاميرال دارلان نائب رئيس الوزراء ووزير الحربية والبحرية ، وقد تمثل ذلك بصفة خاصة فى أثناء حركة رشيد عالى الكيلانى ، حين سمحت حكومة فيشى بمرور بعض المساعدات الالمانية عبر سوريا الى العراق ، وحين عقد الاميرال دارلان اتفاقية مبدئية مع الالمان فى ٥ـ٦ مايو لنقل ثلاثة أرباع المعدات الحربية المخزونة فى سوريا والتى كانت تحت اشراف لجنة الهدنة الايطالية ، الى العراق ، كما منح السلاح الجوى الالمانى تسهيلات فى سوريا (٥٨) . ومع نهاية العام كانت فيشى قد ذهبت بعيدا فى التعاون مع الالمان ، فقد أخذت تمون جيوش المحور فى طرابلس عن طريق تونس ، كما أخذ اسطولها التجارى يساعد أيضا فى نقل المؤن والذخائر (٥٩) .

ومنذ أن أخذ موقف حكومة فيشى يتجه الى التعاون المطلق مع المحور ، أخذت الحكومة البريطانية تضغط على الحكومة المصرية لتقطع علاقاتها السياسية معها (٦٠) . على أن الامر كان يختلف مع فرنسا عنه مع الدول الاخرى من عدة أمور :

---

(٥٦) محمد ابراهيم ابو رواع : الشهيد احمد ماهر ، المجلد الاول

(٥٧) النص الخاص بمصر فى خطاب تشرشل المذكور وارد بكتاب الرافعى : وفي اعقاب الثورة المصرية جـ ٣

(٥٨) لمزيد من التفاصيل انظر Churchill, W.; The Second World War Vol. III

(٥٩) Lugol, Jean; Egypt and World War II Cairo 1945.

(٦٠) انظر البيان الذى صرح به مصدر مسئول لجريدة الاهرام فى ٩ يناير ١٩٤٢ .

أولها ، أن حكومة فيشى لم تكن فى حالة حرب مع بريطانيا •

ثانيا ، انه كان يوجد بفرنسا عدد كبير من الطلاب المصريين من أعضاء البعثات التعليمية قدر عددهم بنحو ١٨٠ طالبا •

ثالثا ، أن فرنسا كان لهامركزخاص تقليدى فى مصر ، خصوصا فى النواحى الثقافية والمالية •

لكل هذه الاسباب ، فقد عالجت الحكومة المصرية الامر باتخاذ اجراءات فردية ضد بعض الموظفين الفرنسيين الموالين للمحور ، فاعتقل بعضهم ورحل آخرون • ولكن الحكومة البريطانية لم يرضها ذلك تمام الارضاء ، خاصة مع تزايد التعاون الفرنسى الالمانى ، لذلك كررت طلبها قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة فيشى • فلما كان أول عام ١٩٤٢ ، وكانت المشاورات حول هذه المسألة قد انقضى عليها عدة أشهر ، ضغطت بريطانيا فجأة على مصر بحجة أنها تلقت أنباء خطيرة تتعجل قرار الحكومة فى هذا الموضوع • فلم تجد حكومة سرى باشا بدا من الاذعان •

وقد قدر لقرار حكومة سرى باشا أن تكون له عواقب خطيرة: فمن ناحية ،فقداتخذت الوزارةقرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة فيشى بينما كان فاروق متغيبا عن القاهرة فى منطقة البحر الاحمر • ومع أن أحمد حسنين باشا قد تدخل تدخلا أدى الى أن استبدل حسين سرى باشا بذلك القرار قرارا آخر يقضى « بوقف » العلاقات بدلا من « قطعها » ، الا أن فاروق عند عودته اعتبر تصرف الوزارة فى غيابه « تجاوزا لحقها الدستورى فيه مساس بحقوقه » ، نظرا لان السفراء والوزراء المفوضين – كما كان يرى – انما هم يمثلون الملك ، ومن ثم فلا يجوزالتصرف فى أمرهم قبل عرض الامر عليه • وبناء على ذلك فقد أوقفوزير الخارجيةعن عمله،واخذ يعدالعدةلتنحية الوزارة كلها والمجىء بوزارة أخرى (٦١) •

ومن الناحية الاخرى ، فان الانجليز اعتبروا هذا الموقف من الملك « عملا غيرى ودى » وابلغوا رأيهم لحسين سرى باشا • وقد وجدوا لزاما عليهم مساندة الوزارة التى اتخذت هذا القرار بناء على طلبهم ، فذهب السفير البريطانى لمقابلة الملك يوم ٢٨ يناير ١٩٤٢ حيث قام بمحاولة لانقاذ وزارة حسين سرى باشا • ولكن هذه المحاولة لم تنجح (٦٢) •

أما من الناحية الثالثة ، فحين وقعت أزمة الثقة بين الملك فاروق وحسين سرى باشا ، سارعت التيارات المتصارعة فى القصر الى ركوب هذه الازمة لخدمة مآربها • وكان فى القصر تياران رئيسيان : أحدهما يمثله أنصار على ماهر باشا ، وعلى رأسهم الاخوان عبد الوهاب وعبد العزيز طلعت ، وكانوا يعملون لعودة على ماهر باشا الى الحكم • والثانى بقيادة أحمد حسنين باشا ، وكان يعمل للحيلولة دون وصول على ماهر باشا الى الحكم عن طريق تأليف وزارة قومية برياسة النحاس باشا • وقد استطاعت جماعة على ماهر باشا السيطرة على الموقف عن طريق تدبير مظاهرات ٣١ يناير التى هتفت فيها الجماهير بحياة على ماهر باشا ، ثم مظاهرات اليوم التالى (أول فبراير) التى هتف فيها المتظاهرون بحياة روميل • وكان ذلك ما دعا الانجليز الى تحركهم المعروف الذى أدى الى حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ .

العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى

وباعتلاء وزارة الوفد الحكم فى ٥ فبراير ١٩٤٢، تدخل سياسة مصر الخارجية مرحلة جديدة • فمن الناحية الداخلية فان هذه السياسة قد تركزت تماما فى يد الحكومة ولم يبق للملك تأثير فيها بأى حال • وكنا قد لاحظنا كيف أن تدخل فاروق فى بداية نشوب الحرب العالمية قد منع وزارة على ماهر باشا من التورط فى الحرب الهجومية ، كما أن اختياره حسن صبرى باشا لتولى الوزارة بعد طرد على ماهر باشا من الحكم ، كان المقصود به الالتفاف حول رغبة الانجليزفى دخول مصر الحرب الدفاعية • وكان تعيين حسين سرى باشا بعد حسن صبرى باشا مقصودا به خدمة نفس الغرض ، نظرا لصلة القرابة بين حسين سرى باشا وفاروق من

(٦١) دكتور هيكل : المرجع المذكور

(٦٢) انظر Kirk, G., The Middle East in the War.

جهة ، وولاء حسين سرى باشا للانجليز من جهة أخرى • وفى تلك الاثناء ، كان فاروق يقود سياسة الاتصالات السرية بالالمان التى كان يقصد بها حماية نفسه وعرشه عند حدوث غزو ألمانى للبلاد •

أما من الناحية الخارجية ، فنلاحظ عدة أمور : الامر الاول ، استقرار سياسة عدم خوض الحرب الدفاعية تماما فى عهد حكومة الوفد • وقد تمثل ذلك عند اختراق قوات الماريشال روميل الحدود المصرية ووصوله الى العلمين ، وتجمع المصادر العربية على أن النحاس باشا كان ينوى استقبال قوات روميل بوصف مصر دولة محايدة • فقد أورد الدكتور هيكل أن النحاس باشا أخبره بذلك وبأنه أصدر أوامره وتعليماته الى محافظ الاسكندرية « ليتلقى جيوش الالمان باسم الحكومة المصرية لقاء حسنا » (٦٣) وقد حاول النحاس باشا اقناع الانجليز باعلان القاهرة مدينة مفتوحة ، منعا لتدميرها عند الدفاع عنها أو عند غزوها ، ولكنه فشل فى ذلك لان سياسة الانجليز كانت قد استقرت على الدفاع عن مصر شبرا شبرا •

أما الامر الثانى ، فهو الاعتراف بأكبر قوة اشتراكية عالمية مناضلة فى ذلك الحين ، وهو الاتحاد السوفيتى • وتأخر اعتراف مصر بالاتحاد السوفيتى حتى أغسطس ١٩٤٣ قضية تستحق الاهتمام ، وينبغى تحديد المسئولية فيها : هل تلقى على عاتق بريطانيا أم تقع على عاتق البورجوازية المصرية الكبيرة وعلى رأسها القصر ؟

وبالنسبة لبريطانيا ، فقد كانت أولى الدول الرأسمالية التى عقدت مع الاتحاد السوفيتى اتفاقا تجاريا فى ١٦ مارس ١٩٢١ ، واعترفت بذلك به من الناحية الفعلية de facto ثم أتبعت ذلك بالاعتراف به من الناحية الشرعية de jure فى فبراير ١٩٢٤ وتبادلت معه التمثيل الدبلوماسى ومع أن العلاقات قد ساءت بين البلدين فى عهد حكومة المحافظين على النحو الذى أدى الى قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما فى مايو ١٩٢٧ ، الا أن العلاقات لم تلبث أن استؤنفت بينهما فى سبتمبر ١٩٢٩ • ومع ظهور الخطر النازى ، أصبح هناك تياران فى الدوائر الحاكمة البريطانية : احدهما يدعو الى التفاهم مع النازيين والاستجابة لبعض مطالبهم ، وعلى رأس هذا التيار جون سيمون ونيفيل تشمبرلن ، والثانى يراقب تزايد الخطر النازى ويرى فى الاتحاد السوفيتى عاملا هاما فى اقرار السلام الاوروبى ، ويدعو الى وقف الخطر النازى عن طريق اتفاق بين بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتى يجبر الالمان على المحاربة فى جبهتين ، وكان على رأس هذا التيار المستر تشرشل • على انه باعتلاء نيفيل تشمبرلن الحكم فى يونية ١٩٣٧ انتصرت سياسة التهدئة مع ألمانيا (٦٤) •

فى ذلك الحين ، وحتى عام ١٩٣٦ ، كانت سياسة مصر الخارجية فى يد بريطانيا من الناحية الفعلية • ومن ثم فان مسئولية عدم اعتراف مصر بالاتحاد السوفيتى الى ذلك الحين تقع على بريطانيا بصفة مطلقة • وتبدأ مناقشة مسئولية مصر منذ ابرام معاهدة ١٩٣٦ • وهناك أربع مراحل يمكن أبرازها فى هذه المسألة : المرحلة الاولى من ابرام المعاهدة الى ٢١ أغسطس ، ١٩٣٩ والثانية من هذا التاريخ الى ٢١ يونية ١٩٤١ (تاريخ هجوم الجيش النازى على الاتحاد السوفيتى) • والثالثة تنتهى فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، أما المرحلة الرابعة فهى مرحلة الاعتراف بالاتحاد السوفيتى •

وبالنسبة للمرحلة الاولى ، فنلاحظ انه ماكادت مصر تبرم معاهدة ١٩٣٦ واتفاق الامتيازات الاجنبية ، وتطلق يدها فى شئونها الخارجية فى اطار المحالفة ، حتى أخذت تتطلع الى اقامة علاقات سياسية بينها وبين الاتحاد السوفيتى • وقد أثير هذا الموضوع فى مجلسى البرلمان أكثر من مرة ، وترتب عليه محادثات دارت فى عام ١٩٣٨ بين المفوضية المصرية والسفارة السوفيتية فى أنقرة لاعادة العلاقات التجارية ، ولكنها لم تنته الى نتيجة عملية • فلما كانت الدورة البرلمانية التى سبقت نشوب الحرب العالمية الثانية ، وجه أحد الشيوخ استجوابا للحكومة عن أسباب « تباطؤ وزارة الخارجية فى الاعتراف بحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية

---

(٦٣) دكتور هيكل : المرجع المذكور
(٦٤) History of Soviet Foreign policy, 1917 — 1945 (Moscow, 1969).

السوفيتية ، تلك الحكومة الممثلة لشعب أصبح اليوم من أقوى الشعوب وأرقاها ، وتطمع الدول الكبرى ومنها المتحالفة معنا فى طلب وده والتعاقد معه » • وقد أجل الرد على هذا الاستجواب الى الدورة التالية •

أما فى مجلس النواب فقد وجه أحد النواب الى الحكومة عدة أسئلة ذات مغزى • فقد سألها عن « الدول التى اعترفت بحكومة السوفيت الروسية ، والدول التى أبرمت معها معاهدات ، وما تاريخها ونوعها ؟ وهل قبلت الروسيا عضوا فى عصبة الامم ؟ ومتى كان ذلك ؟ وما السبب فى عدم اعتراف الحكومة المصرية بالحكومة سالفة الذكر الى الان ؟ وهل لا يرى دولة الوزير أن فى الاعتراف بها فتحا لسوق جديدة للقطن المصرى ؟ »

وبتاريخ ٧ مايو ١٩٣٩ قررت اللجنة المشتركة للتجارة الخارجية أن يعهد الى سفير الحكومة المصرية فى لندن أمر الاتصال بالسفير السوفيتى ليطلب اليه بذل نفوذه لدى حكومته للدخول فى مفاوضات لانماء حركة التبادل بين البلدين، مع الاعراب له عن استعداد السلطات المصرية للنظر فى الاقتراحات التى ترى حكومة السوفيت التقدم بها لمباشرة المفاوضات • كما تضمن تقرير لجنة المالية بمجلس النواب عن ميزانية وزارة الخارجية رغبتها فى تذليل « العقبات التى كانت تحول دون تبادل التمثيل السياسى مع حكومة السوفيت » • وتحقيقا لهذه الرغبة وتكملة للمحادثات التى كانت دائرة بين المفوضية المصرية والسفارة السوفيتية فى أنقرة عام ١٩٣٨ لاعادة العلاقات التجارية ، عهدت الحكومة المصرية الى سفير مصر فى لندن للاتصال بالسفير السوفيتى وابلاغه مضمون قرار اللجنة المشتركة للتجارة الخارجية •

وفى ٦ سبتمبر ١٩٣٩ أبلغ السفير السوفيتى السفير المصرى بأن حكومته قد اتخذت قاعدة لا تتحول عنها تقضى بألا تعقد معاهدات أو اتفاقات تجارية الا مع الدول التى تعترف بها وتعترف بحقها الكامل فى العلاقات الدبلوماسية ، وان ذلك كان السبب فى فشل المفاوضات التى جرت فى العام السابق فى أنقرة •

وازاء هذا رأت وزارة الخارجية المصرية أنها لا تستطيع أن تغفل رغبات البرلمان المتعددة فى اعادة العلاقات مع الاتحاد السوفيتى وتنشيط التجارة الخارجية والاقتصاد المصرى • كما لاحظت أن « الظروف التى دعت أول الامر الى تجنب هذه الدولة صاحبة المركز الممتاز فى الوقت الحاضر قد مسها التغيير » ، وأن اختلاف نظام الحكم بين الدولتين لا يمنع من وجود علاقات سياسية وتجارية بينهما ، « على أساس عدم تدخل احداهما فى شئون الاخرى » • واقترحت الوزارة بناء على ذلك على مجلس الوزراء « اعادة العلاقات السياسية بين المملكة المصرية والاتحاد السوفيتى والترخيص لها بالمضى فى ذلك على أساس امتناع الروسيا عن كل دعاية سوفيتية بالبلاد » •

فى ذلك الحين كانت الوزارة التى تتولى الحكم يرأسها على ماهر باشا • وقد اجتمع مجلس الوزراء فى يوم ٢١ اغسطس ١٩٣٩ حيث ناقش هذه المسألة وانتهى الى التصديق على اقتراح وزارة الخارجية المصرية (٦٥) • ولكن بعد يوم واحد عقد الاتحاد السوفيتى معاهدة عدم الاعتداء المشهورة بينه وبين المانيا النازية ، بينما كان الموقف الدولى يتوتر وتنذر الامور بالحرب ، فجمدت الحكومة المصرية على الفور قرارها باعادة العلاقات السياسية مع الاتحاد السوفيتى •

وفى الفترة من هذا التاريخ حتى الهجوم النازى على الاتحاد السوفيتى ، كانت مسألة اعادة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى تعتبر انتهاكا لنصوص التحالف • ولكن عندما زالت هذه الظروف المانعة بتحالف الاتحاد السوفيتى مع بريطانيا ، كانت مياه كثيرة قد مرت تحت الجسور ، ففى ذلك الحين كان قد برز تفوق الالمان فى ميدان الحرب ، وتزايد الشعور العدائى لبريطانيا فى أوساط الجماهير المصرية بسبب سياستها الاقتصادية الاستغلالية • وفى الوقت نفسه تزايدت ميول فاروق نحو الالمان ، واتضح له أن خطر انتصار التحالف الانجليزى السوفيتى هو أخطر بكثير من انتصار التحالف الفاشى • وعلى ذلك فلم يترتب على قيام التحالف الانجليزى السوفيتى اعتراف من جانب مصر بالاتحاد

---

(٦٥) وثائق عابدين ، جلسات مجلس الوزراء جلسة يوم الاثنين ٦ رجب ١٣٥٨ = ٢١ اغسطس ١٩٣٩

السوفيتى ، على الرغم من أن العلاقة بين بريطانيا والاتحاد السوفيتى أصبحت بكل تأكيد أقوى بكثير من العلاقات التى كانت قائمة بينهما قبل الحرب !

على هذا النحو يمكننا أن نقرر أن عدم اعتراف مصر بالاتحاد السوفيتى فى هذه المرحلة تقع المسئولية فيه على السلطات المصرية الحاكمة ، ونستبعد وجود دور لبريطانيا فى ذلك ·

فلما تولت وزارة الوفد الحكم فى فبراير ١٩٤٢ ، أحدث الظروف تتغير على النحو الذى انتهى بالاعتراف بالاتحاد السوفيتى فى أغسطس ١٩٤٣ · وأول هذه الظروف اختفاء سيطرة القصر الموالية للمحور على السياسة المصرية الخارجية · ثانيا - تحول دفة الحرب الى جانب الحلفاء بعد معركتى العلمين وستالينجراد · ثالثا - تزايد الشعور الموالى للاتحاد السوفيتى فى مصر مع صمود شعبه فىمعركة ستالينجراد · ويمكن القول أن الاتحاد السوفيتى بصمود شعوبه ، قد استقطب الاهتمام الذى كان يوجهه الشعب المصرى للالمان بسبب تفوقهم العسكرى على الانجليز · ذلك ان الشعب المصرى ، عداء منه للاحتلال ، كان يبدى تعاطفه مع أى قوة عالمية تتناقض مصالحها مع مصالح بريطانيا ، وبالنسبة للاتحاد السوفيتى ، فعلى الرغم من انه كان فى ذلك الحين حليفا لبريطانيا ، الا أن التناقض الايديولوجى بين البلدين لميكن مما يغيب عنألباب المصريين · وكان يحملهم على التفكير فى الاستعانة به فى مرحلة ما بعد الحرب حين يستأنفون نشاطهم ومسعاهم لاستكمال استقلالهم !

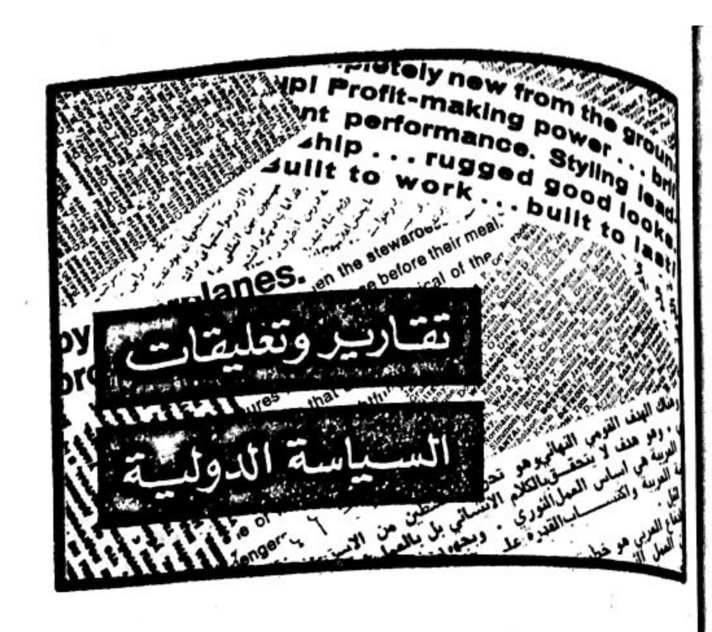
وعلى كل حال ، فمن المحقق انه فى مناخ التحالف البريطانى السوفيتى أخذت تظهر وتنمو التنظيمات الاشتراكية ويشتد التيار اليسارى · وفى الوفد أخذت العناصر التقدمية تزحف على قياداته وتتسلل الى صفوفه ، حتى اذا أعلن الاتحاد السوفيتى الغاء الكومنترن ، أعطى ذلك دفعة قوية لهذه العناصر لحمل وزارة الوفد على اعلان اعترافها بالاتحاد السوفيتى فى أغسطس ١٩٤٣ · ويظهر أثر العامل الاخير واضحا فى خطاب النحاس باشا الذى ألقاه فى المؤتمر الوفدى الكبير الذى عقد فى ١٣ نوفمبر ١٩٤٣ ، فقد قال فيه : « بمجرد الغاء الشيوعية الدولية ، وتصريح المارشال ستالين بأن الغاءها ينهض دليلا على افتراء من يزعمون أن موسكو تتداخل فى شئون الامم الاخرى ، وتعمل على تغيير نظمها الاجتماعية ، قد بادرنا الى الاعتراف بالاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، مع ما يستتبعه ذلك من انشاء العلاقات السياسية والقنصلية بين الدولتين · وقد كان لى ، كما تعلمون ، حظ استقبال سعادة الرفيق مايسكى ، الذى كان سفيرا لموسكو فى لندن ، والذى يشغل منصب الكوميسير المساعد للشئون الخارجية السوفيتية ، عند مروره بالقاهرة ، فوطدت معه أحسن علاقات الود والتفاهم ، سواء بيننا شخصيا أو بين حكومتينا أو بين بلدينا » (٦٦) .

على هذا النحو جرت سياسة مصر الخارجية ازاء الدول الكبرى المتصارعة أثناء الحرب العالمية الثانية ، محكومة بشروط معاهدة ١٩٣٦ وقيودها ، ومتأثرة بالتيارات السياسية الداخلية المختلفة ·

ولقد ارتضت مصر سياسة الوقوف موقف الحياد ، أو بمعنى أدق موقفالدولة غير المحاربة ، وظلت تلتزم بهذا الموقف الى نهاية الحرب · ولا يقلل من شأن هذه الحقيقة انها أعلنت الحرب على المانيا واليابان فى فبراير ١٩٤٥ ، لان هذا الاعلان لم يكن الا اجراء شكليا لاستيفاء الشرط الذى اشترطه الحلفاء فى مؤتمر القرم لقبول أى دولة فى مؤتمر سان فرنسيسكو الذى أرسيت فيه الامم المتحدة ، فضلا عن أن الحرب كانت قد أوشكت على نهايتها · ومع ذلك فان مقاومة الشعب المصرى لهذا الاجراء الشكلى قد بلغت غايتها من العنف حين دفع الدكتور أحمد ماهر حياته ثمنا له · وبهذا المشهد المأساوى تنتهى فصول الدبلوماسية المصرية أثناء الحرب العالمية الثانية ·

---

(٦٦) مستقبل مصر كما رسمه الزعيممصطفى النحاس باشا واقطاب الوفدالمصرى ، نوفمبر ١٩٤٣ ، عدد خاص اصدرته جريدة الحوادث عن المؤتمر .



الأمم المتحدة وتصفية الاستعمار

نجم

عن تصفية الاستعمار ، تحت
اشراف الامم المتحدة ، فى الفترة
مابين ١٩٦٠ الى ١٩٧٠، ما لم
يتوقعه واضعو ميثاق الامم
١٩٤٥ الى عام ١٩٦٠ ، خضعت حركة تصفية
سنة الاولى من عمر المنظمة العالمية ، أى من عام
١٩٤٥ الى عام ٩٦٠ف ، خضعت حركة تصفية
الاستعمار لاحكام مواد الفصل الحادى عشر
والفصل الثانى عشر والفصل الثالث عشر من
الميثاق ، وهى الفصول المتعلقة بالاقاليم غير
المتمتعة بالحكم الذاتى والاقاليم الخاضعة لوصاية
الامم المتحدة ، أما فترة العشرة الاعوام التى تنتهى
بعام ١٩٧٠ ، فقد حكمت جهود الامم المتحدة فى مجال تصفية الاستعمار خلالها نصوص الاعلان المتعلقة بمنح الاقاليم غير المستقلة استقلالها،وهو الاعلان الذى أصدرته الجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٦٠ ، والاعلان العالمى لحقوق الانسان الصادر فى عام ١٩٤٨ .

زد على هذا أن الفترة ما بين سنة ١٩٦٠ وسنة ١٩٧٠ شهدت أيضا اتخاذ الامم المتحدة ، للمرة الاولى فى تاريخها ، اجراءات بمقتضى أحكام الفصل السابع من فصول الميثاق ، وهو الفصل المتعلق بما يتخذه مجلس الامن من الاعمال فى

حالاتتهديد السلم والاخلال به ووقوع العدوان.

ان الاحداث التى جدت داخل الامم المتحدة وخارجها ، خلال الستينات ، جعلت من مسائل الاستعمار والتفرقة العنصرية مسائل ذات اثر مباشر فى المحافظة على السلام والامن الدوليين . وبقيام الحركات القومية الافريقية بعمليات حرب العصابات فى جنوبى افريقيا ضد البرتغال وجنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية ، بالاضافة الى استمرار هذه الانظمة التى يسيطر عليها البيض فى تحدى قررات الامم المتحدة المطالبة باحلال أنظمة ديموقراطية تسيطر عليها الغالبية الافريقية محل الصرح الاستعمارى ، يمكن القول بأن افريقيا قد بلغت مرحلة من مراحل المجابهة المباشرة . ومن العسير التكهن بالنتائج التى قد يتمخض عنها الاستقطاب القائم بين الحركات القومية الافريقية وعضوية الامم المتحدة الافروأسيوية ومؤيديها من جهة، وبين الحكومات المسيئة القائمة فى جنوب افريقيا من جهة أخرى . ومهما كانت نتيجة هذا الاستقطاب ، فما من شك فى أنها ستحدث أثرها البالغ فى المنظمة العالمية .

أبرز التطورات من عام١٩٦٠ الى عام ١٩٧٠ :

كان للقرار الذى اتخذته الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها الخامسة عشرة (القرار رقم ١٥١٤ بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٦٠) القاضى بمنح الاقاليم والشعوب غير المستقلة استقلالها ، أثر ثورىفى طرقوأدواتمعالجة الامم المتحدةلمسائل تصفية الاستعمار . ولذا يمكن القول بأنه ابتداء من عام ١٩٦٠ ، ساد جو جديد وايديولوجية جديدة ، عبر الامين العام للامم المتحدة عنهما فى مقدمات تقاريره السنوية الى الجمعية العامة فى دورتيها الثالثة والعشرين (عام ١٩٦٨) والرابعة والعشرين (عام ١٩٦٩ أوضح تعبير . وقد وصف الامين العام الموقف السائد فى جنوبى افريقيا بقوله: انه « يمثل أكثر التحديات للارادة العالمية الجماعية ولسلطة الامم المتحدة خطورة » . وأضاف أوثانت الى هذا واصفا الموقف الذى غدا فى فترة الستينات محورا لجهود الامم المتحدة المتعلقة بتصفية الاستعمار بقوله : « انه أبرز انتهاك جماعى لحقوق الانسان والحريات الاساسية » .

ومن خلال هذه التصريحات ، والقرارات العديدة التى اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الامن وغيرهما من هيئات الام المتحدة خلال السنوات العشر الماضية ، تتجلى لنا حقيقة رئيسية ، الا وهى : ارتباط المشكلة ـ الاستعمارية بمشاكل التفرقة العنصرية ، وانتقالها فى صورتها الجديدة من ميدان التفسيرات السياسية والقانونية لميثاق الامم المتحدة ، الى ميدان المحافظة على السلام والامن الدوليين بوساطة الامم المتحدة . ولم يتم انتقال المشكلة الاستعمارية من ميدانها القديم الى ميدانها الجديد الا بعد مرور أحداث طرأت داخل المنظمة العالمية وخارجها . ففى مارس ١٩٦٠ ، وقعت مذبحة شاربيفيل فى جنوب افريقيا ، وهى المذبحة التى أزهقت فيها قوات البوليس أرواح العشرات من المواطنين السود على مقربة من مدينة جوهانزبرج . وفى مارس ١٩٧٠ ، أى بعد عشرة أعوام من مذبحة شاربفيل ، اعلنت « جمهورية جنوب روديسيا » . هذان الحدثان اللذان يفصل بينهما عقد كامل ، يمثلان ارتباط المشكلة الاستعمارية بمشكلة التفرقة العنصرية . كما يشير الحدثان الى المنطقة التى تعتبر أهم منطقة تستحوذ على اهتمام وقلق الامم المتحدة فى مجال تصفية الاستعمار القديم . وتشمل هذه المنطقة جمهورية جنوب افريقيا ، وجنوب روديسيا ، وجنوب غرب افريقيا التى آرجعت لها الجمعية العامة اسمها الافريقى الاصلى « ناميبيا » والاقاليم الخاضعة للاستعمار البرتغالى ، وهى انجولا وموزمبيق وغنينيا « البرتغالية » .

وفوق مسرح تلك القلعة البيضاء فى جنوب افريقيا ، اندلعت نيران حروب مختلفة من أجل التحرر الوطنى ، اولها حرب أنجولا التى بدأت فى عام ١٩٦١ . ويقدر امتداد جبهة هذا النزاع المسلح بحوالى ألفين من الاميال ، تمتد من المحيط الهندى الىالمحيط الاطلسى. ورغما عن انحركات التحرر القومى الافريقية ما زال يعوزهما الاتحاد والمال ، فقد ألفت فى منظمة الوحدة الافريقية التى أنشئت فى أديس ابابا فى١٩٦٣مظلةتنظيميةوصلة مرفقية تربطها بالعالم الخارجى . هذا الى أن الدول الافريقية المستقلة ، وخصوصا تنزانيا وزامبيا والكونغو [كينشاسا] والسنغال وغينيا

تتيح لقوات حرب العصابات الافريقية الملجأ والتدريب والعون • وهذا هو نفس الدور الذى لعبته الدول العربية المجاورة للجزائر تجاه المحاربين الجزائريين خلال الثورة الجزائرية •

وينبغى علينا أن نتفهم هذا النشاط الثورى الافريقى ليس فى ضوء ايديولوجية التصريح الخاص بالاستقلال الصادر فى عام ١٩٦٠ ، والذى نادى بنقل السلطة فورا الى أيدى الغالبية الافريقية فحسب ، بل يجب ان ننظر الى هذا النشاط فى ضوء التحالف المتزايد بين الانظمة البيضاء الثلاثة فى جنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية والبرتغال . وقد وصف الامين العام للامم المتحدة هذا التحالف الاستعمارى بين الانظمة البيضاء فى العمليات الحربية بأنه يمثل حائطا صلبا من التحدى لسلطة الامم المتحدة فى ميدان تصفية الاستعمار •

ونرى أن الانظمة الثلاثة قد نجحت فى الستينات فى تنسيق عملياتها الهادفة الى احباط أثر العقوبات الاقتصادية الاجبارية وشتى أنواع الحظر الاختيارى التى فرضها مجلس الامن والجمعية العامة على الاسلحة والعلاقات الدبلوماسية والمعونة الدولية الى هذه الحكومات • أضف الى هذا أن الانظمة البيضاء الثلاثة قد تعاونت فى المجابهة العسكرية التى تقوم بها ضد حروب العصابات الافريقية التى تهدد سيطرة البيض على الثلث الجنوبى لافريقيا •

ولنتساءل الآن عن رد الفعل لدى الامم المتحدة ازاء هذه التطورات ، وعن مدى تأثير رد الفعل هذا فى الاحداث التى جدت فى تلك المنطقة المضطربة . وهنا نذكر أن الستينات لم تنته الا وقد زاد عدد الدول الافريقية الاعضاء فى الامم المتحدة الى تسع وثلاثين دولة • وهذا هو أكبر عدد لاى مجموعة من مجموعات الدول الاعضاء فى المنظمة العالمية • أضف الى ذلك أن عدد الدول الافريقية والدول الاسيوية مجتمعين فى الامم المتحدة قد قد بلغ تسعا وستين دولة من مجموع مائة وست وعشرين دولة عضوا بالامم المتحدة • ونود أن نشير أيضا الى انه منذ صدور التصريح الخاص بالاستقلال فى عام ١٩٦٠ ، بلغ عدد الاقطار التى حققت استقلالها بعد أن كانت خاضعة لنظام الوصاية او لنظام الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى ثلاثين قطرا ، يضم حوالى سبعين مليونا من السكان • ومن بين هذه الاقطار التى تحررت أخيرا عدة دول افريقية مجاورة لمنطقة حرب العصابات فى افريقيا •

وطوال فترة الستينيات ، كانت أداة الامم المتحدة الرئيسية فى تحوير منحى المنظمة العالمية ازاء مشكلة تصفية الاستعمار ، اللجنة الخاصة للدول الاربع والعشرين • وتبدت توصياتها الراديكالية التى تقدمت بها خلال تلك الفترة الى الجمعية العامة ومجلس الامن فى اقتراحاتها منذ عام ١٩٦٨ المنادى بأنه لزاما على مجلس الامن فرض عقوبات على روديسيا الجنوبية تسندها القوة ، ووجوب تطبيق هذه العقوبات على جنوب افريقيا والبرتغال أيضا . وأثناء اضطلاع لجنة الـ ٢٤ دولة بنشاطها هذا ، وهو النشاط الذى قاطعته استراليا منذ ١٩٦٩ ، أنشأت اللجنة صلات مباشرة وفعالة مع منظمة الوحدة الافريقية وممثلى حركات التحرر القومى الافريقية ، خصوصا خلال اجتماعاتها التى تعقدها فى افريقيا سنويا بانتظام •

ولم يحن عام ١٩٦٥ الا وقد اعترفت لجنة الدول الاربع والعشرين - والتى تسمى أيضا باللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار - بشرعية كفاح الشعوب المستعمرة فى جنوبى افريقيا كصورة من صور ممارسة هذه الشعوب لحقها المتأصل فى تقرير مصيرها بنفسها وفى الاستقلال • ولفتت اللجنة انتباه اللجنة المعنية بحقوق الانسان الى حوادث انتهاك الحقوق الانسانية الاسياسة فى جنوبى افريقيا ، وربطت بين مشاكل الاستعمار ومشاكل التفرقة العنصرية ، باعتبار أنها تشكل تهديدا للسلام والامن الدوليين ، وتتطلب اتخاذ مجلس الامن لاجراءات ضد الانظمة الاستعمارية الثلاثة بموجب الفصل السابع من فصول ميثاق الامم المتحدة • وعلاوة على هذا ، فان الدراسات التى قامت بها اللجنة المختصة بتصفية الاستعمار حول آثار المصالح الاقتصادية والمالية الاجنبية فى ابطاء عملية تصفية الاستعمار أدت الى توجيه الجمعية العامة للامم المتحدة نداءات الى « كبار الشركاء المتعاملين بالتجارة » والى « حلفاء الانظمة البيضاء بأن يرعووا ويستجيبوا الى الارادة الجماعية للمجتمع الدولى • وطالبت الجمعية

العامة بقطع العلاقات التجارية والاتجار بالسلاح والمساعدات الاقتصادية والمالية مع هذه الانظمة المذنبة فى حق المجتمع الدولى •

وعلى سبيل المثال، خصت لجنة تصفية الاستعمار فى عام ١٩٦٥ ، وللمرة الاولى فى تاريخها ، حلفاء البرتغال من أعضاء منظمة حلف شمال الاطلسى بالنقد الشديد لما يؤدونه من عون مباشر وغير مباشر لعمليات قمع الكفاح الافريقى من أجل التحرر • وتعرضت اللجنة أيضا لمشكلة القواعد والمنشآت العسكرية فى الاقاليم غير المستقلة، معتبرة وجود هذه القواعد والمنشآت انتهاكا لميثاق الامم المتحدة وللتصريح الخاص بالاستقلال الذى أصدرته الجمعية العامة فى عام ١٩٦٠وتهديدا مباشرا لحركات التحرير الافريقية.

واذا كنا قد تعرضنا بشىء من التفصيل لنشاط لجنة تصفية الاستعمار ، فان الغرض الاول من هذا هو تحديد الجوانب العامة لمشكلة تصفية الاستعمار التى اختصتها الامم المتحدة باهتمامها خلال الفترة موضع البحث •

اما فيما يتعلق بالاجراءات المعنية التى اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الامن على أساس التوصيات التى تقدمت بها لجنة تصفية الاستعمار، فاننا نجد اختلافا محسوسا بين لغة وجوهر قرارات الجمعية العامة ، وقرارات مجلس الامن خلال تلك الفترة من فترات تصفية الاستعمار •• نرى مثلا أن الجمعية العامة التى تعكس قوة أصوات المجموعة الافروآسيوية ومؤيديها من الدول الاخرى قد بدأت فى منتصف الستينات فى لفت انتباه مجلس الامن الى الاخطار المتأصلة فى موقف اعتبرته الجمعية العامة مهددا للامن والسلام الدوليين •

وابتداء من عام ١٩٦٥ ، أخذت الجمعية العامة للامم المتحدة فى تبنى قرارات شديدة اللهجة وصفت فيها الاستعمار والتفرقة العنصرية مجتمعين كجريمة ضد البشرية . واذ قاربت فترة الستينات الانتهاء ، أجازت الجمعية العامة فى عام ١٩٦٩ أربعة قرارات تجلى فيها تحول مشكلة الاستعمار والتفرقة العنصرية الى مشكلة أمن وسلام ملحة. ففى قرارها رقم ٢٥٠٦ الذى أقرته الجمعية فى دورتها الرابعة والعشرين فى ٢١ نوفمبر ١٩٦٩ ، اشارت الجمعية الى تقرير اللجنة الخاصة المعنية بسياسة التفرقة العنصرية التى تنتهجها جمهورية جنوب افريقيا ، وطالبت بانهاء حالات قمع واضطهاد الاشخاص المناوئين لتلك السياسة .. وقد حث قرار الجمعية على معاملة الاسرى من المقاتلين من أجل الحرية معاملة انسانية بموجب مواثيق جنيف التى اقرت فى ١٢ أغسطس ١٩٤٩ . كما اعترف القرار بشرعية كفاح شعب جنوب افريقيا المضطهد من أجل ممارسة حقه المتأصل فى تقرير مصيره (*)

وأضفت الجمعية العامة شرعية على حركات الكفاح الافريقى فى قراراتها التالية التى اتخذتها فى دورتها الرابعة والعشرين : القرار رقم ٢٠٥٧ (٢١ نوفمبر ١٩٦٩) الخاص بالاقاليم الخاضعة للاستعمار البرتغالى ، والقرار رقم ٢٥٠٧ (٢١ نوفمبر ١٩٦٩) الخاص بالاقاليم الجنوبية ، والقرار رقم ٢٥١٧ (١ ديسمبر ١٩٦٩) الخاص بناميبيا • فى كل هذه القرارات رددت الجمعية العامة دعوتها الى مجلس الامن لان يتخذ التدابير الفعالة بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة (*)

غير أن مجلس الامن ظل غير قادر على الاستجابة الى نداءات الجمعية العامة على الرغم من ازدياد عدد أعضاء الدول الافرو آسيوية به. وظلت الدول الغربية الثلاث الاعضاء الدائمون بالمجلس (فرنسا وبريطانيا وامريكا) تعارض رأى الجمعية العامة ورأى الاعضاء الافرو آسيويين بالمجلس نفسه القائلة باعتبار المشكلة مشكلة أمن وسلام دوليين. وأصرت هذه الدول الغربية الثلاث على أن السلام والامن الدوليين غير « مهددين » بمعنى التهديد ، بل « مضطربين » فحسب »! وتحاشى مجلس الامن توسيع رقعة المنطقة المفروضة عليها عقوبات وحظر اقتصادى، لتتعدى روديسيا الجنوبية الى جنوب افريقيا والبرتغال، مع دعم هذه التدابير بالقوة •

وفى ضوء هذا الموقف الذى اتخذه مجلس الامن

ازاء الحالة فى جنوب افريقيا تمثلت فى التدابير التالية اقصى ما استطاع المجلس اتخاذه خلال الفترة موضع البحث الحالى :

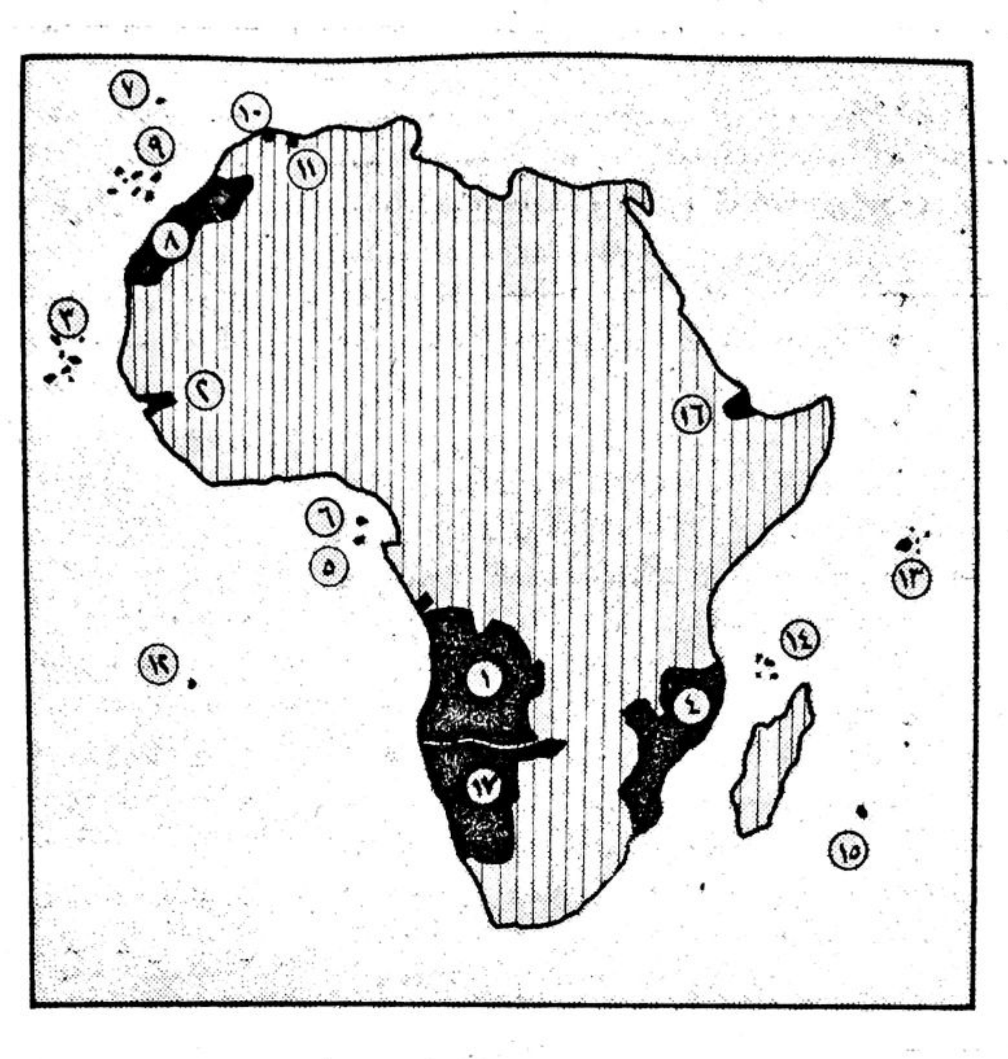
اقر مجلس الامن فى مارس ١٩٧٠ القرار رقم ٢٧٧ بصدد روديسيا الجنوبية ، كاستمرار لتدابيره التى اتخذها فى ١٩٦٦ ضد ذلك الاقليم بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . ومن المعروف أن فرض المجلس عقوبات اقتصادية على ذلك الاقليم فى عام ١٩٦٦ ، تمثل فيه التجاء الامم المتحدة لاول مرة فى تاريخها الى استخدام الفصل السابع من ميثاقها . وفى قرار مارس ١٩٧٠ قرر المجلس وجوب فصم الدول الاعضاء بالامم المتحدة فورا لكل العلاقات الدبلوماسية والقنصلية والتجارية والعسكرية وغيرها من العلاقات الاخرى ، وبأنهاء أى تمثيل لها فى ذلك الاقليم . وفى القرار نفسه ، استنكر المجلس سياسات جنوب افريقيا والبرتغال ازاء روديسيا الجنوبية ، مطالبا بسحب شرطة جنوب افريقيا وقواتها المسلحة من ذلك الاقليم ، ودعا المجلس كل الدول الى أن تمنع التحايل على نظام العقوبات الاقتصادية الشاملة الاجبارية المفروض على روديسيا الجنوبية . كما حث المجلس كل الدول على أن تزيد من عونها لشعب « زمبابوى » الافريقى فى كفاحه من اجل حريته . وزاد مجلس الامن من مسئوليات لجنة العقوبات التابعة له . ويجدر بالذكر هنا ان المجلس نظر مشروع قرار افرو أسيوى تقدمت به كل من بوروندى ، ونيبال ، وسيراليون وسوريا وزامبيا استنكرت فيه رفض بريطانيا استخدام القوة ضد حكومة ايان سميث ، ومد نظام العقوبات ليشمل جنوب افريقيا والبرتغال أيضا . غير أن بريطانيا وأمريكا استخدمتا حقهما فى الفيتو ضد ذلك المشروع ، وكانت هذه هى المرة الاولى التى تستخدم فيها امريكا حق الفيتو فى مجلس الامن .

وفيما يتعلق بناميبيا ، التى انهت الجمعية العامة انتداب جنوب افريقيا عليها فى اكتوبر ١٩٦٦ (قرار رقم ٢١٤٥ فى الدورة الحادية والعشرين) فقد اتخذ مجلس الامن قراره رقم ٢٦٩ فى ١٢ اغسطس ١٩٦٩ ، واصفا وجود جنوب افريقيا فى الاقليم بأنه احتلال يشكل عدوانا ضد سلطة الامم المتحدة . واعترف المجلس فى قراره بشرعية كفاح شعب زامبيا ضد وجود جنوب افريقيا غير المشروع فى ناميبيا كما دعا الدول جميعا الى أن تمد العون للشعب الناميبى فى ذلك الكفاح من اجل الاستقلال .

فاذا بحثنا عن اجراءات الامم المتحدة ضد جنوب افريقيا ذاتها ، الفينا أن النداء الذى وجهه مجلس الامن فى قراره رقم ١٨١ بتاريخ ٧ اغسطس ١٩٦٣ بصدد حظر امداد جنوب افريقيا بالاسلحة ، تتمثل فيه المحاولة الوحيدة للامم المتحدة لاستخدام مايشبه الضغط عن طريق الارغام ضد جنوب افريقيا .

ولنلق الان نظرة على الموقف الناجم عن الثورة الافريقية فى أنجولا وموزمبيق وغينيا « البرتغالية » ضد البرتغال . لقد اتخذ مجلس الامن قرارات ثلاثة فى عام ١٩٦٩ بصدد الشكاوى التى تقدمت بها زامبيا (القرار رقم ٢٦٨ فى ٢٨ يوليو ١٩٦٩) والسنغال [القرار رقم ٢٧٣ فى ٩ ديسمبر ١٩٦٩] وغينيا [القرار رقم ٢٧٥ فى ٢٢ ديسمبر ١٩٦٩] ضد البرتغال لقيامها بما وصفته الدول الافريقية ـ بعدوان مسلح ضد أراضيها وسكانها . وعلى الرغم من أن تلك الهجمات التى شنتها البرتغال احدى دول الحلف الثلاثى الابيض فى جنوب افريقيا ـ ضد دول افريقية مستقلة ، كان يمكن لمجلس الامن ان يعتبرها تهديدا للسلام والامن الدوليين ، ويتطلب اتخاذ اجراءات بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، فان مجلس الامن اقتصر على « نقد » و « استنكار » و « تحذير » البرتغال لقيامها بتلك الاعمال الهجومية وهددها بالنظر فى تدابير اخرى ضدها فيما لو تكررت تلك الاعمال .

ومن المسلم به عموما أن العقوبات الاقتصادية لن تؤدى فى حد ذاتها الى انهاء العسف الذى تلقاه الغالبية الافريقية على يد الاقلية البيضاء فى زمبا بوى [روديسيا الجنوبية] ، وأن الامم المتحدة ، وهى غير قادرة على أن تسهم عمليا فى حروب المجابهة التى تشهدها أفريقيا حاليا ، قد تستمر فترة من الزمن فى اصدار مناشدات



المستعمرات البرتغالية : (١) انجولا (٢) غينيا بيساو (٣) جزر كاب فيرد (٤) موزمبيق (٥) ساو تومى (٦) برنسيب (٧) ماديرا .

المستعمرات الاسبانية : (٨) الصحراء الاسبانية (٩) جزر كناريا (١٠) سبتة (١١) مليلا .

المستعمرات البريطانية : ست هيلينا (١٢) سيشل (١٣) .

المستعمرات الفرنسية : (١٤) جزر كومورو (١٥) ريونيون (١٦) الصومال الفرنسى

(١٧) جنوب غــرب أفريقيــا تحت سيطرة جمهورية جنوب افريقيا .

هذا فضلا عن كل من روديسيا وجنوب افريقيا التى تخضع لسـيطرة الاقلية البيضـــاء

واستنكارات لا أثر لها ازاء مشكلة الاستعمار والتفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا ٠

الا أن اسهام الامم المتحدة فى عملية تصفية الاستعمار وحماية حقوق الانسان فى جنـــوب افريقيا خلال العقد الماضى ، عقد الستينات ، قد ساعد قضية العدل والحرية كما يتضح مما يلى : أرغمت المنظمة العالمية الانظمة المارقة الثلاثة ومؤيديها على أن تقف موقف المجابهة ٠ وبذا ركزت الامم المتحدة الاهتمام الدولى على الموقف ٠ كما أنها فرضت عقوبات اقتصادية للمرة الاولى فى تاريخها ، وتعمل حاليا على الافادة من هــذه التجربة عن طريق دراسة وسائل تطبيق العقوبات تطبيقا محكما واعداد اجهزة هــذا التطبيق لاية احتمالات مستقبلة ٠ كذلك دعمت الامم المتحدة علاقاتها مع منظمة الوحدة الافــريقية ، ونمت اتصالاتها بشتى الاشكال مع المنظمات التى تقوم بنشاط فى مجال مكافحة العنصرية ٠ عدا هذا ، تتعامل المنظمة العالمية مباشرة مع الشــعوب الافريقية غير المستقلة عن طريق الحركات القومية الافريقية ومقدمى العرائض الافريقيين. كما بدأت الامم المتحدة فى انماء وسائلها الخاصة بالحرب السيكولوجية عن طريق الاحتفال باليوم الدولى لازالة كل صور التفرقة العنصرية ، وتوجيه اذاعات مباشرة الى افريقيا غير المستقلة لاحاطة الشعوب المستعمرة علما بما يجرى ٠ وتعمل الامم المتحدة أيضا على زيادة المشاركة الاقليمية فى اتخاذ قرارات السياسة الدولية عن طريق الاشراف على تنظيم مؤتمرات دولية بشأن الاستعمار والتفرقة العنصرية ، كمـؤتمر كيتوى [بزامبيـــا] فى عام ١٩٦٧ ٠ وتقوم أيضا بعقد مؤتمرات دولية تستهدف الاعلام عن الجوانب الرئيسية لهــذه المشاكل وتدقيق البحث فيها ، كما حدث فى مؤتمر طهران الدولى لحقوق الانسان الذى عقد فى عام ١٩٦٨ ٠

وتضطلع الامم المتحدة بدور فى بناء الامم الناشئة فى افريقيا، ولو على نطاق متواضع، عن طريق برامج التعليم والتدريب فى جنوب افريقيا التى تتيــح للاجئين الافريقيين فرص التــدريب

العلمى والفنى والمهنى ، وعن طريق تعاملها مع الحركات القومية الافريقية · هذا الى أن الامم المتحدة قد أنشأت نوعا من الحكومات فى المنفى ، حينما انشأت مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، الذى يرأسه الامين العام للامم المتحدة المساعد لشئون الاعلام العام · ويصدر هذا المجلس حاليا وثائق سفر للناميبيين ، ومعترف بها من جانب عدد من الحكومات ، ويقوم أيضا بأعمال ادارية اخرى متعلقة أساسا بمساعدة السكان الاصليين فى ذاك الاقليم ·

وفوق هذا وذاك ، فقد قامت الامم المتحدة بتطوير وسائل تنظيمية وأيديولوجية جديدة فى مجابهتها للانظمة المعتدية الثلاثة فى افريقيا الجنوبية ، وهى وسائل جديرة بالبحث والتدقيق. ومن بين هذه التطورات الجديدة الناجمة عن نشاط الامم المتحدة فى مجال تصفية الاستعمار ما يلى :

ـ تعاون الامم المتحدة ومنظمة اقليمية ، كمنظمة الوحدة الافريقية ، فى مجال المحافظة على الامن والسلام الدوليين ·

ـ تنسيق كل أعمال الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة فى مجال وضع السياسة والتدابير المتصلة بالمنازعات الحادة ، خصوصا فى ضوء الموقف الذى اتخذه البنك الدولى للتعمير والانشاء ازاء تقديم المعونات لجنوب أفريقيا والبرتغال·

ـ تعيين لجان للدراسة مؤلفة من خبراء دوليين ، مثل لجنة خبراء دراسة حوادث انتهاك حقوق الانسان ، وأثر عمل هذه اللجان على قرارات الحكومات فى اطار نشاط الامم المتحدة ·

ـ أثر اضفاء الامم المتحدة ، الشرعية على الحروب الافريقية للتحرر القومى ، وأثر هذا على حركات التحرر القومى فى أجزاء أخرى من العالم ، بما فى ذلك الشرق الاوسط ·

ـ تعطيل حقوق العضوية بالامم المتحدة بالنسبة للانظمة البيضاء الثلاثة أو طرد هذه الدول كلية من الامم المتحدة ووكالاتها ، وأثر هذا فى عمل التنظيم الدولى ·

ـ دور الدول الكبرى فى مجلس الامن ازاء اجماع غالبية الدول الاعضاء الاخرى فيما يختص بتصفية الاستعمار وحقوق الانسان فى افريقيا ·

ـ دور محكمة العدل الدولية فى اتخاذ قانون عالمى يمكن تطبيقه فى مجال المحافظة على الامن والسلام ·

ومن بين المسائل الجديدة التى تستدعى البحث ، مسألة الدول الصغيرة جدا والعضو بالامم المتحدة · وليس فى الاستطاعة تعريف حكومات « الدول الصغيرة جدا » تعريفا عاما ، اللهم الا فى اطار عدد السكان ومقدار المساحة. وتتركز هذه المسألة الناجمة عن النجاح فى تصفية الاستعمار الى حد كبير ، فى الحاجة الى ايجاد نوع من العلاقة المفيدة بين الدول الصغيرة جدا والامم المتحدة · ومهما كان الحل لهذه المسألة ، فينبغى أن تكون هذه العلاقة متوائمة والتطبيق السليم لحق تقرير المصير ، مع المحافظة على اضطلاع الامم المتحدة بمهامها اضطلاعا فعالا فى الوقت ذاته ·

تلك هى بعض الامثلة التى تمخضت عن نشاط الامم المتحدة فى مجال تصفية الاستعمار والتى تتطلب مزيدا من البحث · ولا شك أن بعض هذه المشاكل سيظل يجابه الامم المتحدة خلال فترة السبعينات أثناء سعيها الى اقرار قسط من العدل والسلام فى افريقيا والعالم أجمع . ولكى تنجح الامم المتحدة فى هذا المسعى ، لابد لها من أن تدعم وتصبح أكثرفعالية ·واذ تحتفل المنظمة العالمية فى عام ١٩٧٠ بالذكرى العاشرة للتصريح الخاص بالاستقلال ، واذ تحيى عيدها الخامس والعشرين فى السنة ذاتها ، فان مشكلة تقوية الادوات الدولية التى تستخدمها من أجل وضع قرارتها موضع التنفيذ تزداد أهمية ، فلقد أدلى الامين العام للامم المتحدة ، أوثانت فى السادس والعشرين من شهر مايو ١٩٧٠ بتصريح حول هذا الموضوع اذ قال « لا يمكن للامم المتحدة ، بل ولا للمجتمع الدولى قاطبة ، أن يتقدم أو يعيش دون قوانين عالمية توضع موضع التنفيذ ، ودون شرطة دولية ومحاكمة عالمية تعمل على احلال السلام والعدالة الدوليين » ·

د· ياسين العيوطى

الأمـــم المتحـــدة والتـــنمية الاقتصادية

تحتفل الجمعية العامة للامم المتحدة هذه الايام بذكرى مرور خمسة وعشرين عاما على بدء عملها . ولا شك أن وجـود الامم المتحـدة يعتبر احدى العلامات الرئيسية للحياة السياسية الدولية فيما بعد الحرب العالمية الثانية. على ان الظاهرة الاكثر جذبا للانتباه ، هى ان الامم المتحدة ليست منظمة سياسية فحسب، بل انها بالدرجة الاولى، منظمة تخدم عملية التقدم الاقتصادى والاجتماعى للشعوب الاقل حظا فى التقدم والرخاء من غيرها ، وهى الشعوب التى ذاقت مرارة الاستعمار والتخلف •

ولم يكن الهدف من الامم المتحدة فى مراحل التفكير المبدئى لانشائها من جانب الدول الكبرى هو الاهتمام بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، لان التفكير الاساسى لهذه الدول كان تعبيرا عن الحاجة الى منظمة سياسية تنحصر مهمتها فى توفير الامن الجماعى بمفهومه الضيق • على أنه كان هناك رأى نادى به كثير من المفكرين ذوى الشأن والسمعة الدولية ، واكتسب شعبية متزايدة من جانب الدول الصغرى التى شاركت فى انشاء الامم المتحدة ، مؤداه أن القضاء على الحروب لا يتم فقط عن طريق العمل السياسى الدولى ، بل وايضا عن طريق القضاء على العوامل المسببة للحروب ؟ والتى تتمثل فى الفقر والحرمان والتخلف •

ومن هنا جاءت الامم المتحدة، تعبيرا عن نظرية مختلفة عن نظرية عصبة الامم فى العمل الدولى ، فكان الاهتمام بمشاكل التنمية عنصرا أساسيا فى تركيب الامم المتحدة منذ البدء ، وتمثل ذلك أولاني ايجاد المجلس الاقتصادى الاجتماعى كفرع رئيسى للمنظمة الدولية الجديدة ، ثم من ناحية أخرى ارتباط الامم المتحدة بمجموعة المنظمات المتخصصة التى كانت تعمل فى الميدان الدولى قبل ظهور الامم المتحدة (مثل مكتب العمل الدولى ، واتحاد البريد الدولى • • الخ) ، وانشاء وكالات متخصصة جديدة ترتبط بالامم المتحدة مثل منظمة التربية والثقافة (اليونيسكو) ، ومنظمـة الزراعـة والاغذية ، ومنظمة الصحة العالمية . . الخ .

ولقد كانت النظرية الاساسية لعمل الامم المتحدة والمنظمات المساعدة لها فى مجال التنمية، هى اللامركزية والاستقلال الذاتى ، حيث تقوم المؤسسات الدولية بالعمل فى قطاعات بعينها (ثقافة وتربية ، صحة ، تغذية وزراعة ، طيران مدنى ، مواصلات ، بريد ، .. الخ) بحيث تتمتع هذه المؤسسات بنوع من الاستقلال الذاتى وحرية

العمل · هذه النظرية تقوم على أساس سياسى واضح ، وهو خوف الاسرة الدولية من تقوية منظمة بعينها (وهى الامم المتحدة) الى الحد الذى يسمح لها بأن تكون منظمة مسيطرة على مؤسسات العمل الدولى فى ميادينه المختلفة ، مما يقربها من فكرة الحكومة العالمية التى كان يأباها المجتمع الدولى وما يزال ·

ويذكر جاكسون – وهو خبير كلفته الامم المتحدة باعداد دراسة نشرت فى أواخر عام ١٩٦٩ عن كفاءة نظامها العامل فى حقل التنمية – انه نتيجة للمجهودات الهائلة والتضخم الكبير فى حجم نشاط الامم المتحدة فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، أصبح هذا النشاط يوازى خمسة أضعاف النشاط الذى تبذله الامم المتحدة فى مجال حفظ الامن والتسويات السياسية · ولقد تبلور هذا الخط منذ السنوات الاولى لانشاء الامم المتحدة ، حين قرر المجلس الاقتصادى الاجتماعى انشاء نوعين من التنظيمات لتقديم المعونة للدول النامية : اولهما ، البرنامج الموسع للمعونة الفنية EPTA الذى ظهر فى ١٩٤٩ ، وثانيهما الاعتماد الخاص SF الذى ظهر فى ١٩٥٨ · وكان عمل البرنامج الموسع للمعونة الفنية ينحصر فى تقديم الخبراء الفنيين والمنح الدراسية والتدريبية فى مجالات التنمية · على ان الحاجة ظهرت – بمرور الوقت – الى ان يمتد نطاق الخدمة الانمائية الى أعمق من ذلك ، وبالذات الى مجال تقديم الاموال اللازمة لتنفيذ برامج تنمية محددة ، وهو ما دعا الى انشاء الصندوق الخاص أو الاعتماد الخاص فى ١٩٥٨ . وكان كل من هذين التنظيمين يقوم على تلقى المساهمات الاختيارية من الحكومات أعضاء الامم المتحدة القادرة على ذلك (وهى أساسا حكومات الدول المتقدمة) ، ثم توجيه هذه الاموال الى خدمة عملية التنمية ·

وحين اتضح ان نشاط كل من هذين التنظيمين يرتبط بالاخر ، ظهرت الحاجة واضحة الى دمجهما فظهر برنامج الامم المتحدة للتنمية UNDP فى يناير ١٩٦٦ · على أن هذا الدمج لم يكن عضويا وكاملا ، نظرا لان البرنامج الجديد ظل يحتوى على قسمين منفصلين : احدهما للمعونة الفنية ، والاخر للاعتماد الخاص. ولقد أخذ هذا التنظيم الجديد يقيم « ممثلين مقيمين » له فى كل دولة من الدول الاعضاء فى الامم المتحدة ، ويعمل على أساس التخطيط طويل الاجل لمشروعات التنمية التى تقيمها الامم المتحدة ، ويعتمد على التنسيق بين سياساته وسياسات جميع الوكالات المتخصصة العاملة فى مجال تقديم المساعدات الانمائية (مثل منظمة الزراعة والتغذية ، واليونيسيف ، ومنظمة الصحة العالمية ·· الخ) ·

على ان برنامج الامم المتحدة للتنمية ليس مخولا السلطات الكافية ليصبح الهيئة المسئولة عن التنسيق والتخطيط الاعلى لبرامج التنمية الدولية ، لهذا كان لا معدى من ان تظهر مشاكل التنسيق والتخطيط والفعالية فى هذا المجال ·

ولقد أدى برنامج المعونة الفنية والاقتصادية فى المجال الدولى الى مساعدة الدول النامية ، ولكن مدى هذه المساعدة هو المسألة واجبة البحث · ان نظام الامم المتحدة للتنمية يعطى الامل فى المستقبل ، ولكنه بصورته الحالية يتعرض لمشاكل كبيرة ، تعود أساسا الى عوامل تنظيمية وادارية وبشرية ومالية . وهذا يجعلنا ننظر بشىء من التفصيل فى مختلف جوانب اسهام الامم المتحدة

السنة	افريقيا	الامريكتين	آسيا	اوربا	المجموع الكلى
١٩٤٥	٤	٢٢	١٠	١٥	٥١
١٩٤٦	٤	٢٢	١٢	١٧	٥٥
١٩٤٧	٤	٢٢	١٤	١٧	٥٧
١٩٤٨	٤	٢٢	١٥	١٧	٥٧
١٩٤٩	٤	٢٢	١٦	١٧	٥٩
١٩٥٠	٤	٢٢	١٧	١٧	٦٠
١٩٥١	٤	٢٢	١٧	١٧	٦٠
١٩٥٢	٤	٢٢	١٧	١٧	٦٠
١٩٥٣	٤	٢٢	١٧	١٧	٦٠
١٩٥٤	٤	٢٢	١٧	١٧	٦٠
١٩٥٥	٥	٢٢	٢٤	٢٧	٧٦
١٩٥٦	٨	٢٢	٢٣	٢٧	٨٠
١٩٥٧	٩	٢٢	٢٤	٢٧	٨٢
١٩٥٨	١٠	٢٢	٢٤	٢٧	٨٢
١٩٥٩	١٠	٢٢	٢٤	٢٧	٨٢
١٩٦٠	٢٦	٢٢	٢٤	٢٨	١٠٠
١٩٦١	٢٩	٢٢	٢٥	٢٨	١٠٤
١٩٦٢	٣٣	٢٢	٢٥	٢٨	١١٠
١٩٦٣	٣٤	٢٤	٢٦	٢٨	١١٢
١٩٦٤	٣٦	٢٤	٢٦	٢٩	١١٥
١٩٦٥	٣٧	٢٤	٢٨	٢٩	١١٨
١٩٦٦	٣٩	٢٦	٢٨	٢٩	١٢٢
١٩٦٧	٣٩	٢٦	٢٩	٢٩	١٢٣
١٩٦٨	٤٢	٢٦	٢٩	٢٩	١٢٦
١٩٦٩	٤٢	٢٦	٢٩	٢٩	١٢٦

جدول رقم (١) عضوية الامم المتحدة بالقارات الجغرافية

فى مجال المعونة الدولية ونظامها للاسراع بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٠

اولا : الجوانب التنظيمية لبرنامج التنمية

يهدف برنامج الامم المتحدة للتنمية ، كما جاء فى قرار الجمعية العامة رقم ٢١٨٨ للدورة الواحدة والعشرين الى تحقيق المبادىء الاتية :

١ ـ أكبر تركيز للموارد ـ كما هو متوفر حاليا ـ على البرامج الانمائية الاكثر فائدة للدول الاعضاء ٠

٢ ـ استجابة مرنة وسريعة وفعالة للحاجات الخاصة للدول الاعضاء والاقاليم الجغرافية ، وذلك تبعا لما هو متاح حاليا ومن موارد لدى الامم المتحدة ٠

٣ ـ عدم تحميل الدول الاعضاء أو المنظمات التابعة للامم المتحدة أعباء ادارية كبيرة فى تنفيذ برامج التنمية ٠

٤ ـ وضع نظام متكامل وطويل المدى لتخطيط برامج التنمية على المستوى الدولى والاقليمى ٠

٥ ـ وضع اجراءات منظمة لتقييم فعالية الانشطة العملية والابحاث فى مجال التنمية التى تقوم بها الامم المتحدة ٠

ولا شك أن الحكم على كفاءة أى تنظيم ، انما يكون بقياس فعاليته فى تحقيق الاهداف التى انشىء لانجازها . واذا نظرنا الى الشكل التنظيمى لبرنامج الامم المتحدة والمنظمات الدولية المساعدة العاملة فى حقل التنمية من حيث مواءمته لتحقيق الاهداف السالفة الذكر ، سنجد ما يلى :

١ ـ الشكل التنظيمى على المستوى الدولى :

١ ـ ان طبيعة عمل الامم المتحدة فى مجال التنمية ، يحتم أن يقوم البناء التنظيمى لهذا العمل

اسم الوكالة		تاريخ انشائها	تاريخ الاتفاق مع الامم المتحدة
اتحاد المواصلات اللاسلكية الدولى	ITU	١٨٦٥	١٩٤٩
اتحاد البريد العالمى	UPU	١٨٧٤	١٩٤٨
مكتب العمل الدولى	ILO	١٩١٩	١٩٤٦
منظمة الزراعة والاغذية	FAO	١٩٤٥	١٩٤٦
البنك الدولى للانشاء والتعمير	IBRD	١٩٤٥	١٩٤٧
صندوق النقد الدولى	IMF	١٩٤٥	١٩٤٧
اليونسكو (منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة)		١٩٤٦	١٩٤٦
منظمة الطيران المدنى الدولية	ICAO	١٩٤٧	١٩٤٧
الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية	GATT	١٩٤٨	—
منظمة الصحة العالمية	WHO	١٩٤٨	١٩٤٨
منظمة المقاييس العالمية	WMO	١٩٥٠	١٩٥١
مؤسسة التمويل الدولية	IFC	١٩٥٦	١٩٥٧
مؤسسة الطاقة الذرية الدولية	IAEA	١٩٥٧	١٩٥٧
المنظمة الحكومية للاستشارات البحرية	IMCO	١٩٥٩	١٩٥٩
اتحاد التنمية الدولى	IDA	١٩٦٠	١٩٦١

جدول رقم (٢) الوكالات والاجهزة المتخصصة المرتبطة بالامم المتحدة

على مركزية تسمح بايجاد نظرة شاملة لعملية التخطيط واصدار القرارات ، بما يحقق نوعا من التنسيق والتكامل بين مختلف مظاهر عمل الامم المتحدة فى مجال التنمية ٠ وفى نفس الوقت ، لابد من وجود لامركزية على مستوى البلد المستفيد، من حيث تنفيذ البرنامج المخصص له ٠ هذا الوضع المنطقى تنظيميا هو عكس ما يتبع حاليا ٠

فعلى مستوى رسم السياسة الانمائية الدولية واصدار القرارات الكبرى الخاصة بذلك ، لا توجد مركزية فى العمل ، بل أن السلطة أو الاختصاص موزع ما بين برنامج الامم المتحدة للتنمية والوكالات المتخصصة ، ولا يوجد هيكل تنظيمى يربط بينهما ، ويوضح مسئولية رسم السياسة العليا لعملية التنمية فى المجال الدولى . ومن ناحية أخرى ، فان التخطيط والجوانب الادارية لتنفيذ برامج التنمية على مستوى بلد معين ، لا تتميز باللامركزية الكاملة التى تتمثل فى حصول المسئولين على سلطات تمكنهم من العمل فى حدود واضحة لانجاح تلك البرامج ، ولتكييفها مع البيئة المحلية ٠ ولا شك أن القدرة المحدودة على التصرف يترتب عليها عقبات التأخير واصالة الاجراءات الادارية ، « فالممثل المقيم » لبرنامج الامم المتحدة للتنمية فى أى بلد يعانى كثيرا من هذا المظهر ويجأر بشكواه [١٠].

٢ ـ ان العمل فى مجال التنمية ، بمشاكلها المختلفة ، يتطلب كفاءات ادارية معينة قادرة على القيام بمهام ما يصطلح على تسميته « بادارة التنمية » . هذه الكفاءات الادارية تعنى توفر افراد مؤهلين ، ثم اساليب ادارية وتنظيمية معينة تقوم على حل المشاكل وسرعة اتخاذ القرارات . ونظرا لان النظام الذى تعمل بمقتضاه الامم المتحدة فى مجال التنمية معيب اداريا وتنظيميا ، فاننا نجد ان العبء على المنفذين الاداريين لبرامج التنمية عبء ضخم ، بحيث أن العاملين مع الامم المتحدة لتنفيذ برامجها واقعون تحت ضغط كبير يؤثر على كفاءتهم فى اداء عملهم، هذه الكفاءة التى يتطلب منها أن تتزايد وأن تنمو لتواجه المشاكل العويصة المركبة لعملية التنمية .

٣ ـ ان الرقابة الادارية على عمل الامم المتحدة فى مجال التنمية غير ممكنة حتى الان ، بسبب عدم توفر الحقائق والارقام بصورة كافية عما تم انجازه ، وما ينبغى عمله . وضعف الرقابة هذا يؤدى الى بطء التنفيذ ، وتعقد المشاكل وتراكمها .

٢ ـ التنظيم على المستوى الاقليمى :

لعل المشكلة التنظيمية أوضح ما تكون على المستوى الاقليمى ، حيث ينعدم التنسيق بين عمل برنامج الامم المتحدة للتنمية والوكالات المتخصصة . ولنضرب أمثلة على ذلك من حيث شكل التنظيم الادارى الاقليمى ، ثم من حيث طبيعة الاختصاصات المخولة للمكاتب الاقليمية .

اولا : التنظيم الادارى للمكاتب الاقليمية : نجد ان منظمة الصحة العالمية تعمل عن طريق ستة مكاتب اقليمية ، ولكن اختصاص هذه المكاتب ليس له اساس جغرافى واضح . فمثلا مكتب شرق البحر المتوسط تتبعه اثيوبيا ، ومكتب اوربا تتبعه المغرب (مراكش) . ونجد اللجان الاقتصادية الاقليمية الاربع التى تتبع المجلس الاقتصادى الاجتماعى وهى : اللجنة الاقتصادية لاسيا ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، واللجنة الاقتصادية لاوربا ، واللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، تعمل على اساس جغرافى واضح ، وهو التقسيم القارى ، الا اننا نجد ان دول الشرق الاوسط والادنى لا تتبع أيا من هذه اللجان الاربع ، بل تتبع مكتب الامم المتحدة الاقتصادى والاجتماعى فى بيروت هذا المكتب كان من الممكن الا ينشأ اذا ما تمت تبعية دول الشرق الأوسط والادنى للجان الاقتصادية المناسبة ، فتتبع دول الشرق الاوسط والادنى الموجودة فى آسيا ، اللجنة الاقتصادية لاسيا ، وتتبع دول الشرق الاوسط الموجودة فى افريقيا ، اللجنة الاقتصادية لافريقيا .

ومنظمة الزراعة والاغذية لها مكاتب اقليمية فى امريكا الشمالية ، والجنوبية ، وافريقيا ، واوربا ، والشرق الادنى ، وآسيا . اما مكتب العمل الدولى فقد بدأ يأخذ باللامركزية منذ ١٩٦٦ وتم انشاء ثلاثة مكاتب تنسيق اقليمية فى اديس ابابا وبانجكوك وليما . ونجد أن منظمة اليونيسيف يعمل ربع عدد موظفيها فى مبنى الامم المتحدة الرئيسى فى نيويورك ، بينما الباقون موزعون على المكاتب الاقليمية الستة فى لاجوس وسنتياجو وبانجكوك وبيروت ونيودلهى وباريس . وهناك كثير من الوكالات الدولية الصغيرة التى ليست لها مكاتب اقليمية على الاطلاق ، ومن ثم فانها لا تأخذ باى نوع من اللامركزية الاقليمية .

ثانيا : اختصاصات المكاتب الاقليمية تتبع منظمة الصحة العالمية سياسة لامركزية بالمعنى السليم ، فمكاتبها الاقليمية تقوم بتخطيط البرامج على المستوى الاقليمى ، والرقابة المالية على المخصصات اللازمة لتنفيذ هذه البرامج ، وتنفيذ المشروعات ، وتعيين موظفيها ما عدا المستويات الادارية والمهنية العليا ، وتقييم المشروعات على مستوى الاقليم . بينما يهتم المركز الرئيسى لمنظمة الصحة العالمية برسم السياسات العامة والاستراتيجية التى تتبعها المنظمة فى عملها ، ويتعين على المكاتب الاقليمية تطبيق هذه السياسة بما يتضمنه ذلك من تخطيط وتنفيذ .

اما اللجان الاقتصادية الاقليمية ، فلقد لوحظ أن هناك اتجاها مطردا بطيئا ناحية اللامركزية ، ولكن ليس بمعنى تفويض السلطات ، بل بمعنى زيادة الاهتمام بالمشاكل الاقتصادية للاقليم . فاللجان

الاقتصادية الاقليمية تدرس المشاكل الاقتصادية وتساعد فى رسم السياسات على المستوى الاقليمى ، كأساس للعمل فى التنمية الاقتصادية للاقليم ، وتقدم الخدمات الاستشارية للدول التى يشملها الاقليم . ولقد أوصت اللجنة الاقتصادية لافريقيا فى اجتماعها فى فبراير ١٩٦٩ بمناسبة مرور عشر سنوات على انشائها ، بضرورة تبنى سياسة تتضمن لامركزية أكبر فى تخطيط وتنفيذ برامج العمل فى النواحى الاقتصادية على المستوى الاقليمى ، وكذلك ضرورة اعادة تنظيم الامانة العامة للجنة ، بحيث تتاح لها سلطات أكبر فى تخطيط البرامج ، والتصرف فى الاموال اللازمة لتنفيذ هذه البرامج .

وبالنسبة لمنظمة الزراعة والاغذية ، نجد أن مكاتبها الاقليمية تقوم بدور مساعد فى مجال اعداد برامج عمل المنظمة ، ولكنها ليست صاحبة اختصاص فى تخطيط أو حتى تنفيذ المشروعات والبرامج ، سواء على مستوى الاقليم ، أو مستوى الدولة . فالتنفيذ هو مسئولية المركز الرئيسى للمنظمة ، ولا توجد سياسة ادارية واضحة تتضمن تفويض السلطات أو الاختصاصات للمراكز الاقليمية (٥)

بينما نجد أن اليونسكو قد أنشأ مكاتب اقليمية لاغراض محددة ، مثل العلم والتكنولوجيا ، والتدريب على التعليم الاساسى ، والتخطيط التربوى ..الخ ، ولكن هذه المكاتب تتخصص وظيفيا وليست مسئولة عن اعداد برامج العمل او تخطيطها أو تنفيذها بصورة أساسية . ويبدو أن السبب فى ذلك هو نقص الاموال اللازمة لانشاء شبكة من المكاتب الاقليمية على المستوى الدولى ، وليس عدم ايمان اليونسكو بسياسة اللامركزية

ويأخذ مكتب العمل الدولى باتجاه جديد من حيث تعيين ممثلين ميدانيين له ، بهدف تنمية الروابط بينه وبين الدول الاعضاء ، خاصة فى مجال التعرف على حاجات الدول النامية ، ثم تقديم الخبرة لهذه الدول عن طريق الممثلين الميدانيين لمكتب العمل الدولى .

ومن كل هذا يبدو ان التنظيم الاقليمى لنظام الامم المتحدة للتنمية الذى يشمل ، بالاضافة الى برنامج الامم المتحدة للتنمية ٪ الوكالات المتخصصة ، يعانى من عدم توحيد وتضارب فى الشكل التنظيمى ، وطبيعة السلطات والاختصاصات المخولة لكل من التنظيمات العاملة . وهذا ينعكس فى صورة ازدواج فى العمل ، واحيانا فى صورة تبديد للجهود والموارد .. ومما يوضح خطورة ذلك ، أنه لا توجد مسئولية واضحة أو محددة تتكرز فى هيئة او تنظيم بعينه ، يمكن أن يقوم بدور قيادى او تنسيقى . واذا كانت المجهودات التى تتم عن طريق « الممثل المقيم » لبرنامج الامم المتحدة للتنمية فى بلد معين أو اقليم معين تؤدى الى نجاح فى مجال التنسيق أو التخطيط ، فان ذلك يرجع غالبا للتأثير الشخصى والنفوذ غير الرسمى لشخصية مثل هذا « الممثل المقيم » .

وبالطبع ، فان الاعتماد على عوامل ذاتية لانجاح برنامج ضخم للتنمية ، يعد احد المظاهر التى لا يرضى عنها خبراء الادارة الدولية كمظهر من مظاهر عمل الامم المتحدة الانمائى .

٣ ـ التنظيم على المستوى القومى :

هنا أيضا نجد ان الشكل التنظيمى لا يسمح بخدمة مصلحة التنمية على مستوى البلد بأفضل الصور . فالممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة للتنمية لا يملك سلطات تنسيقية كافية . ومن ناحية ثانية ، فان ممثلى الوكالات المتخصصة ، مهمتهم رعاية مصالح وكالاتهم حين يتعلق عملها بمشروع معين فى الدولة ، اما عدا ذلك فانه لا يوجد الهيكل التنظيمى الواضح الذى يجعلهم يقدمون خدماتهم لمشروعات التنمية التى تجرى فى البلد بوصفهم خبراء متخصصين فى قطاعات معينة (مثل التربية والثقافة) أو الصناعة ، أو الصحة ، أو المشاكل العمالية .. الخ) .

والاسلوب الذى يتبع حتى الان بالنسبة لاسهام الامم المتحدة فى مشروعات التنمية فى الدول المختلفة ، هو ان يتم تخطيط تلك المشروعات فى

المركز الرئيسى للمنظمة العالمية أو الوكالات المتخصصة • لهذا فانه فى كثير من الاحيان يكون ما هو مخصص للدولة من معونة دولية غير متفق والحاجات الحقيقية للدولة ، نظرا للانفصال بين عملية التخطيط التى تتم على مستوى مركزى فى رئاسة المنظمة ، وبين عملية التنمية ذاتها بما تتضمنه من مشاكل حقيقية لايحسها الا من يعيش فى مشاكل التنمية ذاتها • ويذكر جاكسون فى تقريره السالف الذكر انه بسؤال الدول عن فائدة برنامج الامم المتحدة فى مجال التنمية ، فان دولة من بين كل ثلاث دول أوضحت خطورة مشكلة الانفصال بين برامج الامم المتحدة ، والحاجات الحقيقية لعملية التنمية على المستوى القومى •

ويبدو من استعراض المشاكل التنظيمية على المستويات الثلاثة التى ذكرناها ـ المستوى الدولى والاقليمى والقومى ـ ان هذا البناء الضخم لجهود الامم المتحدة فى مجال التنمية يعانى من سوء تنظيم واضح يؤثر على كفاءة النظام فى تحقيق اهدافه . ولا شك أن أى تنظيم دولى يعمل على مستوى ١٢٦ دولة ، ويهدف الى خدمة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لغالبية عظمى من بين هذه الدول (لا تقل عن ١٠٠ دولة) ، لابد أن يعانى من التعقيد والتضخم كأمر أولى وأساسى • على أن الامر المثير للاهتمام ، هو ان هذا التنظيم يمكن أن يكون أكثر رشدا حين يتم توضيح أفضل للمسئوليات والاختصاصات ، وحين يتم الاخذ بهيكل تنظيمى متناسق •

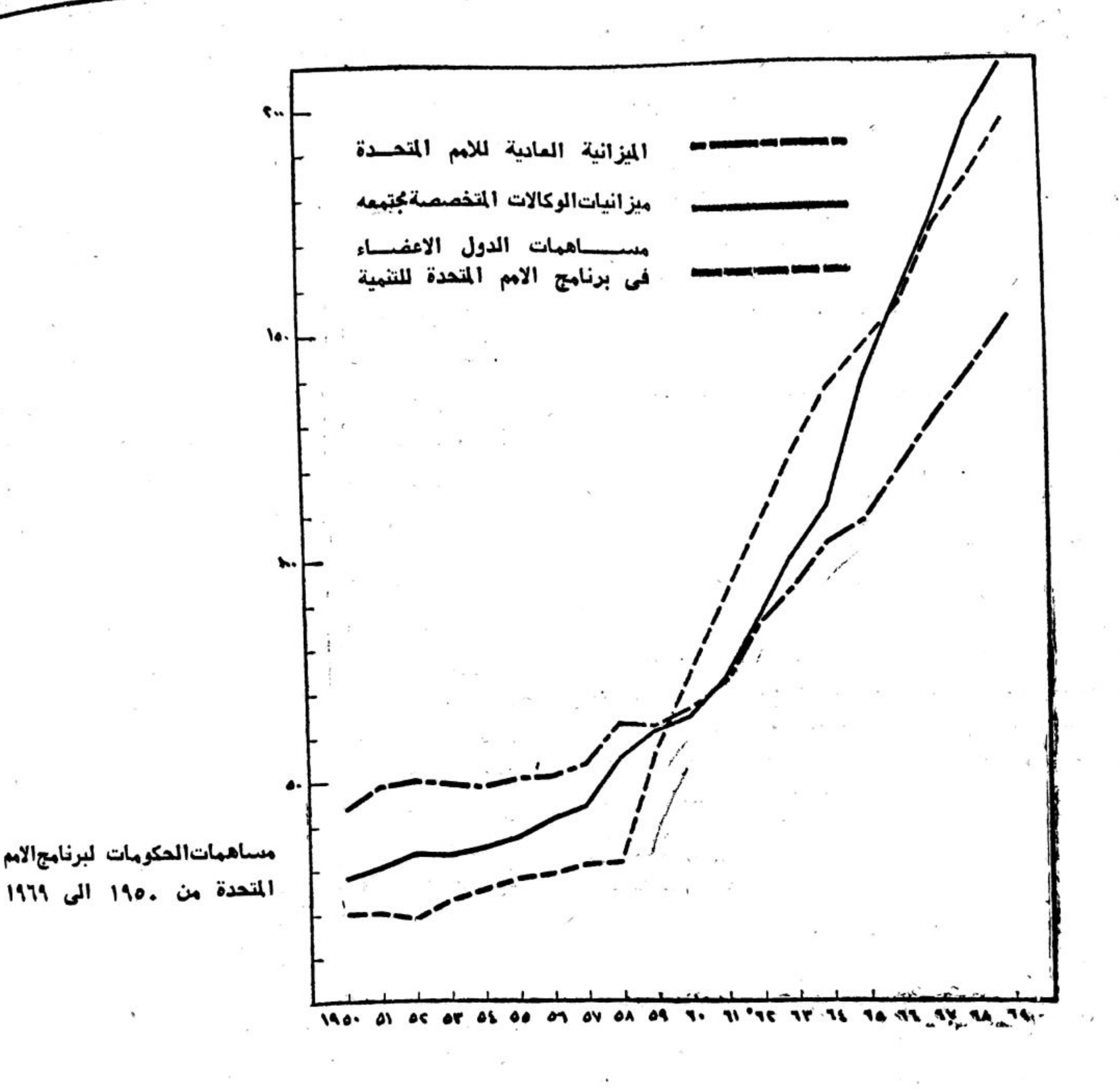
ثانيا : العنصر البشرى فى برنامج التنمية :

يحظى العنصر البشرى باهتمام متزايد من جانب كل من يكتب أو يبحث فى مجالات التنمية • فالعنصر البشرى هو العامل الذى يحقق بارادته ادماج باقى عناصر العملية الانتاجية ـ بوعى وفهم ـ بغرض تحقيق اهداف التنمية . واذا كان الامر واضحا على مستوى عملية التنمية القومية ، فانه لابد ان يكون اكثر وضوحا على مستوى عملية التنمية الدولية ، حيث تتعاظم المشكلات وتتزايد المصاعب وتتضخم العقبات • واذا كان الاستعراض السابق للعقبات التنظيمية يؤدى بنا الى استنتاج معين ، فلا شك أنه يبلور الصعوبات التى يعمل فيها الافراد فى المنظمات الدولية لتحقيق اهداف برنامج التنمية •

وبالنسبة للعاملين فى المنظمات الدولية فى تنفيذ وتخطيط برامج التنمية ، فان هناك العديد من الاعتبارات التى لا بد من توفرها كأساس لاختيارهم • فنوع المهارات التى لابد ان يتميزوا بها ، وقدرتهم على تحمل المسئوليات فى ظروف متناقضة ومختلفة ـ مناخية واقتصادية وسياسية وحضارية ـ بالاضافة الى العقبات التى قد تثور بصدد مسئولياتهم العائلية من حيث الاستقرار والتنقل وتعليم الاولاد ، كل هذه الاعتبارات تجعل من الواجب على الامم المتحدة والمنظمات المتعاونة معها فى مجال التنمية ، أن تعمل بجدية على تكوين نواة خدمة مدنية • دولية ذات طبيعة دائمة ، يتم اختيارها وتكوينها بأساليب تضمن اختيار افضل العناصر • وفى نفس الوقت لابد من تحقيق التمييز الواجب من حيث العائد المادى والمعنوى الذى يشجع أفضل العناصر على الالتحاق بهذه الخدمة • وهنا يبدو دور الحكومات الاعضاء واضحا فى تشجيع مثل هذا الاجراء ، وتوفير السبل التى تمكن الامم المتحدة وغيرها من التنظيمات الدولية من الحصول على الكفاءات البشرية اللازمة لخدمة برامج التنمية •

على انه يجب هنا التفرقة بين نوعين من الخدمة المدنية الدولية •

فالنوع الاول هم اولئك الذين يتولون مسئولية العمل على مستوى المركز الرئيسى للمنظمات الدولية • والنوع الثانى هم الذين يعملون على المستوى المحلى فى الاقطار المختلفة لتنفيذ ومباشرة مشروعات تنمية محددة • فالنوع الاول لابد أن يتصف بتوفر مستوى رفيع من الخبرة والمران والحكمة والقدرة على التفكير المنظم والواقعى • والنوع الثانى لابد ان تتوفر فيه صفات الكفاءة الادارية المباشرة فى العمل مع نظرائهم الوطنيين فى ادارة مشروعات التنمية • ويلاحظ أن عناصر النوع الاول هم أساسا محدودو العدد، ذلك لانهم بمثابة قوة تخطيطية وتنظيمية مركزية تقوم بمهمات لا تتطلب طبيعتها زيادة عدد القائمين بها بزيادة عدد مشروعات التنمية التى ستصبح الامم المتحدة



مساهمات الحكومات لبرنامج الامم المتحدة من ١٩٥٠ الى ١٩٦٩

مسئولة عنها • بينما النوع الثانى لابد ان يتزايد عدده بزيادة أوجه النشاط التى ستتولى الامم المتحدة وباقى المنظمات الدولية مسئوليته فى الاقطار المختلفة (٥)

ويلاحظ جاكسون ، فى تقريره عن كفاءة نظام الامم المتحدة للتنمية، ان هيكل المرتبات الذى تأخذ به الامم المتحدة منذ انشائها حتى الان ، مصمم اصلا بحيث يناسب طبيعة العمل فى الامانة العامة للامم المتحدة ، وهو غير قادر على مواجهة تصدى الامم المتحدة للعمل فى مجال التنمية ، مع ما يتطلبه ذلك من اختيار كفاءات ادارية ذات مستوى عال ، مسئولة عن تخطيط ورسم سياسات التنمية على المستوى الدولى ، وكفاءات ادارية قادرة على العمل فى تخطيط وتنفيذ مشروعات التنمية على المستوى المحلى •

وعلى هذا ، فان مشاكل العنصر البشرى فى عملية التنمية الدولية توجب تغيير النظم والسياسات المتبعة حاليا فى الحصول على الافراد المؤهلين للقيام بمهمة ادارة التنمية ، بما يستتبعه ذلك من تغيير نظم التوظف والترقية والحوافز لسلك الخدمة المدنية الدولى العامل فى حقل التنمية •

ثالثا : الموارد المالية لبرنامج التنمية :

يعانى برنامج الامم المتحدة للتنمية من نقص فى الموارد • فالبرنامج أصلا يقوم على المساعدات الاختيارية التى تقوم من جانب الدول الاعضاء ، بالاضافة الى الميزانية المحدودة للامم المتحدة والوكالات المتخصصة •

على انه اذا كانت الامم المتحدة تعانى من نقص فى الموارد اللازمة لتحمل عبء برنامج انمائى دولى ضخم فأن ذلك ليس وحده وجه النقص الذى تعانى منه • فحتى بالنظر الى تلك الموارد المحدودة للامم المتحدة ، نجد أن هناك عدة عيوب يعانى منها النظام المالى للامم المتحدة فى حقل التنمية •

هذه العيوب تتصل بصفة رئيسية بالعيوب التنظيمية السابق ذكرها • فالموارد المالية للامم المتحدة موزعة ما بين برنامجها للتنمية والوكالات المتخصصة ، والهيئات الجديدة التى انشئت فى مجال تقديم المساعدة للدول النامية مثل منظمة التنمية الصناعية ومؤتمر التجارة والتنمية ولا شك ان توحيد الاعتمادات والاموال فى اعتماد انمائى موحد لبرنامج التنمية الدولى ، يجعل انفاق هذه الاموال يتم بصورة اقتصادية رشيدة ، بما يتفق وتحقيق أهداف محددة • كما ان مثل هذا التنظيم المركزى للموارد المالية يرفع من قدرة الامم المتحدة فى الحصول على الاموال ، نظرا لما فى هذا النظام من سلامة اجرائية تشجع الدول الاعضاء على الاسهام بالاموال ، حيث تتأكد من حسن التصرف فيها •

ويعانى النظام المالى للامم المتحدة ، بالاضافة الى عدم المركزية فى الانفاق والتضارب الذى يمكن أن يحدث نتيجة لذلك ، من سيادة الانماط التقليدية فى اعداد الميزانيات لكل هيئة أو تنظيم عامل فى حقل التنمية • لذلك يمكن أن يكون التنظيم المالى للامم المتحدة أكثر ملاءمة لبرنامج التنمية اذا ما تم الاخذ بما يصطلح عليه بميزانية البرامج Program Budgeting التى تنظر الى النشاطات الانمائية (مثل اقامة مشروع صناعى أو زراعى ، أو سد على نهر ، أونظام للتأمين الصحى ... الخ) على انه يتضمن سلسلة من الاجراءات المتتابعة التى تحقق اهدافا معينة • وتصبح ميزانية البرامج ترجمة مالية لهذه النشاطات • هذا النوع من الميزانيات يعد أكثر ملاءمة لطبيعة عمليات التنمية • ويلاحظ أن هناك الكثير من الجهود التى تبذل من جانب برنامج الامم المتحدة للتنمية منذ انشائه فى ١٩٦٦ لتعميم ميزانية البرامج ، بالنسبة لنشاطاته ، ونشاطات المنظمات الدولية العاملة فى حقل التنمية •

وتتميز ميزانية البرامج بميزتين اساسيتين :

اولاهما : دقة التقدير المالى ، فالميزانية لاتقسم الى ابواب متباينة منفصلة مثل الاجور ، والانفاق الرأسمالى ، والانفاق الجارى ، ولكنها تقسم الى تقديرات كلية لنشاطات متتابعة •

ثانيتهما : دقة عملية الرقابة ، حيث أن الاخذ بمفهوم « البرنامج » يساعد على تحديد المسئولية والقدرة على تبين موطن الخلل فى التنفيذ ، ثم تحديد المسئول عنه ، ومن ثم تصبح الرقابة على الاداء أسهل وأكثر فعالية •

نظرة تقييمية

ان الدول النامية تجد فى الامم المتحدة مصدرا رئيسيا للمساعدة ، كما أن هذه الدول تفضل ــ لعديد من الاسباب السياسية ــ ان تتم مساعدتها عن طريق الامم المتحدة ، بدلا من ان تتم عن طريق دولة كبرى ، وذلك لما قد تقترن به المساعدة من شروط تضر باستقلال أو حياد الدولة وحريتها السياسية فى المجال الدولى •

وفى استعراض المعوقات الرئيسية لبرنامج التنمية كما تقدمه الامم المتحدة ، نجد ثلاثة معوقات رئيسية :

١ ــ ان مشاكل الدول النامية المتزايدة صاحبتها مشاكل التنظيمات الدولية والوكالات المتخصصة ايضا • ورغم ان هذه الظاهرة من الممكن أن تكون وقتية ، الا انها شكلت عبئا خطيرا على مجهودات

الامم المتحدة فى مجال التنميـة ، لان الهيكل الاساسى الذى عملت من خلاله الامم المتحدة ، هو هيكل غير مرن ، يعانى من مشاكل فى التنسيق والرقابة كما سبق ان ذكرنا .

٢ ـ ان الوكالات المتخصصة التى تعمل فى مجال التنمية انما تهتم بقطاعات معينة بحسب دساتيرها التأسيسية ، وهى فى هذا المجال تتمتع بنوع من الاستقلال الذاتى · وحين نتصور ان مشاكل التنمية تقتضى التعاون والتضافر بين جميع هذه الوكالات المتخصصة ، فاننا نصدم بصعوبة تنفيذ ذلك فى الواقع ، وبالذات لان الخطـوط الفاصلة بين عمل مختلف المنظمات غير واضحة ، كما ان هناك كثيرا من الهيئات التى نشأت خلال العقدين الماضيين ، مما أثار مشكلة تحقيق تضافر وتنسيق بين الجهود المختلفة ·

٣ ـ ان نطاق التعاون الدولى الذى تقوم به الامم المتحدة ، فى مجال التنمية ، يعانى من نقص خطير فى التمويل ، بسبب تقاعس الدول الكبرى والمتقدمة عن مساندة هذا النشاط لعدة أسباب منها انه نشاط منافس لذلك الذى تقدمه تلك الدول بصورة منفردة ذات طبيعة سياسية ·

على انه من الناحية الاخرى ، فان مجهودات الامم المتحدة خلال العقدين الماضيين ، تبين عدة جوانب مشرقة . فلا شك انه خلال تلك الفترة شهد العالم أكبر تحول فى السلطة السياسية بأساليب سلمية ، حيث حصلت أكثر من ثمانين دولة فى آسيا وافريقيا على استقلالها السياسى ، وبدأت فـى الاهتمام بمشاكل التنمية لتوفير حياة كريمـة لسكانها · ولقد وجدت هذه الدول فى الامم المتحدة خير معين لها على التصدى لمشاكل التنمية ، وبدأ تحالف قوى بين الامم المتحدة ودول العالم الثالث على تحدى مشاكل التخلف ·

ولا شك أن مجهودات الامم المتحدة فى مجال التنمية قد أوضحت ان عملية التنمية ـ حتـى بالنسبة لخبرائها ومتخصصيها ـ هى عمليـة صعبة ، ويتطلب فهمها الكثير من الدراسة والتعلم والتجربة · ومن ناحية ثانية ، فان مشاكل التنمية

التوزيع الاقليمى

لمشروعات برنامج الامم المتحدة للتنمية

الاقليم	عدد المشروعات
افريقيـا	١٣٢١
الامريكتان	٨١٠
آسيا والشرق الاقصى	٨٣٤
اوروبا	٣٥٧
الشرق الاوسط	٢٥٠
فيما بين الاقاليم	١٤٣
	٣٦١٥

رغم ما لها من صبغة عامة فى خطوطها العريضة ، الا أنها لا يمكن أن تحل بطريقة عملية الا على مستوى كل دولة بذاتها ، نظرا للدور الكبير الذى تلعبه الظروف المحلية والاوضاع الحضارية ·

ومن ناحية ثالثة ، فان تقييم عمليات التنمية والتخطيط فى الدول النامية ، يظهر ان هذه الدول قد حققت فى كثير من الاحيان ، تقدما فى خططها ومشروعاتها للتنمية ، يفوق ما تعترف به المنظمات الدولية عادة ·

وأخيرا ، فانه بالنسبة لنظام الامم المتحدة للتنمية ، نجد ان هناك وجهتى نظر تتنازعانه ، أولاهما تؤمن بالمركزية فى تخطيط اهداف هذا النظام ، بالنسبة للتصدى لمشاكل التنمية على المستوى الدولى · وثانيتهما ـ وهى النظرة التى لها اليد الطولى حتى الان ـ تأخذ باللامركزية ، وتؤمن بتعدد الخدمات وتعدد المنظمات وحريتها فى العمل لتقديم خدماتها فى مجال التنمية · ومن الواضح أن العيب الاساسى لهذه النظرة الاخيرة يكمن فى ان عدم تخطيط ورقابة مجهودات التنمية يسفر احيانا عن التضحية ببعض الحاجات الحقيقية والضرورية للدول النامية ·

سليمان دمير

التطورات الجديدة فى مشروع المغرب الكبير

مضى الان ما يقرب من ١٢ عاما منذ ان عقد فى ٢٧ ابريل ١٩٥٨ مؤتمر طنجة بهدف وضع المبادىء الاساسية التى ستقام عليها وحدة المغرب العربى وقد حان الوقت الان لان نتساءل : ماذا كان مصير هذه الوحدة التى كانت شعوب شمال افريقيا تتطلع اليها على أنها لا معدى من أن تكون الخطوة الثانية التى ستلى الحصول على الاستقلال .

لاشك ان فكرة الوحدة ظاهرة عضوية بالنسبة لشعوب هذا الجزء الغربى من الوطن العربى ، وانها تعد فى نظرها مرحلة انتقالية سوف تؤدى فى النهاية الى وحدة عربية شاملة . ولاشك ايضا ان فكرة المغرب العربى الموحد ما زالت ماثلة امام أعين زعماء الدول الثلاث المعنية ، وهى تونس والجزائر والمغرب . ولكن من جهة اخرى اذا قارنا بين القرارات الرنانة التى تمخضت عن مؤتمر طنجة عام ١٩٥٨ وبين التصريحات الحذرة التى افصحت عنها المحادثات الجزائرية المغربية الاخيرة التى جرت فى تلمسان خلال شهر يونيو الماضى ، فلابد لنا من ان نتساءل عن الاسباب التى ادت الى التراخى الذى طرأ على تلك الامال الواسعة التى كان يعقدها زعماء احزاب دول شمال افريقيا منذ ١٢ عاما وهم يدعون الى تكامل فيدرالى اقليمى .

ان الاحداث العديدة التى توالت على شمال افريقيا منذ عام ١٩٥٨ قد ادت الى انقسامات ومنازعات دفعت بفكرة الوحدة المغربية الى ان تتحول الى امل بعيد يصعب تحقيقه فى الوقت الحالى ، بل وفى المستقبل القريب . وحتى يتسنى لنا أن نستخلص مدى تأثير هذه الاحداث على فكرة المغرب العربى الموحد كما بدت فى شكلها الفيدرالى عندما عقد مؤتمر طنجة ، رأينا ان نقسم هذه الفترة الى اربع مراحل : الاولى تمتد من عام ١٩٥٨ الى اعلان استقلال الجزائر فى يوليو ١٩٦٢ وقد شهدت اول تدهور فى العلاقات بين تونس والمغرب نتيجة موقف الاولى من مشكلة الاعتراف بموريتانيا التى اصر المغرب على المطالبة بضمها . اما الثانية فهى تمتد من يوليو ١٩٦٢ حتى منتصف عام ١٩٦٤ ويمكننا ان نقول انها قد سجلت مدى التباين بين انظمة الحكم فى الدول الثلاث ، وبالتالى ابرزت استحالة قيام وحدة فيدرالية على اسس سياسية وايديولوجية . اما الثالثة التى تبدأ من عام ١٩٦٤ حتى نهاية عام ١٩٦٨ فهى تتميز بمحاولات بذلت من لدن الدول المعنية بغض النظر عن أوجه التباين بينها ، والتركيز على محاولة اقامة اتحاد مغربى اقتصادى . اما المرحلة الاخيرة التى تبدأ من يناير ١٩٦٩ وحتى اليوم فتتميز بالتحرك الدبلوماسى الجزائرى فى سبيل توسيع

نطاق التعاون بين دول المغرب من جهة ، وفى الوقت نفسه محاولة تخطى الحدود الجامدة التى فرضت على المنطقة واقامة علاقات اقتصادية متحدة بين بعض الدول العربية والافريقية من جهة اخرى ٠

١ ـ من مؤتمر طنجه (١٩٥٨)

الى اعلان استقلال الجزائر (١٩٦٢)

ان اهم ما اضفى على مؤتمر طنجة صيغة الديناميكية والثورية ، كان دون شك تمثيل جبهة التحرير الجزائرية جنبا الى جنب زعماء حزبى الاستقلال المغربى والدستور الجديد التونسى فقد كان يسجل على الملأ ما كانت ترفض فرنسا الاعتراف به فى ذلك الوقت ـ وقد اصرت على موقفها حتى نهاية الحرب الجزائرية ٠ وهو وجود أمة جزائرية مكتملة الكيان ، وشعب جزائرى يحارب فى سبيل حريته السياسية ٠ كذلك يعد اقتراح المؤتمر تشكيل « حكومة مؤقتة جزائرية » من الاجراءات الايجابية وقد تم ذلك قبل نهاية العام ٠

ولكن هذه الانطلاقة المغربية سرعان ما وهنت نتيجة احداث داخلية طرأت على المغرب ٠ ففى نهاية عام ١٩٥٨ تولى الحكم فى المغرب اتحاد القوات الشعبية المنشق عن حزب الاستقلال الذى كان يعد من اشد مناصرى المغرب العربى الموحد ٠ وكانت السياسة الخارجية التى سلكها زعماء الحزب الحاكم الجديد تركز اساسا على العمل فى المجال الافريقى وفى محيط الشرق الاوسط العربى ، مما أدى الى تراخ فى نشاط الامانة الدائمة للمغرب المتحد التى تكونت عقب مؤتمر طنجة ، فلم تعقد هذه الاخيرة سوى اجتماعات ثلاثة لها : فى تونس خلال شهر يونيه ثم خلال شهر اغسطس ، والثالث فى الرباط خلال شهر اكتوبر ٠ ثم لم يلبث ان تجمد نشاطها ٠

ولم يقف الامر عند هذا الحد ، بل ان عام ١٩٦٠ قد شهد تأزما فى العلاقات بين تونس والجزائر عندما اعلن الجنرال ديجول ، عقب فشل المفاوضات الاولى التى اجراها مع جبهة التحرير الجزائرية ، عن مشروع تقسيم الجزائر بين الجزائريين والمعمرين الفرنسيين ، فكانت ان تقدمت تونس بالمطالبة بجزء من الصحراء الواقع على الحدود المشتركة بينها وبين الجزائر ٠

وخلال عام ١٩٦١ تازمت الاحوال ايضا بين المغرب وتونس الى حد سحب سفيريهما من العاصمتين عندما اعترفت الثانية بموريتانيا التى منحتها فرنسا استقلالها فى نوفمبر ١٩٦١ ٠ فقد كانت للمغرب مطالب اقليمية لدى موريتانيا التى كان يعتبرها حزب الاستقلال جزءا لا يتجزء من الوطن المغربى ، ولم تعترف الحكومة المغربية باستقلال موريتانيا الا قريبا ٠

هكذا شهدت هذه المرحلة تضاربا بين النزعات القومية لكل من الدول المعنية ، فكانت النتيجة ان غرقت فكرة المغرب العربى المتحد فى بحر القوميات التى تميزت بها هذه المرحلة ٠ وكان الهدف الرئيسى بالنسبة لتونس والمغرب هو العمل على دعم كيانهما القومى ، بينما ما زالت الجزائر تكافح فى سبيل اكتساب هذا الكيان ٠ ومن ثم بدا التنافس قويا بينهما كما أن الجهود التى بذلتها كل من تونس والمغرب خلال هذه المرحلة لارساء اسس للوحدة المغربية كانت فى الواقع لا تتعدى نطاق تكتيكات قديمة اختصت بها كل واحدة منهما ، وحاولت الارتقاء بها الى مستوى الاهداف العليا للوحدة المنشودة وبالاضافة الى ذلك ، كانت هذه الجهود تكتفى بتسجيل واقع دولتين حديثتى العهد بالاستقلال ما زالتا فى بداية طريق طويل ، قبل أن يتحقق لهما المضمون الاقتصادى والاجتماعى لهذا الاستقلال ٠ فقد كان جوهر النشاط الاقتصادى المغربى والتونسى لا يعدو ان يكون فرعا مكملا للنشاط الاقتصادى الفرنسى ، مما طرح المعضلة الاتية : كيف يمكن تحقيق التحرر الاقتصادى الذى يعد العمود الفقرى لكل استقلال سياسى دون احداث انقلاب فى ميزانية الدولة الجديدة ؟ ورثت تونس والمغرب ايضا جهازا اداريا لم يوضع فى الاصل سوى لخدمة مصالح المستعمر ، مما طرح المعضلة الثانية : كيف يرتكز الحكم الجديد على جهاز ادارى قوى ، وهو يفتقر الى الكوادر الوطنية ، ذات الكفاءة اللازمة للقيام على أحسن وجه بالاعباء الادارية الجديدة ؟

واخيرا كان الواقع الثقافى يسجل سيطرة الثقافة الفرنسية على الثقافة العربية التى تعمد الاستعمار فى الماضى حجزها داخل اسوار المدارس



المغرب الكبير

الدينية التقليدية ، بينما سارت اللغة الفرنسية كلغة التداول فى كل ما هو حديث ، مما طرح المعضلة الثالثة : كيف يمكن تكوين كوادر ذات ثقافة عربية بعدد كاف دون احداث انقلاب فى اساليب التعليم ؟

تلك هى المشاكل الكبرى التى حثت المسئولين التونسيين والمغاربة على الالتزام بسياسة الحذر ، والاكتفاء بتطوير الواقع الذى تركه الاستعمار على نحو تدريجى ، الى ان يتم تحويله شيئا فشيئا حتى يصل الى الصورة التى تلائم العهد الجديد وكانت النتيجة التى ادت اليها هذه السياسة « الواقعية » ان حرص المسئولون التونسيون والمغاربة على الابقاء على أهم العلاقات الاقتصادية التى تربطهم بفرنسا وعلى التمتع بالنظام التفضيلى الذى خصصته فرنسا للمنتجات والسلع القادمة من شمال افريقيا · كما برزت اهمية « المعونة الفنية الفرنسية » التى أصبحت تنمو يوما بعد يوم ، اذ ان عملية تكوين وتدريب الكوادر المغربية والتونسية كانت تتم فى فرنسا ، مما كان يدعم الكيان الادارى الذى تركته السلطات الاستعمارية فى تونس والمغرب ، والذى اصبح شيئا فشيئا الاداة الرئيسية التى يرتكز عليها الحكم فى الدولتين .

واذا كنا قد ركزنا على هذه التبعيات الثلاث ـ الاقتصادية والادارية والثقافية فذلك لانها تدخل ضمن العوامل التى ارتقى بها المسئولون التونسيون والمغاربة الى مستوى المبادىء العليا التى يجب ان يقام عليها المغرب العربى الموحد ! ولنذكر انه فى يونيو ١٩٥٧ كان اهم ما يدعو اليه الرئيس بورقيبه تكوين اتحاد فيدرالى شمال افريقى ، على ان يكون مرتبطا بفرنسا ، وذلك فى الوقت الذى كانت الجزائر فى اوج كفاحها المسلح ضد الاستعمار الفرنسى · ومنذ ذلك التاريخ ، بدا التركيز واضحا على ابراز الملامح التى اختص بها المغرب العربى دون سائر الدول العربية · وبالتالى اصبحت اهم العناصر التى ارتكز عليها المسئولون لاقامة اتحاد فيدرالى مغربى هى تلك الخطوط الرأسية التى تربط شمال افريقيا بأوروبا وبفرنسا خاصة · ولنذكر ايضا أن الولايات المتحدة كانت قد تقدمت بمشروع فى نهاية عام ١٩٥٧ تضمن انشاء اتحاد فيدرالى فى شمال افريقيا ، على أن يرتبط هذا الاتحاد بفرنسا · وكانت الولايات المتحدة تعد هذا المشروع « الامل الاخير ـ على حد قولها ـ للاحتفاظ بحوض البحر الابيض المتوسط بل بافريقيا باجمعها داخل دائرة العالم الحر » واخذت فرنسا من ناحيتها تشيد بالخلفية

التاريخية التى تكمن وراء مثل هذا التكتل والتى ترجع على حد قول بعضهم الى عصر الرومان ، أى الى ماقبل ظهور الاسلام ٠كما اخذت تنوه بوجود تشابه جغرافى وعرفى بين دول شمال افريقيا الثلاث ، بل ايضا وجود معمرين أوروبيين ، كانت فرنسا تدعو بذلك المسئولين فى شمال افريقيا الى الابتعاد عن المشرق العربى الذى اجتاحته حمى القومية العربية التحررية ، والى تركيز اهتمامهم عبر البحر الابيض المتوسط ٠

ولكن بالرغم من أوجه التشابه فى تطلعات الدولتين الى اوروبا عامة وفرنسا خاصة ، فلم يحل كل هذا دون حدوث تنافس بين تونس والمغرب خلال هذه المرحلة ، مما ادى الى فشل مسئولى الدولتين فى رسم خطوط كفيلة بصياغة الاطار الذى سيقام بداخله المغرب الكبير

٢ ــ تحول المغرب العربى المتحد الى المغرب العربى الاقتصادى ــ (١٩٦٢ ــ ١٩٦٤)

أبرزت هذه المرحلة عاملين اضطلعا بدور هام أدى الى ابتعاد زعماء الدول المغربية الثلاث عن فكرة اتحاد عضوى لدول شمال افريقيا والى الاتجاه نحو فكرة اقامة وحدة اقتصادية مغربية ، سرعان ما تحولت الى مجرد دعم التعاون بين الدول المعنية :

أولا : النزاع المسلح الذى قام بين المغرب والجزائر خلال الاشهر الاولى التى تلت استقلال هذه الاخيرة حول جزء من الصحراء الجزائرية كان المغرب يطالب به ، اذ كان يضم منطقة « قارة جيبيلت » التى تعد من أغنى مناجم الحديد فى العالم ، وكانت فرنسا قد حرصت على ضمها الى الجزائر على أمل الاحتفاظ بها ٠ وعندما أوقف القتال بين الفريقين بعد أن تدخلت منظمة الوحدة الافريقية التى استعانت بالمبدأ الذى تضمنه ميثاقها والذى جاء به ضرورة احترام الحدود الراهنة فى أفريقيا وعدم احداث تعديل فيها ، كانت العلاقات بين الجزائر والمغرب قد وصلت الى حد من التدهور، أفضى الى ترجيح كفة الميزان لصالح النزعات القومية المتطرفة ، وبالتالى الى تراجع فكرة المغرب العربى المتحد فى أذهان المسئولين لدول شمال افريقيا الثلاث .

ثانيا : مدى قلق المسئولين التونسيين والمغاربة ، وهم يتابعون أحداث الجزائر التى اندفعت فى الطريق الاشتراكى عقب استقلالها ، مما كان يشكل فى نظر هؤلاء المسئولين خطرا على نظامى الحكم المعمول بهما فى المغرب ذى الحكم الملكى وفى تونس ذات النظام الجمهورى البورجوازى ٠ وبالاضافة الى ذلك ، كان المسئولون الجزائريون أكثر حرصا على ربط الوحدة المغربية بالوحدة العربية الكبرى ، ولهذا كانوا يرون ضرورة الشروع دون ابطاء فى اقامة فيدرالية لدول شمال أفريقيا ، واتخاذ عدد من الاختيارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية « تساير اتجاه الطريق » لان الظروف الموضوعية الراهنة فى أفريقيا الشمالية تقف عقبة فى طريق بناء المغرب الكبير ٠ وأخيرا كان لكبر مساحة الجزائر من جهة ، ولضخامة مواردها البترولية من جهة أخرى ، ما يجعلها ذات ثقل لا يستهان به فى حالة اقامة فيدرالية مغربية ثلاثية.

أدى هذان العاملان الى تغاضى زعماء شمال أفريقيا عن فكرة الوحدة العضوية بين ثلاث دول ذات أنظمة حكم متباينة ، والى التركيز على اقامة تكامل اقتصادى بينها ، يجمع بين الامكانيات الاقتصادية للدول الثلاث ، وبالتالى يكفل دعم نظام كل دولة على حدة ٠ وحتى يمكن تفادى بروز الجزائر داخل هذا التكامل ، فكرت تونس فى اشراك دولة عربية مجاورة لها ٠ وهى ليبيا ــ بحسبانها أشبه بهمزة وصل بين المغرب والمشرق العربى ، ولكنها تتميز بنظام ملكى تقليدى ، وفى الوقت نفسه كانت مواردها البترولية الضخمة التى بدأت تغزو الاسواق العالمية تؤهلها لمنافسة الجزائر فى هذا الميدان ٠

٣ ــ تطور فكرة المغرب الاقتصادى العربى ــ (١٩٦٤ ــ ١٩٦٨)

وبدأ تحرك جديد فى محيط الوحدة المغربية ، عندما أعلنت الجزائر فى مارس ١٩٦٤ أن الوحدة الاقتصادية هى الشرط الاساسى الذى تراه ضروريا

لكي تتحقق في يوم ما وحدة سياسية مغربية . وفي ٧ ابريل من نفس العام تبلورت هذه الافكار عندما قرر المؤتمر الاقتصادي الذي عقد في طنجة بين دول شمال أفريقيا الثلاث - مع اشتراك ليبيا أيضا - وضع خطة للتعاون الصناعي ، ولتنسيق السياسات التجارية ، واعداد الدراسات الوافية في هذا الشأن .

وتلى هذا المؤتمر اجتماع ثلاثي في القاهرة في ٢٠ يوليو ١٩٦٤ ضم الرئيسين بن بلا وبورقيبة والملك الحسن الثاني ، نوقشت خلاله الاسس التي سيقام عليها اتحاد اقتصادي لدول افريقيا الشمالية .

وفيما بين ٢٩ نوفمبر وأول ديسمبر من نفس العام ، عقد مؤتمر ثان في طنجة اشتركت فيه ليبيا هذه المرة كعضو مؤسس . وأتخذت فيه قرارات عديدة يمكن أن نعد تنفيذها خطوة ايجابية نحو الوحدة الاقتصادية . وتلت هذا المؤتمر زيارة قام بها الملك الحسن الثاني الى تونس ، انتهت بالتوقيع على ٨ اتفاقات قضائية وفنية وثقافية الخ ... وخلال نفس الشهر تمت مصالحة بين الجزائر والمغرب .

ولكن أهم حادث جرى في نهاية عام ١٩٦٤ هو دون شك التقارب الليبي الجزائري الذي حدث اثر زيارة قام بها وفد ليبي الى الجزائر ، واجراء محادثات سياسية أدت الى اصدار بيان مشترك جاء فيه : ضرورة العمل على تطوير الاستشارات البترولية في اتجاه تنمية الصناعة الوطنية ، وتبادل المعلومات فيما يتعلق بالشئون البترولية . ويمكن أن نعتبر هذا التعاون على الصعيد البترولي ردا حاسما على نشاط الشركات البترولية الاجنبية التي دأبت على التركيز على التنافس وتضارب المصالح بين البلدين ، فيما يخص تصدير البترول . وهكذا وضعت أول خطوط ايجابية لشبكة تعاون بين دولتين تعدان من أبرز الدول المنتجة للبترول اليوم ، وتقعان في منطقة واحدة ، وفي مركز استراتيجي ممتاز ، بالنسبة لاهم الاسواق العالمية ، وخاصة أسواق غربي أوروبا .

وخلال شهر ابريل ١٩٦٥ عقد مؤتمر خبراء التنسيق الاقتصادي بين المغرب والجزائر وتونس وليبيا في طرابلس الغرب . ومن أهم القرارات التي اتخذها تنسيق صناعة الحديد والفولاذ بين الاقطار المشتركة ، بحيث يجرى تأسيس هذه الصناعة تحت اشراف قيادة ثلاثية وتحدد مواقع المصانع حسب الحاجة والطاقة ، وتمنع الازدواجية والتنافس .

وفي ٤ نوفمبر ١٩٦٥ اجتمع خبراء الصناعة للدول الاربع في الرباط ، لبحث تنسيق النشاط الصناعي في شمال أفريقيا داخل نطاق التعاون الاقتصادي للمغرب ، على أن يقدم هؤلاء الخبراء توصياتهم الى مؤتمر وزراء الاقتصاد .

في ٨ فبراير ١٩٦٦ عقد مؤتمر لوزراء الاقتصاد في دول المغرب بالجزائر ، لبحث الوسائل الخاصة بتنسيق النواحي الاقتصادية واستثمار رؤوس الاموال في تونس والمغرب والجزائر وليبيا . وقد تقدم أيضا الخبراء التابعون للمجلس الاستشاري الدائم لدول شمال أفريقيا بتقاريرهم بشأن التجارة والسياحة والاتصالات اللاسلكية .

واذا أردنا أن نقيم اليوم جملة هذا التحرك الجديد نحو انشاء شبكة موحدة للتعاون الاقتصادي بين دول المغرب العربي ، فلابد أن نشير الى بعض الوقائع :

١ - بالرغم من عقد ما يقرب من ٦٠ اتفاقية بين دول المغرب منذ استقلال الجزائر تشمل جميع مجالات التعاون من اتحاد جمركي جزئي ، الى اتفاقيات قضائية ، وتنظيم برامج اذاعية مشتركة ، واعادة الاتصال التليفوني بين تونس والجزائر ، فانه يلاحظ أن عددا كبيرا من هذه الاتفاقيات لم يصدق عليه ، وبالتالي لم تتحقق له نتائج عملية تذكر .

٢ - معظم هذه الاتفاقيات ثنائية بدلا من ان تنطبق على الدول الاربع ، أي أنها نابعة عن أرادات فردية .

٣ - يعتمد اقتصاد المغرب العربي اعتمادا كليا

منظمات المغرب الكبير	تاريخ الانشاء واهدافها
● مجلس وزراء الاقتصاد	يعد أعلى منظمة تقرر انشاؤها فى ابريل ١٩٦٤
● اللجنة الدائمة الاستشارية للمغرب العربى	انشئت فى ١٩٦٤/١٠/١ . ومقرها فى تونس . مكلفة بدراسة مجموع المشاكل التى تتعلق بالتعاون الاقتصادى بين دول المغرب العربى
● لجان واجهزة متخصصة	
(١) مركز الدراسات الصناعية	انشىء فى ١٩٦٤ وبدأ يعمل فى ١٩٦٧/١١/١ .. مهمته دراسات حول تنسيق مشاريع التصنيع والاسهام فى تكوين الخبراء .
(٢) لجنة تنسيق البريد والوحدات اللاسلكية	وقد سمحت باعادة تشغيل الخط اللاسلكى بين تونس والجزائر والدار البيضاء ، وباقامة شبكة بين تونس وطرابلس
(٣) لجنة السياحة	ليس له نشاط يذكر .
(٤) لجنة النقل والمواصلات	تقوم بتنسيق اعمال اربع لجان : لجنة النقل بالسكك الحديدية، ولجنة النقل الجوى ، ولجنة النقل البحرى ، ولجنة النقل بالسيارات .
(٥) لجنة التأمينات	انشئت فى عام ١٩٦٨ .
(٦) المركز التجارى المغربى للالفا	يقوم بتسويق منتجات الدول الاعضاء طبقا للكميات السنوية المخصصة للتصدير . وليس لهذا المركز نشاط كبير .
(٧) اللجنة الاستشارية المغربية للتربية والتعليم	انشئت فى ١٩٦٦ .
(٨) المركز المغربى للدراسات والابحاث الادارية	المركز فى الجزائر انشىء فى ٣ يوليو ١٩٧٠ . هدفه اقامة تعاون بين معاهد الادارة التابعة للدول الثلاث .

على الاستثمارات الاجنبية لهذا لم يشمل التنسيق فى هذا الميدان سوى جوانب جد صغيرة منها . أما الاستثمارات الخاضعة للاحتكارات الدولية ، وبخاصة الامريكية منها ، فقد أخذت تحاول التوسع صوب الصحراء ، أى على حساب الارض الجزائرية .

كذلك ينبغى أن نراعى فى تقييمنا ، شبكة العلاقات الوثيقة التى تربط دول المغرب الثلاث بالسوق الاوروبية منذ عهد الاستعمار . والتى راعت كل من الدول الثلاث الحفاظ عليها الى حد قد تبدو معه فكرة المغرب الاقتصادى العربى منبثقة من هذه الارتباطات الرأسية بين دول شمال أفريقيا الثلاث ، وبين عجلة الانتاج والتجارة الدولية الغربية . وكأن حركة التعامل التى شرع فيها المسئولون ما هى سوى وسيلة لدعم الجبهة الافريقية الشمالية . بهدف الحصول ، أو بالاصح ، الاحتفاظ بأكبر قدر من المزايا التى كانت تتمتع بها هذه الدول قبل اعلان استقلالها . وقد تبدو هنا فكرة المغرب الاقتصادى العربى محاولة للتوفيق بين هذه الامتيازات التى وجدت عند اعلان الاستقلال الدول الثلاث وتكييفها بالتنمية الصناعية الكفيلة بتحرير اقتصاديات دول المنطقة . ويلاحظ هنا أن ثمة أوجه تشابه عديدة فى العلاقات التى تربط كلا من المغرب وتونس والجزائر بالجماعة الاوروبية ، وكذا فى تمسك كل دولة على حدتها بالامتيازات التى منحت لها فى الماضى الاستعمارى ، والتى أقيم عليها اقتصادها العصرى ، فأصبحت تشكل العمود الفقرى لهذا الاقتصاد . لذلك تتشابه الدول الثلاث فى الرغبة المشتركة فى أن لا تقتصر علاقاتها بالسوق المشتركة على التبادل التجارى ، بل تريد

ان تحصل ايضا على تعاون اقتصادى ومالى كفيل بخدمة برامج التنمية فى كل منها ٠

اما اوجه التباين فهى تكمن فى وضع كل دولة بالنسبة للسوق الاوروبية :

فان الجزائر منذ توقيع اتفاقية روما (١٩٥٢) كانت تتمتع بكامل حقوقها داخل الرابطة الاوروبية ، ولكن عندما حصلت على استقلالها ، اخذت السوق المشتركة تطالبها بالافصاح عن موقفها تجاهها ، وقد أجريت لهذا الغرض مفاوضات عديدة خلال عام ١٩٦٤ لم تسفر عن نتائج ٠ وهنا بدأت بعض الدول الاعضاء فى السوق تتخذ فرادى بعض القرارات التى تحد من الامتيازات الممنوحة فى الماضى للبضائع الجزائرية ، ولم تلتزم بالتنظيم المتفق عليه فى الماضى سوى ألمانيا الفيدرالية ٠ ونذكر هنا أهم الامتيازات التى تتمتع بها الجزائر : قيام الصندوق الاوروبى للتنمية بتمويل الاعمال التى كان من المقرر تنميتها قبل الاستقلال ، وحرية انتقال العمال بين فرنسا والجزائر ، وامكانية الجزائر فى الظروف الراهنة من تصدير جزء من انتاجها الزراعى بشروط مجزية ٠

أما وضع كل من تونس والمغرب بالنسبة للسوق المشتركة ، فقد قرره مستندان ملحقان بمعاهدة روما ، يفترضان العمل بنظام تفضيلى لبعض المنتجات المغربية والتونسية التى تهم الاقتصاد الاوروبى والفرنسى بصفة خاصة ٠

وفى عام ١٩٦٨ كانت تونس أول الدول الثلاث التى أبرمت اتفاقا مع مجموعة دول السوق المشتركة ، سجل بطريقة رسمية وجود علاقات تفضيلية بينها وبين السوق ، على أن تجرى مباحثات بعدثلاث سنوات لابرام اتفاقية شاملة بما فيه التعاون الفنى والمالى ٠ أما فيما يخص المغرب ، فان المنافسة الشديدةالجارية بين الولايات المتحدةومجموعة دولالسوق المشتركة على الارض المغربية ، قد ارجأت الوصول الى اتفاق ابتدائى بين المغرب والسوق المشتركة ، فلم يتم هذا الاخير سوى فى ٣١ مارس ١٩٦٩ ٠

وفى ضوء هذا التحرك من جانب دول شمال افريقيا نحو السوق الاوروبية المشتركة من السهل ان نلمس مدى التباين بين موقفالجزائر الحذر من جهة وموقف تونس والمغرب المتودد للسوق من جهة اخرى ٠ وبصفة عامة يمكننا ان نؤكد بأن هذا التحرك ، وان كان يبدو فى ظاهره منسق الاتجاه ، الا انه يبرز مدى استحالة التوفيق بين اقتصاديات ذات اتجاهات مضادة (اشتراكية جزائرية ، وليبرالية مغربية وتونسية) وكذا مدى الصعوبة فى تحقيق تكامل بين اقتصاديات متشابهة ولكنها تعد فى الوقت نفسه خاضعة لعجلة الانتاج الرأسمالى الاوروبى ٠ ومن جهة اخرى فان التكامل الاقتصادى بين بلاد المغرب العربى يفترض أساسا اقامة علاقات افقية بين الدول الثلاث وسائر الدول العربية ، ولكن الواقع – حتى اليوم – يشير الى أن الحركة ضعيفة فوق الجسر الذى يربط بين دول المغرب العربى وسائر دول الوطن العربى٠أما الحركة الاقتصادية بين دول المغرب الثلاث ، فهى ايضا قليلة ، نظرا لتشابه وتقارب منتجات تلك الدول ٠

٤ – التحرك الاخير نحو التعاون الاقتصادى الاقليمى (يناير ١٩٦٩)

انه وان كانت المحاولات التى بذلت منذ مؤتمر طنجة لاقامة فيدرالية مغربية ، ثم اتحاد اقتصادى مغربى ، لم تسفر عن نتائج ايجابية ، فانهاعلى الاقل قد سمحت للمسئولين بالتعرف على مدى الصعوبات الموضوعية التى تقف عقبة فى طريق وحدة ذات كيان مستقل ٠ كذلك اثبتت هذه المحاولات مدى ضعف مركز دول شمال أفريقيا امام تحركات الاستعمار الجديد نتيجة تركيزها على اوجه التشابه بينها ، والارتقاء بهذه الاخيرة الى مستوى المميزات التى تصلح لقيام وحدة اقليمية ، مما ادى الى تنشيط تيار القوميات الضيقة الافق على حساب الوحدة ٠

وكانت الجزائر اول من ادرك هذا المركز الضعيف الذى لمسته عقب استقلالها ، لهذا اخذ

الرئيس هواري بومدين ينادي باتجاه جديد قد يسجل تراجعا ملموسا فى فكرة الوحدة وهو قائم على التركيز على ايجاد قاعدة مشتركة تسمح بالتعاون المثمر بين الدول المعنية ، وفى الوقت نفسه تؤدى الى تنمية العلاقات مع سائر الدول العربية والافريقية . وحتى يتحقق هذا الهدف الذى يراه شرطا اساسا لقيام وحدة ما فى المستقبل . شرع الرئيس الجزائرى منذ بداية عام ١٩٦٩ فى تحرك دبلوماسى واسع النطاق كانت اهم مميزاته الحرص على تصفية اكبر قدر ممكن من المشاكل المعلقة بين الجزائر والدولتين المجاورتين (تونس والمغرب) ومراعاة وضع فكرة هذا التعاون الاقليمى داخل اطار وحدة مغربية ، على ان تكون هذه الاخيرة نواة لوحدة اكبر تشمل الامة العربية فى المستقبل وعلى هذا الاساس عبات الدبلوماسية الجزائرية جهودها فى سبيل ايجاد تعاون ايجابى بينها وبين الدول المغربية الاخرى وقد تجلت هذه الجهود فى الميادين الاتية :

١ ـ فيما يخص مشكلة الحدود القائمة بين الجزائر والمغرب ، تحركت الديبلوماسية الجزائرية فى محاولة للوصول الى تسوية للنزاع ، وكانت اولى ثمرات هذا المجهود التوقيع فى ١٩ يناير ١٩٦٩ على معاهدة صداقة وتعاون واخوة بين المغرب والجزائر فى « ايفران » وهى تعد اول خطوة اولى فى سبيل الوصول الى اتفاق حول الحدود المشتركة بين البلدين .

٢ ـ ادى مؤتمر «تلمسان» الذى عقد فى يونيو ١٩٧٠ بين المسئولين الجزائريين والمغاربه ، الى ابراز أهمية «المقاطعات الصحراوية» التى مازالت تحتلها اسبانيا والتى يطالب بها كل من المغرب وموريتانيا . وقد كان موقف الجزائر ازاء هذه المشكلة قائما على عدم التورط فى مساندة اى من الدولتين المطالبتين بهذه المقاطعات ، وفى الوقت نفسه محاولة تنسيق الجهود المشتركة ، فى سبيل الحصول على استقلال فعلى لهذه المقاطعات التى بدت اهميتها واضحة بالنسبة لدولتى المغرب والجزائر بعد أن سويت مشكلة الحدود بينهما ، وبعد ان اتفق الطرفان على انشاء شركة مغربية جزائرية تتولى استغلال حديد مقاطعة « قارة جيبلات » ، وعلى انشاء طريق صحراوى يبدأ من هذه المقاطعة وينتهى الى المحيط الاطلسى مارا بالصحراء ، مما سيحل مشكلة تسويق الحديد القادم من قارة جيبلات .

٣ ـ كذلك اجرت الجزائر مباحثات اقتصادية مع تونس فى بداية عام ١٩٦٩ اسفرت عن التوقيع على بروتوكول اتفاق تجارى ، كما تم خلاله تبادل الاراء حول مسائل عديدة خاصة بالانتاج البترولى . كذلك تم التوقيع على معاهدة صداقة وتسوية مشكلة الحدود الصحراوية بين الجزائر وتونس على أساس استغلال مشترك بين البلدين للبترول الذى تنتجه منطقة « البرمة » .

وعلى أى حال يمكننا ان نستخلص عددا من الحقائق فى ضوء الجهود التى بذلت منذ مؤتمر طنجه حتى اليوم باسم المغرب العربى ، وهى :

١ ـ ان العوامل التاريخية والجغرافية التى نادى بها دعاة فكرة المغرب العربى فى البداية ، لم تعد تكفى اليوم لبناء صرح الوحدة المنشودة لان التجارب التى مرت بها دول شمال افريقيا اثبتت عدم قدرة هذه العوامل على الصمود امام تيار القوميات المتضاربة .

٢ ـ مهما كان التعاون ممكنا فى بعض المجالات الاقتصادية ، فانه من الصعب ان يرتقى الى مستوى وحدة اقتصادية فى شكل مرض بين دول نامية ذات انظمة حكم متباينة ، اى ان كل نظام منها يعكس سياسة اقتصادية تختلف عن الاخرى ، ان لم تتعارض معها . لا سيما ان اهم عامل يسيطر على اقتصاد كل دولة هو دون شك شبكة العلاقات التى تربطه بالخارج .

٣ ـ ان دعم التعاون بين مختلف دول شمال افريقيا هو دون شك خطوة ايجابية فى حد ذاتها ، لانه ينشط الحركة على الجسر الافقى الذى يربط بين هذه الدول من جهة ، وبينها وبين الدول العربية والافريقية من جهة اخرى . ولكن يلاحظ ايضا ان هذا التعاون قد تم حتى الان عن طريق التعامل الثنائى بين دولتين ، مما يحد من امكانياته فى مجال التكامل الاقليمى المنشود .

نبية الاصفهانى

المغامرة العسكرية الأمريكية في كمبوديا

أعلن الرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون قراره بالتدخل العسكري فى كمبوديا فى مساء الخميس ٣٠ أبريل ١٩٧٠ ، وعلى أثر ذلك اندفعت دبابات « البلاك بانترز » الامريكية الى الاراضي الكمبودية عبر حدود فيتنام الجنوبية تغطيها مظلة جوية من الطائرات الامريكية ، وتعاونها قوات تابعة لحكومة فيتنام الجنوبية .

وكان قرار التدخل مفاجأة كبرى للاوساط الدولية ، بل وللرأى العام الامريكى نفسه ، فقد تدخلت الولايات المتحدة عسكريا فى كمبوديا فى وقت تعلن فيه أنها سوف تبدأ فى الانسحاب من الهند الصينية عن طريق « فتنمة » الحرب . فما هى الاسباب الكامنة وراء قرار التدخل ؟

هناك سببان رئيسيان لذلك التدخل :

أولهما : تدعيم حكم الجنرال لون نول قائد الانقلاب فى كمبوديا .

وثانيهما : تعزيز سياسة «فتنمة» الحرب الدائرة رحاها فى الهند الصينية .

تدعيم حكم الجنرال لون نول :

فى أعقاب انقلاب الجنرال لون نول ، وهو الانقلاب العسكرى اليمينى الذى أطاح بحكم الامير نوردوم سيهانوك فى كمبوديا فى ١٨ مارس الماضى ، كان الموقف الاستراتيجى فى كمبوديا يتحدى أى اتجاه لوضع تحليل محدد له ، فقد أجبرت قوات نظام لون نول على الانسحاب أمام هجوم الثوار من أربعة أقاليم غير كثيفة السكان فى شمال شرق كمبوديا ، وسيطرت القوات الفيتنامية الشمالية فعليا على ما يقرب من ثلثى المساحة الكلية لكمبوديا .

كذلك فان كمبوديا كانت فى أعقاب الاطاحة بالامير سيهانوك تواجه مصاعب ادارية واقتصادية جمة ، فمن الناحية الادارية تفتقر كمبوديا الى الافراد المدربين للقيام بأعباء الجهاز الادارى بصورة كفء ، ومن ناحية الوضع الاقتصادى فان التجارة الخارجية لكمبوديا تواجه خطر الاضمحلال ، خاصة وأن الاقتصاد الكمبودى عانى فى عام ١٩٦٩ من آثار سوء محصول الارز ونقص الكميات الناتجة منه ، مما ترتب عليه اصابة صادرات الارز الكمبودى باضرار شديدة . كذلك توقفت حركة السياحة فى كمبوديا على أثر اشتعال القتال بين حركة المقاومة الشعبية وحكومة الانقلاب ، كما أصيبت صناعة المطاط بأضرار شديدة، حيث أغلقت جميع مزارع المطاط،اذ أنها تقع فى مناطق القتال، ومما يذكر أن المطاط والارز يشكلان معا ثلاثة أرباع صادرات كمبوديا ، وبالتالى ثلاثة أرباع دخلها من النقد الاجنبى .

أمام كل ذلك ، كان المخرج الوحيد أمام نظام لون نول هو البحث عن عون اجنبى ، وبدون مثل ذلك العون ، فان النظام كان ولا ريب مقضيا عليه

بالزوال فى أمد قصير ، وليس من المعقول أن يستعصى على أنصار الامير سيهانوك الاطاحة بحكومة تعتمد فحسب على ولاء حفنة من ثقفين وملاك الاراضى ، وفى نفس الوقت يربكها تأييد الموظفين المدنيين بها للنظام السابق (نظام الامير سيهانوك) وتواجه أيضا انضمام الفلاحين الى جيش التحرير الوطنى الذى شكله الامير سيهانوك للقضاء على حكم لون نول بمساعدة قوات فيتنام الشمالية وثوار فيتنام الجنوبية ٠

معنى ذلك أن التدخل الامريكى فى كمبوديا قصد به أن يشكل نوعا من التدعيم لحكم الجنرال لون نول الذى بدأ يهتز بعنف منذ نهاية أبريل ٠ كذلك فان الرئس نيكسون ادعى أن عدم اتخاذ اجراء ضد ما أسماه بـ « ملاجىء الشيوعيين » فى كمبوديا قد يغرى الشيوعيين بمهاجمة بنوم بنة واقامة حكومة « عميلة » ـ على حد تعبير الرئيس نيكسون ـ فى كمبوديا ، وبذلك تتحول كمبوديا بأسرها الى قاعدة شيوعية ٠

تعزيز سياسة « الفتنمة » :

ومن ناحية أخرى ، فان تقييم الاحداث التى وقعت أخيرا فى منطقة الهند الصينية يؤدى بنا الى القول بأن الولايات المتحدة قد أيقنت جيدا أن انسحابها من فيتنام أمر ضرورى لا يمكن أن يطول كثيرا ، ولكن الانسحاب لا يعنى التنازل عن الاهداف ، ومن ثم يجب « فتنمة » الحرب ، أى الاعتماد على جيش سايجون فى الدفاع عن الحكم اليمينى فى فيتنام الجنوبية ، ولكن من جانب آخر لا يستطيع جيش سايجون الاضطلاع بهذه المهمة ، بسبب ضعفه وسوء تدريبه وفساد قياداته العسكرية والسياسية ، ثم ان الفترة المتاحة أمام الولايات المتحدة لتدريب هذا الجيش ورفع مستوى كفاءته ليست طويلة ، أضف الى ذلك أن الرئيس نيكسون كان يرى ان احتلال الشيوعيين لجميع انحاء كمبوديا سيكون معناه تطويق فيتنام الجنوبية تماما ، وسيضع القوات الامريكية والقوات الفيتنامية الجنوبية فى المنطقة فى مركز لا يمكن الدفاع عنه ، لذلك رأت الولايات المتحدة أن توجه ضربة قاضية الى القوات الشيوعية ، وأن تزيد نشاطها العسكرى على كل الجبهات فى وقت واحد ! فى محاولة لقمع القوات الثورية تماما وتدمير قدرتها على المقاومة والقتال ٠ ومن هنا كان قرار التدخل الامريكى فى كمبوديا والذى ظهر بعده التحليل الذى يلخص وجهة نظر الرئيس نيكسون فى أن « فتنمة » Vitnamization فيتنام كانت تعتمد على « امركة » Americanization كمبوديا ٠

أصداء قرار التدخل :

كان لقرار الرئيس نيكسون بالتدخل عسكريا فى كمبوديا أصداء واسعة عبرت عن السخط على سياسة الولايات المتحدة فى الهند الصينية ، ويهمنا فى هذا المجال أن نقتصر على توضيح موقف كل من الاتحاد السوفيتى والصين ، باعتبارهما القوتين العظميين المتصلتين بمسرح النزاع اتصالا مباشرا ووثيقا :

وقد أعلن الاتحاد السوفيتى أنه يدين المغامرة العسكرية الامريكية فى كمبوديا ، كما اتهم رئيس الولايات المتحدة بأنه ـ باصداره الاوامر بالزحف على كمبوديا ـ قد خرق الاتفاق الذى تستند اليه مفاوضات باريس الرباعية الدائرة بشأن انهاء الحرب الفيتنامية ٠

أما الصين الشعبية فقد قطعت علاقاتها مع بنوم بنه فى أعقاب انقلاب الجنرال لون نول ، ومن ناحية أخرى قامت الصين الشعبية بامداد قوات التحرير الوطنية التى شكلها سيهانوك فى بكين بالعون العسكرى والمادى ٠

كذلك فان بكين ترى فى التعاون الوثيق مع الشيوعيين الكمبوديين فرصة مواتية لطرد الامريكيين من المنطقة ٠

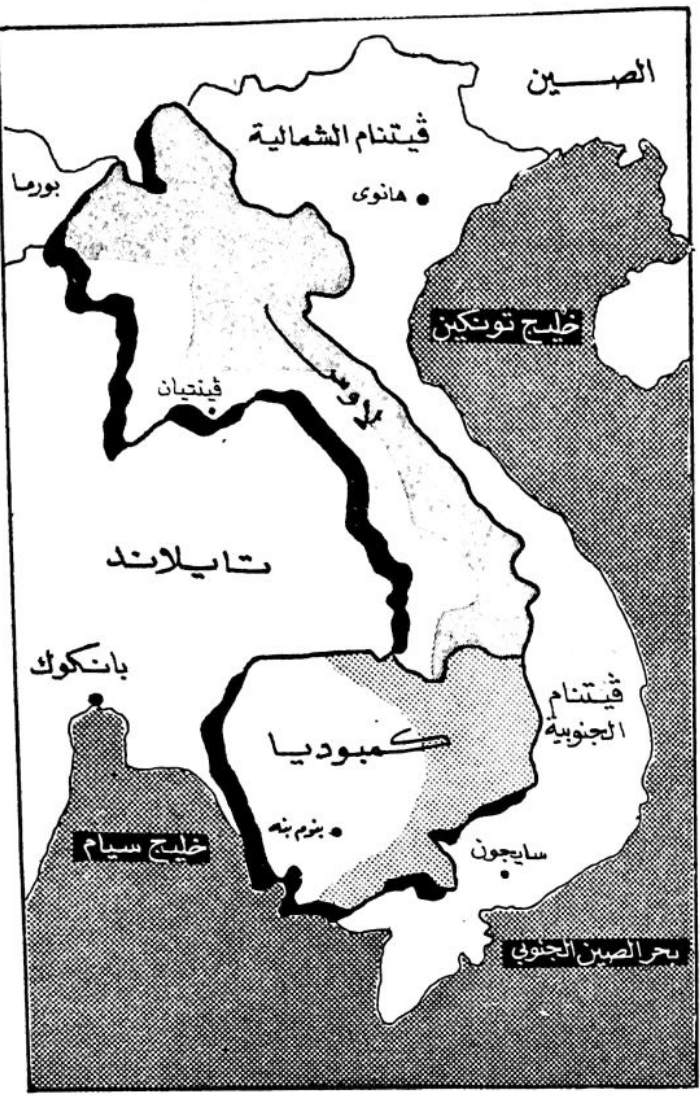
أما الرأى العام الامريكى فقد أدى قرار التدخل العسكرى فى كمبوديا الى انقسامه وبث روح جديدة فى المجموعات التى تؤيد خروج الولايات المتحدة من تورطها فى حرب الهند الصينية بأى ثمن ، وهى تلك المجموعات التى تشكل ما يعرف « بانصار التخلص من الارتباط » تأسيسا على موقفها هذا ، كذلك ازدادت حدة اضطرابات

الطلبة الامريكيين فى بعض الجامعات الامريكية ، واشتدت معارضتهم لسياسة الحكومة الامريكية فى الهند الصينية · فقد انتخب الشعب الامريكى ريتشارد نيكسون لرئاسة الجمهورية بغية وضع حد للحرب الفيتنامية واعادة الجنود الامريكيين الى الولايات المتحدة ، فاذا به ، بعد مرور ما لا يزيد على ستة عشر شهرا من انتخابه ، يعمل على توسيع نطاق القتال ومد مسرح العمليات الحربية الى كمبوديا · بالاضافة الى ذلك فان الرئيس الامريكى اتخذ قراره بالتدخل دون علم أعضاء الكونجرس بذلك ، الامر الذى أثار سخط الغالبية منهم · وقد اتضح ذلك بصورة مباشرة حين الحق مجلس الشيوخ الامريكى هزيمة بالرئيس نيكسون يوم الخميس ١١ يونيو ١٩٧٠ ، حين رفض المجلس بأغلبية ٥٢ صوتا ضد ٤٧ صوتا مشروعا قدمه السناتور روبرت بيرد (وهو ديموقراطى من ولاية فرجينيا) يقضى بالتصريح لرئيس الجمهورية بأن يرسل فى أى وقت قوات الى كمبوديا ·

وكان هدف مشروع السناتور بيرد ــ الذى كان يحظى بالتأييد غير الرسمى للبيت الابيض ــ اعاقة طلب تعديل قانون الانفاق العسكرى المقدم من العضوين شيرسن (ديموقراطى من ولاية ايداهو) وكوبر (جمهورى من ولاية كينتكى)عقب التدخل الامريكى كمبوديا ، وكان هذا الطلب يهدف الى منع نيكسون من ابقاء أو ارسال قوات الى كمبوديا بعد يوم أول يوليو دون طلب موافقة الكونجرس ·

ازاء فشل القوات الامريكية والقوات الفيتنامية الجنوبية فى صد زحف ثوار كمبوديا ومناصريهم من الفيت كونج وقوات فيتنام الشمالية ، وازاء موجة السخط ضد الغزو الامريكى لكمبوديا ، أعلن الرئيس نيكسون فى يوم ٨ مايو ــ أى بعد حوالى أسبوع واحد من اصداره قرار التدخل ــ أن انسحاب القوات الامريكية من كمبوديا سيتم فى ٣٠ يونيو ١٩٧٠ ·

وكما كان متوقعا ، فقد أعلن الرئيس نيكسون فى ٣٠ يونيو أن العمليات التى قامت بها القوات الامريكية فى كمبوديا قد حققت نجاحا يبرر قراره بارسال قوات أمريكية الى كمبوديا · وادعى الرئيس نيكسون طوال الايام الستين ، من ٣٠ أبريل الى ٣٠ يونيو ، انه كان على حق ، وان غزو



الأقاليم الواقعة تحت سيطرة الباتيت لاو — مناطق نشاط الثوار فى كمبوديا

كمبوديا قد سار على ما يرام ، وأنه بهذا أنقذ حياة الامريكيين وسمح لسياسة « فتنمة » الحرب بالاستمرار دون أية عوائق · وتم انسحاب القوات الامريكية من كمبوديا فى ٣٠ يونيو ، هذا بينما أعلنت فيتنام الجنوبية أن قواتها سوف تظل فى كمبوديا الى « الوقت الذى يشعر فيه الكمبوديون بأنهم قادرون على الدفاع عن أنفسهم ضد الفيتناميين الشماليين وضد قوات الفيت كونج ، وفى هذا الوقت فقط يمكن لقواتها أن تنسحب » ·

ولقد كان لقرار الانسحاب وقع سىء على حكومة الانقلاب فى بنوم بنه ، فقد أسف الجنرال لون نول قائد الانقلاب لانسحاب الامريكيين من كمبوديا ، وأعرب عن أمله فى أن تعود القوات الامريكية مرة أخرى الى كمبوديا ، بيد أن الرئيس نيكسون أعلن غداة الانسحاب أنه ليست لدى الولايات المتحدة خطة لارسال قوات برية او مستشارين الى كمبوديا

مرة أخرى ، ولكن الولايات المتحدة ستبقى فى بنوم بنه بعثة دبلوماسية محدودة · والاهم من ذلك ، أنه اعلن أن القوات الامريكية فى فيتنام لن تستخدم لتعزيز مركز حكومة لون نول ، حتى ولو بدا انها توشك ان تسقط فى أيدى قوات الشيوعيين · وقد ذكرت جريدة «لوموند» الفرنسية فى ٨ يوليو ١٩٧٠ ان من نتائج انسحاب القوات الامريكية من كمبوديا ، ان سحب ٥٠ ألف جندى أمريكى من فيتنام – وهو الامر المحدد ميعادا له يوم ١٥ أكتوبر القادم – سوف يكون أمرا أكثر سهولة ·

لكن انسحاب القوات الامريكية من كمبوديا لا يعنى ان الرئيس نيكسون قد تخلى عن حماية ودعم نظام لون نول اليمينى فى بنوم بنه ، فقد استمرت الولايات المتحدة ، عقب انسحاب قواتها من كمبوديا ، فى دعم نظام لون نول بوسيلتين : أولاهما : الدعم الاقتصادى والعسكرى لنظام لون نول ، وثانيتهما : الزج بتايلاند الى مسرح المواجهة بين قوات لون نول وبين ثوار كمبوديا ومناصريهم ·

الدعم الاقتصادى والعسكرى لنظام لون نول :

بعد ايام قليلة من الانسحاب من كمبوديا ، اعلن وزير الخارجية الامريكية أن الولايات المتحدة ستبذل كل ما فى وسعها لتلبية احتياجات حكومة الانقلاب فى كمبوديا لمواجهة الثوار ، وانها ستقدم لهذه الحكومة كل مساعدة ، سواء أكانت اقتصادية أم عسكرية ·

وفى ١٨ يوليو ، قرر الرئيس نيكسون زيادة قيمة المعونة العسكرية الامريكية لحكومة الانقلاب فى كمبوديا بمقدار مليون دولار ، وصلت خلال شهر يوليو الى ٨ ملايين و٩٠٠ ألف دولار · وقال فى مذكرته الى وزارة الدفاع والى رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الامريكى ان ذلك المبلغ الاضافى قد تقرر لتمكين القوات المسلحة الكمبودية (قوات لون نول) من شراء الاسلحة الخفيفة والذخائر والاجهزة اللاسلكية وقطع غيار الطائرات من طراز ت٢٨ كما ارسلت الولايات المتحدة خبراء عسكريين الى كمبوديا لتنسيق العمليات الجوية ضد قوات الثوار ·

الزج بتايلاند فى مسرح المواجهة :

الطريق الثانى الذى حاولت الولايات المتحدة ان تدعم به نظام لون نول ، هو محاولة الزج بحكومة تايلاند – وهى حكومة عسكرية موالية للولايات المتحدة – لكى تتدخل تدخلا مباشرا لمساندة نظام لون نول ضد قوات الثوار ، فمنذ أوائل يوليو هاجمت طائرات تابعة لسلاح الطيران التايلاندى أهداف الثوار داخل الاراضى الكمبودية ، بدعوة من حكومة الانقلاب فى بنوم بنه ، وبدأت تتضح معالم مخطط جديد تقوم به حكومة تايلاند العسكرية الموالية للولايات المتحدة لقمع الثوار فى تايلاند من جانب ، ولمساندة القوات الامريكية وقوات فيتنام الجنوبية التى لا تزال باقية فى كمبوديا المجاورة لمساعدة حكومة الانقلاب فيها ضد الثوار ·

ومما يذكر ان تايلاند بها قواعد عسكرية أمريكية – تنفيذا لمعاهدة سرية عقدت فى عام ١٩٦٥ بين تايلاند والولايات المتحدة – وتعتبر اراضى تايلاند منطلقا « طبيعيا » فى نظر السلطات العسكرية الامريكية لشن الغارات الجوية على قواعد الثوار فى فيتنام الشمالية ، وتؤلف حكومتها مع حكومة سايجون وحكومة الانقلاب العسكرى فى كمبوديا حزاما يستهدف حصر نشاط الثوار ، ويرى المراقبون أن نشاط ثوار تايلاند واحتمال امتداده الى العاصمة يؤلف حلقة جديدة فى سلسلة النشاط الثورى بفيتنام الجنوبية وكمبوديا لكسر هذا الحزام ·

وتسيطر الان حالة من الخوف على حكومات جنوب شرقى آسيا الموالية للولايات المتحدة من احتمال امتداد حرب الهند الصينية لتشمل تايلاند الى جانب فيتنام وكمبوديا خاصة وأن حكومة تايلاند اكدت فى منتصف يوليو ١٩٧٠ لحكومة الانقلاب فى كمبوديا استعدادها « للدفاع عنها » ضد الثوار الذين يطبقون على العاصمة بنوم بنه ، وقد وافقت تايلاند على البدء فى تدريب نحو ١٠ آلاف جندى كمبودى فى تايلاند ، وبدأت بالفعل فى ارسال مهمات عسكرية ل ٥٠ ألف جندى كمبودى من قوات الانقلاب ·

وكانت هذه اول بادرة دلت على بدء حكومة تايلاند الموالية للولايات المتحدة فى تنفيذ المخطط

الامريكى الذى يقوم على توريط تايلاند تدريجا فى مجابهة مع الثوار الكمبوديين الذين اتسع نطاق نشاطهم منذ عزل الامير سيهانوك ، وذلك بعد فشل قوات الغزو الامريكية نفسها وقوات فيتنام الجنوبية فى صد زحف الثوار •

تقييم آثار الغزو :

كانت المغامرة العسكرية الامريكية فى كمبوديا بمثابة تصعيد جديد للحرب فى الهند الصينية ، يمثل شكلا دراميا بعد ذلك التصعيد الذى بدأ بقصف مدن فيتنام الشمالية فى عام ١٩٦٥ م ولذلك فان آثار غزو كمبوديا قد تستمر لسنوات قادمة ، شأنها فى ذلك شأن الاثار التى ترتبت على قصف مدن فيتنام الشمالية بالقنابل •

ونستطيع ان نوجز آثار ذلك الغزو فى النقاط التالية :

١ ــ على حين أن التدخل العسكرى الامريكى فى كمبوديا قصد به ايقاف تقدم القوات الشيوعية فى الاراضى الكمبودية والزحف نحو العاصمة بنوم بنه ، فقد اسفر ذلك التدخل عن احتلال الوحدات الشيوعية لمناطق أوسع بكثير من تلك التى كانت تحتلها من قبل • وعلى ذلك فقد فشل الغـزو الامريكى لكمبوديا فى تدعيم حكم الجنرال لون نول • وان من مهازل الغزو الامريكى لكمبوديا ان الوثائق التى وقعت فى أيدى القوات الامريكية أثناء القتال تكشف عن أن جبهة التحرير الوطنية التى شكلها الامير سيهانوك تتمتع بدرجة من التنظيم أقوى مما كان متصورا • والهدف من تشكيل هذه الجبهة هو بناء تنظيم قوى يرتكز أساسا على الفلاحين ويقوم على التعاون الوثيق بيـن الكمبوديين والشيوعيين الفيتناميين لاسقاط النظام القائم الان فى بنوم بنه •

٢ ــ شكلت المغامرة العسكرية الامريكية الفاشلة فى كمبوديا انتصارا معنويا وسياسيا للصيـن الشعبية ، فان تدخل الولايات المتحدة عسكريا فى كمبوديا قد هيأ للصين الشعبية الفرصة لتثبيت مركزها فى جنوب شرقى آسيا عن طريق التعاون الوثيق مع الشيوعيين فى فيتنام ولاوس وكمبوديا ، لمنع الولايات المتحدة وحلفائها فى حرب فيتنام من تحقيق اهدافهم فى المنطقة •

ومن ناحية أخرى فقد خدمت هذه المغامرة الفاشلة مصالح هانوى وحلفائها فى الهند الصينية على كل من المدى المتوسط والبعيد ، كما أكسبت قضية الثوريين فى هذا الجزء من العالم تأييدا لسنوات طويلة •

٣ ــ يعنى التدخل الامريكى ان الولايات المتحدة قد اتخذت موقفا واضحا ضد عامل التوازن الذى كان يمثله حياد لاوس وكمبوديا فى النزاع الدائر فى منطقة الهند الصينية فالولايات المتحدة ترفض بقاء هذا الحياد ،وتحبذ الحرب الشاملةلقمع القوى الثورية فى تلك المنطقة •

وحتى الان لم يطرأ أى تغير جوهرى على استراتيجية واشنطن العسكرية والسياسية فـى جنوب شرقى آسيا ، فالقتال مستمر ، وكذلك التأييد الامريكى لحكومات سايجون وفيتنام وبنوم بنه عن طريق امدادها بالخبراء العسكريين والعـون الاقتصادى والعسكرى ، بل ان وحدات المدفعية الامريكية المرابطة فى أراضى فيتنام الجنوبية قد خول لها اطلاق نيرانها عبر الحدود مع كمبوديا ، ووضعت القيادة الامريكية فى سايجون خطة على أساس تدمير خطوط امداد الثوار الذين يقاتلون فى الاراضى الكمبودية ، وهذه عملية يمكن ان تمتد بصورة غير رسمية لتشمل تقديم العون المباشر لقوات حكم لون نول •

وسوف تتحمل الميزانية الامريكية أعبـاء العمليات التى تقوم بها قوات فيتنام الجنوبية فى كمبوديا ، ومن المحتمل أيضا أن تشمل أعباء الميزانية الامريكية فى هذا الصدد نفقات قوات تايلاند التى تقاتل فى كمبوديا الى جانب قوات الانقلاب منذ أواخر يوليو •

الى جانب ذلك ، فان الولايات المتحدة تضع نفسها فى مخاطرة مواجهة مصاعب جديدة اذا ما أدى دخول قوات تايلاند فى القتال الى جانب قوات لون نول الى عودة الشيوعيين التـايلانديين لاستئناف نشاطهم ضد الحكومة •

ان نظرة الرئيس نيكسون الى الموقف فى جنوب شرقى آسيا لاتختلف كثيرا عن نظرة سلفه ليندون جونسون ، وهى تلك النظرة القائمة على القاء اللوم كله على حكومة هانوى دون بذل أى مجهود لبحث بعض الاسباب الجوهرية مثل ضعف الانظمة

القائمة فى الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة فى الحرب فى جنوب شرقى آسيا • كذلك فان تلك النظرة تتجاهل مكانة الصين الشعبية فى اية تسوية للنزاع القائم فى الهند الصينية ، على الرغم من اعتراف الولايات المتحدة الامريكية بأن النفوذ الصينى فى جنوب شرقى آسيا قد تزايد ، خاصة بعد الغزو الامريكى لكمبوديا •

وما دام الرئيس نيكسون سادرا فى اصراره على مساعدة الدول المناهضة للشيوعية فى جنوب شرقى آسيا ، مع ردود الفعل العنيفة لهذه السياسة من جانب فيتنام الشمالية ، فان الحوار فى الهند الصينية سوف يتخذ • ولفترة غير معلومة لغة واحدة هى لغة القوة المسلحة •

فتحى احمد عثمان

الاتحاد السوفيتى والمعاهدات الثنائية الجديدة

على مدى الاشهر الماضية ، قامت الدبلوماسية السوفيتية بنشاط خاص فى أوربا الشرقية ، وقد أسفر هذا النشاط عن ابرام ثلاث معاهدات دولية بين كل من الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفيتى ورومانيا ، والاتحاد السوفيتى وفنلندا * •

المعاهدة السوفيتية التشيكوسلوفاكية :

ابرمت هذه المعاهدة الثنائية فى السادس من مايو سنة ١٩٧٠ بمدينة براج ، مؤكدة التعاون الجديد ، والصداقة الوثيقة بين الدولتين الاشتراكيتين • وكانت العلاقات بين هاتين الدولتين تنظمها معاهدة الصداقة والمساعدة المتبادلة والتعاون التى كانت قد أبرمت بين الدولتين قبل نهاية الحرب العالمية الثانية (١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٣) • وكان الهدف الاساسى لهذه المحالفة هو « حفظ السلام بعد الحرب ، وقمع اى اعتداء جديد من جانب المانيا » • ووفقا لاحكام المادة السادسة من هذه المعاهدة فانها تعتبر سارية المفعول لمدة عشرين عاما ابتداء من يوم التوقيع عليها بمعنى انها تنتهى فى ديسمبر سنة ١٩٦٣ • ولكن قبل حلول أجل انتهاء المعاهدة ، قررت كلتا الدولتين تجديدها ، وتم الاتفاق على ذلك فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦٣ أى قبل انتهاء سريان المعاهدة بنحو شهر • ومن الجدير بالملاحظة ان تشيكوسلوفاكيا مرتبطة بالاتحاد السوفيتى بموجب معاهدة جماعية اخرى هى حلف وارسو الذى تم التوقيع عليه فى الرابع عشر من مايو سنة ١٩٥٥ بين كل من الاتحاد السوفيتى والبانيا وبلغاريا والمجر والجمهورية الديمقراطية الالمانية وبولونيا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا • وبموجب هذه المعاهدة تتعهد الدول المتحالفة ان يساعد بعضها بعضا عسكريا اذا وقع اعتداء مسلح فى أوربا على

(*) انظر نصوص المعاهدات الثلاث فى قسم الوثائق بهذا العدد •

أى طرف من اطراف المعاهدة • وتنفيذا لهذا الضمان الجماعى ، انشأت الدول المتحالفة وفقا لاحكام المادة الخامسة من حلف وارسو ، قيادة مشتركة لجيوشها •

وعلى الرغم من هذه الارتباطات القانونية والعسكرية والسياسية ، فان الدولتين قررتا ابرام معاهدة جديدة لتأكيد الصداقة القائمة بينهما ، ولتسجيل صفحة جديدة من صفحات العلاقات الودية تصفية للحوادث التى وقعت سنة ١٩٦٨ وادت الى دخول قوات بعض دول حلف وارسو فى الاقاليم التشيكوسلوفاكية •

والمعاهدة الجديدة تكاد لا تختلف عن المعاهدات السابق عقدها بين الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا ، وتؤكد ذلك الفقرة الاولى من الديباجة ، اذتشير الى المعاهدات السابقة ، كما أن المعاهدة الجديدة تؤكد تمشيها مع مبادىء واهداف الامم المتحدة ، وتؤكد المادة العاشرة أن التدابير العسكرية التى قد تتخذها الدول المتعاقدة لمواجهة اى عدوان يقع عليها انما تكون بناء على حق الدفاع الشرعى الفردى او الجماعى المنصوص عليه فى المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة •

ورغم التشابه الكبير بين تلك المعاهدة الجديدة والمعاهدات السابقة التى أبرمت بين الدولتين فهناك مبادىء جديدة تضمنتها المعاهدة الاخيرة وهى جديرة بالتسجيل ،

اولا ــ الضمان الجماعى فى المعاهدات السابقة ، سواء منها المعاهدة الثنائية التى أبرمت بين الدولتين سنة ١٩٤٣ ، اوحلف وارسو المبرم سنة ١٩٥٥ ، جعل المساعدة العسكرية مقصورة على وقوع اعتداء مسلح فى أوربا ، بمعنى انه اذا وقع الاعتداء خارج الاقاليم الاوروبية ، كان يقع اعتداء يابانى على الاتحاد السوفيتى فى آسيا ، فانه فى هذه الحالة لا يلزم تطبيق الضمان الجماعى ، ولا تكون تشيكوسلوفاكيا ملزمة بمساعدة الاتحاد السوفيتى عسكريا • اما فى المعاهدة الجديدة ، فانه وفقا لاحكام المادة العاشرة ، فان الضمان الجماعى يسرى فى جميع الحالات ، ايا كان المكان الذى وقع فيه عدوان أجنبى على طرف من طرفى المعاهدة •

والمادة العاشرة من المعاهدة الجديدة تقول : « فى حالة قيام عدوان مسلح ضد أى من الطرفين المتعاقدين يصدر من قبل اى دولة او اى مجموعة من الدول ، فان على الطرف الثانى الموقع على هذه المعاهدة ان يعتبر هذا العدوان واقعا عليه ، فيجب أن يبادر الى مد الطرف الاخر بكافة المساعدات بما فى ذلك المساعدة العسكرية » •

هذه الناحية الجديدة تعنى من الناحية السياسية انحياز تشيكوسلوفاكيا للاتحاد السوفيتى فيما يتعلق بالخلاف الايديولوجى بينه وبين الصين الشعبية • يؤكد ذلك ما جاء فى الفقرة الرابعة من الديباجة التى تقول : « ونظرا لما عزما عليه من المداومة والمتابعة لدعم الوحدة والتناسق بين جميع الدول التى تنتمى الى الجماعة الاشتراكية على اساس تطابق انظمتهم الاجتماعية واهدافهم البعيدة » •

ثانيا ــ تؤكد المعاهدة الجديدة مبدأ تقسيم العمل الدولى الاشتراكى » وضرورة اتمام الحركة التكاملية بين دول اوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى فى ظل تنظيمات السوق الشيوعية المشتركة (الكومنكون) • وقد ذكر ذلك صراحة فى الفقرة السابقة من ديباجة المعاهدة ، فهى تقول «واذ هما يسجلان ما حققه التعاون الاقتصادى بين الدولتين من مزايا لصالح التنمية ، ولصالح التقسيم الاشتراكى للعمل ، والتكامل الاقتصادى الاشتراكى » كما اشارت المادة الثامنة الى ذلك حين قالت « ان الطرفين المتعاقدين يبذلان جهدهما فى سبيل تحسين الاوضاع فى اوربا ، وضمان السلام لها ، ودعم التعاون بين الدول الاوروبية » •

ثالثا ــ تؤكد المعاهدة ضرورة التكتل بين الدولتين للتصدى لاى حركة انحرافية قد تقع داخل

المعسكر الشيوعى . ولا شك ان هذا المبدأ الجديد مرتبط بالحوادث التى وقعت فى تشيكوسلوفاكيا فى أغسطس سنة ١٩٦٨ وترتب عليها دخول قوات بعض دول حلف وارسو فى الاراضى التشيكوسلوفاكية . وقد ورد ذكر هذا المبدأ الجديد فى المادة الخامسة من المعاهدة فقالت : « ان الطرفين المتعاقدين ، اذ يعبران عن ارادتهما القوية الصادقة فى مواصلة تشييد الصرح الاشتراكى والشيوعى ، سيتخذان التدابير اللازمة لحماية كافة المكتسبات الاشتراكية التى حصل عليها الشعب ، وكذلك حماية امن واستقلال البلدين » .

ويتضح من هذا الذى اسلفناه ان المعاهدة السوفيتية التشيكوسلوفاكية رمز للتصالح بين الدولتين المتآخيتين ، وتسجيل قانونى للقواعد الجديدة التى تنظم العلاقات بينهما ، بعد تصفية العناصر التشيكوسلوفاكية التى شاءت ان تطبق نظاما جديدا للاشتراكية ، اعتبر فى نظر الدول الشيوعية الاخرى الاعضاء فى حلف وارسو انحرافا عن مفهومها المشترك للتطبيق الاشتراكى وفقا للماركسية اللينينية .

المعاهدة السوفيتية الرومانية :

المعاهدة السوفيتية الرومانية التى أبرمت فى ٧ يولية سنة ١٩٧٠ لا تختلف كثيرا عن المعاهدات الثنائية الاخرى التى عقدت بين الاتحاد السوفيتى وغيره من الديمقراطيات الشعبية فى اوربا الشرقية ، كما انها تعتبر امتدادا لمعاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة التى عقدت بين رومانيا والاتحاد السوفيتى بمدينة موسكو فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٨ لمدة عشرين عاما كذلك فانها تعتبر تأكيدا لاحكام حلف وارسو الذى وقع عليه كل من الاتحاد السوفيتى ورومانيا . ومع ذلك اذا فحصنا جيدا نصوص المعاهدة الجديدة واحكامها فستتضح لنا ثلاثة امور تستحق التسجيل :

الامر الاول : انه وفقا لاحكام المادة الثانية من المعاهدة السوفيتية الرومانية الجديدة ، تطبق المساعدة العسكرية المتبادلة اذا وقع اعتداء مسلح على أحد الطرفين حتى لو وقع هذا الاعتداء خارج اوربا ، وذلك بخلاف الاحكام التى يقضى بها حلف وارسو ووفقا لاحكام المعاهدة السوفيتية التشيكوسلوفاكية الجديدة التى سبق الحديث عنها فى هذا المقال .

وهذا يعتبر هاما بالنسبة لرومانيا التى اختارت لنفسها سياسة عدم الانحياز فى النزاع الايديولوجى الذى وقع بين الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية والذى اعلنت عنه فى أكثر من مناسبة ، فتوقيعها على المعاهدة الجديدة مع الاتحاد السوفيتى يعنى ان سياسة عدم الانحياز ستنتهى اذا وقع اشتباك مسلح بين الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية .

الامر الثانى : ان المعاهدة السوفيتية الرومانية الجديدة لا تشير كما اشارت المعاهدة السوفيتية التشيكوسلوفاكية الى ضرورة تعجيل الحركة التكاملية بين دول اوربا الشرقية ، كما انها لا تشير الى مبدأ تقسيم العمل الدولى الاشتراكى . ويرجع هذا الى الخلاف الذى وقع بين رومانيا وغيرها من الديمقراطيات الشعبية داخل الكومنكون بخصوص الدور الاقتصادى الذى اريد لرومانيا ان تقوم به فى اطار السوق الشيوعية المشتركة ، وقد رفضت رومانيا وقتها ان تقبل التخطيط الاقتصادى الاقليمى الذى وضع لدول اوربا الشرقية ، لانها رأت ان الدور الذى حدد لها لا يتمشى مع مصالحها الاقتصادية ، ولا مع الخطة التى وضعتها لتصنيع بلادها .

الامر الثالث : متعلق بما ورد بالفقرة الرابعة من ديباجة المعاهدة والتى تشير الى أن الطرفين المعنيين سيعملان على حفظ الوحدة والتماسك بين الدول الاشتراكية طوال سريان حلف وارسو .

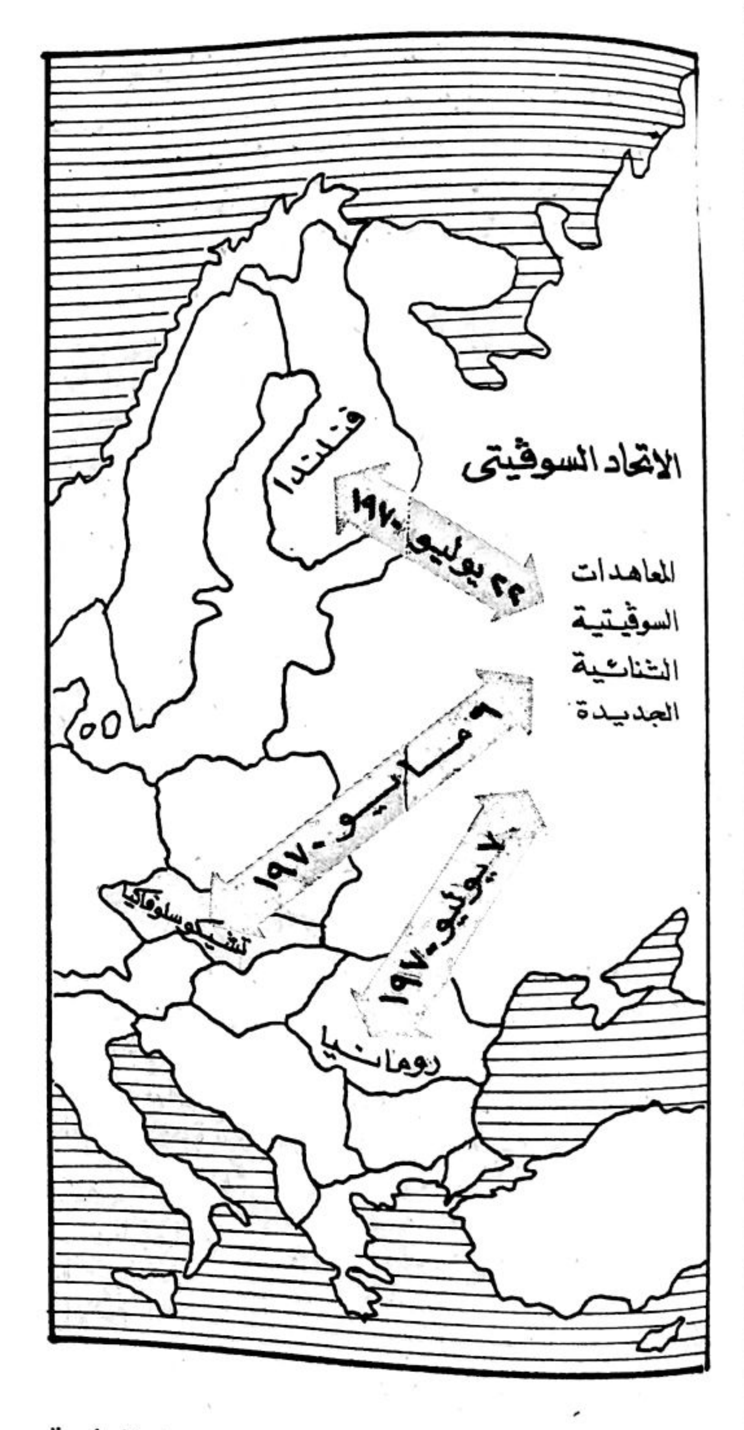
المعاهدة السوفيتية الفنلندية :

وُضع فنلندا داخل التكتل السوفيتي الاوربى ذو سمة خاصة تجعله يختلف اختلافا كليا عن وضع الديمقراطيات الشعبية الاوروبية ، فقد قامت حرب بين الاتحاد السوفيتي وفنلندة قبل نشوب الحرب العالمية الثانية ، وفصل الاتحاد السوفيتي من عصبة الامم على أثر هذه الحرب التى انتهت بعقد معاهدة صلح بين الاتحاد السوفيتي وفنلندة فى ١٢ مارس سنة ١٩٦٤ ، ولكن عندما دخلت جيوش المانيا النازية الاقاليم السوفيتية ، انضمت فنلندا الى صف المانيا ، فلما انهزمت المانيا انهزمت فنلندا بدورها وللمرة الثانية امام السوفيت • ورغم ذلك قام حلف عسكرى جديد بين فنلندا والاتحاد السوفيتي ثم التوقيع عليه فى ١٦ أبريل سنة ١٩٤٨ •

والمعاهدة السوفيتية الفلندية تختلف اشد الاختلاف عن المعاهدات الثنائية التى عقدها الاتحاد السوفيتي مع مختلف الديمقراطيات الشعبية ، وذلك لاكثر من سبب :

اولا : لم ترتبط فنلندا مع الديمقراطيات الشعبية الاوربية ، وكذلك لم تنضم الى حلف وارسو ، ولم تشترك فى الكومنكون ، فهى بذلك ليست عضوا فى التكتل السوفيتي الاوربى •

ثانيا ــ لفنلندا وضع شبه حيادى فى الحرب الباردة ، وفى صراع التكتلات العسكرية • وقد اكدت ديباجة المعاهدة ذلك فى ديباجتها التى قالت : « المجلس الاعلى للسوفيت الاعلى ، ورئيس الجمهورية الفنلندية فى سبيل تنمية علاقات الصداقة بين الاتحاد السوفيتي وفنلندا مقتنعين بأن تثبيت علاقات حسن الجوار والتعاون بين الاتحاد السوفيتي وبين الجمهورية الفلندية هو استجابة للمصالح الحيوية لهذين البلدين ، ومراعاة لرغبة فنلندا فى البقاء بعيدا عن الخلافات الناتجة من



وهــذا يتمشى مع احــكام المادة الرابعة من المعــاهدة التى تؤكــد ضرورة حفظ الوحدة الايديولوجية بين الدول الاشتراكية فى أوربا ، وتطلب العمل على تدعيم هذه الوحدة بل ان روح المعاهدة تجعل من تلك الوحدة الهدف الاول من التحالف الجديد بين الاتحاد السوفيتى ورومانيا ، اذ ان الاتحاد السوفيتى ليس فى حاجة الى المساعدة العسكرية الرومانية ، بقدر ما هو فى حاجة الى المساعدة الدبلوماسية والايدلوجية •

تعارض مصالح الدول العظمى ٠٠ قررا لهـذا الغرض ابرام هذه المعاهدة ٠

ثالثا ـ المساعدة العسكرية فى هذه المعاهدة تأتى من جانب واحد ، هو الجانب السوفيتى ٠ أما الجانب الفلندى فدوره مقصور على الدفاع عن اقليمه ، كما أن الاعتداء الموجب لتطبيق المساعدة المتبادلة هو الذى يأتى عن طريق الاقاليم الفلندية ٠ فاذا وقع الاعتداء عن طريق الحدود التى تفصل بين الاتحاد السوفيتى والديمقراطيات الشعبية ، او اذا وقع الاعتداء عبر الحدود الاسيوية للاتحاد السوفيتى فلا يجب تطبيق المساعدة العسكرية ٠

وبمعنى آخر فان كل اعتداء يأتى من غير طريق الاقاليم الفلندية لا يكون موجبا لتنفيذ احكام هذه المعاهدة ، ويجوز لفلندا ان تحتفظ حياله بالحياد ٠

رابعا ـ يشترط لتطبيق المساعدة العسـكرية السوفيتية وقوع الاعتداء فعلا ، اما التهديد به فلا يكون مبررا لتطبيق المساعدة العسكرية ، كمـا يشترط موافقة فنلندا على تقديم هذه المساعدة ، بمعنى أن المساعدة غير آلية (انظر احكام المادة الاولى من المعاهدة) ٠

وقدكانت المعاهدة الفنلندية السوفيتية مبرمة لمدة عشر سنوات وفقا لاحكام المادة الثامنة ، وذلك بخلاف جميع المعاهدات الثنائية التى عقدت بين الاتحاد السوفيتى والديمقـراطيات الشـعبية الاوربية ، او بين تلك الديمقراطيات وبعضها ، فكلها عقدت لمدة عشرين سنة وكان اجل المعاهدة السوفيتية الفنلندية سينتهى سنة ١٩٥٨ الا انه فى سنة ١٩٥٥ جـددت المعـاهدة لـمدة عشرين سنة جديدة ، بمعنى انها ستنتهى سنة ١٩٧٥ ٠ غير انه قبل حلول اجل المعاهدة دارت مفاوضات بين الدولتين لعقد معاهدة ثنائية جديدة ، وقد زار الرئيس كيكولن رئيس جمهورية فنلندا موسكو فى منتصف يوليو الماضى بغية ابرام هذه المعاهدة ، آملا ان تتضمن اعترافا صريحا بالحياد الفنلندى فى صلب المعاهدة ٠

ويبدو ان الاطراف المعنية لم تتوصل الى اتفاق على اضافة هذه الفقرة ، أو رأت انه لا ضرورة لاضافتها او قد تكون هناك أسباب اخرى حالت دون ابرام المعاهدة الجديدة ، لذلك تقرر تجديد المعاهدة التى كانت قد أبرمت سنة ١٩٤٨ ثم جددت سنة ١٩٥٥ لمدة عشرين سنة ،على ان يكون هذا التجديد الاخير لمدة عشرين سنة اخرى تبدأ من يولية سنة ١٩٧٠ وتنتهى فى يولية سنة ١٩٩٠

ونستخلص من ذلك ان التحرك الدبلـوماسى السوفيتى فى اوربا قد اتسم بالتنوع الذى يظهر فى اختلاف احكام المعاهدات الثنائية الثلاث التـى عقدتها اخيرا مع كل من تشيكوسلوفاكيا ورومانيا وفنلندا ٠ كما انه يوضح تفضيل الدبلـوماسية السوفيتية لاسلوب المعاهدات الثنائية التى تسمح بهذا التنوع الذى لا تسمح به المعـاهدات الجماعية ٠

بقى شىء أخير هو : لماذا قررت الدبلوماسية السوفيتية عقد هذه المعاهدات الثنائية فى الوقت الحاضر مع وجود معاهدات ثنائية بينها وبين هذه الدول ، او معاهدات جماعية بينها وبين بعض هذه الدول ومدة سريانها كلها لم تنته بعد ؟

والجواب عـن هـذا هـو ان الاتحـاد السوفيتى ـ فيما يبدو لنا ـ يستعد لمواجهة قضية الامن الاوربى فى نطاق مؤتمر موسع يجمع بين كافة الدول الاوربية ، سواء منها الداخل فى احدى الكتلتين او الملتزم بالحياد القانونى ، وتلـك المواجهة الجديدة تتطلبتدعيم وتجديد العلاقات الثنائية القائمة بينه وبين الدول المرتبطة به ٠ لذلك لا نستبعد ان التحرك الدبلوماسى السوفيتى سيتبعه تحرك اقتصادى يرمى الى تجـديد الكومنكون وتنشيطه ، وتدعيم الروابط الاقتصادية القائمة بين الاتحاد السوفيتى ودول اوربا الشرقية بغيـة مواجهة احتمالات توسع السـوق الاوربيـة المشتركة ٠

د٠بطرس بطرس غالى

الصين الشعبية
البعد الثالث فى سباق الصواريخ

فى الرابع والعشرين من شهر ابريل الماضى ، فاجأت الصين الشعبية العالم أجمع باطلاق قمرها الصناعى الاول الذى يبلغ وزنه ١٧٣ كيلو جراما ، ويدون حول الارض مرة كل ١١٤ دقيقة فى مدار يتراوح بين ٤٣٩ ، ٢٣٨٤ كيلو مترا بزاوية ميل قدرها ٦٨٫٥ درجة بالنسبة لخط الاستواء . وبهذا تحقق ما اعلنه ماوتسى تونج سلفا حينما قال « اننا ملزمون باطلاق أقمار صناعية تجوب الفضاء » .

وقد علقت وكالة أنباء الصين الجديدة على هذا الحدث بقولها : « ان اطلاق القمر الصينى يعد انتصارا كبيرا لفكر ماو . وثمرة أخرى من ثمرات الثورة الثقافية ، فضلا عن أنه يمثل بداية طيبة نحو تطوير تكنولوجيا الفضاء فى الصين .

ان اطلاق القمر الصناعى الصينى يؤكد حقيقتين أساسيتين :

الحقيقة الاولى ، هى أن التقدم التكنولوجى الصينى يسير قدما الى الامام . وقد تجلت معالم هذا التقدم بشكل لايقبل الجدل عندما قامت بكين بأول تفجير نووى فى عام ١٩٦٤ . وكان هذا التفجير ايذانا باجراء تفجيرات نووية أخرى أكثر قوة ، من ذلك مثلا التفجير النووى الذى تم فى مايو ١٩٦٦ ، ثم التفجير الذى تم فى اكتوبر ١٩٦٦ . والتفجير الهيدروجينى الذى تم فى يونيو عام ١٩٦٧ . بيد أن الامر لا يقتصر فقط على مجرد انتاج السلاح النووى ، لانه حتى لو امتلكت دولة ما ترسانةنووية ، فلا يمكن القول بأن هذه الدولة تعد عضوا فعالا ومؤثرا فى النادى النووى ، الا اذا اضحى فى حوزتها صواريخ قادرة على حمل القنابل النووية الى الهدف الذى يراد الحاق الاذى به ، وايمانا بهذه الحقيقة ، اندفعت حكومة بكين نحو تنمية امكانياتها الصاروخية ، وظهرت بشائر هذا التطور فى عام ١٩٦٦ حينما أطلقت فى اكتوبر من العام المذكور صاروخا قصير المدى (٦٠٠ ميل) يحمل قنبلة نووية صغيرة . والمعتقد الان أن الصين أضحى فى حوزتها صواريخ متوسطة المدى (٢٠٠٠ ميل) وانها فى طريقها الى انتاج صواريخ عابرة للقارات يصل مداها الى ٦٠٠٠ ميل وربما أكثر من ذلك .

وتفريعا على ماسبق يمكننا انٍنسجل أن العالم لم يدهش لامر القمر الصناعى الصينى ، بقدر ما ادهش لامر الصاروخ الذى تكفل بحمله الى مداره المرسوم له .

وقد تحدث جوزيف السوب المعلق الامريكى عن تلك النقطة بقوله : « .. لقد كانت مفاجأة كبرى ، فقد كنا نعتقد أن الثورة الثقافية قد أوقفت كل تقدم فى الصين الشعبية .. ثم تحدث المفاجأة ، والقمر الصناعى نفسه ليس هو جوهر المفاجأة ، بل الصاروخ الحامل له هو مصدر القلق فى معظم عواصم العالم » .

والثابت أن ذلك القمر الصينى أطلق بوساطة

صاروخ متوسط المدى ، ولا يستبعد بعض الخبراء أن يكون ذلك الصاروخ بمثابة المرحلة الاولى من الصاروخ عابر القارات الذى تقوم الصين بدراسته فى الوقت الراهن ٠

أما الحقيقة الثانية فهى أن وراء اطلاق القمر الصينى بنجاح ، تقدما علميا هائلا يتجسد فى سيل عرم من الفنيين والخبراء والعلماء ٠وتذهب مختلف المصادر الغربية الى أن الغالبية العظمى من هؤلاء الفنيين والخبراء قد تلقوا تدريبهم خارج الصين اما فى الاتحاد السوفيتى ، واما فى الولايات المتحدة ، واما فى الدول الغربية ٠ ولعل تتبع تاريخ التطور العلمى الصينى يكشف عن صدق ذلك الامر ٠ فقبل عام ١٩٥٠ كانت المعاهد العلمية فى الولايات المتحدة وفى أوروبا وفى اليابان مصادر المعرفة التى نهل منها المهندسون والفنيون الصينيون ٠ وحسبنا أن نذكر ، للتدليل على ذلك،مدير برنامج الصواريخ الصينى العالم ٠ سيان هوش شن ـ فقد درس ذلك العالم ، فى المعاهد العلمية الامريكية ، وخاصة معاهد التكنولوجيا بولايتى ماساشوستس وكاليفورنيا ٠ وابان الحرب العالمية الثانية عمل مديرا لقسم الصواريخ فى الهيئة الاستشارية العلمية للدفاع القومى الامريكى ، وخلال السنوات السبع اللاحقة لعام ١٩٤٨ عمل فى معمل الدفع النفاث فى معهد كاليفورنيا التكنولوجى ، وعاد الى الصين فى عام ١٩٥٥ بعد أن وجهت اليه السلطات الامريكية تهمة الشيوعية ٠

وفى الفترة من عام ١٩٥٠ الى عام ١٩٦٠ نقل الاتحاد السوفيتى حشدا هائلا من المعلومات الى الصين ، كما أرسلت الصين ما يقرب من ثمانية وثلاثين الفا من ابنائها للدراسة والتدريب فى مختلف المجالات العلمية والسوفيتية ، الا أن ذلك التبادل العلمى توقف او كاد مع حلول عام ١٩٦٠ حين بدأت تتبدى فى الافق معالم النزاع الصينى السوفيتى ٠

وفى الفترة من عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٦٦ حاولت الصين ايجاد آفاق جديدة للتبادل العلمى تسد الفراغ الذى خلفه توقف المساعدات العلمية السوفيتية ٠ ولذلك شهدت هذه الفترة ذهاب المتخصصين من بريطانيا وفرنسا واستراليا واليابان الى الصين ، كما شهدت أيضا تبادل الدارسين بشكل جماعى ، وفى مجالات متعددة ، بين الصين ومختلف البلدان الغربية ٠

وبانتهاء عام ١٩٦٦ توقف هذا التبادل العلمى واستدعى كل الدارسين الصينيين من الخارج ٠ ورغم ذلك فقد وجه ماوتسى تونج نظر الباحثين والعلماء الصينيين الى ضرورة الاستفادة من الابحاث التى تمت فى البلاد الغربية فى ميدان التكنولوجيا والعلم ٠

بيد أن الامر لا يقتصر فقط على حد تجنيد الخبراء والفنيين ، ولكنه تطلب أيضا تخصيص شطر كبير من الاستثمارات للتقدم العلمى ٠ ولعل هذا الحشد على المستويين البشرى والمادى ، يوضح بما فيه الكفاية مدى الاهتمام الذى توليه الصين للتقدم التكنولوجى على نحو دفع دكتور توماس بانى ، مدير ادارة الفضاء الامريكية ، الى أن يعقب على اطلاق القمر الصينى بقوله : « ان اطلاق القمر الصينى بنجاح دليل واضح على تصميم الصين ، بالرغم من مشاكلها الداخلية ، على وضع العلم والتكنولوجيا فى قائمة الاولويات » ٠

وقد رتب هذا القمر الصناعى آثارا هامة بالنسبة للصين ، كما أنه أثار ردود فعل دولية واسعة النطاق ، ونعتقد أنه بمعالجتنا لهاتين النقطتين ، يكون بوسعنا القاء بعض الاضواء على هذا الانجاز الصينى العظيم ٠

اولا : مغزى الانجاز الصينى :

ليس من شك فى أن اطلاق هذا القمر عاد على الصين بمزايا هامة متعددة الابعاد والمعانى ٠ وهو ما نفصله فيما يلى :

١ ـ عضو جديد فى نادى الفضاء : ان بكين ، باطلاقها ذلك القمر ، قد انتزعت المركز الخامس فى نادى الدول الفضائية ٠ فنحن نعلم أن الاتحاد السوفيتى كان له السبق فى هذا المضمار حيث قام فى اكتوبر عام ١٩٥٧ باطلاق أول قمر صناعى

« سبوتنيك » وكان يزن ٦٧ كيلو جراما ، وفى يناير ١٩٥٨ قامت الولايات المتحدة باطلاق أول أقمارها الصناعية « اكسيلودر » وكان يزن ١٣٫٦ كيلو جراما ، وجاءت فرنسا بعد ذلك باطلاق قمرها الصناعى الاول حوالى منتصف عام ١٩٦٥ ، ثم اليابان التى اطلقت فى فبراير الماضى قمرا صناعيا مستخدمة صاروخا صغيرا من طراز « لامبدا » .
بيد ان الفعالية داخل نادى الفضاء لا تقاس بعامل السبق الزمنى فحسب ، وانما أيضا بمجموعة اعتبارات أخرى منها مثلا وزن القمر وقوة جهاز الاطلاق . ولما كان وزن القمر الصناعى الصينى ١٧٣ كيلو جراما ، فان ذلك يوحى بوجود جهاز اطلاق أقوى بكثير من جهاز « ديامان » الفرنسى ، وجهاز « لامبدا » اليابانى ، بل واقوى ايضا من ذلك الذى بدأ به الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة أصلا لوضع أقمار « سبوتنيك » و « اكسبلودر » حول مدار الارض . وهذا فى حد ذاته يوضح مدى الثقل الذى اقتحمت به الصين نادى الفضاء الدولى على نحو سوغ وضعها فى المرتبة الثالثة بعد الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة متقدمة على كل من فرنسا واليابان ، بالرغم من ان عامل السبق الزمنى يضعها فى المرتبة الخامسة . تلك مسألة ، اما المسألة الاخرى فتنحصر فى ان اطلاق القمر الصينى جاء بعد مرور أقل من ست سنوات على تفجير اول قنبلة نووية صينية ، وكان الامريكيون قد قطعوا المسافة نفسها فى ثلاثة عشر عاما والسوفيت فى ثمانية أعوام . وذلك يؤكد مقدرة الصين على تخطى المراحل بسرعة .

ب ـ التطور الصاروخى الصينى يسير دون توقف : لاشك فى أن اطلاق القمر الصناعى الصينى يعد دليلا واضحا على نمو المقدرة الصينية فى مجال الصواريخ . وقد أشارت صحيفة « الجارديان » البريطانية الى تلك الحقيقة بقولها « ان اطلاق قمر صناعى زنته ٣٨٠ رطلا بوساطة صاروخ متوسط المدى قضى تماما على ما كان يتردد أحيانا من أن برنامج الصواريخ الصينى قد لحقته انتكاسة » . وذهب أحد المسئولين فى وزارة الدفاع الامريكية الى القول بأن هذا الاطلاق أكد نبوءة مستر « ميلفن ليرد » وزير الدفاع الامريكى . من أن الصين سوف تمتلك صواريخ عابرة للقارات حوالى عام ١٩٧٣ .

وتشير احدى الدراسات الامريكية ، فى مجال الحديث عن قوة الصين النووية ، الى أنه فى منتصف السبعينات سوف يكون فى حوزة الصين عدد من الصواريخ عابرة القارات يتراوح مابين ١٥ ، ٤٠ صاروخا بالاضافة الى عدد من الصواريخ المتوسطة المدى يتراوح مابين ١٠٠ ، ٢٠٠ صاروخ . ورغم هذه الحقائق الواضحة ، فقد حاولت بعض التحليلات الغربية أن تهون من شأن هذا التقدم الصينى فى مجال الصواريخ . وأبرز هذه التحليلات على الاطلاق ما جاء بمجلة « الايكونوميست » البريطانية فى عددها الصادر فى ٨ مايو الماضى تحت عنوان « ماو يراقبنا » حيث كتبت تقول « ان اطلاق القمر الصناعى الصينى لا يعنى أن الصين قد انتهت بعد من وضع كافة الترتيبات والاسس الفنية التى تمكنها من ارسال رءوس نووية الى مسافة ٢٠٠٠ ميل ، ناهيك عن مسافة ٦٠٠٠ ميل . واذا قررت الصين حشد جهودها ومواردها لتطوير امكانياتها النووية والصاروخية ، فانها سرعان ما سوف تكتشف انها لم تفعل اكثر من بناء ترسانة نووية ضخمة ، وذلك لان الدول العظمى تحسن بسرعة مقدرتها على تدمير قواعد الصواريخ الارضية » .

جـ ـ نحو نظام جديد للتجسس : ان اطلاق القمر الصناعى الصينى يؤكد مقدرة الصين على اطلاق اقمار صناعية بغرض التجسس على غيرها من الدول ، وخاصة تلك التى تشكل مصدر خطر لها . ويبدو أن تلك الناحية بالذات تحتل أهمية خاصة فى نظر القادة الصينيين الذين طالما تألموا بسبب تعرض بلادهم للتفتيش من قبل أقمار التجسس الروسية والامريكية . فمنذ اوائل الستينات ، وهذه الاقمار تجوب الفضاء الصينى لرصد مختلف المنشآت الحيوية الصينية للوقوف بصفة مستمرة على معالم التقدم فى الصين .

د ـ دعم جديد لمركز الصين : لا جدال فى أن القمر الصناعى الصينى يعد تأكيدا لحقيقة أساسية وهى ان الصين قوة كبرى لا يمكن تجاهلها . ومن ثم لم يعد هناك معنى للقول بأن قوة الصين الحقيقية والوحيدة تكمن فى عدد سكانها ، وأنها لا يمكن أن تمثل تهديدا استراتيجيا الا بعد مرور وقت طويل . وهذا التعاظم فى نفوذ وقوة الصين لابد ان يدفع العملاقين الامريكى والسوفيتى

الى التسليم بأن الصين أضحت دولة عظمى لا مفر من التعامل معها . وتقول « الجارديان » البريطانية « ان وجود قمر صناعى صينى فى الفضاء سوف يؤدى فى النهاية الى اقناع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بضرورة قبول الصين فى مختلف المنظمات العالمية » . وقد ركزت صحيفة « الديلى اكسبريس » على ذلك الامر حينما كتبت تقول « ان الصين تعد دولة عالمية ، ومع ذلك فهى ليست عضوا فى الامم المتحدة بالرغم من تمثيل دول صغيرة فى تلك المنظمة . وهذه الحقيقة فى حد ذاتها تزيد من سخافة المنظمة الدولية . ان ابعاد الصين عن المجتمع الدولى كان حافزا لها على تنمية مواردها وحشد طاقاتها للدفع قدما بالتقدم التكنولوجى والعلمى ، ومن ثم فالعزلة لم ترجع بالصين الى الوراء ، وانما جعلتها أكثر قوة ومنعة ، وهنا يكمن مغزى القمر الصناعى الذى يعد بحق مفخرة التقدم التكنولوجى الصينى .

ثانيا : اهتمام وقلق فى الاوساط الدولية :

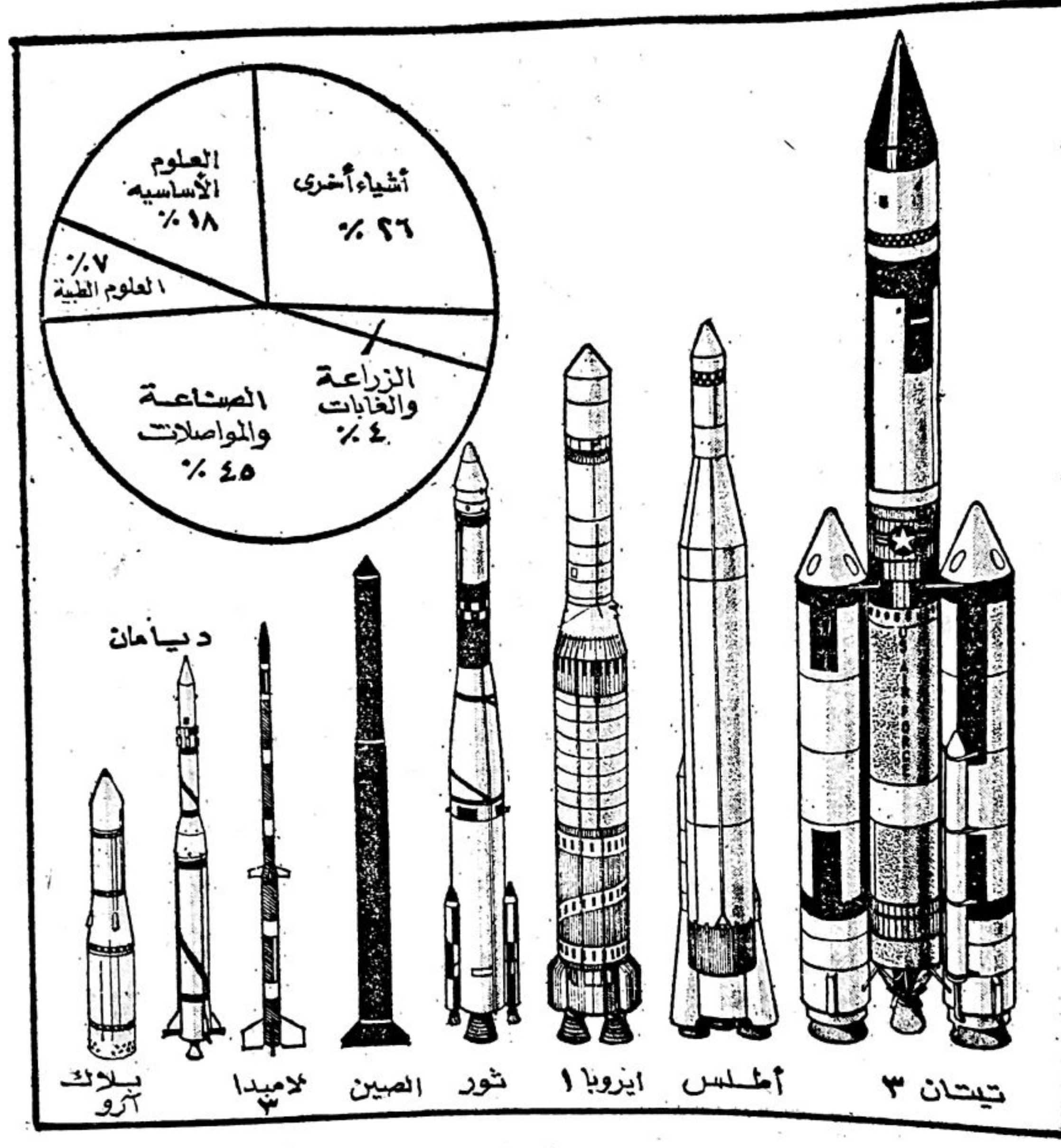
أثار حادث اطلاق القمر الصناعى الصينى ردود فعل دولية واسعة النطاق ، وهذه الردود تكاد تكون فى جملتها مزيجا من الخوف والاعجاب . ونحن هنا لن نتعرض لردود فعل الدول التى تربطها بالصين علاقات طيبة ، وانما سنكتفى بايضاح ردود فعل الدول التى تشكل مصدر قلق للصين ، أو تشكل الصين مصدر قلق لها . ونخص بالذكر الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى واليابان والهند .

أ ـ واشنطن : مبرر جديد لاستكمال نظم الدفاع : نحن نعلم أن الصين قررت تطوير قدراتها النووية ، ظنا منها أن ذلك ييسر لها سبيل الخروج من العزلة التى فرضت عليها بسبب السياسة الامريكية من جانب ، وبسبب النزاع الصينى ـ السوفيتى من جانب آخر . ومع تعاظم قوة الصين فى المجال النووى ، وهو ما تأكد من خلال التفجيرات النووية المتعددة التى اعقبت التفجير النووى الاول فى عام ١٩٦٤ ، بدأت السلطات الامريكية تتوجس خيفة من ازدياد بأس الصينيين فى المستقبل . ولذلك طالب وزير الدفاع الامريكى السابق ، روبرت ماكنمارا فى عام ١٩٦٧ باقامة شبكات من الصواريخ المضادة للصواريخ . وأحد الحجج التى ساقها لتبرير طلبه هى الدفاع عن الولايات المتحدة ضد هجوم نووى صينى ، هذا بافتراض أن الصين سوف تغدو قادرة على تهديد الولايات المتحدة نوويا فى منتصف السبعينات ، وذلك استنادا الى التقرير الذى أعدته لجنة الطاقة النووية التابعة للكونجرس الامريكى عقب التفجير الهيدروجينى الصينى الذى تم فى عام ١٩٦٧ . وقد ظل هذا الموضوع عرضة للنقاش الطويل فى مختلف الاوساط الامريكية . الا أنه فى ١٤ مارس ١٩٦٩ أعلن الرئيس نيكسون فى مؤتمر صحفى أنه قرر اقامة شبكات كثيفة من صواريخ سفيجارد المضادة للصواريخ ، ثم عاد يؤكد ذلك الامر مرة أخرى فى مؤتمره الصحفى الذى عقده فى ٣٠ يناير الماضى حينما قال « بالرغم من ان الصين لن تصير دولة نووية عظمى خلال السبعينات ، الا أنها سوف تمتلك مقدرة نووية هامة ، واذا لم يطرأ بعض التحسن على العلاقات الامريكية ـ الصينية ، فلا مفر من استكمال شبكات الصواريخ المضادة للصواريخ لحماية الولايات المتحدة ضد أى هجوم نووى قد تقوم به الصين .

بيد أن الصين لن يكون فى وسعها تهديد الولايات المتحدة الا اذا امتلكت صواريخ عابرة للقارات تستطيع حمل السلاح النووى الى الديار الامريكية ، وهو ما سوف يتحقق فى منتصف السبعينات .

وقد كشفت صحيفة « نيويورك تايمز » الامريكية عن ذلك الامر بقولها « ان اطلاق القمر الصناعى الصينى يدل على أن التقدم التكنولوجى الصينى يواصل طريقه دون توقف ، ولكى يتمكن الصينيون من اطلاق قمر صناعى بهذا الوزن ، فلابد أنهم قد استخدموا صاروخا قويا يعد مؤشرا على أنهم فى طريقهم نحو انتاج صواريخ عابرة للقارات تستطيع أن توجه شحنات نووية الى أى مكان فى الكرة الارضية » . وهكذا فان وزارة الدفاع الامريكية لن تتردد فى اتخاذ ذلك الانجاز الصينى مبررا لتنفيذ المرحلة الثانية من شبكات صواريخ سفيجارد المضادة للصواريخ بغرض درء أى هجوم نووى صينى قد يوجه الى الولايات المتحدة أو حلفائها فى آسيا على نحو يبقى على معقولية السياسة الخارجية الامريكية فى الباسفيك .

واذا كان ذلك هو الاثر الاول الذى ينتظر أن يتمخض عن القمر الصناعى الصينى بالنسبة



يزن وزن القمر الصناعى الصينى ١٧٣ كيلو جراما ، ويوحى هذا بوجود جهاز اطلاق أقوى بكثير من جهاز « ديامان » الفرنسى ، وجهاز « لامبدا » اليابانى .
كما يوضح الرسم الدائرى توزيع القوة البشرية العلمية فى الصين .

للولايات المتحدة ، فان الاثر الثانى يتمثل فى احتمال اضفاء نوع من المرونة على العلاقات الامريكية ــ الصينية . ويذهب فريق من الشراح الى القول بأن ما يعنيه هذا الانتصار الصينى اذا تبعه ، كما هو متوقع ، امتلاك الصين لصواريخ عابرة للقارات ، هو أنه على واشنطن وبكين أن تتوصلا الى اتفاق بنفس الطريقة التى حدثت بين واشنطن وموسكو خلال الستينات . ويرى هؤلاء الشراح أن هناك من الشواهد ما يدل على السير فى هذا السبيل ، وأول هذه الشواهد هو استئناف المحادثات الامريكية ــ الصينية فى وارسو فى ٢٠ يناير الماضى بعد توقف دام قرابة عامين . وقد بلغ ذلك اللقاء درجة من الاهمية دفعت بعض الصحف الامريكية الى اعتباره بداية سلسلة جديدة من المحادثات ، وليس مجرد استمرار لتلك المحادثات التى بدأت بين الطرفين منذ خمسة عشر عاما . وثانى هذه الشواهد هو قرار الحكومة الامريكية بالرفع الجزئى للحظر المفروض على التجارة مع الصين . وثالث هذه الشواهد هو قيام الولايات المتحدة فى نهاية العام الماضى بسحب بعض السفن الحربية الامريكية المرابطة فى مضايق تايوان . وقد يحلو للبعض أن يقول أن بكين تحبذ من جانبها التقارب مع واشنطن كوسيلة للضغط على موسكو .

وعلى العموم فانه لا يفوتنا هنا أن نشير الى أن الاوساط الرسمية داخل الولايات المتحدة لم تنزعج كثيرا لامر القمر الصينى ، وقد تأكد ذلك من خلال التصريحات التى صدرت من قبل المسئولين

الامريكيين . فمثلا صدر بيان من وزارة الدفاع فى ٢٥ ابريل الماضى جاء فيه « لا يعتبر هذا الحدث مفاجأة بالنسبة للولايات المتحدة » . كذلك أعلن مستر دانيال هينيكن ، مساعد وزير الدفاع الامريكى ، قائلا « ان هذا الانتصار الصينى فى مجال الفضاء ليس محل استغراب» ويبدو أن السبب فى ذلك يكمن فى اعتقاد المسئولين الامريكيين بامكانية قيام الصين بمثل هذا العمل . ففى نوفمبر ١٩٦٩ صرح « ميلبفن ليرد » قائلا « ان الصين سوف تقوم فى المستقبل القريب باطلاق صاروخ أو سفينة فضاء » .

ب ـ موسكو : اهتمام غير معلن : لم تعقب المصادر السوفيتية على هذا الانجاز الصينى الا فى حدود ضيقة للغاية ، حيث يلاحظ أن أهم المجلات السوفيتية ، وبصفة خاصة مجلة ، الشئون الدولية ، الشهرية ، مجلة « نيو تايمز » الاسبوعية ، لم تتعرض لهذا الحدث من قريب أو بعيد . أما البرافدا فقد اكتفت فقط بمجرد ذكر نبأ هذا الانجاز فى أسفل احدى صفحاتها دون تعليق . ورغم ذلك فالامر المؤكد أن الاخصائيين العسكريين السوفييت قد اتجهوا نحو دراسة أبعاد هذا التقدم الصينى ، وبصفة خاصة ما يمكن أن يترتب عليه من تهديد للاتحاد السوفيتى ، ثم البحث عن كيفية مجابهة هذا التهديد .

جـ ـ فيينا : اتجاهات متباينة : الى أى مدى تأثرت محادثات تحديد الاسلحة الاستراتيجية التى بدأت فى فيينا فى ابريل الماضى ودامت قرابة أربعة أشهر بين المفاوضين الروس والامريكيين بحادث اطلاق القمر الصينى ؟ لا شك فى ان هذه المحادثات قد تأثرت بهذا التقدم الصينى . وسوف تتبدى معالم هذا التأثر بوضوح عند مناقشة مسألة شبكات الصواريخ المضادة للصواريخ ، والتى يعتقد أنها تحتل مكانة هامة فى تلك المحادثات . بيد أن المناقشات بصدد هذه المسألة سوف تتشعب وتتفرع ، الا أنه من الممكن حصرها فى اتجاهات ثلاثة :

الاتجاه الاول : وهو أن يحاول المفاوضون الروس والامريكيون التوصل الى اتفاقية تقضى باحجام الطرفين عن الاستمرار فى اقامة هذه الشبكات الصاروخية . واذا تم ذلك فلربما تكف بكين عن مواصلة تقدمها النووى والصاروخى . هذا بالاضافة الى أنها قد تصبح أكثر استعدادا عن أى وقت مضى للاسهام فى مختلف الجهود الدولية الرامية الى تحديد الاسلحة الاستراتيجية .

الاتجاه الثانى ، وهو أن يتفق الطرفان ، ولو ضمنيا ، على مواصلة اقامة تلك الشبكات الصاروخية مع الاكتفاء باقامتها على نطاق محدود فى بداية الامر ، على أن تزداد كثافة واتساعا مع اطراد قوة مقدرة الصين على اختراق تلك الدفاعات . واذا تم الاتفاق على ذلك فعلا ، فان بكين سوف تعمل على النهوض بمستوى تقدمها النووى والصاروخى ما استطاعت الى ذلك سبيلا ، فضلا عن أنها سوف تظل تعارض دوما الاشتراك فى أية مفاوضات تتعلق بنزع السلاح .

الاتجاه الثالث : وهو أن يلح احد الطرفين فى المطالبة باقامة تلك الشبكات على نحو يدفع الطرف الاخر الى المطالبة بتنازلات تتعلق بنظم التسليح الاخرى .

وعلى أية حال ، فانه على الرغم من أن الاتجاه الاول يبدو أكثر الاتجاهات الثلاثة ملاءمة ومعقولية فى عالم ينشد السلام والامن ، فلربما ترجح كفة الاتجاه الثانى ، وذلك انطلاقا من فرضين أساسيين : أولهما : أن دعم الصين لامكانياتها النووية والصاروخية سوف يواصل طريقه باستمرار ، مع ما يعنيه ذلك من استفحال خطر التهديدات النووية الصينية الموجهة الى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى . وثانيهما أن التوتر الحاد فى العلاقات الصينية ـ الامريكية ، وفى العلاقات الصينية ـ السوفيتية سوف يستمر لفترة لا نستطيع أن نتكهن بمداها .

وعلى العموم فان أحد المشروعات التى انتهت اليها محادثات نزع السلاح .. كما اشارت الى ذلك المصادر الدبلوماسية المطلعة ـ هو اجراء تخفيض فى برنامج شبكة الصواريخ المضادة للصواريخ التى تقيمها أمريكا مقابل فرض قيود على توزيع الصواريخ السوفيتية الضخمة عابرة القارات المعروفة باسم « س. س. ٩ » والقادرة

على اطلاق أكثر من رأس ذرى فى وقت واحد .

د ـ طوكيو : استياء وقلق : باطلاق القمر الصناعى الصينى لم تعد اليابان فى مأمن من التهديد النووى الصينى ، لان الصواريخ الصينية المتوسطة المدى يمكنها أن تصل الى مختلف الجزر اليابانية . وعلى الرغم من هذه الحقيقة ، فان الرأى العام اليابانى لم يبد اكتئابا بسبب اطلاق القمر الصينى ، لان عامة الشعب اليابانى تعتقد أن الصين التى لم تهاجم اليابان على مدى خمسة عشر قرنا من الزمان لن تغير من سياستها على الاطلاق . بيد أن الفتور فى العلاقات الصينية ـ اليابانية ، وخاصة على المستوى السياسى ، أمر لا يحتاج الى برهان . فالحكومة اليابانية رفضت منذ ١٩٥٠ ولازالت ترفض حتى الان الاعتراف بالنظام الشيوعى الصينى ، لان ذلك يستلزم سحب اعترافها بحكومة فرموزا مع ما يستتبعه ذلك من قطع كلى للعلاقات ، وساتو ليس مستعدا للقيام بهذه الخطوة لانه يرى أن فرموزا لا غنى عنها للحفاظ على أمن اليابان . وقد تأكد ذلك بصورة علنية فى البيان الذى صدر عقب محادثات ساتو ونيكسون فى نوفمبر ١٩٦٩ بخصوص اعادة جزيرة أوكيناوة الى اليابان . فقد نص هذا البيان على تعهد الطرفين ، اليابانى والامريكى ، بالدفاع عن فرمورا . ولا غرو أن عبر المسئولون الصينيون عن استيائهم الشديد لهذه التصرفات اليابانيه . وتبادلوا حملة اتهامات مع المسئولين اليابانيين . فقد اتهم شواين لاى حكومة ساتو بأنها أكثر الحكومات اليابانية رجعية منذ الحرب العالمية الثانيه ، فهى تعمل على احياء العسكرية اليابانية من جديد ، فضلا عن انها تحرص على سياسة التواطؤ مع الولايات المتحدة . بينما اتهم ساتو الصين بأنها تعمل على بث الفزع والرعب فى منطقة جنوب شرق آسيا ، زد على ذلك انها مصدر خطر فى الشرق الاقصى . ولما كانت العلاقات الصينية ـ اليابانية على هذه الصورة من الاكفهرار ، فانه يمكن القول أن هذا التقدم الصينى ربما يقلل من فرص اقدام الحكومة اليابانية على التصديق على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية المبرمة فى عام ١٩٦٨ ، وهى الاتفاقية التى وقعت عليها فقط فى ابريل الماضى . ويرى معظم المراقبين السياسيين أن اليابان سوف تستمر فترة طويلة ـ ربما لاعوام ـ قبل أن تصدق على هذه الاتفاقية .. كذلك يمكن القول أن الحكومة اليابانية ربما تندفع أكثر فأكثر نحو تطوير امكانياتها النووية والصاروخية . وتكاد تكشف البرامج العسكرية اليابانية على السير فى هذا السبيل . فالبرنامج الثالث الذى بدأ تنفيذه منذ ١٩٦٧ على أن ينتهى فى أواخر ١٩٧١ يقضى بتكوين سبع كتائب صاروخية جديدة مزودة بصواريخ « نايك هيركيلس » القادرة على حمل رءوس نووية ، لتضاف الى الكتائب الاربع الموجودة فعلا والمزودة بصواريخ نايك اكس ، هوك . ويبدو أن البرنامج الرابع الذى سوف يبدأ تنفيذه مع مطلع عام ١٩٧٢ يهدف الى مضاعفة ما ينفق على انتاج الصواريخ .. وفضلا عن هذا وذاك ، فقد تلجأ الحكومة اليابانية الى الاعتماد بصورة أكثر من ذى قبل ، على المظلة النووية الامريكية . وقد أشارت مجلة « الايكونوميست » البريطانية فى عددها الصادر فى ٩ يناير الماضى الى ذلك بقولها « أضحى الرادع النووى الامريكى أكثر أهمية بالنسبة لليابان منذ أن امتلكت الصين قوة نووية مؤثرة وفعالة » .

هـ ـ نيودلهى : ضرورة تصنيع القنبلة النووية : يخشى الهنود من بأس الصينيين الذين استطاعوا تسوية منازعات الحدود على نحو يتفق ومطالبهم ، كما انهم لا يزالون يسيطرون على مناطق يعتبرها الهنود أجزاء من الوطن الهندى . ومع دخول الصين النادى النووى ، ازدادت مخاوف الهند . وقد حاولت الولايات المتحدة التخفيف من وطأة هذه المخاوف ، حينما أعلن جونسون عقب التفجير النووى الصينى الاول فى أكتوبر ١٩٦٤ قائلا « ان الدولة التى لا تسعى الى امتلاك أسلحة نووية يمكن أن تكون فى مأمن اذا أبدت رغبتها فى الحصول على الحماية الامريكية » . بيد أن تلك الضمانة تتسم بالتميع وعدم التحديد ، فلا غرو اذا ألفينا وزير الدفاع الهندى « سوران سانج » يبرر رفض حكومته التوقيع على اتفاقية حظر انتشار السلاح النووى بقوله « لقد أيقنا تماما أن المظلات النووية لا تسمن ولا تغنى من جوع ، ولو كانت هذه المظلات كغثاء السيل » ، ولكن لا يعنى ذلك أن الهند قد اتجهت نحو تصنيع القنبلة النووية . ومن ثم تجنح بعض التحليلات الى تبرير رفض الحكومة الهندية

التوقيع على اتفاقية حظر انتشار السلاح النووى فى ضوء هدفين ، أولهما رغبة الهند فى ترك الباب مفتوحا لتصنيع القنبلة النووية اذا هى قررت ذلك . وثانيهما تطلعها الى الحصول على ضمانة أكثر تحديدا من الدول النووية . وفى هذا الصدد قد يروق للبعض أن يقول أن الولايات المتحدة مثلا قد تقوم بتزويد الهند بشبكات صاروخية مضادة للصواريخ لمواجهة التهديدات النووية الصينية . الا أن ذلك الرأى يشوبه القصور ، لان تكاليف اقامة مثل هذه الشبكات مرتفعة للغاية ، فضلا عن انها تثير عددا من المشاكل الفنية المتعلقة بالرقابة على تشغيلها . وأيا ما كان الامر ، فان غالبية أعضاء البرلمان الهندى يطالبون الحكومة دوما بانتاج السلاح النووى لاتقاء خطر التهديد النووى الصينى . وعندما اجتمع البرلمان فى أواخر ابريل الماضى لمناقشة سياسة الهند الدفاعية فى ضوء تطوير الصين لامكانياتها الصاروخية والذى تأكد من خلال اطلاق القمر الصناعى الصينى ، طالب غالبية الاعضاء بضرورة اندفاع الهند نحو تطوير امكانياتها النووية والصاروخية . فمثلا أعلن العضو تشينا مالى بانيجراش قائلا « ان الحكومة يجب ألا تتوانى فى اتخاذ قرار يقضى بانتاج السلاح النووى » واستطرد قائلا « ان الهند ترتكب خطأ جسيما باعتمادها على المظلة النووية لدول أخرى » . كذلك أعلن العضو كيلكارانى « لقد حان الوقت كى تندفع الهند نحو تصنيع القنبلة النووية » . والى جانب تلك الحملة التى شنها أعضاء البرلمان ، نجد الصحف والمجلات الهندية ترفع عقيرتها هى الاخرى مطالبة الحكومة الهندية بالعزوف عن سياسة استخدام الذرة فى الاغراض السلمية والانطلاق نحو حشد مختلف الامكانيات ، لاقامة ترسانة نووية قادرة على مجابهة التهديدات النووية الصينية . فعلى سبيل المثال جاء فى جريدة « هندوستان تايمز » الهندية الاسبوعية فى عددها الصادر فى ٩ مايو الماضى ما نصه « لم يعد من الممكن أن تتجاهل الهند الواقع ، وتمنى نفسها بأن الدول العظمى سوف تحول دون وصول الصين الى مركز الدولة النووية العظمى . وبعد أن اضحت بكين قادرة على الحاق الاذى بالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، فان تعهد كليهما بحماية الهند أضحى أمرا غير ميسور . واذا كان على الهند أن تعتمد على الضمانة الدولية فى مواجهة التهديد النووى الصينى ، فان هذه الضمانة يجب أن تكون محددة وأكيدة ، واذا كان على الهند أن تعتمد على نفسها فى مواجهة ذلك التهديد ، فان السياسات والاولويات يجب أن يعاد تشكيلها من جديد وفقا لذلك . ان مغزى القمر الصينى واضح كل الوضوح ، ولم يعد هناك من سبيل أمام الحكومة الهندية للتنصل من مواجهة الموقف بحزم وشجاعة واتخاذ قرار حاسم » .

كذلك جاء فى مجلة « لنك » الهندية الاسبوعية فى عددها الصادر فى ١٠ مايو الماضى ما يلى : « ليس هناك شك فى أن المقدرة النووية والصاروخية تساعد الصين على التدمير الرهيب . بيد أن ماو قد يلجأ الى استخدام تلك المقدرة النووية عندما يعتقد انها أضحت مناسبة لتحقيق غرضه ، بالرغم من انه أعلن أن الصين لن تكون أول دولة تشهر السلاح النووى فى وجه غيرها من الدول . ولمواجهة هذا التهديد ، وللحفاظ على الامن القومى ، يغدو لزاما على الهند ان تسعى الى امتلاك قوة ردع نووية » . وأمام هذا الضغط ، أعلن سوران سانج فى البرلمان الهندى أن الحكومة سوف تظل ترفض التوقيع على اتفاقية حظر انتشار السلاح النووى . الا انه لم يعلن صراحة عن اتجاه الهند نحو انتاج القنبلة النووية ، وذلك لان الهند تعتقد أن التهديد العسكرى الصينى لايزال مرتكزا على السلاح التقليدى ، ومن ثم يمكن مواجهته بتدعيم الاسلحة التقليدية الهندية . وفضلا عن كل ذلك ، فقد رفض سوران سانج أى ارتباط بين القمر الصينى والامن الهندى بقوله « ان استراتيجية الهند النووية يتم وضعها بغض النظر عن الاهداف النووية الصينية ، ولن يغير القمر الصينى من ذلك الاسلوب » . ومهما يكن من أمر ، فقد أمرت الحكومة الهندية باجراء دراسة لنفقات الاسلحة النووية . بيد أن اجراء تلك الدراسة سوف تتم على الورق فحسب ، لان الهند لا تنوى أن تتحول الى دولة نووية ، اذ لا تستطيع مواجهة هذه النفقات اذا ما أرادت أن تخوض معركة التنمية الاقتصادية التى تعد ، فى دولة فقيرة كالهند ، مطلبا حيويا يجب ان يتصدر أى مطلب آخر .

من هذا العرض السريع للقمر الصناعى الصينى من حيث دلالاته بالنسبة للصين ، ومن حيث ردود الفعل الدولية التى أثارها ، نستطيع أن نسجل

حقيقتين اساسيتين : الحقيقة الاولى أن الصين فى طريقها الى احتلال مكانة بالغة الاهمية • وهذا ليس جديدا فى حد ذاته ، وان كانت المقدرة النووية الصينية تعد مؤشرا استراتيجيا هاما على الدور الذى سوف تلعبه بكين على مسرح السياسة العالمية فى المستقبل • ولن تؤدى اقامة شبكات الصواريخ المضادة للصواريخ الى التهوين من شان المكانة السياسية التى عادت على الصين بامتلاكها الرادع النووى ، لان قرار اقامة هذه الشبكات يعترف بالصين كدولة نووية عظمى • أما الحقيقة الثانية فهى انه لا مفر من اعادة الصين الى ما يطلق عليه « مجتمع الدول » • وهنا لا يكفى فقط توافر الرغبة لدى العملاقين الامريكى والسوفيتى ، بل لابد من موافقة القادة الصينيين على ذلك • ومن الممكن اعتبار استئناف المحادثات الصينية ـ الامريكية فى وارسو ، فضلا عن استمرار المباحثات التى تجرى فى بكين مع ممثلى الاتحاد السوفيتى ، خطوات للسير فى هذا الاتجاه الصحيح. واذا كانت المفاوضات من أجل الوصول الى اتفاقية بخصوص تحديد الاسلحة الاستراتيجية للدولتين الكبيرتين ربما تستغرق ، كما أعلن وزير الدفاع الامريكى ، عدة سنوات ، فانه من المفيد ، فى نفس الوقت ، أن تتقدم موسكو وواشنطن خطوة أخرى الى الامام ، وذلك بدعوة الصين للاشتراك فى محادثات تحديد السلاح الاستراتيجى •

كمال المنوفى

السياسة الصومالية وثورة اكتوبر

فى ٢١ اكتوبر ١٩٦٩ استولى الجيش والبوليس الصومالى على السلطة • وكان ذلك قبل مرور ٢٢ ساعة على تشييع جنازة الدكتور عبد الرشيد شيرماركى رئيس الجمهورية الذى اغتيل فى ١٥ اكتوبر بيد أحد رجال البوليس اثناء الجولة التى كان يقوم بها فى مناطق الجفاف فى شمال الصومال •

وقد تم تشكيل مجلس أعلى للثورة بقيادة الجنرال محمد سياد قائد الجيش وتم حل البرلمان ، ووقف العمل بالدستور ، واستبدلت بجميع القوانين التى كانت سائدة قوانين مؤقتة ، والغى مجلس القضاء الاعلى ، واعلن تجميد نشاط الاحزاب السياسية ، كما اعلن بأن الانتخابات العامة سوف يتم اجراؤها فى الوقت المناسب . كذلك اطلق على الصومال أسم (الجمهورية الديمقراطية الصومالية] • واعلن ايضا ان جميع اعضاء الحكومة السابقة الذين تم اعتقالهم سيقدمون للمحاكمة بتهم تتعلق بالفساد الذى كان متفشيا فى البلاد .كذلك اعلنت الحكومة الجديدة التزامها بسياسة عدم الانحياز بين الشرق والغرب ، وتأييدها الكامل لحركات التحرر الوطنى والنضال ضد جميع أشكال الاستعمار والاستعمار

الجديد ، وأفصحت عن احترامها والتزامها بجميع الاتفاقات الدولية التى ابرمتها الحكومة السابقة.

وقد أثار وقوع الانقلاب فى الصومال بعد مرور ستة أيام فقط على مقتل الرئيس شيرماركى بعض الشكوك فى احتمال أن تكون هناك رابطة بين اغتيال شيرماركى وبين الانقلاب . ولكن لم تقدم الاحداث دليلا واحدا يؤكد هذا الاحتمال ، وذلك لعدة أسباب :

أولا : تأكيد قادة الانقلاب انهم سيسيرون على نفس السياسة التى انتهجها شيرماركى وتتلخص فى تبنى سياسة الحياد الايجابى ومساعدة حركات التحرير الوطنى . وعدم التدخل فى شئون الدول الاخرى . ثم أقدامهم على أعتقال ابراهيم عجال رئيس الوزراء السابق واعلان أنه سيتقدم مع وزرائه الى المحاكمة بتهمة الفساد .

ثانيا : كشفت الاحداث عن أن الانقلاب كان بمثابة حركة متعجلة للرد على محاولات ابراهيم عجال فرض المرشح الذى كان يستعد لتنصيبه لرئاسة الجمهورية . وكان حزب عصبة الشباب الصومالى ، وهو الحزب الحاكم ، قد عقد اجتماعا لتحديد أسم الرئيس الجديد فى نفس يوم تشييع جنازة شيرماركى فوقع الاختيار على الحاج موسى بوجور خليفة لشميرماركى ولكن حدث انقسام داخل الحزب ازاء هذا الاختيار ، فقرر ابراهيم عجال دعوة البرلمان للاجتماع فى اليوم التالى لفرض مرشحه وقد تسربت انباء هذا الخلاف الى الجيش الذى قرر على الفور أن يتحرك ولم تستغرق القوات المسلحة الصومالية أكثر من ساعتين للسطيرة على البلد بأكملها .

ورغم اختلاف التفسيرات حول أسباب اغتيال الرئيس شيرماركى ، فانها تجمع على أن حادث الاغتيال فى حد ذاته يعتبر أحد مظاهر الفساد والفوضى لنظام الحكم السابق . وقد عزت بعض هذه التفسيرات عملية الاغتيال الى الانتخابات التى اجريت فى مارس ١٩٦٩ وأدت الى حرمان بعض القبائل فى المناطق الشمالية من حقها فى التمثيل .

كما تشير بعضها الى موجة الاستياء التى سادت الاقليم الشمالى بسبب القحط الذى اصابه وتقصير الحكومة فى اتخاذ الاجراءات اللازمة لاغاثة المنكوبين .

وهناك تفسير ثالث ، وهو ان العناصر التى كانت تبدى سخطا على سياسة المهادنة التى اتبعتها حكومة عجال فيما يتعلق بمشاكل الحدود مع اثيوبيا وكينيا وتخليها عن المطالبة باستقلال الصومال الفرنسى ، ربما تكون هى الاخرى وراء حادث الاغتيال .

ومحاولتنا تحليل الدوافع التى تكمن وراء اغتيال الرئيس شير ماركى ، تتطلب منا العودة قليلا الى الوراء وتسليط الضوء على الاوضاع السياسية والاقتصادية التى سادت الصومال اثناء فترة حكم ابراهيم عجال ، وذلك كى يتسنى لنا تكوين صورة قريبة من الواقع عن الظروف التى مهدت لوقوع الانقلاب ، واستيلاء الجيش على السلطة فى الصومال .

الاوضاع الداخلية قبل الانقلاب :

والمعروف ان الصومال كان يتمتع باستقرار نسبى بالقياس الى معظم الدول الافريقية الاخرى التى استقلت معه فى نفس العام [١٩٦٠] والتى شهد بعضها حوالى ستة انقلابات حتى الان مثل داهومى . وقد ارتبط استقرار الصومال من الناحية السياسية بمقدرة القادة السياسيين على تحقيق التوازن بين مختلف القوى السياسية التى كانت فى الواقع تعبيرا عن الواقع القبلى الذى ما زال يتحكم فى الحياة السياسية فى الصومال . وتعتبر الصومال من الدول القليلة فى افريقيا التى تأخذ بمبدأ تعدد الاحزاب على النظام الغربى اذ كان يوجد بها ١٨ حزبا سياسيا ويعتبر حزب عصبة الشباب الصومالى اقواها واكثرها شعبية اذ انه الحزب الذى كان يتزعم الحركة الوطنية الصومالية حتى حصلت الصومال على استقلالها ١٩٦٠. وهو اقدم الاحزاب الصومالية واكثرها انتشارا فقد تكون اثناء الاحتلال البريطانى سنة ١٩٤٣ . وقد تبلورت فيه فكرة القومية الصومالية ، وحمل لواء الدعوة والدفاع

عن مشروع الصومال الكبير · ويليه فى الاهمية حزب المؤتمر الوطنى الصومالى ، وهو حزب المعارضة الرئيسى ، ويرجع انشاؤه الى ١٩٦٣ · اما حزب اتحاد الصومال الديموقراطى ، فهو يضم المثقفين الشبان ، ويمثل اليسار الصومالى ·

ومن الجدير بالذكر ان ابراهيم عجال كان قد تولى رئاسة الوزارة فى يونيو ١٩٦٧ كنتيجة للانتخابات التى اجريت فى ذلك الوقت ، وفاز فيها حزبه « عصبة الشباب الصومالى » الذى كان لا يزال يحتكر السلطة رغم تدهور نفوذه فى السنوات الاخيرة · وقد كشفت الانتخابات التى اجريت فى مارس ١٩٦٩ عن مدى الفوضى والاضطراب اللذين سادا الحياة السياسية فى الصومال اثناء فترة حكم عجال ، اذ انها اسفرت عن مصادمات قبلية بلغ ضحاياها ٢٥ قتيلا ، وسادتها روح المرارة وحالت الضغائن القديمة بين القبائل دون سيادة روح المصالحة والتوفيق · وقد تميزت بارتفاع تكاليفها عن اى دولة اخرى بالنسبة لمتوسط دخل الفرد ، كما اشترك فيها حوالى الفين مرشح · كذلك كشفت هذه الانتخابات عن الانقسامات داخل الحزب الحاكم ، وان كانت قد اسفرت فى ذات الوقت عن تدعيم جناح عجال داخل الحزب · وكان قد بدأ يقوى من صفوفه ويحتكر العمل السياسى لنفسه، وساعده على ذلك انضمام المعارضة بأكملها الى صفوفه ، اذ انضم ٥٠ عضوا من اعضاء المعارضة الذين يبلغون ٥١ عضوا ، ولم يبق سوى عبد الرزاق حاج حسين زعيم الحركة الشعبية للعمل الديموقراطى وحده اما انصاره فقد تم اعتقالهم بفضل قوانين الطوارىء التى فرضتها الحكومة ·

وفيما يتعلق بالاوضاع الاقتصادية ، فالمعروف ان الصومال قد احتفظ بتركيب اقتصادى متخلف للغاية ، فالسكان [٢ر٥ مليون نسمة] يعيشون على الرعى والزراعة البدائية · وقد وضعت اول خطة خمسية للصومال بعد الاستقلال مباشرة سنة ١٩٦١ ، وكانت تهدف الى تنمية القطاع الزراعى باقامة مزارع نموذجية ، والتوسع فى زراعة القطن وتطويرها · وكذلك تنمية القطاع الصناعى باستثمار الثروات الطبيعية للبلد واقامة مصانع لحفظ اللحوم والاسماك والدباغة وتكرير السكر وتصنيع القطن) · ورغم ان المعونة الاجنبية للصومال قد تجاوزت ٢٠٠ مليون استرلينى ، نتيجة للسياسة التى انتهجتها حكومة عجال والتى كانت تقوم على فتح الابواب على مصراعيها لرؤوس الاموال الغربية ، لا سيما الايطالية والامريكية والالمانية الغربية · رغم ذلك فقد كادت مشروعات التنمية ان تتوقف · وكانت الخطة الخمسية قد استبدلت بها خطة ثلاثية تعثرت هى الاخرى بسبب الصعوبات الفنية والمادية ·

وعلى الرغم من ان فرص الصومال الاقتصادية بدأت تبشر بمستقبل افضل بعد اكتشاف اليورانيوم على يد فريق من الجيولوجيين السوفيت ، فان حكومة عجال منحت الامتيازات لشركات امريكية والمانية غربية وايطالية · وقد اعرب بعض النواب الصوماليين عن احتجاجهم وطالبوا اولا بالحصول على موافقة البرلمان قبل منح الامتيازات وثانيا وقف اى مباحثات قادمة ريثما تتم الموافقة على قانون التعدين · ولكنه لم يكترث بمطالبهم او احتجاجهم ·

وعلاوة على مظاهر الاضطراب والفوضى التى سادت الحياة السياسية والاقتصادية اثناء حكم عجال ، فثمة بعض المظاهر التى اثارت سخط الشعب الصومالى فى بعض الميادين الاخرى مثل مشكلة المتعطلين من المتعلمين التى بدأت تأخذ شكلا خطيرا فى الفترة الاخيرة · فمنذ عام ١٩٦٧ لم يتمكن حوالى نصف خريجى المدارس الثانوية والفنية وخريجى الجامعات من الحصول على وظائف تناسبهم، بالاضافة الى الاستياء الذى كانت تشعر به الفئة المتعلمة فى الصومال لدى مقارنة اوضاعهم باوضاع رجال الحكم غير المتعلمين ممن كانوا يحتكرون السلطة والنفوذ فى الدولة ·

مشروع الصومال الكبير

وفيما يتعلق بالسياسة التى انتهجتها حكومة ابراهيم عجال ازاء مشروع الصومال الكبير الذى تهدف جمهورية الصومال الى تحقيقه بضم الاقاليم المقتطعة من الصومال ، وهى الصومال الاثيوبى [اوجادين] والصومال الكينى

والصومال الفرنسى الى جمهورية الصومال الحالية ، فقد اتسمت سياسة الحكومة الصومالية فى تلك الفترة بالمصالحة فيما يتصل بالخلاف على الحدود بينها وبين كل من كينيا واثيوبيا • وقد اتضحت هذه السياسة فى اتفاق اروشا الذى تم توقيعه فى نوفمبر ١٩٦٧ والذى نص فيه على احترام كل من الصومال وكينيا لسيادة الاخرى ووحدتها الاقليمية • كذلك عقدت الصومال اتفاقا مماثلا مع اثيوبيا ومن ثم انهيت حالة الطوارىء التى كانت قائمة على الحدود ، وسمح للاجئين بالعودة من الصومال الى اثيوبيا وكينيا ، كما عادت العلاقات الدبلوماسية الى مجاريها بين الصومال وكينيا ، وازيلت القيود المفروضة على التجارة بين البلدين واوقفت أعمال الدعاية المعادية وقامت كينيا بدعوة الصومال الى الاشتراك فى السوق المشتركة لشرق افريقيا الذى انشىء حديثا. وتألفت لجنة مشتركة من الصومال وكينيا وزامبيا للاشراف على تنفيذ اتفاق اروشا • وبالنسبة للحدود مع اثيوبيا فقد اتفق على عقد اجتماعات دورية وتكوين لجنة عسكرية مشتركة للاشراف على تطبيق اتفاقية الخرطوم سنة ١٩٦٤ الخاصة بوقف اعمال الدعاية واطلاق النار •

هذا وقد قوبلت سياسة المصالحة التى انتهجتها حكومة عجال بشأن الحدود بمعارضة شديدة من جانب الشعب الصومالى ، باعتبارها مهدرة لحق تقرير المصير للصوماليين فى كل من كينيا واثيوبيا • غير ان البرلمان وافق على هذه السياسة بعد مناقشة حامية• وقد بررت حكومة عجال هذه السياسة بأنها تكتيك جديد يمكنها من تحقيق هدفها بوسائل سلمية ، بعد ان تبين لها ان السياسة الاولى كانت تلقى عبئا ثقيلا على ميزانيتها وميزانية اطراف النزاع ، فضلا عن عدم حصولها على التأييد الدولى •

ومن المرجح ان الذين قاموا بالانقلاب قد استفادوا كثيرا من السخط الذى كان يعم البلاد نتيجة لحالة الفوضى والاضطرابات التى سادت الحياة السياسة والتى بلغت ذروتها فى انتخابات مارس ١٩٦٦ • يضاف الى ذلك تدهور الاقتصاد الصومالى الذى انعكست آثاره على الانخفاض الواضح لاحتياطات البلاد النقدية ، والعجز الكبير الذى كان يعانيه الميزان التجارى ، علاوة على تعثر مشروعات التنمية رغم المعونات الاجنبية الضخمة ، مما حدا ببعض الصوماليين الى ان يطلقوا عليها أسم مقبرة [المعونة الاجنبية] حتى الطبيعة نفسها كانت معادية، فقد اعترت الصومال موجات جفاف شديدة فى ١٩٦٦ ـ ١٩٦٩ كما انه لا يمكن اغفال آثار سياسة المهادنة التى انتهجتها حكومة عجال بشأن الحدود مع كل من اثيوبيا وكينيا ، حتى ان المعارضة الوطنية اتهمته بأنه (باع جزءا من الوطن) وقد يكون حادث اغتيال الرئيس شيرماركى قد عجل بقيام الانقلاب، غير انه لم يكن سببا مباشرا له •

الجيش والبوليس الصومالى

تم انقلاب اكتوبر سنة ١٩٦٩ على ايدى قوات الجيش الصومالى وقوات البوليس • ويشترك جهاز البوليس الصومالى الذى انشىء سنة ١٩٥٠ والقوات المسلحة التى انشئت سنة ١٩٦٠ فى اصول واحدة ، فهما ينحدران من الجندرمة الصومالية التى كانت تتكون من الفى جندى خدموا اثناء الادارة البريطانية من ١٩٤٢ ـ ١٩٥٠• واثناء الادارة الايطالية من ١٩٥٠ ـ ١٩٦٠ كان جهاز البوليس الصومالى فى مقدمة الاجهزة التى تم (صوملتها) وتسلم الصوماليون قيادتها قبل الاستقلال بعدة اعوام • وقد ازدادت قوة البوليس فى الفترة الاخيرة حتى بلغت ٦ آلاف ، وتم تدريب معظم قياداته فى الدول الغربية (ايطاليا والولايات المتحدة والمانيا الغربية) •

اما القوات المسلحة الصومالية فتتكون من حوالى ١٠ آلاف جندى ، تم تدريب معظم قياداتهم فى الاتحاد السوفيتى الذى استجاب الى الطلب الذى تقدمت به الحكومة الصومالية سنة ١٩٦١ فمنحها قرضا مقداره ٣١ مليون جنيه استرلينى لبناء قواتها المسلحة • وكان الصومال قد قرر بعد الاستقلال مباشرة ، انشاء قوة عسكرية مدربة كجزء من سياسته العامة ولمواجهة مشكلاته على الحدود مع كل من كينيا واثيوبيا ، خاصة وان تفوق المعدات العسكرية الاثيوبية التى تحصل عليها من الولايات المتحدة كان قد آثار حنق القوات الصومالية ، ومن ثم برزت ضرورة تسليح الجيش

الصومالى الذى كان مسلحا بالبنادق الانجليزية القديمة وذلك بتزويده باسلحة اكثر فعالية . وقد قام الاتحاد السوفيتى بتزويد الجيش الصومالى بأجهزة عسكرية حديثة وأسهم فى انشاء قوة جوية صومالية . والمعروف ان الصومال كان تقدم بطلب معونة من بعض الدول الغربية والولايات المتحدة وايطاليا وبريطانيا ، لبناء جيش يتكون من ٢٠ الف جندى ولكنه لم يستطيع الحصول سوى على معونة تكفى لتدريب ٥ آلاف جندى فقط . ولذلك اتجه الصومال الى الاتحاد السوفيتى .

ويتميز الجيش والبوليس الصومالى بأرتباطهما الوثيق بالشعب ، بسبب الدور الذى اضطلعا به فى الحركة الوطنية الصومالية ، اذ ان حوالى ٩٠ فى المائة من البوليس الصومالى كانوا قبل الاستقلال اعضاء فى حزب عصبة الشباب الصومالى ، وهو الحزب الوطنى الذى حصل على الاستقلال . ولكن رغم ذلك ، فقد لعب البوليس دورا ثانويا فى الانقلاب ، بل ان قائده الجنرال جامع كورشيل عارض الانقلاب فى البداية ، ولكنه عاد فأيده مقابل اطلاق سراحه .

مجلس اعلى للثورة

وقد قامت حكومة الانقلاب بتشكيل مجلس اعلى للثورة يتكون من ٢٥ ضابطا برئاسة الجنرال محمد سياد . ويمثل المجلس تقريبا القبائل الرئيسية فى الصومال ، وتوجد به نسبة عالية من الضباط الشبان ومعظمهم من الجيش ، ويعتبرون من اكثر العناصر ميلا الى احداث تغيير اساسى فى اوضاع الصومال وكانوا قد اشتركوا من قبل فى القيام ببعض الاضطرابات احتجاجا على السياسة التى كانت تتبعها حكومة عجال ، وخاصة فيما يتعلق بتغلغل النفوذ الغربى فى الصومال .

وقد قام مجلس الثورة بتشكيل حكومة جديدة يغلب عليها الطابع المدنى ، اذ تضم ١٣ وزيرا مدنيا ، ووزيرا واحدا من البوليس . وتتميز هذه الحكومة عن الحكومات السابقة بأنها تضم مجموعة من الشباب ذوى التعليم الجامعى فهى تضم ١٠ وزراء جامعيين ومنهم ٦ تلقوا دراساتهم فى أيطاليا و ٣ فى بريطانيا والاخير فى الولايات المتحدة . اما الباقون فقد أنهوا على الاقل التعليم الثانوى . ورغم ان معظمهم يتمتعون بخبرات فنية وادارية ، الا ان قليلا منهم يملكون خبرات سياسية . ويلاحظ ان تشكيل الحكومة لم يتم على اساس التوازن القبلى ، بل يضم العناصر المتعنمة التى تتمتع بثقة الجيش .

ورغم السلطات الواسعة التى يتمتع بها مجلس الثورة ، فانه يبدو ان اعضاءه ينتوون العودة الى ثكناتهم وتسليم السلطة للمدنيين فى الوقت المناسب فقد اعلن مجلس الثورة أنه سوف يجرى الانتخابات السياسية وتسليم السلطة للمدنيين بعد الانتهاء من تنفيذ برنامجه الثورى .

برنامج الثورة

حدد المجلس الاعلى للثورة برنامجه الثورى ، فيما يتعلق بالاوضاع الداخلية والسياسة الخارجية ، على هدى المشكلات الرئيسية التى تواجه الصومال فى المرحلة الراهنة . ويمكن تحديدها كما يلى :

أولا : مشكلة الفساد الحكومى : وقد اكتشف مجلس الثورة ، خلال الاسابيع الاولى من الحكم ، ضآلة الرسوم الجمركية التى يتم تحصيلها من ميناء بربره ، وعدم تحصيل الرسوم البلدية فى العاصمة مقديشيو . كما ان المستشفيات الحكومية كانت تقوم ببيع الدواء للصيدليات الخاصة ، وان السيارات الحكومية كانت تستخدم كسيارات اجرة . لذلك اصبحت هناك ضرورة ملحة لاعادة تنظيم الخدمات العامة ، وفرض رقابة مالية صارمة على الانفاق الحكومى ، خاصة وان الحسابات المالية للدولة لم يكن لها نظام مستقل . من أجل ذلك اعلن مجلس الثورة تقديم جميع الوزراء السابقين للمحاكمة بسبب اسهامهم فى نشر الفساد فى الصومال ، كما قرر اشراك الشعب الصومالى فى ادارة البلاد عن طريق المجالس الثورية التى تقرر تشكيلها فى الاقاليم والقرى والنواحى .

ثانيا : المشكلة القبلية والدين : ينقسم الشعب الصومالى الى مجموعة من القبائل التى تسود بينها عداوات قديمة غذاها

واجهها كل من الاستعمار البريطانى والايطالى. وكانت القبلية فى الصومال تلعب دورا رئيسيا فى اختيار الوزراء وكبار رجال الدولة ، حيث كان يتم ذلك فى ضوء حجم القبيلة ونفوذها وعدد الدوائر الانتخابية التى تمكنها من مساعدة الحزب فى الوصول الى الحكم ٠ وقد تصاعدت التوترات القبلية أثناء انتخابات مارس ١٩٦٩ وأسفرت عن عدد من القتلى كما سبق أن أشرنا ٠ وقد أشار الجنرال سياد رئيس مجلس الثورة الى هـذه المشكلة فى أول حطبة القاها على الشـعب الصومالى مؤكدا ان القبلية هى نقطة الضعف الرئيسية فى المجتمع الصومالى ٠ كمـا نص البرنامج الذى أعلنته حكومة الانقلاب على ضرورة التعجيل بتصفية جميع انواع الفساد والفوضى المترتبة على الصراع القبلى ، والتى تعوق تحقيق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى البلاد ٠ ويعتبر تشكيل المجلس الاعلى للثورة أول خطوة فى هذا الاتجاه ، اذ انه يمثل خليطا قبليا أكثر منه سيادة قبلية معينه ، كما ان تشكيل الحكومة لا يعتمد على التوازن القبلى بقدر ما يعتمد على العناصر المتعلمة التى اثبتت كفاءتها فى الميادين الفنية والادارية ، على نحو ما ألمعنا اليه فيما سبق ٠

ويأتى الدين الاسلامى فى المرتبة التالية للقبيلة من حيث الاهمية فى الصـومال ٠ ويفخـر الصوماليون بأن الاسلام دخل بلادهم قبل دخوله المدينة المنورة بعدة سنوات ، ويعتبرون الصومال همزة الوصل بين المسلمين الافريقيين فى الشمال الشرقى وشرق افريقيا حتى مدغشقر ٠ وقد كان شعار الاسلام يلقى دائما استجابة قوية لدى الشعب الصومالى. وأعلن الجنرال سياد — وهو معروف بتدينه الشديد — أن الثورة سترفع شأن الاسلام وستعيد له مكانته اللائقة به ، كما انها ستمكن علماء الدين من القيام بدورهم كاملا فى تطوير المجتمع الصومالى ٠ وكان الجنرال سياد قد أدان التفكك والتدهور الدينى اللذين صاحبا دخول المدينة الاوربية الى الصومال ، واللذين شجعت الحكومات السابقة على استفحالهما ٠

ثالثا : المشـــكلة الاقتصـــادية : سـبق أن اوضـحنا الصـعوبات الاقتصادية التى يواجهها الصومال رغم المعونة الاجنبية الضخمة التى تلقاها فى الفترة الاخيرة ٠ فما زال الصومال يفتقر الى وجود شبكة طرق رئيسيـة وسكك حديدية ، بالاضافة الى تعثر مشروعات التنمية فى القطاعين الصناعى والزراعى ، اذ ان الحكومة السابقة لم تخصص سوى ٩ فى المائة فقط من الميزانية لانجاز مشروعات التنمية ٠ كما ان قطاع التجارة والعمليات النقدية ظـل تحت سيطرة الاجانب كلية ٠ فقد كانت البنـوك والشركات الاجنبية تسيطر على الاقتصاد القومى ، وتقوم بتصدير أرباحها الى الخارج ٠ وكانت ترفض الاسهام فى تمويل المشروعات الوطنية ٠ وازاء هذه الظروف الاقتصادية القاسية اتخذ مجلس الثورة عدة قرارات تستهدف تأميم أهم الشركات التى يسيطر عليها الاجانب مثل شركات توزيع البترول ، والمنتجات البترولية ، وشركة السكر (اسناى) وشركة الكهرباء ، وجميع البنوك الاجنبية . وأخيرا اقامة مؤسسة وطنية للتأمين ، كما قرر الاستيلاء على جميع أسهم الشركة الوطنية الزراعيـة والصناعية ٠ وقد أوضح الجنرال سياد مغزى هذه القرارات ، فأشار الى الدور الذى كانت تقوم به هذه الشركات فى تخريب الاقتصاد الصومالى بتصدير أرباحها للخارج ، وامتناعها عن الاسهام فى المشروعات الانتاجية للبلد ٠ علما بأن الحكومة الصومالية كانت تمتلك ٥٠ فى المائة من أسهم بعض هذه الشركات مثل شركة (اسناى) للسكر ، كما ان الاتفاق كان ينص على حق الحكومة الصومالية فى الاستيلاء على هذه الشركة فى الوقت المناسب وفيما يتعلق بباقى الشركات مثل شركة الكهرباء ، فكانت قد توقفت منـذ فترة عن التوسـع فى مشروعاتها ، مما ترتب عليه تعطيل كثير مـن المشروعات الصناعية فى مقدشيو وضواحيها ، بسبب النقص الشديد فى الكهرباء وارتفاع سعرها ٠ كذلك الامر بالنسبة لشركات تـوزيع البترول ، فالمعروف ان الصومال لا ينتج البترول ويستورد احتياجاته منه من الاتحاد السوفيتى ٠ وكانت الشركة الايطالية تقوم بتخزينه وتوزيعه فقط ، ورفضت الاستجابة لمطالبة الحكومة الصومالية الخاصة بالمشاركة فى المشروعـات البترولية الحكومية ، وآثرت الاحتفاظ بالارباح الضخمة .

رابعا : تدوين اللغة الصومالية : وتعتبر هذه

المشكلة من أكثر المشكلات قابلية للانفجار فى الصومال . فوجود لغة قومية مدونة يعد ميزة نادرة بالنسبة للدول الناشئة . ولكن لم يتمكن الصوماليون حتى الان من الاتفاق على تدوين لغتهم والاختيار بين الحروف العربية واللاتينية . وربما يرجع ذلك الى خليط من العوامل الدينية والسياسية والقبلية . وان كان هناك من يعزو عجز الحكومات الصومالية السابقة عن الاقدام على تدوين اللغة الصومالية بحروف لاتينية الى ما تتمتع به اللغة العربية من قداسة لدى الصوماليين باعتبارها لغة القرآن . وقد تلقى الجيل الحالى من الشباب الصومالى علومه باللغات العربية والانجليزية والايطالية . ولا شك أن هذه المشكلة تعد احد العوامل الرئيسية التى تعوق نمو الحركة الفكرية والتعليمية فى الصومال ، لانه من المستحيل محو الامية فى الصومال بدون وجود لغة صومالية مدونة . كذلك لا يمكن اصلاح نظام التعليم الحالى ورسم اتجاه عصرى للتعليم فى الصومال ، ما لم يشرع النظام الجديد فى تدوين اللغة الصومالية وتدريسها للطلبة فى المدارس وتصبح لغة التعليم والمكاتبات الرسمية فى الدولة .

السياسة الخارجية للحكومة الجديدة :

من الواضح أن سياسة الصومال الخارجية قد تعرضت لتغييرات أساسية بعد تولى الحكومة الجديدة الحكم . والواقع أن السياسة الداخلية بما تضمنته من اجراءات التأميم ، التى اتخذتها الحكومة ضد الشركات والبنوك الاجنبية ، والقرار الذى اتخذته فى ديسمبر الماضى بابعاد فرق السلام الامريكية . . . كل ذلك يعكس نية الحكومة الجديدة فى اجراء تغييرات فعلية فى الاوضاع السياسية والاقتصادية السائدة فى الصومال . وقد حاولت الحكومة الجديدة ابراز هذا الاتجاه فى سياستها الخارجية التى حددتها على النحو التالى :-

١ - تأييد حركات التحرير الوطنية والمقاومة ضد جميع أشكال الاستعمار والاستعمار الجديد .

٢ - النضال من اجل الحفاظ على الوحدة والقومية الصومالية .

٣ - الاستمرار فى المحافظة على سياسة عدم الانحياز .

وقد قام مجلس الثورة الصومالى بتحويل هذه الخطوط العامة الى مواقف محددة أبرزها :-

اولا : موقف الصومال من قضايا العالم الثالث :

اتخذت الحكومة الصومالية الجديدة موقف التأييد الكامل لكفاح شعوب العالم الثالث ، وفى مقدمتها شعوب فلسطين وروديسيا وفيتنام . وقد صدر بيان فى مقديشيو جاء فيه « ان الصومال قد اتخذت مكانها بجانب الدول العربية ضد اسرائيل، وبجانب الدول الافريقية ضد جنوب أفريقيا وروديسيا والبرتغال ، وبجانب الدول الاسيوية التى تعضد فيتنام ضد الاستعمار الامريكى . وقد ترتب على ذلك وقف المعونة التى كانت تقدمها الولايات المتحدة للصومال ، بحجة أن الصومال لم يلزم بقرار منع دخول البواخر التى ترفع العلم الصومالى الى موانى فيتنام الشمالية . وهى فى الحقيقة حجة واهية ، اذ أن كثيرا من الدول ، حتى تلك المرتبطة عسكريا بالولايات المتحدة، تتاجر مع هانوى وكوبا وكوريا الشمالية .

ثانيا : الاعتراف بألمانيا الديموقراطية :

كان الصومال الدولة الواحدة والعشرين التى اعترفت بجمهورية ألمانيا الديموقراطية ، وقرر اقامة علاقات دبلوماسية وتبادل السفراء معها . وقد ترتب على ذلك وقف المعونة التى كانت تقدمها ألمانيا الغربية للصومال ، وذلك رغم أنها لم تقطع المساعدات عن دول أخرى اعترفت بألمانيا الديموقراطية .

ثالثا : مشكلة الحدود مع كينيا واثيوبيا :

أعلن مجلس الثورة الصومالى ايمانه المطلق بحق تقرير المصير لجميع الشعوب الموجودة تحت الحكم الاجنبى . كما أكد أن حق تقرير المصير للشعب الصومالى هو تضية مقدسة ، وأن الثورة لا يمكن أن تتجاهل مطالب الشعب الصومالى أينما كان . كما اكد أن جميع الجهود يجب أن تبذل من

أجل قضية الوحدة الصومالية ، ولكن يجب أن يتم ذلك بطريقة مسئولة · وأعلن أن هذه المشكلة سوف تبحث حول مائدة المفاوضات بأسلوب جدى وبطريقة ودية ، وأن حكومة الثورة تتوقع استجابة متبادلة من جميع الاطراف المعنية . ولا شك أن استمرار الحكومة الصومالية الجديدة فى تبنى هذه السياسة ، يتوقف على مدى استعداد كل من كينيا وأثيوبيا للاستجابة لها ·

ولكن لن يكون حل هذه المشكلة هو المقياس الوحيد لنجاح الحكومة الجديدة فى الصومال ، اذ ان نجاحها سيظهر بشكل اوضح فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . فاذا استطاعت اجراء تغييرات رئيسية فى هذه الميادين ، فان الصومال سوف يكسب حينئذ نظاما ثوريا حقيقيا ·

عواطف عبدالرحمن

انتخابات قبرص وهزيمة الاتجاهات الوحدوية

اذاع كانت نتائج الانتخابات التى أجريت فى قبرص فى أوائل شهر يوليو الماضى تدل على أن الاتجاه العام للذين أدلوا بأصواتهم من القبارصة اليونانيين يحبذ فكرة استقلال الجزيرة والتخلى عن الفكرة القديمة التى وحدت صفوفهم ابان نضالهم الدموى فى الخمسينات ضد الاحتلال البريطانى ، وهى فكرة الانضمام الى اليونان ، فان ذلك لا يعنى أن الاضطراب الذى يسود الجزيرة بين سكانها من القبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك يوشك أن يسدل الستار عليه ، وان كانت تعتبر فى نظر المراقبين علامة مميزة على الطريق ·

لقد أسفرت نتائج الانتخابات القبرصية عن هزيمة ساحقة للحزب الديمقراطى الوطنى ، وهو المنظمة السياسية الوحيدة التى تمثل الاتجاه نحو الوحدة مع اليونان ، فلم يحرز الحزب أى مقعد فى الجمعية الوطنية ، بينما فاز الحزب الديمقراطى المتحد بخمسة عشر مقعدا ، والجبهة التقدمية من أجل التغيير بسبعة مقاعد ، والاتحاد الديمقراطى بمقعدين ، والحزب اليسارى (آكل) بتسعة مقاعد ، والمستقلون بمقعدين ، وهى الاحزاب التى ترمى سياستها الى استقلال الجزيرة وقبرصتها ·

القبارصة الاتراك والانتخابات

ورغم أن الانتخابات قد جرت فقط على الخمسة والثلاثين مقعدا المخصصة للقبارصة اليونانيين ، حيث أن القبارصة الاتراك يرفضون منذ الصدام الذى وقع بين الطائفتين فى عام ١٩٦٣ المشاركة فى

الجمعية الوطنية الى جانب اليونانيين ، فان سقوط فكرة الانضمام لليونان بسقوط الحزب الديمقراطي الوطني قد يجعل موقف القبارصة الاتراك المتشدد يلين بعض الشيء ، ما دام أنهم قد تبينوا أن الاتجاه العام يتجه نحو الجزيرة نفسها وليس خارجها .

والواقع أننا اذا كنا نشير الى نتائج الانتخابات ونرى فيها خيطا قد يقود الجزيرة المضطربة نحو الاستقرار ، فان هذا لا يعني ابدا أن نضع جانبا المشكلات المتأصلة الجذور والتي تعيش على أرض الجزيرة ، ذلك لان عرض هذه المشاكل وموقف كلا الطائفتين ووجهات النظر المرتبطة بهما سيؤدي بنا الى فهم الواقع الغريب الذي وصلت اليه الاحوال في قبرص .

محاولات مكاريوس لتعديل دستور ١٩٦٠

ان أهم ما يتنازع عليه القبارصة اليونانيون والاتراك هو اتفاقيتا زيورخ ولندن اللتين وقعتا عام ١٩٥٩ ودستور عام ١٩٦٠ الذي أسفر عنهما ، ثم المحاولات التي قام بها الاسقف مكاريوس لتغيير بعض النصوص التي وردت في هذا الدستور ..

فاتفاقيتا زيورخ ولندن في نظر القبارصة ، خصوصا اليونانيين منهم ، شيء قد فرض عليهم من جانب الاطراف الضامنة لهما وهي : المملكة المتحدة واليونان وتركيا . فلم تكن هناك حرية اختيار أو حلول بديلة ، أو هي على حد تعبير الاسقف مكاريوس « ان هذه الاتفاقيات لم تكن نتيجة تعبر عن رغبة شعب قبرص ، لقد فرضت علينا هذه الاتفاقيات من الخارج ، وكان رفضها يعني رفض الاستقلال واستمرار اراقة الدماء » .

ان نظرة على دستور ١٩٦٠ توضح دون شك مركز كل من الطرفين وادعاءاتهم ..

ان المراقبين يرون أن كفة تركيا كانت هي الراجحة عند انعقاد مؤتمري زيورخ ولندن ، لكونها تمثل أحد الاعمدة الهامة التي يستند عليها حلف الاطلنطي ، ولذا فقد حصل القبارصة الاتراك على سلطات لا تتناسب مع نسبتهم العددية ، فقد كان عددهم في عام ١٩٦٠ يبلغ ١٠٤ر٩٤٢ نسمة ، بينما يبلغ عدد القبارصة اليونانيين ٤٤١ر٦٥٦ نسمة ، أي أن نسبتهم المئوية تبلغ أقل من ١٩ في المائة ، بينما كفل لهم الدستور تولى ٣٠ في المائة من المناصب في مجال الخدمة العامة ، وكذلك تولى ٣٠ في المائة من المناصب في قوات الامن ، كما أن من حقهم أن يكون عددهم في قوات الجيش بنسبة ٤٠ في المائة .

وقد يكون في هذه النسب بعض الضمان لاقلية تعيش في مجتمع مضطرب ، الا أنها في الواقع كانت البذرة التي وضعها البريطانيون بعناية في أرض قبرص ، حتى يضمنوا أن يكون هناك انشقاق دائم بين الطائفتين ، وبالتالي يلجأ كل منهما اليها أو الى القواعد البريطانية التي تمثلها على أرض الجزيرة طلبا في العون والمشورة .

ولقد كانت الاقتراحات التي تقدم بها الاسقف مكاريوس الى نائبه التركي لتعديل بعض نصوص الدستور محاولة منه لدرء الخطر الذي يتهدد الجزيرة حسب وجهة نظره ، بينما كانت هذه المحاولات السبب في اضطراب الاوضاع بشدة ، وازدياد الصراع بين القبارصة اليونانيين منهم والاتراك . وهكذا فان سوء النوايا متوفر ، والتشكيك في موقف كل منهما للاخر يجد أرضا خصبة .

ان اقتراحات مكاريوس تبدو كما يلي :

– اقتراح بالغاء حق الفيتو الذي يمنح لرئيس الجمهورية ولنائبه التركي .. فهذا الحق يجمد الاختصاصات التي تمنح لكل منهما نتيجة لحق الاعتراض الممنوح لهما ، والذي يمارسه كل منهما ضد الاخر .

– يرى مكاريوس أنه يجب أن ينوب نائب رئيس الجمهورية في حالة غياب الرئيس ، أو في حالة عدم قدرته على أداء واجبه ..



اذ انه وفقا لنصوص الدستور ، لا يمكن للنائب التركى أن يتولى عمل الرئيس ، انما الذى يتولاه أو ينوب عنه فى حالة غيابه هو رئيس مجلس النواب ، وهو حسب الدستور قبرصى يونانى . ومن المعروف ان نائب رئيس الجمهورية يقوم بانتخابه القبارصة الاتراك فقط . والواقع أن تنفيذ اقتراح الاسقف مكاريوس هذا ، من شأنه أن يخلق شعورا طيبا ولو على المدى الطويل .

ـ يقترح مكاريوس ان يقوم مجلس النواب بجميع اعضائه (القبارصة اليونانيين : ٣٥ عضوا ـ القبارصة الاتراك ١٥ عضوا) بانتخاب الرئيس اليونانى لمجلس النواب ونائبه التركى ، وليس كما ينص الدستور بأن ينتخب الاعضاء اليونانيون الرئيس من بينهم ، بينما ينتخب الاعضاء الاتراك نائب الرئيس التركى .

ـ أن ينوب نائب رئيس مجلس النواب عن رئيس المجلس فى حالة غيابه المؤقت ، أو عدم قدرته على أداء واجبه ..

فطبقا لنصوص الدستور ، لا يمكن لنائب رئيس مجلس النواب أن ينوب عن رئيس المجلس ، انما يتولى المنصب أكبر الاعضاء سنا من اليونانيين أو أى عضو يونانى يختاره النواب اليونانيون ، وكذلك فانه فى حالة غياب نائب الرئيس ، فان نفس الشيء يطبقه الاعضاء الاتراك .

والواقع أن هذا الوضع يخلق موقفا يشعر معه نائب الرئيس أنه غير مسئول عن مجلس النواب ككل ، وكذلك يشعر الاعضاء اليونانيون بأنه ليس عليهم أى واجب تجاه نائب الرئيس .

ـ اقتراح لالغاء النصوص الدستورية المتعلقة بالاغلبية المنفصلة للتصديق على القرارات التى يتخذها مجلس النواب ..

فعندما يقدم مشروع من مجلس الوزراء تمت الموافقة عليه بالاغلبية الى مجلس النواب ويحصل هذا المشروع أيضا على أغلبية ساحقة فى مجلس النواب ، فلا تتم الموافقة عليه الا اذا حصل على أغلبية منفصلة من جانب كل من النواب الاتراك وحدهم والنواب اليونانيين وحدهم . وعلى سبيل المثال اذا أدلى الخمسة والثلاثون عضوا فى الجانب اليونانى والسبعة الاعضاء الاتراك بأصواتهم جميعا لصالح أحد مشروعات القرارات ، أى أن هناك ٤٢ صوتا من ٥٠ صوتا هم مجموع أعضاء المجلس يوافقون على المشروع ففى هذه الحالة لا يمكن أن يتم التصديق على هذا المشروع لان هناك ٨ أعضاء أتراك يعارضونه .

ـ توحيد الهيئة القضائية .. لقد فصل الدستور الهيئة القضائية على أساس وجود أتراك ويونانيين ، اذ نص على أن يحاكم اليونانى على يد قاض يونانى ، والتركى على يد قاض تركى ، سواء فى القضايا المدنية أو الجنائية ، وفى القضايا التى يكون أطرافها يونانيين وأتراكا ، فان المحكمة تتكون من قضاة يونانيين وقضاة أتراك ..

ومن الغريب أنه قبل أن يظهر دستور ١٩٦٠ لم يكن القضاء منفصلا على هذه الصورة ، فقد كان القاضى يقوم بواجبه دون تحيز لطائفة أو لاخرى .

ـ يجب أن تكون نسبة مشاركة اليونانيين والاتراك القبارصة فى الخدمات العامة وقوات الامن والدفاع متناسبة مع النسبة العددية لكل منهما ..

ينص الدستور ـ كما ذكرنا من قبل ـ على أن تكون نسبة اليونانيين فى وظائف الخدمات العامة ٧٠ فى المائة والاتراك ٣٠ فى المائة ، كذلك ينص على أن تكون قوات الامن بنفس النسبة السابقة ، وأن يتكون الجيش من ٦٠ فى المائة من اليونانيين و ٤٠ فى المائة من الاتراك ..

والواقع أنه قد نشأت لدى التطبيق مشاكل كثيرة نتيجة لهذا التقسيم . فالمهم عند تعيين شخص فى احدى الوظائف النظر الى طائفته دون الالتفات الى مؤهلاته أو خبراته ، كذلك فان فى حالة ترقية احد الموظفين ، يجب المحافظة على النسبة السابقة دون النظر الى الكفاءة أيضا .

ـ ينص الدسور على أن تكون لكل من الطائفتين لجنة تختص بالتشريع فى أمور الدين والشئون الثقافية والتعليمية . وقد كان من نتيجة هذا أن أصبح التعليم ككل خارج نطاق الدولة . لذلك يطالب الاسقف مكاريوس بالغاء هذه اللجان ..

تلك هى أهم الاقتراحات التى تقدم بها الاسقف مكاريوس ، والواقع أنه رغم تقدمه بها فى عام ١٩٦٣ ، الا أنها لا تزال تمثل وجهة نظره حتى الان ، بل أنها تمثل عنصرا هاما فى المحادثات الدائرة بين القبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيين فى الوقت الحالى . ويمكن القول أن اتجاه مكاريوس الى الاستقلال بالجزيرة ، بعد أن كان من المعتقد أثناء اختياره لرئاسة الجمهورية أنه من أنصار الاتحاد مع اليونان ، يؤكد أن الرئيس القبرصى قد أدرك أن اختيار استقلال الجزيرة هو أضمن الوسائل للوصول الى القبارصة الاتراك ، والظهور أمامهم بمظهر الزعيم القبرصى الذى ينتمى الى داخل قبرص بطائفتيها اليونانية والتركية وليس الى خارجها ، وهو فى هذا الصدد ، على أية حال،يلقى ترحيبا من الدول الغربية ، حتى يضعفوا من حدة الخلاف بين أثينا وانقرة ، وهو الخلاف الذى يؤثر بدوره على حلف الاطلنطى .

أزمة الثقة عند الاتراك

ان الاوضاع فى الجزيرة الان تبدو بالفعل كأن هناك دولتين كل منهما يتصرف وفق ما يريد ، دون النظر الى مصلحة الطرف الاخر ، فقد انسحب الاتراك تماما من الحياة السياسية فى المجالس المشتركة بينهم وبين اليونانيين ، وأصبح من الصعب على تركى الدخول الى حى يونانى أو العكس ، فأزمة الثقة تجد أرضا خصبة ، وقول الجنرال جريفاس انه ينوى ابادة الاتراك ، لا يزال يجد طريقا الى آذان الاتراك ، وما المفاوضات الدائرة الان الا محاولة لكسر هذا الجدار .. ان الاتراك يطالبون بتطبيق مبدأ تقرير المصير الذى أقره ميثاق الامم المتحدة على كل من الطائفتين التركية واليونانية بصورة منفصلة ، أى أن يكون هناك تقسيم فى الجزيرة . والواقع انه من الصعب قبول مثل هذا الرأى ، فالجزيرة مساحتها صغيرة ، وامكانياتها الاقتصادية متواضعة ، فمساحة قبرص تبلغ ٣٫٥٧٢ ميلا مربعا ، وسكانها سواء أتراك أو يونانيون ينتشرون فى الجزيرة كلها ، كما أن عدم تنوع الانتاج ، سواء الزراعى منه أو الصناعى، يجعل من الصعب أن تكون هناك مناطق مستقلة داخل الجزيرة . ان الاتراك يطالبون بأرض مساحتها ١٫٢٩٢ ميلا مربعا ، وهذه المنطقة يمتلك القبارصة اليونانيون منها نسبة ٨٠٫٤ فى المائة كما أن هناك فى نفس هذه المنطقة ، كما يقول الجانب اليونانى ١١٤ قرية يونانية تعدادها ٨٦٫٩٨٤ نسمة بينما لا تضم سوى ٤٩ قرية تركية تعدادها ١٨٫٠٢٨ نسمة ، وتشمل ٤٩ قرية مختلطة السكان ، تضم ٤٦٫٥٢٤ يونانيا و ٤١٫٣١٤ تركيا .

وهكذا نجد أن الجانب التركى ، نتيجة لازمة الثقه ، يتقدم بمطالب قد يكون من الصعب تنفيذها من قبل الجانب اليونانى ، ونجد أيضا أن الجانب اليونانى كان يصر ازاء هذا على فكرة الانضمام الى اليونان .. أما قد اختفت هذه الفكرة ، فانه يمكن القول أن المفاوضات الجارية الان قد تسفر عن شىء رغم كل تلك الظروف البالغة التعقيد .

الاحزاب والتنظيمات السياسية فى الجزيرة

وعودة مرة أخرى الى الانتخابات ونتائجها ، نجد أن هناك بالفعل تغييرا فى القوى السياسية للقبارصة اليونانيين الذين يمثلون أغلبية السكان . والواقع أن هذا أمر طبيعى ، فقد ملت أغلبية الشعب القبرصى هذه الازمة التى طال حلها ، والتى صاحبها العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والاجتماعية .

ولعل أبرز هذه القوى :

الحزب الديمقراطى الموحد : وهو حزب يمينى معتدل ، أسسه جلافكوس كلير يدس رئيس مجلس النواب وبوليكاريوس جوركانزيس وزير الداخلية السابق المتهم فى قضية الاعتداء على الرئيس مكاريوس والذى أغتيل فى شهر مارس الماضى فى ظروف غامضة . ويدافع هذا الحزب صراحة عن سياسة الرئيس مكاريوس فيما يتعلق بمستقبل قبرص ، أى فيما يتعلق باتفاق مباشر بين الطائفتين اليونانية والتركية على أساس استقلال الجزيرة .

ويمثل رئيس هذا الحزب ، جلافكوس كليريدس ، القبارصة اليونانيين فى المفاوضات التى تدور منذ اكثر من عامين بين الطائفتين من أجل التوصل الى اتفاق يقبله الطرفان .

الجبهة التقدمية من أجل التغيير : ويرأسها أوديسوس ايوانيدس عمدة نيقوسيا السابق ، وتتمتع هذه الجبهة بشعبية كبيرة وسط المزارعين . وترى هذه الجبهة أن اعادة ارتباط الجزيرة باليونان لا يمكن أن يتحقق الا عن طريق منح سكان قبرص مطلق الحرية فى تقرير مصيرهم بأنفسهم ، وليس فرضه عليهم عن طريق القوة والمنظمات السرية .

الاتحاد الديمقراطى : يمثل الوسط الذى يميل نحو اليسار المعتدل . وقد أسسه فاسوس ليساريدس رئيس لجنة التضامن الافروآسيوى فى قبرص ، وهو طبيب شخصى للرئيس مكاريوس ، ويدافع هذا الحزب كذلك عن استقلال الجزيرة ، ويدعو ، بالاضافة الى ذلك ، الى تأميم المناجم التى تسيطر على معظمها شركات أمريكية ، وانهاء وجود القواعد البريطانية فى الجزيرة .

الحزب الشيوعى (أكيل) : يرأسه ايزكياس باباپانو الذى يؤيد الحل القائم على استقلال الجزيرة . ولقد فاز هذا الحزب ، الذى يتمتع بنفوذ كبير للغاية بين عمال الجزيرة، بتسعة مقاعد، أى بنفس عدد المرشحين الذين دفعهم الحزب الى الانتخابات . ولقد كان للحزب فى مجلس النواب السابق ٥ مقاعد ، وفاز الحزب الشيوعى بمقعدين فى منطقة نيقوسيا ذات العداء التقليدى للشيوعية . ويقول المراقبون أن الحزب قد فاز بهذه المقاعد نتيجة لتنظيمه الحسن وانتشاره فى الاوساط العمالية ، كما أنهم يرجعون هذا الفوز أيضا الى انقسام المعتدلين الى عدة أحزاب ، والى ترشيح أنفسهم كمستقلين .

الحزب الديمقراطى الوطنى : حزب يمينى متطرف ، يرأسه تاكيس افدوكاس الذى يرتبط بصلةوثيقة بالمنظمة السرية ، وهى المسئولة عن معظم عمليات الاعتداء التى وقعت فى خلال الاشهر العشرة الاخيرة وعن محاولة اغتيال الرئيس مكاريوس . ولقد رشح رئيس هذا الحزب نفسه أمام مكاريوس فى انتخابات رئاسة الجمهورية ، بيد أنه لم يحصل حينئذ الا على ٤ فى المائة من الاصوات . وقد استدعى أخيرا فى التحقيقات المختلفة التى أجريت بشأن عمليات التخريب التى جرت على أرض الجزيرة ، وحكم عليه فى أوائل شهر مايو بالسجن لمدة شهرين لنشره مقالا بعنوان « من ميكيافيلى الى مكاريوس » .

ان هذا الحزب هو الحزب الوحيد الذى يستبعد أى حل للاوضاع الملتهبة فى الجزيرة ، الا ارتباط قبرص مع الوطن الام اليونان .

ولم يفز فى هذه الانتخابات بأى مقعد ، مما يدل دلالة واضحة كما ذكرنا ، على نبذ هذه الفكرة والاتجاه فعلا نحو استقلال الجزيرة .

أما عن القوى السياسية التركية فى قبرص فأبرزها وأقواها نفوذا الحزب الوطنى التركى الذى يتزعمه الدكتور فاضل كوتشوك ، وهو الحزب الذى كانت له المقاعد الخمسة عشر فى المجلس السابق . وبعد مقاطعة القبارصة الاتراك لانتخابات المجلس ، أصبحوا يشكلون مجلسا خاصا بهم يتكون من ٣٠ عضوا . وتدور اتجاهات أعضاء هذا المجلس حول الدفاع عن دستور ١٩٦٠ وهم يريدون الحفاظ على هذه الامتيازات التى منحها اياهم هذا الدستور . أما المرشحون الذين يطالبون بموقف أكثر مرونة وانفتاحا على اليونانيين ، وهم المرشحون الليبراليون ، فلم يوفقوا فى هذه الانتخابات . والواقع أن المعونة المالية التى ترسلها تركيا للقبارصة الاتراك لها تأثير بالغ على اتجاهات هذا المجلس ، الا أن استمرار الوضع المتأزم وفداحة الخسائر التى تعود على الجانبين قد يجعل المتشددين من الطائفة التركية يغيرون من موقفهم .

وبعد .. ان الموقف المضطرب على أرض الجزيرة سوف يتحدد فعلا على ضوء النوايا الطيبة التى يبديها الجانب اليونانى وجدية العمل على استقلال الجزيرة والابتعاد عن فكرة الاتحاد مع اليونان . كما يتوقف على مدى اقتناع الشعب القبرصى بالافكار التى يدعو اليها الاسقف مكاريوس ، كذلك فان الجانب التركى بتخليه عن فكرة تقرير المصير المنفصل واندماجه فى الحياة العامة القبرصية سيضع اليونانيين المتشددين فى موقف حرج للغاية .

كذلك ، فان ابتعاد القبارصة ، سواء الطائفة اليونانية أو التركية ، عن الاتجاه نحو القواعد البريطانية فى الجزيرة محاولة منهم لكسبها الى صفوفهم ، سيجعل القبارصة أكثر ما يكونــون اقترابا من الحلول الايجابية التى تهدف الى انهاء الوضع المتأزم الذى لا يستفيد منه الا الوجود البريطانى فى الجزيرة ٠

احمد ابراهيم الابراشى

اتجاهات الحكومة الجديدة فى سيلان

عــودة السيدة سيرمافو باندرانيكة الى الحكم بعد فوزها فى الانتخابات الاخيرة ، تعنى ان هناك تغييرا جــذريا فى السياسة الداخــلية والخارجية لسيلان ٠ ومعالم هذا التغيير كانت تبدو واضحة فى الشعارات والبرامج التى اعلنتها فى الانتخابات . ابتداء من شعار « الارز للجميع » الى شعار « سيلان للسيلانيين » ، الى شعار تطبيق سياسة عدم الانحياز « بأسلوب اكثر فاعلية» وقد بدأت هذه الشعارات والبرامج تدخل مجال التنفيذ منذ ظهور نتائج الانتخابات ، وتولى السيــدة باندرانيكة رئاسة الوزارة ٠

ومن الاهمية بمكان أن نستعرض القــوى السياسية المتصارعة واهدافها واوزانها من خلال عرض نتائج الانتخابات الاخيرة ، مقارنة بنتائج الانتخابات السابقة ، ثم نعرض تفصيلا لبرامج حزب باندرانيكة والخطوات السريعة التى اتخذتها منذ توليها السلطة فى مجال السياسة الداخلية والخارجية ٠

فسيلان كانت تحت الاحتلال البريطانى منذ القرن التاسع عشر بعد فترة سبقتها من السيطرة الاوربية ٠ وقد اقترنت فترة الاحتلال البريطانى بتطور سياسى اثبت شعب سيلان خلالها انه على وعى بالفلسفات والنظم السياسية ، فمنح حق الانتخاب فى عام ١٩٣١ وبذلك اصبحت سيلان من أوائل الدول الاسيوية التى منحت حق الانتخابات بالنسبة للرجل والمرأة على السواء ٠ وقد ادى الحصول على حق الانتخاب الى اشتداد المطالبة بالاستقلال التام ، على أن الاستقلال بدأ بفترة من الحكم الذاتى المحدود ، مع تولى ابناء سيلان الشئون الداخلية ، ثم ما لبثت سيلان بعد ذلك أن حصلت على استقلالها التام فى عام ١٩٤٨ فى نطاق الكومنولث البريطانى ٠

نظام الحكم بعد الاستقلال

ويقوم على اساس وجود ثلاث سلطات رئيسية فى تنظيم الحكومة وهى :

١ ــ السلطة القضائية ومن أهم عناصرها وجود محكمة عليا تختص بالاستئناف والنظر فى القضايا الكبرى ٠

٢ ــ السلطة التشريعية ، وتتكون من مجلس النواب (١٥٧ عضوا منهم ستة بالتعيين) ومجلس للشيوخ (٣٠ عضوا منهم ١٥ يعينهم الحاكم العام و ١٥ ينتخبون بمعرفةمجلس النواب] .. وتجرى الانتخابات مرة كل خمس سنوات ، حيث يقوم حزب الاغلبية بتشكيل الحكومة بتكليف من الحاكم العام باعتباره رئيسا للدولة ، ويتولى زعيم حزب الاغلبية رئاسة الوزراء .

٣ ـ والسلطة التنفيذية وتتشكل من حكومة مركزية يتولى فيها الوزراء الوظائف التنفيذية ، وتتبعها الادارة المدنية والحكم المحلى .

الاحزاب السياسية (١٩٤٧ ـ ١٩٧٠)

أولا : حزب سرى لانكا (الحرية) : وهو حزب اشتراكى ينادى بسياسة التأميم والاقتصاد الموجه فى الداخل ، وعدم الاعتماد على المعونات والحياد الايجابى فى الخارج . وكان يرأسه الزعيم الراحل سلومو باندرانيكة زوج السيدة سيرمافو باندرانيكة الذى فاز فى انتخابات ١٩٥٦ ، وبدأ تنفيذ برامجه الثورية تحت شعار موحد هو احياء القومية السيلانية ، وتوحيد وسائل الانتاج الرئيسية ، وانتهاج سياسة الحياد الايجابى . ولكل هذه الاسباب اغتيل عام ١٩٥٩ للقضاء على الاتجاهات الثورية لباندرانيكة ، الا أن شعبية حزب سرى لانكا ساعدت على تولى السيدة باندرانيكة زعامة الحزب خلفا لزوجها ، وقد ظلت رئيسة للوزراء من ١٩٦٠ حتى ١٩٦٥ وشهدت سنواتها الاولى فى الحكم قرارات اغضبت الجناح اليمينى فى حزبها ، الامر الذى هدد الحزب بالانقسام . ومن هذه القرارات تأميم المدارس الخاصة والدينية وشركات التأمين وقطاع توزيع الوقود ، وقد كان لهذا الاجراء الاخير أثره اذ اوقفت الولايات المتحدة المعونة الاقتصادية عن سيلان . كما أتخذت السيدة باندرانيكة اجراء آخر، وهو مشروع تأميم الصحافة ، الا انها لم تستطع تنفيذه لان اعضاء حزبها عارضوا اصداره ، ويعد هذا من اسباب هزيمتها فى انتخابات ١٩٦٥ .

ورغم كل هذه المصاعب والمعارضات التى واجهتها السيدة باندرانيكة من قبل الاحزاب الاخرى ومن داخل حزبها ، فقد تمكنت من قطع خطوات واسعة فى المجال الخارجى والداخلى ، ولعل ابرز ما اضطلعت به فى المجال الخارجى هو الدور الايجابى الذى قامت به للتوفيق بين جارتيها الكبيرتين الصين الشعبية والهند فى نزاعهما على الحدود عام ١٩٦٣ ، كما طبقت سياسة عدم الانحياز فى النزاع بين ماليزيا واندونيسيا عام ١٩٦٤ . اما فى المجال الداخلى فقد عملت على تأميم عدد من المرافق الهامة ، وشرعت فى تطبيق مجانية التعليم ، وتخفيض نفقات الرعاية الطبية ، وتقديم المعونات لزراع الارز من عامة الشعب ، لضمان الحصول على كفايتهم من هذا الغذاء الاساسى بسعر منخفض .

ثانيا : الحزب الوطنى المتحد ، وكان زعيمه هو دودلى سينانيكا ابن الزعيم الراحل د . س . سينانيكا أول رئيس للوزراء فى سيلان المستقلة. وهو حزب يمينى فى جوهره ، اشتراكى فى مظهره ، لانه فى الواقع امتداد للاحزاب اليسارية الاوربية مثل حزب العمال البريطانى والحزب الاشتراكى المسيحى فى المانيا الغربية والاشتراكى فى فرنسا ، وكلها احزاب يمينية تطالب بنوع من الاصلاحات دون تغيير فى بناء المجتمع . فعندما تولى دودلى سينانيكا رئاسة الوزارة عام ١٩٦٥، اعلن عن تشكيل حكومة جديدة لا تضم زعماء الاحزاب التى تحالفت فى الحكومة السابقة . وبدأ يعيد النظر فى عمليات التأميم التى أجرتها حكومة باندرانيكة ، كما شرع فى دفع التعويضات للشركات الاجنبية، وانتهج سياسة خارجية تهدف الى مزيد من التقارب نحو الغرب ، وبخاصة الولايات المتحدة . ولكى تكتسب حكومة سينانيكا عطف الشعب عليها فقد رفع شعار الثورة « الخضراء »، وهى تقوم أساسا على التوسع الزراعى واقامة المزيد من الخزانات والسدود لزيادة انتاج المواد الزراعية . ولقد حققت هذه الثورة زيادة فى انتاج الشاى والمطاط ، ولكنها لم تنجح فى توفير احتياجات الشعب من الارز ، مما اضطر هذه الحكومة الى خفض مقررات الفرد من الارز ، فأثار ذلك قوى الشعب العاملة وجموع الفلاحين ضد هذه الحكومة التى اتضحت سياستها الهادفة لخدمة الاقطاع والاحتكار الاجنبى والاتجاه كلية نحو الغرب . وزاد الموقف سوءا تزايد البطالة

فى البلاد ، وكان هذا من اسباب اتحاد القوى اليسارية مع حزب الحرية الذى تتزعمه السيدة باندرانيكة ، ذلك التحالف الذى اطاح بهـذه الحكومة فى الانتخابات الاخرية .

ثالثا : جبهة الشعب : ويقود هذا الحزب فيليب جوناو اردينا ، وكان يشترك فى وزارة حزب سرلانكا ١٩٥٦ ٠ وهو حزب يعتمد على رجال الدين البوذى ويطالب باشتراكية دينية ٠

رابعا : الاحزاب الشيوعية: وهى ثـلاثة أحزاب، احدها الحزب الشيوعى الذى يتبع خط الاتحاد السوفيتى ٠ والحزب الثانى الحـزب الاشـتراكى ويتبـع الخـط السيـاسى للفكر « التروتسكى » ويطالب بمحـاربة الاسـتعمار الغربى ، ولكنه يدعو الى الحياد بين المعسكرين ٠ والحزب الثالث وهو الحزب الشيوعى الذى يتبع الخط الصينى ٠

خامسا ، الاحزاب الاخرى : هناك احزاب اقل أهمية ، وان كانت لها مناطق نفوذ تسيطر عليها ، وابرزها الحزب الفيدرالى فى شمال سيـلان ، وحزب مؤتمر تاميل ، وكلاهما يتحرك فى نطاق الاقلية الهندية التى تتحدث بلغة تاميل ، التى اثار اصحابها ازمة اللغة فى جنوب الهند ٠

ويتبين من خلال الجدول التالى مؤشرات النتائج التى اسفرت عنها الانتخابات من عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٧٠ ٠ ويوضح الجدول الحقائق التالية :

١ ــ ان حزب الحرية لم يدخل اى برلمان الا فى سنة ١٩٥٢ عندما حصل على ٩ مقاعد، ولكن فى سنة ١٩٥٦ اشترك رجال الدين معه فى الانتخابات وحصل على المركز الثانى ، وهو ٣٨ مقعدا مقابل ٥١ لجبهة الشعب المتحدة. وفى سنة ١٩٦٠ دخل الحزب بزعامة السيدة باندرانيكة الانتخابات فنال الاغلبية المطلقة ، اذ حصل على ٧٥ مقعدا من مجموع مقاعد البرلمان وقدره ١٥١ مقعدا ٠٠ وفى سنة ١٩٦٥ فقد الحزب ما يقرب من نصف مقاعده ، فقد حصل على ٤١ مقعدا ، ومرد ذلك الى تكتل كل القوى اليمينية ضده ، كما ان دخوله فى الانتخابات فى جبهة متحدة مع الحزبين الشيوعيين ، اتاح لمعارضيه فرصة اثارة الخوف فى نفوس الكثيرين ، وخصوصا رجال الدين ، بدعوى زيادة احتمالات اتجاه سيلان نحو اليسار ٠ وفى سنة ١٩٧٠ استطاعت السـيدة باندرانيكة تجمع الاحـزاب اليسارية ، ففاز حزبها بالاغلبية الساحقة وحصل على ٩٠ مقعدا من بين ١٥١ ٠

الحـــزب	انتخابات ١٩٥٢	انتخابات ١٩٥٦	انتخابات ١٩٦٠	انتخابات ١٩٦٥	انتخابات ١٩٧٠
سرلانكا (الحرية)	٩	٣٨	٧٥	٤١	٩٠
الوطنى المتحد	٥٤	٨	٣٠	٦٦	١٧
تامـــول	٢	١٠	١٦	١٤	—
تروتسكى (لانكا ساما)	٩	١٤	١٢	١٠	١٩
الشيوعـــى	٣	٣	٤	٤	٦
جبهة الشعب المتحد	—	٥١	٣	١	—
الديمقراطى السيلانى	—	—	٢	—	—
المستقلون	١٠	٦	٦	٦	٢
الفيدرالى الوطنى	—	—	٢	١	١٣
مؤتمر تاميل	٤	١	١	٣	٣

الانتخابات العـامة بسيلان بين عـامى ١٩٥٢ ، ١٩٧٠ ورصيد كل حزب فى البرلمان ٠

٢ ـ الحزب الثانى وهو الحزب الوطنى المتحد ، حصل هذا الحزب فى انخابات ١٩٥٢ على ٥٤ مقعدا ، ولكنه فى خلال سنة ١٩٥٦ فقد الحزب شعبيته فلم يحصل سوى على ٨ مقاعد فقط. وفى سنة ١٩٦٠ حصل على ٣٠ مقعدا ، ولكن فى انتخابات ١٩٦٥ حصل على ٦٦ مقعدا فقط وبذلك لم يحصل على الاغلبية المطلقة التى تؤهله للانفراد بالحكم ، اذ اضطر الى تشكيل حكومة ائتلافية مع بعض الاحزاب الصغيرة التى لها ممثلون فى البرلمان وفى سنة ١٩٧٠ هزم الحزب هزيمة ساحقة فلم يحصل الا على ١٩ مقعدا .

٣ ـ اما الحزب الشيوعى التروتسكى فقد حصل فى انتخابات ١٩٥٢ على ٩ مقاعد ، وفى سنة ١٩٥٦ حصل على ١٤ مقعدا وفى سنة ١٩٦٠ على ١٢ مقعدا ، وفى سنة ١٩٦٥ حصل على ١٠ مقاعد ولم يشترك فى الحكومة . وفى الانتخابات الاخيرة اتحد مع حزب سرلانكا وحصل على ١٩ مقعدا ، وكان للحزب الشيوعى الذى يتبع خط الاتحاد السوفيتى ٣ مقاعد فى انتخابات ١٩٥٢ ، ١٩٥٦ كما كان له ٤ مقاعد فى انتخابات سنة ١٩٦٠ ، ١٩٦٥ ، ولكن فى الانتخابات الاخيرة حصل على ٦ مقاعد واشترك فى الوزارة الجديدة .

٤ ـ وتعكس هذه التغيرات فى نتائج الانتخابات تأكيد وجود حزبين رئيسيين يتنازعان الاغلبية بين شعب سيلان ، وهما : حزب الحرية والحزب الوطنى المتحد ، وتبادلهما مراكز القوى مع عدم تأثير الاحزاب الاخرى على نتائج الانتخابات رغم استناد كل حزب الى برامج واضحة تتناقض مع الحزب الاخر . وهذا يوضح مدى امكانية استجابة الرأى العام خلال كل تجربة انتخابية ، فى سياسة الحزب الحاكم ، مع عدم تجاهل الدور الذى يمكن أن يلعبه رجال الدين، وتأثير القوى الاجنبية التى لها مصالح فى سيلان. ويمكن اعتبار الفترة التى اعقبت الاستقلال فترة تجربة سياسية، مارس فيها شعب سيلان حقوقه الانتخابية تحت هذه الظروف ، ولكن استجابة الشعب الواعية وتأييده بالاغلبية المطلقة لبرامج الجبهة المتحدة عامة ، وحزب السيدة باندرانيكة على وجه الاخص ، تعتبر تحولا اساسيا فى تاريخ سيلان السياسى ، ومسايرة واعية لشعب سيلان نحو الاتجاه الذى تنتهجه حاليا الدول النامية .

تتكون حكومة السيدة باندرانيكه من ٢٢ وزيرا من الجبهة المتحدة المشكلة من حزب الحرية والحزب الاشتراكى والحزب الشيوعى . وقد تولت السيدة باندرانيكه الى جانب رئاسة الوزارة ، وزارات الدفاع والشئون الخارجية والتخطيط والعمل، كما تولى ثلاثة من الوزراء التروتسكيين وزارات المالية والصناعات الزراعية والمواصلات ، وتولى واحد من الحزب الشيوعى وزارة المرافق والاسكان .

تطبيق البرنامج الوزارى :

اعلان الجمهورية : وافق مجلس النواب بتاريخ ١٩ يوليو ١٩٧٠ على اقتراح السيدة باندرانيكه باتخاذ القرار التالى : « نحن اعضاء مجلس النواب ، بناء على السلطة المخولة لنا من الشعب وحصولنا على الاغلبية فى انتخابات ٢٧ مايو ١٩٧٠ ، نقرر ونعلن قيام الكيان الدستورى لجمهورية سرلانكا الشعبية ، لتكون جمهورية مستقلة قائمة على أساس الديمقراطية الاشتراكية ، وضمان الحقوق الاساسية والحرية لجميع المواطنين ، والتى ستكون اساسا لقيام الجمهورية ، مستمدة سلطتها من الشعب ، ومستقلة عن التاج البريطانى ، ولا تربطها اى علاقة ببرلمان المملكة المتحدة . ونعلن انفسنا كجمعية دستورية للجمهورية الشعبية سرى لانكا » .

هذا وقد أعلنت السيدة باندرانيكة ان قيام جمهورية سرلانكا ستقوم على العناصر الاتية : اولا ، تقوية الروابط الوطنية بين جميع العناصر المختلفة فى سيلان لتكوين دولة واحدة متجانسة ، ثانيا ، تحقيق الرفاهية للشعب بقيام مجتمع اشتراكى . ثالثا ، ضمان حرية البلاد والمحافظة على استقلالها وكرامتها .

السياسة الخارجية : اما عن السياسة الخارجية فقد أكدت السيدة باندرانيكه حرصها على انتهاج سياسة الحياد الايجابى، وعدم الانحياز الى كتلة من الكتل، والتمسك بالمبادىء التى اقرها مؤتمر باندونج عام١٩٥٤ ومؤتمر عدم الانحياز فى القاهرة ١٩٦٤، ومعارضة الامبريالية والاستعمار فى صورته الجديدة والتقليدية. وتاييد كل الحركات التى تدعم السلام العالمى، والاحتفاظ بعلاقات الصداقة والمودة مع كل الدول التى تحترم استقلال سيلان . وبدأت السيدة باندرانيكه باعلان مساندتها لشعوب المستعمرات البرتغالية، كما اعترفت بحكومة الثورة المؤقتة لفيتنام الجنوبية، واعترفت بالمانيا الديمقراطية وكوريا الديمقراطية وجمهورية فيتنام الشمالية، كما بادرت بتجميد العلاقات الدبلوماسية وأية علاقات اخرى مع اسرائيل تم قطعها الى أن يحين الوقت الذى تعلن فيه اسرائيل موقفها بالموافقة على كل قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن الصادر فى يونيو ١٩٦٧ وغير ذلك من القرارات الاخرى الخاصة بهذا الموضوع .

السياسة الداخلية : اكدت السيدة باندرانيكه عزمها على تحقيق الرفاهية والعدالة الاجتماعية لجميع المواطنين، وضمان حسن استغلال ثروات البلاد بوضع خطة للتنمية الاقتصادية تقوم اساسا على تاميم تجارة الواردات وزيادة اسهام الدولة فى الصادرات عن طريق عقد اتفاقيات ثنائية مع الدول الاخرى، وفتح اسواق جديدة للصادرات السيلانية، وتاميم تجارة الجملة داخل البلاد . وتنفيذا لهذه الخطة الاقتصادية، اعلنت السيدة باندرانيكه عزمها على تأميم البنوك والشركات العاملة فى مجال التصدير والاستيراد، كما تعهدت بتوفير الارز لجميع افراد الشعب ومضاعفة نصيب كل فرد منه، بحيث يصل الى ١٨٠٠ جرام للفرد اسبوعيا . كذلك تعهدت بأستجابتها لامال الشباب ومعظمهم من طلبة الجامعات الذين يتطلعون الى مستقبل افضل، وفرص اوسع للخدمة الوطنية العلمية، ومعاونة المتعطلين الذين يبلغ عددهم نحو نصف مليون نسمة ممن فشلت المعونات الاقتصادية والمالية الامريكية الممنوحة للحكومة السابقة فى انقاذهم من البطالة، وفضلا عما تقدم فقد عملت السيدة باندرانيكه على تأميم مزارع الشاى والمطاط وجوز الهند المملوكة للاجانب، واعتزمت اتخاذ اجراءات ضمان اجتماعى بما فى ذلك التأمين الاجتماعى والصحى والتقاعد وتوفير المرافق الترفيهية . كما عفت عن الاشخاص الذين سبقت ادانتهم بعد ابريل ١٩٦٥ بسبب نشاطهم السياسى والنقابى، وعملت على اعادتهم الى الخدمة وصرف التعويضات المناسبة لهم . واعلنت كذلك عن استقلال الجامعات وحريتها وضمان حرية العبادات وممارسة الشعائر الدينيه لجميع الاديان، وقيام رقابة على الاجهزة الحكومية لضمان عدم سوء استعمال السلطة، والغاء او تعديل القوانين التى من شأنها الحد من الديمقراطية، والسماح بقيام التنظيمات، وضمان حرية الصحافة، واغلاق جميع الوكالات الاجنبية التى تعمل فى سيلان وانشاء ثلاث جامعات .

والان يأتى السؤال الهام : الى أى مدى ستحتفظ السيدة باندرانيكه بثقة الشعب التى مكنتها من الحصول على هذه الاغلبية الساحقة ؟

ما من شك أن ذلك يتوقف على تنفيذ ما وعدت به الشعب من التزامها بالخط الاشتراكى فى الداخل والخارج، وتحقيق الاستقلال والوحدة لجمهورية سيلان الجديدة بما فيه من استقلال اقتصادى ومزايا اجتماعية لعامة الشعب مازالت تسيطر عليها فئة قليلة حتى اليوم، والعمل على توفير الفرص المتكافئة امام جميع المواطنين، ورفع المستوى الثقافى والفكرى للشعب، والالتزام بكل ما يتضمنه الدستور الجديد .

وفى نفس الوقت يجب الا نتغافل عن أثار عمل القوى المضادة لهذا البرنامج فى الداخل وفى الخارج، أضف الى هذا آثار الموقف الاقتصادى الذى يتطلب عملا سريعا واستثمارات كبيرة، مع تزايد مطالب الجماهير فى العمل، ورفع مستويات المعيشة، وتقديم الخدمات لاوسع دائرة من المواطنين . والى جانب كل هذا فاننا نقدر تمام التقدير الامراض الاجتماعية الموروثة مثل الانقسام اللغوى والدينى فى البلاد، وهى أمراض ومواريث

سبق ان استغلتها قوى داخلية وخارجية فى احداث اضطرابات وانشقاقات فى البلاد ·

ونستطيع القول فى الختام ان مصير هذه الموجة اليسارية التقدمية فى سيلان مرتبط الى حد ما بنمو وتوسع الموجة اليسارية التقدمية فى الهند والتى تقودها السيدة انديرا غاندى ، اذ هناك عوامل عدة تربط بين الدولتين المتجاورتين ·

سعاد محمد مرجان

خطف الطائرات
بين المنطق الثورى والأمن الدولى

تزايدت حوادث تحويل مسار الطائرات بالعنف بشكل مقلق فى الفترة الاخيرة، وكانت سلسلة الطائرات التى تم تحويلها فى شهر سبتمبر الماضى دليلا قاطعا على تعاظم خطورة الظاهرة — والى جانب الحوادث الاخيرة تدل الاحصاءات التى نشرت مؤخرا على تزايد نسبة حوادث التحويل فى السنوات الاخيرة — وقد دعا ذلك الى اهتمام الاوساط الدولية المدنية بالطيران المدنى التى يهمها ضمان الامن والاستقرار للنقل الجوى الدولى بهذه الظاهرة - وقد قامت فعلا الهيئات والمنظمات الدولية بالبحث عن الوسائل القانونية التى تحمى الطائرات والركاب من اخطار مثل هذه الحوادث ·

واستخدام العنف لتحويل مسار الطائرات المدنية او مايعرف عامة باسم خطف الطائرات ليس بالامر الجديد ففى عام ١٩٥٠ وقعت ثلاث محاولات للخطف ولكن هذا الرقم تضاعف عشرات المرات بعد ذلك فتم تسجيل ٨١ محاولة خطف فى عام ١٩٦٩ نجحت منها ٧٠ محاولة — وكان هذا التزايد هو الدافع الاساسى للبحث عن حل فعال يحول دون تكرار هذه الحوادث

وفى البداية لم يثر قلق فعلى تجاه تلك الحوادث المتفرقة لانها قليلة للغاية بالنسبة لكثافة الحركة الدولية للنقل الجوى · ومن جانب آخر تركزت غالبية هذه الحوادث داخل الولايات المتحدة فلم تكن مبعث قلق كبير للدول الاخرى الا ان الاعوام الثلاثة الماضيه شهدت تزايدا ملحوظا فى عدد محاولات خطف الطائرات ، فبدأت شركات الطيران تطالب الحكومات باتخاذ الاجراءات الفعالة للحيلولة دون استمرار مثل هذه الحوادث ، بل وهدد الطيارون بالاضراب عن العمل احتجاجا على استمرار حوادث الخطف ان ظلت دوون علاج ·

واليوم اصبحت المشكلة محل اهتمام الهيئات الدولية والحكومات ، ويدور البحث عن الوسائل الفنية والقانونية لمنع محاولات اختطاف الطائرات ومعاقبة مرتكبيها فماذا تستطيع الدول ان تفعل أذاء هذه المشكلة ؟ وما هى الوسائل الفعالة الممكن تطبيقها دوليا للحد من محاولات تغيير مسار الطائرات بالعنف ؟

دوافع تحويل مسار الطائرات :

قبل التعرض لمدى امكان حل هذه المشكلة ، ينبغى الاشارة الى البواعث التى تدفع بعض الاشخاص الى تحويل طائرة مدنية عن مسارها بالقوة اذ لا يكاد يمر شهر واحد دون ان تردد الانباء بقيام محاولة جديدة من هذا القبيل • ولقد بدأت ظاهرة خطف الطائرات عام ١٩٥٠ بمحاولات ثلاث وفما يلى جدول بعدد محاولات تحويل الطائرات المدنية عن مسارها بالعنف منذ عام ١٩٥٠ وحتى عام ١٩٦٩ •

وبملاحظة هذه المحاولات المختلفة ، يمكن ان تنتهى الى تقسيم الدوافع الى ثلاث مجموعات رئيسية هى :

اولا : عملية الخطف تتم بدافع الرغبة فى مغادرة اقليم دولة معينة وتعذر ذلك على الخاطف بالطرق القانونية كأن يكون مثلا مجرما تطارده السلطات او شخصا غير مسموح له بالخروج لاسباب مختلفة وفى هذه الحالة تتم محاولة الاختطاف على خطوط جوية داخلية حين تكون الطائرة متجهة الى بلدة أخرى فى نفس الدولة ، فيتم تحويل مسار الطائرة بالقوة الى اقليم دولة أخرى • وقد تكررت مثل هذه الحالات عدة مرات فى منطقة بحر الكاريبى بين الولايات المتحدة وكوبا •

السنة	عدد محاولات الخطف	عدد حالات نجاح المحاولة	عدد حالات الفشل	نسبة الفشل %
١٩٥٠	٣	٣	—	—
١٩٥٦	١	١	—	—
١٩٥٨	٣	٣	—	—
١٩٦٠	٧	٧	—	—
١٩٦١	١٠	٩	١	١٠
١٩٦٢	٣	٢	١	٣٣
١٩٦٣	٢	١	١	٥٠
١٩٦٤	٢	١	١	٥٠
١٩٦٥	٥	٤	١	٢٠
١٩٦٦	٥	٤	١	٢٠
١٩٦٧	٦	٦	—	—
١٩٦٨	٣٦	٣٣	٣	٨
١٩٦٩	٨١	٧٠	١١	١٣
المجموع	١٦٤	١٤٤	٢٠	١٣٫٨٨

محاولات خطف الطائرات ونسب نجاحها او فشلها منذ عام ١٩٥٠

ثانيا : قد تكون الدوافع لخطف الطائرة ذات بواعث نفسية تتراوح ما بين حب الشهرة والظهور وحالات الجنون – ومع الاسف فان وسائل الاعلام كثيرا ماتبالغ فى رسم صورة حوادث الخطف مما يحدو بعدد كبير من الاشخاص الى ارتكاب هذا العمل حبا فى الشهرة • الى جانب ذلك فهناك من يرتكب هذه الاعمال تحت دافع الاختلال العقلى فيزعم مرتكب الاختطاف ان هناك قوة خفية أمرته بذلك الخ ••

ثالثا : وتعتبر الدوافع السياسية بكافة أشكالها من الدوافع الهامة الكامنة وراء تحويل مسار الطائرات بالعنف وقد وقع عدد غير قليل من تلك المحاولات للاحتجاج على سياسة تتبعها دولة معينة ، او لتوجيه انظار الرأى العام الى مشكلة سياسية بعينها مثل خطف الطائرات الامريكية احتجاجا على تدخل الولايات المتحدة فى فيتنام• ويرى مختطفو الطائرات ان مثل هذه الاعمال لها قيمة دعائية كبيرة تساعد على تحويل انظار العالم الى مشاكل وقضايا سياسية معينة، ومن ثم تخدم هذه القضايا• وهكذا نجد ان هناك تنوعا كبيرا فى الدافع على تحويل مسار الطائرات بالعنف •

وننتقل الان الى الاخطار التى تواجه الطائرة وركابها وطاقم القيادة اثناء عملية الخطف ••

تعدد محاولات الاختطاف واخطارها :

اصبح خطر التعرض لمحاولة تغيير مسار طائرة مدنية بالعنف احتمالا كبيرا يواجه اى مسافر على طائرة اليوم، وهذا الاحتمال يفوق بكثير اى احتمال لوقوع حادث للطائرة ثم ان محاولة تغيير مسار الطائرة بالقوة يعرض الطائرة كلها للخطر، اذ من المحتمل ان يتم تبادل اطلاق النار داخل الطائرة ، مما يعرضها للسقوط ، او يعرض بعض الركاب للاصابة بطلقة نارية•

ومما هو اخطر من ذلك، ان اية محاولة للمقاومة تتم من جانب طاقم الطائرة قد تسبب رد

فعل عنيف لدى الشخص القائم بعملية الخطف .
وقد اصدرت عدة شركات تعليمات مشددة لقائد الطائرة بعدم المقاومة حرصا على سلامة الركاب والطائرة.

وتبادل اطلاق النار داخل الطائرة فى أثناء تحليقها، قد يؤدى الى مقتل احد الركاب، او اصابة احد الاجهزة الحيوية فى الطائرة او اصابة احد النوافذ مما قد يفضى الى تسرب الاوكسجين وانخفاض درجة الحرارة الداخلية، ولكل ذلك اثار خطيرة على المسافرين.

وبالاضافة الى خطر اطلاق النار، فان عملية تحويل المسار تعرض الطائرة لاخطار اخرى منها :

١- ان توجه الطائرة الى منطقة غير مألوفة لطاقم القيادة الامر الذى قد يعرض الطائرة لان تضل الطريق ، او ان تهبط خطأ .

٢- ان المسافة التى تقطعها الطائرة بعد الخطف قد تطول بحيث لايكفى الوقود لوصولها الى وجهتها النهائية .

وبالنسبة لهذه النقطة الاخيرة ، ففى غالبية الحالات يوافق خاطف الطائرة على هبوطها فى مطارات على الطريق للتزود بالوقود ، رغم ان ذلك قد يضاعف من فرص القاء القبض عليه . ولكن اذا ما فشل قائد الطائرة فى اقناعه بضرورة التزود بالوقود فان مصير الطائرة ينتهى بكارثة محققة .
وقد حدث مثلا فى حادث خطف الطائرة البوينج التابعة لشركة الخطوط الجوية العالمية والذى ارتكبه جندى امريكى ايطالى الاصل اسمه رفائيل منتشلو يوم ٣١ اكتوبر ١٩٦٩ ، ان هبطت الطائرة عدة مرات قبل الوصول الى روما . وقد تم الخطف والطائرة تحلق فوق ولاية كاليفورنيا غرب الولايات المتحدة متجهة من بليتمور الى سان فرانسسكو، فأجبر رفائيل منتشلو قائدها على التوجه الى روما . وتوقفت الطائرة فعلا فى ثلاثة مطارات مختلفة، توقفت للمرة الاولى فى مطار نيويورك حيث تم تغيير طاقم القيادة فحل محله آخر يجيد الطيران البعيد المدى الى اوروبا، ثم توقفت الطائرة مرة أخرى فى مطار أمريكى آخر للتزود بالوقود ، وتكرر ذلك فى ايرلندا وفى كل مرة فشلت محاولات القبض على مختطف الطائرة او محاولة اقناعه بالعدول عن محاولته بل انه نشب خلاف كبير بين قائد الطائرة والسلطات فى مطار نيويورك حول خطورة محاصرة الطائرة بقوات الامن ، اذ كان من رأى قائد الطائرة ان وجود قوات الامن حول الطائرة قد يدفع الخاطف الى قتل احد افراد طاقم القيادة .

هذه هى بعض الاخطار التى يتعرض لها المسافرون اذا ما حدث ان اختطفت طائرتهم . ولا شك ان حوادث الخطف ستكون لها آثار بعيدة المدى على حركة النقل الجوى، وان عددا من الشركات قد تجد نفسها بدون مسافرين لتعدد محاولات الخطف على خطوطها .

وقد تعرضت عدة دول حتى الان لمحاولات خطف طائراتها وفيما يلى جدول عن تلك الدول المختلفة وعدد محاولات تحويل طائرات مدنية تابعة لها:-

ولما كان من الضرورى حماية الطائرات، فان الدول تعمل جاهدة على ابتكار الوسائل التى تقى الطائرات من حوادث الخطف لان هذه الحوادث تعرض حركة النقل الجوى لفوضى خطيرة .

الوسائل الفنية لمنع الاختطاف:

حاولت شركات الطيران التى كثيرا ما تتعرض طائراتها لمحاولات خطف ابتكار وسائل فنية لمنع وقوع هذه المحاولات على طائراتها ومن الطبيعى ان تلجأ هذه الشركات الى وسائل مختلفة تعتمد على التكنولوجيا، او على الحراسة المشددة قبل الصعود الى الطائرة او داخل الطائرة ذاتها. وهناك الان عدد من الوسائل المتبعة فعلا نلخصها فى الاتى :

أولا : وسائل وقائية واحتياطية.

ويقصد بها الوسائل التى ترمى الى ضبط المحاولة قبل وقوعها، وتعتمد هذه الوسائل على تشديد الحراسة على المطارات لمنع مرور اشخاص مسلحين الى الطائرات واستخدام جهاز

الولايات المتحدة	٧٣	اسرائيل	٣	استراليا	١
كولومبيا	١٣	تشيكوسلوفاكيا	٣	بريطانيا	١
كوبا	١١	كندا	٢	هوندوراس	١
المكسيك	٨	كوريا الجنوبية	٢	المغرب	١
الاتحاد السوفيتى	٥	نيجيريا	١	الجمهورية العربية المتحدة	٢
فنزويلا	٥	فرنسا	٢	هولندا	١
اكوادور	٤	جامايكا	٢	الفلبين	١
اثيوبيا	٤	نيكاراجوا	٢	تركيا	١
الارجنتين	٣	بيرو	٢	بولندا	٢
البرازيل	٣	البرتغال	٢	اليونان	٣

محاولات تحويل مسار الطائرات بالقوة بالنسبة للدول المختلفة (١٩٥٠ ــ ١٩٦٩)

الكترونى خاص لكشف الاجسام المعدنية التى يحملها المسافرون قبل الصعود الى الطائرة، بحيث يتم ضبط اى سلاح قبل الصعود وعزل كابينة القيادة تماما عن الركاب، بحيث لا يستطيع احد من الركاب الوصول الى مكان قائد الطائرة .

ثانيا: وسائل مواجهة مباشرة:

وتعتمد تلك المواجهة على وضع حارس مسلح متخف داخل الطائرة يستطيع ان يتدخل فى حالة وقوع محاولة لاختطاف الطائرة ، ولكن هذه الوسيلة قد تتعارض مع قوانين بعض دول تمنع حمل السلاح فى أراضيها ولعله من الملاحظ ان بعض هذه الوسائل ذات فعالية محدودة، فتشديد الحراسة فى المطارات لايحقق ضبط اى شخص يحمل سلاحا صغيرا ثم انه بدون فعالية بالنسبة لما يحدث داخل الطائرة نفسها اما اغلاق باب غرفة القيادة ، فلايحول دون الوصول الى تهديد قائد الطائرة عن طريق اضطرار المضيفات الى فتح الباب تحت تهديد السلاح ، او اجبار قائد الطائرة على تحويل مسار الطائرة عن طريق الاتصال بالتليفون الداخلى ، مع التهديد باستخدام العنف ضد المضيفات او الركاب . اما الحراسة داخل الطائرة ، فتعرض الطائرة للخطر ، اذ ان محاولة القبض على خاطف الطائرة قد يؤدى الى تبادل اطلاق النار داخل الطائرة بكل ما يحمله ذلك من مجازفة .

تبقى بعد ذلك وسيلة ضبط السلاح الكترونيا قبل صعود الركاب الى الطائرة وهى وسيلة فعالة، ولكن تكاليف استخدامها فى المطارات مرتفعة مع احتمال عدم اكتشاف سلاح للتمويه (مثل مسدسات الاطفال التى كثيرا ماتوهم بانها سلاح حقيقى .

ومن ثم لايمكن الاعتماد على هذه الوسائل للوقاية او الحماية من الخطف ، اذ ان خاطف الطائرة يعتقد دائما ان فى مقدوره الافلات .

ولقد اتفق جميع خبراء الطيران والشرطة على ان هذه الوسائل الفنية والمباشرة غير ذات قيمة كبيرة ، ورأو ان التغلب على حوادث الخطف يجب ان يستند الى وجود قوانين تعاقب مرتكبى هذه الاعمال ، بحيث يكون هناك رادع يزجر كل من يفكر فى مثل بحيث يكون هناك رادع يزجر كل من

يفكر فى مثل هذه العملية حتى لايستهين احـد بالامر اعتقادا منه بانه لايوجد عقاب فعلى فى النهايه .

وهكذا لم يعد امام الدول سوى التوصل الى اتفاق حول هذا الموضوع ، وان كان هذا الاتفاق لايزال بعيدا فيما يبدو

وقف القانون الدولى منذبداية الامر، عاجزا حيال تحويـل مسـار الطائرات عنوة بمعنى انـه لم يكن هناك قانون موحد اتفقت عليه الدول لمعاقبة مختطفى الطائرات . وقد حاول من يعنيهم الامر اقتباس نصوص الاتفاقيات الخاصة بالقرصنة ، على اعتبار ان تحويل مسار الطائرات بالقوة عمل مشابه للقرصنة ، ولكن الواقع غير ذلك ، ومن ثم كان من الضرورى تقنين اتفاقية جديدة فى هذا الصدد تختص بعملية تحويل مسار الطـائرات المدنية بالقوة .

وفى عام ١٩٦٣ تم توقيع معاهدة فى طوكيو بتاريخ ١٤ سبتمبر ١٩٦٣ يقترب موضوعها من موضوعنا ، اذ كانت الاتفاقية الدولية الخاصة بالاعمال غير القانونية التى ترتكب على متـن الطائرات المدنية . واصبحت هذه الاتفاقية سارية المفعول فى ٤ ديسمبر ١٩٦٩ ، فقط بعد ان تم تصديق ١٢ دولة عليها ، وهو العدد القانونى اللازم لسريانها .

الا ان اتفاقية طوكيو تعد غير كافية لحماية الطائرات من محاولة الخطف ، فهى وان تعرضت لهذا الموضوع ، فانها لم تعالجه بالذات - ولقد ورد فى الفقرتين ١ و ٢ من المادة ١١ من تلك الاتفاقية ما معناه انه اذا استخدم شخص على متن طائرة ، القوة أو هدد باستخدام القوة بطريقة غير مشروعة لعرقلة استغلال الطائرة او للاستيلاء عليها او لفرض رقابته عليها اثناء الطيران او كان مثل هذا العمل على وشك الوقوع ، فان الدول المتعاقدة تلتزم بالتعاون من أجل اعادة السيطرة لرقابة قائدها ، وبالسماح للركاب وطـاقم القيـادة باستمرار الرحلة فى اقرب وقت ممكن ، واعادة الطائرة وما تحمله من أمتعة الى من يحق لهم ملكيتها .

وفيما يتعلق بالتدابير القانونية التى تتخذ لمعاقبه الشخص الذى يقوم بعمليه تحويل مسار الطائرة بالعنف . فتنص الاتفاقيه على ان تتخذ الدوله التى تهبط فيها الطائرة ويتركها الخاطف ، التدابير والاجراءات اللازمة لمحاكمته جنائيا أو تسليمه الى الدولة صاحبه الطائرة او ابعاده .

وهنا تبدأ المشاكل القانونية التى تعترض تطبيق اتفاقية طوكيو . وهذه المشاكل أساسها القواعد الخاصة بالقانون الوطنى للدولة التى تهبط فى أرضها الطائرة . فمثلا قد تتعارض هذه القواعد مع تسليم خاطف الطائرة او أبعاده اذا طلب اللجوء السياسى . كما انه قد يحدث خلاف حول الاختصاص الجنائى بين الدولة المسجلة فيها الطائرة والدولة التى ترك فيها المتهم تلك الطائرة . والمفروض عرفا ان الاختصاص يكون للـدولة المسجلة فيها الطائرة، ولكن اتفاقية طوكيو نصت على اختصاص الدولة التى هبطت فيها الطائرة وتركها المتهم .

وهكذا فان اتفاقية طوكيو تركت الامـر للتشريعات الداخلية للدول المختلفة ، وقد يبدو ذلك فعالا ، ولكن هناك اختلافات عديدة بين القواعد التى تحكم هذا العمل فى الدول المختلفة . ثم ان هناك عوامل اخرى سياسية تتدخل فى عديد من الاحيان ، كذلك فان اتفاقية طوكيو لا تطبق على جميع حالات خطف الطائرات .

لهذا غدا من الضرورى التوصل الى اتفاقية دولية جديدة تختص فقط بموضوع استخدام القوة لتحويل مسار الطائرات المدنية ، على ان تكون هذه الاتفاقية عملا ينسق الاتجاهات المختلفة ، ويضع قواعد موحدة لمعاملة مرتكبى هذه الاعمال حيثما وجدوا .

المجهودات الدولية من أجل اتفاقية جديدة :

تحاول الان المنظمـات الدولية التوصـل الى وضع تشريع دولى او اتفاقية دولية ترضى جميع الدول وتضع نهاية لاعمال الخطف . ونذكر فيما يلى بعض الاعمال التى تمت او تلك التى فى مجال البحث :

منظمة الوحدة الافريقية : بحثت منظمة الوحدة الافريقية هذا الموضوع فى دورة مجلس الوزراء التى عقدت فى اديس ابابا فى شهر مارس ١٩٧٠ حيث قدم وزير خارجية اثيوبيا مشروع قرار يدين عمليات خطف الطائرات المدنية ، ويطالب الدول الافريقية باتخاذ الاجراءات اللازمة لوقف مثل هذه الاعمال .

الامم المتحدة : اما فى نطاق هيئة الامم المتحدة ، فلقد أدرج موضوع تحويل مسار الطائرات بالقوة ضمن جدول اعمال الدورة ٢٤ للجمعية العامة . ودارت مناقشات عديدة حول هذا الموضوع انتهت باتخاذ قرار فى ١٢ ديسمبر تطلب فيه الجمعية العامة من الدول الاعضاء وضع اللوائح والقوانين التى تعاقب بشدة كل أعمال خطف الطائرات المدنية اثناء رحلاتها الجوية وارتكاب اى اعمال اخرى غير شرعية على متن هذه الطائرات . كذلك يطالب القرار الدول الاعضاء بادانة ومقاضاة مرتكبى مثل هذه الاعمال ، ومعاونة منظمة الطيران المدنى الدولية على اعداد مشروع اتفاقية دولية فى هذا المجال .

ومن تتبع المناقشات التى دارت داخل الامم المتحدة حول هذا الموضوع . تبدو اهمية التفرقة بين حالة قيام شخص بتحويل مسار الطائرة مستخدما التهديد بالعنف، وبين حالات اخرى مثل القرصنة او السرقة .

وقد اختارت الامم المتحدة عنوان « تحويل مسار الطائرات المدنية بالقوة فى اثناء الطيران » للتفرقة بين هذه الحالة والحالات الاخرى . ويقصد بعبارة « اثناء الطيران » تحديد المرحلة التى يكون فيها الحادث محاولة لتحويل المسار منذ ان تغلق الطائرة ابوابها استعدادا للاقلاع ، حتى تفتح الطائرة ابوابها بعد الهبوط .

ولم يكن فى استطاعة الامم المتحدة القيام بأكثر مما فعلت ، بعد أن رأت ان منظمة الطيران المدنى الدولية هى التى تتولى موضوع وضع الاتفاقية الدولية الخاصة بمعاقبة مرتكبى محاولات خطف الطائرات ، او بمعنى ادق محاولات تحويل مسار الطائرات بالقوة ، ولذلك جاء القرار الذى اصدرته الجمعية العامة مطالبا الدول بالاسراع فى التعاون مع المنظمة فى هذا الصدد .

المنظمة الدولية للطيران المدنى :

وهكذا نجد أن الامر كله اصبح متروكا الان لجهود منظمة الطيران المدنى الدولية التى بادرت بالاهتمام بهذا الموضوع ، فأنشأت لجنة خاصة لبحث وسائل منع استمرار اعمال خطف الطائرات المدنية . وكانت المنظمة قد أوصت مبدئيا بعدد من الاجراءات الفنية التى تتخذ فى المطارات وعلى متن الطائرات للاقلال من فرص ارتكاب اعمال الخطف .

وفى شهر مارس الماضى توصلت اللجنة الخاصة الى وضع مشروع اتفاقية دولية تدور حول وضع العقوبات الصارمة التى تطبقها حكومات الدول المنضمة الى الاتفاقية على مرتكبى اعمال الخطف .

وسوف يعقد مؤتمر دولى فى لاهاى فى اول ديسمبر القادم ، يحضره ممثلو دول المنظمة البالغ عددها ١١٣ دولة للتوقيع على هذه الاتفاقية . وتحاول المنظمة الان الحصول على موافقة جميع الدول على نص مشروع الاتفاقية ، وقد ارسلت صورة لكل دولة من الدول الاعضاء ، لكى تبدى حكوماتها أية ملاحظات تعن لها على الاتفاقية .

وبذلك ستكون هذه الاتفاقية اول اتفاقية دولية تختص بموضوع تحويل مسار الطائرات بالعنف ، ولكن الامر مع هذا كله ، يعتمد على وضع تشريعات ولوائح وطنية فى كل دولة لمعاقبة مرتكبى هذه الاعمال .

وهكذا يبدو الان ان هناك تصميما دوليا على اتخاذ أشد التدابير لمواجهة تكاثر عمليات خطف الطائرات ، اعتمادا على معاقبة الفاعل ، بعد ان رأينا ان هناك عددا كبيرا من محاولات الخطف تتم رغبة فى الشهرة او حبا فى الدعاية واذا استمرت الحال على هذا المنوال فيمكن ان نتصور عددا من الشركات والهيئات والمصانع توعز الى شخص بالقيام بهذا العمل فى محاولة منها للدعاية لمنتجات هذه الشركات او تلك المصانع ، وما دام لا يوجد

عقاب ، فان الاغراء المادى يكون هو الدافع ، خصوصا وان اجهزة الاعلام غالبا ما تركز على كل من حادث الخطف والشخص الذى ارتكب هذا العمل ، دون ان تعنى كثيرا بتطورات الحادثة فيما بعد ، والتى تنتهى فى عدد من الدول بمحاكمة مرتكبها ٠

وعلى اية حال ، فان المجهودات التى تبذلها الهيئات والمنظمات الدولية هى مجهودات تهدف أساسا الى تنبيه الدول والحكومات الى خطورة استمرار مثل هذه الاعمال على سلامة الطيران الدولى ، وان على الحكومات اتخاذ التدابير الكفيلة بمواجهتها ٠

فكأن القانون الدولى قد استطاع ان يلعب دورا فعالا بالنسبة الى مسألة تحويل مسار الطائرات بالقوة ، ولكن القانون الدولى ينقصه بالطبع الرادع الجزائى ، ومن ثم فان التشريعات الوطنية هى التى يتعين عليها ان تسد هذا النقص ٠

عبدالعزيز العجيزى

ثروات البحر الأحمر والاحتكارات العالمية

نشرت مجلة السياسة الدولية فى عددها التاسع عشر الصادر فى يناير سنة ١٩٧٠ تقريرا بعنوان « الحق العربى فى ثروات البحر الاحمر »

وأهم النقاط التى أوردها التقرير تتلخص فى دعوة الدول العربية الى الاسراع فى اتخاذ الاجراءات اللازمة للدفاع عن حقوقها فى هذا البحر ٠ وتلخيص الاتجاهات السياسية الامريكية تجاه الموضوع ٠ واخيرا دعوة الدول العربية الى التعاون لوضع الخطة الكفيلة بالحفاظ على هذه الثروات الطبيعية ٠

والتقرير بهذه الصورة قد فتح ابوابا تستحق البحث والمناقشة ٠

المبادرة السعودية للمحافظة على حقها فى ثروات البحر الاحمر :

صدر فى أول سبتمبر سنة ١٩٦٨ بالمملكة العربية السعودية قانون يخول الدولة حق تملك الثروات الطبيعية من مواد هيدرو كربونية ومعدنية كامنة فى طبقات قاع البحر العام فى المنطقة الممتدة فى البحر الاحمر بعد الجرف القارى السعودى ٠ وقد نشر نص ترجمة هذا القانون باللغة الانجليزية فى بحث للدكتور محمد طلعت الغنيمى أستاذ ورئيس قسم القانون الدولى العام بكلية الحقوق بجامعة الاسكندرية بعنوان « تعليق على القانون السعودى الخاص بتملك الدولة للثروات الطبيعية الكائنة فى البحر الاحمر » وسأشير اليه فى حديثى بكلمة « البحث » ٠

صدر القانون السعودى فى ست مواد ، اعلنت المملكة السعودية فى المادة الاولى منه انها تملك جميع المواد الهيدرو كربونية والمعدنية الكامنة فى طبقات قاع البحر العام فى المنطقة الممتدة تحت سطح البحر العام والملاصقة للجرف القارى السعودى وأسمت المادة الاولى من القانون هذه المواد والمعادن (الموارد) ٠

ثم نصت المادة الثانية من القانون على أنه سوف تعتبر هذه « الموارد » جزءا من الاراضى السعودية ، وانها سوف تعتبر كممتلكات الدولة طبقا للمادة الاولى من نظام التعدين الصادر بمقتضى المرسوم الملكى رقم ٤٠ وتاريخه ١١ رمضان سنة١٣٨٢ الموافق ٥ فبراير سنة١٩٦٣. وفى المادة الثالثة منه قصر على المملكة العربية السعودية وحدها حق التنقيب واكتشاف واستغلال هذه « الموارد » وانه ليس من حق اية هيئة عامة أو خاصة وطنية او أجنبية ان تمارس هذا الحق الا بترخيص صريح من السلطات السعودية المختصة وطبقا للنظم المعمول بها فى البلاد . كما سمحت هذه المادة بأن تقوم المملكة باستغلال المناطق التى تتلامس فيها حقوقها مع حقوق دول مجاورة على أساس من التعاون والاشتراك .

وقطعا لكل سبيل على اية ادعاءات ـ سابقة أو لاحقة على صدور القانون ـ خاصة بتملك طبقات قاع البحر العام التى يمتد اليها القانون، تضمنت المادة الرابعة نصا يمنع تملك هذه « الموارد » عن طريق الحيازة الفعلية او بمضى المدة الطويلة .

ثم جاءت المادة الخامسة فعقدت الاختصاص لوزارة البترول والثروة المعدنية فى كل ما يتعلق بشئون استغلال واكتشاف هذه « الموارد » .

وأكدت المادة السادسة والاخيرة من القانون ان أحكامه لا يترتب عليها تغيير وصف البحر العام او اعاقة حرية الملاحة فيه .

وتظهر أهمية البحث فى عرضه للنظرية المستحدثة التى اعتنقها القانون السعودى لتبرير حق الدولة الشاطئية فى تملك الثروات الطبيعية الكامنة فى البحر الاحمر . ويبدو بوضوح ان هذه النظرية قد ابتعدت عن فكرة الجرف القارى الذى تضمنته اتفاقية جنيف سنة ١٩٥٨ نظرا لان هذه الفكرة قد اصبحت متخلفة عن حاجات الجماعة الدولية ، قاصرة عن ان تستجيب لما انبثق فى المحيط الدولى من مستلزمات .

لذلك بنيت النظرية على اساس جديد يرتكز على « المصلحة الخاصة للدولة » فى النطاق الذى تتفق فيه مع المصلحة العامة والتى تعد مبدأ من المبادىء العامة المستقرة فى القانون الدولى الحديث . وفى ذلك يقول الدكتور الغنيمى « ولعل اهم دعامة تقوم عليها المبادىء العامة فى اى نظام قانونى هى القيم التى يحرص هذا النظام على تقريرهـا وحمايتها ، والقيم فى نطاق القانون الدولى هى فى حقيقتها عبارة عن المصالح التى يعترف بها ذلك القانون . ولذا فان تعبيرى «القيم» و « المصالح » يعتبران صنوين فى فلسفة القانون الدولى ، وذلك ان القانون الدولى ليس مجرد اداة جامدة تحرص على ابقاء الوضع الراهن ، وانما هو عامل حيوى يسهم مساهمة فعالة فى تطور وتقدم الجماعة الدوليه. ومن بين المصالح التى يحتضنها القانون الدولى بالنسبة للدولة تبرز المصلحة الوطنية فى الدرجة الاولى من الاهمية ، وتقف عند قمة الهرم الذى يحتوى تلك المصالح التى ترتبط بحق أساسى للدولة الا وهو حقها فى البقاء ، وتبعا فان المصلحة الوطنية هى القيمة التى يرعاها القانون الدولى ، لاسيما وانها ترتبط اوثق الارتباط بأمن الدولة وكيانها .

ولعل ابرز سمات النظرية التى اعتنقها القانون السعودى ذلك الحق الانفرادى الذى تمنكه الدولة الشاطئية فى استخدام الموارد الطبيعية فى البحر العام المواجه لشاطئها ، فيصبح لها وحدها حق كشف واستغلال هذه الموارد دون آية هيئات اخرى وطنية او أجنبية خاصة او عامة .

والواقع ان هذا الحق الانفرادي ما هو الا تطبيق منطقى لفكرة المصلحة الخاصة للدولة وفى ذلك يقول الدكتور الغنيمى « للدولة الشاطئية ـ وهى بحكم الواقع والعدالة اكثر الدول تأثرا وارتباطا بالثروات البحرية القريبة منها ـ مصلحة خاصة تؤيدها اعتبارات عديدة ـ تضفى عليها حقا انفراديا فى استخدام الموارد الطبيعية الكامنة فى قاع البحر المواجه لشواطئها والانتفاع بهـا ، ويترتب على ذلك الحق الانفرادى نتيجة لازمة هى استبعاد اية دولة اخرى من ان تستخدم تلك الموارد او ان تستفيد بها ومن ثم فان الحيازة ليست شرطا لازما للتمتع بالحق الانفرادى آنف الذكر .

الفقه الدولى وتملك قاع البحر العام

استعرض البحث بصدد تأيد النظـرية التى

ينادى بها اقوال كبار فقهاء القانون الدولى منذ بدأت قواعد القانون الدولى فى الاستقرار كاساس يحكم العلاقات الدولية ، وبدأ بالفقيه المشـــهور جانتيليس الذى يقرر ان « حرية الملاحة فى البحر العام ليست قاعدة مطلقة ، بل ترد عليها قيود ترتبط بما للدولة الشاطئية من حقوق » وكذلك اعتراف فاتيل بأن « من حق الدولة الشاطئية ان تمد سيادتها على قاع البحر اذا كان ذلك لاغراض مشروعة ، وكان لازما لامنها الوطنى وان للدولة فى هذا السبيل ان تستفيد من قاع البحر تماما كما تستفيد من اقليمها البرى » .

كما ان الفريق الغالب من فقهاء العصر الحديث يؤيدون رأى كل من الفقيهين الكبيرين السابق ذكرهما من حيث مكنة الدولة الشاطئية فى تملك الثروات الكامنة فى طبقات قاع البحر العـــام المواجة لها ، وان هذا هو رأى بريطانيا فى مؤتمر تقنين القانون الدولى الذى عقد بلاهاى ســـنة ١٩٣٠ .

وقد اختار البحث رأى العلامة جون كولومبس كنموذج لرأى المدرسة الانجلوسكسونية الذى يقول انه « ليس من المقبول ان ننكر على الدولة الشاطئية حقها فى ان تحفر المناجم او تبنى الانفاق تحت قاع البحـــر حتى ولو امتدت عمليـــاتها هذه امتـــدادا واضحا بعد المياه الاقليمية ، ثم يورد الامثلة التى ذكرها الفقيه ، وهى المناجم القائمة فى كورن وول فى بريطانيا ، ويعدد القوانين التى اخذت بمثل هذا الحكم مثل قانون البترول البريطاني سنة ١٩٣٤ وقانون الفحم البريطانى سنة ١٩٣٨ والقانون الذى اعطى للتاج على الموارد الطبيعية كل الحقوق التى يمكن ان تمارسها المملكة المتحدة على قاع البحر وما تحته بعد المياه الاقليمية فى ســـنة ١٩٤٦ .

ونظرا لان هذه القوانين صدرت خلوا من آية أشارة لفكرة الجرف القارى ، كما ان بعضها صدر قبل ظهور هذه الفكرة وقبل انضمام بريطانيا الى اتفاقية جنيف سنة ١٩٥٨ فقد استدل استاذنا الدكتور الغنيمى - مستوحيا الفلسفة المعينة التى دعت الى اصدار مثل هذه القوانين - على ان حقوق الدولة الشاطئية التى تستغل هذه الثروات الطبيعية الموجودة فى طبقات قاع البحر العام ، انما هى مستمدة من شعورها بانها أولى الدول بذلك الاستغلال ، وأن تلك الحقوق انما تتقرر على طبقات قاع البحر العام بوصفه كذلك وليس بوصف آخر .

وبذلك تكون فكرة حق الدولة الشاطئية فى تملك الثروات الكامنة فى طبقات قاع البحر المواجهة لشاطئها أسبق الى الوجود من فكرة الجرف القارى ، ويمكن ان تكون اكثر شمولا فى التطبيق .

وبالنسبة للمدرسة اللاتينية ، اختار البحث رأى الاستاذ اوليفيه دى فرون كنموذج لرأى هذه المدرسة الذى يرى ان القانون الدولى البحرى يجب ان يوفق بين فكرتين ألاوهما المذهب النظرى الذى يتمسك بمبدأ حرية البحار العامة ، والواقعية القانونية الاقتصادية التى تأخذ بعين الاعتبار التطورات الاقتصادية للعلم الحديث . ويذهب الى أننا اذا انكرنا على الدولة الشاطئية الحق فى أن تشرف على الثروات الطبيعية الكامنة فى قاع البحر ، وان تستثمرها ، فاننا انما نتخذ موقفا سلبيا يتجاهل الكشوف العلمية الحديثة والتقدم الفنى المعاصر والضرورات الاقتصادية الراهنة وقد رد الاستاذ اوليفيه دى فرون على الرأى الذى يقول بتدويل هذه الثروات بأنه « قول ذو دلالة خطرة ولذا فانه لقى فشلا ذريعا من حيث استجابة الدولة له » . ويعتقد الاستاذ المذكور بأن « النظرية التقليدية التى تقرر بان البر له ان يتحكم فى البحر الى المدى الذى يكون ذا جدوى للبر ، نظرية لازالت كامنة فى الضمير القانونى الامر الذى تثبته بجلاء اتجاهات السياسات الدولية . ويضيف بأن تلك النظرية هى فى العموم جوهر فكرة الجرف القارى .

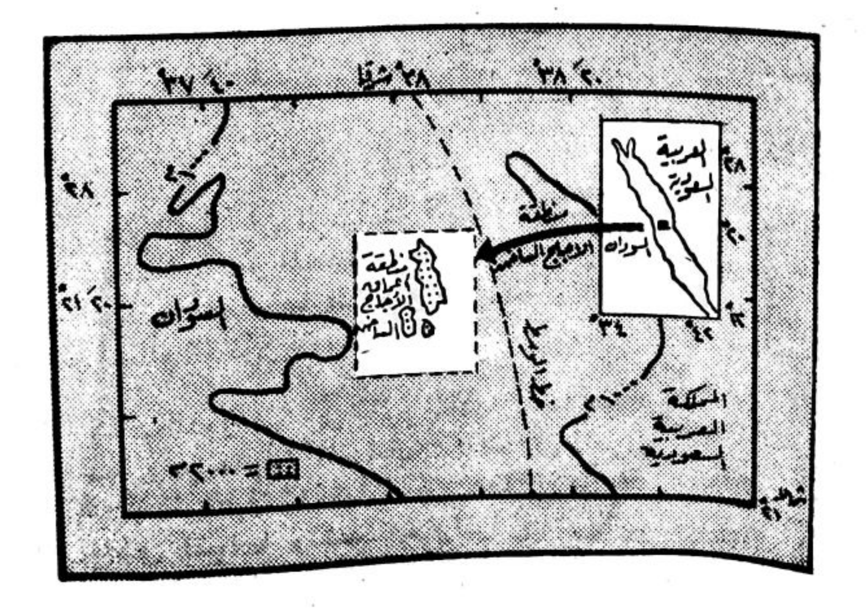
وقد عرض البحث بعد ذلك لاراء الفقهاء الذين لم يتحمسوا لحقوق الدولة الشاطئية تجاه الثروات الكامنة فى طبقات قاع البحر العام المواجهة لها ، فأشار الى ان هذا الفريق من الفقهاء اعترف لها بحق أولى ذى طبيعة مؤقتة . يرتب آثارا سلبية تمنع على الدولة ان تمتلك او تحوز الثروات الكامنة فى قاع البحر العام الذى لا يقـابل شواطئها ، وان للدولة الشاطئية فترة زمنية كى تستفيد من حقها وتحوز المنطقة التى فيها هذه الثروات .

ولئن كانت المملكة السعودية قد شعرت بأنها وان كانت تشاطر مجموعة الدول احساسها بأن فكرة الجرف القارى لم تعد تكفى لمواجهة متطلبات الحياة الدولية المعاصرة ، وانها ليست طرفا فى معاهدة جنيف سنة ١٩٥٨ ولم تنضم اليها ، لذلك فان مواجهتها للموقف ـ الذى صدر القانون السعودى لمجابهته لا يتحدد بالحدود الاتفاقية التى قد تواجه الدول الاعضاء فيها وانما تضع فى اعتبارها فقط المبادىء المستقرة فى القانون الدولى ولم يشأ الدكتور الغنيمى ان يتخلى تماما عن فكرة الجرف القارى فى تأصيله لحق الدولة الشاطئية فى تملك الثروات الطبيعية الكامنة فى أعماق البحر العام المواجه لها ، وانما آثر ان يضع تفسيرا جديدا متطورا لمفهوم هذه الفكرة يطوعها لخدمة فكرة المصلحة الخاصة للدولة الشاطئية تلك الفكرة التى استوحاها القانون السعودى آنف الذكر .

فى عرض مقارن لفكرة الجرف القارى وفكرة تملك الدولة الشاطئية للثروات الطبيعية الكامنة فى طبقات قاع البحر العام المقابل لها يقول الدكتور الغنيمى « فكما ان فكرة الجرف القارى جاءت لتوفق بين القانون الكائن والقانون الذى يجب ان يكون ، فان فكرة تملك الدولة الشاطئية للثروات الطبيعية الكامنة فى طبقات البحر العام المقابل لها انما تقوم بذات الدور ، وكما ان البحر الاقليمى احتاج الى منطقة مجاورة لحماية مصالح الدولة الشاطئية ، فان الجرف القارى فى حاجة الى منطقة مماثلة لحكمة مماثلة . وكما ان الجرف القارى استقر كقاعدة نظامية عن طريق التصريحات من جانب واحد ، فان تلك هى الطريق التى يغلب ان تسلكها فكرة تملك ثروات البحر العام فى البداية ، اذ لا تعدو فكرة الجرف القارى ان تكون نقطة انطلاق والخطوة الممهدة للاتساع الافقى لحقوق الدول الشاطئية تجاه البحر العام » .

ولا شك ان هذا التفسير لفكرة الجرف القارى يتواءم مع مستلزمات الحاجات الدولية التى جدت بعد عقد اتفاقية سنة ١٩٥٨ وحتى لا يقف التفسير الجامد لهذه الاتفاقية عقبة أمام عجلة تطور القانون الدولى البحرى المعاصر .

وبذلك تمكن الدكتور الغنيمى من ان يوفق بين نصوص الاتفاقية ومتطلبات تطور القانون الدولى البحرى المعاصر اذ يقول « ان اتفاقية جنيف سنة ١٩٥٨ قد جاءت مؤيدة لفكرة تملك ثروات قاع البحر من حيث انها انما منحت حقوق سيادة للدول على الجرف القارى الذى هو ـ فيما أخذت به من تعريف ـ الجزء من قاع البحر العام الذى يبدأ بعد انتهاء مدى المياه الاقليمية ويمتد الى المسافة التى حددتها تلك الاتفاقية ، وفى قول أوضح ، فان اتفاقية جنيف قد اقتطعت جزءا من قاع البحر العام واضافته الى القاع الذى كانت للدول عليه حقوق تقليدية بوصف انه قاع المياه الاقليمية وأسمت ذلك الجزء المقتطع او المضاف باسم الجرف القارى .



□ خريطة اعماق الاجاج الساخن بالبحر الاحمر □

ويضيف البحث الى الاسباب التى عرضها لتبرير حق المملكة العربية السعوديه فى تلك الثروات الطبيعية الكامنة فى طبقات البحر الاحمر المقابلة لشواطئها أن هناك ارتباطا بين استخدام تلك الثروات والحفاظ عليها وبين أمن المملكة بوصفها الدولة المجاورة التى تجرى عمليات الكشف والاستثمار على مقربة منها وبوصفها الدولة التى تتاثر اقتصادياتها بمدى الحفاظ على تلك الثروات » • ثم يضيف ان من المبادىء المأخوذ بها أن الجوار يجوز ان يكون سببا من أسباب تملك الاقاليم فى القانون الدولى ، وان فكرة الجوار كسبب للتملك هى الفكرة التى استوحاها القانون السعودى •

ولعل من أهم النقاط التى تعرض لها البحث فكرة حقوق الدول النامية تجاه الدول الكبرى ، وحق الاولى فى ان توفر لنفسها الامكانيات التى تيسر لها اللحاق بركب الحضارة وتحقيق مستوى افضل من الحياة لرعاياها ، ويقابل هذا الحق التزام معادل على الدول الكبرى •

ولعل من المناسب فى هذا المقام أن نذكر ذلك التشبيه الطريف بصدد تقويم مكان الدول الصغرى من الدول الكبرى ـ أو كما يطلق عليها الدكتور الغنيمى « الاوليجار شبه الدولية فى كتابه نظرات فى العلاقات الدولية العربية ـ اذ يقول « اذا كانت ظروف الحياة قد سمحت للحيوان الاضعف فى مجتمع الغاب ـ أن يعايش الحيوانات الكاسرة فان ظروف المجتمع الدولى يمكن ـ من باب أولى ـ أن تسمح للدول الصغرى بالبقاء ومتابعة سياسة وطنية خاصة بها » •

وغنى عن البيان ان السياسة الوطنية المتحررة أول ما تهدف اليه هو المحافظة على حقوق وموارد الدولة الوطنية لصالحها الخاص فى الاطار الذى يتفق مع أحكام القانون الدولى •

واذا كانت الدول الكبرى تقوم بتقديم المساعدات الاقتصادية وغيرها من المساعدات الاخرى للدول النامية عن طواعية واختيار فان هذا الامر قد أصبح يشكل اتجاها واضحا متواترا يدعو الى القول بأن هناك قاعدة عرفية كادت أن تستقر فى القانون الدولى الحديث ترتب التزاما على الدول الكبرى بتقديم المساعدات للدول النامية حتى يتحقق لها المزيد من التقدم والنمو •

لذلك فان التزام الدول الكبرى بعدم التعرض للموارد الطبيعية الواقعة فى البحر العام المواجه لشواطىء الدول النامية ما هو الا تطبيق لتلك القاعدة العرفية التى تلزم الدول الكبرى بمساعدة هذه الدول •

وهذه النتيجة يترتب عليها أنه يجب أن تتقرر الافضلية للدول النامية على الثروات ذات الارتباط باقليمها أيا كانت أسباب ذلك الارتباط •

واذا قيل بغير ذلك لجعلنا للدول الكبرى وصاية دولية على الدول النامية ، ولاصبحت الاخيرة توابع تدور فى أفلاك الاولى تزيد من قوتها الاقتصادية قوة على قوة ، وتزداد الدول النامية ضعفا على ضعفها ، وهو أمر يتنافى مع روح العلاقات الدولية والاتجاه الحديث الذى يتمثل فى انشاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع لهيئة الامم المتحدة لتحقيق مستوى أعلى للمعيشة ، وتوفير أسباب التطور والتقدم الاقتصادى للشعوب •

وتجدر الاشارة الى أن ما صدر عن الامم المتحدة من قرارات متعددة بصدد الموارد الطبيعية يشير الى حق الدول فى تقرير السيادة الدائمة على مواردها الطبيعية وهو الامر الذى يحقق مصلحة الدولة الوطنية بالاستفادة من مواردها الطبيعية وكذلك مصلحة المجتمع الدولى بأسره وحتى لا تترك هذه الموارد بدون مالك بولا سيادة •

ومما لاشك فيه ان الرأى العام العالمى هو أحد الضمانات الفعالة لحماية حقوق الدول النامية أمام جشع وأطماع الدول الكبيرة ، وتعتبر الامم المتحدة ومن قبلها عصبة الامم ـ تعبيرا حيا ناضجا لارادة الرأى العام العالمى ترتفع فيها أصوات الدول النامية للتعبير عن رأيها والذود عن حقوقها وتأكيد وجودها بما يصدر عنها من قرارات وتوصيات ترسى دعائم هذه الحقوق وتثبت وجودها رغم أزمات الثقة التى تتعرض لها هذه الهيئة فى بعض الاحيان وتشكك فى فاعلية الدور الذى تقوم به فى المحيط الدولى •

وفى رأيى ان هذه النظرية التى قدمها لنا البحث

بمناسبة التعليق على القانون السعودى المذكور تصلح أساسا يمكن ان تستند عليه البلاد العربية الواقعة على شاطىء البحر الاحمر للدفاع عن حقها فى تملك الثروات الطبيعية الكامنة لطبقات قاع البحر العام المواجه لها سواء كانت السعودية او السودان او ج٠ ع٠ م وغيرها من البلدان العربية ، وان ما فى هذه النظرية من الحجج والاسانيد القانونية القوية ما يقطع السبيل على الادعاءات الامريكية التى عرضها التقرير المنوه عنه بعنوان الحق العربى فى ثروات البحر الاحمر السابق الاشارة اليه ، اذ ترد هذه الحجج والاسانيد على ما ورد به من حقوق مزعومة تدعيها شركات التعدين الامريكية او غيرها من الافراد والهيئات

وفى رأيى ان اصدار المملكة العربية السعودية قانونها السابق ذكره يكشف عن حقوق الدول المجاورة الاخرى وعلى الاخص الجمهورية السودانية ، فى تملك مناطق طبقات قاع البحر العام المواجه لها. وانما يبقى الاتفاق والتفاوض بين السعودية وتلك الدول المجاورة لتحديد المناطق التى تتلامس فيها الحقوق المشروعة ، على أساس من التعاون والاشتراك الذى يحققه الاتفاق ٠

وكما سبق القول ، فان شرط حيازة طبقات قاع البحر العام المواجهة للدولة الشاطئية لا يعد شرطا لازما لكى تتمتع تلك الدول بذلك الحق الانفرادى فى تملك الثروات الكامنة فى طبقات قاع البحر.

الاساس القانونى للحق العربى

فى ثروات البحـــــر الاحمــر :

ويمكن ان نجمل القول بأن النظرية التى يستند عليها حق الدول العربية الواقعة على شاطىء البحر الاحمر فى تملك الثروات المعدنية الكامنة فى طبقات قاع البحر العام المواجهة لها تتلخص فى النقاط الاتية : ــ

١ ــ «المصلحة الخاصة» للدولة الشاطئية فى تملك هذه الثروات فى النطاق الذى تتفق فيه مع المصلحة العامة للجماعة الدولية ٠

٢ ــ فكرة الجوار كسبب لتملك الاقليم ــ وهو مبدأ معترف به فى القانون الدولى ــ ترتبط ارتباطا وثيقا باستخدام تلك الثروات والحفاظ عليها ، وبين أمن البلاد العربية الواقعة على شاطىء البحر الاحمر ، نظرا لصغره وشبهه بالبحار المغلقة ، مما يؤكد مدى تأثر مصالح هذه البلاد بأى استغلال يتم دون اذن منها وتحت اشرافها ٠

٣ ــ الجرف القارى ما هو الا جزء من قاع البحر العام ثبت عليه حق الدولة الشاطئية فى تملك الثروات الكامنة به فى مرحلة سابقة على فكرة الجرف القارى نفسه ، وعلى الاقل فكما احتاج البحر الاقليمى الى منطقة تكميلية هى المنطقة المجاورة لاعتبارات منطقية ، فان الجرف القارى هو الاخر فى حاجة الى منطقة تكميلية نظرا لاعتبارات مصلحة وأمن الدولة الشاطئية ٠

٤ ــ فكرة التزام الدول الكبرى بمساعدة الدول النامية وتمكينها من استغلال مواردها الطبيعية دون ما عائق ٠

٥ ــ المحافظة على صفة البحر العام فى المياه الواقعة فوق طبقات القاع محل الملكية والابقاء على الحريات الناتجة عن حرية البحر العام ، وخاصة حرية الملاحة وحرية الصيد ، لان حقوق الملكية تنصرف الى الثروات المعدنية والهيدرو كربونية فقط دون الثروة السمكية ٠

موقف السودان من ثروات البحر الاحمر :

حملت الينا الانباء اخيرا (الاهرام عدد ٢١ فبراير ١٩٧٠) خبرا مؤداه ان الحكومة السودانية قامت بخطوة هامة أثبتت بها حقها فى استغلال خامات البحر الاحمر، وان شركة سودانية ستقوم بالبحث واستغلال المعادن الموجودة به فى مساحة ٥٠٠ك٠م مربع من مياه البحر ،وان هذا الاجراء قصد به القضاء على محاولة بعض الشركات الامريكية استغلال هذه الخامات على نطاق دولى على أساس انها تقع فى مياه دولية ، ومن ثم يحق للشركات العالمية استغلالها دون الرجوع الى الحكومة السودانية ٠

وفى رأيى ان هذه الخطوة من جانب الحكومة السودانية تعتبر خطوة ايجابية فى الاتجاه الذى تقتضيه مصلحتها الخاصة وأمنها الوطنى ، وأن كان من الاوفق ــ تأكيدا لحقها الثابت فى تملك

الثروات الطبيعية الكامنة فى طبقات قاع البحر الاحمر – ان تحذو حذو السعودية فتصدر قانونا تعلن فيه تملكها لهذه الثروات ، وان يلى ذلك التفاوض والاتفاق بين القطرين الشقيقين المتجاورين – السعودية والسودان – لوضع الخطة العادلة الكفيلة بتحقيق مصلحة كل طرف فى اطار من التعاون المثمر والاخاء المخلص ، وان تسلك ال ج ٠ ع ٠ م وبقية البلاد العربية الاخرى الواقعة على شاطىء هذا البحر نفس هذا المسلك حفاظا على حقوقها المشروعة وقطعا لدابر الاطماع الاحتكارية التى تتربص بثروات هذا البحر العربى ٠

واجب الدول العربية تجاه المشكلة :

واخيرا بصدد الدعوة الى تعاون الدول العربية لوضع الخطة الكفيلة بالحفاظ على هذه الثروات الطبيعية ، فان المؤتمر العربى الاول للثروة المائية وعلوم البحار الذى انعقد فى القاهرة فى الفترة من ١٩ الى ٣١ اكتوبر سنة ١٩٦٨ وان لم يتعرض لبحث موضوع الثروات المعدنية فى البحار بشكل مباشر ، الا أنه نوه بالاهمية الكبرى والمتزايدة لاستغلال الموارد المائية غير التقليدية للبحار (مثل الثروات المعدنية) التى تحظى فى الوقت الحالى باهتمام كبير من قبل الدول المتقدمة ويرى المؤتمر انه من الاهمية بمكان ان تقوم الدول العربية بمتابعة تطورات هذا الموضوع عن كثب ، وان تهيىء نفسها للاستفادة من النتائج التى قد تترتب على ذلك والاستفادة كذلك بالاجهزة المتخصصة بالامم المتحدة لدراسة هذه الموارد فى المنطقة العربية ، مع اعطائها الاولوية اللازمة بالنسبة لمشاريع كل دولة ٠

وقد تضمنت توصيات المؤتمر عدة مقترحات حبذا لو وضعت محل الرعاية والاهتمام من قبل جميع الدول العربية مثل عمل مسح لمراكز التدريب الحالية فى مجال الثروة المائية ، وحصر الكفاءات والخبرات العلمية فى ذلك المجال وفى علوم البحار ، وبناء سفينة عربية لدراسة واستغلال الثروة المائية ٠

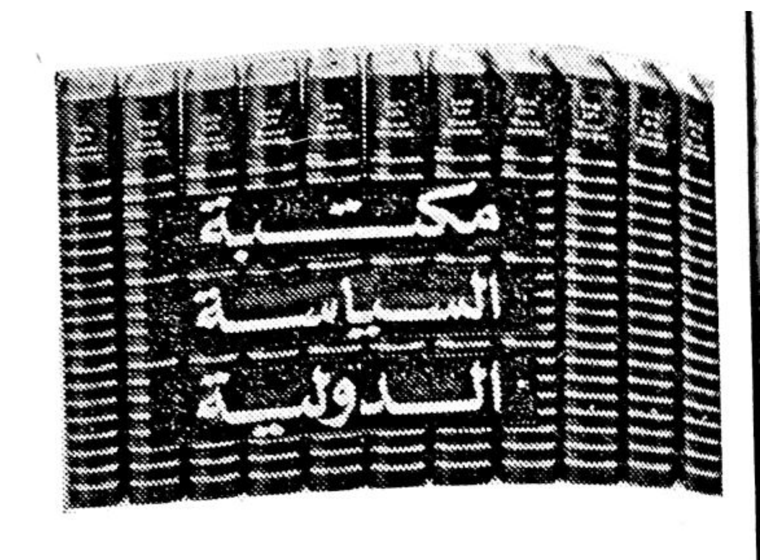
وفى الخامس من فبراير سنة ١٩٧٠ انعقدت اللجنة الاولى المتفرعة عن المجلس الاقتصادى التابع لجامعة الدول العربية بالقاهرة فى دور انعقاده العادى واصدرت عدة توصيات وافق عليها المجلس تتعلق باللجنة الفنية للثروة المائية وعلوم البحار وأهم ماجاء بهذه التوصيات اسناد وحصر ورصد وتقييم وتحليل مصادر الثروة المائية ومقوماتها الى اللجنة الفنية المذكورة ، كما جعلت من اختصاصها تتبع نشاطات المنظمات الدولية فى مجال الثروة المائية وعلوم البحار ، والمعاونة والتنسيق فيما بينها وبين الدول العربية ٠ كما اسندت اليها مهمة اجراء واعداد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية للنشاطات المتعلقة بالثروة المائية ، وان تقوم الدول العربية بتقديم تقارير عن الثروة المائية وعلوم البحار بها ومشاكلها ٠

وقد ناقشت اللجنة الاولى السابق ذكرها موضوع بناء السفينة العربية للابحاث والتدريب والذى سبق ان تضمنته توصية المؤتمر العربى الاول للثروة المائية وعلوم البحار ، وأوصت المجلس ان تقوم الامانة العامة باجراء الاتصالات واعداد الدراسات اللازمة لبناء هذه السفينة وعرضها على اللجنة الفنية للثروة المائية وعلوم البحار فى اجتماعها القادم تمهيدا لتقديم طلب الى الصندوق الخاص التابع للامم المتحدة لهذا الغرض ٠

ومن رأيى ان هذه اللجنة تصلح نواة طيبة – بمالها من اختصاصات تيسر لها السبيل لتحقيق التعاون الكامل بين الدول العربية لاستغلال الثروات الطبيعية الكامنة فى البحر الاحمر ٠

والامل المنشود هو ان تستشعر الدول العربية مدى أهمية البحوث العلمية والتطبيقية وضرورة التعاون العربى المخلص فى مجال استغلال الثروات المائية او المعدنية وغيرها من الكنوز التى تزخر بها بحار العالم العربى ، وفى مقدمتها البحر الاحمر ، وحينئذ تستطيع الدول العربية مجتمعة ان توفر الظروف الملائمة لاستغلال هذه الثروات والكنوز بما يتطلبه ذلك من رؤوس اموال طائلة ، ونفقات باهظة ، وخبرات فنية مخلصة ، قد لا تستطيع دولة عربيـة أن تواجهها بامكانياتها منفردة ، وان تضع حدا لاطماع الدول الامبريالية التى تتربص ببلادنا وبما فيها من خيرات ٠

صالح عطيه سليمان



ازمــة المثقفين فى امــريــكا

☐ NOAM CHOMSKY — L'AMERIQUE ET SES NOUVEAUX MANDARINS — PARIS — 1969 ☐

اذا حدث ان تفجرت فجأة فى مجتمع نام عوامل طارئة وغريبة عليه اخذت تهدد كيانه ، فقد يعلل ذلك بأنه ما من مرحلة تحول يخوضـــها مجتمـــع نام تخلو مـــن مثـــل هـــذه الامـــور الطـــارئة . وقـــد يقال ايضـــا انها نتيجة لفترة التخبط التى يمر بها هذا المجتمع النامى وهو يختبر امكانياته داخل بنيان تركيبى ، ما زالت اركانه غير ثابتة لم تتبلور بعد .

ولكن ماذا لو حدث هذا كله فى مجتمع متماسك البنيان أرسيت قواعده ونما وازدهر فى اطراد مستمر الى حد أصبح معه يتوق الى اقرار نظامه وانتشاره فى ارجاء العالم ؟ ماذا لو صحا هذا المجتمع فجأة فرأى الخطر محدقا به يهدد جوهر مقوماته وانظمته ، وهو الذى اعتاد حتى هذه اللحظة أن يفرض نفسه على الاخرين على انه نموذج ناجح يجب أن يقتدى به ؟

ان تفشى موجة التمرد والعنف فى صـــفوف الشباب الامريكى قد ازدادت خطورة خلال الاعوام الاخيرة الى حد أصبحت معه تشكل ظاهرة تنذر بالتغيير الثورى فى نظر فريق من الناس ، خاصة

بعد ان بدا واضحا أن الهوة التى تفصل جيل الشباب عن باقى المجتمع فى الولايات المتحدة تزداد على مر الايام اتساعا ٠

ان « نوام شومسكى » فى كتابه عن ازمة المثقفين فى أمريكا لا يحلل ظاهرة التمرد المصحوبة بالعنف التى تفشت الى حد خطير فى صفوف الشباب الامريكى بقدر ما ينتقد ويدين القيم الانتفاعية التى قام عليها المجتمع فى الولايات المتحدة ، وهى نفس قيم الليبرالية البراجماتية التى وضعها منذ ما يقرب من قرن جون ديوى ٠ ويحاكم الكاتب ايضا بصراحة مجموع المثقفين الامريكيين الذين « خانوا الثقة التى وضعتها الامة فيهم ، فهم لم يقوموا بدورهم الثورى الخلاق ، بل اكتفوا بالاستسلام والتبعية لهذا النظام المزيف الذى نجح فى تسخيرهم لخدمة مصالح نخبة تملك زمام الامور فى الولايات المتحدة » ٠

ولكن من هو نوام شومسكى ؟ انه استاذ فى علم اللغات بمعهد التكنولوجيا بجامعة ماساشوسنس ، ويعد من ابرز العلماء المتخصصين فى هذا الميدان ، ويعد ايضا نجما لامعا لما يسمى باليسار الجديد الامريكى ، وقد أسهم فى عدد لا يحصى من المناقشات والندوات التى تستهدف اساسا فضح السياسة الخارجية الامريكية ، وكذا مسئولية بعض المثقفين الذين أسهموا فى وضع هذه السياسة وادانة « البلادة التى ما فتئت تبديها أمة ما زالت تؤمن بقيم ليست لها فى الحقيقة من الليبرالية سوى الاسم » ٠

والكتاب الذى يقدمه لنا نوام شومسكى يضم مجموعة من الخطب القاها خلال الاعوام الاخيرة ، وهى تركز بصفة خاصة على فضح الدور الخطير الذى يقوم به النظام الثقافى المتبع فى الولايات المتحدة داخل المجتمع الامريكى ، مما أدى فى النهاية — على حد قوله — الى قيام صراع « لا يعلم احد اليوم الى أين سينتهى » ٠ ويحاول الكاتب أن يقيم الحركة التحررية التى بدأت تظهر بوضوح داخل المجتمع الامريكى ، فسرعان ما يدرك انها مهددة فى جوهر كيانها ، من قبل قوة هائلة جندت وراءها التكنوقراطيين الليبراليين الذين يعتقد الكاتب انهم سيجاهدون بكل ما أوتوا من قوة للحفاظ على النظام الاجتماعى الموجود ، مما سيؤدى الى أعمال قمع لا مثيل لها ، وهم فى كل ذلك واثقون من انهم يمثلون العدالة والانسانية ٠ كما انهم لن يترددوا فى دفع البلاد الى حروب جديدة « محدودة النطاق » فى الداخل والخارج على السواء ، وكل هذا سيتم بحجة الدفاع عن قيم النظام المستقر فى الولايات المتحدة ٠

حول الاحتجاج ضد حرب فيتنام :

ثم يتناول شومسكى ما بدا فى العامين الاخيرين من اتجاه فى صفوف هؤلاء التكنوقراطيين الى الاحتجاج على حرب فيتنام ، ويحاول أن يحلل السبب الحقيقى الكامن وراء هذا الاحتجاج ، ويرجعه أساسا الى الاكتشاف المؤلم بأن هذه الحرب قد اصبحت ذات تكاليف باهظة من حيث المال ، والارواح ، اذ ان رد الفعل القائم بين صفوف التكنوقراطيين لم ينبع سوى عن اخلاقيات انتفاعية بحتة . ويقول « شومسكى » فى هذا الصدد : « من العسير التعلل بالمبادىء العليا اذا حاول القاتل ان يخفف من قبضته لا لسبب سوى ان الضحية قد فقدت دماء أكثر من اللازم » ، ويقصد بالضحية هنا الشعب الامريكى الذى تحمل عبء الحرب الفيتنامية ٠

أما من حيث المعارضة القائمة على الايمان بانه « ليس لدينا الحق فى اقرار او اعادة تركيب المجتمع الفيتنامى أو فى مواصلة سياسة الاشراف على الموارد المادية والبشرية فى فيتنام » ، فان الكاتب لا يجد أن مثل هذه المعارضة النابعة عن الحق والعدل تطرأ لحظة واحدة على بال الرجال الذين يملكون زمام الامور فى الولايات المتحدة ، ولا عجب فى ذلك فانهم رجال يتمتعون بعقلية عملية انتفاعية صرفة ٠

ولكن اهم ما يعجب له « شومسكى » هو الشعور بعدم المبالاة الذى يراه يهيمن على مجموع المثقفين فى الولايات المتحدة ٠ فهو قد يرى مثلا مديرا لقسم العلوم السياسية التابع لاحدى الجامعات الكبرى هناك ، لا يتورع عن الاشادة بالمزايا والفوائد التى قد يجنيها الفيتناميون فى النهاية من جراء كافة اعمال القمع البشعة التى يتبعها الامريكيون على الارض الفيتنامية ، ومنها السياسة القائمة على « ابادة الموارد المادية والبشرية والقضاء على المزروعات والمحاصيل ، ثم تجميع السكان فى قطاعات محددة بحجة القيام بالاشراف عليها وحمايتها » ، وهى اساليب شبيهة — فى نظر شومسكى — بتلك التى كان يتبعها النازيون الذين حكم عليهم بالاعدام من جراء ذلك ٠ وامام هذا التدهور المريع فى القيم الاخلاقية ، يرى الكاتب ان « الاحتجاج بالطرق العادية والوسائل المشروعة »

لم يعد يجدى ، لان المطلوب هنا ليس الادانة ، بل نيادة حركة تحررية تؤدى الى تطهير الولايات المتحدة من هذه النزعة الشبيهة بالنازية . ومثل هذه الحركة لابد أن تنبع من الداخل ، لان الداء الذى ينخر فى صلب المجتمع الامريكى مرتبط بجور الصرح الذى أقيم عليه هذا المجتمع خلال مرحلته التكوينية .

نظرية التوسع الاقتصادى

يلاحظ الكتاب ان ثمة اعتقادا راسخا يستحوذ على اذهان الرجال الذين تعاقبوا على الحكم فى الولايات المتحدة ، وهو ان النظام الامريكى ــ وهو نظام المؤسسة الحرة ــ لا يمكن ان يكتب له البقاء فى الولايات المتحدة الا اذا طبق فى العالم بأجمعه ، وان مثل هذه النظرية تفترض ارساء قواعد عسكرية امريكية عبر المحيطات . ومنذ أعوام كتبت مجلة « لوك » الامريكية تقول : « ان الشرق الاقصى لهو الغرب بالنسبة لنا . أى ان الحدود الغربية، للقوى الامريكية توجد من الناحية الاخرى من المحيط ، وهى تمتد على سلسلة من الجزر عبر القارة الاسيوية ، كما تبرز على القارة نفسها فى ثلاثة مراكز ارتكان هى : كوريا وفيتنام وتايلاند. اننا القوى الوحيدة المسيطرة على المحيط الهادى . لهذا يجب علينا أن نحمى مراكزنا فى هذه المنطقة من العالم التى نملك فيها اسواقا عديدة لا ينافسنا فيها سوى اليابان » .

تلك هى الاعتبارات الكبرى التى صيغت فى قالب ايديولوجى براق ، وهى التى ادت الى جميع الحروب التى شنتها الولايات المتحدة فى منطقة المحيط الهادى . وعندما صدر قرار امريكا فى عام ١٩٦٦ بالاغارة على فيتنام الشمالية المتهمة فى نظر رجال واشنطون بمساندة الثوار الجنوبيين ، كتب الصحفى الفرنسى [جان لاكوتور] ان الامريكيين يرون ان لديهم الحق المطلق فى الهجوم على أى مكان وفى أى وقت يختارونه ، وكأن العالم باجمعه قد اصبح بالنسبة للمسئولين الامريكيين مجرد ذخيرة ملك الولايات المتحدة ، تحتم على هذه الاخيرة ان تحكمها وان تنظمها طبقا للمحكمة العليا الامريكية ، وان تشرف عليها القوى الامريكية » .

مسئولية الجامعات الامريكية

وفى باب من هذا الكتاب ، يحاول «نوام شومسكى» أن يبرز اهمية الدور الذى قامت به المدارس والجامعات الامريكية فى تدريب الجيوش التى سيناط بها، مهمة فرض هذا الوضع الراهن بالقوة الغاشمة ، وهى أيضا التى ستخرج التكنوقراطيين العديدين الذى سيضعون الاساليب الملائمة لتحقيق توسع النفوذ الامريكى فى العالم. أما المثقفون ، فسيتولون من ناحيتهم مهمة ابداء المبررات الايديولوجية اللازمة لنبذ هذه الصورة الخاصة من الهمجية ،بل هم الذين سيفضحون هؤلاء الطائشين والمتخلفين عقليا ، وكذلك المعقدين الذين سولت لهم نفوسهم التعلق بهذا الوضع غير المحتمل والمثير للسخط ، وسيتم كل هذا ــ على حد قول الكاتب ــ باسم تمجيد الحضارة الامريكية .

ويلاحظ الكاتب هنا أن هذا التصرف الوحشى الذى قامت به الولايات المتحدة فى فيتنام ليس اجراء جنونيا طارئا كان ضحيته الشعب الفيتنامى الشهيد ، بل انه يتكرر على نفس النمط فى أكثر من ست دول من الدول المجاورة : فى القارة اللاتينية حيث دأبت الولايات المتحدة على التدخل وعلى مد الحكومات اللاتينية بالاسلحة والعتاد للقضاء على رجال العصابات ، وكذلك فان المستشارين العسكريين الامريكيين يستعينون بجملة تكتيكية أطلقها ماوتسى تونج وهى « تجفيف البحر الذى يسبحون فيه » ليبرروا تدخلهم السافر فى العديد من الدول اللاتينية بهدف قمع حركة تمرد أو ثورة . ويتم كل هذا « للصالح العام » كما يزعم المسئولون الامريكيون .

الثورة المضادة فى العالم

ويؤكد « شومسكى » أن الصفة التركيبية التى اتخذتها هذه الحروب المحدودة التى تستنها الولايات المتحدة فى كل مكان قد جعلت منها جزءا لا يتجزأ من الايديولوجية الامريكية ، ممايضاعف من مسئولية المثقفين الامريكيين لمشاركتهم فى نظام اجتماعى ، أقل ما يقال عنه أنه يفرض على الشعوب من الالام والاهانات ما يتنافى مع أبسط الحقوق الانسانية . ويؤيد الكاتب هنا المؤرخ البريطانى الشهير «توينبى» عندما اتهم هذا الاخير الولايات المتحدة « بتزعم الحركة المضادة للثورة فى العالم لا لشىء سوى الدفاع عن امتيازات أقرتها لنفسها . »

واذ يحاول الكاتب أن يحلل هذه الثورة المضادة وتطوراتها خلال هذا «القرن الذى اتسم بالحضارة الامريكية » فسرعان ما يلاحظ أنه منذ قيام الموجة

الفاشية فى أوروبا ، أصبح فى مقدور الثورة المضادة تعبئة قوى هائلة مزودة بأحدث الاسلحة العصرية الى حد أصبح من الممكن معه القول بأن الثورات العصرية لم تعد تتطور طبقا لقوانينها الخاصة ، وأن ما حل محل الفاشية فى العالم ان هو الا « الامبريالية الليبراليـــة » التى تكـافح من أجلها الولايات المتحدة ، وهى تدعى أنها تدافع عن « التقدم الاجتماعى » .

فمنذ أن قامت الحرب الباردة وتأزمت العلاقات بين المعسكرين المتنافسين ، اضيفت حجة مهمة أصبحت الولايات المتحدة تتعلل بها لتسوغ تدخلها فى شئون آسيا بصفة خاصة ، اذ أصبحت تشير الى « ضرورة الدفاع عن الزعامة الامريكية فى الصراع ضد الشيوعية على المستوى العالمى ، وذلك على أساس أن التوغل السياسى والاقتصادى الذى يقوم به الشيوعيون فى جميع أنحاء العالم يعد خطرا يهدد أمن الولايات المتحدة ونموها » . ومثل هذا التعليل يراه الكاتب خطيرا للغاية لانه قد يخول الولايات المتحدة الحق فى ايجاد « مسوغات واضحة » لمحو الصين الشعبية مثلا من الخريطة ، وذلك بالاغارة عليها بالاسلحة الذرية .

قضية الثقافة الليبرالية

ويركز « شومسكى » علـى وضـع الثقـافة الليبرالية التى قامت بدور كبير فى عملية تخدير العقول منذ أكثر من نصف قرن ، خاصة وأنها أصبحت تملك من أجهزة الدعاية ما يسمح لها بترويج أفكار خاطئة لا تهدف الا لتمجيد النظام القائم على الانتفاعية (البراجماتية) ، وهو نظام قد تبلور على مر الزمن فى شكل حصول نخبة ممتازة من رجال الاعمال الامريكيين على امتيازات لا حد لها فى البلاد وفى الخارج .

ويقول هنا شومسكى : « ان المثقف بحكم التقليد المتبع ، أو على الاقل طبقا للصورة التى يرى بها نفسه ، يقف دائما موقف الناقد غير المنحاز . لهذا فان أهم ما يطلبه من المدارس والجامعات هو بث وتنمية نزعة التحليل الموضوعى » . ولكن مـع الاسف البالغ ، أصبحت العلوم والتكنولوجيا فى المدارس والجامعات الامريكية أداة يستعان بها على الدفاع عن سياسة قومية ، ولحماية مصالح خاصة . كل هذا بينما يقف المثقفون الامريكيون موقف عدم الاكتراث والمبالاة تجاه تصرفـات الحكومة المباشرة ، وكذا القرارات التى تحدد مستقبل بلادهم . فمثلا لم تحتج على موقف الولايات المتحدة عندما رفضت اجراء مفاوضات سليمة مع مختلف القوى السياسية فى الفيتنام الجنوبى سوى مجموعة منعزلة من المثقفين . ولا يقتصر هذا الشعور بعدم المبالاة على تصرفات الولايات المتحدة فى الخارج (فيتنام ...) من حيث القمع ، بل قد يمتد الى ما ينطوى عليه المجتمع الامريكى من مظاهر القمع . فقد يسود هذا الشعور بعدم المبالاة تجاه القمع الذى تلاقيه .

ويشهد أيضا الكاتب اتجاها آخر يميل الى الاعتراف بالاخطاء ، ولكن يراه وسيلة للهروب نابعا عن الشعور باليأس ، وبأن المقاومة لن تجدى لانها لن تتغلب على القوى التى اقترفت الجرائم . وقد يجد بعضهم أن الاخرين يأنفون من تلبية النداء للقيام بثورة ، بحجة أن الوقت والظروف والانظمة لا تسمح باحداث أى تغيير فعال فى المجتمع ، وأن اى ثورة تقوم فى الولايات المتحدة سوف تؤدى الى اقرار نظام فاشستى .

مسئولية النظام الليبرالى الامريكى

وهنا يتساءل شومسكى : لماذا اتسمت حركة الاحتجاج فى الولايات المتحدة بطابع العنف والعمل الفوضوى ، سواء كانت هذه الحركة نابعة عن الطلبة أو الشباب أو الحكم الاسود؟ ويدين رد الكاتب ادانة صارخة النظام الليبرالى الامريكى الذى اقتصر على ابراز المنافسة الفردية على حساب كل عمل جماهيرى ، الى حد أصبح معه الافراد « غير قادرين على اكتشاف مصـالحهم الحقيقية وكيفية التصرف للدفاع عنها ، خاصة وأن الطابع الشمولى الذى اتسم به هذا النظام قد حرم عليهم أى تجمع حر » . وهكذا انعدمت القيم الديموقراطية داخل المجتمع الامـريكى ، اذ أن الجماهير قد اعتادت الخضوع للقيم المفروضة عليها من لدن الانظمة القامعة . ويكتب شومسكى فى هذا الشأن : « ان نظامنا الاجتماعى قد ضحى بالمصالح العامة للمجتمع الانسانى فى سبيل الحفاظ على مصالح خاصة بأفراد ، وبالتالى فهو قد قضى على قيام علاقات حقيقية بين الافراد » . وان الليبرالية التى تنادى بحق الانسان فى التصرف فى شخصه ، قد تعمدت فى الواقع القضاء على جميع القيم الديموقراطية التى تفترض المساواة لجميع المواطنين أمام القانون ، وهكذا فشلت هذه القيم فى الصمود أمام الاقتصاد

الراسمالى الذى دأب على توجيه مختلف نواحى المجتمع نحو مفاهيم خاصة تجعله سخرة لصالحه ، وتقضى على كافة الحقوق السياسية للمواطن الامريكى ٠

واذا فشلت الاساليب المشروعة لاحداث تغيير، واذا فشل كذلك التنظيم الثورى الجماعى ، فلا يبقى أمام القوى الثورية سوى العمل الفوضوى القائم على العنف ، وهو ما حدث فى الولايات المتحدة ٠ لقد اتسمت حركة « اليسار الجديد » فى الولايات المتحدة بطابع فكرى فوضوى ، يأمل الكاتب أن يؤدى الى تحقيق تطورات هامة فى المجتمع ، فيكتب فى هذا الصدد : « اذا تأكدت هذه التطورات ، فان لدينا الحق فى الامل فى أن الازمة الحالية الامريكية لن تتحول الى كارثة أمريكية وعالمية » ٠ وهكذا يرى الكاتب أن تسرب الافكار الاشتراكية الفوضوية الكلاسيكية فى أيديولوجية « اليسار الجديد » دلالة صحية تشير الى تطورات مفعمة بالامان ومما يدعمهذا الاعتقاد لديه ، ما لاحظه خلال الاعوام الاخيرة من محاولات تبديها نخبة من المثقفين الامريكيينلربط العمل السياسى بالقيم الاخلاقية وعلى اية حال ، فأن دراسة التاريخ الانسانى قد أثبتت أن « هؤلاء الذين يطالبون بصوت عال ، بالهدم والقضاء على الانظمة ، هم الذين سيكونون فيما بعد مع المسئولين عن نظام جديد ٠ وما من شك أن حرب فيتنام قد أفضت الى تنمية الوعى السياسى ، وأنه قد أصبح من المسلم به اليوم أن مجرد دخول شخص البيت الابيضلن يعيد الامور الى نصابها ، كما سيزداد اليقين بأن الافراد المعزولين لن يقدروا على الصمود وحدهم أمام انظمةقامعة ، وان عليهم انينظموا صفوفهم حتى يشكلوا جبهة قوية أمام القوى المضادة للثورة» ٠

تلك هى الافكار الثائرة التى تجعل من « نوام شومسكى » خلفا عصريا للنقابيين الفوضويين والماركسيين المتمردين مثل « روزا لوكسمبرج » التى تنبأت فى بداية هذا القرن بأن الثورة الحقيقية هى « التحول الروحى الذى سيحدث فى صفوف الجماهير الشعبية التى أهانتها قرون من السيطرة البورجوازية » ٠ والواقع أن حركة التمرد الحالية فى الولايات المتحدة تعانى من الصعوبات والعقبات الناجمة عما يقرب من عشرين عامامن الحرب الباردة ، مما أدى الى تسمم عقائدى مركز ، بالاضافة الى ما يقرب من سبعين عاما من الثقافة القائمة على تمجيد الدور الدولى الذى يجب أن تقوم به الولايات المتحدة عبر القارات ٠ واليوم يقف نوام شومسكى يطالب الجماهير بالتخلص أولا من هذا التراكم من الرواسب الثقافية ، كى تتبلور حركتها ، وتزداد نقاء وثورية ٠

نبية الاصفهانى

تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر

☐ REFAAT EL SAEED — HISTORY OF SOCIALIST MOVEMENT IN EGYPT — LEIPZIGE — KARL MARX UNIVERSITY — 1970 (NON — PUBLISHED THESIS) ☐

تاريخ

الحركة الاشتراكية فى مصر ، عنوان لرسالة جامعية باللغة الانجليزية تقدم بها الاستاذ رفعت السعيد لمعهد الاستشراق التابع لجامعة كارل ماركس بمدينة ليبزج ، لنيل درجة الدكتوراه فى التاريخ الحديث ٠

وتنقسم الرسالة الى قسمين اساسيين : اولهما وعنوانه (مصر فى مطلع القرن العشرين) ويتناول الحياة الفكرية والسياسية والمناخ الاجتماعى فى

مصر بين عامي ١٩٠٠ ـ١٩٢٥ · أما القسم الثانى فيتضمن مراحل تكوين الحزب الاشتراكى الاول فى مصر ، وتطوره من خلال نشاطه العلنى ، ثم مطاردة السلطات له ، واعتقال أعضائه مسجلا بذلك نهاية مرحلة العمل العلنى الاشتراكى فى مصر ١٩٢٥ . وقد اعد الباحث هذه الرسالة، كما يقول فى المقدمة ، « كى يكشف الستار عن فترة مبكرة من كفاح الطلائع الاشتراكية المصرية باعتبارها شيئا غامضا يلفه ضباب شديد الكثافة » · ويعتبر الباحث ان موضوع الدراسة قد فرض نفسه عليه ، ربما وفاء لدين تجاه هؤلاء الرجال الذين شقوا للفكر الماركسى طريقا فى أرض بالغة الصعوبة ، وربما ردا على المؤرخين الذين تجاهلوا هذا الجانب ودعوه لاعادة النظر فيما كتبوه ·

وقد استعرض الباحث الصعوبات التى واجهها اثناء الدراسة وهى :

اولا : حماسة لموضوع الدراسة ، مما كان يخشى ان يعرض المضمون العلمى للدراسة لبعض الخطر ، اذ انه عانى من صعوبة التوفيق بين عواطفه تجاه الطلائع الاشتراكية وبين عملية التقييم العلمى لدورهم ·

ثانيا : صعوبة الحصول على مراجع موثوق بها · وقد استشهد الباحث بكتابى والتر لاكور عن (الشيوعية والقومية فى الشرق الاوسط الذى نشر بلندن ١٩٥٣) والاتحاد السوفيتى والشرق الاوسط ، وهما مرجعان اساسيان فى هذا الموضوع وقد اكتشف الباحث انهما ينطويان على كثير من الاخطاء التى تداولتها عنهما كثير من المؤلفات الاخرى . اما باقى المراجع التى أعتمد عليها مثل المذكرات والصحف وملفات القضايا ومحاضر النقاش مع اعضاء الحزب الذين لازالوا على قيد الحياة ، فقد كان حصوله عليها بالغ الصعوبة ، بالاضافة الى صعوبة التحقق من دقتها ·

اما تحديد فترة الدراسة من ١٩٠٠ ـ١٩٢٥ فيقول الباحث انه اختار هذه الفترة (لانها شهدت بالفعل الجنينات الاولى للعمل الاشتراكى المصرى).كما ان الدراسة توقفت عند سنة١٩٢٥ لانها تمثل نهاية مرحلة النشاط العلنى للحزب الاشتراكى المصرى وبدء مرحلة جديدة من العمل السرى الكامل · فالحزب الذى نشأ علنا يتحول الى السرية التامة ، والسلطات التى كانت تكتفى بالمناوأة ، تتحول الى المطاردة العنيفة التى تبدأ من سجن الشيوعيين ، الى اغلاق أنديتهم ، ومصادرة اوراقهم ، وشن حملات عنيفة ضدهم بالاضافة الى تحريم تداول كافة الكتب والمجلات الاشتراكية فى مصر ·

وقد قام د · رفعت السعيد فى القسم الاول من الرسالة بتحديد الخريطة الطبقية للمجتمع المصرى فى مطلع القرن العشرين ، محاولا ابراز الدور الذى قامت به كل طبقة فى الحركة الوطنية من ناحية ، وفى التعبير عن مصالح الجماهير من ناحية أخرى · وقد استطاع ان يستخلص من ذلك بعض النتائج الهامة :ـ

أولا : ان طبقة كبار الملاك التى اطلق عليها كرومر اسم [اصحاب المصالح الحقيقية] اثبتت عجزها الكامل عن قيادة مصر ، وذلك بحكم ارتباطها الوثيق بالاستعمار البريطانى وانعزالها التام عن الجماهير ·

ثانيا : ان الطبقة المتوسطة ، بفئاتها المختلفة ، قد أتخذت على الدوام مواقف متناقضة · وقد خاضت المعركة الوطنية متعمدة اللعب على الحبال ، فهى تارة تعتمد على الخديو، وتارة على السلطان ، وثالثة على فرنسا ، ولكنها لم تلجأ الى الجماهير الا فى حالات نادرة ·

ثالثا ، ان الثورات المسلحة التى انفجرت فى الريف المصرى فى مطلع القرن العشرين لم تكن تطالب بالحرية والاستقلال فحسب ، بل كانت تطالب أيضا بالخبز · وهنا يحاول الباحث ان يبرز كيف ان ثورة ١٩١٩ قد تحولت على ايدى الفلاحين البسطاء من مجرد حركة وطنية الى معركة طبقية ، يقف فيها الفلاحون ضد الاحتلال والنظام الملكى وكبار الملاك جميعا · وقد استشهد على ذلك بالثورات المسلحة ضد كبار الملاك فى الريف ، وتشكيل الفلاحين للجمهوريات المستقلة فى المنيا وزفتى والمطرية وفارسكور ·

رابعا : ان الطبقة العاملة المصرية استطاعت ، عن طريق الاضرابات والاعتصامات العمالية ومظاهرات العمال العاطلين ، ان تثبت انها الصوت الوحيد الباقى فى مجتمع شهد عديدا من الطبقات تعجز عن الصمود امام الاحتلال ، وخاصة خلال السنوات التى تلت اعلان الحماية ، حيث نجح الاحتلال البريطانى فى تكميم الافواه ، وخفتت كثير من الاصوات تحت ضرباته ، وذلك فى الفترة من ١٩٠٩ ـ١٩١٩ · ويرى الباحث ان القيمة

الاساسية للنضال العمالى فى تلك الفترة ، هو انه كان مدرسة حقيقية لجيل جديد من المثقفين الثوريين المصريين ، وقد أستطاع ان يلهمهم الشجاعة والقدرة على التطلع نحو فلسفة جديدة ، ونظرية جديدة للعمل الوطنى .

وخصص الباحث فصلا كاملا لتحليل المدارس الفكرية المختلفة وتأثيرها على المناخ المصرى والمثقفين المصريين فى تلك الفترة . فأوضح كيف أن بعض هذه المدارس أستطاعت أن تؤثر فى المناخ الفكرى العام تأثيرا متميزا ، فى حين عجزت الاخرى عن أن تكسب لها أنصارا برغم كثرة ما بذلت من جهد .

فالليبرالية المصرية التى عبرت عن نفسها كانعكاس للثقافة الفرنسية ، أشعلت حماسا كبيرا وسط المثقفين المصريين ، ثم مالبث أنصارها أن تفرقوا ، بعضهم تقدم مباشرة نحو الماركسية حيث شارك فى تأسيس الحزب الاشتراكى المصرى سنة ١٩٢١ . بينما تراجع الاخرون الى أقصى اليمين ، حيث أسهموا فى تأسيس حزب الاحرار الدستوريين .

أما الفابية فرغم أنها كسبت فى مصر واحدا من أبرز مثقفيها ، هو سلامة موسى الذى ترك فى الفكر المصرى آثارا هامة فانها مع ذلك ظلت عاجزة عن أن تكسب أنصارا .

ويحاول الباحث تفسير ذلك . فيرى أن سلامة موسى حاول أن يغرس أفكاره عن الاصلاح التدريجى للنظام الحاكم فى أرض كانت ترفض النظام باكمله فاذا كان اساس الفابية يقوم على فكرة اصلاح النظام القائم والسير بعملية ادارة الحكومة لبعض المنشآت ، بحيث تمتد لتشمل قطاعات اوسع فى مجال الانتاج — بالنسبة لمصر حيث كان جهاز الحكم البيروقراطى الملكى قد بلغ قمة تعفنه ، فانه كان من الصعب أقناع المصريين بان كل ما هو مطلوب هو أن يدير هذا الجهاز كافة مرافق الانتاج .

أما اشتراكية الدولية الثانية فقد وجدت سبيلها الى مصر منذ فترة مبكرة وعبر مسالك مختلفة يتصدرها الحزب الوطنى ، وخاصة زعيمه محمد فريد الذى أقام علاقات وثيقة مع الاحزاب الاشتراكية الديموقراطية فى أوربا . كما وجدت أفكار الدولية الثانية لنفسها سبيلا آخر عن طريق أبناء الذوات والفئات العليا من الطبقة المتوسطة الذين كانوا يملكون القدرة على ارسال أبنائهم الى الخارج .

وكذلك الحال بالنسبة للماركسية اللينينية ، فقد وجدت سبيلها الى الفكر المصرى فى وقت مبكر وقد حرص الباحث على أن يقدم بعض النماذج التى توضح تطور الفكر الاشتراكى المصرى من خلال كتابات بعض الماركسيين المصريين . فبدأ بمقال نشر فى مجلة المؤيد فى عام ١٨٩٠ تحت عنوان (الاقتصاد السياسى) . ورغم ما يشتمل عليه هذا المقال من وضوح فكرى ، وفهم شامل لمختلف المذاهب الاشتراكية ، الا أن صاحبه كتبه بدون توقيع ويفسر الباحث ذلك بأن هذا الكاتب المجهول قد كتب كلماته هذه فى عصر كان يتعين فيه على أمثاله أن يتحدثوا عن الاشتراكية همسا ، ولذلك كتبها بغير توقيع ثم يستشهد الباحث بكتاب مصطفى المنصورى تاريخ المذاهب الاشتراكية سنة ١٩١٥ باعتباره واحدا من أهم الكتابات المصرية عن الاشتراكية فى ذلك الحين وعلى أساس ان الفكر الاشتراكى المصرى قد بدأ مرحلة جديدة على يد المنصورى ، أساسها الادراك الواعى للمغزى العلمى للاشتراكية . واخيرا ينتهى الباحث بعرض بعض نماذج من كتابات نقولا حداد سنة ١٩٢٠ الذى يرى أنه يمثل قمة الوضوح والجرأة فى عرض قضية الاشتراكية العلمية وقد بدأ بعده العمل الاشتراكى فى انتهاج طريق جديد هو الكفاح المنظم من أجل تحقيق هذه الافكار . ويرى الباحث آن هؤلاء المفكرين كانوا مجرد رواد فى مسلك وعر اذ أنهم كانوا يشقون طريقهم وسط صعاب عديدة ، أهمها انعدام أية كتابات لينينية باللغة العربية أو اللغات الانجليزية والفرنسية . بالاضافة الى أنهم قد ظلوا فترة طويلة يمارسون دورا فكريا محضا ، ولم يكن ممكنا أن تتضح أفكارهم ويصحح مسارها وتتحول الى مفهوم فكرى عميق واصيل الا من خلال العمل الحزبى والممارسة اليومية للنضال . وهذا أمر لم يتوفر لهم الا بتأسيس الحزب الاشتراكى فى أغسطس ١٩٢١ .

أما القسم الثانى من الرسالة ، فيتضمن ثلاثة فصول ، يتناول فيها الباحث المراحل المختلفة التى مر بها الحزب الاشتراكى منذ نشأته سنة ١٩٢١ والهجوم الذى تعرض له من جانب رجال السلطة والقوى السياسية المعاصرة له ورجال الدين ، ثم الصراعات العديدة التى دارت فى داخل الحزب وقد ناقش الباحث فى بداية هذا القسم الرواية الخاصة بأن بدء النشاط الحزبى للاشتراكية فى مصر

كان على ايد أجنبية وأوضح أن الجاليات الاجنبية فى مصر التى تكاثر عددها بعدالاحتلال البريطانى ونتيجة للامتيازات الاجنبية،قد لعبت دورا هاما فى التأثير علىالمحتوى الفكرى للطبقة العاملةالمصرية ومثقفيها ولكن رغم ذلك ، فان التكوينات الحزبية الاجنبية ، كانت فى الغالب تكوينات قومية مغلقة فى حدود جنسية واحدة وتعمل كامتداد للاحزاب الاشتراكية فى الوطن الام . واستشهد الباحث بالتنظيمات الاشتراكية اليونانية والايطالية ومجموعة البلشفيك الذين وفدوا الى مصر بعد ثورة سنة ١٩٠٥ . ثم استعرض الدكتور رفعت السعيد نشاط هذه التنظيمات وتأثيرها على المثقفين المصريين والفكر العمالى كما أشار الى الاثار الهامة التى تركتها ثورة روسيا الاشتراكية ١٩١٧ فى مصر · بالاضافة الى الدور الذى لعبه العمال والفلاحون فى ثورة ١٩١٩ ، مما اسهم بشكل واضح فى دفع العمل الاشتراكى فى مصر خطوات كبيرة الى الامام ·

وفى الفصل الخاص باعلان الحزب الاشتراكى المصرى أشار الباحث الى الخلافات التى سبقت اعلان تشكيل الحزب · وقد انحصرت هذه الخلافات بين مجموعتين :

أولا : مجموعة روزنتال وهو اشتراكى أجنبى ، استفاد من نفوذه وسط النقابيين بالاسكندرية ، وأسس حزبا اشتراكيا من الاجانب أساسا ·

وثانيا : المثقفون المصريون الذين آمنوا بالاشتراكية وفقا لاتجاهات متفاوتة ، تتراوح بين الفابية واشتراكية الدولية الثانية والماركسية اللينينية ، ويفتقرون الى الوحدة الفكرية ، والى الوضوح فى فهم النشاط الحزبى وتقاليده وأساليبه ، ولا يدركون حقيقة الهوة التى تفصل بينهم ·

وكان من الطبيعى أن تسعى المجموعتان ، احداهما الى الاخرى ، لتشكيل حزب اشتراكى واحد · وبالرغم من المصاعب التى صادفتهم والتى يتعلق بعضها بالجوانب الايديولوجية ، وأخرى بالظروف الموضوعية للمجتمع المصرى ، وثالثة بالواقع السياسى للفترة التى بدأوا العمل فيها ، فانهم قد استطاعوا فى النهاية أن يتوصلوا الى ما يشبه الاتفاق · وهكذا تأسس الحزب الاشتراكى المصرى الاول وصدر برنامجه فى ١٨ أغسطس ١٩٢١ · وقد خرج البرنامج معتدلا الى حد ما ، اذ أنه كان ثمرة صراع بين القوى المختلفة داخل الحزب · كما تأثرت صياغته بالحملة التى تعرض لها من جانب الاحزاب السياسية ورجال الدين · ولكنه بالرغم من ذلك كان يعبر عن وجهة نظر اشتراكية واضحة · فقد تضمن مطالب محددة لعديد من فئات الامة من العمال والمثقفين والطلاب ورجال المهن ، بيد أنه أغفل ايراد أى نص يتعلق بمطالب الفلاحين ·

وقد أشار الباحث الى الهجوم الذى تعرض له الحزب الناشىء من جانب القوى السياسية المختلفة ، ابتداء من سعد زغلول الذى وجه عددا من الرسائل السرية وهو فى منفاه ، الى قيادة حزب الوفد بالقاهرة يحذرها فيها من خطر البلشفية ، الى رجال الحزب الوطنى ، الى رجال الدين الذين ركزوا هجومهم على أساس معاداة البلشفية للمعتقدات الدينية · كذلك الانجليز الذين حاولوا تضخيم ما أسموه بالخطر البلشفى ، محاولين ايهام بعض القوى فى مصر بأنهم يرفضون الانسحاب من مصر خشية وقوعها فريسة للخطر البلشفى · ثم أوضح الدكتور رفعت كيف أن هذا الهجوم قد تحول فى النهاية الى حذر شديد ، وصل الى حد أن أصدر وزير الداخلية قرارا بتشكيل مكتب خاص فى البوليس السياسى يختص بنشاط الحزب الاشتراكى · كما أوفد عددا من الضباط الى لندن ليدرسوا هناك فن مكافحة النشاط الاشتراكى ·

وانتقل الباحث الى عرض وتحليل موقف الحزب الاشتراكى المصرى من أهم القضايا المطروحة فى ذلك الحين ، مما نوجزه فيما يلى :

١ – **القضية الوطنية :** فهم الحزب الاشتراكى فهما صحيحا المعركة التى تخوضها مصر ضد الاحتلال ، واتخذ موقفا سليما من حزب الوفد وزعامة سعد زغلول باعتبارها زعامة وطنية معادية للاستعمار · ودعا الى تكوين جبهة وطنية شاملة تسعى للحصول على الاستقلال ·

٢ – **الطبقة العاملة المصرية :** ويشير الدكتور رفعت الى أن التيار الماركسى فى الحزب الاشتراكى قد اهتم بالعمل وسط الطبقة العاملة كسبيل لتغيير المحتوى الفكرى والطبقى للحزب ، وللتخلص من نفوذ العناصر البورجوازية الصغيرة على القيادة · وقد نجح الحزب فى التغلغل وسط الطبقة

العاملة وتشكيلاتها النقابية ، وتمكن من السيطرة على عدد كبير من النقابات الاساسية .

٣ ـ **قضية الريف المصرى :** حاول الحزب أن يصل الى الريف مستفيدا من كوادره العمالية ذات الجذور الريفية . وقد نجح فى أن يخطو الخطوة الاولى الضرورية ، وهى اقامة مراكز نشطة فى المدن الريفية . ولكن غموض موقفه من المشكلة الزراعية ضاعف من صعوبة وصوله الى الريف .

وقد تابع الباحث نشاط الحزب خلال العام الاول الذى انتهى بعقد المؤتمر الاول حيث أمكن بعد نقاش عنيف اتخاذ قرار بالاغلبية بالانضمام الى الدولية الثالثة ، على أن يبقى اسم الحزب « الحزب الاشتراكى المصرى » ويضاف اليه عبارة « الشعبة المصرية للدولية الثالثة » . ويثنى الباحث على هذه الخطوة التى يرى أنها جنبت الحزب أنقساما خطيرا ، كما أنها أدت الى كسب كثير من العناصر .

وأولى الباحث اهتماما كبيرا بالمحاولات التى قام بها الحزب الاشتراكى المصرى للانضمام الى الكومنترن ، والنتائج التى ترتبت على محاولة الحزب تنفيذ الشروط التى حددها الكومنترن وتبلغ ٢١ شرطا فى فترة وجيزة لا تتجاوز شهرا ، وتبدأ من منتصف ديسمبر ١٩٢٢ الى منتصف يناير ١٩٢٣ . وأبرز هذه الشروط: أولا ، فصل روزنتال من الحزب . وثانيا ، تغيير اسم الحزب الى الحزب الشيوعى المصرى .

وقد أبرز الباحث كيف أن محاولة الحزب تنفيذ هذه الشروط جاءت فى ظروف غير مواتية على الاطلاق ، فاضطرت قيادة الحزب الى اللجوء الى حلول شكلية ، والى تنفيذ الشروط تنفيذا مظهريا . ويوجه الباحث نقدا لهذه الخطوة من جانب الحزب ، اذ أنها أدت الى استقالة قوى هامة من القيادة المركزية للحزب ، كما أن هذا التغيير الاساسى فى منهج الحزب وبرامجه واتجاهاته ، لم يجد انعكاسا حقيقيا وسط القاعدة ، وقد انعكس ذلك على وحدة الحزب وتماسكه . وقد حدد الباحث انتقاداته فى نقطتين أساسيتين :

أولا : أن المؤتمر الذى عقده الحزب لقبول شروط الكومنترن كان من الصعب عقده فى ظل مطاردة البوليس المصرى ، لاسيما أن تقرير الكومنترن الخاص بالحزب الاشتراكى المصرى كان قد نشر فى مجلة الكومنترن فى ٥ يناير ١٩٢٣ . وبالفعل اضطر الحزب الى عقد مؤتمر سرى اكتفى بأن حضره عدد محدود من أعضاء اللجنة المركزية .

ثانيا : أن تغيير اسم الحزب كان محل صراع طويل انتهى بقرار من المؤتمر الاول بالاحتفاظ باسم الحزب الاشتراكى ، مع اضافة الشعبة المصرية للدولية الثالثة وحتى هذا القرار لم توافق عليه سوى أغلبية المؤتمر فقط . ولذلك فان مسألة تغيير اسم الحزب كانت تعترضها عدة عقبات أهمها ، كما يرى الدكتور رفعت :

أولا : ان كلمة شيوعية قد استخدمت فى مصر استخداما لغويا خاطئا ، فقد كانت ترجمتها تعنى كلمة الاباحية . وبالرغم من ان الحزب لم يستخدم هذا اللفظ الغربى وبحث عن ترجمة أخرى لكلمة Communism الا أن التسمية السابقة كانت لاتزال تمارس تأثيرا ضارا .

ثانيا : ان الحزب قد نجح منذ البداية فى اجتذاب كثير من الجماهير المسلمة ، على أساس ان الاشتراكية تتمشى مع تعاليم الدين الاسلامى . وكان المشايخ من أعضاء الحزب يركزون بشكل كبير على هذا الاتجاه . لكن اعلان شيوعية الحزب كان يمثل خطوة كبيرة أشق من أن تخطوها الجماهير المسلمة التى دخلت الحزب من باب التوافق بين الدين والاشتراكية .

ثالثا : ان دستور ١٩٢٣ نص على حرية الصحافة وحق الاجتماع وحظر الغاءهما الا اذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى . وقد جاء فى المذكرة التفسيرية للدستور ان المقصود من العبارة الاخيرة هو وقاية النظام من الدعاية البلشفية .

رابعا : ان الباحث استشهد بما قاله لينين لقادة الحزب المنغولى عندما سألوه رأيه فى تغيير اسم حزبهم الى الحزب الشيوعى المنغولى فنصحهم بعدم التغيير وحذرهم من خطورة التغيير الشكلى الذى لا ينبع عن تغيير حقيقى فى المحتوى .

وعلى ذلك ، فان الباحث يرى ان التغيير الذى تم كان يتطلب كثيرا من التأنى . واذا كان الحزب قد وفق فى أن يحقق الخطوة الاولى فى المؤتمر الاول بنجاح باضافة عبارة (الشعبة المصرية الدولية الثالثة) فان الخطوة الثانية ، وهى تغيير اسم الحزب ، لم تكن وليدة مثل هذا التأنى .

ورغم اعتراض الباحث على تسرع الحزب

باتخاذ هذه الخطوة ، فانه يرى ان هناك كثيرا من الجوانب الايجابية التى ترتبت على علاقة الحزب الاشتراكى المصرى بالكومنترن ، اذ أنها اتاحت لاعضاء الحزب فرصة الحصول على خبرات حزبية جديدة عن طريق السفر الى موسكو ، وعن طريق الكتب والنشرات الماركسية التى وصلت الى مصر • ويرى الباحث ان الحزب بدأ منذ ذلك الحين يمارس دوره كطليعة فعلية للطبقة العاملة المصرية ، وكحزب للبروليتاريا يشعر بمسئولياته القومية والطبقية •

ثم تناول الباحث البرنامج الثانى للحزب الذى أصدره فى مارس ١٩٢٣ ، أى بعد انضمامه للكومنترن • ويرى الدكتور رفعت أن هذا البرنامج كان يعد نموذجا للموقف الطبقى الواضح فى اطار الفهم الصحيح للقضية الوطنية فى بلد مستعمر • فقد تبنى الحزب فى برنامجه سياسة سليمة تجاه القوى الوطنية الاخرى ، ودعا الى تنظيم جبهة من العناصر الموثوق بها فى الحركة الوطنية مع احتفاظه بشعاره ومبادئه • كذلك حدد الحزب موقفا واضحا من دستور ١٩٢٣ • اذ أصدرت اللجنة المركزية بيانا الى الامة أعلنت فيه رفضها للدستور ، وحددت عدة مطالب تستهدف اتاحة الفرص للعمال والفلاحين كى يلعبوا دورا فعالا فى الحياة الدستورية والنيابية • كما وجه الحزب رسالة مفتوحة الى سعد زغلول حيث جعل تأييده لحكومة الوفد مشروطا بقدرتها على تحقيق مطالب الفلاحين والعمال •

وقد ركز الباحث اهتمامه فى هذا الفصل على برنامج الحزب الخاص بالفلاحين ، اذ حدد الحزب برنامجا للريف يستهدف ضرب الاقطاع ، وتحييد أغنياء الفلاحين ، وكسب الفلاحين المتوسطين ، مع تعبئة فقراء الفلاحين والعمال الزراعيين باعتبارهم الاحتياطى الرئيسى للثورة فى مصر • ويشيد الباحث بهذا البرنامج موضحا أن (فقراته قد صيغت بعناية فائقة ، تدل على أن دراسة جادة وحقيقية للاوضاع الواقعية فى الريف المصرى قد تمت قبل صياغة نقاطه • كما ان هذا البرنامج كان كفيلا بفتح أبواب الريف المصرى أمام الكوادر الحزبية • وبالفعل فقد نجح الحزب فى فترة وجيزة فى أن ينشىء مراكز له فى أماكن عديدة من ريف مصر) •

كذلك استعرض الباحث نشاط الحزب وسط الحركة العمالية ، فأشار الى الجهود التى بذلها الحزب لضم عدد من القادة النقابيين الى صفوفه •

واوضح أن سيطرة الحزب على اتحاد النقابات المصرى قد مكنته من تدعيم مراكزه فى كثير من النقابات الهامة • كما قام الحزب بتنظيم حملة ضد لجنة التوفيق الحكومية ، وهى لجنة كانت تقوم بدور الوساطة بين العمال وأصحاب الاعمال • كما قام الحزب بتنظيم موجة اضرابية تعد من أبرز الانجازات التى قام بها فى تلك الفترة • وقد حاول الباحث أن يفسر الظروف التى أحاطت بدور الحزب فى هذا الصدد ، فأشار الى أن حرص حكومة سعد زغلول التى تولت الحكم عقب الانتخابات التى أجريت على أثر دستور ١٩٢٣ على عدم اتخاذ اى موقف جاد تجاه أصحاب رؤوس الاموال الاجانب ادى الى تمادى هؤلاء فى رفض مطالب العمال • بل ان مجىء سعد زغلول الى الحكم كان ايذانا ببدء حركة هجوم مضاد شنها أصحاب المصانع الاجانب لسلب العمال بعض مكاسبهم الضئيلة •

وقد بادر الحزب بتوجيه خطاب مفتوح الى سعد زغلول طالبه بالتنبه الى مصالح العمال ، ودعاه الى الالتقاء مع الحركة الجماهيرية • ولكن تجاهل سعد زغلول لهذه الرسالة مع تمادى حكومته فى تهاونها مع الاجانب ادى الى ازدياد الاحوال سوءا • وهنا يشير الدكتور رفعت الى انه لم يكن امام الحزب واتحاد النقابات سوى اللجوء الى سياسة الاضراب على نطاق واسع فى حملة اضرابية لم تشهد لها مصر مثيلا منذ اضرابات ثورة ١٩١٩ .

وفى النهاية خصص الباحث فصلا قصيرا تحدث فيه • عن حملة العداء التى كانت تكنها السلطات للحزب ، ثم تحولت الى مطاردة وتهديد بالتعطيل • وقد اتخذت هذه الحملة عدة مظاهر منها :

أولا : حرص واضعى دستور ١٩٢٣ على ايراد عدد من النصوص بتحريم النشاط الشيوعى •

ثانيا : ايفاد عدد من كبار الضباط بوزارة الداخلية الى لندن لدراسة طرق مكافحة الشيوعية •

ثالثا : تصفية مواقع الحزب داخل التنظيمات النقابية وقد اشار الباحث الى الحملة التى شنتها وزارة الداخلية على مراكز الحزب بالاسكندرية والتى كانت اشارة البدء لحملة متصلة الحلقات شملت جميع انحاء البلاد ، وكانت تستهدف اعتقال اعضاء الحزب • وقد تبعها سعد زغلول باتخاذ قراره الهام الخاص بدخول حزب الوفد ميدان العمل النقابى مستهدفا تصفية نفوذ الحزب داخل

النقابات • ويقول الدكتور رفعت (انه لم يكن صدفة ان يلقى القبض على قادة الحزب فى ٣ مارس ١٩٢٤ بينما يعلن تأسيس النقابة العامة للعمال فى ١٥ مارس ١٩٢٤) •

وتتبع الباحث المحاكمات التى عقدت لقادة الحزب وسائر الضغوط التى تعرضت لها الكوادر الحزبية : من مطاردة فى وسائل العيش ، الى هجوم مركز عليهم فى كل مكان ، الى حملات قبض مستمرة ، الى قوانين تصدر تباعا لتسد امامهم اية قدرة على التحرك •

وأخيرا تقف الدراسة عند سنة ١٩٢٥ باعتبارها نهاية العمل العلنى للحزب الاشتراكى المصرى وبدء مرحلة جديدة من العمل السرى •

وقد ارفق الدكتور رفعت بالرسالة عدة ملاحق اورد فيها المناقشات التى اجراها مع بعض الاعضاء القدامى الذين عاصروا الحزب الاشتراكى منذ نشأته ، بالاضافة • الى حكم محكمة جنايات الاسكندرية فى قضية الشيوعية فى اكتوبر ١٩٢٤ •

وتستمد هذه الرسالة اهميتها من انها تتناول جانبا مغمورا من تاريخ مصر • فرغم تعدد المؤلفات والابحاث التاريخية التى تتناول هذه الفترة (١٩٠٠ـ١٩٢٥) فانه من الواضح ان هذا الجانب ـ وهو بداية الفكر والنشاط الاشتراكى فى مصر ـ قد أغفل الى حد كبير ، او على احسن تقدير لم يتجاوز الاهتمام به حد الاشارات العابرة • كما لم يحدث من قبل ان أقدم احد المؤرخين او الباحثين على تخصيص دراسة مستقلة لتاريخ هذا الجانب وتقييمه • وقد يرجع هذا الى اسباب عديدة يتعلق بعضها باتجاهات هؤلاء المؤرخين ، وبعضها الاخر بالظروف الموضوعية التى كانت تحيط بدراساتهم ومهما كانت اوجه النقد التى قد توجه الى المنهج الذى اتبعه الباحث فى كتابة الرسالة ، فان ذلك لا يغض على الاطلاق من شأنها ، ولا يقلل من الاعتراف بقيمة الجهد الذى بذله الباحث فى تجميع المادة التاريخية وسط صعوبات عديدة ، لا سيما ان حملات الهجوم التى تعرض لها الحزب الاشتراكى ، والهجوم المضاد الذى شنه ذلك الحزب ، كل ذلك اسهم فى اضاعة كثير من الوثائق الهامة • هذا علاوة على ندرة المراجع فى هذا الموضوع • ولا يمكننا ان نتجاهل الجهد الذى بذله الباحث فى تنظيم مجموعة من اللقاءات مع اعضاء الحزب القدامى رغم تبعثرهم فى انحاء مختلفة من البلاد ، ورغم كبر سنهم ، ومع ذلك فقد استطاع استخلاص اشياء هامة منهم •

وأخيرا تبقى هناك قيمة أساسية ، وهى ان هذه الدراسة تعد بداية تستحق التهنئة ، ونأمل ان تتلوهادر اسات أخرى حول هذا الموضوع •

عواطف عبد الرحمن

تطور الأوضاع القانونية لإمارات الخليج العربى

□ HUSAIN M. AL BAHARNA — THE LEGAL STATUS OF THE ARABIAN GULF STATES — MANCHESTER UNIVERSITY PRESS — U.S.A. — 1968. □

الكتاب

الذى نعرض له يمثل عملا جادا ، بل لعله الاول من نوعه ـ على حد تعبير المؤلف فى مقدمته ـ يصدر بأية لغة ليعالج النواحى القانونية فى المنطقة . ومبعث أهميته عدة اعتبارات من بينها أنه أول دراسة تطبيقية للقانون الدولى فى موضوع ظلت الكتابات فيه حتى هذه اللحظة تاريخية مكررة كأنه من الكتب القليلة التى صدرت عن المنطقة بلغة أجنبية بأسم «الخليج العربى» ، وكان المؤلف ـ وهو

بحرينى الجنسية – قدتقدم برسالة حوت بعض فصول هذا الكتاب – لنيل شهادة الدكتوراه فى القانون الدولى من جامعة كامبردج بعنوان « المشاكل القانونية لدول الخليج الفارسى » .

وعلى امتداد ٣٥٠ صفحة ، ينقلنا المؤلف – خلال أربعة أقسام ومقدمة ومجموعة من الملاحق الهامة المتصلة بموضوع الدراسة – الى دراسة عن الكويت والبحرين وقطر ومسقط وعمان ومشيخات الساحل المهادن السبع .

فيستعرض فى المقدمة تاريخ المنطقة ابتداء من الاستعمار البرتغالى من عام ١٥٠٩ الى عام ١٦٠٢ ، ثم تكوين الاسرات الحاكمة العربية وقدوم الاستعمار الانجليزى عام ١٨١٩ . وتمزق المنطقة الى وحدات صغيرة تحكمها فروع أسرة العتوب القوية ، وتكبيل الانجليز هذه الوحدات بعدد من الاتفاقات بأسم المحافظة على أمن الخليج من الحروب المحلية ومنع تجارة الرقيق والقرصنة ، وهى بذلك تهدف الى تأمين الطريق الى الهند وأبرز هذه الاتفاقات اتفاقية الهدنة البحرية ١٨٢٠ واتفاقية الهدنة الدائمة للسلم البحرى ١٨٥٣ بالاضافة الى اتفاقات الحماية والاتفاقات المانعة مع كل دولة على حدة لتجعل أرض الدولة حكرا على نفوذ بريطانيا السياسى والاقتصادى .

كذلك يتحدث المؤلف فى المقدمة عن التركيب الدستورى فى دول الخليج حيث تخلو جميعا – باستثناء الكويت بعد الاستقلال عام ١٩٦١ – من دساتير مكتوبة أو هيئات تمثيلية وتركز السلطة فى يد الحاكم وتنتقل بوراثة الابن الاكبر الذى ينتخبه مجلس الاسرة الحاكمة ، ويسيطر الانجليز على كل امارة عن طريق المستشارين والوكلاء السياسيين الذين يتبعون السلطات البريطانية المركزية الممثلة فى الاقامة البريطانية التى كان مقرها بوشير الايرانية ثم انتقلت الى البحرين منذ عام ١٩٤٦ .

فى القسم الاول يفحص المؤلف مجموعة الاتفاقات التى عقدتها بريطانيا مع هذه الدول يتخذها أساسا لتحديد الطبيعة القانونية لعلاقات بريطانيا بها وتحديد المركز الدولى لهذه الدول وينتهى الى انها محميات وليست مستعمرات تتمتع بالقسط الاوفر من السيادة الداخلية ، وان كانت قد عهدت الى بريطانيا بادارة أغلب علاقاتها الخارجية ، وهى لهذا تتمتع بقسط من الشخصية الدولية خلافا للمحميات الاستعمارية التى تقترب من مستعمرات التاج حيث يسرى عليها التشريع البريطانى ولا يميزها عن المستعمرات سوى ان اراضيها تعد اراضى اجنبية .

وفى القسم الثانى يجيب المؤلف عن تساؤلات قانونية مثيرة تتعلق بمدى اعتبار الاتفاقات بين بريطانيا وهذه الدول معاهدات دولية ومدى سلطتها فى عقد الاتفاقات الدولية واعلان الحرب وغيرها . ويرى المؤلف ان هذه الاتفاقات ذات صفة دولية أدنى من مستوى المعاهدات مع الدول كاملة السيادة واسمى من الاتفاقات مع رؤساء القبائل الافريقية المعروفة باسم Public Contracts وبهذه الصفة تستطيع دول الخليج عرض معاهداتها أمام المحاكم الدولية اذا حدث خلاف حول تفسيرها ، ويرفض العرف البريطانى تبريرات الفسخ من جانب واحد ويقبل المفاوضات لانهائها كما حدث مع الكويت مثلا لانهاء اتفاقية ١٨٩٩ ، واذا كان يجوز لمسقط والكويت بمقتضى تبادل المذكرات والاتفاقات عام ١٩٥٨ ، ١٩٦١ على التوالى ، ان يتمتعا بالقسط الاوفر من سلطة التعاهد مع أطراف ثالثة ، فان اتفاقات المشيخات مع بريطانيا ، وان لم تحرمهم من حق ابرام الاتفاقات ، الا أنها قيدته بشرط الموافقة المسبقة لبريطانيا .

وبالنسبة لسكان الخليج ، يقرر المؤلف انهم وان لم يعدوا رعايا بريطانيين British nationals فهم ليسوا اجانب لكنهم يتمتعون بمركز وسط British protected persons وبذلك يتمتعون بحقوق ضمنها قانونا الجنسية البريطانية عام ١٩٤٨ والمحميات عام ١٩٤٩ من بينها الحماية الدبلوماسية البريطانية فى الخارج وداخل دول الكمنولث ، كما يجوز ان يحملوا تصاريح المرور البريطانية .

الى أى مدى تعد المشيخات مسئولة عن تصرفاتها الدولية ؟

تتحدد المسئولية الدولية أو الاهلية القانونية الدولية بالقدر الذى تبيحه اتفاقات الحميات مع بريطانيا ونظرة القانون البريطانى لها . ويرى المؤلف - استنادا الى العمل الدولى فى هذا الخصوص - ان بريطانيا تعد مسئولة فى مواجهة الدول الاخرى عن مخالفات المشيخات ، بشرط ان تستنفد اجراءات التقاضى الداخلية فى المشيخات . ونظرا لتنازع الاختصاص الداخلى والبريطانى داخل المشيخات ، يرى المؤلف ان بريطانيا تتحمل مسئولية كاملة فى القطاع الذى تمارس فيه اختصاصها وتتحمل مسئولية مخففة بخصوص تصرفات الشيخ عموما . ويشرح المؤلف بعد ذلك الاثار القانونية المترتبة على انكار العدالة امام محاكم دول الخليج وتحديد جهة التعويض وطريقة طلب التعويض ، وخرق الالتزامات التعاهدية والاجراءات القانونية الخاصة باتفاقات البترول وغيرها من المسائل التفصيلية التى يضيق المقام لتقصيها .

ويثور سؤال هام : اذا كانت بريطانيا مسئولة دوليا عن تصرفات هذه المشيخات فما هو مدى شرعية عمل مكاتب مقاطعة اسرائيل المنتشرة فى هذه المشيخات ؟ يرى المؤلف ان بريطانيا لاتتدخل فى هذا الموضوع كما أن اسرائيل لم تقدم شكوى بهذا الشأن الى بريطانيا .

ويختتم هذا القسم بمناقشة امكانية تطبيق الفصل الحادى عشر من ميثاق الامم المتحدة ، وامكانية التقدم لعضوية الامم المتحدة طبقا للمادة ٤ من الميثاق ، فيرى انه يصعب القول باستيفاء المشيخات الان لشروط المادة ٤ الخاصة بالعضوية وان اتيح لبعض المشيخات مثل قطر والبحرين والكويت قبل استقلالها الاشتراك كعضو منتسب فى بعض الوكالات المتخصصة مثل اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية واتحاد البريد العالمى ..

أما القسم الثالث فقد خصصه المؤلف لدراسة المطالب الاقليمية . فمثلا فيما يتعلق بادعاء ايران السيادة على جزر البحرين ، تناول المؤلف - بصفته بحرينى الجنسية - باستفاضة الجوانب المختلفة للقضية بنزاهة علمية ومنطق قانونى مقنع شارحا الخلفية التاريخية لهذه الدعوى التى تحركها أطماع بترولية فى الاساس وتغذيها تعقيدات الشخصية الوطنية الفارسية فى رغبتها فى استرداد ملكها القديم . وتتبع المؤلف مراحل القضية وموقف بريطانيا منها باعتبارها ممثلة لمصالح البحرين ، ثم تقدم ليفند أسس الدعوى تاريخيا وقانونيا فأوضح أن الفرس حكموا البحرين فترة معينة من تاريخها الطويل ، امتد حكمهم من عام ١٦٠٢ الى عام ١٧٨٢ وكانت فترة يسودها القلق السياسى وعدم احكام السيطرة الفارسية نتيجة اضطراب الاوضاع السياسية الداخلية فى ايران وضعف بحريتها وتزعزع وضعها الدولى . واذا كانت فارس تدعى السيادة على البحرين تأسيسا على عدة مبررات من بينها حق الفتح عام ١٦٠٢ فان المؤلف يؤكد ان حق الفتح يستلزم عناصر معينة لكى يكون مقبولا فى القانون الدولى كأساس لادعاء على اقليم معين ، فيلزمه مثلا الاستيلاء على الاقليم ، وضمه وممارسة قدر معين من السلطة الفعالة عليه . ولو فرضنا جدلا ان هذه الشروط قد توفرت لفتح فارس للبحرين ، فالثابت قانونا أن هذا الحق يسقط منطقيا نتيجة فتح العرب للبحرين عام ١٧٨٣ على اعتبار أنه اذا كان الفتح مكسبا لحق ، فان اعادة الفتح بوساطة طرف آخر يعتبر مسقطا لحق الفاتح الاول وناسخا له . ولا يقبل بعد ذلك من فارس قولها بعدم شرعية الفتح العربى بغير موافقتها اذ لا يوافقها فى ذلك العرف الدولى واجتهادات الفقهاء .

أما استناد ايران على المغالطات الدبلوماسية فى تفسير المذكرات المتبادلة بينها وبين بريطانيا منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر او استنادها الى اتفاقات غير مستكملة العناصر فذلك قول لا يجد له أساسا فى القانون الدولى . كما يمكن القول من وجهة نظر القانون الدولى ان مجرد الحجة التاريخية بغير ممارسة فعلية للسيادة لا تنهض اساسا كافيا للدعوى على اقليم ، كما ان ايران فقدت فعالية دعواها بفعل عوامل قانونية مقبولة لدى جمهرة كتاب القانون الدولى وهى عدم استيفائها لشروط حق الفتح ، واستقلال البحرين منذ مدة طويلة ، وتقادم الزمن المسقط لحقها اذ افتقرت احتجاجاتها الدبلوماسية الى ممارسة فعلية لمظاهر السيادة على اقليم البحرين .

ومن الناحية الفعلية تظهر الاحصاءات الرسمية ان العنصر الفارسى لا يشكل العنصر الغالب فى البحرين بقدر يسمح باسناد الدعوى اليه فى حالة تقرير المصير عن طريق الاستفتاء مثلا ، وتخلط ايران فى هذا الخصوص بين العنصر والدين اذ تحسب الشيعة فى البحرين فرسا .

وفيما يتعلق بالنزاع حول البوريمى يدرس المؤلف الموضوع باسهاب كبير من جوانبه المختلفة التاريخية والقانونية والدبلوماسية متتبعا الحوار السعودى البريطانى ومراحله ثم يتوقف عند اتفاقية التحكيم عام ١٩٥٤ التى أنشأت محكمة التحكيم ذات التشكيل الخماسى لتحديد الحدود العامة بين السعودية وأبو ظبى ومسقط ، والفصل فى السيادة على البوريمى ، وقد فشلت المحكمة فى اصدار حكم فى الموضوع مما استتبع تجدد المبادرات التى كانت آخرها محاولة توسيط السكرتير العام للامم المتحدة شخصيا بين بريطانيا والسعودية بعد استئناف علاقاتهما الدبلوماسية فى يناير ١٩٦٣ ويسقط المؤلف حق مسقط فى الموضوع ، كما يظهر افتقار حق شيخ ابو ظبى الى اثبات التقادم المكسب للحق وهى الممارسة المستمرة والهادئة للسيادة على الواحة ، واذا كانت السعودية ذات الحق النسبى فى الواحة ، فانه يعيب دعواها فقر فى ممارسة السلطة الفعلية من عام ١٨٦٩ الى عام ١٩٥٢ .

ويتتبع المؤلف قضية الخلاف بين مسقط وعمان ومشكلة عمان ، فأدان قانونا التدخل البريطانى عام ١٩٥٧ لكنه لم يتخذ موقفا واضحا فى العلاقات بين مسقط وعمان ، وان كان يميل الى عدم اعتبار اتفاقية السيب بين الطرفين اتفاقية دولية .

وفى القسم الرابع تتبع المؤلف مشاكل الحدود وهو يقسمها الى مشاكل حدود أرضية وبحرية . ويعزى المشاكل الارضية الى عدم تخطيط الحدود فى شرق الجزيرة العربية اذ تقوم على الولاءات القبلية ، كما يعزى المشاكل البحرية الى صعوبة تطبيق أحكام اتفاقية جنيف الخاصة بقانون البحر عام ١٩٥٨ فى نطاق الخليج ويرد ذلك الى التعقيد الجغرافى للخليج الملىء بالجزر الصغيرة المتناثرة وقد برزت مشاكل الحدود بصفة خاصة أخيرا نتيجة الاكتشافات البترولية فى الارض والبحر ، وما يترتب على عدم تخطيط الحدود من مشاكل قانونية عند منح عقود امتياز الكشف عن البترول .

ومن ابرز اتفاقات الحدود التى أبرمت فى هذا الشأن اتفاقية الحدود الساحلية بين البحرين والسعودية فى ١٩٥٨/٢/٢٢ وهى تمثل اول محاولة فى المنطقة لتطويع اتفاقية جنيف ١٩٥٨ لظروف المنطقة .

كما تعد اتفاقية تقسيم المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية عام ١٩٦٥ أساسا صالحا لحل مشاكل الحدود فى المنطقة .

على أن هناك عددا من المشاكل الملحة مثل النزاع بين أبو ظبى وقطر حول خور العديد ، والخلاف بين السعودية من جانب وأبو ظبى وقطر من جانب آخر حول الحدود العامة بينها ، والخلافات بين المشيخات المتصالحة على حدودها الارضية والبحرية حيث لا يعرف بداية أو نهاية لحدود المشيخة هذا بالاضافة الى الخلافات بين المشيخات حول ملكية الجزر فى الخليج ، ثم بينها وبين ايران حول عدد من الجزر المتناثرة أيضا فى الخليج وتخطيط الحدود البحرية معها ، وان كانت المفاوضات قد بدأت للتفاهم فى هذا الشأن بين ايران من ناحية ودول الساحل العربى فى الخليج من ناحية اخرى .

ومهما يكن من محاولة عرض معظم النقاط الواردة فى الكتاب بقدر الامكان فانى أؤكد أن جدة الموضوع وجدية عرضه بمنطق قانونى علمى بقلم باحث عربى ، كل ذلك لا يغنى عن دراسة الكتاب والاستمتاع بتحليلاته القانونية المتعمقة والتفصيلية والتى لم يسعفنى ايرادها فى هذا المقام .

عبد الله الاشعل

السياسة الخارجية والدفاع القومى

٣

□ LAWRENCE I. RADWAY — FOREIGN POLICY AND NATIONAL DEFENSE — U.S.A. — 1969□

مؤلف

هذا الكتاب هو لورانس رادواى أستاذ العلاقات السياسية الدولية بكليـــة دار البحوث الامريكية ، والكتاب يحاول أن يبحث فى الظروف والمؤثرات التى تحيط بوضع السياسة الخارجية وسياسات الدفاع القومى للولايات المتحدة الامريكية

وفى بداية الكتاب ، يتولى المؤلف تحليل ابعاد البيئة الدولية الراهنة ، فيقول أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى كانا لابد أن يبرزا كقوتين متصادمتين فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ، حتى ولو لم تكن تفصلهما هذه التناقضات الإيديولوجية الحادة ، ذلك ان المنطق التاريخى لصراع القوى كان سيصل بهما حتما الى هذا الوضع ان عاجلا أو أجلا . فكل من الدولتين ظهرت بعد الحرب كقوة هائلة لها من امكانيات النفوذ والتأثير ما لا يمكن مقارنته بما كانت تمتلكه قبل نشوب الحرب ، وهذه الامكانيات الهائلة والمطردة الزيادة من القوة والنفوذ جعلت كلا منهما تتصور الاخرى وكأنها الخطر الاكبر الذى يهدد كيانها ومعتقداتها وأمنها ومصالحها واستراتيجيتها فى هذا المجتمع الدولى .

وهذه العلاقة السوفيتية الامريكية العدائية بعد الحرب لم تكن ، كما يؤكد المؤلف ، الا امتداداً لجذور سابقة من الكراهية وأزمة الثقة المتبادلة ، منذ ان حدثت ثورة اكتوبر البلشفية فى عام ١٩١٧ ، وتدخل أمريكا العسكرى فى روسيـا السوفيتية مع غيرها من الدول الاوربية الرأسمالية لاخماد الثورة فيها ، وتأجيلها الاعتراف بالنـظام السوفيتى حتى عام ١٩٣٣ . ثم ازدادت حدة الشكوك والمخاوف السوفيتية من الاتجـاهات الامريكية بعد تشجيع امريكا ، ضمنيا على الاقل ، لحليفتيها الغربيتين بريطانيا وفرنسا على توقيع معاهدة ميونيخ فى سبتمبر ١٩٣٨ التى مكنت المانيا الهتلرية من احتلال مناطق الحدود الاستراتيجية فى تشيكوسلوفاكيا ، مما شجع هتلر فيما بعد على غزو الاراضى السوفيتية ، واستمرت هذه المخاوف أثناء الحرب حين تأخر الغرب فى فتح الجبهة الثانية فى فرنسا ، مما وصل بالاتحاد السوفيتى الى حد الاعتقاد بأن الدول الغربية كانت على وشك أن تعقد سلاما منفصلا مع ألمانيا تاركة بذلك السوفيت يواجهون ألمانيا وحدهم ، كمـا أن السوفيت باتوا مقتنعين بأن حلفاءهم الغربيين كانوا يحجبون عنهم بعض الحقائق المتعلقـة بأسلحتهم الجديدة ، ولا سيما الاسلحة الذرية .

أما الولايات المتحدة ، فقد انتابتها هى الاخرى بعض الشكوك حول السياسات السوفيتية فى أوربا وغيرها من المناطق ، وظهر هذا بشكل خاص بعد الهجوم اليابانى على بيرل هاربور بفترة قصيرة حين أقدم الاتحاد السوفيتى على ضم دويلات البلطيق الثلاث لاتفيا واستونيا وليتوانيا ، وكذلك ضم الاقاليم البولندية الواقعة شرقى خط كيرزون وبعض أجزاء من رومانيا ، وحينئذ بدا للولايات المتحدة أن المطالب الاقليمية السوفيتية فى منطقة شرق أوربا لم يكن لها حد تقف عنده ، وتأكد ذلك بعد وقوع هذه المنطقة تحت سيطرة الجيش الاحمر فى عام ١٩٤٤ حين بدأت الحكومة السوفيتية تدافع عن حقها فى الاراضى التى كانت تتبع روسيا قبل عام ١٩١٧ ، وايضا مطالبتها باقامة أنظمة صديقة فى هذه الدول .

ظهور الحرب الباردة واشتداد

حـــــدة الصراع الايديولوجي

بعد انتهــاء الحــرب ، بــدأت الصراعــات الايديولوجية بين الكتلتين السوفيتية والغــربية تزداد حدة وتفاقما ، وبدا أن الوفاق الذى استمر اثناء الحرب قد أشرف على نهايته الطبيعية ، ويمكن أن نعتبر الخطابين اللذين ألقاهما ستالين وتشرشل فى مطلع عام ١٩٤٦ اشارة البدء فى الحرب الباردة • فستالين أعرب عن اعتقاده بأن الحروب العالمية ستظهر وتتجدد ما بقى العالم تحت سيطرة الاحتكارات الرأسمالية العالمية ، كما أن تشرشل استخدم تعبير الستار الحديدى الذى قال انه أصبح يفصل شرق أوربا عن غربها •

وقد أعقبت ذلك ، زيادة حدة التوتر والانقسام بين السوفيت والدول الغربية حول ما يجب اتباعه من سياسات ازاء ألمانيا ، وكذلك حول سياسات الرقابة على استخدامات الطاقة الذرية ان أن الولايات المتحدة أعلنت انها لن تتخلى عن تفوقها الذرى ما لم يقبل الاتحاد السوفيتى باجراءات الرقابة والتفتيش الدولى داخل أراضيه ، بينما عارض السوفيت الرقابة والتفيش وأصروا على ضرورة نبذ أمريكا لاسلحتها الذرية قبل الدخول فى أية ترتيبات للتفتيش أيا كانت طبيعتها • وكان هذا التأزم المتزايد فى العلاقات الامريكية السوفيتية سببا فى صدور مبدأ ترومان فى عام ١٩٤٧ الذى وسع نطاق المساعدات الاقتصادية الامريكية لتركيا واليونان حتى يستطيعا أن يجــابها التهــديد السوفيتى الموجه اليهما • فاليونان كانت تعانى من مشكلة حرب العصابات الشيوعية فيها ، بينما تعرضت تركيا لضغط عسكرى ودبلوماسى بسبب مضايق الدردنيل والبوسفور الاستراتيجية • وكان مبدأ ترومان هو بداية التطبيق الامريكى لسياسة الحصر التى حدد خطوطها الرئيسية ودافع عنها جورج كينان ، وتبع ذلك تقديم مشروع مارشال للانعاش الاوربى ، وبلغ مجموع ما أنفقته الولايات المتحدة على الدول الاوربية التى استفادت من هذا المشروع حوالى سبعة عشر ألف مليون دولار فى الفترة الواقعة بين ١٩٤٨ و١٩٥٣ وكانت هذه الاعانات كلها على شكل منح •

ثم بدأت الولايات المتحدة تشجع مشــاريع الاندماج وترتيبات الامن الجماعى بيــن الدول الاوربية ، وتجلى هذا اولا فى تأييد معــاهدة بروكسل فى عام ١٩٤٨ التى أنشأت اتحاد غرب أوربا ، بيد أن وقوع بعض الاحداث الهامة فى هذا الوقت جعلها لا تكتفى بمثل هذه الاجــراءات الاندماجية المحدودة والوقوف عند حد تشجيعها ، وانما عملت على توسيع نطاقها والمشاركة مباشرة فيها • ويجيء فى مقدمة هذه الاحداث استيلاء الشيوعيين على الحكم فى تشيكوســلوفاكيا ، والحصار الذى فرضه السوفيت على الانتقال من والى برلين الغربية فى محاولة لطرد الدول الغربية الثلاث من مناطق احتلالها فى بــرلين • وكان لحصار برلين الاثر المباشر فى التعجيل بقيام منظمة حلف شمال الاطلنطى فى ابريل ١٩٤٩ بناء على توصية فاندنبرج الشهيرة •

على أن المواجهة الامريكية السوفيتية لم تنحصر فى اطار القارة الاوربية وحدها ، بل تجاوزتها الى القارة الاسيوية كذلك ، وقد رفع من درجة التوتر فى هذه المواجهة الاسيوية عدة أحداث هامة منها وقوع الصين تحت السيطرة الشيوعية فى عام ١٩٤٩ ، وقيام الحرب الكورية فى عام ١٩٥٠ • ويقول المؤلف ان الحرب الكورية دفعت الولايات المتحدة الى اتخاذ اجراءات ايجابية ونشيطــة لتدعيم أمنها القومى بالوسائل العسكرية ، بعد ما كانت الوسائل الرئيسية المطبقة منذ اعلان مبدأ ترومان فى عام ١٩٤٧ هى الوسائل الاقتصادية والدبلوماسية • ويرجع ذلك الى أن التهديد الذى كانت الولايات المتحدة تحاول حصره فى ذلك الوقت ، هو تهديد الاقليات الشيوعية لانظمة الحكم الديمقراطى فى البلاد التى تنتمى اليها أو تعمل فيها هذه الاقليات • أما بعد الحرب الكورية ، فان صورة وحجم هذا التهديد كانت قد تغيرت ، ولم يعد التهديد الذى تمارسه الاقليات وانما التهديد بأسلوب الغزو العسكرى المباشر • وفى الواقع أنه قبل أن تقع الحرب الكورية ، كانت الولايات المتحدة قد لجأت الى تخفيض قواتها المسلحة من اثنى عشر مليون جندى فى عام ١٩٤٥ الى مليون ونصف فى عام ١٩٤٧ ، كما خفضت حجم انفاقها العسكرى ، استنادا الى الحماية التى يخلعها عليها احتكارها الذرى ، وانشغالها بمشاكل السياسة الداخلية أكثر من أى شيء آخر ، وقد استمر ذلك حتى بعد أن تحولت الصين الى الشيوعية فى عام ١٩٤٩ • أما الحرب الكورية فكانت الصدمة التى أحدثت تحولا خطيرا فى استراتيجية امريكا وفى سيــاساتها الدفاعية والامنية ، فالحكومة الامريكية باتت تعتقد ان للاتحاد السوفيتى مخططا استراتيجيا مرسوما للسيطرة العالمية ، وانه يستخدم الايــديولوجية

وأدوات العنف المسلح كوسائل لتنفيذ هذا المخطط العالمى ، وبدا أن هناك اتفاقا تاما بين الجمهوريين والديمقراطيين على أن الولايات المتحدة يجب أن تقاوم هذا المخطط السوفيتى الديناميكى بكل ما تملك من امكانات القوة • ومن هنا يمكن القول بأن سياسات الادارة الجمهورية فى عهد ايزنهاور لم تكن الا امتدادا متوسعا لسياسات الادارة الديمقراطية فى عهدترومان •

ونتيجة لهذا التصميم الامريكى على مواجهة الاستراتيجية السوفيتية ، وبخاصة فى أوربا ، بدأت أمريكا تحقن تحالف الاطلنطى بامكانات جديدة تمكنه من مغالبة التحديات الهائلة المناوئة ، فعلى سبيل المثال نجد أنه فى عام ١٩٥٠ بلغ مجموع الفرق السوفيتية مائة وخمسة وسبعين فرقة ، منها حوالى اثنتين وعشرين فرقة فى ألمانيا الشرقية ، وست فرق فى دول أوربا الشرقية الاخرى ، على حين أن مجموع الفرق التى كانت تحت سيطرة الناتو لم يتعد اثنتى عشرة فرقة ، منها فرقتا الاحتلال الامريكيتان فى ألمانيا ، وكانت القيادات الوسطى والجنوبية للناتو فى حالة من فراغ القوى التام تقريبا •ولكن فى الفترة بين ١٩٥٠ و ١٩٥٣ بدأت تحدث تغييرات هامة فى حجم الامكانيات العسكرية للناتو ، فمن ذلك التخطيط لانشاء خمس وعشرين فرقة توضع تحت تصرف القيادة الوسطى للحلف ، وخمس وعشرين فرقة اخرى من تركيا واليونان وايطاليا توضع تحت تصرف القيادة الجنوبية ، كما تضاعف حجم الانفاق العسكرى فى هذه الفترة حتى بلغ الضعف فى كل من بلجيكا والدينمرك وبريطانيا ، والثلاثة اضعاف فى كل من فرنسا والنرويج ، واربعة أضعاف فى كندا • أما الولايات المتحدة فقد زاد انفاقها العسكرى فى هذه الفترة من أربعة عشر بليون دولار الى تسعة وأربعين بليونا • وتلى ذلك ضم ألمانيا الغربية الى حلف الاطلنطى لكى تستطيع مقاومة التهديد السوفيتى عند خط التقسيم الفاصل بين شطرى أوربا • كذلك فان دخول ألمانيا الناتو أعفى الدول الغربية من الاعتماد كلية على القوة الجوية النووية لمخاطرها الرهيبة •

وحينذاك أصبح واضحا أن قوات الناتو فى أوربا لم تكن أكثر من درع يجعل الدول الداخلة فيه تتقى الضربات السوفيتية المبدئية ، بينما بقيت القيادة الجوية الاستراتيجية الامريكية باسلحتها النووية ، السيف الذى يحمى هذه الدول فيما اذا فشل الاعتماد على الاسلحة التقليدية فى احباط الهجوم السوفيتى الموجه ضد أوربا الغربية • وهذه الاستراتيجية الاطلنطية الدفاعية بعناصرها غير المعقدة آنذاك أطلق عليها استراتيجية الدرع والسيف (Shield and Sword Strategy) •

ويقول المؤلف أنه قد أمكن للناتو أن يحقق استقرارا فى علاقات توازن القوى الاوربى ، وأن يبقى على الوضع الاقليمى القائم دون تغيير ، وان كان معنى ذلك فى التحليل الاخير ،استمرار تقسيم أوربا الى شطرين تتصادم انظمتهما ومعتقداتهما ومصالحهما •

ولكن التوازن الذى حققه الناتو فى أوربا ، لم يتحقق فى القارة الاسيوية ، حيث كانت الفعاليات العسكرية للناتو بعيدة عن التأثير على ما يدور فيها من صراعات بين القوى الشيوعية والقوى المناوئة لها • ومن أهم هذه الصراعات : الحرب فى فيتنام فى عام ١٩٥٤ التى انتهت بانسحاب فرنسا ودخول امريكا لتأخذ مكانها فى الدفاع عن الدولة الجديدة فى فيتنام الجنوبية ، ومن ثم ، فقد بدأت ارتباطات امريكا العسكرية فى اسيا تتسع وتتعقد لتغطى دولا مثل اليابان وفرموزا وكوريا الجنوبية وفيتنام الجنوبية والفلبين بالاضافة الى التعهد بالدفاع عن حياد كامبوديا ولاوس • وقد حاولت امريكا ان تنسق بين هذه الارتباطات فى منظمة حلف جنوب شرقى آسيا التى أقيمت فى عام ١٩٥٤ وضمت كذلك دولا مثل الباكستان وتايلاند واستراليا ونيوزيلندا والفلبين وبريطانيا وفرنسا •

ويقول المؤلف ان اضطلاع امريكا بهذا الدور الضخم فى الدفاع عن أمن بعض الدول الاسيوية هوالذى أدى بامريكا الى أن تدخل الحرب الفيتنامية، وأن تصل بقواتها فى فيتنام فى عام ١٩٦٨ الى ما يقرب من ستمائة ألف جندى ، حتى لقد أصبح محور التركيز فى استراتيجية أمريكا الخارجية هى آسيا وليست أوربا ، وان كان أحد لا يدرى ما اذا كان هذا التركيز سيكون دائما أم عارضا •

تطور الاستراتيجية الامريكية

ثم يبدأ المؤلف فى مناقشة التطورات التى مرت بها الاستراتيجية الامريكية منذ انتهاء الحرب فى الهند الصينية فى عام ١٩٥٤ ، فيقول انها قامت على عنصر الردع بالاسلحة النووية ، وكانت القيادة الجوية الاستراتيجية هى الركيزة التى قام

عليها تنفيذ استراتيجية الردع ، وهذه الاستراتيجية هى التى بلورها جون فوستر دلاس فيما عرف باستراتيجية الانتقام الشامل واستراتيجية الانتقام الشامل المبنية على الردع النووى كانت تحقق ميزتين فى آن واحد : احداهما استراتيجية ، والاخرى سيكلوجية • فالميزة الاستراتيجية تركزت فى أنها كانت تعفى أمريكا من الاحتفاظ بقوات ضخمة فى المناطق المكشوفة أمام الهجوم السوفيتى أو الشيوعى ، ما دامت الاسلحة النووية ستتكفل بالرد على هذه الاستفزازات ، كان لابد أن يخيف الاتحاد السوفيتى ويجعله اكثر حذرا وتقديرا لعواقب تصرفاته التى تشكل تهديدا والميزة السيكلوجية هى أن الردع بالاسلحة النووية أو اخلالا • بالوضع الدولى القائم •

ولكن هذه الاستراتيجية تعرضت لانتقادات حادة ، كان أبرزها أن تطبيقها بحذافيرها قد يدفع العدو الى القيام بحرب نووية صاعقة أو مباغتة (Pre - emptive War) ليحبط أى هجوم نووى أمريكى محتمل ضده ، وكان معنى ذلك زيادة حدة الاختلال فى الموقف الدولى ، على عكس الاغراض التى استهدفها تطبيق هذه الاستراتيجية • كما وجهت انتقادات أخرى لجانب الثقة فى الردع الامريكى بالاسلحة النووية ، وبخاصة فى مواجهة الاستفزازات المحدودة الاهمية ، لان معنى هذا كله كان اما أن تندفع أمريكا فى استخدام الاسلحة النووية بصرف النظر عن طبيعة التهديد ومداه ، وبذا تقع كارثة الحرب النووية بكل ما تحمله من دمار ، واما أن ترتضى أمريكا بالتراجع ، وبهذا يفشل الردع الذى يشكل حجر الزاوية فى تطبيق هذه الاستراتيجية •

وبدا كثير من المحللين الاستراتيجيين يتبنون وجهة النظر القائلة بأن تنوع امكانيات القوة الامريكية ، وعدم تركيز الردع فى الاسلحة النووية وحدها ، كان لابد أن يزيد من ثقة خصوم أمريكا فى فعالية هذا الردع وواقعيته ، ومن ثم فقد دعوا — ضمن ما دعوا — الى انشاء قوات تقليدية ضخمة ، حتى يكون رد الفعل على قدر الفعل ، بمعنى أنه اذا تطلب الرد أن يكون بالاسلحة التقليدية ، كان من المستطاع تنفيذه ، وبالعكس فى حالة الرد النووى وكان هذا التحليل هو الاساس فى تحول الاستراتيجية الامريكية الى فكرة الرد المرن او الرد المتدرج او التصاعدى وهى الفكرة التى اصبحت تعرف باستراتيجية الاستجابة المرنة أو استراتيجية القوة المضادة والتى طبقت منذ عهد الادارة الديمقراطية لكيندى •ونتيجة لذلك أنشئت قوات مدربة على حرب العصابات ، ودعمت امكانيات النقل الجوى للقوات التقليدية ، ووضعت خطط للازمات والطوارىء ، بحيث تتمكن أمريكا من تطويق أى تهديد وحصره قبل أن يستفحل ، كما زيد عدد القاذفات الاستراتيجية والصواريخ ذات الرءوس النووية بحيث تفوقت بنسبة ثلاثة أو أربعة الى واحد على الامكانيات السوفيتية المقابلة • واقترن بذلك اجراء مسح جديد لكل الاهداف السوفيتية الاستراتيجية ، كما تمت مراجعة كل الخطط السوفيتية السابقة حتى تتنوع البدائل المفتوحة أمام الولايات المتحدة للتصرف فى مواجهة أى تهديد ، او بلغة البنتاجون الخاصة « الوصول من خلال هذا كله الى تنوع الاختيارات فى حالة الهجوم ، أى هجوم •

ويختتم المؤلف هذا الجزء من كتابه بالحديث عن التيارات المعاصرة فى البيئة السياسية الدولية وما يتعين على الولايات المتحدة أن تسلكه ازاءها ، فيقول أن هناك نزعة ديمقراطية واضحة آخذة فى الازدهار فى جو العلاقات الدولية ، ويحدث ذلك بفعل عدد من المؤثرات التى تتجاوز الحدود القومية للدول مثل : تزايد التوقعات فى مختلف المجتمعات نحو مستويات أفضل من المعيشة ، وتزايد التعليم وانتشاره ، وتحسن وسائل النقل ، وزيادة حجم التعامل والاتصال الدولى ، وانهيار أدوات السيطرة الاجتماعية التقليدية ٠٠الخ •

ومن هذه النقطة ينتقل المؤلف الى تحليل التغييرات التى تحدث فى داخل العالم الشيوعى والعالم الغربى وفى دول العالم الثالث التى يقول عنها المؤلف أنها مدفوعة الى تحسين ظروف الحياة فيها ومحاربة التخلف بجوانبه الاقتصادية والاجتماعية ، وانتهاج سياسات غير منحازة لكى تحمى حريتها واستقلالها • وهذه السياسات غير المنحازة لم تعد تستفز الولايات المتحدة بنفس الدرجة كما كانت الحال ابان الخمسينات ، بل ان اتجاهات الانظمة اليسارية بعد ما تبين لها انها لا يمكن أن تعاملها كلها معاملة واحدة ، حيث أن بعض هذه الانظمة يرتبط بموسكو ، بينما يرتبط

بعضها الاخر ببكين ، هذا فى الوقت الذى تحاول فيه أنظمة يسارية ثالثة أن تحمى استقلالها دون انحياز الى هذا الجانب أو ذاك ، مثلما تفعل غينيا ٠

وينتهى المؤلف الى القول بأن هذه التغييرات الديناميكية المؤثرة فى العلاقات الدولية أصبحت تتطلب تنوعا كبيرا فنى الادوات والاساليب التى تستخدم فى حل المشكلات التى يخلقها هذا التغيير ٠ كما أن أجهزة وضع السياسات يجب أن يتوافر لها من الحساسية والقدرة على الاستجابة السريعة المرنة الواسعة لاتجاهات التغيير ما يجعلها تتقبل هذا التغيير بعقل مفتوح وأفق رحب ، كما يجب أن تتعلم من أخطائها وتفيد من الانتقادات الموجهة اليها ، فبهذا وحده يمكنلسياسات أمريكا الخارجية والدفاعية أن تحقق غاياتها وأهدافها الرئيسية ٠

بعد ذلك ينتقل المؤلف الى مناقشة الاجهزة المسئولة عن وضع السياسات الخارجية والدفاعية فى امريكا ٠ ويحلل دور وسلطة رئيس الجمهورية ووزراء الخارجية والدفاع وأجهزة المخابرات والهيئات العلمية والمصالح الاقتصادية ٠٠الخ ٠ فأما فيما يتعلق بسلطة رئيس الجمهورية فهى تكاد تكون بغير حدود فى هذه المواضيع، وكل الاجهزة الاخرى انما تكون معاونة له فى اقتراح هذه السياسات وتصميمها فى الاطار الملائم الذى يتفق مع تفسيراته للمصلحة القومية ٠

ويتكلم المؤلف عن بعض هذه الاجهزة فيذكر مثلا أن أجهزة المخابرات تضم مجموعة ضخمة من ذوى الكفايات الممتازة فى المجالات الدبلوماسية والاستراتيجية والعلمية والفنية والاقتصادية ، حتى تستطيع أن تحلل كل المعلومات التى تقع بين أيديها ٠ وتبلغ ميزانية أجهزة المخابرات فى أمريكا سنويا حوالى ثلاثة بلايين من الدولارات ، والجانب الاكبر من هذه الميزانية يخصص لوكالة الدفاع القومى، وهى وكالة غير معروفة نسبيا وتتبع البنتاجون ، ثم هناك وكالة مخابرات الدفاع التى يغطى نشاطها الاسلحة الثلاثة : الجيش والبحرية والطيران ٠ ومكتب المخابرات والابحاث التابع لوزارة الخارجية ، ووكالة الطاقة الذرية الامريكية ، وهيئة المباحث الفيدرالية ٠ وهاتان الوكالتان الاخيرتان تشاركان فى ميدان جمع المعلومات الخارجية ٠ وبالاضافة الى كل ذلك ، فهناك أهم هذه الوكالات جميعا ، وهى وكالة المخابرات المركزية التى تتولى فى جانب من مسئولياتها تجميع المعلومات بوسائلها الخاصة ، فضلا عن قيامها بتحليل المعلومات التى تجمعها وكالات المخابرات الاخرى ، ووضعها فى صورة شاملة-تحدد اطار المواقف التى تجمع بشأنها هذه المعلومات ٠ ويقال ان لوكالة المخابرات المركزية الامريكية حوالى خمسة عشر ألف عميل داخل أمريكا وخارجها ٠ وتستخدم وكالة المخابرات المركزية وسائل متنوعة فى جمع المعلومات ، مثل التصوير بالاقمار الصناعية والرادار ٠٠ الخ ، وبعضها يجمع من المطبوعات والنشرات العلمية والوثائق الحكومية والاحصاءات التجارية والصحف الاجنبية والنشرات الاخبارية والمشاهدات السياحية ٠٠ الخ ٠ وأهم جانب فى تقارير المخابرات المركزية هو ذلك الجزء المسمى بالتقديرات القومية ، وهو يتضمن تحليلات شاملة لقدرات ونوايا الحكومات الخارجية ، وهذه التقديرات تراجعها وتمحصها لجنة خاصة مكونة من كبار موظفى وكالة المخابرات المركزية ، وتكون الموافقة النهائية عليها من قبل هيئة ممثلة لكل أجهزة المخابرات وجمع المعلومات فى أمريكا ٠ ويقول المؤلف ان وكالة المخابرات المركزية تملك امكانيات هائلة لجمع المعلومات ، كما ان لديها فرصا ممتازة لكى تقدم تعريفها للمواقف التى تمس الامن والمصالح الامريكية أمام رئيس الجمهورية ، وهذا هو السبب فى انها تحتل مركزا استراتيجيا خطرا فى صنع السياسات الخارجية والدفاعية فى أمريكا ٠

ويحلل المؤلف دور العسكريين فى هذه السياسات فيقول ان هذا الدور قد ضعف تحت تأثير عدد من العوامل المتداخلة ، بعضها ذات طبيعة سياسية ، وبعضها الاخر ذات طبيعة تكنولوجية ، وذلك بالاضافة الى العوامل النابعة من طبيعة تصورات هؤلاء العسكريين لدورهم داخل هذه العملية المعقدة ٠ فبالنسبة للعوامل السياسية ، يمكن ارجاعها على وجه التحديد الى وقت الحرب الكورية واتجاهات الجنرال ماك آرثر التى بدأت تثير الانزعاج حول ضرورة تأكيد السلطة المدنية فوق السلطة العسكرية ، وبالفعل فقد بدأت الاجهزة السياسية المدنية تضرب حصارا متزايدا حول هذا النفوذ العسكرى ٠ ويتضح هذا بشكل خاص فى سياسات ماكنمارا ، أثناء توليه مسئوليات وزارة الدفاع ، حيث لم يكن للعسكريين نفوذ يذكر بجانبه ٠

أما عن العوامل التكنولوجية ، فان ظهور الاسلحة النووية جعل الحرب أمرا لا يمكن تصوره . وهذا الاعتبار أدى الى أن أصبحت سلطة رئيس الجمهورية بشأن اتخاذ قرار الدخول فى الحرب النووية أو تقرير أنواع الاسلحة المستخدمة فى الحروب والصراعات أيا كان مداها ، أمرا لا ينازعه فيه أحد ، ولم تعد العملية رهنا أو وقفا على قرارات العسكريين وارائهم . وأما عن العامل الاخر المرتبط بتصورات العسكريين لطبيعة أدوارهم ، فترجع الى أن كلا من الاسلحة الثلاثة : الجيش والبحرية والطيران ، يتصور وضعه فى النظام الدفاعى الامريكى على طريقته الخاصة . وهذه الخلافات الفنية بين العسكريين ، لم يعد من الممكن حسمها أو تسويتها الا بوساطة سلطة مدنية أعلى منهم ، وهذا فى حد ذاته يؤكد سلطة الاجهزة السياسية المدنية فوق الاجهزة العسكرية .

كما يؤكد المؤلف عاملا هاما آخر ، وهو أن مجال الخبرة فى الموضوعات الاستراتيجية الفنية ومشكلات الامن القومى لم يعد أى منهما احتكارا للعسكريين ، وانما أصبحت هناك قطاعات متزايدة من العناصر المدنية ومن مراكز البحث الاستراتيجى بالجامعات والمؤسسات الاكاديمية ، أضعف الى حد كبير من النفوذ العسكرى بشكله السابق . وعلى العكس ، فان التحليلات الاستراتيجية ذات القيمة الكبيرة اليوم تصدر عن أوساط البحث الاكاديمى وليس من الاوساط العسكرية ، يضاف الى ذلك كله أن طبيعة العقلية العسكرية تنعكس الى نظرتها الى أمور السياسة الخارجية ، فهى تخلع الاعتبار الاول على الادوات العسكرية فى تحقيق أهداف الدولة ، لان ذلك ميدان احترافها وتخصصها ، بينما هى لا تعلق أهمية مماثلة على الادوات الدبلوماسية والاقتصادية والدعائية ..الخ . ولكن التغير فى طبيعة الحروب الحديثة أبرز قيمة هذه الادوات الى حد تضاءلت الى جانبه فى كثير من الاحوال ، أهمية الادوات العسكرية .

وعلى ذكر المؤسسات العلمية ومراكز البحث الاكاديمى ذات الجوانب المتصلة نحو موضوعات السياسة الخارجية والدفاع القومى ، يقول المؤلف ان الميزانية التى تنفقها الحكومة الفيدرالية على الابحاث العلمية والتكنولوجية فى العام الواحد بلغت اكثر من خمسة عشر بليونا من الدولارات ، ومعظمها تنفقه وزارة الدفاع وهيئة أبحاث الفضاء ولجنة الطاقة الذرية الامريكية ، وهذه الابحاث تغطى مختلف المجالات ، وعموما تنصرف الى الجوانب الاتية :

(ا) بحث الجوانب الفنية فى المفاوضات الدبلوماسية ، أو المفاوضات التى تتناول أمورا مثل التفجيرات النووية واستخدامات الفضاء الخارجى . (ب) الجوانب الفنية فى المعونات الخارجية ، مثل برامج تحديد النسل أو التخلص من ملوحة البحر . (جـ) العوامل التكنولوجية التى تستطيع أن تدعم من امكانيات أمريكا العسكرية . (د) دراسة وتحليل الفعاليات النسبية لنظام التسليح المختلفة والاستخدامات المناسبة لكل واحد منها . ويقتضى هذا بالضرورة دراسة بعض الامور الفنية المعقدة مثل : عدد ونوع وموقع الاهداف الاستراتيجية المطلوب تدميرها ، وكمية النيران التى يفجرها كل سلاح ومدى ارتباط كثافة النيران وتركيزها بالمدى النسبى للدمار المطلوب احداثه فى هذه الاهداف ، والتعرف على الجوانب الكمية والكيفية فى دفاعات العدو وتحديد المقدرة النسبية لكل سلاح على اختراق هذه الدفاعات وتدميرها ، وكذلك التوصل الى مدى الدقة فى تصويب الاسلحة الى هذه الدفاعات المعادية ، وعدد الصواريخ التى تنطلق فى كل موجة من موجات الهجومات وفى اطار الوقت المحدد لها ، وتحديد مدى تعرض دفاعات الدولة للهجوم فى اطار تقييم الامكانيات الهجومية المتاحة لدى الطرف الاخر ، وأخيرا وليس آخرا ، حصر تكلفة كل نظام من نظم التسليح . (هـ) تمحيص النظريات والافكار الاستراتيجية مثل استراتيجية الانتقام الشامل،والحرب المحدودة ، او نظم الدفاع ضد الصواريخ ، ونظم الوقاية من أخطار الاشعاع النووى ، والتوصل الى ما اذا كانت هذه الافكار تعتبر منطقية وواقعية أم أنها على خلاف ذلك ..

ثم يسهب المؤلف فى تحليل الادوار والمسئوليات التى تقوم بها الاجهزة والمؤسسات الاخرى فى ميادين وضع السياسات الخارجية والدفاعية ،ومن تلك الاجهزة : الكونجرس الامريكى ، ومجلس الامن القومى ، وهيئة مستشارى البيت الابيض ، والاحزاب السياسية ، والخبراء المتخصصون فى أمور السياسات الخارجية والاستراتيجية ، وجماعات الضغط أو جماعات المصالح ،

والتنظيمات النقابية والعمـــالية ، والصحافة والرأى العام .. الخ .

ويتعرض المؤلف فى أحد فصول كتابه للتحدث عن الادوات التى يمكن أن تستخدمها الولايات المتحدة من أجل التأثير فى العالم الخارجى . وأول هذه الادوات اداة الدبلوماســية التى يقـول عنــها المؤلف انها تستطيع أن تفعل الكثير دون ان تورط الولايات المتحدة فى اللجوء الى استخدام وسائل العنف المسلح . ويضرب مثلا لبعض الانجازات التى حققتها الدبلوماسية الامريكية ، ومنها نجاحها فى مواجهة أزمة الكاريبى التى نشأت حول وجود قواعد للصواريخ السوفيتية فى كوبا ، والتى فيها استطاعت هذه الدبلوماسية أن تنقل الى الاتحاد السوفيتى تصميم أمريكا على تصفية هذا الخطر الداهم على أمنها القومى بالوسائل السلمية قبل أن تضطر الى استخدام قوتها العسكرية للوصول الى هذه النتيجة . كما أن الدبلوماسية الامـريكية استطاعت ان توضح لبكين ان الولايات المتحدة لم تكن تستهدف من حربها فى فيتنام غزو الاراضى الصينية او ضرب النظام الشيوعى القائم فيهـــا يضاف الى هذا كله اتباع امريكا لاستراتيجية القوة المضادة او الاستجابة المتدرجة او المرنة فى محاولة منها لاقناع الاتحـــاد الســـوفيتى باتبـــاع نفس الاستراتيجية لتجنب الاندفــاع فى اســتخدام الاسلحة النووية بدون تمييز ، ثم هنـــاك دور الدبلوماسية الامريكية فى الوصول الى اتفاقيــة الحظر الجزئى على اجراء التجارب النووية ، وفى اقامة الخط الساخن بين موسكو وواشنطون ، وفى تسوية الخلافات بين تركيا واليونان حول الازمة القبرصية ، ومحاولة حل الخلافات بين الهنــد والباكستان بسبب كشمير .. الخ .

والحقيقة أن المؤلف فى معالجته لهذه النقطة بالذات قد ركز على ابراز بعض الجوانب التى يعتقد ان الدبلوماسية الامريكية قدنجحت او اثبتت وجودها فيها ، بينما لم يشأ ان يحلل الاخطـــاء الفادحة التى وقعت فيها هذه الدبلوماسية فى مناطق عديدة من العالم ، فى أمريكا اللاتينية وافريقيا وآسيا والشرق الاوسط ، حيث قامت هذه الدبلوماسية على اغفال الاحتياجات النفســية لشعوب هذه القارات ، وحاولت أن تفرض عليهم من مركز القوة حلولا وأوضاعا تتناقض بشكل حاد مع المصالح الحيوية لتلك الشعوب . وعلى أية حال ، فان هذه النغمة المتميزة أمر شائع بين المؤلفين الامريكيين ، على الرغم من مـراكزهم العلمية الرفيعة وامـكانياتهم الهـائلة فى البحث والتنقيب والاستقصاء .

ومن الادوات الاخرى التى يذكرها المؤلف ، الدعاية التى تستهدف التأثير فى الرأى العام الخارجى على نحو أو آخر ، ويقـــول ان هدفها عموما هو رسم صورة مشرقة عن أمريكا فى العالم ، وبخاصة فى افريقيا وآسيا وأمـريكا اللاتينية ، ويضيف أن هذه الدعاية تسعى جاهدة للوصـــــول الى أوســـاط التنظيمــات الشــبابيــة والطلابية ، وجماعات المثقفين وضباط الجيش فى هذه الدول ، ان لهذه الفئات تأثيرا خطيرا على مجريات الامور فى البلدان النامية ، وذلك لان فئات رجال الاعمال والمهنيين تكون بالمقارنة ضئيلة الحجم والنفوذ ، ويقول المؤلف ان الطلاب ثبت خطرهم على بعض الانظمة القائمة فى كثير من الدول .

وتأخذ هذه الدعاية شـــكل الاذاعات والبرامـج التليفزيونية والصحف والافلام والمعارض التجارية والصناعية والعروض الرياضية والنوادى الثقافية وجمعيات الصداقة والمنح الدراســـية مثل (منح الفولبرايت) ، والمشاركة فى البحوث التى تجريها الدول الاخرى والتدريس .. الخ .

كما يتحدث المؤلف عن المعونات الاقتصادية والعسكرية كأدوات فعالة تستخدمها الحكومــة الامريكية فى خدمة سياساتها الخارجية والعسكرية

وفى نهاية الكتاب يحاول المؤلف أن يلخص الانتقـادات الموجهـــة ضد السـياسة الخارجيــة الامريكية ، فيقول ان من أهم هذه الانتقادات : ١ ــ أن الوسائل التى تستخدمها الولايات المتحدة فى تحقيق أهداف سياساتها غير كافية . ٢ ــ أن هناك ميوعة فى السياسات التى تتبعها الولايات المتحدة فى كثير من المواقف . ٣ ــ ان الكيفية التى توضع بها السياسة الخارجية من شأنها تسهيل ضياع عنصر المسئولية ، كما تجعل من الصعب السيطرة على تصرفات الافراد الذين يشاركون فى وضع هذه السياسات . ٤ ــ أن حرص الرئيس الامريكى على الابقاء على نفسه فى السلطة ، وسعيه للحصول على تأييد للسياسات التـى يقترحها ويتبناها ، يدفعانه فى الكثير من الاحيان الى المبالغــة فى اظهــار الاخطـار والشرور التى

تواجه الولايات المتحدة ، والتهويل فى المزايا المنسوبة الى هذه السياسات •

ويقول المؤلف ان هذه الانتقادات سليمة ، وان كانت هناك بعض الملابسات التى تقترن بظهور اخطاء وعيوب فى السياسة الامريكية الخارجية ، ومن ذلك أن مصالح أمريكا الخارجية متشعبة ومعقدة بدرجة هائلة ، والولايات المتحدة تواجه من الازمات الدولية أكثر مما تواجهه أى دولة أخرى فى العالم ، وبالتالى فان الضغوط الموضوعة على أجهزة سياساتها الخارجية تكون أعنف بكثير منها فى أى مكان آخر • ولان النظام الامريكى نظام ديمقراطى ، فان عمليات السياسة الخارجية عمليات مكشوفة ، كما أن اخطاءها يصعب سترها أو التمويه عليها ، كذلك ولان الاهداف المعلنة من وراء هذه السياسات هى أهداف سامية (على حد تعبير المؤلف) فان الفجوة بين المثاليات والممارسة الواقعية تكون واضحة بشكل يصعب اخفاؤه •

وفى الواقع ان هذا التبرير من جانب المؤلف لا يخلو من المغالطة ، فهو حين يدعى أن الاطار الديمقراطى الذى تصمم هذه السياسة الخارجية فى داخله ، يجعل من الصعب التستر على اخطاء هذه السياسة وعيوبها ، وانما يتجاهل القوى الخفية التى توجه هذه السياسة وتحركها؛ فى اطار يتناقض فى كثير من الحالات مع ما تفرضه مقتضيات المنطق والواقع ، حتى أن المرء ليعجب فى أحيان كثيرة من الدواعى التى تحدو بواضعى هذه السياسة الى اتخاذ مواقف لا تخدم المصالح الامريكية ذاتها • والامثلة على ذلك كثيرة • فى أزمة الحرب الفيتنامية ، وأزمة الشرق الاوسط ، وهذه المواقف غالبا ما تحركها قوى الاحتكارات ومصالحها العاتية وجماعات الضغط وأجهزة المخابرات ... الخ •

وعلى اية حال ، فان المؤلف لم يفعل أكثر من أن يرسم لنا صورة واضحة عن العوامل التى تحيط بالسياسة الخارجية الامريكية واستراتيجيتها العسكرية ، والتى تنتهى بها الى الوقوع فى الكثير من الاخطاء والتناقضات التى يشق على المراقب المحايد أن يجد تبريرا منطقيا لها •

د • اسماعيل صبرى مقلد

الحكم الاستعمارى البريطانى فى مصر

□ ROBERT L. TIGNOR — MÎDERNIZATION AND BRITISH COLONIA RULE IN EGYPT (1882 — 1914) — PRINCETON UNIVERSITY — 1966 □

ترمى دراسة البروفسور تينيور الى معرفة أثر الاحتلال البريطانى فى مصر على تطوير البلاد نحو الانظمة العصرية • وأول ما يلفت نظره هو التفاوت الكبير بين نواحى التقدم المختلفة • فبعضها لقى تشجيعا والبعض الاخر لقى اهمالا يكاد يكون تاما •

والبحث من الاهمية بمكان ، لانه يضع أمامنا صورة واضحة لنتائج الحكم الاستعمارى فى مصر • ويحلل المؤلف نقطا تمهيدية :

١ — عناصر المدنية الغربية التى لقيت قبولا فى الشرق وآثار الاحتلال الغربى فى العالم غير

الاوروبى وفى الجماعات الاوروبية التى اتصلت به ·

٢ ـ كيفية التفاعل بين هذه المدنية والمجتمع التقليدى ونتيجة اتصال هاتين المدنيتين احداهما بالاخرى ·

يلاحظ الكاتب أن مثل تلك المواضيع لم تدرس حتى الان الا من واقع التفكير الاوروبى ، وكأن الانظمة المحلية لم تكن · فكانت أوروبا فى مركز المصدر لفكر وتكنولوجيا مالبثا ان انقلبا عليها · أما لماذا وقع التطور بهذه الصورة فالتحليل يساعد على معرفته ·

ومصر بنوع خاص فى نظره مثال كامل أمام الباحث · لانه فى استطاعته الاطلاع على وثائق كثيرة من الجانب البريطانى ومعلومات كافية من الناحية المصرية لالقاء الضوء على ملامح المجتمع المصرى قبل التدخل الاستعمارى وبعده ورد فعل البلاد ازاءه ·

وأول ما عنى به المستر تينيور هو دراسة عناصر المدنية الغربية التى تسربت الى مصر قبل الاحتلال فيلاحظ :

أولا : أن مصر كانت قد بدأت فعلا فى نهج سياسة عصرية · فمنذ الحملة الفرنسية والتحول بدأ يشق طريقه واستمر فى عهد محمد على واسماعيل ، حيث خطط برنامج عصرى كان غرضه أساسا ايصال البلاد الى توازن أكثر تعادلا مع الغرب من الناحيتين العسكرية والفنية ·

ثانيا : كانت هنالك جماعة كونتها السلطة السياسية بمثابة نواة لتشجيع التطوير العصرى فى مصر ، وأولئك العملاء بعضهم مصرى ولكن غالبيتهم من الاوروبيين · فمن قبل عام ١٨٨٠ أسهمت فى التطور العصرى طبقة من التجار والماليين لجأوا الى مصر طمعا فى فرصة طيبة للاستثمارات الرأسمالية ، وكانوا يتمتعون بنفوذ كبير لسبب الامتيازات الاجنبية ، وأورد الكاتب قصة الخديوى سعيد لما أمر احد خدمه باقفال النافذة أثناء زيارة أحد الاجانب له فقال : « أرجو سرعة اقفال النافذة حتى لا يلحق الخواجة برد فقد يكلفنى ذلك عشرة آلاف جنيه تعويضا » ·

أما الجماعة الثانية فهم المصريون الذين تربوا على الاسلوب الغربى · فالاحتلال البريطانى لقى فى مصر مجتمعا معدا للاصلاح وموافقا عليه · كان هذا المجتمع المصرى ضيقا اذا قيس بالعدد

الهائل من المصريين الذين كانوا يعيشون وفقا للتقاليد ، ولكنه كان نواة صالحة لتطوير البلاد اذا ما أعطيت له فرصة زيادة تدريجية فى كادر التعليم ·

ثالثا : ثقافتان متعارضتان فمن جهة كانت حكومة مركزية راغبة فى التطوير ومن جهة أخرى كان مجتمع ريفى لم يصل اليه هذا التطوير الا عن طرق عنيفة · فلم يكن فى وسع السلطة السياسية أن تحرر الموارد من أيدى المجتمع الريفى الا عن طريق الضرائب · فكانت التكنولوجية الوحيدة فى البيروقراطية تنحصر فى جبايتها ومصادره القوى البشرية عن طريق السخرة ·

لذلك انحصرت أغراض الحكم فى ثلاثة : الضرائب والسخرة والعناية بالامن وقد كان من الصعب والحالة هذه الاعتماد على الكفاءة الفردية للحد من الكفاية الذاتية للقرية ، فلما جاء محمد على وجمع بين يديه كل السلطات ـ أدرك التطور العظيم فى الغرب ، ولكنه بدلا من أن يوجه الموارد التى تحررت من قبضة المجتمع الريفى ، نحو الاصلاح الداخلى ، خصصها لزيادة قوته العسكرية ·

لم يكن لا وطنيا ولا مؤمنا بقيم الجامعة الاسلامية ، فاستغل مصر كما فعل المماليك من قبل ، كأنها عزبته الخاصة · ولكن رغم ضيق أفقه من ناحية التطوير فان أثر حكمه كان عظيما فى ميادين التعايم والزراعة والصناعة وخصوصا فى تطوير الجيش · أما خطؤه الاساسى فكان رغبته من جعل مصر « قاعدة قوية » ينطلق نفوذه منها على الشرق بأجمعه · دون أن يدرك أن أول شرط لصلاحية القاعدة هو تطويرها منذ البداية على أساس شعبى وطنى · فتأسيس المدرسة العسكرية واستقدام المستشارين العسكريين من فرنسا وانشاء ترسانة بحرية واخضاع التعليم للاغراض العسكرية كجعله مدرسة الطب ومدرسة الطب البيطرى لصالح الجيش ، كل ذلك لم يعمم التطوير فى المجتمع الريفى الذى ظل أداة استغلال · كل ما هنالك أن خريجى تلك المدارس أصبحوا نواة لطبقة متعلمة جديدة كانت راغبة فى تبنى الاساليب والانظمة الغربية ·

رابعا : أدخل محمد على فى مصر القطن طويل التيلة المعروف باسم جويل Juwel وعمم نظام الرى المعروف بالرى الصيفى فترتب على ذلك تغيير

كبير فى الاطار التقليدى للادخار المصرى وفى الحياة الريفية • فالترع الريفية كانت تتطلب عناية أكبر بسبب وجوب تطهيرها مما عمم نظام السخرة • هذا ما رآه الفلاح من التطوير فلم يكن هو المستفيد من النمو الاقتصادى الذى ذهبت موارده فى برامج عسكرية باهظة التكاليف بل بالعكس زادت اعباء الفلاح •

خامسا : أما تجربة التصنيع فقد كانت هى أيضا تحت تأثير فكرة وجوب اخضاعه لتلبية طلبات الجيش حتى تكون مصر مستقلة عن أوروبا فى صناعاتها الاساسية • استدعى محمد على الخبراء الاجانب وأنشأ عدة مصانع اتسمت بتكاليفها الباهظة فانتهت بأن تلاشت شيئا فشيئا ولم يبق منها الا الاثر القليل عندما احتل الانجليز البلاد • وفى عهد اسماعيل استمرت بعض نواحى التطوير تنمو ، ولكن على أساس تقوية طبقة من الرأسماليين الاوروبيين وانتشار نفوذهم واضعاف المجتمع المصرى حتى أصبح لا يستطيع المقاومة أمام الضغط الاجنبى • فأدى الاوربيون دورا كبيرا فى النظام المصرفى ومالية الدولة • أما المصريون فقد ظلوا بعيدين عن هذا النشاط ، ولم يفطنوا اليه الا بعد نهاية الحرب العالمية الاولى • فالبلاد كما رآها الكاتب بحق وان لم تعتبر فى ذلك الحين مجتمعا متطورا الا أنها كانت قد خطت خطوات ملحوظة فى طريق الاصلاح •

أما تلك الخطوات فاهمها التوسع فى زراعة القطن وتحسين وسائل الرى وتنمية التعامل التجارى مع العالم الخارجى عن طريق تصدير هذه السلعة • فأدى ذلك الى تحطيم نظام الاكتفاء الذاتى الذى امتاز به المجتمع الريفى ، وربط هذا الاخير أكثر من ذى قبل بالمدنية واقتصادياتها فازداد تأثير الحضارة المباشر فى النمو الزراعى وفى حياة الفلاح • ومع ذلك فقد حافظ هذا الاخير على مستوى معيشته دون أن يدخل أى تحسين على نظامها •

فدخلت بريطانيا بلادا كانت من قبل متأثرة الى حد كبير بالحضارة الغربية • فماذا كان مسلكها ازاء ذلك التطور والسياسة التى نهجتها فى مصر ؟

بريطانيا وراء البحث عن سياسة فى مصر

صرحت الحكومة البريطانية على اثر احتلالها مصر أنها عازمة على الجلاء عن البلاد بمجرد أن تستتب حالتها الادارية والاقتصادية • وكانت حكومة الاحرار تصرح انها لا ترغب الا فى ايقاف كل تهديد بالفوضى فى بلاد لها أهمية كبرى كطريق لممتلكاتها فى الشرق الاقصى •

ولم يكن ممكنا تحقيق هذا الهدف الا اذا كان فى النية الابقاء على الشكل التقليدى للانظمة القائمة واستبدال أنظمة أكثر ملاءمة لاحتياجات البلاد بالانظمة الاخرى • توطيد الاستقرار أولا وعدم الارتباط فى محاولة تطوير البلاد والاكتفاء باستبدال أنظمة أكثر ملاءمة مع احتياجات مصر بالانظمة المنهارة (صفحة ٤٨) ويعزو الكاتب هذه السياسة الى الفكرة الراسخة عند الاحرار الانجليز بأن بريطانيا ستجلو قريبا عن البلاد •

أدى ذلك الى نتيجة واحدة : كان الاصلاح محدودا فى السنوات الاولى من الاحتلال البريطانى وكانت حكومة الاحرار منقسمة على نفسها بالنسبة الى سياسة الجلاء وكانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بموضوع الاصلاح ، اذ أن هذا الاخير كان يفرض على الانجليز البقاء فى مصر • فأيد بعض أعضاء الحكومة سياسة اصلاح شامل وان أدى ذلك الى بقاء الانجليز فى مصر • وكان رأيهم يستند الى أنه مادامت ثورة عرابى قد أطاحت بالقديم بالاطار التقليدى للحياة المصرية فمن الافضل فرض أنظمة عصرية على البلاد وان أدى ذلك الى اطالة أمد الجلاء الى أن يتحقق تنظيم جذرى للمجتمع المصرى •

أما البعض الاخر من الاحرار الملقبين بالمعتدلين فقد كانوا يخشون من ان اتباع تلك السياسة قد يؤدى الى عكس غرضها ، وأنه من الافضل اجراء تحسينات على الانظمة التقليدية دون السعى لهدمها والاكتفاء بالرقابة الخفيفة بواسطة السلطات البريطانية •

ومما أضاف صعوبة أخرى على الصعاب القائمة ، أن بريطانيا لم تكن تملك حرية كاملة فى التصرف • فاعلان الاحتلال الموقت أوجب عدم التورط فى تغييرات جذرية فى الانظمة الدولية الخاضعة لها مصر ، كالتبعية للباب العالى والامتيازات الأجنبية •

ازاء هذا التردد رسمت السياسة البريطانية على القواعد الاتية :

١ — اعطاء ضمانات كافية لاستتباب النظام

ونشر الرفاهية فى مصر على أساس استقرار سلطة الخديوى .

٢ ـ تطوير البلاد نحو الحكم الذاتى .

٣ ـ تنفيذ جميع التزامات مصر الدولية .

هذه العبارات الغامضة والمتناقضة كانت تعبر عن المساومة الدقيقة بين التيارات المختلفة فى داخل الحكومة البريطانية ، ولكن الذى يلاحظ أن تقرير اللورد دفرين الذى وضع تلك المباىء ، اهتم بالامن العام وقمع الاضطرابات ومساندة السلطة التقليدية ، ولكنه لم يشر الى الاهداف الاقتصادية كالسكك الحديدية ونظام النقد والعمليات المصرفية والتجارة والصناعة والصادر والوارد . وكان مصر لم تتعد أن تكون منطقة دفاع للامبريالية البريطانية ونقطة استراتيجية مهمة نظرا الى موقعها الجغرافى . أما فى نظر الدول فكفى قوة الاحتلال أن تضمن لها الوفاء بالدين وعمل كل ما يسهل تحقيق هذا الغرض .

أوفد لورد كرومر الى مصر لتطبيق السياسة التى وضع مبادئها تقرير لورد دفرين . ولكن « ثورة السودان » غيرت الاوضاع من جديد . ويرى الكاتب نقلا عن الرسميين البريطانيين أن هذه الثورة هى التى فرضت على السياسة الانجليزية تأجيل موضوع الجلاء عن مصر . أما الوزراء المصريون فكان رأيهم غير ذلك ، اذ رأوا فى الجلاء عن السودان حيلة لاظهار أن البقاء فى مصر ضرورة لابد منها (صفحة ٦٢) .

وقد أثارت مسألة الجلاء عن السودان سخطا عاما فى مصر واستقالت وزارة شريف باشا احتجاجا على هذا القرار فكانت أول أزمة وزارية وقعت بعد الاحتلال فكيف كان حلها ؟

المشكلة أساسية لانه كان من الصعب على أى مصرى الاقدام على قبول الحكم بعد أن تبين أن سياسة الجلاء عن السودان ستؤدى الى تغيير السياسة البريطانية ازاء مصر وتأجيل موضوع الجلاء الى أجل غير مسمى . وفعلا اقترح اللورد كرومر على حكومته فى ذلك الوقت أن يتولى البريطانيون ادارة الوزارات المصرية اذا رفض المصريون التعاون معهم .

ولما جاءت وزارة نوبار باشا وانقذت الموقف ، تبين جليا أن السياسة البريطانية كانت تهدف الى استغلال التهديد السودانى كعذر لبقاء جيش الاحتلال . ومنذ ذلك الحين ضعفت نية الجلاء عن البلاد . ويصعب على أن اشارك الكاتب رأيه فى نية البريطانيين الخالصة فى الجلاء منذ البداية واميل الى الرأى القائل أن تصريحات الحكومة الانجليزية لم تكن الا على سبيل المناورات يقصد بها كسب الوقت وانتهاز الفرص الملائمة لتوطيد اركان الاحتلال

ولكن قبول نوبار باشا للوزارة أدى الى نتيجة غير متوقعة ، فاحتياج الحكومة البريطانية اليه حمله على تحديد اختصاص كل من السلطة المصرية والسلطة الانجليزية والضغط على تلك الاخيرة للاعتراف بالاولى فى بعض الامور .

والواقع أن سلطة الاحتلال اضطرت الى الاستماع الى آراء الساسة المصريين وتحرر أولئك نسبيا من الوصاية المطلقة فقاوموا من أجل الابقاء على النفوذ المصرى فى بعض الوزارات ولاسيما الداخلية .

وتبين ذلك لما قام الصراع الحاد بين نوبار والمستشار الانجليزى كليفورد لويد وانتصر الوزير المصرى ، فأرغم المستشار الانجليزى على الاستقالة وشرح الكاتب الاسباب والنتائج لهذه الازمة فذكر :

١ ـ أن استقالة نوبار فى تلك الاونة كان ربما يؤدى الى مشكلة صعبة قدنتنج عنها تولى السلطة البريطانية الحكم بنفسها ، وهذا ما كانت تريد تفاديه على قدر الامكان .

٢ ـ ان استقالة لويد أثبت من ناحية أخرى أن بريطانيا لم تكن راغبة فى التورط فى حكم مباشر يضطرها الى تحمل أعباء أكبر من حيث التطوير والاصلاح . فكان يجب على مصر أن تبقى منطقة استراتيجية لا أكثر ولا أقل .

٣ ـ ولهذا السبب كان الاستناد الى التعاون مع الساسة القدامى أساسا من أسس السياسة البريطانية فى مصر ، ومن أجل ذلك يجب تجنب عدم ارضاء الطبقة المصرية الحاكمة بأى حال .

لذلك استغنى عن سياسة الاصلاح الشامل واكتفى بمهمة صيانة الامن والمحافظة على الهدوء والسكينة فى المنطقة . واستند الكاتب على ما كتبته

التايمز فى ذلك الحين وهو « ان قوة نوبار مستمدة من ضعفنا ، فحكمه ما هو الا مساومة بين الحماية والضم • فعن طريقه يمكننا ابقاء الحماية ، أما بغيره فليس أمامنا الا القيام بادارة أوروبية محضة (عدد التايمز فى ٨ ابريل سنة ١٨٨٤) » •

الى أن أضافت الجريدة « ان الحل الوحيد الذى فيه نسبة معقولة من النجاح ، فهو ان تتولى انجلترا الادارة المصرية بأكملها • أما الاستغناء عن كليفورد لويد بصرف النظر عن مسئوليته، فهو انقلاب شامل للنظام الذى اتبعناه والعودة بنا الى عهد الخديوى اسماعيل (صفحة ٧٣) •

والواقع أن انتصار نوبار لم يدم طويلا ، فما أن زال التهديد حتى أقدم الانجليز على الاستغناء عن نوبار • وفشلت فى نهاية الامر سياسة الانفراد بالحكم فى وزارة الداخلية على أساس أن تلك الاخيرة هى « حياة البلاد الخاصة » وأن أى تدخل أجنبى فى ادارتها لن يعود الا بالضرر والفوضى ، اذ أن من الصعب عليه فهم العقلية المصرية •

هنالك عامل آخر أثر تأثيرا عظيما فى سياسة بريطانيا فى مصر ، وهو الاعتبارات المالية • فالضغط المالى كان يحتم عليها انشاء برنامج اصلاحى محدود كان غرضه الاساسى ايجاد الموارد اللازمة لسداد الديون والوفاء بالتعهدات الدولية • وأحسن مثال لذلك هو موضوع التصرف فى الاراضى الزراعية المستصلحة وأساليب توزيعها • فبدلا من توزيعها على صغار المزارعين - كما كان يريده الكثيرون من المصلحين - فضل بيعها بأعلى الاثمان وبالمزايدة الى الطبقة الثرية • وكان ذلك لسبب واحد وهو زيادة موارد الحكومة • وسمى ذلك تشجيع الموارد الرابحة للاقتصاد المصرى •

وفى عام ١٨٨٥ تولى المحافظون الحكم فى بريطانيا فساروا على المبادىء نفسها التى وضع أسسها حزب الاحرار وبقيت أهداف السياسة البريطانية على ما هى : توطيد سلطة الخديوى أى الحكم بواسطة الطبقة الحاكمة المصرية •

ظلت السياسة الانجليزية تؤيد فى الظاهر نية سحب جيش الاحتلال وتظهر هذا الاحتلال بمظهر العبء الثقيل ونقطة الضعف فى السياسة الخارجية البريطانية • فهو يعوق التفاهم مع فرنسا ويثير معارضتها ومعارضة روسيا فى موضوع صندوق الدين ويضع انجلترا تحت رحمة الالمان الذين لم يقبلوا مساندة سياستها الا فى مقابل مزايا أخرى فى افريقيا وآسيا •

هذا ما كان يصرح به ولكن الواقع أن الحكومة البريطانية كانت مؤمنة بأن قيمة مصر من الناحية الاستراتيجية كانت تفوق كل الاعتبارات الاخرى • وما دامت المسألة ذلك فبدا واضحا أن كل ما يقال عن نية الجلاء عن البلاد لم يكن الا على سبيل المناورات السياسية • وتذرعت بريطانيا بعذر جديد وهو ضعف الامبراطورية العثمانية والخوف من أن انهيارها قد يضعها تحت رحمة الدول الاوروبية ولذا من الافضل البقاء فى مصر وجعل تلك الاخيرة نقطة الارتكاز للقوة البريطانية فى شرق البحر الابيض •

وشجع لورد كرومر حكومته على هذه السياسة متخذا كذريعة « ان اعادة بناء مصر لن يتم الا بعد زمن طويل وان الجلاء لهذا السبب غير متوقع طوال السنوات المقبلة • وأشار فى أحد تقاريره « أن الجلاء عن مصر يختلف كل الاختلاف عن الجلاء عن افغانستان مثلا ، فليس فى تلك الاخيرة مصالح أوروبية عظمى ، أما فى مصر فيقوم فيها نظام شرقى بقوانين تقليدية راسخة ولا يتصور أن أوروبا ستقف مكتوفة الايدى تاركة هذا النظام ينهار دون أن تتدخل •

كان كرومر يقظا ازاء الانفعالات القائمة فى المجتمع المصرى • فقد سبق أن انفجرت أثناء الثورة العرابية والاسباب التى أوجدتها مازالت قائمة بعد الاحتلال البريطانى بعدة سنوات : الميول الوطنية المعادية لتركيا وللتدخل الاجنبى ولذا فان احتلالا فرنسيا يتبع الانسحاب الانجليزى من الامور غير المستبعدة • أعذار فى نظره كافية لابعاد احتمال الجلاء عن مصر على قدر الامكان والى أجل غير مسمى •

وهكذا التزمت حكومة المحافظين التى ظلت فى الحكم الى عام ١٨٩٢ ، ببقاء الاحتلال ، دون أن تتورط فى أى اصلاح فى مصر فيما عدا الاصلاحات الواجبة لتنفيذ تعهدات مصر المالية ازاء الدول الاوروبية فالاصلاحات التى قامت بها هى فقط تلك التى توطد أركان الحكم البريطانى فى البلاد (ص ٨٦) وعبر رئيس الحكومة البريطانية عن هذا الرأى بصراحة ثم قال « ان التدخل فى الشئون الداخلية لمصر ليس من أهدافنا ولن يمارس الا بالقدر الذى تفرضه العوامل الانسانية العالمية وانى

لا تؤمن بالبرامج الرامية الى صب مصر فى قالب حضارتنا (ص ٨٦) . لم يشعر البريطانيون لحظة واحدة أن عليهم مسئوليات ادبية وخلقية فى تطوير البلاد نحو الانظمة العصرية ما داموا قد قبلوا مسئولية تولى شئونها . وكان اللورد كرومر يعلم علم اليقين أن الطبقة المصرية الحاكمة المتعاونة مع البريطانيين لا تستطيع كبت الشعب المصرى اذا جلوا عن البلاد ، ولذا وجب فى نظره البقاء فى مصر . ولتبرير هذا البقاء اضاف الى الاعتبارات السابقة رسم صورة قاتمة لاحوال البلاد اذا ما تقرر الجلاء عنها .

كانت غالبية الرأى العام البريطانى ـ ابتداء من عام ١٨٨٨ قد تعودت نظرية دوام الاحتلال وعبر عن ذلك رئيس المحافظين عندما صرح أن « الرأى العام غير مستعد لقبول الجلاء عنمصرومن باب أولى عن تركها وشأنها (صفحة ٨٧) » .

لم تقف الدول الاوروبية مكتوفة الايدى أمام هذا العزم على بقاء الوجودالبريطانى فى مصروكان لهم سلاح قوى وهو مقاومة الادارة المصرية عن طريق الرقابة على الموارد المالية . فبدأ حملة الاسهم يقيمون العراقيل أمام الحكم البريطانى . أما هذا الاخير فقد كان على أتم استعداد للتضحية بالمصالح الاوربية اذا تمكن من ذلك . وفرنسا من جانبها لم تر الا الدفاع عنها لا لانها كانت مؤمنة بتلك السياسة ولكن لان تلك السياسة كانت متفقة ومصالح حملة الاسهم .

وظلت أركان السياسة البريطانية مستندة الى مبدأين : أولا عدم التورط فى تحويل البلاد نحو التطور العصرى .

ثانيا الابقاء على السلطة البريطانية بأقل قوة ممكنة وبأقل ثمن . ويقول الكاتب وكأنه يريد أن يلتمس العذر لتلك السياسة « فرضت تلك السياسة فرضا وفقا للنظام الاستعمارى الذى كان سائدا فى نهاية القرن الماضى » أو بعبارة أوضح فضلت السلطة الاستعمارية على الاصلاح الشامل ، عدم التورط فى برنامج من التطوير قد يؤدى الى تصادم بينها وبين الطبقة المصرية الحاكمة . فقد كانت تلك الاخيرة تعارض كل اصلاح يغير فى ميزان توزيع الثروة ، لان أى تعديل من هذا القبيل سيقلل من نفوذهم . أليس اكثر ملاءمة ان يظل الحكم الاستعمارى مستترا وراء تلك الطبقة مستندا الى أنظمة تقليدية قائمة ؟

ان الاصلاح الشامل يتطلب تربية الشعب وتعليمه وفتح باب الفرص لكل طبقة من طبقاته حتى الفقيرة منها حتى تتمكن من الوصول الى مراكز الحكم ، وهذا ما يجب تجنبه بأى ثمن لان معناه توزيع الثروة الوطنية والاراضى الزراعية بعدالة أكبر وفرض ضرائب أعلى على الطبقات الثرية . ولم تكن تلك الاخيرة راغبة فى تقبل تلك التضحيات ولم تكن لتقبلها الا اذا أرغمت عليها . فالحكم الاستعمارى الانجليزى فضل التواطؤ مع تلك القوى فى توجيه التطوير بالقدر الذى لا يؤثر فى مصالحها .

ورغم ذلك التعاون الرجعى بين القوى التقليدية والقوى الاستعمارية ، ظهرت عوامل مضادة لها دفعت بالتطوير نحو التقدم العصرى ولم تلبث أن قاومت هذا التعاون وظهرت وكأنها تريد تحطيمه .

واستخلص الكاتب من هذا الجزء من كتابه النتائج الاتية :

١ ـ لم تكن مصر تختلف اختلافا جذريا عما كانت عليه قبل الاحتلال من ناحية الاطار العام والشكل الاجتماعى والقيم الثقافية والحضارية .

٢ ـ اكتفى الانجليز بالحكم وراء النظام القائم مكتفين بفرض رقابة شديدة على وزارتى المالية والاشغال . أما سعيهم لمد سيطرتهم على الوزارات الاخرى فلم يكلل الا بنجاح نسبى .. ففى وزارة الداخلية تمكن الحكم المصرى من التقليل من هذا النفوذ حتى أصبح فى عهد نوبار ضئيلا ثم ما لبث ان تطور فى الفترة اللاحقة . وفى نظارة الحقانية خرجت السلطة من أيدى البريطانيين رغم برنامج الاصلاح الذى وضعوه فى عام ١٨٨٣ وبقى فى يد المصريين الذين بادروا بالاصلاح القضائى متأثرين بالنظام الفرنسى بدلا من اتباع أنظمة الدولة المستعمرة . وفى ميادين الصحة والتعليم لم يكن النفوذ البريطانى بالكبير ، فقد كان المصريون هم الذين يديرون تلك المرافق المهمة .

نجح المصريون أو بالاحرى الطبقة المصرية الحاكمة فى الفترة الاولى من الحكم البريطانى فى حمل هذا الاخير على احترام مبدأ ترك زمام الامور فى الشؤون الداخلية بين أيديهم وحتى عام ١٨٨٨ كان هذا الهدف قد تحقق فعلا ولو بصفة نسبية .

الاصلاحات الاولية فى الـزراعة والقضـاء ١٨٨٨ – ١٨٩٢

أثر عاملان على سياسة اللورد كرومر ازاء مصر الليبرالية البريطانية والتجربة الهندية •

ان ثورة الهند فى عام ١٨٥٧ قد جاءت صدمة قوية للحكم الاستعمارى فى تلك البلاد • واعتقد هذا الاخير أن سببها يرجع الى الخطأ فى حمل الشعوب المحكومة على قبول الانظمة وثقافة العالم الغربى • رأى الموظفون الانجليز على ضوء تلك التجربة أن تطوير مجتمع تقليدى عملية أكثر مشقة مما كانوا يظنون ، وانه يجب عمل حساب للمقاومة المحلية ضد مشاريع الاصلاح ، فالمجتمعات الشرقية فى نظرهم لا تتطبع بالطابع الاوروبى بسهولة •كان هذا ما خرجوا به من ثورة الهند ، أما الحقيقة فان البريطانيين تستروا وراء ذلك العذر لانهم لم يكونوا راغبين فى الاعتراف بالمثل العليا الوطنية عند الشعوب المحكومة • خرجت من ذلك اسطورة أن « ادخال الاساليب الحديثة ينسف التقاليد الموروثة دون أن يستعيض بها بالحضارة الاوروبية وان نتيجته الحتمية هى عدم الاستقرار وخلق الجو الملائم للفوضى والثورات •

تأثر لورد كرومر بهذا الرأى الذى كان يتمشى تمشيا تاما مع الاغراض السياسية البريطانية فى المستعمرات ، وسرعان ما خرج من هذا الرأى بأن « الشرق والغرب يختلفان اختلافا جذريا ، اذ أن مصادر المدنيتين مختلفة ومتعارضة • وسيلة سهلة للامتناع عن الاصلاح وتوفير مشقة المساعدات المالية والاقتصادية مع الابقاء على الحكم الاستعمارى •

أما نظرة اللورد كرومر فى موضوع منح الحكم الذاتى فتتلخص فى أن « منح الحرية معناه أقلية صغيرة تعطى لها الفرصة لاساءة استعمال السلطة (صفحة ٩٨) ولذا فيجب الاكتفاء بتوجيه الجهود نحو الزراعة والرى •

ويرى اللورد كرومر أيضا أن الشرقى ليس لديه روح الشعور بالمسئولية الفردية ولذا يضطر الى الالتجاء الى الحكومة فى كل شىء يتعلق بالصالح العام • ففى نظره لن تقوم للشرق قائمة طالما لم يرب الفرد على الشعور بالمسئولية فى شؤون بلاده ولذا لابد أن تؤدى الدولة فى المرحلة الاولى دورا كبيرا فى المجتمع • وهذا فعلا ما تحقق من قيام الدولة بمشروعات ضخمة فى رى البلاد •

وكان اللورد كرومر يخشى بنوع خاص قيام الشعور الوطنى او ما يسميه الديماجوجية الوطنية التى يتميز بها فى نظره نصف المتفرنج • فلا يرى فى هذا الاخير الا شخصا يستغل نفوذه لدى العامة غير المتعلمة ليحرك فى نفسها الرغبة فى أهداف غير منطقية • ويرى كرومر أن حماية الشعوب من الديماجوجية الوطنية من الامور العسيرة ، ولا سيما أنه كان متشائما من حيث استطاعة الشرقى اقتباس الثقافة الغربية من كل نواحى الفكر •

وهنا نصل الى صلب تفكيره المغرض : اثبات أن الادارة الاستعمارية ضرورة لابد منها فالانظمة الاوتوقراطية الراسخة فى التقاليد ومؤثرات الدين وعقلية الفرد جميع تلك العوامل تجعل من الصعب أن تقف المستعمرة على أقدامها بدون مساعدة الادارة الاوروبية • ولذا حصر اللورد كرومر همه كله فى تطوير الناحية المادية فى البلاد حتى يحصل على الاستقرار السياسى دون الرجوع الى أنظمة برلمانية فى حالة تطبيق الحكم الذاتى •

ولفت الكاتب النظر فى عدة مناسبات الى آراء اللورد كرومر كما طبقت فى مصر ، وأهم ما فيها أن السلطة الاستعمارية غير متحمسة للشروع فى اصلاحات شاملة وأنه يكفى المحافظة على الهدوء وعدم تهديد المصالح الاستراتيجية باصلاحات سابقة لاوانها •

كان جيش الاحتلال فى مصر صغير الحجم لا يتعدى الخمسة آلاف رجل فى بعض الفترات ، ولم يكن كرومر يثق بطبيعة الحال بالجيش المصرى رغم أنه كان يسيطر عليه ضباط انجليز • ولهذا السبب كان من المهم الحصول على نوع من الرضى الشعبى عن طريق التطوير المادى •

فرضت تلك السياسة ضآلة الامكانيات البريطانية اذا قيست بحجم الامبراطورية المترامية الاطراف : قوة صغيرة وموارد محدودة وفرض الحكم الانجليزى على شعوب كثيرة ، كل ذلك أملى سياسة « اشراك المحكومين بربطهم بشىء من الرخاء الاقتصادى دون التورط فى اصلاحات قد تهدد النظام التقليدى وتنذر بقيام انفعالات ثورية كانت تلك السياسة أسلم طريق لاطالة أمد الاستعمار بأرخص الاثمان •

نفسه من ناحية صور اللورد كرومر نفسه كالمصلح وبطل الحضارة الغربية فى الشرق ، ومن ناحية أخرى وفر على نفسه مشقة التورط فى التطوير الى الحد الذى يفقد المجتمع الشرقى كيانه الداخلى •

رفع مستوى المعيشة بدون تغيير جوهرى فى نظام الطبقات • وخصوصا كان من أهم أغراض تلك السياسة الابقاء على نفوذ الطبقة الحاكمة المحلية والاكتفاء برقابتها والحكم من وراء الستار.

وكان هذا النظام يتطلب تعاونا بين الطبقة الحاكمة المحلية والحكم الاستعمارى ، فاذا ظهرت الخلافات بينهما أصبح من الصعب تطبيقه • ولذا بدأ الصدام بينهما فى أول فترة الاحتلال ، مما اضطر السلطة الاستعمارية الى اختيار عناصر أكثر طاعة لسياستها • ولكن فى تلك الاثناء ظهرت فى الميدان عناصر جديدة متعلمة طامحة الى الاصلاح منادية بتطوير أعمق من الذى ترغب السلطة الاستعمارية فى تحقيقه •

وكان من نتيجة ظهور تلك الطبقة الجديدة ان خشيت الطبقة الحاكمة المحلية على امتيازاتها التقليدية فانحدرت شيئا فشيئا نحو التبعية للسلطة الاستعمارية •

ويبدى الكاتب ملاحظة جديرة بالتفكير العميق عندما يذكر « ان عند نهاية كل تجربة استعمارية بريطانية تتلقى الادارة وابلا من الهجمات نظرا الى وقوف السلطة الانجليزية موقفا رجعيا ازاء الاصلاح (صفحة ١٠٦) ومن أمثلة ذلك سياسة الضرائب فقد وقفت انجلترا على الدوام وراء الطبقة الحاكمة المصرية وأيدتها فى رغبتها فى عدم ادخال أى تعديل فى نظام الضرائب • ولم يتردد المستشار كرومر المالى فى القول بأنه يجب اخضاع كل مشروع من هذا القبيل الى رغبات الطبقة الحاكمة وأيده لورد كرومر بحجة « ان حكومة أجنبية يجب عليها أن تكون أشد حذرا فى عمنها من حكومة أهلية » • وفعلا أوقف كل مشروع يرمى الى رفع نسبة الضريبة العقارية فلم يجر فيها أى تعديل قبل أوائل القرن العشرين •

الازمات السياسية ١٨٩٢ — ١٨٩٤

حاولت سلطة الاحتلال فى السنوات العشر الاولى ممارسة الحكم عن طريق الطبقة المصرية فجرى نوع من السيطرة دون أن تصطدم معها • اقتسام السلطة بينهما : ففى أيدى البريطانيين نظارات الحربية والمالية والاشغال • وفى أيدى الطبقة الحاكمة المصرية نظارتا الداخلية والحقانية • وفى تلك الاخيرة فازت الادارة المحلية على معارضة الانجليز الشديدة ضد ادخال قانون نابليون والانظمة القضائية الفرنسية فى التشريع المصرى • وبقيت الحالة على ذلك الى أن تولى عباس الثانى العرش فى عام ١٨٩٢ •

ومن ذلك التاريخ بدأت سلسلة من الازمات السياسية هزت النظام السياسى وغيرت أوضاعه • فقد كان هذا الاخير الى ذلك الحين ، مبنيا على ميزان دقيق من تقسيم السلطة بين مصريين وانجليز • طبعا كان لاولئك الاخرين نصيب الاسد ولكنهم لم يحصلوا على السلطة فى بعض الميادين الا فى مقابل ترك ميادين أخرى بين أيد مصرية ، كان هذا هو ثمن التعاون بينهما •

ولكن هذا التعاون تزعزع فى ١٨٩٢ بتولى عباس عرش الخديوية • فكان من نتيجة هذا التزعزع أن بسطت السلطة الاستعمارية بعنف شديد نفوذها على الادارة المصرية بأسرها • ومنذ ذلك العهد لم تراع فى اختيار النظار المصريين كفاءتهم فى الادارة بل استعدادهم للطاعة للسلطة البريطانية •

أما السبب الاساسى لهذا التحول فهو ظهور المقاومة الوطنية • فاضطرت السلطة الاستعمارية أن تغير أسلوبها متجهة الى وسائل أكثر أوتقراطية للمحافظة على مراكزها • وكما حدث أثناء الثورة العرابية شقت حركة المقاومة الوطنية طريقها فى اتجاهين : أولهما يتلخص فى الشعار القديم الذى اتخذه العرابيون « مصر للمصريين » والاخر فى الاتجاه الى القيم الدينية لمقاومة التيار الغربى • وتوخيا للاهداف الماضية نفسها كان الشعور المعادى متجها ضد الطبقة الحاكمة أى الارستوقراطية التركية الاصل التى كانت نواة اختيار كبار الموظفين وكبار الملاك •

ومع ذلك يلاحظ الكاتب أن الحركة الاولى فى ثورة الشعور الوطنى كانت سياسية ومحافظة بمعنى أن المطالبة كانت محصورة فى الاهداف السياسية أما البرنامج الاجتماعى فلم يختلف عن آراء الطبقة الحاكمة من حيث شكله الرجعى • فلم تظهر الرغبة فى ربط الوطنية بالانظمة الاشتراكية

الا فيما بعد لما بدأت الوطنية تتوغل فى الطبقات الشعبية . حقيقة أن بعض الوطنيين طالبوا بتعميم التعليم بين الطبقات الفقيرة ومنح الضمانات للفلاح ضد استغلال كبار الملاك ، الا أن المقاومة الوطنية كانت تبعد عنها كل قصد اشتراكى .

أما الحركة الوطنية نفسها فقد كانت منقسمة لا من حيث مبدأ الاستقلال والحرية ولكن من حيث الوسائل المؤدية اليها . فرأى البعض السعى للحصول على مساعدة الدول الاجنبية كفرنسا وتركيا ـ والبعض الاخر حصر الجهود فى كسب تأييد الاوساط التى تحارب الامبريالية فى بريطانيا بانتقاد الادارة الاستعمارية وتوجيه اللوم اليها فى التأخير والمماطلة فى تطوير البلاد . وكان هنالك ضرب من المعتدلين يرون أن الانجليز الذين اشتهروا بنظامهم الليبرالى ، قد يتنازلون عن السلطة اذا ما تعاون معهم المصريون وأثبتوا كفاءة فى تحمل أعباء ومسئوليات الحكم الذاتى .

أما الساسة الذين كانت لهم آراء واضحة فى برنامج للحكم بعد التخلص من النير البريطانى والحصول على الحكم الذاتى فقد كانوا قليلى العدد ومنقسمين فكان الشعور السائد حائرا بين السياسة والدين . ومهما كانت الاختلافات فان الجميع كانوا يقفون متحدين السلطة الاجنبية . وذكر الكاتب فى ذلك الشأن بعض أقوال الشيخ محمد عبده وعبد الله النديم والشيخ على يوسف .

ان هذا الفصل من الكتاب قد يولد فى الذهن اختلافا جوهريا عند الوطنيين المصريين ، واكن الواقع ، كما أوردته فى كتابى « مصر الليبرالية الوطنية » أنه لم تكن هنالك فروق عميقة بين آراء مصطفى كامل وعرابى . كل ما هنالك أن الجهاد الوطنى كان متأثرا بالقوى التى كانت مستعدة لمساعدته . فالشكل الرجعى عند مصطفى كامل ليس الا مناورة تكتيكية سببها ضرورة المساومة مع الخديوى عباس وقد كان محافظا وكان يساعد الحركة بالمال .

كما أن موضوع الخلافة العثمانية كان فى رأى مصطفى كامل مهما « لان تبعية مصر للسلطنة العثمانية كانت سندا قويا يمنع الانجليز من ضم مصر الى مستعمراتهم . لم يكن الباب العالى فى حالة الضعف التى كان يعانيها هو الذى كان يهدد مصر ولكن « الاحتلال البريطانى » كان حقيقة واقعة يراها كل يوم أهل البلاد .

أما الدور الذى قام به عباس فقد ذكره لورد كرومر فى أحد تقاريره : « أن الخديوى الشاب سيكون مصريا فقط بمعنى أنه لن يعادى الاوروبيين والانجليز بقدر ما سيكون ضد الاتراك والسوريين » . وسرعان ما تبين خطأ هذا الوصف لما جمع عباس شمل القوى المؤيدة للوطنية المصرية . فلما تولى عباس الحكم زار فى العام الاول من حكمه المدارس الحكومية (١٨ نوفمبر سنة ١٨٩٢) وتفقد نظم التعليم واشار الى اهمال اللغة العربية ناصحا أن تعير الادارة أهمية أكبر للغة البلاد . وقدم طالب فى مدرسة الحقوق أثناء احدى تلك الزيارات قصيدة الى الخديوى وكان هذا الطالب هو مصطفى كامل .

ولم يدرك كرومر فى البداية أهمية الحركة فكتب الى حكومته « أبدى عباس طيشا فى بعض الامور الصغيرة وانما يجب عدم الحكم عليه بقسوة لحداثة سنه . وقد أعطيته درسا ولا اظن انى سألقى صعابا من جانبه » .

ولكن سرعان ما تغيرت لهجة كرومر فبدأت تقاريره تتحدث عن « اعطاء الشاب الطائش درسا قاسيا » و « انه سيسبب لنا المتاعب ان لم نوقفه عند حده » .

وكان السبب الاساسى فى الشعور المعادى للانجليز فى نظر الكاتب ، هو محاولة توغلهم أكثر فأكثر فى الادارة المصرية . وكانت البيروقراطية البريطانية تضغط على كرومر لتوسيع اختصاصاتها . ومن امثلة ذلك نشر النفوذ البريطانى فى وزارة الحقانية ، فقد كانت من قبل بعيدة عن كل تأثير فاستقال ناظر الحقانية احتجاجا على التوسع فى سلطة المستشار الانجليزى « سكوت » . وتبعه بعد قليل رياض باشا رئيس النظار .

وكانت هذه الفترة هى الفاصلة بين سياستين [illegible] سياسة التعاون على أساس توزيع السلطة [illegible] ممثل لها رياض باشا ممثل الطبقة الحاكمة القديمة ، وسياسة الطاعة بلا مناقشة [illegible] النفوذ الانجليزى فى كل صغيرة وكبيرة على حساب الطبقة المصرية الحاكمة .

تولى بعد رياض رياسة النظار مصطفى فهمى وقد لقبه الانجليز « الجنتلمان » لانه كان [illegible] السلطة بين أيديهم بلا مقاومة مكتفيا بتوقيع [illegible]

الاوراق التى يقدمها له مستشاروه من الانجليز ٠
وبدا نفوذه ينتشر فى نظارة الحقانية وفى الوقت نفسه عين فى نظارة الداخلية ضابط شابما لبث ان سيطر على السلطة فى ادارة الشرطة والامن العام وكان اسمه هربرت كتشنر ٠ وقد كانت نظارة الداخلية من قبل هذه الازمة التى أثارها نوبار مع المستشار الانجليزى ، ادارة انفرد فيها المصريون بالسلطة ٠ وقد اثارت السياسة الجديدة مقاومة شديدة من جانب العناصر الوطنية ٠

وفى تلك الاثناء سقطت حكومة المحافظين فى انجلترا ، وقد كانوا من مؤيدى سياسة التوسع فى النفوذ الانجليزى فى مصر ، وجاءت حملة الاحرار الانتخابية وتصريحات جلادستون أكثر ميلا نحو سياسة « التخلص من الورطة البريطانية فى مصر » ٠ فأثار ذلك نوعا من التشجيع على مقاومة النفوذ البريطانى عند العناصر الوطنية وعند الخديوى ٠ وقد أشار الى ذلك القائم بأعمال السفارة الفرنسية فى لندن فى ذلك العهد ، فكتب الى حكومته بأن هناك حركة فى الرأى العام البريطانى تؤيد الجلاء عن مصر والتفاهم مع فرنسا (صفحة ١٦٢) ورغم تصريحات جلادستون اللاحقة ساد شعور بأن الاحرار سيوفون بالعهد ويجلون عن مصر اذا ما فازوا بالحكم ٠

ولكن حكومة جلادستون جاءت مخيبة للامال ٠ وفتحت الباب لسلسلة من الازمات التى أعقبت تولى عباس العرش واستمرت حتى عام ١٨٩٤ :

فأولا : أزمة اقالة وزارة مصطفى فهمى باشا واختيار حسين فخرى باشا رئيسا للنظار دون استشارة الحكومة البريطانية ٠

وثانيا : أزمة كتشنر مع عباس ٠ اذ أبدى هذا الاخير بعض الملاحظات عن حالة الجيش المصرى واعتبرها كتشنر مهينة له وللضباط البريطانيين ، فقدم استقالته وتقدم كرومر الى الخديوى وهدده بالخلع اذا لم يسحب ملاحظاته رسميا وعلنيا ٠

كان موقف عباس نتيجة مباشرة لاستيائه من التدخل البريطانى فقد علم بمنشور بعث به موظف رسمى بوزارة الداخلية يأمر فيه الموظفين فى الارياف بارسال مكاتباتهم رأسا الى مدير الشرطة الانجليزى بدلا من توجيهها الى ناظر الداخلية ٠ ورأى عباس ــ وهو على حق ــ أن فى هذا الاجراء دليلا على أن الانجليز ينوون تحويل الحكم المصرى الى حكم انجليزى مباشر ٠ وكان ناظر الداخلية مصطفى فهمى هو المسئول عن هذا الوضع ، فرأى عباس التخلص منه باعتباره العامل الاساسى فى بسط النفوذ البريطانى على الادارة المصرية ٠

أما الازمة بين عباس وكتشنر ، فقد لاحظ الكاتب أن الانجليز بالغوا فى المسألة عن قصد لان « كرومر وجد الظرف ملائما للحد من التيار الوطنى وانزلاق الخديوى فيه » ٠

وتساءل المؤرخ عن الاسباب التى حملت عباس على هذا الموقف ، علما بأنه كان لا يملك السلطة الكافية لكبح سلطان بريطانيا ، فقال أنها ترجع الى العوامل الاتية :

١ ــ الحزازات الشخصية ولا سيما بين الخديوى وكتشنر ٠ فكان عباس متألما من المعاملة الوضيعة التى عاملته بها ادارة كرومر ٠

٢ ــ أراد عباس أن يقف الى جانب الوطنيين لمؤازرتهم على وقف تيار الامبريالية الانجليزية فى مصر ٠ وتحويل البلاد الى مستعمرة ٠

٣ ــ أخطأ عباس فى تقدير قوى الليبرالية فى ضرب الاحرار البريطانى ، وبالغ فى قيمة التصريحات التى أدلى بها زعماء الحزب أثناء الحملة الانتخابية ٠ وربما أيضا أنه أراد أن يثير المسألة المصرية من جديد أمام الرأى العام العالمى ٠

ومن العجب أن فرنسا وقد كانت تناوىء السياسة البريطانية فى مصر ، ابدت عدم موافقتها على موقف الخديوى ، فابلغته انه كان يجب « ان يسير بخطى اكثر حذرا » ٠ والحقيقة انها كانت تخشى ان تؤدى سياسة عباس الى تقوية النفوذ البريطانى فى مصر ومما يدل على هذا الاتجاه تأشيرة وزارة الخارجية الفرنسية على البرقية الواردة من ممثلها فى القاهرة عن ازمة الجيش فقد جاء بها « لا فائدة من ذلك وهذا يؤيد ما سبق ان قدمناه كنصيحة للخديوى بأن يتخذ جانب الاعتدال والحيطة (من مستندات وزارة الخارجية الفرنسية صفحة ١٧١) ٠

لم يكن كرومر فى السنوات العشر الاولى من الاحتلال يعارض فى ان يشرك فى الحكومة زعماء مصريون شعبيون ٠ ولا شك انه كان يعلم ان الارستقراطية التركية الحاكمة لم تكن تمثل الشعب المصرى وان الثورة العرابية قامت ضد تلك الطبقة ،

ومنذ اخمادها لم يتغير الوضع اذ ما زال المصريون ينظرون اليها نظرة الريبة • ولكن الشرط الاساسى لادخال ممثلين للشعب المصرى هوأن يكونوا موالين للحكم البريطانى (صفحة ١٧٧) فكتب كرومر فى احد تقاريره قبيل وفاة الخديوى توفيق انه « حاول ان يضم الى الحكومة عنصرا مصريا صميما ولكنه اضطر الى الاعتراف بأن لم يعثر على فرد واحد يصلح لهذا المنصب • اما ما يقصد باالصلاحية فلا شك انه فى نظره من يكون مستعدا لاطاعة الحكم الانجليزى طاعة عمياء •

وكان من نتيجة ظهور التيار الوطنى انه لم يعد لبريطانيا بد من ان تلجأ الى التهديد باستعمال القوة اذا ارادت ان تبقى فى مصر ، ومنذ ذلك الحين اخذ يردد بعض الاراء السياسية التى ستصبح شعارا لمسالك الاستعمار فى مصر مثل « اولئك الشرقيون لا يحترمون الا القوة » وانهم « سرعان ما يستغلون الضعف لصالحهم » •

وقدر برنامج الاصلاح «بقدر تأثيره فى استقرار الحالة فى البلاد » ومنذ ذلك الحين لم يتحمل ولم يقبل الانجليز اى انتقاد يوجه الى اداراتهم وانتشرت الاساليب الاوتوقراطية مع استعمال القوة ضد كل حركة مهددة لسلطانهم •

اما عباس فقد نتج عن موقفه ما يأتى :

اولا : زادت شعبيته

ثانيا : قل نفوذه . فان خوفه من المعارضة المكشوفة خشية من أن يفقد عرشه ، حول زمام المبادرة الى ايدى الزعماء الوطنيين كمصطفى كامل ومحمد فريد •

وفى تلك اللحظة الحاسمة بدأ وكأن الحركة الوطنية قد اخمدت فكان عبد الله النديم منفيا وشعر الشيخ محمد عبده ان الوقت لم يحن بعد لان يناضل المصريون وانه يجب اولا ان يوجهوا جهودهم نحو الاصلاح الداخلى • واكتفى عباس بمساعدة الوطنيين سرا بمدهم بالمال والمشورة • ولم يحصل بعد ذلك على الشعبية التى تمتع بها بين ١٨٩٢ و ١٨٩٤ •

البيروقراطية بين عامى ١٨٩٥ و ١٩٠٧

المرحلة الجديدة بين تطور الاحتلال البريطانى فى مصر تتميز بناحيتين :

١ ـ امتداد اظافر البيروقراطية الانجليزية الى كل نواحى الادارة المصرية •

٢ ـ مقاومة هذه السياسة ونمو الشعور الوطنى •

فأول ما يلاحظ هو ازدياد كبير فى عدد الموظفين البريطانيين والاوروبيين فى نظارتى الداخلية والحقانية وقد اشار اللورد ملنر الى ذلك فى التقرير الشهير الذى وضعه فى عام ١٩٢٠ لما ازاح الستار عن بعض البيانات وقد ذكرها الكاتب فيما يلى :

١ ـ كان المصريون يشغلون اقل من ربع الوظائف المهمة فى البيروقراطية الحكومية .

٢ ـ زادت نسبة الموظفين المصريين اثناء تلك الفترة من ٤٥ الى ٥١ فى المائة فى الوظائف عامة ولكنها نقصت من ٢٨ الى ٢٣ فى المائة فى المناصب العالية •

٣ ـ زادت النسبة العامة للوظائف التى شغلها بريطانيون من ٤٢ فى المائة الى ٥٩ فى المائة •

٤ ـ قبيل الحرب العالمية الاولى كانت جميع الوزارات فيما عدا وزارة الاوقاف تحت ادارة مفتشين انجليز •

ومن الغريب انه مع ذلك لم يكن قانون التوظيف يشترط فى الاجانب اى مؤهل بحجة أن مصر ليست مستعمرة لم يخضع موظفوها للقيود المطبقة على موظفى المستعمرات ، كشرط الامتحان او المؤهلات العالية للعمل فى البلاد الخاضعة للادارة المباشرة •فى الفترة الاولى جاء من الهند عدد من الموظفين المدربين على الاعمال ، ثم مالبث ان وقع الاختيار على موظفين اوفدوا مباشرة من انجلترا للعمل فى مصر .وكان أغلبهم يمر أولا على ادارة التربية والتعليم لتدريس اللغة الانجليزية او بعض مواد الثقافة الاوروبية فى المدارس الاولية أو الثانوية لفترة تستغرق بضع سنوات ثم ينقلون الى نظارات اخرى ولا سيما المالية والداخلية

وفى عام ١٩٠٢ اوقف ما كان متبعا من اختيار الموظفين البريطانيين من بين المدرسين ، فاثر هذا التعديل فى التعليم تأثيرا حسنا ، وانما كان اثره سيئا فى الوزارات الاخرى او كان يرسل البلد شبان انجليز لامران لهم لتوزيعهم على الريف المصرى وكانوا يرسلون فورا كمفتشين مساعدين بنظارة الداخلية او نظارة المالية •

كان هذا الشباب على اتصال بموظفين مصريين اكبر سنا واكثر مرانا فلم يكن فى الامكان تفادى

الصدام بينهم ، ذلك ان اولئك الموظفين كانوا يتلقون التعليمات والاوامر ممن هم اصغر منهم سنا واقل تجربة · ووصف الكاتب « عزلة الموظفين الانجليز عن باقى الشعب وذكر انه كان من النادر ان تقوم علاقة بين المصريين والانجليز على المستوى الاجتماعى ، حتى ان بعض كبار الموظفين الانجليز كانوا يحذرون زملاءهم من معاشرة المصريين او الاتصال بهم خارج العمل ·

ومن امثلة ذلك المدارس الثانوية فقد خصصت فيها غرف منفصلة يحاضر فيها الانجليز واخرى للمصريين · وكان نشاط الحياة الاجتماعية الانجليزية محصورا فى بعض الاندية كنادى الجزيرة والترف كلوب ولم يكن يقبل فيها مصرى واحد حتى نهاية الحرب العالمية الاولى · وكان الانجليزى الذى يدعو مصريا الى احد الاندية ينظر اليه بعين الاستياء · فلا غرابة والحالة هذه ان تكون الاماكن للانجليز منارا لحقد الشعب المصرى ·

خلق هذا الجو من العنصرية المتعجرفة شعورا عند المصريين ضد المستعمرين ·وكان من نتيجته أن عجز الانجليز عن فهم شعور المصريين ولم يتمكنوا من تطوير سياستهم على ضوء الحقائق ·

ثم اورد المؤلف مختصرا لترجمة بعض كبار الموظفين الانجليز فى مصر وذكر ان كثيرا ممن برزوا فى الادارة المصرية كالنجوم اللامعة كانوا يأتون الى تلك البلاد لاشباع شهواتهم للسلطة وهى شهوة كان يصعب عليهم تحقيقها فى وطنهم ·

ولم تكن السلطة البريطانية مستعدة لادخال اى تعديل على سياسة الموظفين فى مصر لان اولئك الموظفين كانوا «اداة فعالة لتنفيذ اغراضهم» وبقى السواد الاعظم من الموظفين المصريين من حملة الشهادات الابتدائية او الثانوية ، بينما ان القليل ممن حظوا بشهادة من مدرسة الحقوق تمكنوا من الحصول على بعض الوظائف القضائية او الادارية تحت اشراف الجهاز الانجليزى · وقد كان هذا العدد المحدود من المتعلمين نواة النهضة المصرية التى قامت فى ذلك العهد ·

الحركة الوطنية ولورد كرومر ١٨٩٥ — ١٩٠٧

يقول المؤلف انه يمكن ارجاع سبب قيام الحركة الوطنية الى احد امرين · فاما كرد فعل ضد الاستقلال البريطانى واما الى تطور طبيعى نتيجة لاندماج المجتمع اكثر فاكثر فى الحضارة الحديثة · ولاشك فى ان المصريين ثاروا بسبب الشكوى ضد الحكم البريطانى · فالاستعمار قد عامل المصريين كالتابعين · الوظائف الكبرى مشغولة بانجليز ، والسيطرة على اقتصاديات البلاد تامة ، والتفرقة العنصرية ضد المصريين اضافت شعورا بالمرارة عند الذين قاموا بالحركة الوطنية فشعور الحقد ضد المستعمرين كان عميقا ومن اهم اسبابه استبعاد المصريين من الوظائف ذات المسئولية وكثير من خريجى المدارس العالية وجدوا باب الترقى مقفلا امامهم فانضموا الى الحركة الوطنية · فسواء مصطفى كامل او محمد فريد فقد كان اولو أمريهما يرغبون فى الحاقهما فى سلك الوظائف العامة · وكل منهما شعر بالهوان امام القيود المفروضة على الرقى فى تلك الوظائف وبينما رفض الاول منذ البداية الانخراط فى البيروقراطية المصرية فى تلك الظروف ، فان الثانى لم يلبث فيها الا فترة وجيزة استقال بعدها من منصبه فى نظارة الحقانية احتجاجا على تخطيه فى الترقية · وكلا الزعيمين وجها نشاطهما نحو الصحافة والحركة الوطنية · ورغم ان لهجة الصحف كانت شديدة وقاسية ضد الحكم البريطانى ، فان لورد كرومر ظل طوال حكمه يحترم حرية الصحافة · وقد عبرت هذه الاخيرة تعبيرا صادقا عن آمال تلك الطبقة الجديدة من المتعلمين ·

ولا اشارك الكاتب رأيه من ان الحرمان من الوظائف العامة ادى دورا فى الحركة الوطنية ، فما كان هذا الحرمان الا ناحية من نواحى الحكم الاستعمارى · ومن الاجدر ان نرى فى الحركة تعبيرا عن طموح البلاد نحو الحرية · اما ارجاع المسألة الى مجرد مشكلة وظائف ففيه تقليل من شأن المثل العليا التى حركت مشاعر الطبقة المتعلمة من المصريين فى ذلك العهد ·

ماذا كان رد فعل السلطات البريطانية على حركة مصطفى كامل ؟ الواقع أن لورد كرومر لم يكن عالما بمداها فى البداية · فقد تعود أن يستقى معلوماته من بعض المساعدين الذين يثق بهم دون أن يدرك مدى عزله اولئك المساعدين عن شعور الشعب المصرى ازاء الحكم البريطانى ·

ان الموقف غير الودى الذى وقفه الانجليز من الحركة الوطنية كان نتيجة طبيعية لنظام حكمهم ·

فجيش الاحتلال كان صغير الحجم والموارد الاقتصادية محدودة ومع ذلك كان المطلوب من الموظفين الانجليز المحافظة على المراكز الامبريالية · فما كان امامهم الا طريق واحد وهو « التهديد باستعمال القوة » « والعزلة عن المصريين ليحاطوا بهالة من العظمة » والمبالغة فى توتهم الحقيقية وفى تفوقهم الفنى والحضارى ·

فاذا اضفنا الى ذلك التساهل النسبى المؤيد بروح من العجرفة والاحتقار لتبين لنا جليا ان الحكم الاستعمارى كان عاجزا عسكريا وماليا من ان يصد الى اجل غير مسمى التيار الوطنى ·

وجاءت الحركة الوطنية مفاجأة لكرومر حتى انه اعتقد بسذاجة ان اتفاقية سنة ١٩٠٤ ستؤدى الى اخمادها ولمارأى الصحافة تزداد شدةفىلهجتها بعد الاتفاقية مع فرنسا ، تعجب من ان المصريين لم يرضخوا امام هذا المظهر الجديد من مظاهر الاستعمار الدولى وتقسيم العالم الى مناطق نفوذ ·

وتظاهر كرومر بالاعتقاد بأنه ليس لدى الوطنيين اسباب قوية للشكوى ضد الحكم الانجليزى فعزا «صياحهم» الى ديماجوجية كاذبة يريدون استغلالها لاستمالة الجماهير على حساب المصالح الحقيقية للبلاد · وسرعان ما بدأ يخلط بين الوطنية والتعصب الدينى ·

ولما اراد مقاومة التيار الوطنى ولم توافق الحكومة البريطانية على بعض اساليبه فى قمعه القى عليها المسئولية واتهم ترددها بأنه السبب فى انتشار تلك الحركة فالتردد فى استعمال الشدة هو فى نظره العامل الاساسى فى تفاقمها وكان اصدق تعبير عن خيبة امل الاستعمار البريطانى ومن يستفيدون منه ، ما كتبه احد اصحاب المقطم عندما حاولت الحكومة البريطانية بعد استقالة كرومر ان تدخل فى مصر نوعا من الحكم الذاتى واوفدت جورست للقيام بتلك التجربة · فقد جاء فى مقال له ما يأتى بالحرف الواحد « كم تجدنى آسفا الان لادى ربطتمصيرى بمصر واستثمرت فيهاكل قرش املكه واولادى لا يعلمون شيئا غيرها · اغتررت بالعمل الرائع الذى حققه كرومر ورجالهفى تلك البلاد · اعتقدت ان هذه الحالة ستدوم وان انجلترا لن تسمح بقيام ما تراه اليوم · كان ذلك من ناحيتى خطأ جسيما لانى اشعر بقلق عظيم لمستقبل اولادى اذ ان مصر كما اراها الان هى آخر بلدقداختارها للعيش فيها » ·

يندر جدا ان نجد اصدق تعبير لانعدام كل شعور بالوطنية عند كاتب تلك السطور الذى كان المستشار الاول للسلطة الحاكمة فى مصر ولسان حال لورد كرومر · وكان موقف هذا الاخير نموذجا مثاليا لكل الموظفين البريطانيين فى البلاد الخاضعة للنفوذ الاستعمارى · يجب مقاومة الشعور الوطنى عن طريق انكار وجوده وعزو الهياج الى عمل نفر من المتطرفين لا يملكون نفوذا فى البلاد ويسعون الى هذا النفوذ عن طريق الديماجوجية · وعبر لورد كرومر عن شعور المرارة بالنسبة الى موقف حكومته بقوله « هنالك صعوبة قصوى فى التوفيق بين سياسة حكومة ديموقراطية مشبعة بناحية من العاطفية الى اعلى درجة وما تتطلبه الادارة الامبريالية فى الخارج (صفحة ٢٧٦) ·

وقد شارك هذا الرأى مؤيدو الاستعمار فى مصر من الاجانب المتمتعين بالامتيازات الاجنبية ومن استفادوا بالاوضاع كما رأيناه فى كلمات صاحب المقطم التى لا تنقصها الصراحة · ولا عجب اذا رأينا فى مفترق هذا الطريق مشانق دنشواى منصوبة قبل الاعتراف بافلاس السياسة البريطانية فى مصر واستقالة كرومر ، ومحاولة تطبيق سياسة اكثر ليبرالية فى مصر ·

السياسة الجديدة : تجربة جورست وفشلها وتجربةكتشنر ١٩٠٧ — ١٩١٤

عين الدوق جورست خلفا لكرومر ، وعلى أثر وصوله الى مصر استدعى نحو مائتين من كبار الموظفين الانجليز وشرح لهم السياسة البريطانية الجديدة · ويرى المستر تينيور انها تتلخص فيما يلى :

١ — على الانجليز ان يتظاهروا امام العالم اكثر من ذى قبل باستعدادهم وانعقاد نيتهم على اعداد البلاد للحكم الذاتى ·

٢ — يجب توسيع المجال أمام العنصر المصرى حتى يصل الى المراكز الادارية المهمة ·

٣ — اشراك المصريين فى رسم السياسة العا[illegible] للبلاد والحقيقةانسياسة القمعكانتقد فشلت، [illegible] يبق الا محاولة التوفيق · اما السياسة الليبرا[illegible] الجديدة فيرى الكاتب انها خططت للوصول [illegible] الاغراض نفسها التى كانت تهدف اليها اوتوقراطية لورد كرومر وانه لم ير فيها الا محاولة « لتجد[illegible]

الايديولوجية الامبريالية امام موجة الانتقادات الصاعدة . ألم يكن الاستعمار يبرر وجوده بتصوير الحضارة ونشر التقدم العصرى بين الشعوب المتخلفة ؟ فكان لابد من تبرئة الاتهام الذى بدأ ينتشر ، بأن تلك المثل العليا لم تطبق فعلا . ولكن سرعان ما اصطدم جورست بمعارضة شديدة فى تنفيذ تلك السياسة .

جاءت أول مقاومة من موظفيه ـ فاولئك الرجال تربوا على أساليب وفلسفة كرومر ، فكان يصعب عليهم السير فى طرق جورست الملتوية . ورغم ان المعتمد الجديد نجح فى التخلص من اشد موظفيه انتقادا مثل بويل النائب العام ومستشارى الداخلية والمالية ، الا انه عجز عن انشاء طاقم من الموظفين الموالين له كما كانت الحال فى عهد كرومر . فقد شعر كثير من اولئك الموظفين ان السياسة الجديدة تهدد مراكزهم وعارضوا فى تعيين المصريين على رأس بعض المصالح بحجة عدم كفايتهم فى تولى مؤسسات استغرق بناؤها وادارة شؤونها ادارة حسنة عدة اعوام .

وجاءت المقاومة الثانية من العنصر الاوروبى الذى خشى على مراكزه من الطبقة الموالية للاستعمار التى عبر عن رأيها صاحب المقطم كما سبق ان اشرنا .

وجاءت اول خطوة فى سبيل انتهاج السياسة الجديدة بتوسيع اختصاصات مجالس المديريات فاعطيت لها سلطة فرض ضريبة بنسبة ٥ فى المائة من الضريبة العقارية ، وتخصيص الاعتمادات لمشروعات توسيع برامج التعليم والرقابة على الكتاتيب .

وبقى على جورست ان يحدد موقفه من الحركة الوطنية وهنا يرى المستر تينيور ان المعتمد الجديد « قلب سياسة كرومر رأسا على عقب بالابتعاد عن حزب الامة الذى كان يمثل الوطنيين المعتدلين وقطع علاقاته بهم والاكتفاء بالتقرب الى الخديوى عباس .

وعزا الكاتب هذا الموقف الى ان فى انشاء نظام نيابى تهديدا للانجليز وللخديوى على السواء . وانى لاشارك المستر تينيور هذا الرأى ، فالحقيقة ان حزب الامة لقى رواجا كبيرا اثناء تولى جورست وظيفته ولم يحاول هذا الاخير الوقوف فى وجهه . وقد ... هو وحده الذى وقف ضده

جاء فى مذكرات احمد شفيق باشا ما يأتى « تقابلت مع بطرس باشا فى ١٥ اكتوبر وعلمت منه أن المستر جراهام حدثه عن اضعاف الحزب الوطنى فرد عليه (الباشا) قائلا : هذا حقيقى وانما هنالك الان ما هو اهم من الحزب الوطنى وهو حزب الامة » ، واضاف الوزير « ان نيتى كانت ترمى الى افهامه ان هنالك قوة يخشى بأسها حتى لا يعتقد الانجليز ان الطريق خال امامهم وانه لاتوجد عقبات (مذكرات نصف قرن الجزء الثانى ص ١٥٦) .

وهذا الموقف منطقى لان جورست لم يكن يريد اعادة النظام الاوتوقراطى السابق للاحتلال ومن غير المعقول ان يرمى الى توسيع سلطة الشعب بتوسيع سلطة الخديوى . كل ما هنالك انه اراد خلق توازن بين الوطنيين والخديوى حتى تتمكن السياسة البريطانية من ضرب احدهما بالاخر اذا اقتضى الامر . وهذا ما قامت به انجلترا فعلا فى السنوات التى اعقبت تصريح ٢٨ فبراير . ولم يتدخل جورست فى اى اجراء لمناهضة حزب الامة طوال مدة عمله فى مصر . ولم يتغير الموقف الا بعد مقتل بطرس باشا والعودة الى سياسة الشدة . فاضطر حزب الامة الى محالفة المعارضة لا بسبب عداء جورست له ولكن بسبب تغيير السياسة البريطانية مما قرب وجهات النظر بين الحزب الوطنى وحزب الامة ، بعد أن تبين لهذا الاخير انه ليس فى نية الانجليز منح البلاد الحكم الذاتى الذى وعدوا به فلم يبق الا طريق مقاومة السلطة الاستعمارية الذى كان ينادى الحزب الوطنى بسلوكه .

تألفت وزارة بطرس باشا فى نوفمبر سنة ١٩٠٨، لتنفيذ برنامج تحويل نظام البلاد الى الحكم الذاتى . فاختار اعضاءها من بين الوطنيين المعتدلين الذين سبق ان رشح مصطفى كامل نفسه اغلبهم قبل وفاته كعناصر صالحة . لتولى المناصب الوزارية .ومثلت فى تلك الوزارة كل الميول غير ان الحزب الوطنى لما رأى ان الزمام سيفلت من يديه لصالح حزب الامة ، بدأ يشن هجوما على السياسة الجديدة قائلا : انه لا يرى فيها الا خديعة تواطأت عليها الحكومة والسلطة البريطانية والخديوى ومن هنا جاء اول تناقض فى تصرفات جورست . اذ حينما وافق على مشروع بطرس غالى لتحويل الجمعية العمومية الى مجلس نيابى ، فانه لم يبد اى اعتراض لما اراد الخديوى عباس اصدار قانون يحد من حرية الصحافة .

ومن الغريب فى تاريخ تلك الفترة ان هذا المجلس الذى طالب بالحكم الذاتى وتحويل اختصاصاته الى نظام نيابى برلمانى صدق هو نفسه باغلبية ساحقة على قانون الحد من حرية الصحافة ، وقد اضعف هذا التناقض موقف الحكومة واوقع الريبة والشك فى صلاحية النظام النيابى نفسه وفى مقاصد الخديوى والانجليز ازاءه .

وعلى أثر مقتل بطرس غالى انتهزت الحكومة البريطانية هذه الفرصة لاعلان فشل التجربة الليبرالية فى مصر ، وما لبثت ان عينت لورد كتشنر خليفة لجورست بعد وفاة هذا الاخير فى ١٩١١ وعادت البلاد الى الاساليب الكرومرية مما سهل التقارب بين حزب الامة والحزب الوطنى وكانت اهدافهما واحدة ولا تفترق سياستهما الا على الاسلوب .

وتلا مقتل بطرس غالى فترة انقسام خطيرة . فانقسم الحزب الوطنى الى شطرين ، وانقسم عنصرا الامة ، وبدأ الخلاف يدب فى داخل حزب الامة . كل ذلك اضعف التيار الوطنى واعطى فرصة للسياسة البريطانية لان تعود الى اساليب كرومر .

ورأى الكاتب بشأن الخلاف الذى قام على أثر « مؤتمر اسيوط » ان « المتنورين بين الاقباط لم يأسفوا على فقدان امتيازاتهم كوحدة وكل ما هنالك انهم اسفوا لان التطوير فى البلاد لم يكن بالقدر الذى يسمح بملءكل الوظائف على أساس الكفاءة لا على اساس الدين » (صفحة ٣٠٩) .

وسرعان ما تبدد هذا الخلاف لما رأى الوطنيون من الجانبين ان كتشنر انتهز هذه الفرصة لتوطيد الحكم البريطانى . فكان تداركهم لهذا الامر يشير بقيام الوحدة المقدسة التى لاقت نجاحا عظيما بعد الحرب العالمية الاولى . ويختم المستر تينيور كتابه عند عام ١٩١٤ اى عند بدء الحرب العالمية الاولى . الا انه اورد فى نهاية كتابه اراءه فى الاستعمار البريطانى فى مصر اثناء تلك الفترة ونحن نلخص ما جاء به فيما يلى :

— لم يغير الحكم البريطانى الا القليل فى الطريق الذى سلكته مصر منذ اوائل القرن التاسع عشر .

— عوقت الامبريالية البريطانية من تطور مصر نحو الانظمة العصرية فى كثير من الميادين فى حين شجعت هذا التطور فى ميادين اخرى وفقا لمقتضيات السياسة الاستعمارية

— كان من أثر الاصلاحات التى دخلت فى الزراعة والرى ان زاد نفوذ كبار الملاك . وجعلت منهم الطبقة التى مهدت السبيل الى تشجيع الملكية الكبيرة على حساب الفلاحين الذين تحول عدد كبير منهم الى عمال زراعيين .

— تلك الطبقة الجديدة ظلت على طابعها الخاص معزولة عن عناصر المجتمع الاخرى .

— خلق انتشار الثقافة الغربية جماعة جديدة من الزعماء ساعدت على انشاء مشاعر قوية للتحرك . وسرعان ما اصطدمت تلك الجماعة بالتحالف بين الادارة البريطانية والحكم التقليدى فاقفل هذا التحالف امامها باب الوصول الى السلطة السياسية .

— عجل التفاوت فى انظمة التعليم فى انقسام المجتمع المصرى الى جماعات مختلفة ففى عهد محمد على كان خريجو المدارس الاسلامية يقبلون فى النظام الغربى .. ثم ما لبثت شقة الخلاف ان اتسعت بينهما اثناء الحكم البريطانى فلم يكن من السهل التحول من طبقة الى أخرى فالمدارس الحديثة سعت لتطوير طلابها نحو العمل فى جهازات عصرية ، بينما ظلت المدارس ذات الطابع الاسلامى على أساليبها التقليدية . من الصعب تحديد العلاقة بين الجماعتين فكل فرد منهما كان معدا للسير فى طريق مختلف عن الاخر . فاصبح من المتوقع أن يقع صدام بينهما . وفعلا ادى ذلك بعد عام ١٩٢٠ الى انشاء جماعات تمثل الى حد كبير مصالح المتعلمين على النمط التقليدى ولكن تلك العناصر ظلت تتحرك فى محور مستقل . وجاء التعاون الوحيد بينها على اساس المعارضة للحكم الاستعمارى .

— لهذا كان الحزب الوطنى مكونا من عنصرين لم يتفقا الا على هدف واحد . فكان دور التعليم فى تلك الفترة تجميد او ضاع نظام الطبقات بدلا من تشجيع التطوير فالقبول فى المدارس العصرية كان مفتوحا للطبقات الثرية وحدها .

— لاشك أن الانجليز وقفوا فى وجه القوى الراغبة فى التطوير . فبينما ارادوا التظاهر بمظهر المصلحين الدافعين الى تطوير البلاد ، وقفوا فى وجه تلك القوى لخشيتهم من ان يغير الاصلاح ملامح المجتمع وقيمه ويفتح أمامه سبيل المطالبات .

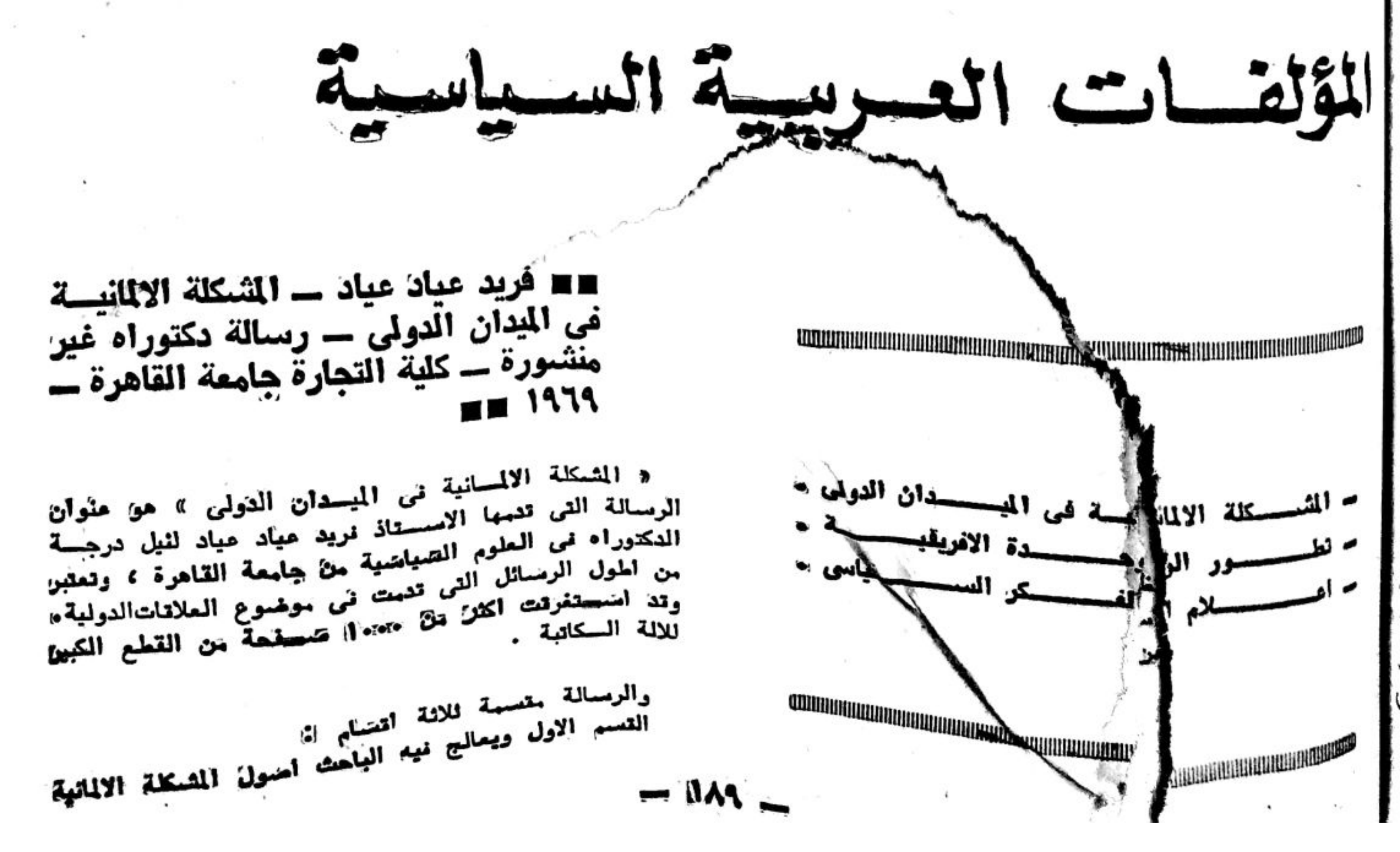
ـ لم يكن البريطانيون فى اى وقت من الاوقات يضمرون العطف على نواح كثيرة من حياة المجتمع المصرى المحافظ ، ولكنهم لم يؤمنوا ايضا بامكان تعميم المثل العليا الغربية على مصر وشعروا بأن التطور يجب أن ينبعث من الشعب نفسه وان المطلوب من المستعمر هو خلق الظروف الاقتصادية والمادية ، الكفيلة بالتحرك نحو التطوير الا ان كثيرا منهم كان متشائما اوبالاحرى متظاهرا بالتشاؤم من حيث كفاءة المجتمع المصرى على النهوض بمشاكله • فكانوا يبالغون فى تقدير التمسك بالقيم التقليدية والمعارضة لقوى التطور • وكانوا يشككون فى القدرة على تحويل المؤثرات الغربية فى الاطار القديم •

والحقيقة ان الانجليز لم يروا فى التطوير مشكلة عاجلة. فلم يستعدوا فكريا لقبول الوطنية المصرية قبل فترة طويلة من الاستعمار • ولذا لم يعدوا البلاد بعناية للاستقلال كما كان مفروضا ان يفعلوا اذا نظروا الى المستقبل نظرة ادق وابعد مدى • لم ادخر وسعا فى أن اوضح اهم ما جاء فى كتاب المسترتينيور • وبقى ان اضيف كلمة عن قيمة هذا البحث فى مجموعه • فقد طلعت علينا فى السنوات الثلاث الماضية عدة كتب فى الموضوع نفسه علقت من قبل على اثنين منها فى مجلة السياسة الدولية • ولا شك ان هذا الكتاب الذى نحن بصدده هو أفضل ما كتب فى هذا الصدد فبحث المستر روبرت تينيور وهو أستاذ فى جامعة برلستون الامريكية يعتبر مثالا فى الدقة وحسن الرأى وصلابة الفكر وسهولة التعبير فضلا عن غزارة مصادر البحث •

واذكر انى علقت فى هذه المجلة فى عددها المؤرخ أول اكتوبر سنة ١٩٦٨ على كتاب مصر بين الامبريالية والثورة • وقد جاء فى تعليقى هذا ان كتابه معقد ولا يخلو من الاخطاء التاريخية والتفسيرات الخاطئة. أما كتاب المستر تينيور فلم اعثر فيه على خطأ تاريخى واحد (•)

وختاما بقى على ان اوجه شكرى وثنائى الخالص الى المستر تينيور عرفانا منى بقيمة كتابه الذى يمكن ان يفيد منه سواء القارىء العادى والمتخصص فى تاريخ هذه الفترة وربما كان ذلك خير تقدير وتقريظ لكتاب علمى يستوعب معانيه عادة عدد قليل من الاخصائيين وان لم يكن ممتنعا على جمهرة المثقفين عامة •

ابراهيم أمين غالى



المؤلفات العربية السياسية

- المشكلة الالمانية فى الميدان الدولى •
- تطور الو... حدة الافريقية •
- اعلام ال... الفكر السياسى •

■■ فريد عياد عياد ـ المشكلة الالمانية فى الميدان الدولى ـ رسالة دكتوراه غير منشورة ـ كلية التجارة جامعة القاهرة ـ ١٩٦٩ ■■

« المشكلة الالمانية فى الميدان الدولى » هو عنوان الرسالة التى قدمها الاستاذ فريد عياد عياد لنيل درجة الدكتوراه فى العلوم السياسية من جامعة القاهرة ، وتعتبر من اطول الرسائل التى قدمت فى موضوع العلاقات الدولية، وقد استغرقت اكثر من ١٠٠٠ صفحة من القطع الكبير للالة الكاتبة .

والرسالة مقسمة لثلاثة اقسام :
القسم الاول ويعالج فيه الباحث اصول المشكلة الالمانية

فى أكثر من مائة صفحة فى تحليل دقيق يبرز فيه تفاعل العوامل الجغرافية والاقتصادية والسيكولوجية بعضها مع بعض فى ايجاد أساس للمشكلة ، موضحا بذلك مميزات القومية الالمانية ، فدل هذا على ما يتمتع به من ثقافة واسعة واطلاع وافر أتاحا له قدرة على الاطلاع على سمات المجتمع الالمانى وخصائصه .

والقسم الثانى من الرسالة وعنوانه « المشكلة بعد الحرب العالمية الثانية » يقع فى نحو ٢٧٠ صفحة ، وينقسم بابين : أولهما عنوانه « نشأة المشكلة » وثانيهما عنوانه « تطور المشكلة » وقد قسم الباب الاول ثلاثة فصول : تناول فى الفصل الاول علاقة الاتحاد السوفييتى بالدول الاوربية قبل وقوع الحرب العالمية الثانية ويوضح تطورات علاقة الاتحاد السوفييتى بالحلفاء أثناء الحرب ثم بعد الحرب ، مشيرا الى سلسلة المؤتمرات التى عقدت بين بعضهم البعض ، والى المشروعات المختلفة التى نوقشت خلال هذه المؤتمرات وخارجها بشأن مستقبل المانيا بعد هزيمتها . وخصص الفصل الثانى لتحليل اتفاقية بوتسدام وبيان أهم ما ترتب على ابرامها ، من نحو التعديلات الجغرافية التى أدخلت على خريطة المانيا ، ومحاكمة مجرمى الحرب ، والتعويضات التى فرضت عليها وما الى ذلك من التدابير التى كان مرماها فى الحقيقة مجرد الانتقام من المانيا ، ووضعها تحت وصاية لا تسمح لها بأن تعود الى ماضى جبروتها . ووضح فى الفصل الثالث فشل المنظمات المختلفة التى أنشأها الحلفاء والاتحاد السوفييتى للاشراف على تنفيذ أحكام اتفاقية بوتسدام ، كما أبان أن انقسام المانيا كان من عواقب هذا الفشل . ثم يعرض الخطاب الذى ألقاه تشرشل فى ٤ مارس سنة ١٩٤٦ بفولتن بالولايات المتحدة ، كما يعرض لتصريح ترومان فى ٤ مارس سنة ١٩٤٧ لان الخطاب والتصريح يعتبران كلاهما من بوادر نشوء الحرب الباردة بين الحلفاء والاتحاد السوفييتى .

أما الباب الثانى من هذا القسم فقد جعله الباحث فى أربعة فصول : الفصل الاول وقد عرف فيه الحرب الباردة فذكر وجهة النظر الغربية ثم وجهة النظر الشيوعية فى هذه الظاهرة الدولية الجديدة ، ثم انتقل الى دراسة أهم الاحداث الدولية التى وقعت فى أوربا ، فيما يتعلق بالحرب الباردة ، والاضطرابات التى هزت المعسكر الشيوعى ونحوها . أما الفصل الثانى فقد خصصه لقيام المانيا الغربية ، والفصل الثالث لقيام المانيا الشرقية ، والفصل الرابع والاخير فى هذا القسم يقدم فيه تحليلا وافيا لمشكلة مدينة برلين ، موضحا آراء الاطراف المعنية فى المشكلة والمساعى التى بذلها كل طرف ، مبينا ما لهذه المدينة من أهمية كبرى بالنسبة الى أطراف المشكلة .

والقسم الثالث من الرسالة يقع فى أكثر من ٣٥٠ صفحة وعنوانه : « المشكلة ودورها فى المجال الدولى » يعنى المشكلة الالمانية وينقسم بابين أولهما عنوانه : « المانيا بين الكتلتين » والثانى عنوانه : « محاولات لتوحيد المانيا »

والباب الاول مقسم ثلاثة فصول : يعالج أولها نظرة كل من الكتلة الغربية والكتلة الشرقية الى الدولة الالمانية المشايعة لها ، ويوضح سياسات الاطراف المعنية فى منطقة الروهر ، ومشكلة السار ، ومشكلة الحدود بين المانيا وبولندا وما يشبه ذلك من المشاكل التى ظهرت أثناء قيام كل من الكتلتين المتناهضتين . ويعالج الفصل الثانى موقف المانيا من المشروعات الغربية سواء منها المشروعات الاقتصادية [مثل مشروع مارشال] أو العسكرية [مثل حلف الاطلنطى] ، وقد أفرد دراسة خاصة لانسحاب فرنسا من المنظمات العسكرية التابعة لحلف الاطلنطى لما فى ذلك — فى رأيه — من علاقة بينه وبين المشكلة الالمانية .

وفى الفصل الثالث يتكلم عن مشروعات الكتلة الشرقية تجاه المانيا ، مثل سلسلة المعاهدات الثنائية التى أبرمت بين الاتحاد السوفييتى والديمقراطيات الشعبية ، مثل وارسو وقد كانت المانيا من اعضائه المؤسسين .

أما الباب الثانى من القسم الثالث فمقسم بدوره ثلاثة فصول : يعالج الفصل الاول منها المشروعات ذات الصبغة الغربية لتوحيد المانيا ، والثانى المشروعات الشرقية لهذا التوحيد . والثالث والاخير أهم مؤتمرات القمة التى عقدت سعيا لحل المشكلة الالمانية وتوحيد المانيا .

وفى ختام الدراسة يتكهن بالحلول المرتقبة لهذه المشكلة ، ومنها أن يصبح تقسيم المانيا أمرا نهائيا ، ومنها ايضا ان توحد المانيا وفى هذه الحالة اما ان تنضم الى احدى الكتلتين المتناهضتين ، واما أن توضع فى مركز حيادى بين الكتلتين ، ويقترح حلا يراه صالحا لانهاء هذه المشكلة .

والرسالة مذيلة بعدة ملاحق منها ما يوضح الخسائر الالمانية خلال الحربين العالميتين ، ومنها دستور المانيا الشرقية ، ودستور المانيا الغربية ، ومنها بعض الخرائط الجغرافية ، وبيان طويل بالمراجع التى تقدر بسبعة عشر مرجعا باللغة العربية ، ونحو مائتى مرجع باللغات الانجليزية والفرنسية .

والرسالة تنطق بأبلغ لسان بمدى ما بذل الباحث من الجهود المضنية التى جعلت رسالته تتبوأ مكانا مرموقا من الرسائل التى نوقشت بجامعة القاهرة فى العلوم السياسية . ولما كان الكمال غاية لا ترام ولهذا فان هناك بعض ملاحظات لانرى بدا من الاشارة الى بعضها :

أولا — يؤخذ على الرسالة أنها أطول مما يجب اذ زادت على الالف صفحة ، وكان الباحث يستطيع أن يبدأ الدراسة بمعاهدة بوتسدام باعتبار انها نقطة البداية للمشكلة ، اما ماسبق هذه المعاهدة فكان يجدر به ألا يعرض له الا فى غاية الايجاز ، أو حتى يستغنى عنه باعتبار أن المشكلة الالمانية لم تظهر الا مع انتهاء الحرب العالمية الثانية ، هذا الى أنه كان بوسعه الا يكبد نفسه مشقة كتابة العشرات من الصفحات دون ما اخلال بصلب رسالته مادامت لا تتصل مباشرة بصميم المشكلة الالمانية .

ثانيا — لم يحدد الباحث فترة زمنية للقضية الالمانية التى يعالجها ، فعنوان الرسالة وهو « المشكلة الالمانية فى الميدان الدولى » خلو من التعريف بالحقبة التى تناولتها دراسته ليكون القارىء على علم مسبق بزمانها ، ولعل رسالته ماكانت لتبلغ هذا الطول المبين لو أنه التزم فى دراسته

يبدا زمنيا لايتعداه من المستهل الى الختام ولما جشم نفسه عناء الاسهاب فى نوافل الاخير فيها .

ثالثا – تستند الرسالة الى مراجع متعددة ومنوعه غير ان الجديد منها قليل فأكثرها كتب تزامن مابين سنة ١٩٥٥ وسنة ١٩٦٠ أى انها بدورها استندت الى وثائق ومراجع سبقت ذلك الزمن ، وقد نوقشت هذه الرسالة فى نهاية سنة ١٩٦٩ لذلكيعتبر كثير من التحليلات التىاشتملت عليها الرسالة غير ذى موضوع ، وكذلك لم يعالج كثيرا من المشاكل ذات الاثر فى القضيةالالمانية الا علاجا عابرا وضحلافالباحث مثلا لم يعالج آثار ازمة تشكوسلوفاكيا فى القضية الالمانية مع أن هذهالازمة وقعت فىاغسطس سنة ١٩٦٨ ،والرسالة طبعت فى مارس سنة ١٩٦٩ ، ونراه يقول فى حوادث تشكوسلوفاكيا « اذا كان الاتحاد السوفييتى قد قضى على ثورة هنجاريا بقوة سنة ١٩٥٦ الا انه لم يستطع اتخاذ اجراء مماثل بالنسبة لرومانيا أو بالنسبة لتشكوسلوفاكيا التى اعترف لها بأن من حقها أن تنهج السياسة الداخلية التى تناسبها ... » [ص ٨٠٨] ضاربا صفحا عن أية اشارة أو عواقب لدخول القوات السوفييتية فى الاراضى التشكوسلوفاكية وما تبع ذلك من ضجة عالية دوت فىجميع ارجاء العالم وتصدع فى ميزان القوى فى أوربا .

رابعا – مما يؤخذ على الرسالة اعتمادها على المراجع الغربية بنسبة تفوق كثيرا اعتمادها على المراجع السوفييتية والشيوعية . فلم يذكر الباحث الا بحثين وردا فى مجلة « انترناسيونال أفير » السوفييتية ، يقابل ذلك أربعونبحثا نشرت فى المجلات الغربية ، فى حين أن هناك عشرات وعشرات من الابحاث نشرتها مجلة « انترناسيونال آفير » السوفييتية وغيرها من المجلات الشيوعية فى دراسة القضية الالمانية وهى مثار اهتمام الدوائر السياسية والعلمية فى المعسكر الشرقى اكثر مما هى مثار اهتمام فى المعسكر الغربى ، وتمييزه هذا بين مراجع ومراجع يجعله عرضة لاساءة الظن بحياده العلمى مع أنه التزم هذا الحياد فى واقع الامر .

خامسا – من حيث الشكل نراه فىالفهرس يقسمالفصول عناوين فرعية أما فى صلب الرسالة فلم يورد هذه العناوين مما يجعل قراءة الرسالة أمرا شاقا لاسيما وهى تقع فى ترابة الف صفحة .

سادسا – واخيرا يؤخذ على الباحث مثاليته الساذجة فى بعض تحليلاته كأن يقول فى مستهل رسالته « ان من اهداف البحث محاولة لوضع مشروع يكفل حل المشكلة الالمانية حلاجذريا .. » وتقديمه هذا المشروع فىآخر رسالته يذكرنى بمشروع كان قد تقدم به القس سان بيير فىمنتصف القرن السابع عشر لاقامة سلام دائم فى أوربا وعلق عليه الكاردينال فلورى قائلا « قد خلا مشروعك من نص مهموهو أن تقرر ارسال مبشرينتكون مهمتهم استمالةالملوك والامراء اليهم عسى ان يقتنعوا بما اشتمل عليه من احكام » وبمثل هذا نقول نحن بدورنا لهذا الباحث .

بيد أن هذه الملاحظات وغيرها لاتقلل من قيمة المجهود الضخم الذى بذله الاستاذ فريد عياد فى هذه الرسالة فاستحق من اجلها عن جدارة ان يصبح الدكتور فريد عياد عياد .

د. بطرس بطرس غالى

٩٥١

■■ أيهاب زكى سرور – تطور الوحدة الافريقية – رسالة دكتوراه غير منشورة – كلية التجارة – قسم العلوم السياسية – جامعة القاهرة – ١٩٦٩ ■■

حصل ايهاب زكى سرور على درجة الدكتوراه عن موضوع تطور الوحدة الافريقية . ويرجع سبب اختياره لهذا الموضوع بالذات ، الى أنه قد أتيحت له فرصة العمل فى هذا المجال مدة تزيد على اثنى عشر عاما قام خلالها بزيارة مختلف انحاء القارة ، وحضر العديد من المؤتمرات الرسمية ومؤتمرات التضامن الآسيوى الافريقى ، فجاءت رسالته تجسيدا واقعيا لافكار ومشاعر الشعوب الافريقية .

والرسالة مقسمة الى باب تمهيدى ، ثم بابين رئيسيين ، ينقسم كل منهما الى ثلاثة فصول .

والباب التمهيدى يشتمل على عرض للمضمون الفكرى للوحدة الافريقية منذ ان كانت حركة سياسية فرضت نفسها على العالم فى القرن التاسع عشر ، وكيف تحولت من حركة عنصرية الى حركة سياسية ، كما أبرز الصراع بين دى بوا ، صاحب فكرة الانهاض الروحى للزنوج ، وبين دعوة ماركوس جارفى للصهيونية السوداء وعودة الزنوج الى الوطن الام فى افريقيا . ثم تتبع مؤتمرات الجامعة الافريقية منذ عام ١٩٠٠ فى لندن حتى مؤتمر مانشستر عام ١٩٤٥ . كذلك تناول بعض النظريات المعاصرة التى ظهرت فى افريقيا حول مفهوم الوحدة الافريقية مثل أفكار نكروما وسنغور ... الخ .

وفى الفصل الاول من الباب الاول ، عالج الصراع بين النظريات والتطبيق ، وتتبع محاولة وضع صياغة افريقية لحركة الوحدة ، وذلك من خلال مؤتمرات الدول الافريقية المستقلة ومنظمة جميع الشعوب الافريقية .

واوضح الكاتب فى الفصل الثانى ، كيف بدأ التجسيد العملى للوحدة يتخذ شكل منظمات اقليمية ، فكان اتحاد غانا وغينيا ، واتحاد الدول الافريقية [اتحاد مالاجاش] ، يمثلان الشكل السياسى للوحدة ، ثم كانت المنظمات والاتحاد الجمركى والاتفاقيات الاقتصادية تمثل الشكل الفنى والاقتصادى لتلك الوحدة .

وفى الفصل الثالث ، قام بدراسة مقارنة للتكتلات السياسية الكبرى فى القارة ، التى توزعت بين مجموعة دول برازافيل ، ومجموعة دول الدار البيضاء ، ومجموعة منروفيا . وتناول فى الباب الثانى ، الظروف التى لابست عقد مؤتمر اديس ابابا وعنى بتحليل القرارات والمبادىء التى كان آخرها ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، ثم تناول بالتحليل نشاط فروع هذه المنظمة ، ومواقف الدول الاعضاء بالنسبة لاختيار مقر المنظمة وتعيين السكرتير العام الادارى .

وفى الباب الثانى ، تحدث عن دول المنظمة فى مواجهة المشكلات الافريقية التى قسمها موضوعيا الى ثلاثمجموعات :

المجموعة الاولى : وتختص بمشكلات تصفية الاستعمار الاوربى ، وتعتبر من أكثر قضايا القارة الحاحا ، وبالتالى فقد كانت ، وسوف تظل ، أهم قضية تواجه نشاط افرع الوحدة الافريقية ، وكان قرار تصفية الاستعمار أول قرار لمؤتمر القمة التأسيسى ، حيث ظلت اهتمامات المنظمة مركزة على تحقيق الاستقلال الفورى للمناطق المستعمرة . وهذا ما حدا بالرؤساء الى تخصيص لجنة خاصة لمعالجة المشكلة وتقديم المساعدات لحركات التحرر المختلفة ، ولكن رغم تركيز جهود المنظمة لانهاء الوجود الاجنبى فى القارة ، فقد لاقت فروعها ولجانها المتخصصة عقبات ، حالت دون نجاحها الكامل

فى تصفية هذا الوجود ، وان بدأت تسلك الدرب التسليم ، وتتعرف على مواطن ضعفها وتعالجها .

المجموعة الثانية : هى مشكلات أمن القارة ، حيث واجهت المنظمة بقايا القواعد والاحلاف العسكرية ، وطالبت بتحييد افريقيا ذريا . كما تعتبر حركة التمرد فى شرق افريقيا محاولة من جانب حكام دول المنطقة لاستغلال المنظمة فى اضفاء صفة الشرعية على تصرفاتهم . ثم كانت مشكلة الكونجو ، وما أسفرت عنها من مشكلات المرتزقة واللاجئين .

المجموعة الثالثة : هى مشكلات تسوية المنازعات ، وتعتبر أزمات الحدود من أهم العقبات أمام تقدم حركة الوحدة الافريقية ، ففى شمال القارة ظهر نزاع الحدود بين المغرب والجزائر ، فكان أول مشكلة تواجه منظمة الوحدة الافريقية بعد اقرار ميثاقها فى اديس ابابا فى مايو سنة ١٩٦٣ . وفى الشرق ظهرت الخلافات بين الصومال وكل من اثيوبيا وكينيا . وفى الغرب نشأ الخلاف بين غانا وفولتا العليا ، ثم بين النيجر وداهومى .

وفى الفصل الثالث من هذا الباب ، تعرض الكاتب لمستقبل التجمعات الاقليمية ، وخاصة التطور الذى لحق دول المجموعة الفرنسية لتتكيف مع اتجاهات المنظمة . ثم تعرض للعلاقة التنظيمية بين منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة ، ومحاولات التعاون ومظاهر التعارض بين نشاط اللجان المتخصصة لكلا المنظمتين .

وأخيرا تناول فكرة الحكومة الاتحادية لافريقيا ، ومستقبل الوحدة الافريقية . وفى ختام البحث ، أجرى تقييما شاملا لاهم عوامل التفرقة ومظاهر الوحدة فى القارة . كما ذيل البحث بأهم المواثيق الافريقية والمراجع العربية والاجنبية ، وبفهرس تحليلى .

سعاد محمد مرجان

■■ موريس كرانستون — اعلام الفكر السياسى — بيروت — ١٩٧٠ ■■

هذا الكتاب مجموعة من المقالات الموجزة عن أحد عشر فيلسوفا من أبرز فلاسفة الغرب السياسيين وهم أفلاطون ، أرسطو ، الاكوينى ، ماكيافيللى ، هوبز ، لوك ، روسو ، يورك هيجل ، ماركس ، جون ستيورات ميل وتتسم هذه المقالات بما يهم القارىء العادى فضلا عن الدارسين ممن لهم شغف بالفلسفة السياسية خاصة ان الذين اعدوا المقالات المنشورة هم كبار اساتذة جامعات العالم ومن الثقات المشهود لهم بالمعرفة وسعة الاطلاع كل فى مجال تخصصه ويظهر لنا من خلال هذه المقالات ان من ابرز معالم الفلسفة السياسية الغربية هذا الاهتمام الدءوب بمشكلة الحرية والسلطة واختلاف الفلاسفة حول مفهوم الحرية ، فهناك مفهوم للحرية يعتبر انها ازالة العوائق من أمام الانسان ليفعل ما يشاء ، ومفهوم يدعو الى الالتزام بفعل ما يجب على الانسان فعله فبعض الفلاسفة كارسطو وروسو وهيجل دافع عن فكرة ان الانسان يكون حرا عندما يحقق ما يجب عليه تحقيقه بينما الاخرون قبل هوبز ولوك وميل دافعوا عن وجهة نظر تقول بأن الانسان هو حر مادام طليقا من القيود فالانسان الشرير هو شرط أساسى للفضيلة وليست منفصلة عنها وبينما اهتم هوبز ولوك وميل باستقلال الفرد بالحفاظ على حرية كل فرد من تدخل الاخرين جيرانه وحكامه ، واهتم آخرون من أمثال ارسطو وروسو وهيجل بنوعية حرية الانسان .

ويطرح هؤلاء الفلاسفة من خلال عرضهم لمشكلة الحرية عددا من المشاكل الاخرى لماذا على اطاعة القانون ؟ ماهى الدولة وكيف تختلف عن المؤسسات الاخرى ؟ هل المجتمعات السياسية طبيعية أم تعاقدية ؟ ما هى أسس السيادة ؟ الى أى حد يستطيع الحكم أن يكون تمثيليا ؟ ماذا تعنى بالموافقة ؟ هذه هى القضايا التى يبحث فيها هؤلاء الفلاسفة السياسيون وتعرضها هذه المقالات التى يتضمنها هذا الكتاب والتى يمكن أن تعد مجرد مقدمات تمهيدية لدراسة كل من هؤلاء الفلاسفة باعتبار انهم من أعلام الفكر السياسى الغربى .

سعاد محمد مرجان







مجلة « افريكاكوارتيرلى »
ايطاليا والعالم العربى
بقلم : نوفاتى .

يرى كاتب هذا المقال ان نوعية العلاقات القائمة بين ايطاليا والعالم العربى بصفة عامة ترتبط بعاملين رئيسيين :

الاول : عضوية ايطاليا فى منظمة الحلف الاطلسى وانتماؤها الى المعسكر الغربى .

والثانى : الخبرة الاستعمارية التى آلت اليها عن افريقيا ، بالاضافة الى امكانياتها الاقتصادية المحدودة . فان ايطاليا لم تعرف فى الماضى فى شكل دولة استعمارية كبرى ، مما يضعها منذ نهاية الحرب فى مركز ممتاز للقيام بدور الوسيط بين اوروبا والدول العربية .

ففى الوقت الذى بدا فيه النظام الاستعمارى فى الافول ، كانت ايطاليا تحاول الارتقاء الى مستوى دولة استعمارية كبرى . ولم تكن تحصل من ذلك سوى على قدر ضئيل من المزايا الاقتصادية ، ولكنها كانت تبحث عن الاعتبار . لهذا كان سهلا عليها التخلى عن مستعمراتها فيما بعد .

وقد نصت المادة الخامسة والعشرون من معاهدة الصلح التى ابرمت فى ١٩ فبراير ١٩٤٦ الى تخلى ايطاليا عن جميع ممتلكاتها فى افريقيا ، ووضع هذه الاخيرة تحت تصرف الدول الاربع الكبرى او الامم المتحدة فى حالة قيام نزاع بينها حول هذه الممتلكات . وفى سبتمبر ١٩٤٨ حصلت الامم المتحدة على تفويض فى شأن هذه الممتلكات . ثم اصدرت الجمعية العامة فى ٢١ نوفمبر ١٩٤٩ قرارا بمنح ليبيا الاستقلال فى تاريخ لا يتعدى اول يناير ١٩٥٢ وقد تم لها ذلك فى ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ . وكان الصومال قد وضع تحت وصاية ايطاليا لمدة عشرة اعوام ، ولكنه منح ايضا الاستقلال فى اول يوليو ١٩٥٩ ، أى قبل انتهاء المدة المقررة لذلك . اما ايريتريا فقد انضمت الى اثيوبيا فى شكل فيدرالى ثم فى شكل ولاية فى ١٩٦٢ .

وبالتالى يرى الكاتب أن ايطاليا لم تكن ضمن الدول المقصودة عندما قامت عملية تصفية الاستعمار . فقد كانت المستعمرات التى اجبرت على التخلى عنها ثمرة توسع مصطنع غير طبيعى ، نتج عن البحث عن مجال يستوعب النمو السكانى اكثر مما هو نتيجة نمو قوات اقتصادية ديناميكية وهكذا تنحصر مسئولية ايطاليا فى تصفية الاستعمار فى تضامنها مع الدول الغربية الكبرى التى تشاركها العضوية داخل منظمة الحلف الاطلسى

ومن رأى الكاتب ان مركز ايطاليا هذا كان يؤهلها للقيام بدور همزة الوصل بين العالم الغربى من جهة والدول الفتية فى اسيا والشرق الاوسط وافريقيا من جهة اخرى ، ولكن منجزات ايطاليا فى هذا الميدان لم تلائم هذه الظروف الممتازة التى احاطت بها . اذ ان انتماءها الى منظمة الحلف الاطلسى قد جعلها تشارك بطريقة اكثر مباشرة واكثر فعالية . ولكنه فى الوقت نفسه اعاق حريتها فى التعبير . فقد انعكست منظمة الحلف الاطلسى على سياسة ايطاليا بأخضاع هذه الاخيرة للمصالح الغربية ، مما حد من حرية تصرفاتها. ففى الامم المتحدة مثلا ، كان الوفد الايطالى اقل من غيره استعدادا لتلبية مطالب المجموعة الافروآسيوية، ولاتخاذ موقف تجاه قرارات الجمعية العامة ضد الاستعمار والعنصرية التى مازالت تمارس فى افريقيا وآسيا اذ اقتصر الوفد على الترحيب «بارتياح» بالاتفاقيات التى وضعت حدا للمنازعات والحروب الاستعمارية الحادة ، وخاصة فى شمال افريقيا . اما تحالفها مع البرتغال ، من خلال منظمة الحلف الاطلسى ، فقد جعل من الحكومة الايطالية الحليف الاول للقوى الاستعمارية .

ثم يذكر الكاتب هنا بعض المبادرات الايطالية فيما يخص مناطق مجاورة

لايطاليا فى البحر الابيض المتوسط والعالم ، فيؤكد انها وان كانت جديرة بالاهتمام من حيث الهدف ، الا انها كانت ذات نتائج عملية ضئيلة . والواقع ان الدبلوماسية الايطالية تجاه الشرق الادنى والاوسط لم تنم الا بعد قبول ايطاليا عضوا فى الامم المتحدة (١٤ ديسمبر ١٩٥٥) .

ثم يتناول الكاتب موقف ايطاليا من مشكلة تأميم قناة السويس فيراه يفصح عن جوهر السياسة التى سلكتها ايطاليا : فقد التزمت ايطاليا بمساندة فرنسا وبريطانيا عندما صدر قرار تأميم القناة ، لانها كانت تشعر بالقلق لما سيؤول اليه مصير هذا المجرى المائى بعد التأميم ولكنها حاولت فيما بعد ايجاد وسيلة للتوفيق بين الفريقين .

واشتركت ايطاليا فى مؤتمر لندن الذى عقدته الدول الغربية بهدف الوصول الى خطة عمل تضمن حرية المرور فى القناة وكان موقفها فى ذلك شبيها بموقف الولايات المتحدة التى كانت تعمل على تهدئة الامور . لهذا لم توافق ايطاليا على الخطة الجامدة التى اتخذتها كل من باريس ولندن ، كما رفضت اداء رسوم المرور الى الجمعية الدولية للمنتفعين بالقناة كما فعل الفرنسيون والبريطانيون . ولم تشترك ايطاليا ايضا فى لجنة « منزيس » والواقع ان ايطاليا كانت تأسف لتأميم القناة . ولكنها تؤكد دائما ضرورة عدم الالتجاء الى القوة لاعادة الامور الى ما كانت عليه فى الماضى .

اما الاعتداء الذى قامت به فرنسا وبريطانيا ضد مصر ، فقد عارضته ايطاليا التى اخذت تحث الجانبين على البحث عن حل بوساطة الامم المتحدة . وكان موقفها فى ٣١ اكتوبر ١٩٥٦ مماثلا لموقف الولايات المتحدة .

وكانت تعمل على اقناع الاخرين بوضع سياسة اجمالية ، لمنطقة البحر الابيض تفسح مجالا واسعا لوساطة الامم المتحدة وتتسق سياسة الحلفاء ازاء ذلك . وفى ساحة الامم المتحدة ، صوت الوفد الايطالى مع الاغلبية التى نادت بوقف القتال وبارسال قوات تابعة للامم المتحدة الى المنطقة بهدف الحفاظ على السلام . اما قرار ٢٤ نوفمبر الذى طالب بالانسحاب الفورى للقوات الفرنسية والانجليزية والاسرائيلية من الاراضى المصرية ، فقد امتنعت ايطاليا عن التصويت عليه .

وفى عام ١٩٥٦ شرعت ايطاليا فى ممارسة سياسة خارجية قائمة على التفتح على العالم العربى . وكانت فى ذلك مدفوعة بالاعتراف بالمطالب القومية المشروعة التى للعرب مع اطمئنانها الى وجود غربى فى الشرق الاوسط يخلو من الاهداف الامبريالية . والواقع ان مثل هذه السياسة كان ينادى بها دى جاسبيرى منذ عام ١٩٥١ عندما كان يحبذ ضرورة التوفيق بين المطالب العادلة لهذه الشعوب وبين ضرورة الدفاع عن الحضارة المشتركة فى البحر الابيض المتوسط ، ويتميز موقف ايطاليا هنا بالالتزام بالحياد تجاه العالم العربى ، وكذا العالم الغربى المتوسط .

ويرى الكاتب ان مركز ايطاليا فى الشرق الاوسط لا بأس به . فهى تعد فى نظره الدولة الغربية التى تورطت اقل من غيرها مع اسرائيل ، نتيجة للضغوط التى بذلها الفاتيكان ضد الاعتراف بالقدس كعاصمة للدولة اليهودية . وفى عام ١٩٤٩ وقعت مع لبنان معاهدة صداقة ، وتلتها معاهدة مماثلة مع الاردن فى عام ١٩٥٢ . اما التعاون بينها وبين اليمن ، فان الكاتب يعده مثمرا . كما يذكر ان ايطاليا رفضت الانتماء الى حلف بغداد بالرغم من الاهتمام الكبير الذى ابدته نحو هذا الحلف . وبالتالى فان سياسة ايطاليا تجاه العرب يمكن ان نصفها بانها معتدلة ، وان كانت رغما عن ذلك كله تؤيد نظرية ايزنهاور .

ثم يذكر الكاتب كيف بادرت ايطاليا فى فبراير ١٩٥٣ باجراء اولى اتصالاتها بالحكم الثورى المصرى عندما قام وزير الدفاع الايطالى السنيور باتشاردى بزيارة للقاهرة . وفى فبراير ١٩٥٨ اعلن عن زيارة الرئيس عبد الناصر لايطاليا اثر اتمام الوحدة السورية المصرية ، ولكن هذه الزيارة لم تتم . بيد انه فى يناير ١٩٥٩ قام رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الايطالى السنيور فانفانى بزيارة الى مصر .

ويلاحظ الكاتب انه عندما قامت ازمة فى العراق ولبنان ، وذلك فى يوليو ١٩٥٨ كان فانفانى حريصا على ابداء عدم موافقته على تحركات البريطانيين والامريكيين خلال الازمة ، وان كانت القواعد الجوية الايطالية قد استعان بها هؤلاء على التدخل فى شئون الدولتين . ولكن فى فبراير ١٩٥٩ عندما اعتلى السنيور سيجنى كرسى الحكم فى ايطاليا ، هبط اهتمامها بالشرق الاوسط .

وفى مارس ١٩٦٧ قام السنيور «فانفانى» برحلة اخرى الى الشرق الاوسط . فزار لبنان والاردن والعراق . وفى نوفمبر ١٩٦٦ استقبلت روما وزير الخارجية المصرى السيد محمود رياض . وكان وزير الخارجية الايطالى قد دأب على بذل الجهود خلال زيارته للشرق الاوسط وفى محادثاته مع الوزير المصرى بغية ايجاد حل للتأزم السياسى القائم فى المنطقة والعمل على تنمية ودعم الاتصالات الاقتصادية والفنية مع الدول العربية .

وفى فبراير ١٩٦٨ زار السنيور فانفانى الجزائر لاول مرة حرص خلالها على تأكيد عطف ايطاليا على جميع الحكومات العربية .

وكان من نتائج حرب يونيو ١٩٦٧ ان قلت امكانيات الحكومة الايطالية فى التأثير على الدول العربية . وقد حاولت ايطاليا الالتزام بالحياد بالرغم من الرأى العام الذى كان فى صف الاسرائيليين لاسباب عاطفية اكثر منها سياسية . وفى ٧ يونيو اعلن السنيور فانفانى امام لجنة الشئون الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الايطالى انه يبذل كل ما فى وسعه من مجهودات لوضع حد للحرب نظرا لروابط الصداقة التى تربط ايطاليا بالجانبين من جهة ، وطبقا للاتجاه الذى سارت عليه الامم المتحدة من جهة اخرى . اما المشروع الذى وضعته ايطاليا فى هذا الشأن فهو كالاتى : عدم تجاهل حقيقة وجود

اسرائيل ، وضرورة ايجاد حل وسط بين العرب والاسرائيليين يؤدى الى التفاهم والسلام بين الجانبين ، وضرورة ايجاد حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين التى تعدها ايطاليا المأساة الكبرى التى تواجه الدول العربية .

وان ايطاليا لتؤيد منظمة الامم المتحدة فى اتخاذها الاعلان الخاص بالملاحة فى خليج العقبة وذلك قبل الهجوم الاسرائيلى .

بيد انه عندما عرضت مشكلة الشرق الاوسط أمام الجمعية العامة التابعة لهذه المنظمة ، كان موقف ايطاليا يتفادى ادانة اسرائيل ، وبالتالى تخلت عن موقفها الحيادى وايدت موقف الحكومات الغربية . كذلك صوتت ضد الاقتراح اليوغسلافى (٤ يوليو) ولصالح المشروع الامريكى اللاتينى . ولم تؤيد ايطاليا الاقتراح الذى قبلته الاغلبية فى الامم المتحدة بأن على اسرائيل ان تتخلى عن مشروعها فى ضم القدس . ولكنها ايدت بعد ذلك مناقشة المشكلة العربية الاسرائيلية داخل الامم المتحدة وليس بين الدول الكبرى .

ويرى الكاتب ان البترول يشكل عاملا مهما فى علاقات ايطاليا بالدول العربية ، وذلك لاسباب تجارية وسياسية معا . وتعد ليبيا اول عميل لايطاليا فى افريقيا من حيث البترول . وتقوم شركة « اينى » بنشاط واسع النطاق فى ميادين البحث والتنقيب عن البترول فى عدد من الدول الاسيوية بمنطقة الشرق الاوسط مثل العربية السعودية ودبى وايران . كما حصلت على امتيازات للبحث عن البترول فى المغرب وتونس ومصر وليبيا . ويلاحظ الكاتب ان الاتفاقات التى ابرمت فى ١٩٥٧ مع ايران ومؤسسات القطاع العام الايطالى ادخلت طريقة جديدة اكثر عدلا فى توزيع الارباح ٥٠ ـ ٥٠ مما سمح لها بالتوغل فى العديد من الدول الافرو اسيوية . يضاف الى ذلك ان ابرام اتفاقيات طهران قد ابرز امكانية عقد اتفاقيات بترولية بين دولتين ، وهو اشد ما كانت تخشاه الاحتكارات البترولية الكبرى .

ويختم الكاتب مقاله بالقول بان نشاط شركة اينى قد ساعد على التخفيف من حدة التازم فى الشرق الاوسط ، وان كانت لم تحل معضلة استثمار رؤوس اموال فى دول ذات انظمة حكم مختلفة ومهما يكن من امر ، فقد اثبتت ان الالتزام بقوانين الربح يلائم دائما احتياجات الدول النامية .



مجلة « الدفاع الوطنى » — باريس — مارس ١٩٧٠ — العلاقات التركية السوفيتية — بقلم : مكسيم مورين .

يعالج الكاتب فى هذا المقال موضوعا يتميز بحساسيته ودقته ، وهو عن تطور العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الان ، ويعرض لمختلف التطورات التى مرت بها هذه العلاقات وتأثيرها على الاوضاع الداخلية ، وبخاصة فى تركيا . وقد كان فى عرضه اميل الى السرد التاريخى منه الى التحليل . فقد قسم هذه الفترة الى ثلاث مراحل رئيسية هى : مرحلة التوتر وتبدأ من مارس ١٩٤٥ عندما طلب مولوتوف وزير خارجية الاتحاد السوفيتى فى ذلك الحين من السفير التركى ابلاغ حكومته بضرورة اجراء تعديل جوهرى فى اتفاقية الحياد التركية السوفيتية التى وقعت سنة ١٩٢٥ والمرحلة الثانية وهى مرحلة ذوبان الجليد كما يطلق عليها الكاتب ، وتبدأ فى مايو ١٩٥٣ بعد وفاة ستالين . اما المرحلة الثالثة التى اتخذت فيها العلاقات الشكل الطبيعى فهى تبدأ سنة ١٩٦٤ .

ويتخذ الكاتب من الزيارة الرسمية التى قام بها جودت سوناى رئيس وزراء تركيا للاتحاد السوفيتى فى نوفمبر الماضى نقطة البدء فى موضوعه . فيشير الى انه رغم ان المحادثات التى جرت بين الرئيس التركى والزعماء السوفيت اتخذت طابعا محدودا ، ورغم ما اتسم به الرئيس التركى من تحفظ ، فقد حاول مسيو بريزنيف السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفيتى اقناع الرئيس التركى برغبة الحكومة السوفيتية فى تنمية العلاقات الودية مع تركيا . كما عبر البيان المشترك عن التقاء وجهات نظر الدولتين فى بعض المشكلات العالمية مثل تحقيق السلام فى فيتنام والشرق الاوسط ، وعلاقات حسن الجوار بين الدولتين ، وتأييد الاتحاد السوفيتى لتركيا فى مسألة قبرص ، واهمية الاشتراك فى مؤتمر للامن الاوروبى .

ويرى الكاتب انه رغم الجهود التى يبذلها السوفيت من اجل تجاوز رواسب الحذر بين الدولتين ، فلا تزال هناك بعض الصعوبات . وهنا يعود بنا الى المرحلة الاولى التى تركت اثرا عميقا لدى الرأى العام التركى ، ومازالت مضاعفاتها تظهر بشكل غير متوقع حتى الان .

المرحلة الاولى : وتبدأ سنة ١٩٤٥ بمطالبة الاتحاد السوفيتى لتركيا بتعديل اتفاقية الحياد التى وقعت بينهما سنة ١٩٢٥ وقد اقترحت تركيا حينئذ توقيع اتفاق مماثل كتلك الاتفاقات التى وقعتها موسكو مع انجلترا وتشيكوسلوفاكيا او فرنسا . وقد جاء رد مولوتوف متجاهلا موضوع الاتفاق ، وطالبا استعادة المناطق القوقازية فى الكار واردخان وارتيفان ، هذا من ناحية واعادة النظر فى اتفاقية مونترو من ناحية اخرى . وقد رفضت تركيا اجراء اية تعديلات على المعاهدة مما يهدد وحدتها وسيادتها . وفى اغسطس سنة ١٩٤٦ حدد الكرملين مطالبه ، واكد بأن الحلفاء وقد وافقوا فى بوتسدام على مبدأ مراجعة لائحة المضايق التى خرقتها قوات المحور اثناء الحرب ، والتى اصبحت لا تكفى لضمان امن الاتحاد السوفيتى والنظم الجديدة فى كل من رومانيا وبلغاريا على البحر الاسود . كما اوضح ان مسئولية الدفاع عن المضايق تقع على عاتق

الاتحاد السوفيتى وتركيا فقط ، ولذلك لابد من فرض حظر على مرور السفن الحربية التابعة لدول غير الدول الواقعة على البحر الاسود ٠

وقد اعتبرت تركيا مطالب الاتحاد السوفيتى غير عادلة وليس لها ما يبررها على الاطلاق ، فالمناطق القوقازية التى عادت الى تركيا بعد برست ليتوفسك لم توضع تحت الادارة القيصرية الا منذ ١٨٧٨ وكانت قد اخليت من سكانها من الارمن والجيورجيين منذ المذابح التى دارت اثناء الحرب العالمية الاولى وقد اعترف ستالين بالحدود الجديدة مستفيدا من وثيقة كان قد رفعها المهاجرون الذين تم تجميعهم فى ارمينيا الجديدة والمدرسون السوفيت يقترحون فيها استعادة روسيا للمناطق الساحلية الواسعة والتى تتضمن حوالى ٢٠ فى المائة من الاراضى التركية ٠ وهنا يطرح الكاتب سؤالا هاما ، وهو : هل كان الاتحاد السوفيتى يسعى عن طريق هذا الضغط الى التوسع نحو جنوب شرق اوربا والشرق الاوسط بحيث يضم تركيا الى الدول السائرة فى فلكه ؟

ويعرض الكاتب ردود الفعل التى احدثها موقف ستالين بالنسبة لتركيا التى اوقفت قرار تسريح الجنود ، وبدأت تعد نفسها للدفاع عن حدودها ٠ اما انجلترا وامريكا فرغم انهما كانتا منذ البداية تضعان فى اعتبارهما ان الاتراك ليس امامهم سوى الانضمام الى صفوف السوفيت ، فانهما كانتا تنظران ـ وخاصة انجلترا ـ الى اقامة قواعد سوفييتية فى المضايق ، وترشيح روسيا للانتداب على ليبيا ، بالاضافة الى تاييدها للثوار اليونانيين ، كل تلك المظاهر كانت دليلا على رغبة الاتحاد السوفيتى فى أن تصبح قوة فى البحر المتوسط تهدد الطريق الى الهند ٠ كما ان رفض الاتحاد السوفيتى سحب قواته من ايران ادى الى اثارة المخاوف من تسلله الى بترول الشرق الاوسط والخليج الفارسى ٠

وقد اتفقت كل من انجلترا وفرنسا وامريكاعلى ابلاغ روسيا بأستحالة تغيير اتفاقية مونترو التى وقعت سنة ١٩٣٦ الا بعد اجراء مفاوضات بين مندوبى الدول التى وقعتها ٠ كما قامت حكومة تركيا فى اغسطس ١٩٤٦ بالرد على روسيا وتفنيد مزاعمها المتعلقة باستخدام المضايق اثناء الحرب ٠ وتوالت المذكرات بهذا الشأن ولكنها لم تسفر عن جديد ٠

وهنا يعلق الكاتب على رد الفعل الذى احدثته سياسة ستالين فى الاوضاع داخل تركيا ٠ ويرى ان ستالين قد هيأ للحكومة التركية الفرصة كاملة للتنكيل بالحركات اليسارية التركية واتهامها بمعاداة الوطن ٠ كما انه دفع تركيا الى قبول معونة منتظمة من الغرب ، وخاصة من الولايات المتحدة التى قررت فى مارس ١٩٤٧ تخصيص معونة كبيرة لتركيا ٠ وقد تحدد اتجاه السياسة التركية منذ تلك الفترة ولمدة سنوات طويلة ، وهو الارتباط بالغرب وبالسياسة الامريكية ٠

ثم يسرد الكاتب مظاهر ارتباط تركيا بالولايات المتحدة ، فيشير الى اسهام تركيا فى حرب كوريا سنة ١٩٥٠ وتكبدها خسائر بشرية فادحة فى هذه الحرب ، ثم اشتراكها فى الحلف البلقانى الذى كان يربطها باليونان ويوغوسلافيا سنة ١٩٥٠ وكذلك انتسابها لعضوية المنظمة الاقتصادية الاوروبية سنة ١٩٤٩ ٠ كما وافق حلف الاطلنطى على قبول تركيا سنة ١٩٥٢ بعد كثير من التردد نظرا للعلاقات التى تربطها بالدول العربية التى تعيش فى صراع دائم مع اسرائيل ٠ وقد ادانت الحكومة السوفيتية الموقف العدائى الذى تتخذه منها الحكومة التركية ، كما ادانت سيطرة الاستعمار الامريكى على السياسة الخارجية التركية ٠

اما المرحلة التى تلت وفاة ستالين ، ويطلق عليها الكاتب اسم « ذوبان الجليد » فهى تبدأ فى مايو ١٩٥٣ وتتميز بتنازل الحكومة السوفيتية عن المطالب الاقليمية لكل من جمهوريتى ارمينيا وجورجيا فى تركيا ، وذلك مقابل ضمان سلامتها ضد التهديدات المحتملة من ناحية المضايق (*)

ويرى الكاتب ان الاتحاد السوفيتى لم يقدم تنازلات حقيقية تتلاءم مع الشعار الذى طرحه عن تحسن العلاقات مع تركيا ٠ اذ ان مشكلة ارمينيا لم تعد قائمة ، فالاضطهادات التى تعرض لها السكان ذوو الاصل الارمنى سنة ١٩١٥ قد ادت الى تشريدهم ولم تبق منهم سوى اقلية تعيش فى استنبول ٠ كما ان الاعلان السوفيتى قد تضمن بعض العبارات الغامضة فيما يتعلق بمسألة المضايق وتعديل معاهدة مونترو ، بالاضافة الى ان المضايق فقدت اهميتها فى عصر الصواريخ علاوة على مايتمتع به الاسطول الروسى فى البحر الاسود من قوة تمكنه من منع اية محاولة للتسلل من جانب السفن المعادية ٠ هذا وقد تضمن رد تركيا على موسكو استبعاد امكانية تعديل معاهدة مونترو بقرارات ثنائية ٠

ويشير الكاتب الى التغييرات التى طرأت على الاوضاع الداخلية فى تركيا فى تلك الفترة ، والتى ساعدت على توثيق صلتها بالغرب. فقد اسفرت الانتخابات التى اجريت سنة ١٩٥٠ عن مجىء حزب المعارضة الى الحكم ، وهو الحزب الديمقراطى الذى يتميز بعدائه للشيوعية كما تولى جلال بايار رئاسة الحكومة ، وعدنان مندريس رئاسة الجمهورية ، مما دعم سياسة التكامل مع جبهة الدفاع الغربى ٠

ورغم ضخامة المعونة الامريكية المخصصة لتركيا فانها ظلت تعانى قلقا واضحا بسبب التضخم الاقتصادى وتزايد عبء القروض الخارجية وقد يرجع هذا الى نوع المعونة الامريكية التى تميزت بطابع استعراضى لايسهم حقيقة فى حل المشكلات الاقتصادية فى تركيا التى ساد الاعتقاد فيها بأنها ستظل بسبب علاقاتها الوثيقة بالولايات المتحدة على حافة الحرب الباردة وخوفا من احتمال التدخل السوفيتى فى شئون تركيا ، وخاصة عندما ثارت الاضطرابات السياسية فى الشرق الاوسط ، قامت واشنطن ولندن بتوجيه تحذير رسمى من عواقب تهديد تركيا ، باعتبارها دولة

عضو فى الحلف الاطلسى . وقد كانت زيارة ايزنهاور لانقرة ١٩٥٩ بمثابة تاكيد لهذا التحذير . ولكن رغم ارتباط تركيا الوثيق بالغرب ، فقد حرصت على الاحتفاظ بحد ادنى من تبادل العلاقات مع الاتحاد السوفيتى الذى اسهم فى اقامة مصنع للنسيج فى كيسيرى ، كما عرض اسهامه فى بناء كبارى وسدود فى وادى اجدير وسفاريا . واعلن عدنان مندريس سنة ١٩٦٠ انه قد قبل دعوة روسيا لزيارتها وان خروشوف سوف يقوم بزيارة تركيا .

وقد ادى وقوع انقلاب عسكرى فى تركيا فى مايو سنة ١٩٦٠ الى مجىء الجنرال جورسيل الى الحكم واعتقال بايار وجميع الوزراء السابقين ، ثم توالت سلسلة من محاولات الانقلاب ، وصدر حكم بالاعدام على الرئيس بايار ، ثم استبدل به السجن مدى الحياة كما ان اعدام مندريس قد أثار الرأى العام الغربى . وقام عصمت اينونو بتشكيل الحكومة ، ولكن لم تتوقف الاحتجاجات والاضطرابات ومع ذلك لم يحاول الاتحاد السوفيتى الاستفادة من هذه الظروف لتجديد ضغطه على تركيا

ويفسر الكاتب هذا الموقف بأن الاتحاد السوفيتى كان يأمل أن تدرك تركيا مغزى هذه الاضطرابات ، وتقتنع بأن أفضل الطرق لتحقيق التقارب بينهما هو الحياد الذى سيسمح لتركيا باستثمار مواردها فى جوانب انتاجية بدلا من استهلاكها فى أغراض تسليحية غير مجدية . وكتب خروشوف الى جورسيل بهذا المعنى فى يونيو ١٩٦١ فرد عليه الاخير فى الشهر التالى موضحا أن الحياد الذى تمثله سويسرا والسويد والهند لا يساعد الدولة فى الدفاع عن نفسها الا اذا وضع نظام عالمى لنزع السلاح ورقابة شاملة من أجل التوصل الى تحقيق السلم الجماعى . وقد طرأ بعد ذلك بعض التحسن على العلاقات بين تركيا وموسكو ، اذ تم توقيع اتفاقين يتعلقان بالسكك الحديدية والاتصالات البرقية فى عامى ١٩٦١ ، ١٩٦٢ . كما وافقت تركيا على تخصيص مطاراتها لخدمة الطائرات السوفيتية المتجهة الى القاهرة . كذلك تم الاتفاق على بناء كبارى على الحدود بين الدولتين ، واقامة سد فى كوبان بتركيا . هذا الى أن الرأى العام التركى كان قد بدأ يتجه نحو الليونة ازاء ازدياد علاقات الدول الغربية بموسكو ، وبخاصة انجلترا التى لها علاقات تجارية مع روسيا أكثر من أية دولة أوربية أخرى . وكذلك فرنسا التى تحسنت علاقاتها كثيرا مع دول الكتلة الشرقية والصين ايضا . وهنا يبرز الكاتب حقيقة هامة ترتبت على قرار البنتاجون سحب الصواريخ جوبيتر التى كان قد أقامها فى تركيا بموافقة عدنان مندريس رئيس الحكومة السابق . فرغم تبرير البنتاجون لهذا القرار باستخدام الغواصات بولاريس ، فان هذا التبرير كان يخفى خشية الولايات المتحدة من التظاهر بالخضوع للضغط السوفيتى مقابل اضطرار روسيا الى سحب صواريخها من كوبا . وتبرز هنا هذه الحقيقة ، وهى أن تركيا مثل كوبا ، اداة لتبادل حسن النوايا بين الدولتين الكبيرتين . ثم يشير الكاتب الى بعض العقبات التى ظلت تحول دون التقارب التركى السوفيتى . فرغم أن جميع الدوائر الحاكمة فى تركيا - حتى التقليدية - قد عبرت عن اقتناعها بأن الديموقراطية والليبرالية على الطريقة الغربية لا تصلحان لدولة متخلفة تنتشر فيها الامية . فمازال هناك حذر تجاه الاتحاد السوفيتى ، ولايزال بعض النواب يهاجمون تسلل العناصر الموالية للسوفيت الى بعض المؤسسات الادارية والثقافية . كما أن البرلمان التركى اعتذر عن قبول الدعوة التى وجهتها له موسكو لارسال وفد برلمانى لزيارتها

ومما يجدر ذكره أن هناك بعض السلبيات التى تشوب العلاقة الوثيقة بين تركيا والولايات المتحدة ، وأبرزها موقف الاخيرة من مسألة قبرص ، وانحيازها الى جانب اليونان . فقد قام جونسون بتوجيه تحذير الى عصمت اينونو عام ١٩٥٤ بشأن احتمال تدخل تركيا بالسلاح ضد دولة عضو بالحلف الاطلنطى ، ودون الرجوع الى ميثاق الامم المتحدة ، والاتفاقات التركية الامريكية لا يجب فى هذه الحالة أن تضع تركيا فى اعتبارها احتمال مساعدة الولايات المتحدة لها . وقد تضمن رد عصمت اينونو عليه ، توضيح موقف تركيا التى كانت ضحية عدوان حقيقى فى قبرص . وان كان قد وافق فى النهاية على الالتزام بوجهة نظر واشنطن . كذلك حدث فى سنة ١٩٥٩ عندما أراد الأسقف مكاريوس تفسير اتفاقية ١٩٥٩ لصالح اليونان ، أن قامت لندن وواشنطن بوضع تركيا ، رغم ارادتها ، على حافة مواجهة عسكرية مع اليونان . ويفسر الكاتب هذا الموقف بأن الاعتقاد السائد فى تركيا أن الولايات المتحدة قد انحازت نحو اليونان باعتبارها دولة مسيحية ومهد الحضارة الغربية ، بينما مازالت تركيا ذات التراث الاسلامى اكثر ارتباطا بالشرق .

بعد ذلك ينقلنا الكاتب الى مرحلة العلاقات الطبيعية بين تركيا الاتحاد السوفيتى ، وهى تبدأ بقبول البرلمان التركى سنة ١٩٦٤ دعوة موسكو لزيارتها والجولة التى قام بها وزير الخارجية التركى فى الاتحاد السوفيتى فى نوفمبر من نفس العام . وقد أدت هذه البادرة الاولى فى استئناف العلاقات بين البلدين الى احياء الامل فى عودة العلاقات الى احترام حسن الجوار ومضاعفة العلاقات الاقتصادية ، فتستطيع تركيا تصدير منتجات زراعية واستيراد آلات صناعية من الاتحاد السوفيتى .

وتوالت الزيارات بين المسئولين السوفيت والاتراك . فقد قام جروميكو بزيارة تركيا فى مايو ١٩٦٥ كما زارها بودجورنى فى يونيو على رأس وفد سوفيتى على مستوى عال . كذلك قام ارجبولو الذى خلف عصمت اينونو فى البرلمان التركى بزيارة الاتحاد السوفيتى فى أغسطس من نفس العام . وقد أثارت هذه الظاهرة الطبيعية فى العلاقات السوفيتية التركية قلق الغرب فى البداية ،

لكنه مالبثان تقبلها بعد ذلك على أساس أنها جزء من مرحلة التهدئة وساعدت الظـــروف الداخلية فى تركيا على تدعيم الاتجاه نحـو تحسين العلاقات مع السوفيت ، فقد أسفرت انتخابات أكتـوبر ١٩٦٥ عن فوز حزب العـدالة بالاغلبية المطلقة ، وقام ديميريل بتشكيـل الـوزارة التـركيـة الجديدة • ورغم أن الحـزب الشيوعى التركى ظل ممنوعا من مزاولة نشاطه منذ عام ١٩٢٥ ، فقد استطاع حزب العمـال أن يحصل على أول فرصة للتمثيل فى البرلمان بحصـوله علـى ١٥ مقعدا • وقد أسفرت هذه الفترة عن توقيع عدة اتفاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتى لاقامة مصافى للبترول فـى أزمير ، ومصـانع نسيج والمونيوم فى كونيا ، كما تم تبادل البعثات الاقتصادية ، وبدأ الفنيون السوفيت يتوافدون على تركيـا بالمئات • وزار كوسـيجين تركيا زيارة رسمية فى ديسمبر ١٩٦٦ ، ورد ديمـيريـل الزيـارة لرئيس وزراء الاتحاد السـوفيتى فى ديسبر ١٩٦٧ • وقد جددت موسكو تأييدها لموقف تركيا فى مسألة قبرص • وازداد التبادل التجارى بين البلدين حتى بلغ ٨٠ مليون دولار سنة ١٩٦٩ ، بعد أن كان لا يزيد عن ١٥ مليون دولار سنة ١٩٦٣ كما بلغت الاعتمادات السوفيتية للاسهام فى اقـامة صناعات تركية حـوالى ٤٠٠ مليون دولار • وقد ظلت تركيا حريصة فى ذات الوقت على عدم المسـاس بالاتفاقات التى وقعتها مع الدول الغربية • ولكن الولايات المتحدة عمدت الى تخفيض معـونتها لتركيا ، كمـا أرجأت تـدريب الجيش التركى على الاسـلحة الامريكيـــة الجـديدة ، ومنعت اسـتخدامه للمنشئات العسكريـة الامريكية فى تركيا • وبالرغم من طالبة حزب الشعب وفريق كبير مطالبة حزب الشعب وفريق كبير من الرأى العام التركى بالنزع الشامل للاسلحة النووية الامريكية الموجودة فى تركيا كى تصبح أقل تعرضا للهجوم السوفيتى ، فقد دخلت ، مـع ذلك ، مـدمرتان امريكيتان حاملتان للصـواريخ فى البحر الاسود فى أوائل ديسمبر سنة ١٩٦٨ وكانت وجهة نظـر الولايات المتحدة التى وافقت عليها تركيا ، هى عدم ترك البحـر الاسـود كى يصبح بحيـرة سوفيتية • وقد احتجت موسكو احتجـاجا شديدا لدى كـل مـن الولايـات المتحـدة وتـركيـا ، واعتبرت هذاالعمل خرقا لاتفـاقية مونترو ، فانتهز الاتراك هــذه الفـرصـة وطـالبوا الاتحـاد السوفيتى بتعديل تلك الاتفاقية •

ويشير الكاتب الى أن تحسن العلاقات بين تركيا والاتحـاد السوفيتى قد استتبعه تحسـن مماثل مع دول الكتلة الشرقيـة • فخلافات الحدود مع بلغاريا تمت تسويتها ، وتم تبادل زيـارات المسئولين والبعثات الاقتصـادية والثقافية ، فضلا عن توقيع كثير من الاتفاقاتالسياحية والرياضية•

ويحاول الكاتب أن يفسر لنا بعض أوجه التناقض الكامنة فى السياسة الخارجية التركيـة فى الفترة الراهنة ، فيعمد الى ابراز العوامل التى فرضت على تركيا انتهاج هذه السياسة التى لا تعتمد على أساس أيديولوجى بقـدر اعتمادها على أساس المصـالح القومية لتركيا • وأبرز هـذه العـوامل هـو مـوقع تـركيا الجيوبولوتيكى ، باعتبارها همزة الوصل بيـن اوربا المسـيحية والعالم الاسلامى ، وبين الكتلتين الشـيوعية والرأسـمالية بالاضـافة الى دورهـا التـاريخى كحارس للمضايق • ولذلك بدأت تركيا تسعى فى هذه المرحلة الى انتهاج سياسة مرنة لا تصل الى حد تبنى الحياد وعدم الانحياز ، ولا تتعارض فى ذات الوقت مع أوضاعها الاقتصادية واحتيـاجات أمنها واستقرارها • اذ أنه رغم اعتراف تركيا باسرائيل منذ عام ١٩٤٩ ، فهى تعمل على توطيد عـلاقاتها بـالدول العـربية والاسلامية ، وقد صوتت فى الامم المتحدة من أجل انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضى المحتلـة • كما أسهمت بقدر محـدود فـى المؤتمر الاسلامى الذى عقد فى الرباط فى سبتمبر سنة ١٩٦٩ • وتحرص تركيا على تجنب الدخول فى مواجهات الكتلتين ، علـى اسـاس ان تحسـن علاقاتها مع الاتحاد السوفيتى لا يجب أن يتم على حساب علاقاتها مع الولايات المتحدة • وتطبيقـا لذلك ، قـامت تركيـا بتشـديد الرقـابة علـى المضايق ، خاصة بعد ازديـاد تحـرك الاسطول السـوفيتى فـى البحر المتوسـط ، وزيادة حـركة السفن التجارية المحملة بالشحنات العسكرية • كما أعلن ديميريل فى أكتوبر ١٩٦٩ أنه اذا حدث تدخل أمريكى فى لبنان ، فان تركيا لن تسمح كما حـدث سـنة ١٩٥٦ باستخدام قاعدة حلف الاطلنطى فى انسيرليك بتركيا كذلك سمحت تركيا للطائرات السوفيتية المتجهة الى الدول العربية بالمرور فوق أراضيها ، كما وافقت على افتتاح قنصلية عـامة لالبانيـا فـى استنبول •

ورغم اتجاه السياسة التركيـة نحو توثيق علاقاتها المباشرة مع الاتحاد السوفيتى ، فانها لا تجهل فى ذات الوقت احتمال تجـدد المشـكلة الارمينية فجأة ، خاصـة وان الاتحـاد السـوفيتى رغم المحاولات التى قام بها للقضاء على مضـاعفات هـذه المشكلـة ، فانه قد اتخذ بعض المواقف التى لا تساعد على بث الطمأنينة فى نفوس تركيا من هذه الناحية • فالمعلوم ان جمهورية ارمينيا فى الاتحـاد السوفيتى قد احـرزت تقـدما اقتصاديا وسكانيا ملحوظا ، اذ بلغ عدد سكانها٢ مليون نسمة • ولكن مما يثير الدهشة ان الاتحاد السوفيتى أيد الطلب الذى تقدمت به الجالية الارمنية المنتشرة فى أنحاء العالم • الى الامم المتحدة تطالب باقامة دولة على نمط تلك التى خلقتها معاهدة سيفر سنة ١٩٢٠ على أن تقوم كفاصل بين الاتحـاد السـوفيتى والشرق الاوسـط • كذلك وافق الكـرملين سنة ١٩٦٥ على السماح بقيام مظـاهـرات للارمـن فى ايرفـان بمناسبة مرور نصف قـرن على مذابح سنة ١٩١٥ اشترك فيها حوالى ٢٠٠ الف شخص كانوا يصـيحون مطـالبين الاتراك باراضيهم • بيد ان الكرملين مالبث ان عاد فاسـتدرك هـذا الحـادث

خوفا من تصاعده فاعفي مسئول المنطقـــــة فى مايو ١٩٦٦ مـــن منصبه ، لانه أشار الـــى هـــذا الحادث فى تقرير نشر على الرأى العام ٠

وفى النهاية يرى الكاتب انه رغم أن تركيا مع فنلندا هـمـا الدولتان الوحيدتان من الدول غير الشيوعية التى لها علاقات مباشرة بالاتحاد السوفيتى ، ورغـم أن جانبا كبيرا من الرأى العام التركى يحبذ التعاون مع الاتحاد السوفيتى على قـدم المساواة ، فلاتزال تركيا أساسا دولة معادية للشيوعية ٠ ولا يستطيع أى حزب تركى يحلم بخلق قاعدة جماهيرية له أن يعلـن عـن صـداقته للسوفيت ٠ فالبرلمان التركى أبدى تردده فى توقيع اتفاقيةثقافية مع السوفيت منذ عدة أعوام ، وكذلك حزب العمال منقسم على نفسه ، وقد هبطت نسبة الاصوات التى حصل عليها فـى الانتخـابات الاخيرة من ٣ فى المائة ، الى ٧ر٢ فى المائة على أن الكاتب يعلق بعض الامل على الشباب التـركى الذى يتشكل منه نصف عدد سكان تركيا ، فيرى أن هذه الظاهرة قد تساعد فى المستقبل على الاتجاه نحو اليســار الاشـتراكى أو الشيوعى ، ولكنه لا يستطيع التنبؤ بما ستكون عليه العلاقات السوفيتية التـركية فى السنوات المقبلة لاسيما اذا كانت تـركيا ليست على استعداد للتنازل عن العلاقات التى تضمن لها تحقيق نهوضها الاقتصـادى وحمـاية سيادتهاوامنها ٠

LE MONDE diplomatique

مجلة ((ليموند دبلوماتيك)) — يوليو ١٩٧٠ — باريس — مشروع اقامة منطقة سلام فى البلقان — بقلم : برنارد فيرون ٠

يدور هذا المقال حول الانباء التى اذيعت اخيرا فى انقرة بشأن الاقتراح الذى تقدمت به رومانيا خاصا بانشاء مؤتمر دائم لدول البلقان ٠ مع ان هذه الانباء لم تتأكد بعد فانه لم يصدر ماينفيها ٠ والواقع أن رومانيا تحاول منذ حوالى اثنى عشر عاما وحتـى الان ، جعل هذه المنطقة من أوربا منطقة سلام ، وذلك بـالتعاون والمشـاركة بيـن جميـع دول المنطقـــة مهمـا اختلفت انظمتهـا السياسية والاقتصادية ٠٠٠

ويبـدأ الكاتب فيسرد عرضـا تاريخيا لمحاولات رومانيا فى هذا الصدد منذ عام ١٩٥٨ عندما كان شتويكا رئيسا للحكومة واقتراحه نزع السلاح النووى لمنطقة البلقان وكان ريبيكى وزير خارجيـة بولندا قـــد اقترح قبـل ذلك بقليـــل مشروعا مماثلا بالنسبة لاوربـا الوسطى فرفضته الدول الغربية ، على اساس انه سيحقق كثيرا من الفوائد لحكومة جومولكا ويشير الكاتب أن كثيرا من المـراقبين كانوا يعتقدون أن مشروع شتويكا يعد جزءا من سياسة الاتحـاد السوفيتى التى تهدف الى نزع السلاح النووى تدريجيا فى كل أوربا ، خاصة وأن خرشوف كان قد تقدم بمشروع رومانيا بعـد اضافة بعض التعديلات الطفيفة اليه ٠ اذ انه لم يكتف باقتراح تحييد البلقان ، بل كان يامل فى نزع السلاح النووى فى منطقة البحر المتوسط وايطاليا واليونان وكان خروشوف قد وجه تحذيرا الى الدولتين الاخيرتين بأنه فى حالة عدم استجابتهما لمشروعه فان الاتحاد السوفيتى سوف يلجأ الى اقامة قواعد ذرية ، فى البانيا وبلغاريا ورغم هذا التحذير فان كلام الرئيس الســوفيتى السابق لم يجد ادنى صدى ، كما انه لم يعد من السهل اثارة هذا الموضوع بعد ذلك ٠٠

ثم يتابع الكاتب ذكر المراحل التى مر بها مشروع شتويكا ، فيوضح أن المشروع قد أهمل فى عهد حكومة جورجيو ديتسن التى كانت تأمل فى الحصول علـى تحالف اقليمى يمكنها من مضاعفة قدرتها على اعلان استقلالها عن موسكو ٠

وقد نجحت بالفعل فى اقامة علاقات طبيعية مع جيرانها ولكـن الظروف لم تكن مواتية علـى الاطلاق لاتخاذ خطوات فعلية من أجل تحقيق السلام فى منطقـة البلقان ، اذ أن دول تلك المنطقة كانت منقسمة على نفسها أكثر من أى وقت مضى فالبانيا كانت ، ولا زالت ، يغلب عليها الفتور ، ازاء جيرانها ماعدا رومانيا وبالنسبة لها فليس هناك أدنى اختلاف بين نظام تيتو وبين النظام العسكرى فى اليونان ٠ أما يوغوسلافيا فقد كانت لـديها بعض المبـررات للتشكيك فى موقف الدول التى وافقت علـى فـكرة بريزنيـف الخاصة بالسيادة المحدودة ٠ كما أنها تكن عداء شديدا للجهاز الحاكم فى اليونان وهنا يتساءل الكاتب هل الوقت مناسب لتمهيد الطريق لحل الخلافات الاقليميـــة وغيرها التى تعترض العـلاقات الطبيعية بين دول البلقان ، وذلك كى يتحقق أمل رومانيا فى اقامة منطقة سلام فى البلقان ٠٠ ؟

يجيب الكـاتب على تساؤله بان تطورات الاحداث فى المنطقة فى الشهور الاخيرة تحمل كثيرا من بوادر الامل التى قد تمهد لتحقيق المشروع الرومانى ٠ وأبرز هذه البوادر محاولات التقارب بيـن البانيا ويوغوسلافيا ، فقد أدرك كل من الرئيس تيتو وأنور خوجه رغم الود المفقود بينهمـا ان مصلحة بلديهما تكمن فى انهاء جو الحرب بينهما وعلى الفور بدأت الصحافة الالبانية تمجـد ارادة الاسـتقلال والبطـولة لـدى اليوغوسلاف كما بدأت تـدين بلغاريا لمحاولتها تشويه تـاريخ الحرب العالمية الثانية بالادعاء بأنها اسهمت فى تحرير بعـض أجزاء من يوغوسلافيا ٠

ولم تكتـف البانيـا بتحسـين علاقاتها مع يوغوسلافيا ، بـل عقدت فى بداية هذا العام اتفاقية تجارية مع اليونان ، وتعتبر هذه الاتفاقية الاولى من نوعها بيـن بلدين كانا من حيث المبدأ فى حالة حرب ٠

ويعلق الكـــاتب على هـــذه المبادرات الجديدة من جـانبـ

الحكومة الالبانية فيشير الى أن نظام انور خوجه الذى كان يعتبر ولفترة طويلة الحارس المتطرف للالتقاء الايديولوجى فى اوربا يبدوا انه بدأ يضع فاصلا واضحا بين سياسة الحزب وسياسة الدولة ·ويشير الى أن هذا الموقف لا يقتصر على البانيا وحدها بل أن باقى الدول الشيوعية فى المنطقة بدأت تتخذ مواقف واقعية تجاه الحكم العسكرى فى اليونان ، وذلك رغم مواقفها العدائية من الحكومة اليونانية منذ عام ١٩٦٧ · وقد انعكست ردود الفعل لديها فى شكل تخفيض علاقاتها السياسية والتجارية مع اليونان ، على أمل ان يتمكن الشعب اليونانى من انتزاع المبادرة فى يوم ما ·

وكان المارشال تيتو ينفرد بتفسير خاص للانقلاب العسكرى فى اليونان ، اذ كان يعتقد انه قد تم تدبيره عن طريق المخابرات الامريكية المركزية خاصة وان حرب الايام الستة التى شنتها اسرائيل بعد ثلاثة أشهر من وقوع الانقلاب فى اليونان ، قد اكدت شكوكه · فقد كان يرى أن الاستعمار الامريكى ضمانا لتحقيق سيطرته على الجزء الشرقى من البحر المتوسط قد حرص على تدمير جميع الانظمة التقدمية واحدة بعد الاخرى ولذلك كان المارشال تيتو ميالا الى التفكير فى أن الولايات المتحدة قد ساندت اسرائيل فى العدوان على مصر من أجل تحقيق هدف واحد هو قلب حكومة عبد الناصر ·

ويشرح الكاتب الاسباب التى أدت الى تغير موقف الدول الشيوعية من الحكومة العسكرية فى اليونان ، خاصة وان هذه الدول كانت قد اقتنعت بأن حكومة اليونان العسكرية لن تفكر مطلقا فى التفاهم أو التوجه الى دول المعسكر الاشتراكى بعد الهجوم الضارى الذى شنته على الشيوعيين اليونانيين · ولكن هذا الاتجاه تغير فى نهاية عام ١٩٦٩ عندما قرر المجلس الاوربى طرد اليونان وسحب عضويتها بسبب انتهاكها لميثاق حقوق الانسان · وحينئذ حاول الحكم العسكرى اليونانى أن يتغلب على احساسه بالعزلة ، وان يثبت قدرته رغم متاعبه الداخلية — على تحسين الوضع الدولى لليونان · فبدأ يمد ذراعيه للدول الشيوعية ·

ويشير الكاتب الى بوادر التحسن فى علاقات الدول الشيوعية بالنظام العسكرى فى اليونان · فالاتحاد السوفيتى حصل فى بداية عام ١٩٧٠ على تخفيض قدره ٥٠ فى المائة من الرسوم الجمركية التى كانت تفرضها الحكومة اليونانية على المنتجات السوفيتية ·

كما حدد الاتحاد السوفيتى اسم السفير الجديد الذى سيحل محل السفير الذى استدعته الحكومة السوفيتية على اثر وقوع الانقلاب اليونانى فى ابريل ١٩٦٧ وحذت بلغاريا حذو الاتحاد السوفيتى ، وأشارت الصحافة البلغارية الى أن العلاقات بين البلدين حسنة ، وطالبت بضرورة البحث عن أشكال جديدة للتعاون الفنى · كما أن وزير الخارجية البلغارى الذى قام بجولة فى أوائل مايو الماضى فى بعض دول المشرق العربى توقف فى نهاية جولته فى أثينا حيث قابل زميله اليونانى بيبنليس ، وصدر بيان واضح ان (المناخ الحالك الذى كان يسود العلاقات المتبادلة بين البلدين قد اصبح الان مضيئا) · ثم مالبثت أن اتفقت الحكومتان على تنمية العلاقات التجارية والتبادل الثقافى واستغلال الانهار المشتركة بينهما ·

وبالنسبة ليوغوسلافيا ، فقد اوقفت الهجوم الدعائى ضد حكومة اليونان · ورغم أن بلغراد تلوم اليونان دائما لاضطهادها الاقلية المقدونية الا انهما وقعتا اتفاقا سياحيا فى ديسمبر الماضى بل وأكثر من ذلك ، فان التوتر السياسى بين البلدين خلال عامى ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ لم يكن له أدنى تاثير على العلاقات التجارية بينهما ·

اما رومانيا فرغم انها منحت بعض الشيوعيين اليونانين حق اللجوء السياسى اليها ، فان هذا لم يمنعها من الاحتفاظ بالعلاقات الطبيعية مع الحكومة العسكرية فى اليونان كذلك هناك اتجاه واضح لمضاعفة التبادل التجارى بين البلدين ، وذلك منذ بداية عام ١٩٦٩ ·

وفى النهاية يوضح الكاتب أن السياسة الحالية للدول الشيوعية تجاه حكومة اليونان سياسة متميزة فانها وان اختلفت اختلافا جوهريا مع النظام القائم باليونان فانها لا تريد مقاطعته · بل أنها بدأت تفرق مثل كثير من الغربيين ، بين القيم الاخلاقية ومتطلبات السياسة أو بين الايديولوجية والدبلوماسية ويرى الكاتب أنه ربما تجد رومانيا فى مثل هذا المناخ فرصة مواتية لطرح مشروعها الخاص باقامة منطقة سلام فى البلقان ·

POLITIQUE
aujourd'hui

مجلة «بوليتك دأوتورنيو» — عدد ابريل ١٩٧٠ — الحزب الشيوعى الفرنسى من الدولية الى الانعزالية — بقلم : جى بيريمون ·

ما هو وضع الحزب الشيوعى الفرنسى كما أوضحه المؤتمر التاسع عشر الذى عقد أخيرا ؟ يلاحظ الكاتب ، فى بادىء الامر ، أن الطريقة التى اتبعت لاعداد المؤتمر تعكس الى حد كبير وضع الحزب لان الحركة العمالية اعتادت على جس نبض التنظيم الذى تنتمى اليه من خلال الالفاظ والتأكيدات النظرية ومدى منطق التحليلات المقدمة بل وأيضا مدى فعالية الامكانيات المتبعة للنضال · كذلك تعلم الحركة العمالية أن المؤتمر ما هو سوى منبر يقفل به باب المناقشة التى جرت قبل ذلك · فمنذ عهد لينين ومؤتمرات الاحزاب الشيوعية لم تعد لها صفة تقديرية تذكر ، اللهم الا فى حالة وجود انقسامات داخلية شديدة

وفى عهد ستالين ، كانت المؤتمرات قد تحولت الى ساحات

جماهيرية يقتصر عملها على تأييد قرارات اتخذت فى ضوء تحليلات ومناقشات وتوقعات ترجع الى الوقت الذى بنت فيه قيادة الحزب النظريات والقرارات التى ستعرض على القاعدة لهذا لا تتعدى المناقشة بأى حال الاطار والجوهر اللذين وضعتهما قيادة الحزب · وحتى يحين موعد عقد مؤتمر اخر فن القرارات والنظريات المتفق عليها تصبح قانونا مطلقا لا يحتمل المناقشة · ويستنتج الكاتب هنا أن هذا الاسلوب الالى المتبع من قبل الحزب الشيوعى الفرنسى يحد من امكانيات اجراء أى تعديل فى وثائق اعتبرت نافذة ·

ويلاحظ الكاتب ان أشد مايهتم به المؤتمر هو مبدأ التمثيل · من ذا الذى سيمثل الجميع وماذا سيمثل؟ ونظرا لعدم وجود معارضة هنا داخل الحزب، فان هذا المبدأ كما يناقش داخل المؤتمر ليعبر عن مدى تشويه الصورة التى تعطى للحزب من وجهة النظر السياسية ، فانه لا يعكس سوى الصورة التى تريد أن تبدو عليها القيادة · اما التمثيل السياسى فيشمل مجموعة خاصة من المناضلين وهم الاعضاء الدائمون الذين لا يمكن ان يستغنى عنهم الحزب · وما يحدث هو انه بمجرد أن يحصل عضو دائم على مركز قيادى ، تبرز أمامه مشاكل وأعباء عديدة مثل : احياء القسم داخل التنظيم وسد القصور الناتج عن الاعضاء غير الدائمين ·

ولكن نظرا لانهماكه فى أعمال وتكليفات يومية ، فهو فى نهاية الامر ينظر الى الثورة على انها هدف بعيد ونظرى · ولئن كان العضو الدائم يعد داخل الحزب ممثلا للقاعدة ، فانه خارج الحزب يمثل قوة تتخطاه ومثل هذا الوضع الاخير يضفى على تصرفاته صبغة تكتيكية تتسم بالحذر ، كثيرا ما تانف منها الشخصيات اللامعة التى قد تفضل فى هذه الحال زج حياتها النضالية بحياة مهنية طبيعية ، وبالتالى فهى لن تتفرغ كلية للنشاط الحزبى · وقد ينتج عن هذا ان الحزب كثيرا ما يواجه ازمة فى التعيينات القيادية من حيث النوعية ·

ويجد الكاتب داخل الحزب الشيوعى الفرنسى افرادا لا يتميزون عن غيرهم من حيث النوعية ، ولكنهم ارتقوا الى مراكز قيادية · كذلك يلاحظ تجميدا داخل هذه القيادة ، مما لايترك سوى مجالا ضيقا بين استقرار النخبة القيادية الذى يتعارض مع الحركة الجارية على مستوى القاعدة · ويلاحظ الكاتب أن ثلثى أعضاء المؤتمر التاسع عشر يمكن أن نعدهم من « الدائمين » ، أى من أنصار الجبهة المحافظة داخل الحزب ·

مناقشات وهمية :

ويلاحظ الكاتب عدم وجود أى تحليل جماعى اجرى خلال عقد المؤتمر التاسع عشر ، الا عندما قامت أزمة روجيه جارودى · ولهذا النقاش ايضا صبغته الوهمية لما بدا من عدم الترابط بين الاراء التى تضمنها هذا النقاش ، بل ان بعض هذه الاراء كان يطرح مشكلة التطبيق السياسى للحزب والتكتيك المتبع من جانبه ، وكذا تحركاته داخل الشيوعية الدولية · وعندما قامت احداث تشيكوسلوفاكيا بدأت واضحة فى صفوف الحزب ضرورة التامل والمنافسة · ولكن يلاحظ الكاتب أن على مر الايام كانت الهوة قد ازدادت اتساعا بين أهداف الطبقة العاملة والنشاط الحزبى · ولهذا كان المؤتمر حريصا على أن يعلن أن الحزب مازال هو الذى يمثل الطبقة العاملة ·

التباس دائم :

ويرى الكاتب أن تعريف الطبقة العاملة الذى يقتصر على مجموع العاملين الذين يزاولون نشاطا ينتج عنه « قيمة مضافة » يقصى عنها العاملين الذين يفكرون وينسقون ويختبرون المنشآت الصناعية ويقومون بتجهيزها ، أى لا ينتجون « قيمة مضافة » بطريقة مباشرة · وبالتالى فان هذا التعريف مقيد للغاية ، بل يطرح العديد من الاسئلة : هل يعد البحث العلمى انتاجا ؟ وماذا

عن رئيس الفرقة العاملة الذى لا ينتج قيمة مضافة مادية هل لا ينتمى الى الطبقة العاملة ؟ ان هذا الالتباس الدائم بين التعريف الذى أعطى للطبقة العاملة من جهة ، وبين تركيبها الحقيقى ، وكذا بين الدور التاريخى الذى يقع عليها ، ودورها القيادى من جهة أخرى ، يفترض ضرورة تحديد الاسباب التى دعت الى التساؤل حول مفهوم الطبقة العاملة ·

على هذا الاساس يمكن تحليل المضمون الحالى والطابع العمالى لعدد من المفاهيم الاساسية التى درسها فى وقتهم كارل ماركس وانجلز ولينين · مثلا أين يوجد انتاج وأين يوجد استهلاك فى القيمة المضافة ؟ وما هو المكان المحدد لفئات المأجورين داخل علاقات انتاج ، ثم ما هو الدور الذى تقوم به الطبقة العاملة ؟

تلك هى الايضاحات التى يطالب بها عدد كبير من الاعضاء ، وهم لا يجدونها اليوم فى الوثائق التى يصدرها الحزب ، كما انها لا تذكر فى المناقشات التى تجرى داخل المؤتمر ، وهى أسئلة يطرحونها كل يوم دون أن يجدوا ردودا عليها ·

النتائج :

وتتضح هذه المجادلة ، فى نظر الكاتب ، عن الاهداف التى يسعى اليها الحزب ، فهو يرى المستقبل على انه فى طليعته ، كما لا يهتم باشتراك « يسار جديد » ليس له شكل محدد فى محاولة الحزب الوصول الى الحكم ، ولكنه يريد عن طريق نقاش طويل عن الطبقة العاملة أن يكرر تأكيده لحلفائه المحتملين ما يريد الحزب أن يكون : وهو ان يسود على المستوى السياسى دون أن يكتسح النتائج الانتخابية · كما يريد فى الوقت نفسه أن يضمن قطاع الطبقة العاملة الذى يسيطر عليه ويعمل على التأثير على فئات جديدة · ومثل هذا التحليل يؤدى الى ثلاث نتائج هامة :

أولا : يصبح من العسير بالنسبة للجماهير ايجاد العلاقة بين الصراعات الاجتماعية والصراعات السياسية · اما الممارسة النقابية ، فقد يجد

٩٦٢

تعديلات هامة فيها نتيجة أحداث مايو سنة ١٩٦٨ الى حد لم يعد يوجد تناسق بين التحاليل التى تجريها النقابات من جهة ، وتلك التى يقدمها الحزب الشيوعى الفرنسى من جهة أخرى ·

ثانيا : يزداد الشعور داخل الحزب بأن المناضلين قد تفرغوا لالتزامات عملية ، مما أدى الى الابتعاد عن النقاش السياسى ، وكان الحزب قد أفرغ المضمون السياسى بالممارسة العملية ، وان كان من المعترف به أن الحزب هو الوحيد الذى بقى حيا على أنقاض اليسار التقليدى فى فرنسا · والواقع ان الوضع المعتدل للحزب قد يلائم على مدى قصير ، التنظيم ، ولكنه فى الوقت نفسه له مساوىء من حيث الاهداف الثورية التى وضعها الحزب لنفسه · ويرى الكاتب هنا أن الحزب الشيوعى الفرنسى مشلول الحركة لاسباب تاريخية وداخلية وخارجية ، ولكنه فى الوقت نفسه يشل حركة مجموع القوى الثورية فى فرنسا ·

ثالثا : لهذا يزداد تحصن الحزب داخل فرنسا منذ ١٩٦٣ - ١٩٦٤ · ويقصد الكاتب هنا أن الحزب الشيوعى الفرنسى قد قام بدور فعال فى الحركة الشيوعية الدولية ، ولكنه خلال هذه السنوات الاخيرة بدأ يقلل من هذا الدور ، بل يلاحظ ايضا رغبة فى السكوت تجاه المشاكل التى يطرحها عليه المناضلون ، فتبقى هذه الاخيرة دون حلول ·

وقد أقيم بداخل الحزب نظام مذدوج قائم على : التضامن اللفظى مع الطبقات العاملة الدولية من جهة ، وعزله الحزب من جهة أخرى · ولم يعد السكوت يقتصر على ما يجرى داخل المعسكر الاشتراكى ، بل شمل أيضا نشاط الطبقات العاملة الاوروبية ولا نعرف هل هذا ، الحزام الصحى ، المفروض حوله نتيجة اختيار مرغوب فيه ، أم هو وضع مفروض على الحزب نفسه ؟

وفى عهد ستالين كانت الحركة الشيوعية تشكو من تحجر ثقافى ، وبالتالى لم تهىء المناضلين على القدرة ملى ايجاد حلول للمشاكل الجديدة · ولكن من الصعب ايضا تفسير الركود الحالى داخل الحزب بعدم الفهم فقط · اذ ان الداء له جذور فى جوهر المضمون الذى أعطى للدولية البروليتارية خاصة وان التراجع الذى سجل للحزب الشيوعى الفرنسى ليعد العامل الذى سيساعد الاتجاه المحافظ على البقاء داخله ·

وهكذا يرى الكاتب ان المؤتمر التاسع عشر لم يحل أيا من المشاكل الاساسية التى تواجه الحزب الشيوعى الفرنسى باستثناء مشكلة الخلافة فى الرئاسة داخل الحزب - فلم يحل مشاكل التحالف ، ولا صورة النضال ، ولا موضوع علاقات الحزب بالحكم ، ولا التغيرات التى طرأت على النشاط الحزبى ، وبقيت الاختيارات القديمة هى المعمول بها اليوم · وهنا التساؤل : هل ستسمح هذه السياسة البراجمانية التى انتهجتها القيادة الجديدة بالتغلب على الصعوبات الحالية ؟ ان الحصارات العديدة التى فرضها على نفسه الحزب الشيوعى الفرنسى لاتبشر بهذ الامل ·

West Africa

مجلة « وست افريكا » - اسبوعية - سيراليون - يونيو ١٩٧٠ - السنغال بعد مرور عشر سنوات على استقلالها ·

يهتم هذا المقال بعرض المشكلات السياسية والاقتصادية التى واجهت السنغال خلال العشر السنوات الاخيرة منذ حصولها على الاستقلال · وينقسم المقال الى جزءين ، يتناول الجزء الاول منهما تقييما شاملا للتطورات السياسية التى مرت بها السنغال خلال هذه الفترة · بينما يركز الثانى على المشكلات الاقتصادية التى ما زالت تواجه السنغال حتى الان ·

ورغم أن جمهورية السنغال ظهرت الى العالم فى أغسطس ١٩٦٠ بعد انهيار اتحاد مالى ، فانها تحتفل بعيد استقلالها فى ٤ أبريل ، وهو اليوم الذى وافقت فيه فرنسا على منحها الاستقلال · والواقع أن السنغال لم تكن تتوقع الحصول على الاستقلال فى هذا التاريخ أو بهذه الكيفية ، اذ أن القادة السنغاليين كانوا يركزون كل جهودهم على الاحتفاظ باتحاد دول غرب أفريقيا · وقد أجبروا على أن يروا هذا الهدف يتقلص ، حتى اقتصر على اتحاد السنغال - السودان الفرنسى ، وسرعان ما انتهى هذا الاتحاد بعد الاستقلال · ويفسر الكاتب حماس السنغاليين للوحدة بأنها كانت تتيح لهم الازدهار الاقتصادى والادارى ، اذ أن داكار كانت عاصمة لاتحاد غرب أفريقيا ، ولم تكن مجرد عاصمة ادارية ، بل مركزا صناعيا وسوقا للمنطقة · وقد أدى انهيار الاتحاد الى فقدان السنغال لمكانتها السابقة ، ومنذ ثم أصبح اهتمام السنغال الرئيسى خلال الستينات هو البحث عن دور جديد ·

ويعرض الكاتب للتجارب الوحدوية التى مرت بها السنغال مع بعض دول غرب أفريقيا · وتتصدر هذه التجارب تجربة الوحدة مع غامبيا · وقد اعترضت هذه التجربة عدة عقبات ، منها ضرورة حصول غامبيا على الاستقلال قبل توقيع اتفاقية الوحدة · وحتى بعد حصولها على الاستقلال سنة ١٩٦٥ ، طالب السنغاليون بتشكيل اتحاد للجمارك على الحدود مع غامبيا للتغلب على ظاهرة التهريب · وقد واصلت السنغال جهودها فى تشجيع التجمع الطبيعى للمنطقة الممثل فى مجموعة دول نهر السنغال ، فعقدت صلحا مع مالى ، وحاولت أن تعيد غينيا الى علاقات الاخوة مع دول غرب أفريقيا · ولكن لم تثمر هذه المحاولات الا فى بداية هذا العام ، رغم أن الاوضاع الداخلية والمشكلات الاقتصادية ما

مازالت تشكل عقبة رئيسية امام التعاون بين دول المنطقة وتركز السنغال اهتمامها فى الوقت الحالى على المجموعة الاقتصادية الجديدة لدول غرب افريقيا التى اقيمت فى باماكو فى مايو ١٩٧٠ .

ويشرح الكاتب أبعاد السياسة الخارجية للسنغال ، فيرى أن هذه السياسة قد تأثرت الى حد بعيد بشخصية الرئيس سنجور الذى يتميز بثقافته الموسوعية واهتمامه بالامور الثقافية . لذلك فقد ركز على الدور الثقافى الذى يجب أن تلعبه السنغال بالنسبة لدول المنطقة . وقد برز هذا الدور فى مهرجان الفنون الزنجية الذى اقيم فى داكار سنة ١٩٦٦ . كما برز أيضا فى الاعتمادات الضخمة التى خصصها الرئيس سنجور للانفاق على الامور الثقافية والتعليمية ، رغم المتاعب المالية التى تعانى منها السنغال .

ويشير الكاتب الى الهزات العديدة التى تعرض لها نظام الحكم فى السنغال خلال الستينات ، وأبرزها انهيار اتحاد مالى . وقد كان المغزى الذى أدركه سنجور من هذه التجربة هو الحاجة الى مزيد من الحزم . وقد ظهر هذا المغزى مرة أخرى أثناء أزمة مامادو ضيا عندما تحدى وزير الدفاع سنة ١٩٦٢ سلطة الرئيس سنجور ، ولكن كان يعوزه تأييد الجيش والزعامات الاسلامية وقد استطاعت الاخيرة أن تهز النظام من خلال اضطرابات العمال والطلبة التى نشبت فى مايو ١٩٦٨ ويونيو ١٩٦٩ . وقد فسر الرئيس سنجور سبب فشل هذه الاضطرابات بأنها كانت تقليدا لما حدث فى أوربا ، وأنها لم تكن نابعة عن ظروف السنغال .

ثم يتحدث الكاتب عن ايجابيات النظام ، فيرى أن عام ١٩٦٨ يمثل أحد معالم التغيير فى السنغال ، اذ أن الرئيس سنجور قد اتخذ عدة خطوات ثورية فى مجال التعليم وأفرقة القطاع الخاص ، ونقل مسئولية السلطة فى كثير من المواقع الى العناصر الافريقية الشابة ، من ذلك مثلا تعيين عبده ضيوف فى منصب رئاسة الوزارة . ورغم اعتماد النظام السياسى الراهن فى السنغال على الحزب الواحد ، فان الرئيس سنجور يؤمن بالحوار ، ويحرص على تعميمه بين الحزب ومختلف قطاعات الشعب السنغالى .

وقد استطاع سنجور ، بفهمه العميق لازمة المجتمع السنغالى ، أن يدرك أن هناك أسبابا اقتصادية متنوعة تكمن وراء الصعوبات السياسية التى تواجهها السنغال فى الوقت الحالى . ويهتم المقال الثانى بعرض هذه المشكلات ، وتتصدرها مشكلة اعتماد السنغال منذ أكثر من قرن على زراعة محصول واحد ، هو الفول السودانى الذى يشكل ٨٠ فى المائة من صادرات السنغال . وقد فشلت جميع الجهود التى بذلتها حكومة السنغال من أجل تنويع المحاصيل بسبب المناخ غير الملائم

ويضاف الى ذلك فقر السنغال فى الثروات المعدنية ماعدا الفوسفات والبترول الذى اكتشف أخيرا ولكن لا يوجد بكميات تجارية . ويشير الكاتب الى الفترة العصيبة التى مر بها الاقتصاد السنغالى من ١٩٦٦ الى ١٩٦٩ وذلك بسبب انخفاض انتاج الفول السودانى من ١١٠٠ر١ مليون طن ١٩٦٥ الى ٦٢٣ الف طن سنة ١٩٦٩ ، مما أدى بالتالى الى انخفاض الاسعار بنسبة ٢٠ فى المائة وقد حاولت الحكومة تخفيف حدة الازمة باتخاذ عدة اجراءات للتسهيل على الفلاحين مثل منحهم سلفيات جديدة ، وتقسيط أثمان الاسمدة ، واجراء تحقيق مع المسئولين فى المؤسسة الوطنية للتنمية للتأكد من أن زيادة انتاج الفول السودانى يجب أن تظل أحد الاهداف الرئيسية لخطة التنمية الموضوعة من ١٩٦٩ الى ١٩٧٣ . كما تسلمت السنغال معونة كبيرة من بنك التنمية الاوربى لتحسين انتاج الفول السودانى .

ويحاول الكاتب أن يبرز الجوانب الايجابية فى الميدان الاقتصادى مستعينا بما جاء فى خطاب الرئيس سنجور فى أبريل الماضى . فيشير الى بعض الارقام مثل زيادة معدل الانتاج القومى بنسبة ٤ فى المائة سنويا خلال السنوات العشر الماضية ، وارتفاع قيمة الانتاج الزراعى من ٤١ ألف فرنك سنة ١٩٥٩ الى ٦٠ الف سنة ١٩٦٨ . كذلك بلغ معدل النمو الصناعى خلال تلك الفترة ٦ر٥ فى المائة رغم أن السنغال فقدت وضعها القديم كمركز صناعى لمنطقة غرب أفريقيا .

كما أن ميناء داكار قد اكتسب اهمية خاصة فى الفترة الاخيرة ، وخاصة بعد اغلاق قناة السويس ، وتحويل ناقلات البترول الى الاطلنطى ، وذلك رغم حاجة هذا الميناء الى تحسينات كبيرة كى يتمكن من استقبال الناقلات الضخمة ، ويشير الكاتب الى قطاع هام اقتنعت السنغال أخيرا بضرورة الاهتمام به وتطويره ، وهو قطاع السياحة ، اذ بدأت الحكومة السنغالية فى تنفيذ خطة شاملة لاقامة الفنادق واعداد الاماكن السياحية مثل جزيرة جوريه . وقد برز اهتمام الرئيس سنجور بهذا القطاع أثناء زيارته الاخيرة لدول اسكندنافيا ، حيث قام بتوقيع عدة اتفاقات لاقامة فنادق سياحية . ورغم التقدم الاقتصادى وازدياد معدل دخل الفرد فى السنغال خلال الستينات ، فان هذا لا يساوى الا القليل ، اذا قيس بارتفاع نفقات المعيشة وتكاليف ادارة أجهزة الحكومة .

خلاصة القول ان الصورة الشاملة لاقتصاديات السنغال صورة قاتمة لا تدعو الى التفاؤل . ورغم التطلعات المشجعة التى أشار اليها الرئيس سنجور ، فانه كان يدرك تماما أبعاد المشكلات الراهنة التى تواجهها السنغال . وقد عبر عن ذلك بقوله (انه يأمل على الاقل أن يستطيع ايقاظ الانسان السنغالى ويساعده على ادراك واقعه الملىء بالصعوبات . وذلك الى حين أن تتحقق فى المستقبل الصورة المشرقة للمجتمع السنغالى) .

EAST AFRICA

مجلة « شرق افريقيا » شهرية — يونيو ١٩٧٠ — نيروبى — اوغندا تتجه نحو اليسار — بقلم : ايكونوكلاست .

يهتم هذا المقال بتوضيح الجوانب الايجابية لتجربة الاشتراكية فى الدول النامية والصعوبات العديدة التى تعترض تطبيق هذه التجربة ، ويحاول التركيز على تجربة اوغندا التى بدأت تنضم اخيرا الى الركب الاشتراكى . ويرى الكاتب ان اعلان أروشا الشهير فى تانزانيا كان بمثابة اشارة البدء بالنسبة للدول الافريقية فى مسيرتها نحو التأميم الشامل او الجزئى لاقتصادياتها . واصبحت القائمة تضم الان الكونجو وزامبيا والسودان والصومال ثم اوغندا . ولم يقتصر هذا التحرك نحو اليسار على تلك المنطقة فحسب ، بل شمل بعض دول امريكا اللاتينية مثل بوليفيا وبيرو اللتين قامتا اخيرا بتاميم عدد من المؤسسات الاقتصادية الاجنبية الضخمة كما طبقتا بعض الاصلاحات الثورية فى المجال الزراعى ..

ويشرح الكاتب هذه الظاهرة مبديا انها تعتبر رد فعل حاد للتطورات التى تميزت بها السنوات الاولى فى الستينات والتى انتهت بسقوط الانظمة الحاكمة فى دولتين من اكبر دول العالم النامى وهما غانا واندونيسيا ، حيث حلت محلهما انظمة محافظة بدات على الفور فى الغاء التاميمات وحل القطاع العام واعادة بناء اقتصادياتها على اسس رأسمالية . ولا شك ان هذه الظاهرة تتناقض بشكل واضح مع الاتجاهات والاراء التى كانت تسود منطقة شرق افريقيا منذ عقد مضى ، حين كان الحديث عن التاميم يعد بدعة فى ذلك الحين . كما ان اقدام الحكومات الافريقية على اجراء تغييرات اساسية فى مجتمعاتها يعكس مدى الثقة والقوة المتزايدة التى اكتسبتها هذه الحكومات لدرجة تسمح لها باتخاذ اجراءات هامة مثل تأميم تجارة الجملة . كذلك تعد هذه الظاهرة دلالة على تغيير الزمن ، حيث بدأ كبار الرأسماليين العالميين المتحالفين مع الرأسماليين المحليين ينحنون امام الضربات المتكررة التى توجهها لهم الدول النامية .

ولا شك ان الاتجاه نحو منح الدولة مزيد من السلطات للتحكم فى ملكية وادارة الاقتصاد الوطنى ، يعكس نوع القوى التى ستتحكم فى مستقبل هذه الدول . وعلى الرغم من وقوع بعض الانتكاسات فان الكاتب يتنبأ بأن هناك اعدادا متزايدة من الدول النامية سوف تتجه فى السنوات القادمة نحو مزيد من التحكم فى ملكية وادارة مشروعات الاقتصاد الوطنى . اذ ان الاتجاهات الاشتراكية بغض النظر عما ترمز اليه من قيمة ادبية ، لا تعدل التأميم لان له فى حد ذاته صدى شعبيا واسعا وخاصة فى تلك الدول التى كانت قطاعات كبيرة من اقتصادها مملوكة للاجانب . والتاميم من الناحية النظرية يضمن للحكومات الوطنية على الاقل ، سيطرة كاملة على حجم واطار الاستثمارات فى الدولة . اذ يصبح فى مقدورها توجيه الاستثمارات الى مشروعات انتاجية ، كما انها تستطيع تقديم التبريرات اللازمة لسياسات التقشف ، مثل تحديد الاجور ومنع الاضرابات التى كان من الصعب فرضها فى ظل الانظمة السابقة .

ويشير الكاتب الى الصعوبات التى تعترض تطبيق الاشتراكية فى هذه الدول ، وتتصدرها مشكلة وجود او خلق جهاز من المديرين والمنفذين يتحلى بالكفاءة والاخلاص . ذلك انه لم يعد سرا ان كثيرا من التجارب الاشتراكية قد منيت بالفشل بسبب تفشى البيروقراطية والتعفن والمحسوبية وانعدام الجدية فى تنفيذ المشروعات الاشتراكية . وبالنسبة لاوغندا ، فانها تعانى من نقص فادح فى الاجهزة المدربة ، وبخاصة فى قطاع المديرين ورجال التنفيذ ، رغم انها احسن حالا فى هذا المجال من تانزانيا مثلا .

ويقترح الكاتب ـ علاجا لذلك ـ ضرورة اتخاذ اجراءات حاسمة ضد التعفن وكذلك المحسوبية التى تعوق سير الانتاج فى مشروعات الدولة . بالاضافة الى أهمية وضع برامج شاملة لتدريب اكبر عدد من القيادات الوطنية لسد حاجة المشروعات المؤممة . وان كان من الممكن الاحتفاظ بكثير من القيادات الادارية والتنفيذية الحالية فى المرحلة الراهنة .

ويتعرض الكاتب لبعض المشكلات التى تواجه التطبيق الاشتراكى فى اوغندا ، فيشير الى موقف الحكومة من رأس المال الوطنى . والمعروف ان حكومة اوغندا كانت قد اتخذت فى الماضى بعض الاجراءات والتسهيلات الاقتصادية مثل منح قروض طويلة الاجل وتراخيص تجارية من اجل خلق طبقة من رجال الاعمال المحليين . الا ان بعض العناصر البارزة فى النخبة السياسية حاولت استغلال هذه المزايا بالدخول فى مشروعات رأسمالية . وما من ريب فى ان حكومة اوغندا التى تسعى لتحقيق الاشتراكية ، تعانى قدرا كبيرا من التناقض بسبب هذه المسألة التى مازالت بدون حل حتى الان . اذ ان اشتراك النخبة السياسية والادارية فى المشروعات الرأسمالية يشكل خطرا كبيرا فى المستقبل على وحدة وكفاءة المشروعات المؤممة . ويطلب الكاتب منا ان ننتظر كى نرى كيف سيتحرك الرئيس اوبوتى لاقصاء هذا الخطر الضخم عن قضية الاشتراكية فى اوغندا .

AFRICASIA

مجلة « افريكاسيا » — نصف شهرية — باريس — يونيو ١٩٧٠ — مولد الكفاح المسلح فى الارجنتين — بقلم: جوزيه ريكاردو الياشيف .

يحاول الكاتب ان يلقى بعض الضوء على طبيعة الكفاح المسلح الذى تقوم به الجماعات الثورية فى الارجنتين ، باعتباره احد الظواهر الجديدة التى بدأت تفرض وجودها على المسرح السياسى فى الارجنتين منذ بداية هذا العام ، ويرى الكاتب ان الكفاح المسلح فى الارجنتين يعد تطورا طبيعيا للحرب الاهلية التى نشبت تلقائيا عقب المظاهرات الشعبية التى جرت فى مايو ١٩٦٩ والتى يعتبرونها من أشد المظاهرات عنفا فى تاريخ الارجنتين المعاصر • ورغم ما كان يتميز به هذا النشاط من غياب التنظيم ونقص الخبرة فى البداية ، فانه استطاع أن يحرز قدرا ملحوظا من التطور خلال هذا العام • ومن ثم أصبح عملا علميا منظما وموجها ضد الدكتاتورية العسكرية فى الارجنتين •

ويركز الكاتب على أهمية تطور الكفاح المسلح بالنسبة للارجنتين ، باعتبارها دولة أكثر تحضرا وتقدما من الناحية الصناعية بالقياس الى باقى دول امريكا اللاتينية كما أنها تنفرد بوجود حركة عمالية نشطة•يضاف الى ذلك ان التشريع الاجتماعى الذى وضعهبيرون ما زال يكفلكثيرا من الضمانات للطبقة العاملة ، مما لا يوجد له مثيل فى باقى انحاء القارة ، علاوة على انه توجد بالارجنتين اعلى نسبة تعليم فى دول امريكا اللاتينية ، كما تتمتع القطاعات الشعبية بها بنصيب وافر من الوعى السياسى •

ثم يشرح الكاتب ازمة الطبقة الحاكمة فى الارجنتين ، موضحا ان النضال الشعبى بها قد أكد من خلال مئات الضحايا والدروس التى يمكن استخلاصها منه ، ان البلاد تحكمها ديكتاتورية عسكرية لاتريد قط التنازل عن السلطة بل لاتستطيع ذلك • اذ ان طبيعة النظام جعلت من المحال تطبيق الديمقراطية الشعبية ، كما ان الطبقة الحاكمة فى الارجنتين مضطرة حماية لمصالحها — الى منح تأييدها للنظام • يضاف الى ذلك طبيعة وعمق الازمة التركيبية التى تمر بها البلاد ، مما يجعل من المتعذر العودة الى الحل الانتخابى •

ولذلك — وكما يرى الكاتب فانه حتى اذا أبدت القطاعات التى تتحكم فى اقتصاديات الارجنتين اهتماما أقل بالاحزاب والانتخابات وسائر المظاهر التقليدية للديمقراطية الغربية ، فان إمكانية التغير لا يمكن أن تحدث الا اذا استندت الى استخدام العنف السياسى المباشر •

ويستعرض الكاتب المنظمات التى تتحمل عبء الكفاح المسلح فى الارجنتين ، وهى ثلاث منظمات اساسية :

أولها : حركة القوات المسلحة البيرونية ، وقد تكونت منذ حوالى عام • وهى تعد من أهم حركات المقاومة فى الارجنتين ، نظرا لقوتها العددية من ناحية ، ولقيمتها السياسية من ناحية أخرى • وهى تعد الوريث المباشر للفكر البيرونى ، رغم أن معظم مناضليها يقال انهم ماركسيون لينينيون ، ولكنهم قرروا عدم الانعزل عن الجماهير الارجنتينية المرتبطة بالحركة البيرونية بشكل وثيق • وقد نمت القوات المسلحة البيرونية بشكل ملحوظ ، وخاصة فى بوينس ايرس والمدن الساحلية الكبرى ، وذلك رغم فشل التجربة الاولى لحرب العصابات التى قامت بها فى اقليم كردوبا • ومن ابرز العمليات التى أضطلعت بها الحركة خلال هذا العام ، الهجوم الذى شنته فى ابريل الماضى فرقة مكونة من ١٤ مناضلا على مخزن الشرطة البحرية ، واستولت على كمية كبيرة من الاسلحة والذخيرة والملابس العسكرية • كما قامت مجموعة أخرى بهجوم على مركز حراسة كامبودى مايو ، وهى منطقة عسكرية محرمة ، واستولت على الذخيرة الموجودة به •

أما المنظمة الثانية فهى جبهة التحرير الارجنتينية ، وقد أحرزت شهرة كبيرة فى مارس الماضى ، وخاصة بعد حادث اختطافها قنصل بارجواى ثم افراجها عنه • وقد كان هذا الحادث ردا على اكتشاف البولس الارجنتينى احدى قواعد الجبهة فى مدينة لوجانالتى تبعد ٧٠ كيلومترا عن بوينس ايرس •وكان قد اعتقل اثنان من الثوار ، مات احدهما نتيجة للتعذيب الوحشى الذى تعرض له أما الثانى فقد نجا من الموت ولكنه انهار لشدة التعذيب ، ووقع بيانا رفض فيه استرداد الجبهة اياه مقابل الافراج عن القنصل الذى اختطف • وعلى هامش هذا الحادث الذى يعد اول حادث اختطاف سياسى فى الارجنتين ، قادت الجبهة عدة عمليات أخرى للاستيلاء على الاسلحة والذخائر • ويحدد الكاتب موقع الجبهة منالناحية الايديولوجية ، فيضعها على يسار القوات المسلحة البيرونية • اما من ناحية العمل الثورى ، فانه يرى ان كلتا المنظمتين تعملان بشكل متماثل ، ويشير الى ان الجبهة تضم مجموعة هامة من اعضاء الحزب الشيوعى الارجنتينى الذين انفصلوا عن الحزب بسبب سياسته الاصلاحية •

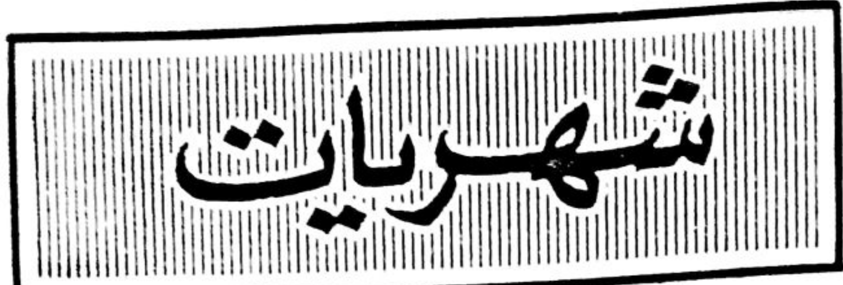
ثم يتناول الكاتب نشاط حزب العمال الثورى باعتباره التنظيم الثالث الذى انخرط فى سلك الكفاح المسلح أخيرا • وهو تنظيم تروتسكى يناضل قادته منذ عدة سنوات فى الميدان السياسى ، وقد ارتبط مباشرة بمجموعة هوجو بلانكو فى بيرو • ويختلف حزب العمال الثورى اختلافا واضحا عن التنظيمين الاخريين ، فهو يعمد الى تكوين جيش شعبى فى

الوقت الذى يواصل فيه كفاحه السياسى والنقابى ٠ وقد قام بتوجيه نقد حاد للتجارب الثورية التى تعتمد على حرب العصابات المحضة وتعوزها المساندة الشعبية ، وذلك رغم اعترافه بان ثورة كوبا وتجربة جيفارا الثورية هما طريق الخلاص الوحيد لامريكا اللاتينية ٠ هذا وقد تعرض حزب العمال الثورى لضربة قوية من جانب البوليس الارجنتينى الذى اكتشف فى مايو الماضى خلية مكونة من ١٧ مناضلا ينتمون الى الحزب فى روزاريو (*) وقد تم اعتقالهم جميعا ٠ كما كشف التحقيق معهم عن الخطة التى كانوا يعدونها للقيام بهجوم على مركز البوليس والاستيلاء على ما به من الاسلحة والمؤن ٠

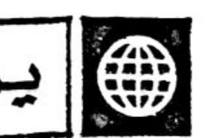
وفى النهاية ، يرى الكاتب ان الحرب الثورية فى الارجنتين تتميز بطول المدى ، بسبب وجود طبقة حاكمة قوية تستند الى جيش قوى ومدرب ٠ كما يرى ان أهم ما يميز المنظمات الثورية المعاصرة فى الارجنتين هو ادراكها الكامل لهذه الحقيقة ، وهى انها تقود نضالا طويل المدى ولا ينتظر منه نتائج قريبة ٠

ويبدى الكاتب ثقته بسلامة هذه الاستراتيجية ، على اساس ان فساد الاوضاع النقابية وتدهور فاعليتها مع غياب احتمالات عودة الديمقراطية البرلمانية فى الارجنتين ، كل ذلك يدفع قطاعات كبيرة من الكوادر والمناضلين البيرونيين والوطنيين والكاثوليك والماركسيين الى النهاية الحتمية التى لا يستطيع العنف الثورى حاليا ان يقدم سواها ٠ ورغم ذلك لا يستطيع الكاتب ان يتنبأ على المدى البعيد بالمنهج الذى ستسلكه الطبقة الحاكمة والجيش فى الارجنتين لتفادى هذه المواجهة التى تختلف كثيرا عما سبقها ٠



يونيو
يوليو
أغسطس



يونيو ١٩٧٠

الاتحاد السوفيتي

١ ـ ٥ : قام اندريه جروميكو وزير الخارجية بزيارة لفرنسا اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى باريس تناولت الوضع فى الشرق الاوسط والهند الصينية واوروبا والقضايا التجارية والاقتصادية بين البلدين . وصدر بيان مشترك اتفق فيه الجانبان على الامور الخاصة بالشرق الاوسط واسهامها فى حل النزاع فى هذه المنطقة والتوصل الى السلام ، وعبر الجانبان عن تأييدهما لجلاء اسرائيل جلاء تاما عن كل الاراضى التى احتلتها بعد ٥ يونيو .

١١ : وقع الاتحاد السوفيتى وفيتنام الشمالية اتفاقا فى موسكو حول المساعدات السوفيتية الجديدة للفيتناميين الشماليين .

١٤ : تمت الانتخابات العامة للمجلس الاعلى السوفيتى .

٢٥ ـ ٢٧ : قام فلاديمير جرادوف نائب وزير الخارجية بزيارة لفرنسا اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى باريس لتنسيق موقف مشترك بين الاتحاد السوفيتى وفرنسا ازاء ازمة الشرق الاوسط .

انظر ايضا : اندونيسيا (١٥) باكستان (٢٢ ـ ٢٦) الجزائر (١٠) ج.ع.م. (٢٩) . السويد (١٧ ـ ١٩) لبنان (٨) المجر (٢١ ـ ٢٣) يوجوسلافيا (٢٤ ـ ٣٠) اثيوبيا

اثيوبيا

٤ : قام الامبراطور هيلاسلاسى بزيارة لفرنسا اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى باريس .

٥ ـ ٧ : قام الامبراطور هيلاسلاسى بزيارة لـ ج.ع.م. اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى القاهرة حول ازمة الشرق الاوسط والاوضاع فى شرق افريقيا والقارة الافريقية والعلاقات بين البلدين .

٧ ـ ١٠ : زار الامبراطور هيلاسلاسى كينيا ، وتم التوقيع على الاتفاقية التى تحكم الحدود بين كينيا واثيوبيا . وتتوج هذه الاتفاقية اعمال لجنة مشتركة تتألف من ممثلين عن كينيا واثيوبيا وتقوم بمعاينة ومسح الحدود لمدة تزيد على خمس سنوات .

الارجنتين

٨ : عزل قادة الجيش والطيران والبحرية الرئيس جوان كارلوس اونجانيا واعلنوا توليهم السلطة فى البلاد بعد نشوب ازمة سياسية للصراع على السلطة فى الارجنتين .

٩ : اعلن الرئيس اونجانيا رئيس الجمهورية استقالته رسميا بعد محاولة لاعادته الى الحكم .

١٤ : تم تعيين البريجادير جنرال روبرتو ليفنجستون رئيسا للارجنتين .

الاردن

٢ ـ ٥ : قام السيد بهجت التلهونى رئيس الوزراء بزيارة لـ ج.ع.م. حاملا معه رسالة شخصية من الملك حسين الى الرئيس جمال عبد الناصر ، كما اجرى محادثات مع المسئولين فى القاهرة تناولت الاوضاع العربية وتطورات ازمة الشرق الاوسط والاوضاع الراهنة فى المنطقة .

١٠ : تم توقيع اتفاقية فى عمان لوقف الاشتباكات بين قوات الحكومة الاردنية والفدائيين العرب ، وتنص على تشكيل دوريات مشتركة ومعاقبة الاشخاص ــ من الجانبين ــ الذين تسببوا فى وقوع الاشتباكات .

١١ : اعلن الملك حسين اعفاء ناصر بن جميل القائد العام للقوات الاردنية وزيد بن شاكر قائد المدرعات من منصبيهما (*) وتم تشكيل لجنة من

الحكومة والمقاومة للتحقيق فى الحوادث التى وقعت فى الاردن بين القوات الاردنية والمقاومة الفلسطينية .

١٩ ـ ٢٢ : قيام الملك حسين بزيارة لـ ج.ع.م. استغرقت يوميا اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى القاهرة حول النزاع بين سلطات الاردن والفدائيين ، ثم قام بزيارة لليبيا حضر خلالها احتفالات ليبيا بجلاء اخر جندى أجنبى عن أراضيها .

٢٧ : شكل عبد المنعم الرفاعى حكومة وطنية موحدة فى الاردن تمثل جميع الاتجاهات وتضم ١٦ وزيرا، وذلك بعد ان قبل الملك حسين استقالة حكومة بهجت التلهونى.

انظر ايضا : ايران (١ ـ ٣) الجزائر (١٢ ـ ١٣) ليبيا (١ ـ ١٤) (٢٠) (٢٢) .

اسبانيا

١١ : قام وزير الخارجية بزيارة لموريتانيا اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى موريتانيا ، تناولت موضوع الصحراء الاسبانية المتنازع عليها بين بلديهما .

٢٢ ، تم توقيع اتفاق للتعاون العسكرى بين أسبانيا وفرنسا .

انظر ايضا : جنوب افريقيا (٤ ـ ٢٠) الولايات (١٩) .

المانيا الاتحادية (الغربية)

٤ ـ ٦ : عقد فى بون اجتماع وزراء اتحاد غرب اوربا الذى يضم بريطانيا ودول السوق الاوربية المشتركة ، وقد بحثوا فى هذا الاجتماع محاولات المانيا الغربية لتحسين العلاقات مع المانيا الشرقية .

انظر ايضا : تركيا (١٧) تونس (١١) رومانيا (٢٢ ـ ٢٧) فولتا العليا (٤ ـ ١١) .

اندونيسيا

١٥ : قام وزير الخارجية بزيارة للاتحاد السوفيتى اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى موسكو بشأن كمبوديا .

٢١ : توفى الرئيس الاندونيسى السابق سوكارنو .

انظر ايضا : المملكة العربية السعودية (٧ ـ ١٧) .

ايران

١ ـ ٣ : قام وزير الخارجية بزيارة رسمية للاردن سلم خلالها رسالة من شاه ايران الى الملك حسين، كما اجرى محادثات مع المسئولين فى الاردن .

١١ ـ ١٥ : قام وزير الاقتصاد بزيارة لفرنسا اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى باريس تستهدف توسيع نطاق التعاون الاقتصادى بين البلدين .

٢٢ ـ ٢٦ : قام شاه ايران بزيارة لفنلندا اجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها .

انظر ايضا : الخليج العربى (١٣ ـ ١٦) .

ايطاليا

٢٢ : تم توقيع اتفاق جوى بين الولايات المتحدة وايطاليا .

انظر ايضا : فلسطين (١٥ ـ ١٩) .

باكستان

٢٢ ـ ٢٦ : قام الرئيس يحيى خان بزيارة رسمية للاتحاد السوفيتى اجرى خلالها محادثات مع الزعماء السوفييت .

وقد صدر بيان مشترك اشار فيه الجانبان الى خطورة توتر الوضع فى الشرق الاوسط نتيجة اعمال اسرائيل العدوانية ، واشارا الى ضرورة تنفيذ قرار مجلس الامن ، وابديا عزمهما على مساعدة الاقطار العربية ، كما اعربا عن قلقهما لتوسع التدخل الامريكى فى الهند الصينية وجر كمبوديا الى نطاق العمليات الحربية. وكذلك أيد الطرفان أيضا حق شعوب الهند الصينية فى تقرير مصيرها ، وطالبا بتصفية الاستعمار تصفية تامة ، واستنكرا جميع صور التفرقة والتمييز العنصرى .

بلجيكا

١٢ : صدر بيان مشترك فى ختام اجتماع وزراء الدفاع لدول حلف الاطلنطى الذى عقد فى بروكسيل والذى بحثوا فيه موضوع النمو المستمر للقوات المسلحة لدول حلف وارسو والاسهامات التى ستقدمها الولايات المتحدة الى حلف الاطلنطى فى المستقبل .

١٧ : قام الملك بودوان بزيارة للكونجو كينشاسا اجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها حول التعاون بين البلدين .

بلغاريا

١٠ : قام نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة الخارجية بزيارة لتشيكوسلوفاكيا اشترك خلالها فى دورة اللجنة المشتركة البلغارية التشيكية الخاصة بالتعاون العلمى والفنى بين البلدين .

انظر ايضا : السودان (١٩ ـ ٢٢) (٢٢) المجر (٢١ ـ ٢٣) .

تايلاند

١٩ : قام وزير الخارجية بزيارة لفيتنام الجنوبية اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى سايجون .

تركيا

١٧ : تم توقيع اتفاقية تقضى بان تمنح المانيا الغربية تركيا قرضا قيمته ١٧٥ مليون و٥٠٠ الف مارك .

١٧ : اعلنت الاحكام العرفية فى اسطنبول بسبب حوادث العنف الناجمة عن مظاهرات جرت احتجاجا على تغييرات مقترحة فى القوانين الخاصة بالنقابات فى تركيا .

تونس

٨ : قدم السيد الباهى الادغم استقالة الحكومة الى الرئيس الحبيب بورقيبه الذى كلفه بتشكيل حكومة جديدة . كما قدم رئيس الديوان السياسى استقالته الى رئيس الحزب .

١١ : تم توقيع اتفاقية للتعاون الفنى والثقافى بين تونس والمانيا الغربية .

١٣ : تم تشكيل الحكومة التونسية الجديدة برئاسة الباهى الادغم ، وقد تولى السيد حبيب بورقيبه

الابن منصب وزير العدل ، والسيد محمد نقولى السفير السابق فى باريس وزارة الخارجية
انظر ايضا : ليبيا (٢٠) (٢٢) .

الجزائر

١٠ : تم توقيع اتفاق بين الجزائر والاتحاد السوفيتى حول استغلال النفط الخام فى الجزائر .

١٢ — ١٣ : قام وزير الخارجية بزيارة للاردن اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى الاردن ، والتوسط بين الحكومة الاردنية والفدائيين العرب .

١٦ : اممت الحكومة الجزائرية خمس شركات من شركات البترول .

٢٨ — ٢٩ : عقد فى الجزائر مؤتمر منظمة الدول العربية المصدرة للبترول . وقد اصدر المؤتمر قرارات سرية ، كما قرر عقد اجتماعه القادم بالكويت يوم ٢٦ ديسمبر .

انظر ايضا : العراق (٢٢ — ٢٦) ليبيا (٢٠) (٢١) (٢٢) المملكة العربية السعودية (١٧ — ٢٠) .

ج . ع . م .

٨ : تم توقيع اتفاق ثقافى بين ج.ع.م. والمانيا الديمقراطية .

١٠ : صدرت فى القاهرة قرارات مؤتمر وزراء الاعلام والارشاد فى ليبيا وج.ع.م. والسودان متضمنه اتخاذ التدابير العملية لمواجهة الحرب النفسية التى تتعرض لها الدول الثلاث والامة العربية كلها، وضرورة انشاء شبكة اذاعية لتسهيل الاتصال الاعلامى بما يحقق الوحدة الاعلامية بين الدول الثلاث .

١١ : تم توقيع اتفاق بين ج.ع.م. وبرنامج الغذاء العالمى التابع للامم المتحدة ، يقدم البرنامج بمقتضاه لـ ج.ع.م. سلعا ومواد غذائية تبلغ قيمتها حوالى ٢٠ مليون دولار خلال اربع سنوات .

٢٠ — ٢٦ : قام الرئيس جمال عبدالناصر بزيارة لليبيا اشترك خلالها فى احتفالات ليبيا بجلاء اخر جندى اجنبى من اراضيها ، واجرى محادثات مع المسئولين بها .

٢٢ : وافق مجلس الامة على اتفاقية التكامل الاقتصادى بين ج.ع.م. والسودان وليبيا ، كما وافق على اتفاق للتعاون وتبادل الخبراء والفنيين والقوانين والمعلومات بين الدول الثلاث .

٢٩ : قام الرئيس جمال عبد الناصر بزيارة للاتحاد السوفيتى اجرى خلالها محادثات مع الزعماء السوفيت .
انظر ايضا : اثيوبيا (٥ — ٧) الاردن (٢ — ٥) (١٩ — ٢٢) سوريا (١٣) فلسطين (٤) ليبيا (١ — ١٤) (٢٠) (٢١) (٢٢) .

جنوب افريقيا

٤ — ٢٠ : قام رئيس الوزراء جون فورستر بجولة زار خلالها البرتغال واسبانيا وفرنسا وسويسرا ، أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى كل من هذه البلاد .

الخليج العربى

١٣ — ١٦ : قام الشيخ خليفة بن سليمان رئيس مجلس دولة البحرين بزيارة رسمية لايران ، اجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها حول الوضع فى الخليج ، واتحاد الامارات العربية المقترح ، والعلاقات الثقافية والاقتصادية بين ايران والبحرين .

٢٦ : تم حاكم امارة رأس الخيمة بزيارة

٢٩ : قام حاكم قطر بزيارة للكويت اجرى للعراق ، اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى بغداد .
خلالها محادثات مع المسئولين بها حول الوضع فى منطقة الخليج العربى واقامة اتحاد للامارات العربية .

انظر ايضا : ليبيا (٢٠) .

رومانيا

١٥ — ١٩ : قام الرئيس نيكولاى تشاوتشسكو بزيارة رسمية لفرنسا اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى باريس تهدف الى توثيق التعاون فى الحقول السياسية والاقتصادية والتكنولوجية بين البلدين .

وقد صدر بيان مشترك ايد فيه الرئيسان جلاء القوات الاسرائيلية عن كافة الاراضى العربية ، واحترام حق استقلال دول المنطقة ، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين ، كما طلبا تسوية مشكلة جنوب شرق آسيا بمقتضى اتفاقيات جنيف .

٢٢ — ٢٧ : قام رئيس وزراء رومانيا بزيارة لالمانيا الغربية اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى بون لتعزيز الروابط السياسية والعلاقات الاقتصادية بين البلدين
انظر ايضا : كندا (٢) المجر (٢١ — ٢٣) .

السودان

٤ : عين مجلس الثورة الرئيس جعفر النميرى قائدا أعلى للقوات المسلحة السودانية .

٥ — ١٠ : قام الرئيس جعفر النميرى بزيارة لجمهورية افريقيا الوسطى اجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها .
وقد صدر بيان مشترك اكد فيه الجانبان ان علاقات الود والتعاون بين الدول الافريقية والدول المحبة للعدالة والسلام هى حجر الاساس بالنسبة للسياسة الخارجية للحكومتين ، كما طالب البيان بتحقيق حل عادل لمشكلة اللاجئين ، وشجب القوى الامبريالية ، والاستعمار القديم والحديث ، ودعا كذلك الى دعم الوحدة والتلاحم بين البلدان الافريقية .

١٠ — ١٩ : قام الرئيس جعفر النميرى بزيارة لتشاد اجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها . ثم قام بزيارة رسمية ليوجوسلافيا اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى بلجراد ، تناولت الموقف الدولى الراهن ، وخاصة ازمة الشرق الاوسط ، والحرب الناشبة فى جنوب شرقى آسيا ، ومؤتمر القمة للدول غير المنحازة الذى سيعقد فى لوزاكا قبل افتتاح الدورة القادمة للجمعية العامة للامم المتحدة .

١٩ — ٢٢ : قام اللواء جعفر النميرى بزيارة لبلغاريا اجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها ، تناولت تطوير العلاقات الوديةبين

بلغاريا والسودان .» وقد صدر بيان مشترك اكد فيه الجانبان ان قرار مجلس الامن الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ هو الاساس فى اية تسوية لازمة الشرق الاوسط ، واشاد البيان بجهود الدول العربية لتدعيم قدرتها الدفاعية ضد الاستفزازات الاسرائيلية ، واعلنت بلغاريا من جديد تأييدها للدول العربية فى نضالها ضد العدوان الاسرائيلى ، واكدت استعدادها لتقديم المساعدات لها لازالة اثار العدوان تماما ، واعربا الجانبان كذلك عن استنكارهما لتصعيد العدوان الامريكى ضد شعوب الهند الصينية ، وطالبا بانسحاب القوات الامريكية من المنطقة ، وادانا المحاولات الاستعمارية لمواصلة سيطرتها على افريقيا .»

٢١ : قام وفد سودانى برئاسة وزير الخزانة بزيارة للصين ، اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى بكين .

٢٢ : تم توقيع اتفاقية طويلة الاجل للتعاون الثقافى بين السودان وبلغاريا .

٢٢ – ٢٨ : قام اللواء جعفر النميرى بزيارة رسمية لكل من المجر وتشيكوسلوفاكيا وبولندا ، اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى كل من هذه البلاد .

٢٥ : تم التوقيع على اتفاق بين السودان والمجر ،تحصل بمقتضاه السودان على قرض طويل الاجل قيمته ١٠ ملايين دولار .

انظر ايضا : ج.ع.م. (١٠) (٢٢) ليبيا (٢٠) (٢١) (٢٢) .

سوريا

١٣ : قام وزير الخارجية بزيارة لـ ج.ع.م. اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى القاهرة حول تطورات الوضع فى الاردن

١٣ : تم الاتفاق بين سوريا والعراق على انشاء مصفاة مشتركة للبترول على ساحل البحر الابيض المتوسط ، كما اتفق الجانبان على تنفيذ مشروع خط للانابيب بين البلدين .

١٩ – ٢٢ : قام الدكتور نور الدين الاتاسى بزيارة لليبيا اشترك خلالها فى احتفالات ليبيا بجلاء اخر جندى اجنبى عن اراضيها.

السويد

٣ : قام رئيس وزراء السويد بزيارة للولايات المتحدة اجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها تناولت المشاكل الدولية .

١٧ – ١٩ : قام رئيس الوزراء بزيارة للاتحاد السوفيتى اجرى خلالها محادثات مع المسئولين السوفيت تناولت المشاكل الدولية والعلاقات بين البلدين . وقد صدر بيان مشترك اكد فيه الجانبان عزمهما على العمل من اجل تخفيف حدة التوتر العالمى ، وتوسيع التعاون بين مختلف القوى ، واعربا عن وقوفهما الى جانب حل المشاكل الدولية بالوسائل السلمية ،وعن قلقهما المتزايد من جراء الوضع الخطير فى جنوب شرق آسيا والشرق الاوسط .

سيلان

١٤ : أعلنت السيدة باندرانيكة رئيسة وزراء سيلان تجميد العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل .

١٦ : أعلنت السيدة باندرانيكة فى البرلمان عن تقديم دستور جديد واعلان الجمهورية فى البلاد ، كما اعلنت عن تأميم عدد آخر من الصناعات ، واقامة علاقات دبلوماسية مع عدد من الحكومات الشيوعية .

٢٤ : اعترفت حكومة سيلان بحكومة جمهورية المانيا الديمقراطية ،وقد اقيمت بين البلدين علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء

الصومال

٨ : قررت الحكومة الصومالية تبادل العلاقات الدبلوماسية مع جمهورية فيتنام الديمقراطية .

انظر أيضا : الصين الشعبية (٢٠) .

الصين الشعبية

٢٠ : تم توقيع اتفاقية للتعاون الفنى بين الصين والصومال .

انظر ايضا : السودان (٢١)

العراق

١٩ – ٢٢ : قام الرئيس احمد البكر ، على رأس وفد ، بزيارة لليبيا حضر خلالها الاحتفالات الليبية بمناسبة جلاء القوات الامريكية والبريطانية عنها ، كما اجرى محادثات مع الرئيس معمر القذافى بشأن الموقف فى الشرق الاوسط

٢٢ – ٢٦ : قام الرئيس احمد حسن البكر بزيارة للجزائر اجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها .

وقد صدر بيان مشترك ذكر فيه الجانبان ان الكفاح المسلح هو السبيل الوحيد امام العرب لتحرير الاراضى المحتلة ، واعربا عن ثقتهما فى ان امكانيات الامة العربية بطاقاتها الاقتصادية والبشرية والعسكرية قادرة على التغلب على الاعداء ، واكدا كذلك ضرورة توحيد المنظمات الفدائية الفلسطينية تحت قيادة واحدة ، وطلبا من الدول العربية تقديم كل عون يحتاج اليه الفدائيون بما فى ذلك منحهم حرية العمل ، وطالبا ايضا بالاسهام فى جميع مؤتمرات عدم الانحياز وجميع حركات التحرر . كذلك قررا اقامة تعاون بين بلديهما على مختلف المستويات ، وانشاء شركات مشتركة تظهر معها سياسة البلدين النفطية جبهة موحدة امام الشركات الاجنبية .

١٩ : انضمت العراق الى منظمة الدول العربية المصدرة للبترول .

انظر ايضا : الخليج العربى ليبيا (١ – ١٤) (٢٠) (٢١)

فرنسا

١١ – ١٤ : قام وزير الخارجية بزيارة للبرتغال اجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى (١ – ٥) (٢٥ – ٢٧) اثيوبيا (٤) اسبانيا (٢٢) ايران (١١ – ١٥) جنوب افريقيا (٤ – ٢٠) رومانيا (١٥ – ١٩)

فلسطين

٣ : قصف رجال المقاومة مدينة بيسان بالصواريخ ، فاشعلوا النار فيها، ودمروا عددا من المنشآت ، كما

هاجموا المستعمرات الاسرائيلية في الجليل الاعلى شمال اسرائيل

٤ : اصدر المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد اجتماعاته في القاهرة يوم ٣٠ مايو بيانا اعلن فيه انشاء مجلس عسكري يضم اعلى القيادات العسكرية في التنظيمات والمؤسسات ، وانشاء هيئة اركان تنبثق عن المجلس العسكري، كما قرر المجلس قيام لجنة مركزية للمقاومة الفلسطينية تقوم بالبت في الامور والقضايا العادية والعمل على ايجاد صورة اكثر تقدما للوحدة الوطنية .

٧ : شن الفدائيون هجوما بالصواريخ على مستوطنة كريات شمونا الاسرائيلية بالقرب من الحدود اللبنانية .

١١ : انتخب السيد ياسر عرفات رئيس منظمة فلسطين رئيسا للمجلس العسكري الاعلى وقائدا عاما لجميع فصائل المقاومة الفلسطينية

١٥ — ١٩ : قام ابا ايبان وزير الخارجية بزيارة رسمية لايطاليا اجرى خلالها محادثات مع المسئولين في روما تناولت أزمة الشرق الاوسط .

٢٨ — ٢٩ : قام ابا ايبان بزيارة للوكسمبورج وقع خلالها اتفاقية منح اسرائيل اولوية التعامل مع السوق الاوربية المشتركة .

انظر ايضا : سيلان (١٤) ليبيا (٢٠) .

فنزويلا

١٠ : وافقت فنزويلا والسنغال على اقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفراء .

فولتا العليا

٨ — ١١ : قام وزير الخارجية بزيارة لالمانيا الغربية اجرى خلالها محادثات مع المسئولين في بون .

فيتنام الجنوبية

٤ : قام نائب رئيس فيتنام الجنوبية ، على رأس وفد ، بزيارة كمبوديا اجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها .

انظر ايضا : تايلاند (١٩) الولايات المتحدة (٢٨ — ٣٠)

قبرص

٣٠ : اجرى الرئيس مكاريوس تعديلا وزاريا تناول ٦ وزارات .

كندا

٢ : قام وزير الخارجية بزيارة رسمية لرومانيا اجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها حول العلاقات الثنائية بين البلدين ، والوضع الدولي الراهن .

الكونجو كينشاسا

٦ — ٨ : قام الرئيس موبوتو بزيارة لزامبيا اجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها تناولت العلاقات التجارية بين البلدين ، ومشكلات التهريب عبر الحدود ، وامكان تصدير الفحم الى الكونجو من زامبيا ليحل محل الفحم الروديسي

١٧ : قررت كل من الكونجو كينشاسا والكونجو برازافيل استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما .

٢٩ : احتفلت الكونجو كينشاسا بعيد استقلالها العاشر عن بلجيكا .

كينيا

٢٥ : عقد في كينيا اجتماع رؤساء جمهوريات تانزانيا واوغندا وكينيا بحثوا فيه مسألة توسيع نطاق مجتمع دول شرق افريقيا وقبول خمسة اعضاء جدد فيه .

انظر ايضا : اثيوبيا (٧ — ١٠) .

لبنان

٨ : تم توقيع اول اتفاق سياحي بين لبنان والاتحاد السوفيتي .

١٢ : تم توقيع اتفاقية اقتصادية بين لبنان والولايات المتحدة .

انظر ايضا : ليبيا (١ — ١٤) (٢٠) .

ليبيا

١ — ١٤ : تم العقيد معمر القذافي رئيس مجلس الثورة بزيارة لكل من العراق والاردن وسوريا ولبنان وج ع م : اجرى خلالها محادثات مع المسئولين في كل من هذه البلاد ، تناولت دراسة جميع الوسائل التي من شأنها حشد الطاقات والامكانيات العربية في سبيل تحرير الارض العربية واستعادة الحق العربي .

٢٠ : احتفلت الجمهورية العربية الليبية بجلاء اخر جندي اجنبي عن اراضيها ، وشارك في هذه الاحتفالات ملك الاردن ورؤساء ج ع م والعراق وسوريا ولبنان واليمن ، كما حضرها سبعة ممثلين عن دول عربية اخرى هي، الكويت وابو ظبي واليمن الجنوبية الشعبية وتونس والمغرب والجزائر والسودان ، بالاضافة الى ممثل عن منظمة التحرير الفلسطينية .

٢١ : عقد في طرابلس اجتماع حضره الملك حسين والرؤساء جمال عبد الناصر والدكتور نورالدين الاتاسي واحمد حسن البكر ومعمر القذافي ، كما حضره مأمون ابو زيد رئيس وفد السودان والسيد فائق احمد رئيس وفد الجزائر واعضاء وفود الدول التسع ، وتناولوا فيه آخر تطورات الوضع في الشرق الاوسط والاوضاع على خطوط المواجهة ، كما تناول الاجتماع استكمال بحث المواضيع التي كان العقيد معمر القذافي قد بحثها خلال جولته في بعض الدول العربية .

٢٢ : قام وزير الخارجية بزيارة لتونس اجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها .

٢٢ : تم اعلان عن تشكيل لجنة من اربعة اعضاء للتوسط بين السلطات الاردنية ومنظمات الفدائيين . واللجنة مشكلة من ممثلين عن الجزائر ومصر وليبيا والسودان .

انظر ايضا : الاردن (٩ — ٢٢) ج ع م (١٠) (٢٠ — ٢٦) (٢٢) العراق (١٩ — ٢٢) المغرب (١٩ — ٢١) .

المجر

٢١ — ٢٣ : عقد في بودابست اجتماع وزراء خارجية الدول الاشتراكية

اعضاء معاهدة وارسو ٧ وهم وزراء خارجية كل من : بلغاريا والمجر والمانيا الديمقراطية وبولندا ورومانيا والاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا . وقد بحثوا في الاجتماع المسائل المتعلقة بالبلدان الاشتراكية ، ومسائل الامن والتعاون في هذه الفترة ، كما واتفقوا على اجراء مباحثات مع دول حلف شمال الاطلنطي بشأن اجراء تخفيضات متبادلة لقوات الجانبين في اوربا .

انظر ايضا : السودان (٢٥)

المغــــرب

٢ — ٦ : قام الدكتور احمد العراقي رئيس وزراء المغــــرب بزيارة للولايات المتحدة حاملا رسالة من الملك الحسن الثاني الى الرئيس الامريكي نيكســــون ، وتتعلق الرسالة بتدهور الوضع في الشرق الاوسط . كما اجرى محادثات مع المسئولين في واشنطن .

٦ : قام وزير الدفاع بزيارة للبرازيل اجــرى خــلالها محــادثات مع المسئولين بها .

١٩ — ٢١ : قام وزير الخارجية بزيارة لليبيا حضر خلالها احتفالاتها بجلاء القوات الامريكية والبريطانية عن اراضيها .

انظر ايضا : ليبيـــا (٢٠) موريتانيا (٨ — ١٠) .

المملكة العربية السعودية

٧ — ١٧ : قام الملك فيصل بزيارة لكل من ماليزيا واندونيسيا وافغانستان اجرى خلالها محادثات مع المسئولين في كل من هذه البلاد .

١٧ — ٢٠ : قام الملك فيصل بزيارة للجزائر اجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها وقد صــدر بيان مشــترك اعلنت فيــه الدولتان عزمهما على التعاون في مجال النفط ، كما اعلنا ان الكفــاح المسلح هو الطريق الوحيد لاعادة فلسطين الى العرب ، وانه يجب على الدول العــربيــة ان تؤيد الفدائيين بكل الطــرق المــادية والمعنوية .

المملكة المتحدة

١٨ — ٢٠ : فاز حزب المحافظين في الانتخابات البرلمانية ، فقد حصل على ٣٣٠ مقعدا من ٦٣٠ مقعدا ، بينما حصل حزب العمــــال على ٢٨٧ مقعدا .

١٩ : تقدم هارولد ويلسون رئيس الوزراء استقالة حكومته العمالية بعد ان هزم حزبه في الانتخابات البرلمانية

٢٠ : تم تشكيل الحكومة البريطانية الجديدة برئاسة ادوارد هيث ، وتضم الوزارة ١٨ وزيرا ، وتولى السير اليك دوجلاس هيوم وزارة الخارجية واللورد كارنتون وزارة الدفاع .

انظر ايضا : المانيا الغربية (٤ — ٦) .

موريتانيا

٨ — ١٠ : قام الرئيس مختار ولد داده بزيارة للمغـرب اجتمع خــلالها بالملك الحسن الثاني . وتم الاتفاق على التعاون سويا من اجل تحرير الصحراء الاسبانية بمقتضى قرارات الامم المتحدة . كما اتفق الجانبان على توقيع معاهدة صداقة تسرى لمدة عشرين عاما ، وتعهدا بالتعاون وبتســوية اية نزاعات بالوسائل السلمية .

٢٥ — ٣٠ : قام الرئيس مختار ولد داده بزيارة رسمية للكونجو برازافيل اجــرى خــلالها محــادثات مع المسئولين في جابون ، تناولت دعم العلاقات بين بلدان شمال افريقيا .

انظر ايضا : اسبانيا (١١)

الهنــد

٣ — ٧ : قامت السيدة انديرا غاندى رئيســــة الوزراء بزيارة دوله موريشياس اجرت خلالها محادثات مع المسئولين بها تناولت المشاكل الخاصة بآسيا وافريقيا والهند الصينية والشرق الاوســط ، والمسائل الاخرى التى سوف يتم التعاون بشأنها في المستقبل بين البلدين .

وقد صدر بيان مشترك جاء فيه ان موريشياس سوف تساعد الشركات التجارية الهندية على اقامة المشروعات المشتركة في موريشياس . كما اعرب الجانبان عن املهما في ان يزداد التعاون السياسي والاقتصادى بين الدول الواقعة في منطقة المحيط الهندى ، وكررا رغبتهمــا في محــاولة الوصول الى تسوية سلمية في الهند الصينية بمقتضى اتفاقيات جنيف .

٢٧ : اجرت السيدة انديرا غاندى تعديلا وزاريا في حــكومتهـــا ، تولى بمقتضــــاه وينيش ســنج وزير الخـــارجية منصب وزير التنميه الصناعية بينما تولى ســواران سنغ وزارة الخارجية ، وشافان وزارة المالية ، وجاجيفيان رام وزارة الدفاع .

الولايات المتحدة

١٩ : قام وزير الدفاع بزيارة لاسبانيــا اجــرى خــلالها محــادثات مع المســئولين بها حول مســتقبل القواعد الجوية وقواعد الغواصات الامريكية هناك .

٢٨ — ٣٠ : قام وزير الجيش الامريكى بزيارة لفيتنام الجنوبية اجــرى خلالها محادثات مع المسئولين في سايجون .

انظر ايضا : ايطاليا (٢٢) السويد (٣) لبنان (١٢) المغرب (٢ — ٦) اليونان (٢٢)

يوجوســـلافيا

٩ : تم توقيع اتفاق للتعاون الاقتصادى بين السويد ويوجوسلافيا .

٢٤ — ٣٠ : قام رئيس الوزراء بزيارة للاتحاد السوفيتى اجرى خلالها محادثات مع المسئولين السوفيت

اليونان

٢٢ : جددت حكومة اليونان معاهدة الدفاع العسكرى المعقودة بينهما وبين الولايات المتحدة . وهذه المعاهدة تسمح للاخيرة بوضــع قوات جوية في الاراضى اليونانية للدفاع عن آســيا .

يوليو ١٩٧٠

الاتحاد السوفيتي

٦ ـ ٨ : قام الرئيس كوسيجين على راس وفد يمثل الحكومة والحزب، بزيارة لرومانيا ، اجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها .

٥ : اعاد مجلس السوفيت الاعلى انتخاب السيد بودجورني رئيسا لهيئة رئاسته ، كما اعيد انتخاب السيد بريجنيف عضوا فى المجلس الاعلى للسوفيت . وقد عاد السيد كوسيجين تشكيل وزارته دون ان يدخل عليها اى تغييرات جوهرية.

انظر ايضا : افريقيا الوسطى (١ ــ ١٣) [٧) المانيا الغربية (٢٦ ــ ٢٧) ج٠ع٠م٠ (٤) (١٧) رومانيا (٧) سوريا (١٣) الصين (١٧) فنلندا (١٧ ــ ٢١) لبنان (٣) (١٦)

الاردن

٧ : تم فى عمان التوصل الى اتفاق ينظم العلاقة بين منظمات الفدائيين الفلسطينيين والحكومة الاردنية ، وذلك بعد التوترات التى وقعت بينهم اكثر من مرة . وقد نص الاتفاق على احترام سيادة الحكومة الاردنية ، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية فى الاردن .

افريقيا الوسطى

١ ــ ١٣ : قام الرئيس بوكاسا بزيارة للاتحاد السوفيتى اجرى خلالها محادثات مع الزعماء السوفيت . وصدر بيان مشترك اكد فيه الجانبان استعدادهما للتعاون فى النضال ضد الامبريالية ومن اجل تخفيف حدة التوتر الدولى . كما ادان الطرفان السياسة الامبريالية فى الشرق الاوسط والهند الصينية واعلنا كذلك عن تأييدهما لحركة التحرر الوطنى لقارة افريقيا ، واشارا الى ضرورة تنفيذ اعلان منح البلدان والشعوب المستعمرة استقلالها .

٧ : تم توقيع اتفاق اقتصادى بين الاتحاد السوفيتى وافريقيا الوسطى

١٣ ــ ١٧ : قام الرئيس بوكاسا بزيارة لرومانيا اجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها .

المانيا الاتحادية (الغربية)

١٢ : قام فيلى برانت مستشار المانيا الغربية بزيارة لايطاليا ، اجتمع خلالها بالبابا بولس السادس ، واجرى محادثات مع المسئولين فى ايطاليا .

١٦ ــ ٢٦ : قام وزير الخارجية بزيارة لكل من بريطانيا والولايات المتحدة، اجرى خلالها مباحثات مع المسئولين فى كل من هاتين الدولتين .

٢٦ ــ ٢٧ : قام وزير الخارجية على راس وفد بزيارة للاتحاد السوفيتى، اجرى خلالها محادثات مع الزعماء السوفيت بشأن عقد معاهدة عدم استخدام القوة .

انظر ايضا : فرنسا (٢ ــ ٤) المملكة المتحدة (١٥ ــ ١٧) .

ايران

٦ ــ ٩ : قام وزير الخارجية بزيارة للكويت ، اجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها حول وضع القوات البريطانية فى الخليج .

١١ ــ ١٤ : قام وزير الخارجية بزيارة للمملكة السعودية ، اجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها تناولت قضية الشرق الاوسط والعلاقات بين بلديهما .

ايرلندا الجنوبية

٧ ــ ٨ : قام وزير الخارجية بزيارة لايرلندا الشمالية ، اجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها ، تهدف الى تخفيف حدة التوتر بسبب الاضطرابات التى وقعت فى ايرلندا الشمالية .

ايسلندا

١٠ : كلف رئيس الجمهورية وزير العدل بتشكيل حكومة جديدة فى اعقاب وفاة رئيس الوزراء .

ايطاليا

٢ ــ ٩ : قام الدو مورو وزير الخارجية بجولة فى افريقيا ، زار خلالها كينيا والصومال واثيوبيا واجرى محادثات مع المسئولين فى كل من هذه البلاد ،تناولت تعزيز التعاون فيما بين جميع دول شرق افريقيا وايطاليا .

٦ : قدمت الحكومة الائتلافية الايطالية التى يراسها ماريانو رومور استقالتها بعد ان امضت مائة يوم فى الحكم .

انظر ايضا : المانيا الغربية (١٢) كينيا (٤) لبنان (١٠) ليبيا (٢١)

بلجيكا

١ ــ ٧ : قام الملك بودوان بزيارة لكل من الكونجو وراوندا وبوروندى ، اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى كل من البلدين .

١٠ ــ ١٥ : قام وزير الخارجية بزيارة ليوجوسلافيا اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى بلجراد. وقد صدر بيان مشترك تضمن

انهما تدا بتحثا قضيـــــية كما اشارا الى ايجاد حل سياسى دائم بالنسبة لجنوب شرقى آسيا ، واعلنا كذلك عن متابعة جهودهما من اجل تسهيل عقد مؤتمر للامن الاوربى .

٢٧ : تام وزير الخارجية بزيارة لبولندا اجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها حول مسائل الامن الاوربى ، وامكانية عقد مؤتمر امن اوربى ، ومسائل نزع السلاح .

بلغاريا

٢٢ : قدمت بلغاريا قرضا للجزائر قيمته ٤٠ مليون دولار .
انظر ايضا : ج٠ع٠م٠ (٣٠)

تزانيا

٢٢ : اجتمع فى دار السلام رؤساء كل من زامبيا واوغندا وتانزانيا. وقد ناقشوا ما اعلنته بريطانيا من انها مستعدة لبحث مسألة بيع الاسلحة لجنوب افريقيا . وهددت تانزانيا بالانسحاب من الكومنولث اذا بيعت الاسلحة لجنوب افريقيا .
انظر ايضا : الصين (١٣)

تركيا

١١ ــ ١٤ : تام وزير الخارجية بزيارة للعراق ، اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى بغداد ، تناولت المشاكل الدولية والعلاقات بين البلدين .
انظر ايضا : ج٠ع٠م٠ (٣٠) ليبيا (٢٨) المملكة السعودية (٦ ــ ١٠) .

تشـــاد

٢٤ : تررت جمهورية تشاد اقامة علاقات دبلوماسية مع ج٠ع٠م٠

تونس

٢٥ : احتفلت تونس بالذكرى الثالثة عشرة لاعلان الجمهورية .
انظر ايضا : ج٠ع٠م٠ (٢٧) الكويت (٢٨) المغرب (٢٦)

جابون

٦ ــ ١٧ : قام رئيس الجمهورية بزيارة لفرنسا اجرى خلالها محادثاتمع المسئولين فى باريس .

الجــزائر

٥ : احتفلت الجزائر بعيد استقلالها الثامن .

٢٢ : تم تعديل وزارى فى الجزائر .
انظر ايضا : بلغاريا (٢٢) العراق (٣١) المغرب (٢٦) موريتانيا (٢٠ ــ ٢٨)

ج • ع • م •

٤ : تم توقيع اتفاق جديد للتعاون الصناعى بين ج٠ع٠م٠ والاتحاد السوفيتى .

١٧ : صدر بيان مشترك عن المحادثات التى اجرها الرئيس جمال عبد الناصر اثناء زيارته للاتحاد السوفيتى يوم ٢٩ يونيو ١٩٧٠ عبر فيه الطرفان عن ايمانهما الكامل بأن اقرار السلام العادل الدائم فى الشرق الاوسط لا يمكن تحقيقه الا باتخاذ الاجراءات العاجلة الكفيلة بوقف الاعتداءات الاسرائيلية ضد الدول العربية ، وسحب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضى المحتلة ، وتنفيذ قرار مجلس الامن الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، ووضع قرارات الامم المتحدة الخاصة باللاجئين الفلسطينيين موضع التنفيذ .كما اكد الطرفان تأييدهما للجهود التى تبذل فى نطاق الامم المتحدة لتحقيق التسوية السلمية فى الشرق الاوسط . وقد تبادل الطرفان الاراء حول اهم القضايا الدولية وقضايا التحرر الوطنى والنضال المشتركضد الامبريالية، واعربا عن اتفاق وجهتى نظرهما فى هذه القضايا .

٢٣ : احتفلت ج٠ع٠م٠ بذكر مرور ثمانية عشر عاما على ثورة ٢٣ يوليو . وقد القى الرئيس جمالعبدالناصر خطابا سياسيا تحدث فيه عن ابرز القضايا التى تواجه الجمهورية العربية المتحدة بعد سنين النضال الطويلة ، ولاسيما بالنسبة لازمة الشرق الاوسط ، واجاب على المقترحات الامريكية وموقف بلاده من قرار مجلس الامن الدولى .

٢٤ : وافقت ج٠ع٠م٠ على المبادرة الامريكية الخاصة باجراءات تطبيق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ .

٢٧ : اتفقت ج٠ع٠م٠ وتونس على اعادة تبادل السفراء بينهما .

٢٧ : تم توقيع البرنامج التنفيذى للاتفاق الثقافى والصحفى والفنى بين ج٠ع٠م٠ والبانيا الشعبية الديمقراطية لعامى ١٩٧٠ و١٩٧١

٣٠ : قام وزير الخارجية بجولة لمدة عشر ايام ، زار خلالها بلغاريا وتركيا والمجر ، لتوضيح موقف القاهرة من المبادرة الامريكية الخاصة بالسلام فى الشرق الاوسط .
انظر ايضا : تشاد (٢٤) لبنان (١ ــ ٣) ليبيا (٢ ــ ٣)

جمهورية اليمن

٤ : قرر المجلس الجمهورى تجديد فترة رئاسة القاضى عبد الرحمن الايريانى للمجلس للمرة الرابعة

٩ : قرر مجلس الوزراء الغاء تأشيرات السفر بين اليمن والدول العربية الاخرى ، على ان تكون المعاملة بالمثل .

٢١ ــ ٢٧ : قام وفد يمنى برئاسة الفريق حسين العمرى بزيارة للمملكة السعودية ،اجرىخلالها محادثات مع المسئولين بها . وصدر بيان مشترك اعلن فيها الجانبان ان قضية فلسطين هى قضية كل عربى ، وان على كل الدول العربية والاسلامية ان توحد جهودها لتخليص الاراضى العربية من الصهيونية . كما اتفقا على اقامة العلاقاتالدبلوماسية بينهما على مستوى السفارة ، وعلى تبادل الوفود الاقتصاديةوالتجارية والثقافية فيما بينهما .
انظر ايضا : فرنسا (٢٤) المملكة السعودية (٢٣) المملكة المتحدة (٢٩) .

اليمن الجنوبية الشعبية

١ ــ ٥ تام الرئيس سالم على ربيع بزيارة لسوريا ، اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى دمشق . وصدر

بيان مشترك استعرض فيه الجانبان الوضع الدولي والعربي والقضايا التي تهم البلدين ، وتبادلا وجهات النظر حول الاوضاع الراهنة في الوطن العربي ، والعدوان الصهيوني على الامة العربية ، والاساليب الواجب اتباعها في مواجهة العدوان ، وتحرير الارض العربية المحتلة . كما استعرضا المنجزات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومناهج التنمية التي حققتها سوريا .

انظر ايضا : سوريا (٥)

جنوب افريقيا

٢ : قام وزير الخارجية بزيارة لبريطانيا اجرى خلالها محادثات مع المسئولين في لندن

انظر ايضا : روديسيا (١٠ ـ ١٢)

الخليج العربي

٧ ـ ٨ : قام الشيخ احمد بن علي آل ثان حاكم قطر بزيارة للبنان ، اجرى خلالها محادثات مع المسئولين في بيروت .

٢٦ : حدث انقلاب داخلي ادى الى تنازل سلطان مسقط وعمان ، وتولى الحكم ابنه قابوس بن سعيد

٢٦ : قام رئيس مجلس الدولة في البحرين بزيارة لبريطانيا استغرقت اسبوعا ، اجرى خلالها محادثات مع المسئولين في لندن ، تناولت قضية الشرق الاوسط والشئون المتعلقة بالخليج العربي .

انظر ايضا : المملكة المتحدة (٢٩)

روديسيا

١٠ ـ ١٢ : قام ايان سميث رئيس الوزراء بزيارة لجنوب افريقيا ، اجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها .

رومانيا

٧ : تم توقيع اتفاق للصداقة والتعاون المشترك لمدة عشرين عاما بين رومانيا والاتحاد السوفيتي .

١٣ : قام وزير الدفاع بزيارة للصين الشعبية وكوريا الشمالية ، اجرى خلالها محادثات مع المسئولين في كل من البلدين .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي (٦ ـ ٨) افريقيا الوسطى (١٣ ـ ١٧)

السودان

١ : صدر البيان المشترك للمحادثات السودانية البولندية بمناسبة زيارة الرئيس نميري لجمهورية بولندا يوم ٢٨ يوليو . وقد اشار البيان الى ان العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين البلدين في تقدم مطرد ، كما اكد الحقوق العادلة للاجئين الفلسطينيين في العودة الى ديارهم ، واكد كذلك وقوف البلدين مع شعوب افريقيا في نضالها ضد الاستعمار والتفرقة العنصرية ومساندة الجانبين للنضال العادل لشعوب الهند الصينية ضد اعوان الامريكين ، وانسحاب القوات الامريكية من تلك المنطقة .

١ ـ ٦ : قام الرئيس جعفر النميري بزيارة لالمانيا الشرقية اجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها ، تناولت المسائل السياسية والاقتصادية والثقافية التي تهم البلدين . وقد صدر بيان مشترك طالب فيه الجانبان بانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة ، ووقف المساعدات السياسية والعسكرية التي تقدمها الدول الامبريالية ، وعلى راسها الولايات المتحدة ، للمعتدين الاسرائيليين . كما اكد البيان استنكاره لسياسة التفرقة العنصرية التي تمارسها الاقلية البيضاء في كل من روديسيا وجنوب افريقيا .

٢٢ : تم تعديل وزاري في السودان تولى بمقتضاه اللواء جعفر النميري وزارة الخارجية الى جانب رئاسته للوزارة . وقد احتفظ السيد بابكر عوض الله بمنصب نائب رئيس الوزراء ووزارة العدل ، كما استحدث مرسوم التعديل منصبا جديدا هو منصب مساعد رئيس الوزراء ، وقد تولاه ثلاثة من اعضاء مجلس قيادة الثورة .

انظر ايضا : العراق (٢٩)

سوريا

٥ : تم توقيع اتفاق للتعاون العلمي والفني بين سوريا واليمن الجنوبية الشعبية

١٣ : تم توقيع اتفاق حول التعاون الاقتصادي والفني بين الاتحاد السوفيتي وسوريا .

انظر ايضا : اليمن الجنوبية (١ ـ ٥) لبنان (٣)

سيلان

١٥ : اعلنت السيدة باندرانيكه رئيسة الوزراء ان سيلان ستصبح جمهورية اشتراكية مستقلة .

١٥ : اعلنت حكومة سيلان الجديدة اعترافها الدبلوماسي الكامل بفيتنام الشمالية .

٢٩ : اوقفت حكومة سيلان علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل

الصومال

١ : احتفلت الصومال بالذكرى العاشرة لعيد استقلالها الذي اعلن في اول يوليو ١٩٦٠ بعد انضمام الصومال الايطالي الى الصومال البريطاني .

انظر ايضا : ايطاليا (٢ ـ ٩) فلسطين (٤)

الصين الشعبية

١٣ : تم توقيع بروتوكول بين الصين الشعبية وتانزانيا وزامبيا لانشاء خط حديدي يربط بين تانزانيا وزامبيا .

١٧ : اعادت الصين الشعبية سفيرها في موسكو بعد ان كان قد تم سحب سفير كل من البلدين ١٩٦٧

انظر ايضا : رومانيا (١٣) الكونجو برازافيل (١٢ ـ ٢٣)

العراق

٢ : قام وزير الاقتصاد العراقي بزيارة لليبيا اجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها ، تناولت دعم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين .

٤ : اعاد الحزب الديمقراطي الكردي العراقي انتخاب الملا مصطفى البرزاني رئيسا له .

١٤ : احتفلت الجمهورية العراقية بذكرى ثورتي ١٤ ، ١٧ يوليو ، وقد حضرت الاحتفال وفود تمثل اربعين دولة عربية واجنبية .

١٦ : اعلن الرئيس العراقي احمد حسن

البكر نصوص الدستور المؤقت الجديد . وقد نص هذا الدستور على ان العـراق جمهـورية ديمقراطية شعبية ذات سيادة ، مهمتها تحقيق الدولة العـربية الواحـدة ، واقامة النظـام الاشتراكى ، وان العراق جزء من الامة العربية ، ولن الاسلام هو دين الدولة .وقد تضمن الدستور كذلك نصا يقضى بان الشـعب العـراقى يتكون مـن قـوميتين رئيسيتين هما : القومية العربية، والقومية الكردية .وكفل الدستور حقوق الشـعب الكردى القومية والحقوق المشروعة للاقليات كافة ضمن الوحدة العراقية ، كما نص على ان تكون اللغة الكردية لغة رسمية ، الى جانب العربية فى المنطقة الكردية .

٢٩ : قام الفريق حردان التكريتى نائب رئيس الجمهورية بزيارة للسودان اجـرى خـلالها محـادثات مع المسئولين بها ، كما تسلم رسالة خاصة من الرئيس احمد حسـن البكر الى الرئيس جعفر النميرى

٣١ : قام حردان التكريتى نائب رئيس الجمهـورية بزيارة للجـزائر استغرقت يوما واحدا ، اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى الجزائر

انظر ايضا : تركيا (١١ — ١٤) لبنان (١٥) ليبيا (٢ — ٣)

غـانـا

٣٠ : وافقت الجمعية الوطنية فى غانا على حل المجلس الرئاسى الثلاثى الذى ظل يحكم البلاد منذ اعادة الحكم المدنى فى العام الماضى ، وذلك تمهيـدا لانتخـاب رئيس للجمهورية .

فرنسـا

٢ — ٤ : قام الرئيس جورج بومبيدو بزيارة رسمية لالمانيا الغربية ، اجـرى خـلالها محـادثات مع المسئولين فى بون بشأن ايجـاد عـلاقات جديدة مع دول الكتلة الشرقية . كما تم توقيع اتفـاق للتعاون النووى والتكنولوجى بين فرنسا والمانيا الغربية .

١٤ — ١٨ : قام وزير الخارجية بزيارة لبريطانيا ،اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى لندن

٢٤ : اعلنت فرنسا اعترافها الكامل بجمهـورية اليمن واسـتئناف العلاقات الدبلوماسية معها .

انظر ايضا : جابون (٦ — ١٧) المملكة المتحدة (١٥ — ١٦)

الفلبين

١ — ٣ : عقد فى مانيلا اجتماع المجلس الوزارى لدول حلف جنوب اسيا. وقد صدر فى اعقاب الاجتماع بيان تؤيد فيه الدول الاعضـاء حيـاد كمبـوديا ، وتدعـو الى الوصول الى تسوية سياسـية للمشكلة الكمبودية .

فلسطين

٤ : اصدر السيد ياسر عرفات رئيس منظمة تحرير فلسـطين قرارا باعفاء العقيد عثمان حداد مـن منصبه كرئيس لهيئة اركان جيش التحرير الفلسطينى .

٤ : افتتحت منظمة التحرير الفلسطينية مكتبا لها فى مدينـة مقديشـيو عاصمة الصومال .

٧ : قصفت قوات المقاومة مسـتعمرة كيريات شمونه فى الجليل الاعلى بالقرب من الحـدود اللبنـانيـة بالصواريخ .

٢٩ : قصفت قوات العاصفة معسكرا اسرائيليا فى جسر ابى عقاد فى مرتفعات الجولان السورية

انظر ايضا : الاردن (٧) سـيلان (٢٩) كنـدا (١٦) الولايات المتحدة (١)

فنلنـدا

١٧ — ٢١ : قام رئيس الجمهورية بزيارة رسمية للاتحاد السوفيتى اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى موسكو . وصدر بيان مشـترك اعلن فيه الجانبان عن تأييدهما فى توطيد السلام العالمى ، كما عبرا عن تقديرهمـا لاهميـة مذكـرة بودابسـت التى اقترتهـا بلدان حلف وارسو حول عقد مؤتمر الامن الاوربى العام

٢٣ — ٢٨ : قام رئيس الجمهورية بزيارة للولايات المتحدة اجرى خـلالها مباحثات مع المسئولين بها .

فيتنام الجنوبية

١٢ — ١٤ : قام نائب رئيس الجمهورية بزيارة لتايلاند وكمبوديا ، اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى كل من البلدين .

١٨ — ٢٦ : قامت وزيرة خارجية حكومة فيتنـام الثورية المؤقتـة بزيارة للهند ، اجرت خلالها محادثات مع المسئولين بها ، للحصول على اعتراف الهند رسـميا بحكومة الثوار المؤقتة .

قبرص

٦ : فاز الحزب الموحد القبرصى الذى ينادى باسـتقلال قبرص باغلبية المقاعد فى مجلس النواب ، وهى ١٨ مقعدا من ٣٥ مقعدا تخص القبارصة اليونانيين فى المجلس الذى تبلغ جملة مقاعـده ٥٠ مقعدا . وقد نجح مرشحو الحزب الشيوعى القبرصى (تشكيل) فى الحصول على سـبعة مقاعد ، بزيادة مقعدين عما كان له فى مجلس النواب السابق .

الكاميرون

١٤ : قـام رئيس الجمهـورية بزيارة لموريتانيا ،اجرى خلالها محادثات مع المسـئولين بها ، تنـاولت المشـكلات المتعلقـة بدول غرب افريقيا .

كمبوديا

٢ : اجرى رئيس الوزراء تعديلا وزاريا فى وزارته بتعـيين عشرة وزراء جدد .

٦ : قام وزير الخارجية بزيارة لفيتنام الجنوبية ، أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى سايجون ، كما أجرى محادثات مع وزير الخارجية الامريكى الموجود فى فيتنام .

٢٢ — ٢٤ : قام رئيس الوزراء بزيارة لتايلاند ، أجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها حـول تقـديم المعونات العسكرية الى كمبوديا.

انظر ايضا : الفلبين (١ — ٣) فيتنام الجنوبية (١٢—١٤) .

كنـدا

١٦ : تم توقيع اتفاق بين كندا واسرائيل ستقدم الاولى بمقتضاه للثـانية قرضا قيمته ١٥ مليون دولار .

كوبا

٢٦ : احتفلت كوبا بعيد ثورتها السابع عشر .

الكونجو برازافيل

١٢ — ٢٢ : قام نائب رئيس الجمهورية بزيارة للصين ، أجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى بكين.
انظر ايضا : بلجيكا (١—٧) الكونجو كينشاسا (٢٥) .

الكونجو كينشاسا

٢٥ : اجتمع ممثلو الكونجو كينشاسا والكونجو برازافيل فى أول جولة من سلسلة المحادثات التى تهدف الى تسوية الخلافات القائمة بينهما .

٣٠ : قام جوزيف موبوتو رئيس الجمهورية بزيارة للولايات المتحدة تستغرق ١٢ يوما ، أجرى خلالها محادثات مع الرئيس نيكسون وكبار المسئولين الامريكيين .

الكويت

٢٨ : تم توقيع اتفاقية ترض بين الكويت وتونس ، يقدم الكويت بموجبها قرضا تيمته ثلاثة ملايين ومائة ألف دينار كويتى لتونس .
انظر أيضا : ايران (٦—٩) .

كينيا

٤ : تم توقيع اتفاق للتعاون الفنى بين كينيا وايطاليا .
انظر ايضا : ايطاليا (٢—٩).

لبنان

١ — ٣ : قام السيد رشيد كرامى رئيس الوزراء بزيارة لـ ج.ع.م حاملا رسالة من الرئيس اللبنانى شارل حلو الى الرئيس جمال عبدالناصر، كما اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى القاهرة .

٣ : تم فى بيروت توقيع اتفاق بين سوريا وج.ع.م. ولبنان حول انشاء كابل بحرى بينهم

٣ : تم توقيع اتفاق ثقافى بين لبنان والاتحاد السوفيتى

١٠ : تم توقيع اتفاق قضائى بين لبنان وايطاليا .

١٥ : قام وزير الخارجية بزيارة للعراق، اجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها .

١٦ : تم توقيع اتفاق تجارى بين لبنان والاتحاد السوفيتى .
انظر ايضا : الخليج العربى (٧ — ٨)

ليبيا

٢ — ٣ قام العقيد معمر القذافى رئيس مجلس الثورة بزيارة لـ ج.ع.م. والعراق ، اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى كل من البلدين، تتصل بالاوضاع العربية القائمة

٥ : قررت ليبيا تأميم الشركات والمنشآت التى تقوم بعمليات استيراد وبيع وتوزيع المنتجات البترولية فى ليبيا ، وقصر هذه العمليات على المؤسسات الليبية الوطنية للنفط

٢١ : قررت الحكومة الليبية الاستيلاء على جميع الممتلكات التى يملكها الايطاليون فى ليبيا .

٢٨ : قام وزير الخارجية بزيارة رسمية لتركيا لمدة اربعة ايام ، اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى انقره ، تناولت العلاقات بين البلدين والتطورات الاخيرة فى الشرق الاوسط .
انظر ايضا : العراق (٢)

مالاوى

٦ : احتفلت مالاوى بالعيد السادس لاستقلالها عن بريطانيا ، وبالعيد الرابع لاعلان الجمهورية فيها .

المغرب

٩ : اعلن الملك الحسن الثانى الغاء حالة الطوارىء فى المغرب ، وكانت قد اعلنت منذ عام ١٩٦٥

٩ : تم توقيع اتفاق للطيران بين المغرب واسبانيا

١٠ : تم توقيع سلسلة من الاتفاقات بين المغرب وموريتانيا للتعاون فى مجالات التجارة والصناعة والطيران والملاحة

٢٠ : تم توقيع اتفاق ثقافى بين المغرب وموريتانيا

٢٥ : وافق المواطنون فى المغرب على الدستور الجديد باكثر من ٩٨ ٪ من الاصوات . ويقضى الدستور الجديد بانتتبع المغرب الديمقراطية البرلمانية ، وذلك عقب خمس سنوات من الحكم المباشر بوساطة الملك الحسن .

٢٦ : عقد فى الرباط المؤتمر السادس لوزراء اقتصاد دول المغرب . وصدر عن المؤتمر ان المحادثات التى جرت بين الجزائر والمغرب وتونس ساعدت على توضيح تعقيدات اتفاق يجرى العمل عليه كخطوة اولى نحو انشاء سوق مغربية مشتركة
انظر ايضا : موريتانيا (٥ — ١٠)

المملكة السعودية

٦ — ١٠ : قام وزير الخارجية بزيارة لتركيا ، اجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها ، تناولت الوضع فى الشرق الاوسط والعلاقات بين البلدين . وصدر بيان مشترك اعلن فيه الجانبان رفضهما الكامل لاى تغيير فى وضع مدينة القدس التى تعتبر لدى كل الشعوب ، وقالا ان اية محاولة لتغيير هذا الوضع ستقابل بمقاومة دائمة من البلدين .

٢٣ : اعترفت المملكة السعودية رسميا بالجمهورية اليمنية
انظر ايضا : ايران (١١ — ١٤) اليمن (٢١ — ٢٧)

المملكة المتحدة

١٥ — ١٦ : قام وزير الخارجية بزيارة لفرنسا اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى باريس ، تناولت مشكلة الشرق الاوسط ، والعلاقة بين الشرق والغرب ، والوضع فى الهند الصينية

١٥ — ١٧ : قام وزير الدفاع بزيارة لالمانيا الغربية ، اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى بون

١٦ : قررت الحكومة البريطانية اعلان حالة الطوارىء فى جميع الاراضى البريطانية بسبب اضراب عمال الموانى

٢٤ — ٣٠ : قام وزير الدفاع بزيارة لكل من جنوب شرق آسيا واستراليا ونيوزيلندا اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى ماليزيا وسنغافوره واستراليا ونيوزيلندا حول الوجود العسكرى البريطانى فى المنطقة

٢٩ : اعترفت بريطانيا رسميا بالجمهورية اليمنية ، وقررت اقامة علاقات دبلوماسية معها

٢٩ : اعترفت بريطانيا بسلطان مسقط وعمان الجديد : قابوس بن سعيد ابن تيمور الذى خلع والده
انظر ايضا : المانيا الغربية (١٦ — ٢٦) جنوب افريقيا

(٢) الخليج العربى (٢٦) فرنسا (١٤ — ١٨) نيوزيلندا (٥) الولايات المتحدة (١٠ — ١٢)

موريتانيا

٥ — ١٠ : قام وزير التجارة على راس وفد بزيارة للمغرب ، اجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها

٢٠ — ٢٨ : قام الرئيس مختار ولد داده بزيارة لكل من مالى والجزائر ، اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى كلا البلدين

انظر ايضا : الكاميرون (١٤) المغرب (١٠) (٢٠)

نيوزيلندا

٥ : قام نائب رئيس الوزراء بزيارة لبريطانيا اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى لندن حول انضمام بريطانيا للسوق المشتركة

انظر ايضا : المملكة المتحدة (٢٤ — ٣٠)

الهند

٣ : قررت حكومة الهند اقامة علاقات دبلوماسية مع المانيا الديمقراطية على مستوى قنصلية عامة

٢٩ : فازت حكومة السيدة انديرا غاندى بثقة البرلمان باغلبية ساحقة

انظر ايضا : فيتنام الجنوبية (١٨ — ٢٦)

الولايات المتحدة

١ : اعلن بنك الاستيراد والتصدير الامريكى تقديم مبلغ خمسة ملايين دولار قرضا لبنك التنمية الصناعية الاسرائيلية

٢ : تم تعيين الاميرال توماس مور رئيسا لهيئات اركان الحرب المشتركة فى الولايات المتحدة ، خلفا للجنرال ايرل هويلر

٧ — ١٠ : قام وزير الخارجية بزيارة لليابان اجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها ، تناولت المشاكل العالمية ، ومستقبل العلاقات اليابانية الامريكية

١٠ — ١٢ : قام وليم روجرز وزير الخارجية بزيارة لبريطانيا ، اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى لندن ، تناولت العلاقات الامريكية البريطانية ومستقبل حلف الاطلسى ، وموضوع سحب بعض القوات الامريكية من اوربا ، ومسألة انضمام بريطانيا الى عضوية السوق المشتركة .

انظر ايضا : المانيا الغربية (١٦ — ٢٦) فنلندا (٢٣ — ٢٨) الكونجو كينشاسا (٣٠)

أغسطس ١٩٧٠

الاتحاد السوفيتى

١٢ : وقعت المانيا الغربية والاتحاد السوفيتى معاهدة تقضى بنبذ استخدام القوة وتوسيع مجالات الاتصالات والتعاون بين البلدين.

١٩ — ٢٠ : عقد فى موسكو اجتماع مؤتمر قمة لدول اوربا الشرقية ، حضره زعماء الاحزاب الشيوعية ورؤساء حكومات المانيا الشرقية وبولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا ورومانيا . وصدر بيان مشترك اعلن فيه الزعماء تأييدهم لاتفاقية موسكو — بون . كما اعربوا عن تصميمهم على بذل كل الجهود من اجل انجاح مؤتمر الامن الاوربى الذى ستدعى اليه كافة الدول الاوربية ، بالاضافة الى الولايات المتحدة وكندا .

٢٩ : اكد ليونيد برجنيف « انه لايمكن تحقيق السلام الدائم والعادل فى الشرق الاوسط الا بتصفية جميع آثار العدوان الاسرائيلى تصفية كاملة وشاملة ، وخاصة الانسحاب التام من جميع الاراضى العربية المحتلة » وقال ان قرار مجلس الامن الصادر فى نوفمبر ١٩٦٧ يوفر الاساس العادل لتسوية سياسية للصراع فى الشرق الاوسط .

انظر ايضا : المانيا الغربية (١١ — ١٣) ، ايران (١) الجزائر (١٢ — ١٤) ، السودان (١٧) ، سوريا (١٥)، العراق (٤ — ١٤) ، (١٥) ، فرنسا (١٩) الولايات المتحدة (٢٨) .

اثيوبيا

٢٤ : افتتحت فى اديس ابابا جلسات المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الافريقية الذى يحضره ممثلون عن الاحدى واربعين دولة الاعضاء فى المنظمة .

الاردن

١٠ : تم توقيع اتفاقية للتعاون الثقافى للتعاون الثقافى بين الكويت والاردن .

١٦ — ١٨ : قام وزير الدولة لشئون رئاسة الوزراء بزيارة للمملكة السعودية اجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها .

١٨ : اعترفت حكومة الاردن بالجمهورية العربية اليمنية .

٢٠ — ٢٣ : قام الملك حسين بزيارة لـ ج.ع.م. اجرى خلالها محادثات مع الرئيس جمال عبد الناصر تناولت الاحداث الاخيرة فى الشرق الاوسط .

انظر ايضا : كوريا الشمالية (١١ — ١٦) ليبيا (٥ — ٩)

افريقيا الوسطى

١ — ٩ : قام الرئيس بوكاسا بزيارة لليابان وتركيا ، اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى كل من البلدين .

المانيا الغربية

١١ — ١٣ : قام مستشار المانيا الغربية بزيارة للاتحاد السوفيتى وتم خلالها معاهدة عدم الاعتداء بين البلدين ، واجرى محادثات مع الزعماء السوفيت تناولت مختلف المجالات .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى (١٢) —

امارات الخليج العربى

٥ : اصدر قابوس بن سعيد سلطان مسقط وعمان مرسوما بتكليف صالح بن تيحوم بتشكيل وزارة برئاسته .

٢٩ : ترر حكام امارات الخليج العربى التسع تأجيل أى اجتماع يتصل باقامة اتحاد الامارات العربية الى ان تتم لقاءات هؤلاء الحكام مع وليام لوس مبعوث وزير الخارجية البريطانى الذى يقوم الان باتصالات لتحرى الحقائق بشأن سياسة حكومة المحافظين الجديدة تجاه منطقة الخليج .وكان وليام لوس قد زار السعودية والكويت واجتمع بالمسئولين فيهما الذين اكدوا له ضرورة انسحاب القوات البريطانية من منطقة الخليج ، لتظل العلاقات بينهما وبين بريطانيا حسنة .

اندونيسيا

١٨ : وافقت الحكومة الاندونيسية على فتح مكتب لمنظمات المقاومة الفلسطينية فى جاكرتا .

٣١ : الغى الرئيس الاندونيسى سوهارتو زيارته الرسمية لهولندا قبل ساعة واحدة من موعد سفره ، وذلك بسبب احتلال مجموعة من الشباب الاندونيسى سفارة اندونيسيا فى لاهاى .

ايران

١ : تم توقيع اتفاق تجارى بين الاتحاد السوفيتى وايران تبلغ قيمته مليار دولار .

انظر ايضا : ج٠ع٠م٠ (٢٢)، (٢٩) .

اوغندا

٤ : قام ميلتون اوبوتى رئيس الجمهورية بزيارة لكينيا اجرى خلالها محادثات مع الرئيس كينياتا حول المشكلة التى اثارها اعتزام بريطانيا بيع الاسلحة الى جنوب افريقيا .

ايطاليا

١ : تام وزير الخارجية بزيارة للبنان اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى بيروت ،كما اجتمع بوزير خارجية ليبيا الموجود فى بيروت ، وناقش معه مصادرة ليبيا للممتلكات الايطالية وبعض المشكلات الثنائية الاخرى .

٦ : تم تشكيل حكومة ائتلافية جديدة من احزاب اليسار الوسط برئاسة اميليوكولومبو . وقد بقى الدو مورو وزيرا للخارجية .

باكستان

١٤ : احتفلت باكستان بالذكرى السنوية الثالثة والعشرين لاعلان استقلالها

انظر ايضا : العراق (٢٣ — ٢٨) .

بلغاريا

٢ : قام رئيس الوزراء بزيارة للجزائر وهو فى طريقه الى بلاده عائدا من زيارته لكوبا . وقد اجرى محادثات مع المسئولين فى الجزائر تناولت علاقات الصداقة بين البلدين ، وسبل تطويرها ،واهم القضايا الدولية وغيرها من المسائل التى تهم بلديهما .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى (١٩) .

بولندا

٩ : تم توقيع معاهدة صداقة وتعاون جديدة لمدة ٢٠ سنة بين بولندا ورومانيا .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى (١٩) ، السودان (١٥) .

تركيا

٥ : اعترفت تركيا بالجمهورية العربية اليمنية .

١٤ : منح صندوق النقد الدولى لتركيا قرضا بمبلغ ٩٠ مليون دولار .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى (١ — ٩) ، ج٠ع٠م٠ (٦) .

تونس

١٠ — ١٧ : قام وزير الخارجية بزيارة لليبيا ، اجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها ، تناولت العلاقات بين البلدين ، والوضع فى الشرق الاوسط فى اعقاب وقف اطلاق النار .

انظر ايضا : ليبيا (١٦) .

الجزائر

١٢ — ١٤ : قام وفد اقتصادى جزائرى بزيارة للاتحاد السوفيتى اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى موسكو حول توسيع مجالات التعاون الاقتصادى بين البلدين .

٢١ : تم توقيع اتفاق للنقل الجوى بين الجزائر وبريطانيا .

٢٢ : تم توقيع اتفاق فنى وثقافى بين الجزائر وفرنسا .

انظر ايضا : بلغاريا (٢) ، ليبيا (١ — ٢) ، نيجيريا (٢٦)، الولايات المتحدة (١٩) .

ج ٠ ع ٠ م ٠

٦ — ٨ : قام وزير الخارجية بزيارة لتركيا اجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها ، تناولت الوضع فى الشرق الاوسط .

٢٢ : تم الاتفاق بين ج٠ع٠م٠ وايران على اعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وتبادل السفراء .

٢٩ : صدر فى كل من القاهرة وطهران بيان مشترك باعادة العلاقات الدبلوماسية بين ج٠ع٠م٠ وايران على مستوى السفراء .

انظر ايضا : الاردن (١٨) ، الجمهورية اليمنية (٢٨) ، فلسطين (٢٤) ، الكويت (٢٢ — ٢٤) ، لبنان (١ — ٣) ، ليبيا (٢ — ٤) ، (٥ — ٩) ، (٢٥) المجر (٢٧) .

الجمهورية العربية اليمنية

١١ : اودعت الجمهورية العربية اليمنية، الجامعة العربية وثائق تصديقها على ميثاق الوحدة الثقافية العربية ودستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

١٦ : تم التوقيع بالاحرف الاولى على اتفاقية النقل الجوى بين المملكة السعودية واليمن .

٢٨ — ٣٠ : قام السيد محسن العينى رئيس الوزراء بزيارة لـ ج٠ع٠م٠ اجرى خلالها محادثات مع المسئولين بالقاهرة .

انظر ايضا : الاردن (١٨) ، تركيا (٥) .

جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية

٢ — ١٤ : قام السيد سالم ربيع على رئيس مجلس الرئاسة بزيارة للصين الشعبية اجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها ، تناولت تطوير العلاقات بين البلدين .

وصدر بيان مشترك عن المحادثات التى اجراها رئيس دولة اليمن الجنوبية فى بكين ، اعرب فيه عن التأييد الكامل للفلسطينيين والشعوب العربية

مصرى فى كفاحها ضد الاستعمار الامريكى والصهيونى .
هذا وقد تم توقيع اتفاق اقتصادى وفنى بين اليمن الجنوبية والصين .
انظر ايضا : الصين الشعبية (١٦) .

سنغافوره

٩ : احتفلت سنغافوره بالعيد السادس لاستقلالها .

السودان

٥ ــ ٢٧ : قام الرئيس جعفر نميرى بزيارة لكل من الصين وكوريا الديموقراطية .
هذا وقد تم توقيع اتفاقية للتعاون الثقافى والتكنولوجى بين السودان والصين الشعبية .

١٥ : عقدت السودان اتفاقيات مع بلغاريا وجمهورية المانيا الديموقراطية حول انشاء مراكز لاعداد الخبراء السودانيين .

١٧ : وصل الرئيس نميرى رئيس مجلس الثورة الى موسكو فى طريق عودته الى الخرطوم بعد انتهاء زيارته لكوريا الديموقراطية والصين الشعبية .

١٨ : عاد الرئيس نميرى الى السودان بعد انتهاء زيارته للاتحاد السوفيتى .

٢٢ : قرر رئيس مجلس قيادة الثورة والوزراء اسناد مهام وزارة الخارجية للسيد فاروق ابوعيسى

٢٦ : قررت حكومة السودان تأميم الصحف ووكالات الانباء المحلية .
انظر ايضا : ليبيا (٥ ــ ٩)، (٢٥) ، المجر (٢١ ــ ٢٣)

سوريا

٣ : قام وزير الخارجية ونائب وزير الدفاع بزيارة لليبيا اجريا خلالها محادثات مع المسئولين بها .

١٥ : تم التوقيع على اتفاقية تجارية طويلة الامد بين سوريا والاتحاد السوفيتى .

٢٣ : تم توقيع اتفاقية للتعاون الاقتصادى والفنى والعلمى بين سوريا وليبيا
انظر ايضا : ليبيا (٢ ــ ٤) (ليبيا (٥ ــ ٩) .

سويسرا

٢٠ : وافقت سويسرا على رعاية مصالح اسرائيل فى سيلان .

الصين الشعبية

١٦ : منحت حكومة الصين الشعبية اليمن الجنوبية قرضا قيمته ١٨ مليون ج استرلينى بدون فائدة ، وسيتم تسديده على مدة عشرين عاما .

١٨ : تم توقيع اتفاقية بين الصين الشعبية وحكومة الامير نوردوم سيهانوك الرئيس الشرعى لدولة كمبوديا ، تقوم الاولى بمقتضاه بتزويد حكومة الجبهة الوطنية لكمبوديا بمساعدة عسكرية بدون مقابل .
انظر ايضا ، جمهورية اليمن الجنوبية (٢ ــ ١٤) ، السودان (٥) ، الولايات المتحدة (٢٢ ــ ٣٠) .

العراق

١ : قام حردان التكريتى نائب رئيس الجمهورية بزيارة لليبيا اجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها

٤ ــ ١٤ : قام وفد عراقى برئاسة صدام حسين نائب رئيس مجلس الثورة بزيارة للاتحاد السوفيتى ، اجرى خلالها محادثات مع المسئولين السوفيت ، تناولت استمرار تطوير التعاون بين البلدين ، والوضع فى الشرق الاوسط ، والقضايا الدولية الملحة التى تهم البلدين

١٥ : تم توقيع بروتوكول للتعاون الاقتصادى والتبادل التجارى بين العراق والاتحاد السوفيتى .

٢٣ ــ ٢٨ : قام حردان عبد الغفار التكريتى نائب رئيس الجمهورية بزيارة للباكستان ، اجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها حول المنطقة العربية ، والعلاقات اللثنائية بينهما .
انظر ايضا : فلسطين (١٧ ــ ٢٠) ليبيا (٢ ــ ٤)

فرنسا

١٩ : زار وفد عسكرى بقيادة الجنرال ميشيل فوكيه رئيس اركان القوات المسلحة الاتحاد السوفيتى ، واجرى محادثات مع المسئولين فى موسكو .
انظر ايضا : الجزائر (٢٢) .

فلسطين

٨ : اطلق فدائيو فتح الصواريخ على مصانع البوتاس جنوب البحر الميت .

٩ : وقع بنك التجارة الخارجية الاسرائيلى اتفاقا مع هيئة التنمية الصناعية فى جنوب افريقيا ، يقضى بأن تحصل اسرائيل على قرض قيمته ٥ر١ مليون دولار ، تسدد على ٣ سنوات بفائدة قدرها ٦ ٪ .

١٧ : قام الفدائيون العرب بقصف مستمرة فى غور الاردن .

١٧ ــ ٢٠ : قام ياسر عرفات بزيارة للعراق اجرى خلالها مشاورات مع الحكومة العراقية حول الوضع الحالى فى منطقة الشرق الاوسط

٢٢ : تم توقيع اتفاقية جوية بين اسرائيل وكندا .

٢٤ : قام ياسر عرفات بزيارة لـ ج.ع.م. اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى القاهرة .

٢٧ ــ ٢٨ : عقد المجلس الوطنى الفلسطينى اجتماعه الطارىء لبحث تطورات القضية الفلسطينية فى ضوء الاحداث الاخيرة فى ازمة الشرق الاوسط . واصدر بيانا رفض فيه مشروع روجرز الخاص بالشرق الاوسط ،كما طالب الدول العربية المعنية بان توفر حرية العمل لجيش التحرير الفلسطينى
انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى (١٩) ، اندونيسيا (١٨) ، سويسرا (٢٠) .

كوريا الشمالية

١١ ــ ١٦ : قام وفد كورى بزيارة للاردن سلم خلالها رسالة من رئيس الجمهورية الى الملك حسين ، كما اجرى محادثات مع المسئولين فى الاردن .

١٥ : احتفلت كوريا الشمالية بالذكرى الخامسة والعشرين لتحرير البلاد من الاحتلال اليابانى .
انظر ايضا : السودان (٥)، الولايات المتحدة (٢٢ ــ ٣٠)

الكونجو كينشاسا

٣ ــ ٦ : قام جوزيف موبوتو رئيس الجمهورية بزيارة للولايات المتحدة، اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى واشنطن تناولت العلاقات بين البلدين .

١٥ : تم توقيع اتفاق نقل جوى بين الولايات المتحدة والكونجو كينشاسا

الكويت

١٩ : تام وزير الخارجية بزيارة للبنان اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى بيروت .

٢٢ — ٢٤ : قام وزير الخارجية بزيارة لـ ج . ع . م .

انظر ايضا : الاردن (١٠)

لبنان

١ — ٣ : قام رئيس الوزراء بزيارة لـ ج . ع . م . حاملا معه رسالة من الرئيس شارل حلو الى الرئيس جمال عبد الناصر ، كما اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى القاهرة .

١٨ : تم انتخاب السيد سليمان فرنجيه وزير الاقتصاد السابق رئيسا جديدا للجمهورية اللبنانية .

انظر ايضا : ايطاليا (١) ، الكويت (١٩) ، ليبيا (١ — ٢)

ليبيا

١ — ٢ : قام وزير الخارجية بجولة زار خلالها لبنان والنيجر والجزائر ، واجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى كل من هذه البلاد

٢ — ٤ : قام الرئيس معمر القذافى بزيارة لكل من ج . ع . م . والعراق وسوريا ، اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى كل من هذه البلاد .

٥ — ٩ : عقد فى طرابلس مؤتمر وزراء الخارجية والدفاع لخمس دول عربية ، اشتركت فيه الجمهورية العربية المتحدة والاردن وسوريا والسودان وليبيا . وصدر بيان فى ختام المؤتمر جاء فيه انه تم اتخاذ عدد من القرارات الهامة بشأن الوضع فى الشرق الاوسط

١٦ : تم توقيع اتفاقية للتعاون الاقتصادى والعلمى والفنى والثقافى بين ليبيا وتونس .

٢٥ : اصدر مجلس قيادة الثورة الليبى قرارا بالموافقة على اتفاقية التكامل الاقتصادى بين ج.ع.م. وليبيا والسودان .

انظر ايضا : ايطاليا (١) ، تونس (١٠ — ١٧) ، سوريا (٣) ، (٢٣) العراق (١) .

المجر

٢١ — ٢٣ : قام رئيس المجلس الرئاسى لجمهورية المجر بزيارة للسودان اجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها ، تهدف الى دعم العلاقات القائمة بين البلدين فى مختلف المجالات .

٢٧ : قام رئيس الجمهورية بزيارة لـ ج . ع . م (٠) لمدة ٥ أيام اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى القاهرة .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى (١٩) .

المغرب

٢٩ : اعلن الجنرال اوفقير وزير الداخلية نتائج الانتخابات التى جرت على مرحلتين ، وقال ان ٢١٩ عضوا فى البرلمان الجديد من بين ٢٤٠ هم كل اعضاء المجلس ، يؤيدون سياسة الملك . واضاف اوفقير ان الاقتراع اسفر عن فوز ١٥٩ من المستقلين و٦٠ من الحركة الشعبية . وقد قاطعت المعارضة الانتخابات ولم يدخلها غير مرشحى الملك .

المملكة السعودية

١٩ : قام عمر السقاف وزير الدولة السعودى للشئون الخارجية بزيارة رسمية للصومال ، اجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها .

انظر ايضا : الاردن (١٦)

المملكة المتحدة

٦ : عاد اللورد كارنجتون وزير الدفاع الى لندن بعد جولة فى جنوب شرقى آسيا ودول المحيط الهادى استغرقت اسبوعين . وقد اجرى هناك مناقشات حول خطط القوة الدفاعية المزمع انشاؤها ، وتتألف من خمس دول هى : بريطانيا واستراليا ونيوزيلندا وسنغافوره وماليزيا .

انظر ايضا : امارات الخليج العربى (٢٩) اوغندا (٤) ، الجزائر (٢١) .

نيجيريا

٢٦ : قام رئيس جمهورية نيجيريا بزيارة للجزائر اجرى خلالها محادثات مع المسئولين هناك .

الهند

٣ : قررت حكومة الهند اقامة علاقات دبلوماسية مع المانيا الديموقراطية على مستوى قنصلية عامة .

انظر ايضا : اليابان (١٨ — ٢١) .

الولايات المتحدة الامريكية

٦ : تم توقيع اتفاقية بين اسبانيا والولايات المتحدة تقضى بتجديد فترة استخدام القواعد الامريكية فى اسبانيا لمدة خمس سنوات .

١٩ : وافق بنك التصدير والاستيراد الامريكى على تقديم قرض للجزائر قيمته ٧ ملايين دولار (٠)

١٩ — ٢١ : قام الرئيس نيكسون بزيارة للمكسيك اجرى خلالها محادثات مع الرئيس المكسيكى جوستافو ديازورداز لتسوية الخلافات القديمة على الحدود بين البلدين .

٢٢ — ٣٠ : قام اسبيرو اجنيو نائب الرئيس الامريكى بجولة زار خلالها كوريا والصين وتايلاند وكمبوديا وفيتنام الجنوبية .

٢٨ : اعلن البيت الابيض ان الرئيس الامريكى نيكسون بعث برسالة الى الكسى كوسيجين رئيس الوزراء السوفيتى اكد فيها اهمية التعاون بين بلديهما من اجل الحفاظ على السلام فى العالم .

٢٨ : وصل اسبيرو اجنيو نائب الرئيس الامريكى نيكسون الى بنوم بنه للاجتماع بزعماء حكومة الانقلاب اليمينى فى كمبوديا .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى (١٩) ، الكونجو كنشاسا (٣ — ٦) ، (١٥) .

اليابان

١٨ — ٢١ : قام وزير الخارجية بزيارة للهند اجرى خلالها محادثات مع المسئولين بها حول المسائل التى تهم البلدين .

انظر ايضا : افريقيا الوسطى (١ — ٩) .

يوغوسلافيا

١٤ : اقامت يوغوسلافيا علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء مع الفاتيكان . وكانت العلاقات بينهما على مستوى المبعوثين الحكوميين منذ عام ١٩٦٦ م .





الأمم المتحدة

الذكرى الخامسة والعشرون :

تحتفل منظمة الامم المتحدة الى نهاية هذا العام بالذكرى الخامسة والعشرين لانشائها بمقتضى ميثاق سان فرانسسكو الذى تم توقيعه يوم ٢٦ يونيو ١٩٤٥ . وبمناسبة هذه الذكرى، عقدت الامم المتحدة عددا من الاحتفالات والمؤتمرات من أهمها ،

احتفال سان فرانسيسكو : حضر ممثلو الدول الاعضاء فى الامم المتحدة وعدد من كبار الشخصيات الدولية ، الاحتفال الذى اقيم يوم ٢٦ يونيو ١٩٧٠ بمدينة سان فرانسسكو ، بمناسبة الذكرى ٢٥ لتوقيع ميثاق الامم المتحدة . وقد القى اوثانت ، السكرتير العام للامم المتحدة ، كلمة تحدث فيها عن دور المنظمة فى المجتمع الدولى ، والمجهود الذى يجب على الدول أن تبذله لتجعل من المنظمة اداة فعالة لصيانة السلام والحفاظ عليه وضمان رخاء الشعوب ، وقد اكد اوثانت الدور الهام الذى يقع على عاتق الدول الكبرى، والمسئولية التى تتحملها هذه الدول تجاه المجتمع الدولى .

مؤتمر الشباب العالمى : وفى مدينة نيويورك ، اجتمع اكثر من ٦٠٠ شاب يمثلون غالبية دول العالم فى مؤتمر تم تنظيمه باشراف الامم المتحدة فى الفترة من ٩ الى ١٧ يوليو . وقد أصدر المؤتمر رسالة الى الجمعية العامة عبر فيها المشتركون فى المؤتمر عن أملهم فى أن تبذل الامم المتحدة والدول الاعضاء جهودها فى سبيل :

ــ تأكيد واحترام مبادىء استقلال وسيادة الدول .

ــ ضمان عالمية منظمة الامم المتحدة ، بالاعتراف بشرعية الصين الشعبية ، وقبول شطرى المانيا والدول الاخرى المجزأة .

ــ اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتطبيق اعلان تصفية الاستعمار والغاء التفرقة العنصرية ، واحترام مبادىء الاعلان العالمى لحقوق الانسان .

ــ مساندة الشعوب فى كفاحها ضد الجوع والتخلف .

ــ انهاء استغلال الاستعمار الجديد لموارد الدول .

ــ اتخاذ اجراءات فعالة فى مجال نزع السلاح ، والغاء الكتل الدولية والقواعد العسكرية

ــ تدعيم هيكل منظمة الامم المتحدة ، وضمان كفاءة افضل فى العمل .

هذا وطلب الشباب ايضا فى رسالتهم أن تعترف الامم المتحدة بدور متزايد للشباب فى رحابها

وقبل ان ينهى المؤتمر اعماله وافق على تقارير لجانه الفرعية، وقد تضمنت مسائل السلام العالمى والتنمية والتعليم والمحيط الانسانى .

الجمعية العامة :

الدورة ٢٥ : بدأت فى ١٥ سبتمبر الدورة ٢٥ للجمعية العامة للامم المتحدة وتتميز هذه الدورة بأهمية خاصة حيث تحتفل الامم المتحدة بالذكرى الخامسة والعشرين لانشائها . [وسوف نقدم فى العدد القادم تقريرا عن أعماله] .

تصفية الاستعمار : انهت لجنة الاربع والعشرين لتصفية الاستعمار أعمال دورتها الاولى لعام ١٩٧٠ يوم ٢٤ يونيو ، وكانت الدورة قد بدأت فى ٦ مارس الماضى . وقد وافقت اللجنة فى ٢ يونيو

على اقتراح بإصدار مجموعة طوابع تذكارية موضوعها «الحرية والتطور» ، وذلك بمناسبة الاحتفال بالذكرى العاشرة لاعلان تصفية الاستعمار . هذا ، وقد قررت اللجنة ايضا ارسال خمسة مندوبين عنها الى مؤتمر دولى عقد فى روما فى الفترة من ٢٧ الى ٢٩ يونيو حول موضوع مساندة شعوب المستعمرات البرتغالية .

وقد بدأت اللجنة اعمال دورتها الثانية لعام ١٩٧٠ فى شهر يوليو الماضى .

(انظر مقال : الامم المتحدة وتصفية الاستعمار فى تقارير هذا العدد) .

التفرقة العنصرية : قررت اللجنة الخاصة للابرتهيد فى ١٨ يونيو ، العمل على توجيه نظر المجتمعين فى مدينة سان فرانسيسكو بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين للامم المتحدة ، الى موقف حكومة جنوب أفريقيا الارهابية ، وتمسكها بسياسة الابرتهيد العنصرية . هذا وقد طلبت اللجنة فى ٢٤ يونيو من مجلس الامن ان يعيد النظر فى الموقف الخاص بحظر الاسلحة عن جنوب افريقيا ، بعد أن زاد مخزون الاسلحة لديها بشكل يثير القلق لعدم احترام بعض الدول قرار الحظر .

عقد الامم المتحدة الثانى للتنمية : عقدت اللجنة التحضيرية للعقد الثانى للتنمية دورتها السادسة فى نيويورك فى الفترة من ١١ الى ٢٨ مايو ، وبحثت مشروع الخطة الدولية للتنمية فى خلال عقد الامم المتحدة الثانى للتنمية الذى بدأ هذا العام ويمتد عشر سنوات . وقد وافقت اللجنة على مشروع فى هذا الصدد فى ٢٩ مايو ويعتبر هذا المشروع نتاج عامين من العمل والبحث . وسوف يعرض المشروع على المجلس الاقتصادى لتقديمه الى الجمعية العامة فى خلال الدورة الخامسة والعشرين ، ويشمل المشروع دور الدول المتقدمة فى تقديم العون والمساعدة الى الدول النامية فى خلال الاعوام العشرة القادمة ، بهدف الوصول الى افضل نتيجة ممكنة فى تنمية الاقتصاديات المتخلفة . ولم تتمكن الدول المجتمعة من الاتفاق على تحديد المدة اللازمة للوصول الى نسبة ١٪ من الناتج القومى التى يجب تحقيقها فى المساعدات الى الدول النامية .

الفضاء الخارجى : عقدت مجموعة العمل الخاصة بشئون الاتصالات الاذاعية بوساطة الاقمار الصناعية دورتها الثالثة فى نيويورك من ١١ الى ٢٢ مايو . وبحثت الدورة بعض المشاكل الفنية والقانونية المتعلقة باستخدام الاقمار الصناعية لنقل البرامج الاذاعية ، كما درست اللجنة بعناية الآثار الثقافية والاجتماعية التى سوف تنجم عن هذا الاستخدام .

هذا وقد عقدت اللجنة القانونية المنبثقة عن لجنة الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجى دورتها التاسعة فى مدينة نيويورك من ٨ يونيو الى ٣ يوليو ، وكرست اعمالها لوضع مشروع المعاهدة الخاصة بالمسئولية القانونية الناجمة عن الاجسام التى يتم اطلاقها الى الفضاء الخارجى .

لجنة القانون الدولى : انهت لجنة القانون الدولى فى ١٠ يوليو دورة استمرت عشرة اسابيع ، خصصت لوضع مشروع من ٦٦ مادة حول العلاقة بين الدول والمنظمات الدولية . وقد ارسلت اللجنة نسخة من المشروع لحكومات الدول الاعضاء والى الامانة العامة للامم المتحدة . كما اصدرت اللجنة قرارا اعربت فيه عن أملها فى أن تدعو الجمعية العامة الدول الاعضاء الى سرعة التوقيع على الاتفاقية .

تعريف العدوان : بدأت اللجنة الخاصة بتعريف العدوان دورة جديدة فى ١٣ يوليو برئاسة السيد فخر الدين محمد من السودان . وقد طلبت الجمعية العامة من اللجنة انهاء اعمالها وتقديم تقرير عن تلك الاعمال ، ومحاولة وضع تعريف للعدوان يحوز القبول العام .

مجلس الامن :

حفظ الامن فى قبرص : اصدر مجلس الامن فى ٩ يونيو قرارا بالاجماع ، يمد فيه بقاء قوات حفظ السلام فى قبرص لفترة ستة اشهر جديدة تنتهى فى ١٥ ديسمبر ١٩٧٠ . واعرب القرار عن أمل المجلس فى أن يتحسن الوضع هناك ، بحيث يمكن التوصل الى حل نهائى للمشكلة القبرصية او التقدم نحو هذا الحل بالدرجة التى تسمح بسحب قوات الامم المتحدة كليا او جزئيا . وطالب القرار الاطراف المتصارعة ببذل مزيد من ضبط النفس ، والاستمرار فى بذل المجهودات للتفاهم والتعاون من أجل تحقيق الجو المناسب للتصالح .

وكان السكرتير العام فى تقريره الاخير عن الوضع فى قبرص ، قد رأى انه لا يوجد حاليا بديل لوجود قوات الامم المتحدة فى قبرص للابقاء على الامن هناك .

الاجتماعات الدورية : وافق مجلس الامن على مبدأ عقد اجتماعات دورية على مستوى وزراء الدول الاعضاء ، وسيقرر المجلس تفاصيل هذه الاجتماعات فى اجتماع لاحق .

جنوب أفريقيا : اصدر مجلس الامن قرارا بأغلبية ١٢ صوتا ضد لاشىء ، مع امتناع ٣ دول عن التصويت هى : الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ، وينص القرار على ان مجلس الامن يدين اى خرق للحظر المفروض على ارسال الاسلحة الى جنوب افريقيا ، ويطالب الدول بالعمل على تنفيذ الحظر ، باتخاذ عدد من الاجراءات تجاه جنوب افريقيا هى :

— التطبيق الكامل وغير المشروط للحظر .

— عدم ارسال اى أسلحة او وسائل نقل او مواد تستخدم للاغراض العسكرية .

— عدم ارسال قطع غيار تستخدم لخدمة الجيش .

— سحب التصاريح الممنوحة الى شركات جنوب أفريقيا لصناعة الاسلحة الاجنبية .

— التوقف عن اى مساعدات فنية فى مجال الصناعات العسكرية لجنوب افريقيا .

— التوقف عن تدريب أعضاء القوات المسلحة لجنوب أفريقيا.

روديسيا الجنوبية : نشرت اللجنة التابعة لمجلس الامن والخاصة ببحث تطبيق قرارات مجلس الامن بالنسبة لروديسيا الجنوبية ، تقريرا عن أعمالها فى ١٣ يوليو قالت فيه أن العقوبات التى فرضت على روديسيا الجنوبية لم تكن تامة الفعالية . واوصى التقرير بأن يذكر مجلس الامن جنوب افريقيا والبرتغال بالاثار التى تترتب على رفض الالتزام بقرارات مجلس الامن .

ناميبيا : أرسل مجلس الامم المتحدة بعثة لناميبيا تتكون من رئيس للبعثة واربعة اعضاء لتجوب عددا من الدول الافريقية فى ٨ يوليو . وقد بدأت اللجنة عملها بزيارة زامبيا وتانزانيا واوغندا وكينيا واثيوبيا ، وفى ٢٥ يوليو توجهت الى كوبنهاج حيث التقت بعدد من اهالى اقليم ناميبيا . وانهت اللجنة عملها بعد ان تمكنت من عقد عدد من الاتفاقيات مع حكومتى زامبيا واوغندا حول منح جوازات سفر خاصة لاهالى اقليم ناميبيا المقيمين على اراضى زامبيا واوغندا .

المجلس الاقتصادى والاجتماعى:

الدورة ٤٨ : انهى المجلس الاقتصادى والاجتماعى اعمال دورته ٤٨ فى ٢٨ مايو ، واتخذ عددا من القرارات والتوصيات فيما يلى أهمها :

— فى ١٣ مايو ، وافق المجلس على توصية قدمها السكرتير العام حول عقد مؤتمر ثان للاسماء الخاصة بالمناطق الجغرافية فى النصف الاول من عام ١٩٧٢ ، وكان المؤتمر الاول قد عقد فى جنيف عام ١٩٦٧ .

— وفى ١٤ مايو ، انتخب المجلس الاعضاء الجدد للهيئة الدولية للرقابة على المخدرات ، كما انتخب ايضا ١٣ عضوا فى مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للتنمية و١١ عضوا فى لجنة التنمية الاجتماعية و١١ عضوا فى لجنة حقوق الانسان و١٠ اعضاء فى لجنة شئون المراة .

— وفى ٢٦ مايو ، اتخذ المجلس عددا من القرارات بخصوص معاونة الدول النامية على تدعيم انتاجها الزراعى والغذائى ، واوصى المجلس الوكالات المتخصصة بالعمل على منح اولية للبرامج المقدمة الى الدول النامية فى ميدان الزراعة .

— وفى ٢٧ مايو ، وافق المجلس على انتساب ٣٨ منظمة دولية غير حكومية ، كما اتخذ عددا آخر من القرارات فى مواضيع تخص حقوق الانسان والمراة والاسكان .

الدورة ٤٩ : وبدا المجلس الاقتصادى والاجتماعى اعمال الجزء الاول من دورته ٤٩ فى جنيف يوم ٦ يوليو ، واستمر هذا الجزء الاول حتى نهاية شهر يوليو وكان امام المجلس جدول اعمال يضم ٣٢ بندا ، وفى ١٥ يوليو وافق المجلس على اضافة بند جديد عن محاربة الادمان فى المخدرات والعقاقير الضارة ، وقد بحث المجلس تقرير لجنة العقد الثانى للتنمية حول خطة الامم المتحدة للتنمية فى خلال الاعوام العشرة القادمة ، كما بحث موضوع استخدام العلم والتكنولوجيا لخدمة اغراض التنمية .

وقد اتخذ المجلس قرارا اجماعيا اوصى فيه بالعمل على معاونة بيرو فى اعادة بناء المدن التى دمرتها الزلازل ، وطالب المجلس برنامج الامم المتحدة للتنمية والدول الاعضاء فى الامم المتحدة بالتعاون فى هذا السبيل .

هذا وقد اتخذ المجلس قرارا آخر بخصوص تقديم المعونة الى جمهورية اليمن للتغلب على المجاعة السائدة هناك .

اللجنة الاقتصادية لاسيا والشرق الاقصى : عقدت لجنة تنسيق استغلال الموارد المعدنية اجتماعات دورتها السابعة فى سايجون فى شهر مايو ، وبحثت استغلال الثروة المعدنية فى المياه المتاخمة لساحل جنوب آسيا . وقد ناقشت اللجنة ، التى تتكون من ٩ اعضاء ، عددا من المشاريع الجديدة لاستغلال الثروة المعدنية فى البحار ، كما راجعت ما تم تنفيذه من المشاريع الجارية فعلا للبحث عن المعادن .

— عقدت لجنة نهر الميكونج التى تضم ٤ دول ، دورتها ٤٧ فى مدينة بانجكوك يومى ٢٥ و ٢٦ يونيو . وقد حصلت على تأكيد من الامم المتحدة بأن المنظمة ستساند مشاريع التنمية فى منطقة نهر الميكونج . وقد اصدرت اللجنة نداء الى الدول الاعضاء فى الامم المتحدة حول مشروع كهرباء بريك ثنوت الذى يقام فى كمبوديا . وجاء فى النداء ان هذا المشروع ذو هدف دولى انسانى ، وليس له دخل بالشئون السياسية ، وانه يجب العمل على دفعه الى الامام .

اللجنة الاقتصادية لافريقيا : عقد مؤتمر التخطيط الافريقى التابع للجنة الاقتصادية لافريقيا دورته الثالثة فى اديس ابابا فى الفترة من ٢١ الى ٢٩ مايو . وراس السيد جونز أوفورى اتا من غانا الدورة . وقد بحث المؤتمر فى هذه الدورة استخدام التخطيط فى دول افريقيا لخدمة التنمية الاقتصادية ، والاجراءات الواجب اتخاذها فى هذا السبيل .

— انهت اللجنة التنفيذية للجنة الاقتصادية لافريقيا اعمال دورتها الثالثة فى اديس ابابا يوم ٢١ مايو . وقد بحثت اللجنة اعمال سكرتارية اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، كما قامت بدراسة تقرير جاكسون الخاص بتدعيم جهاز الامم المتحدة للتنمية .

— اشرفت الامم المتحدة على ندوة عقدت فى مدينة لوزاكا ابتداء من ٢٣ يونيو حول تطبيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فى الدول النامية ، وقد اشترك فى هذه الندوة مبعوثان من الدول الافريقية الاعضاء فى اللجنة الاقتصادية لافريقيا .

— أنهت اللجنة التحضيرية لمؤتمر الاسكان الافريقى المزمع عقده عام ١٩٧١ دورتها الثانية فى ٥ يونيو ، بعد ان وضعت الترتيبات الخاصة بالمؤتمر .

اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية : عقدت اللجنة دورتها الخامسة غير العادية فى نيويورك من ٤ الى ٧ مايو لبحث خطة

العمل فى الاعوام العشرة القادمة وذلك ضمن نطاق عقد الامم المتحدة الثانى للتنمية . كما حثت اللجنة الوضع الاقتصادى والاجتماعى فى دول أمريكا اللاتينية ، واوصت بأن يستمر معهد التخطيط الاقتصادى والاجتماعى لامريكا اللاتينية القائم فى سانتياجو عاصمة شيلى . فى العمل . وقد نشرت اللجنة فى هذا الاجتماع تقريرها السنوى عن اقتصاديات أمريكا اللاتينية عام ١٩٦٩ .

— عقدت اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية دورة طارئة فى مقر الامم المتحدة بنيويورك فى ٢٢ و٢٣ يونيو بحثت خلالها المساعدات الواجب تقديمها الى بيرو بعد الزلزال المدمر الذى اجتاح مناطقها الشمالية فى ٣١ مايو .

لجنة حقوق الانسان :
عقدت مجموعة العمل الخاصة بالتحقيق فى انتهاكات حقوق الانسان فى جنوب افريقيا اجتماعات فى مدينة داكار من ١٧ الى ١٩ يونيو ، ثم توجهت الى المناطق المتاخمة لحدود جنوب أفريقيا فى ٢٠ و٢١ يونيو . وبعد ذلك توجه اعضاء المجموعة الى نيويورك حيث استمعوا الى مزيد من الشهود فى يومى ٢٥ يونيو و١٢ يوليو ، ليقوموا بعد ذلك برحلة اخرى الى اوروبا وافريقيا تستغرق قرابة الشهرين

— بدات اللجنة الخاصة للتحقيق فى انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان فى الاراضى العربية المحتلة دورة جديدة فى ١٠ يونيو ، استمعت خلالها لمزيد من الشهود وبدات عقب ذلك فى وضع التقرير الذى تقدمه الى الجمعية العامة فى دورتها الخامسة والعشرين .

مجلس الوصاية :

الدورة ٣٧ : عقد مجلس الوصاية اجتماعات دورته ٣٧ فى نيويورك فى الفترة من ٢٦ مايو الى ١٩ يونيو — وانتخب المجلس السير لورانس ماكينتاير من استراليا رئيسا للدورة . وقد ناقش المجلس الوضع فى اقليم غينيا الجديدة الذى تشرف على ادارته الحكومة الاسترالية ، ثم بحث الموقف فى جزر ميكرونيزيا الواقعة فى المحيط الهادى ، بناء على تقرير قدمته لجنة خاصة كان المجلس قد كلفها فى بداية هذا العام بزيارة الجزر .

وفى ١٨ يونيو ، وافق المجلس على التقرير النهائى عن اعمال الدورة ، واصدر التوصيات والنتائج التى توصل اليها . وقد قرر المجلس ارسال وفد الى غينيا الجديدة لدراسة الوضع هناك ، وستنضم الى هذا الوفد دولتان ليستا اعضاء فى المجلس هما العراق وسيراليون ، وذلك بناء على طلب الجمعية العامة للامم المتحدة .

الامانة العامة :

السكرتير العام :
— عقد اوثانت مؤتمرا صحفيا فى ٢٦ مايو تحدث فيه عن تدعيم منظمة الامم المتحدة بوصفها « الجهاز الوحيد القادر على حماية السلام العالمى » .

— قدم اوثانت فى ٢٧ مايو تقريرا الى مجلس الامن عن الموقف فى الشرق الاوسط ، وقد اشار السكرتير العام الى خطورة الموقف بسبب استمرار انتهاك قرار وقف اطلاق النار .

— قام مندوبو الدول العربية فى ٢٨ مايو بمطالبة اوثانت رسميا بالتدخل لدى الحكومة الامريكية للحفاظ على امن وسلامة الدبلوماسيين الاجانب عقب الهجمات التى تعرض لها الدبلوماسيون العرب فى نيويورك .

— قام اوثانت السكرتير العام للامم المتحدة برحلة الى كل من لندن ولاهاى وموسكو فى الفترة من ١٤ الى ٢١ يونيو .

— اعلن اوثانت فى ٢٢ يونيو تعيين بول بريتنش ممثلا خاصا له فى بيرو ، لبحث المعونة التى تقدمها الامم المتحدة الى المناطق المنكوبة اثر زلزال ٣١ مايو الذى اجتاح المناطق الشمالية من بيرو

— اعلن اوثانت فى ٢٣ يونيو انه انهى مهمة مبعوثه الخاص الى نيجيريا ابتداء من يوم ٣٠ مايو الماضى ، وان حكومة نيجيريا قد وافقت على ذلك . وكان المبعوث الخاص سعيد الدين خان قد تولى عمله فى نيجيريا كممثل للسكرتير العام فى ٢٨ ابريل ١٩٦٩ ، وقد غادر لاوس فعلا فى ٣٠ مايو الماضى .

— توجه اوثانت الى مدينة جنيف فى ٣ يوليو حيث اشترك فى أعمال اللجنة الادارية والتنسيقية للامم المتحدة ، كما حضر جلسة افتتاح الدورة ٤٩ للمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، وحضر ايضا يوم ٦ يوليو الاحتفال الذى اقيم بمناسبة الذكرى ٢٥ لانشاء منظمة الامم المتحدة فى المقر الاوروبى للمنظمة فى

— وفى ٧ يوليو ، عقد اوثانت مؤتمرا صحفيا فى جنيف ، وعاد بعد ذلك الى نيويورك حيث اشترك يوم ٩ يوليو فى افتتاح مؤتمر الشباب العالمى [انظر الذكرى الخامسة والعشرين للامم المتحدة]

— وفى ١٠ يوليو ، اجتمع اوثانت بالرئيس الامريكى ريتشارد نيكسون فى واشنطن ، بناء على دعوة الرئيس الامريكى ، ودارت المحادثات بينهما حول ازمة الشرق الاوسط .

ممثلو السكرتير العام :
الشرق الاوسط : وصل الدكتور جونار يارنج مبعوث السكرتير العام الخاص الى الشرق الاوسط الى نيويورك يوم ٢ اغسطس بناء على طلب اوثانت ، وقد اعلن اوثانت يوم ٧ يوليو أن مهمة السفير يارنج قد استؤنفت على أساس « أن هناك الان اساسا معقولا يمكن يارنج من استئناف اتصالاته فورا مع اطراف الازمة »

وكان تطور جديد قد طرأ على الموقف فى الشرق الاوسط ، اذ قبلت الجمهورية العربية المتحدة واسرائيل وقف اطلاق النار لفترة ٩٠ يوما لاتاحة الفرصة امام يارنج الذى يحاول التوصل الى حل للازمة . وقد استأنف يارنج اتصالاته فعلا فى نيويورك مع ممثلى الدول العربية واسرائيل.

— قدم الجنرال اود بول كبير مراقبى الهدنة فى الشرق الاوسط استقالته من منصبه ، وخلفه الجنرال الفنلندى انزيو سيلاسيو وقد أعلن ذلك فى الامم المتحدة يوم ٢١ يوليو الماضى .

الوكالات المتخصصة

اليونسكو

– عقد المجلس التنفيذى لليونسكو دورته ٨٤ فى باريس فى الفترة من ٤ مايو الى ١٩ يونيو • وقد ناقش المجلس ميزانية هيئة اليونسكو فى الفترة ١٩٧١ – ١٩٧٢ • وبحث المجلس أيضا المعونة الواجب تقديمها الى كمبوديا لحماية اثارها من الحرب ، واتخذ المجلس قرارا يطالب فيه الحكومة الكمبودية بالعمل على المحافظة على آثارها وبخاصة معبد انجكورفات ويذكر القرار بمعاهدة لاهاى لحماية التراث الثقافى والحضارى فى حالة المنازعات المسلحة • وبالنسبة للوضع المالى المتدهور الذى تعانى منه وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين ، صرح المجلس للمدير العام لهيئة اليونسكو باصدار نداء الى الدول لجمع التبرعات • وقد أصدر المجلس ايضا قرارا باغلبية ٢٥ صوتا ضد صوتين مع امتناع ٥ دول عن التصويت ، عبر فيه عن أسفه تجاه رفض اسرائيل قبول الكتب المدرسية الخاصة بالاراضى العربية المحتلة والتى تدرس فى المدارس التى تشرف عليها هيئة اليونسكو ووكالة غوث اللاجئين.

– اعلنت بريطانيا عن تبرعها بمبلغ ١٥٠ الف دولار الى هيئة اليونسكو للاسهام فى انقاذ معبد فيله فى ج • ع • م •

– أشرفت هيئة اليونسكو على ندوة موضوعها « الاستعداد للعدوان » ، عقدت فى باريس من ١٩ الى ٢٣ مايو • وقد بحث فيها تأثير الابحاث العلمية على تفهم الاستعداد للعدوان فى الاشخاص ، وتمت دراسة الموضوع من وجهة النظر البيولوجية والنفسية والاجتماعية.

– أشرفت هيئة اليونسكو على المؤتمر الاوروبى للتعاون العلمى الذى جمع لاول مرة وزراء البحث العلمى والوزراء المسئولين عن البحث العلمى فى ٣١ دولة أوروبية • وقد عقد المؤتمر فى الفترة من ٢٢ الى ٢٧ يونيو •

– عقد خبراء الاعلام وعلم النفس والاجتماع ندوة فى باريس من ٢٩ يونيو الى ٧ يوليو لبحث تأثير العنف فى وسائل الاعلام على المجتمع •

منظمة العمل الدولية :

مؤتمر العمل الدولى : بدأت فى جنيف فى ٣ يونيو الدورة ٥٤ للمؤتمر الدولى للعمل ، وتم انتخاب وزير العمل الماليزى رئيسا للدورة • وقد استعرض المؤتمر ، فى بداية أعماله ، تقريرا وضعه مدير منظمة العمل حول مشاكل الفقر وعلاقة الفقر بالعمالة ودور منظمة العمل الدولية فى رفع مستوى المعيشة بوساطة برنامج العمل الدولى الذى بدأته المنظمة عام ١٩٦٩ • وبعد ذلك بحث المؤتمر عددا من المواضيع الخاصة بظروف العمل من أهمها : المعايير الجديدة الواجب اتخاذها أساسا لتحسين ظروف العمل مثل الحد الادنى للاجور والإجازات ، وقد اصدر المؤتمر توصية خاصة بالحد الادنى للاجور فى الدول النامية ، كما وضع المؤتمر اتفاقية خاصة بذلك • وأصدر المؤتمر أيضا قرارا بشأن دور منظمة العمل الدولية فى ميدان الحقوق النقابى ، وقد انهى المؤتمر اعماله فى ٢٥ يونيو •

مكتب العمل الدولى : عقد مجلس ادارة مكتب العمل الدولى دورة فى نهاية شهر مايو وقبل عقد مؤتمر العمل الدولى مباشرة ، وبحث عددا من المسائل المتعلقة بالعمل ، ومن أهمها الاهمال فى العمل والخسائر التى تنجم عنه فى الارواح والاموال • وفى ٢٠ مايو اتخذ المكتب قرارا بتعيين وليام جينكز (بريطانيا) مديرا عاما لمنظمة العمل الدولية خلفا لدافيد مورس الذى كان قد قدم استقالته ، وقد تسلم المدير الجديد عمله فى أول يونيو ، كما أن نائبا جديدا للمدير هو يوفيرواوهنو من اليابان كان قد تسلم عمله فى ١١ مايو الماضى • وفى ٢٦ يونيو تم اختيار سيميون كوكو من نيجيريا رئيسا لمجلس ادارة مكتب العمل الدولى لفترة عام •

– قام مكتب العمل الدولى فى ١٠ يوليو بعرض مشروع خاص للعمل فى كولومبيا على الحكومة الكولومبية ، ويهدف هذا المشروع الى التغلب على البطالة فى كولومبيا ، ويدخل ضمن برنامج العمل الدولى الذى بدأته منظمة العمل الدولية عام ١٩٦٩ •

– عقدت لجنة الفحم التابعة لمنظمة العمل الدولية دورتها التاسعة فى جنيف من ٤ الى ١٥ مايو ، وبحثت اللجنة التطورات الاخيرة فى استخراج الفحم وتصنيعه ، وأثر هذه التطورات على عمال مناجم الفحم والمصانع التى تعتمد على تصنيعه ، ومن المعروف ان هناك تخفيضا تدريجيا فى انتاج الفحم فى أوروبا والعالم ، بسبب الاعتماد على موارد أخرى للطاقة • ويستتبع ذلك انخفاض فى العمالة اللازمة فى ميدان استخراج وتصنيع الفحم •

– عقدت لجنة أمن السفن دورتها الثانية فى جنيف من ٤ الى ٨ مايو لبحث قواعد تدريب البحارة والعاملين على السفن ، ورأت اللجنة ضرورة ادخال ١٧ تعديلا على دليل تدريب عمال البحار • ومما هو جدير بالذكر أن هذه اللجنة تتكون من ثلاثين خبيرا • والاشراف عليها مشترك بين منظمة العمل الدولية والمنظمة الاستشارية الدولية للملاحة البحرية •

منظمة الصحة العالمية :

مؤتمر الصحة الدولى : عقدت منظمة الصحة العالمية مؤتمرها الدولى ٢٣ فى جنيف فى الفترة من ٥ الى ٢٢ مايو ، بحضور ٥٢٠ مندوبا ، يمثلون ١٢٥ دولة من ١٣١ دولة عضو أو منتسبة الى المنظمة • ومن أهم المواضيع التى بحثها المؤتمر ، الرقابة على المخدرات والاضرار المختلفة الناجمة عنها • وقد وافق المؤتمر على مشروع خاص بالرقابة على العقاقير الخطرة ، وسيبدأ العمل بهذا المشروع فى جنيف عام ١٩٧١ • وقد استعرض المؤتمر تقرير نشاط المنظمة عن عام ١٩٦٩ كما اعتمد ميزانية عام ١٩٧١ وقدرها ٧٣٫٢٣٠ مليون دولار • وتم عرض التقرير الخاص بالحالة الصحية الدولية عن الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٦٨ على المؤتمر تمهيدا لنشره • هذا وقد اختار المؤتمر ٨ دول لفترة ٣ سنوات فى المجلس التنفيذى الذى يضم ٢٤ دولة ، وتم اتخاذ قرار بأغلبية ٧٠ صوتا ضد ٢٦ صوتا وامتناع ١٩ دولة عن التصويت ، بارجاء النظر فى عضوية ألمانيا الديموقراطية الى الدورة القادمة للمؤتمر •

عقد المجلس التنفيذى لمنظمة

الصحة العالمية دورته ٤٦ فى جنيف فى ٢٥ ـ ٢٦ مايو . وبحث المجلس تقارير اللجان الفرعية عن عدد من المسائل الصحيه المتعلقة بالالبان والثقافة الصحية . واختار المجلس الدكتور جورسيك رئيسا للمجلس التنفيذى ، وقرر المجلس أيضا عقد الدورة ٢٤ لمؤتمر الصحه الدولى فى جنيف يوم ٤ مايو ١٩٧١ .

اجتمع ممثلو ١٤ دولة افريقية فى مدينة برازافيل من أول يونيو الى ١١ منه بمقر المكتب الاقليمى لافريقيا التابع لنظمه الصحه العالمية . ودرس هؤلاء الخبراء بعض المسائل المتعلقه بالتخطيط الصحى فى افريقيا .

هيئة الاغذية والزراعة :

المؤتمر الدولى الثانى للتغذية : عقدت منظمه الاغذيه والزراعه المؤتمر الدولى الثانى للتغذية فى مدينة لاهاى فى الفترة من ١٦ الى ٣٠ يونيو . وافتتحت الملكة جوليانا المؤتمر الذى رأسه السيد بترس لاردينوا وزير الزراعة فى هولندا . وقد انقسم المؤتمر الى ٨ لجان فرعيه لبحث مختلف المواضيع المعروضة على المؤتمر ، وهى :

لجنة ١ : توفير المواد الغذائيه الاساسية . لجنه ٢ : مستوى أفضل للمعيشة ونظام غذائى أفضل . لجنة ٣ : التنميه فى المناطق الريفيـة . لجنـه ٤ : اتجاهات وسياسات لتجارة فى المواد الزراعيه . لجنـه ٥ : ضروريات مسانده القطاع العام فى الانتاج الغذائى . لجنة ٦ : ضروريات مساندة القطاع الخاص فى الانتاج الغذائى . لجنة ٧ : تطوير البرامج الخاصه لتنميـة الانتـاج الزراعـى والغذائى . لجنة ٨ : تعبئـة الرأى العام فى صالح مشاكل التغذية وحلها .

وهدف المؤتمر النهائى التغلب على مشاكل التغذية . ووضع الخطط والمشاريع اللازمه لزيادة الانتاج الغذائى . عن طريق توفير خصائص معينـة للانتاج الزراعى والثـروة الحيوانية . وقد ضم المؤتمر عددا من الخبراء فى كافة مجالات الزراعـة والتغذية والتنميـة الاقتصادية .

وكان المؤتمر الاول للتغذية قد عقد فى واشنطن فى يونيو ١٩٦٣ .

برنامج الغذاء العالمى : أرسل برنامج الغذاء العالمى ٣١٠ اطنان من الاغذية قيمتها ١٫٨ مليون دولار لمساعدة ضحايا زلزال بيرو الذى دمر المناطق الشمالية ببيرو فى نهاية شهر مايو الماضى . وكان البرنامج قد ارسل ٢٠٠ طن من المواد الغذائية فور وقوع الزلزال . وقدم برنامج الغذاء العالمى ايضا مساعدات طـارئة قيمتها ١٫٢٥ مليون دولار الى ضحايا الفيضانات فى المجر .

هذا وقد أعلنت منظمة الاغذية والزراعة فى شهر يوليو الماضى نفاذ موارد البـرنامج لعـام ١٩٧٠ ، وكانت هذه المـوارد قيمتها ١٠ ملايين دولار ، استخدمت جميعها فى حالات الطوارىء والكوارث الطبيعيـه والمجاعات .

الوكالة الدولية للطاقة النووية :

عقد مجلس محافظى الوكالة الدوليه للطاقة النووية دورتـه السادسة فى فيينا فى الفترة من ٩ الى ١١ يونيو برئاسة سير فيليب باكستر من استراليا . وقد اختار المجلس كورت فالدهيم (النمسا) رئيسا للجنة الضمانات ، وكلا من ج . كارتى (غانا) وبـرونو سـتراوب (المجر) نـائبا للرئيس . ولجنة الضمانات التى يشترك فى اعمالها جميع اعضاء الوكالة ، أنشئت لبحث امكانيات تنفيذ اتفاقية حظر انتشار الاسلحة النووية ، وقد عقـدت هذه اللجنة أول اجتماع لها يوم ١٢ يونيو الماضى .

وقد نشرت وكالة الطـاقة النووية فى ٩ يوليو تقريرا مفصلا عن المفاعلات النووية القـائمة فعلا ، أو تلك التى فى مرحلة البناء وعددها ٣٦٧ مفـاعلا يستخدم فى الابحاث و٣٤٥ مفاعلا يستخدم فى توليد طاقة محركة .

الاتحاد الدولى للمواصلات السـلكية واللاسـلكية :

— تم فى ١٧ ابريل توقيـع اتفاقية خاصة لدراسة امكانيات اقامة شبكة اسيوية للمواصلات اللاسلكية . وقد اجتمعت فى بانجكوك ١١ دولة آسيوية هى التى وقعت على الاتفاقية التى تهدف الى دراسة خطة للعمل بهذا الشأن ، والدول هى : افغانستان وكمبوديا والهند واندونيسيا وايران ولاوس وماليزيا ونيبال وباكستان وفيتنام الجنوبية وسنغافورة .

— عقد مجلس ادارة الاتحاد دورته ٢٥ فى جنيف من ٢٣ مايو الى ١١ يونيو ، وقرر عقد مؤتمر دولـى لادارة المـواصلات الفضائية ، أى التى تستخدم الاقمار الصناعية ، فى جنيف ابتداء من ٤ يونيو ١٩٧١ . كما قرر المجلس عقد المؤتمر الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية فى ١٤ سبتمبر ١٩٧٣ . ووافق المجلس على ميزانية الاتحاد لعام ١٩٧١ وقدرها ٣٥٫٥ مليون دولار ، وسيعقد المجلس دورته القادمة فى أول مايو ١٩٧١ .

— أشرف الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية على ندوة عقدت فى كمبالا فى الفترة من ١٥ الى ٢٦ يونيو لدراسة مشـاكل المواصلات السلكية واللاسلكية فى افريقيا .

المنظمة الاستشارية للملاحـة البحرية :

— انضمت المجر فى ١٠ يونيو ١٩٧٠ الى المنظمة الاستشارية للملاحة البحرية التى أصبح بذلك عدد أعضائها ٧٢ دولة .

المنظمة الدولية للارصاد الجوية :

— عقدت لجنة استشارية تابعة للمنظمة اجتماعات فى جنيف فى شهر مايو الماضى ، وأوصت بضرورة اقامة محطات لقياس درجات تلوث الجو فى المناطق النائية والبعيدة عن مركز النشاط الحضارى .

— عقدت لجنة الدراسات الشاملة للارصاد الجوية دورة فى جنيف فى الفترة من ١٥ يونيو الى ١٠ يوليو ، ودرست عددا كبيرا من المسائل الفنية المتعلقة بوضع نظام شامل للتنبؤات الجوية . وقد انتخبت اللجنـة السيد ن . ج . ليونوف ، من الاتحاد السوفيتى ، رئيسا لها لفترة ٤ سنوات .

منظمة الطيران المدنى الدولية :

عقدت الجمعية العامة لمنظمة الطيران المدنى الدوليـة دورة طارئة ، بناء على طلب ١١ دولة اوروبية ، لبحث موضوع تحويل مسار الطائرات بالعنف والاعمال الاخرى غير القانونية والخطرة

التى تجرى على متن الطائرات المدنية . وقد عقدت الدورة من ١٦ الى ٣٠ يونيو بحضور ٩١ دولة من الدول الـ ١١٩ الاعضاء ، بالاضافة الى ممثلى دولة غير عضو هى الاتحاد السوفيتى و١٢ منظمة دولية . وقد اوصت الجمعية بضرورة تطبيق وسائل فنية لمنع خطف الطائرات ، وتوفير قواعد قانونية لمعاقبة مرتكبى هذه الاعمال . وبحث الحاضرون ايضا موضوع التخريب ، ووسائل التعرف على وجود متفجرات فى الامتعة والطرود .

وقد اصدرت الجمعية توصية الى الدول الاعضاء ، لكى تضع قانونا وطنيا يعاقب بشدة مرتكبى اعمال الخطف أو التخريب ، وعرضت وضع القواعد المشتركة بين جميع الدول الاعضاء فى هذا الصدد فى شكل مجموعة قواعد دولية . هذا وقد أعلنت الجمعية ضرورة العمل على وضع معاهدة دولية بشأن قرصنة الطائرات والتخريب وأعمال العنف الاخرى التى تحدث على متن الطائرات المدنية وستنظر اللجنة القانونية للمنظمة فى هذا الموضوع .

واخيرا طلبت الجمعية العامة لمنظمة الطيران المدنى الدولية أن تصدق جميع الدول الاعضاء على الاتفاقية الخاصة بتحويل مسار الطائرات بالعنف والتى سيعقد مؤتمر خاص للتوقيع عليها فى لاهاى فى شهر ديسمبر القادم .

الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات) :

— اتفقت الدول الاعضاء فى منظمة الجات على تحديد الحد الادنى لسعر تصدير الالبان غير الدسمة ، وتقرر أن يكون ٢٠ دولارا للمائة كيلو . وقد بدأت سريان هذا الاتفاق فى ١٤ مايو ولمدة عام . وتهدف هذه الاتفاقية الى انهاء الوضع غير السليم فى تجارة الالبان الناجم عن تخفيض الاسعار بوساطة الاعانات .

وقد وقعت دول السوق المشتركة واستراليا وكندا ونيوزيلندا (المصدرون الرئيسيون) واليابان وبريطانيا (المستوردان الرئيسيان) على الاتفاقية ، وتم تكوين لجنة خاصة من هذه الدول لادارة الاتفاقية ، تشترك فيها ايضا كل من الولايات المتحدة وسويسرا والنمسا بصفة مراقبين فقط .

— بدأت فى ١٣ يونيو ١٩٧٠ الاجراءات الخاصة بتوقيع الدول الاعضاء على بروتوكول خاص لمد فترة سريان الاتفاقية الخاصة بالتجارة الدولية للمنسوجات القطنية لمدة ثلاثة اعوام أخرى تنتهى فى ٣٠ سبتمبر ١٩٧٣ .

مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية :

— عقدت لجنة المواد الاولية التابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية دورتها الخامسة فى جنيف من ٧ الى ١٧ يوليو ، وبحثت الموقف العام للمواد الاولية فى السوق العالمى ، وعددا من الاجراءات التعديلية الواجب اتخاذها فى هذا المجال .

— عقدت لجنة السلع غير المنظورة دورتها الرابعة فى جنيف من ٢٠ الى ٣١ يوليو ، واستعرضت الاتجاهات الحديثة فى انتقال رؤوس الاموال الدولية ، كما بحثت بعض المعايير لتعبئة الموارد الوطنية فى الدول النامية ، وتحرير المعونة الى الدول النامية من الشروط .

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية :

مجلس الوزراء : عقد مجلس وزراء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية اجتماعات فى باريس من ٢٠ الى ٢٢ مايو برئاسة جيتكار ديستينج — وقد حضر الاجتماعات وزراء من الدول الاثنين والعشرين الاعضاء فى المنظمة ، لبحث مستقبل المعونة الاقتصادية المقدمة الى الدول النامية فى المدى القصير والبعيد . وكان موضوع زيادة الاسعار داخل دول المنظمة من المواضيع الاساسية التى درسها الوزراء كما بحثوا المعونة التى تقدمها دولهم الى الدول النامية ضمن برامج العقد الثانى للتنمية الذى تبدأه الامم المتحدة فى نهاية الخريف القادم ، عقب انتهاء دورة الجمعية العامة .

اللجنة السياسية والاقتصادية : عقدت اللجنة اجتماعاتها فى باريس يومى ١٥ و١٦ يونيو وبحثت بصفة اساسية موضوع ارتفاع الاسعار والتكاليف داخل الدول الاعضاء الذى كان مجلس وزراء المنظمة قد بحثه وابدى اهتماما كبيرا به فى دورة مايو .

لجنة المعونة للتنمية : عقدت لجنة المعونة للتنمية عدة اجتماعات فى خلال شهر يوليو استعرضت خلالها برامج وسياسات المعونة الى الدول النامية التى تقدمها الولايات المتحدة والمانيا الاتحادية واليابان . كما بحثت اللجنة الترتيبات اللازمة للدورة الخاصة التى تعقدها على مستوى عال فى طوكيو فى ١٤ و١٥ سبتمبر .

البنك الدولى للانشاء والتعمير

— وافق البنك الدولى فى ٢٩ أبريل على تقديم قرض قيمته ٨ر١٠ مليون دولار الى حكومة شيلى ، يستخدم فى تحسين شبكة الطرق .

— أعلن البنك الدولى فى ٢٠ مايو موافقته على تقديم ٣ قروض : الاول قيمته ٨٠ مليون دولار الى البرازيل لتمويل مشروع لتوليد الكهرباء ، والثانى مقداره ٥ر٧ مليون دولار الى ساحل العاج لزيادة انتاج الكاكاو ، والثالث مقداره ٤٠ مليون دولار الى يوغوسلافيا لكى يستخدم فى بناء وتحسين شبكة الطرق .

— وفى ٢٦ مايو وافق البنك على تقديم قرضين لمؤسستين فى شرق افريقيا ، فقد حصلت شركة خطوط سكك حديد شرق افريقيا على ٤ر٤٢ مليون دولار ، وحصلت شركة بريد ومواصلات شرق افريقيا على ٤ر١٠ مليون دولار

— وفى ٢٧ مايو حصلت الكامرون على قرض قيمته ٢ر٥ مليون دولار لتحسين السكك الحدديية ، وحصلت نيجيريا على ٢٥ مليون دولار لشراء آلات وأدوات لبناء الطرق والسكك الحديدية .

— وفى ٢ يونيو اعلن البنك الدولى تقديم قرض قيمته ٤ر٧ مليون دولار الى ليبريا لزيادة انتاج الطاقة الكهربائية و ٥ر٥ مليون دولار الى زامبيا لاقامة مزارع كبيرة الحجم بالنسبة للمواد الواسعة التسويق — وفى ٣ يونيو حصلت الهند على قرض مقداره ٤٠ مليون دولار لتسديد بعض التزاماتها بالعملات

الصعبة ، بينما حصل بنك التنمية الصناعية فى اسرائيل على قرض مقداره ٢٥ مليون دولار لتوفير العملات الصعبة ٠

– وفى ٥ يونيو حصلت شركه كهربائية فى كولومبيا على ١٨ر٥ مليون دولار لتمويل مشروع بناء مجارى للتصريف فى مدينة كالى ٠

– وفى ١٢ يونيو حصلت جمهورية الصين الوطنيه على ٩ ملايين دولار لتحسين مستوى التعليم الثانوى ٠

– وفى ١٧ يونيو قدم البنك الدولى ثلاثة قروض قيمتها ٤٢ مليون دولار الى ايران تستخدم فى بناء الطرق و ١٩ر٢ مليون دولار الى باكستان لبناء انابيب نقل الغاز و ٢١ر٨ مليون دولار الى المكسيك تستخدم فى تحسين الطرق ٠

– وفى ٢٢ يونيو وافق البنك الدولى على تقديم قرض الى جاميكا للاسهام فى تمويل مشاريع تنظيم النمو السكانى ٠ ويعتبر هذا القرض ، وقيمته ٢ مليون دولار ٠ اول قرض من نوعه يقدمه البنك الدولى للاسهام فى مشاكل التنمية ٠

– وفى اول يوليو حصلت اسبانيا على ١٢ مليون دولار تستخدم فى مجال التعليم ، وحصلت اورجواى على ٦ر٣ مليون دولار لزيادة الثروة الحيوانية ٠

– وفى ٨ يوليو قدم قرض قيمته ٢٠ مليون دولار الى ماليزيا لزيادة توليد الطاقة الكهربائيه و ٤٠ مليون دولار الى زامبيا ايضا لبناء محطة جديدة لتوليد الكهرباء

– وفى ٢٢ يوليو حصل بنك التنمية فى نيجيريا على قرض قيمته ١٠ ملايين دولار ٠

هذا ، وقد اشترك البنك الدولى مع منظمة التنميه الدولية فى تقديم قرضين :

– فى ١٧ يونيو حصلت هندوراس على ٥ر٥ مليون دولار من البنك الدولى و ٥ر٥ مليون دولار من منظمة التنميه الدولية ، لتمويل شبكة كهربائية ٠

– وقدم البنك الدولى ٥ر٤ مليون دولار ومنظمة التنمية الدولية ٥ر٤ مليون دولار اخرى الى ادارة اقليم بابوازيا وغينيا الجديدة (تحت وصاية استراليا) ويستخدم هذان القرضان فى تحسين الطريق البرى الذى يربط الساحل بداخل الجزيرة ٠

المجموعة الاستشارية للمعونة الى كوريا : عقدت مجموعة البنك الدولى للمعونة الى كوريا الجنوبية ، اجتماعات فى جنيف فى ٢٧ و ٢٨ ابريل ٠ ووافق الاعضاء بالاجماع على حاجة البلاد الى استمرار معونة الدول المصدرة لرؤوس الاموال والمنظمات الدولية ، لاستمرار تنمية الاقتصاد فى كوريا ، مع تحرير القروض بقدر المستطاع من الشروط لتخفيف عبء الديون ٠

المجموعة الاستشارية للمعونة الى شرق افريقيا : عقدت المجموعة الاستشارية للمعونة الى شرق افريقيا اجتماعها الرابع فى جنيف فى ٢٨ و ٢٩ ابريل ، واستعرضت المعونة التى تقدم الى جمهورية تانزانيا ٠

هذا وقد تم تعيين البروفسور هوليس شينرى من جامعة هارفارد مستشارا لروبرت مكنمارا ، خلفا للمستر ارفنج فريدمان ، وتم اعلان ذلك فى شهر مايو ٠

منظمة التنمية الدولية :

قدمت منظمه التنمية الدولية فى الفترة الاخيرة عددا كبيرا من القروض للدول النامية ٠

وفيما يلى عرض لهذه القروض التى تقدم بدون فوائد ، وتسدد على فترة ٥٠ عاما :

– فى ١٢٩ بريل حصلت اثيوبيا على ١ر٣ مليون دولار لتنمية منطقة هوميرا

– فى ٦ مايو حصلت الحكومة الهندية على ٣٥ مليون دولار لزيادة انتاج الحبوب ، وحصلت الكونغو كينشاسا على ١ر٥ مليون دولار لبناء طرق ٠

– فى ٢٠ مايو قدمت منظمه التنمية ١٥ مليون دولار الى باكستان لتنمية المواصلات السلكية واللاسلكية ٠

– فى ٢٧ مايو حصلت اندونيسيا على ١٧ مليون دولار لتمويل عدد من المشاريع الزراعية ، وحصلت باكستان على ٣ ملايين دولار لتمويل قطاع الصناعات الصغيرة ٠

– وفى ٣ يونيو حصلت مالى على ٧و٧ مليون دولار لصيانة الطرق ، وحصلت باكستان على ٤ر٢ مليون دولار تستخدم فى اقامة مشاريع للرى فى باكستان الشرقية ٠

– فى ٤ يونيو حصلت اندونسيا على ٣٠ مليون دولار لتمويل بناء مصنع للسماد

– فى ١٢ يونيو حصلت افغانستان على ٥ ملايين دولار لتمويل بنك التنمية الزراعى ، وحصلت الهند على ٢٧ر٥ مليون دولار لبرنامج تسليف زراعى ، واندونسيا على ١٨ر٥ مليون دولار تستخدم فى مشاريع للرى ٠

– وفى ١٥ يونيو حصلت بوروندى على ٢٨٠ الف دولار لشراء خدمات هندسية ، وحصلت جمهورية افريقيا الوسطى على ٤ر٣ مليون دولار لصيانة الطرق ، ورواندا على ٩ر٣ مليون دولار تستخدم ايضا لتغطية مصاريف صيانة بعض الطرق ٠

– وفى ١٧ يونيو حصلت باكستان على ٨ ملايين دولار لتمويل بناء مساكن لمعهدى تكنولوجيا ، وحصلت جمهورية النيجر على ٥٨٤ الف دولار تستثمر فى برنامج للتمويل الزراعى ، وحصلت السنغال على ٢ر١ مليون دولار لبناء وتحسين الطرق ، وحصلت جمهورية ملغاشى على ٩ر٦ مليون دولار لتوسيع وتحسين ميناء تماتاف ٠

– وفى اول يوليو أعلنت منظمة التنمية عن تقديم ٣ قروض قيمتها ٨ر٥ مليون دولار الى غانا لزيادة انتاج الكاكاو (ضمن مشروع يتكلف ١٣ر٦ مليون دولار) و ١٤ مليون دولار الى باكستان لرى مساحة كبيرة من الاراضى فى باكستان الشرقية و ١٠ر٥ مليون دولار الى تونس لتمويل مشاريع لمد المناطق والمدن السياحية بشبكة من مياه الشرب ٠

– وفى ٨ يوليو حصلت اندونسيا على ١٢ر٨ مليون دولار لاقامة شبكة مواصلات لاسلكية بين الجزر ، وحصلت ايضا على ٣ر٥ مليون دولار لتمويل مشروع لصيد اسماك التونة ٠

– وفى ٢٢ يوليو حصلت اوغندا على ٤ ملايين دولار تستخدم فى ميدان زراعة التبغ ٠

هذا ، وقد أعلن البنك الدولى فى ٢٣ يوليو ان محافظى البنك قدموا الى حكومات الدول الاعضاء مجموعة من المقترحات لتجديد موارد منظمة التنمية الدولية فى الاعوام الثلاثة القادمة ٠ وبناء على هذه المقترحات ، تقوم المجموعة الاولى من الدول الاعضاء والتى تضم ١٨ دولة ذات دخل قومى مرتفع ،

بتقديم مبالغ مئوية الى المنظمة موزعة كالاتى :

جنوب افريقيا مليون دولار ، المانيا الغربية ٧٨ مليون ، استراليا ١٦ مليون ، النمسا ٥ر٤٤ مليون ، بلجيكا ٦ر١٣ مليون ، كندا ٥٠ مليون ، الدانمارك ٨ر٨ مليون ، الولايات المتحدة ٣٢٠ مليون ، فنلندا ٨٠ر٤ مليون ، فرنسا ٥٠ مليون ، ايطاليا ٢٤ر٣٢ مليون ، اليابان ٤٨ مليون ، الكويت ٦ر٣ مليون ، لوكسمبرج ٤٠٠ الف ، النرويج ٨ ملايين ، هولندا ٥٢ر٢٢ مليون ، بريطانيا ٦٨ر١٠٣ مليون ، السويد ٣٤ مليون .

مؤسسة التمويل الدولية :

— قررت مؤسسة التمويل الدولية فى ٢ يونيو الاسهام بمبلغ ٧٥٠ الف دولار فى شركة الكونغو كينشاسا لتمويل التنمية بعد ان حصلت على قرض مقداره ٥ ملايين دولار من منظمة التنمية الدولية .

— وفى ٢٤ يونيو اسهمت المؤسسة بمبلغ ٦٣٠ الف دولار فى الشركة الوطنية للاستثمارات بتونس ، وفى ٢٥ يونيو اشتركت فى راسمال شركة تركية للزجاج بمبلغ ٣ر١ مليون دولار ، بالاضافة الى قرض مقداره ١٠ ملايين دولار و ٢٥٠ الف دولار لتغطية بعض المصاريف الانشائية .

— وفى ٢٩ يونيو قامت مؤسسة التمويل الدولية بعدد من العمليات ، فأقرضت مبلغ ٣ ملايين دولار الى شركة اسمنت آسيا ، واسهمت فى راسمالها بمبلغ ٢٢ر١ مليون دولار ، كما اقرضت احد فروع هذه الشركة ، وهو مؤسسة الشرق للالياف الكيمائية مبلغ ٣ ملايين دولار .

— وفى ٢٩ يونيو ايضا شاركت المؤسسة فى مشروع للورق كينيا ، وقررت ان تسهم بمبلغ ٧ر١٤ مليون دولار ، الى جانب احدى شركات الورق الهندية والحكومة الكينية .

صندوق النقد الدولى :

— اعلن صندوق النقد الدولى فى نشرته الشهرية الصادرة فى مايو ، ان ٤٩ دولة استخدمت حقوق السحب الخاصة التى بدأ سريانها منذ اول يناير الماضى وان سحب هذه الدول قد بلغ ٥ر٣٠٠ مليون دولار حتى نهاية مارس . وذلك من مبلغ ٣٤١٤ مليون دولار مخصص لهذه الحقوق الخاصة .

— وافق صندوق النقد الدولى فى ٢٧ مايو على فتح حساب قصير الاجل لاورجواى بمبلغ ٧٥ر١٢ مليون دولار ، وليبريا بمبلغ ٢ مليون دولار .

— وفى ٥ يونيو حصلت بورندى على قرض ٥ر١ مليون دولار كما سمح لها بشراء ما قيمته ٥ر٢ مليون دولار من العملات الاجنبية .

— قامت ايطاليا فى ٢٥ يونيو بتحويل ٢٥٠ مليون دولار الى اليابان كقرض للصندوق بفائدة ٥ر١ فى المائة على خمس سنوات ، كما اعلن فى ١٥ يوليو ان الصندوق سدد قرضا قيمته ٣٣٠ مليون دولار لايطاليا التى قامت بدورها بسحب ١٣٥ مليون دولار بالماركات الالمانية .

— وافق الصندوق فى ٢٤ يونيو على سحب الجمهورية العربية المتحدة مبلغ قيمته ٥ر١٧ مليون دولار بالعملات البرازيلية والالمانية والبلجيكية .

— انضمت جمهورية اليمن الى صندوق النقد الدولى فى شهر مايو الماضى ، واصبح الصندوق يضم بذلك ١١٦ عضوا .

منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية :

— عقد مجلس المنظمة دورته الرابعة فى فيينا من ٢٠ الى ٣٠ ابريل برئاسة زدنيك ستديفى مندوب تشيكوسلوفاكيا — واوصى المجلس بعقد مؤتمر دولى غير عادى فى فيينا عام ١٩٧١ لدراسة خطط واتجاهات المنظمة فى المدى البعيد ، ودراسة مشاكل تمويل نشاطها ، وبحث بعض الامور المتعلقة بالنظام الداخلى للمنظمة ، وقد وافق المجلس على مشروع ميزانية المنظمة لعام ١٩٧١ وتبلغ ٨٩ر١١ مليون دولار ، وسيعرض المشروع على الجمعية العامة للامم المتحدة للموافقة عليه .

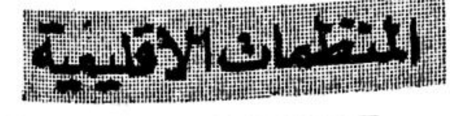
— عقدت منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية مؤتمرا دوليا فى طوكيو فى الفترة من ٣ الى ٢١ سبتمبر لبحث ما تم تحقيقه فى العشر السنوات الماضية فى ميدان التنمية الصناعية .

ويعتبر هذا المؤتمر الذى تشترك فى الاشراف عليه ايضا اللجنة الاقتصادية لاسيا والشرق الاقصى . المؤتمر الاسيوى الثانى للتصنيع ، وقد عقد على مستوى الوزراء .

— تم فى الفترة من ١١ الى ١٥ مايو انعقاد ندوة خاصة حضرها فى فيينا خبراء من ١٥ دولة ، لبحث تطوير وتحسين القطاع الصناعى فى الدول النامية ، وقد هدفت الندوة الى دراسة وسائل تدعيم التنمية الصناعية فى الدول النامية عن طريق الاهتمام بمختلف أوجه العمل والنشاط فى القطاع الصناعى .

برنامج الامم المتحدة للتنمية :

عقد مجلس ادارة البرنامج دورته العاشرة فى جنيف ابتداء من ١٢ يونيو ، وامامه عدد كبير من المشاكل الخاصة بالتعديلات الواجب ادخالها على نظام الامم المتحدة للمعونة من اجل رفع كفاءة الخدمات التى تؤديها المنظمة فى هذا المجال — وقد وافق مجلس الادارة على ٢١ برنامجا للمعونة الفنية ، تبلغ قيمتها ٩ر٢ مليون دولار ، وتقام خلال عام ١٩٧١ — هذا وقد قرر المجلس ارجاء موضوع تخصيص ١٠ ملايين دولار لتشييد مقر جديد للبرنامج — وأنهى المجلس اعماله فى ٣٠ يونيو بعد ان اتخذ عددا من القرارات ، أهمها الموافقة على نص من ٦٧ فقرة عن نظام التنمية ، يتضمن معلومات وارقاما عن التخطيط الوطنى ومشاريع التنمية والتخطيط الدولى وتنظيم المعونة التى يقدمها البرنامج ، كما وافق مجلس ادارة البرنامج على التقرير الخاص بهذه الدورة .



العالم العربى

الجامعة العربية :

اللجنة الدائمة للاعلام متعقد
اللجنة الدائمة للاعلام دورة طارئة فى الفترة من ٦ الى ١١ يونيو ، وبحثت ثلاثة مواضيع هى :

تنسيق خطة الاعلام بين الدول العربية فى المجال الخارجى . مناقشة وضع رؤساء مكاتب الجامعة العربية فى الخارج وتعيين مديرين جدد لبعض المكاتب ، واخيرا موضوع تمويل صندوق الدعوة العربية ونتائج جولة وفد الجامعة فى الخليج بهذا الشان .

وقد رأس اللجنة السيد منير حافظ وكيل وزارة الارشاد القومى فى الجمهورية العربية المتحدة واعتمدت اللجنة ، فى ختام أعمالها ، مشروع تنسيق السياسة الاعلامية بين الحكومات العربية فى الخارج ، كما وضعت تقييما اعلاميا للندوة المسيحيةالتى عقدت فى بيروت فى شهر مايو . هذا وقد اصدرت اللجنة توصياتها بالنسبة لاستكمال اختيار مديرى مكاتب الجامعة وبالنسبة للموافقة على صندوق الدعوة العربية الذى سيقوم بتمويل المشروعات الاعلامية العربية .

وقد عقدت اللجنة دورتها العادية ١٨ فى القاهرة فى الفترة من ٢٥ الى ٣٠ يوليو ، وراس الدورة السيد منير حافظ ،وكيل وزارة الارشاد فى الجمهورية العربية وبحثت اللجنة مشروع برنامج اولى لتنسيق الجهود الاعلامية العربية فى الخارج . وتحديد مبادىء اعداد وتقييم الرسالة الاعلامية . كما بحثت اللجنة بعد ذلك التقارير الخاصة باتجاهات الرأى العام العالمى والحملات المعادية للعرب . واستعرضت موضوع موظفى الامانة العامة العاملين فى جهاز الاعلام .

وفى هذه الدورة ، قامت العراق بعرض موضوع نشط العرب ، ولكن اللجنة الدائمة للاعلام رأت احالته الى اللجنة السياسية . وفى ختام أعمالها ، اتخذت اللجنة عددا من القرارات والتوصيات مشفوعة بتحفظات على بعضها . ومن أهم تلك القرارات ، الموافقة على برنامج تنسيق الجهود الاعلامية فى ضوء الامكانيات المتاحة ، كما أوصت اللجنة بان تتولى الحكومات العربية ، عن طريق بعثاتها وهيئاتها الموجودة فى الخارج ، خدمة الاعلام العربى وتقديم الدراسات وحصر المؤسسات غير الرسمية الموجودة فى الدول العربية والتى يمكن ان تتصل بمثيلاتها فى العالم الخارجى . واصدرت اللجنة ايضا توصية خاصة بالاعلام العربى الموجه الى اوروبا الشرقية ، واكدت ضرورة الاهتمام بنشر القضايا العربية فى الدول الاشتراكية .

— مجلس الوحدة الاقتصادية :
بدأ مجلس الوحدة الاقتصادية فى ٢٥ اغسطس ، دورة استمرت اسبوعا ، بحثت خلاله المواضيع التالية : توقيع اتفاقية بين الدول الاعضاء تتضمن ضمانات جماعية لاستثمار الاموال العربية بالسوق المشتركة وتوفير الحماية لها ، مراحل تطبيق نظام الاعفاءات الجمركية بين الدول الاعضاء ، انشاء اتحاد المدفوعات العربى وشركة طيران عربية موحدة برأسمال مشترك .

— ترشيحات الدول للمنظمات الدولية : قررت الجامعة العربية تأييد ترشيح كل من السعودية والجمهورية العربية المتحدة لعضوية المجلس التنفيذى لمنظمة اليونسكو ، وسوريا لمجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة النووية ، وترشيح الكويت والجمهورية العربية المتحدة لعضوية مجلس التنمية الصناعية ، ولبنان لعضوية المجلس الاقتصادى والاجتماعى . وقد أعدت الدول العربية مذكرة فى نهاية شهر يونيو لعرضها على مجلس الجامعة بتأييد ترشيح ٨ دول صديقة لعدة مناصب رئيسية بالامم المتحدة ، منها مرشح النرويج دتارد هامبرو رئيسا للدورة ٢٥ للجمعية العامة .

المنظمة العربية للتربية والثقافة :

عقدت المنظمة العربية للتربية والثقافة (اليونسكو العربية) أول دورة لها فى مقر الجامعة العربية بالقاهرة فى ٢٥ يوليو ، باشتراك ٦٠ عضوا من خبراء التربية والتعليم والثقافة ، يمثلون ١٠ دول عربية ، استمرت الدورة ١٠ ايام .

وكان ميثاق هذه المنظمة قد تمت الموافقة عليه منذ ٦ سنوات وفى ١١ اغسطس تم ايداع وثائق التصديق للجمهورية العربية المتحدة على ميثاق الوحدة الثقافية العربية ودستور المنظمة ، وهكذا بلغ عدد الدول التى اودعت تصديقها ١٠ دول : هى الاردن والجزائر والسودان والعراق وسوريا وليبيا واليمن والكويت واليمن الجنوبية ، بالاضافة الى الجمهورية العربية المتحدة .

مؤتمر وزراء التربية والتعليم العرب :

تم فى بداية شهر يوليو وضع التوصيات النهائية لتنفيذ قرارات مؤتمر وزراء التعليم العرب ، بتوحيد نظم الامتحانات والانتقال فى المراحل المدرسية المختلفة فى الدول العربية . وستعمل ١٢ دولة عربية بهذه التوصيات التى تشمل قواعد وضع وتصحيح اسئلة الامتحانات .

الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى :
بدأت الجامعة العربية ومركز التنمية الصناعية فى منتصف شهر يوليو اتصالات لانشاء الصندوق العربى للانماء . وقد اعلنت الحكومة الليبية انها قررت زيادة اسهامها فى رأسمال الصندوق من ٢ الى ١٠ ملايين دينار كويتى . وقد عقدت عدة اجتماعات على المستوى العربى لبحث اشراك باقى الدول العربية فى الصندوق كما تم الاتصال بالبنك الدولى للانشاء والتعمير لدراسة امكانيات اسهامه بالقروض فى بعض مشاريع المركز العربى للتنمية الصناعية .

وبالنسبة لمشاركة الدول العربية فى راسمال الصندوق فان الجمهورية العربية المتحدة تسهم بمبلغ ٧ ملايين دينار كويتى ، والعراق بمبلغ ٥ ملايين . ابو ظبى بمبلغ ٣ ملايين وكل من الجزائر وسوريا بمليونين والاردن بمليون ، والسودان بمليون ، ولبنان بمبلغ ٦٠٠ ألف وقطر بمبلغ ٥٠٠ الف واليمن بمبلغ ١٠٠ الف والبحرين بمبلغ ١٠٠ ألف واليمن الجنوبية بمبلغ ١٠ الالف .

مجلس الطيران المدنى العربى :
قام المهندس محمد سليمان الحكيم رئيس مجلس الطيران المدنى للدول العربية بجولة زار خلالها ١١ دولة عربية فى نهاية شهر مايو وبداية شهر يونيو ، حيث اجرى اتصالات مع مديرى هيئات وشركات الطيران فى هذه الدول حول تنفيذ توصيات وقرارات مجلس الطيران المدنى فى اجتماعه الاخير . وقد زار المهندس محمد الحكيم خلال جولته كلا من بيروت ودمشق وعمان وبغداد والكويت والبحرين وقطر

رابى ظبى ودبى والشارقة ورأس الخيمة .

مؤتمر عمال البترول العرب :

عقد رؤساء المنظمات النقابية لعمال البترول العرب اجتماعا طارئا فى القاهرة ابتداء من يوم ٢٣ مايو ، برئاسة السيد على سيد على الامين العام للاتحاد العربى لعمال البترول . وبحث المؤتمر وضع البترول العربى وموقفه فى العالم ، وامكانيات الافادة من البترول العربى دوليا لصالح الدول العربية .

مؤتمر وزراء التخطيط العرب :

انعقد مؤتمر وزراء التخطيط العرب بمقر جامعة الدول العربية فى القاهرة فى بداية شهر يونيو . وانهى اعماله فى ١٤ يونيو بعد ان قرر الوزراء ضرورة العمل لتحقيق التكامل بين خطط الوحدة الاقتصادية فى الدول الاعضاء وهى سبع دول عربية . كما قرر الوزراء انشاء ادارة للتخطيط بمجلس الوحدة الاقتصادية بالقاهرة ، ووضع المؤتمر الاسس والمبادىء للقيام بتنسيق التخطيط بين الدول الاعضاء .

اتحاد المحاسبين العرب :

تم فى ٢٤ يونيو تشكيل اتحاد عام للمحاسبين والمراجعين العرب ، وانضمت ٧ دول لهذا الاتحاد الجديد وهى : الجمهورية العربية والسودان ولبنان والمغرب وتونس والعراق وسوريا . وتم اختيار مدينة القاهرة مقرا رئيسيا للاتحاد ، كما تم اختيار نقيب المحاسبين فى الجمهورية العربية المتحدة محمد المغلاوى امينا عاما للاتحاد لمدة ٤ سنوات .

اتحاد المحامين العرب :

عقد اتحاد المحامين العرب دورة طارئة فى القاهرة فى ١٠ و١١ اغسطس بحضور نقباء المحامين فى الدول العربية . وبحث النقباء امكانيات نجاح مؤتمر المحامين العرب الذى يعقد فى الجزائر فى بداية شهر سبتمبر فى ظل الظروف السياسية السائدة فى العالم العربى وعقب ذلك اصدر النقباء قرارا بأن يعقد المؤتمر فى موعده المقرر .

هذا وقد انعقد المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب فى تونس ابتداء من ٢٥ اغسطس للاعداد للمؤتمر .

وقد بدأ اجتماع مؤتمر المحامين فى مدينة الجزائر فى اول سبتمبر وامامه ٧ مواضيع هى : قضية فلسطين والمقاومة الفلسطينية ومناقشه الحريات العامة وسيادة القانون فى الوطن العربى وقانون المحاماة الموحد للدول العربية وتوحيدالمصطلحات القانونية وتقييم التطبيق الاشتراكى فى الوطن العربى .

هذا وقد قدم الامين العام للاتحاد ، شفيق الرشيدات ، تقريرا عن اعمال الاتحاد فى الفترة ١٩٦٨ ، ١٩٧٠

واستمر المؤتمر فى العمل ابتداء من يوم ٢ سبتمبر على أساس اللجان لدراسة القضايا والمسائل المدرجة بجدول اعماله .

القارة الافريقية

منظمة الوحدة الافريقية :

مجلس الوزراء : عقد مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية دورته العاديه ١٥ فى اديس ابابا فى الفترة من ٢٤ الى ٣١ اغسطس . وقد افتتح الامبراطور هيلاسلاسى الدورة بكلمة رحب فيها بالحاضرين ، واعلن فيها ارتياحه للتطورات الاخيرة فى أزمة الشرق الاوسط ، ووجه الامبراطور النظر الى خطورة موقف بريطانيا التى تريد استئناف بيع الاسلحة الى جنوب افريقيا . وفى ٢٥ اغسطس قدم السكرتير العام دياللو تيللى تقريره الى المجلس متضمنا ، بصفة أساسية ، تصفية الاستعمار والتفرقة العنصرية ، كما اشار الى الوضع فى الشرق الاوسط . وركز التقرير هجومه على بريطانيا التى تسعى الى استئناف بيع الاسلحة الى جنوب افريقيا ، مخالفة بذلك قرارات الامم المتحدة بحظر الاسلحة عن حكومة جنوب افريقيا العنصرية . وتحدث السكرتير العام عن الوضع المتدهور فى المستعمرات البرتغالية ، حيث تستمر قوات البرتغال فى اعمال العنف والارهاب ، بفضل مساعدات حلف الاطلنطى . وادان التقرير ايضا الانتخابات التى جرت منذ فترة فى جنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية ، واعتبرها السكرتير العام انكارا واضحا لحقوق الانسان الافريقى .

وبدأ الوزراء عقب ذلك مناقشه المسائل المدرجة بجدول الاعمال ، ومنها تحضير جدول أعمال مؤتمر رؤساء الدول والحكومات وتصفية الاستعمار والتفرقة العنصرية وقرار مقدم من لجنه التحرير بخصوص تزويد بريطانيا حكومة جنوب افريقيا بالسلاح . وانقسم الوزراء لبحث هذه المسائل الى ثلاث لجان للشئون السياسية والادارية ومسائل التعاون الافريقى . وقد فشل الوزراء فى اتخاذ قرار بخصوص سحب اعتراف منظمة الوحدة الافريقية بالحكومة الثورية لانجولا فى المنفى . وأبدى الوزراء رأيهم بالنسبة للجنة الدفاع ، فارتأوا ضرورة الابقاء عليها ، وستعقد اللجنة اجتماعا فى الاسبوع الاول من شهر ديسمبر القادم .

وأنهى المجلس دورته فى الساعات الاولى من صباح يوم ٣١ أغسطس ، بعد ان اتخذ عددا من القرارات حول تقديم الاسلحة لجنوب افريقيا والمستعمرات البرتغاليه وحركات التحرير الافريقية . وقد ثارت خلالها مناقشات حادة حول مشروع قرار تقدمت به الصومال يدين اسرائيل بسبب القبض على الراكبين الجزائريين الخطيب بن جلول وعلى بلعزيز خلال توقف طائرة بريطانية فى مطار اللد الاسرائيلى . وحصل المشروع على ٢٠ صوتا ، أى أقل بصوت واحد عن الاغلبية المطلوبة لاقراره . وكانت اثيوبيا قد تقدمت بتعديل لمشروع القرار الصومالى يقضى بادانة جميع اعمال اختطاف الطائرات وتهديد الامن الجوى ، ولكن التعديل لم يحصل الا على ١٩ صوتا . كما اقر المجلس مشروع قرار يدين بريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية لبيعهم السلاح لجنوب افريقيا ، كما قرر المجلس احالة مسألة ناميبيا الى لجنة من ثمانية اعضاء لتقديم مذكرة فى هذا الموضوع الى محكمة العدل الدولية وقد أعلن ان المجلس سيعقد دورته القادمة فى اديس ابابا فى فبراير عام ١٩٧١ .

مؤتمر رؤساء الدول والحكومات : بدأت الدورة السابعة لمؤتمر رؤساء دول

وحكومات منظمة الوحدة الافريقية فى اديس ابابا فى أول سبتمبر ، وأمام المؤتمر جدول أعمال يضم عشر مسائل عن التفرقة العنصرية والكفاح ضد الاستعمار وأزمة الشرق الاوسط ، وهذه أول مرة تدرج فيها مسالة الشرق الاوسط فى جدول أعمال المؤتمر ، وقد تم ذلك بناء على طلب رئيس الوفد المصرى السيد محمد فائق وموافقة مجلس الوزراء عليه بالاجماع ، تحت عنوان « استمرار الاحتلال الاسرائيلى لجزء من اراضى الجمهورية العربية المتحدة » .

لجنة التحرير : عقدت لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية دورة انتهت فى ٢١ أغسطس ، اتخذت خلالها قرارا يناشد بريطانيا عدم استئناف بيع السلاح الى حكومة جنوب افريقيا ، ويدين تزويد فرنسا والمانيا الغربية تلك الحكومة بالسلاح - وقد عبر القرار عن أسف اللجنة لما تنتويه بريطانيا من استئناف بيع السلاح لجنوب افريقيا ، وطالب الدول الافريقية بأن تعارض ذلك بكل قواها ، وبخاصة الدول الافريقية الاعضاء فى الكومنولث البريطانى . وقد اتخذت اللجنة قرارا بخصوص المعونة التى تقدم الى حركات التحرر الوطنى .

الجماعة الاقتصادية لغرب افريقيا :

عقد رؤساء دول الاتحاد الجمركى والاقتصادى لغرب افريقيا اجتماعا فى مدينة باماكو فى ٢٠ و٢١ مايو ، واتخذوا قرارا بتحويل الاتحاد الى جماعة اقتصادية لغرب افريقيا ، وذلك عملا على تسهيل تكوين كتلة اقتصادية موحدة بين دول غرب افريقيا الناطقة بالفرنسية والانجليزية .

القارة الاسيوية

حلف جنوب شرق آسيا :

عقد وزراء خارجية الدول السبع الاعضاء فى حلف جنوب شرق آسيا دورة فى مدينة مانيلا يومى ٢ و٣ يوليو . وكان الموضوع الرئيسى الذى تناوله الوزراء ، الاتجاه الى خفض القوات الامريكية الموجودة فى منطقة جنوب شرق آسيا . وبالنسبة للتدخل العسكرى فى كمبوديا ، عبر وزير خارجية تايلاند عن قلقه لعدم تقديم الولايات المتحدة وعدا لتايلاند بتحمل تكاليف اشراك القوات العسكرية لتايلاند فى العمليات التى تدور فى كمبوديا . هذا وقد ناقش الوزراء ايضا احتمال انسحاب القوات البريطانية من ماليزيا عام ١٩٧١ وسياسة حكومة المحافظين الجديدة بشأن هذا الموضوع .

الحلف المركزى

عقد مجلس وزراء الحلف المركزى دورته السابعة عشر فى واشنطن فى ١٤ و١٥ مايو . وتناول المجلس بحث ازمة الشرق الاوسط والموقف فى جنوب شرق آسيا وفى الخليج العربى . واثار الوزراء موضوع الخلاف بين الهند وباكستان والمشكلة القبرصية . وقد اشترك وزير خارجية الولايات المتحدة ، وليام روجرز ، فى هذه الدورة بصفة مراقب ، واعلن استمرار تاييد بلاده للحلف المركزى .

بنك التنمية الآسيوى

وافق بنك التنمية الاسيوى فى ٣٠ مارس على تقديم قرض قيمته ١٨ مليون دولار الى الصين الوطنية ، يستخدم فى بناء خط سكك حديدية بين مدينتى تايبيه ويانجميه طوله ٤٢ر٥ كيلومتر .

وفى ٢ ابريل حصلت كمبوديا على اول قرض لها من بنك التنمية الاسيوى ، لاستخدامه فى تدعيم محطات توليد الكهرباء .

وفى ٣٠ ابريل قدم البنك قرضا قيمته ٢ر٦ مليون دولار الى سيلان ، لبناء حوض اضافى للسفن فى ميناء كولومبو .

وفى ٤ يونيو وافق البنك على قرض قيمته ١٠ ملايين دولار الى حكومة اندونسيا ، يستخدم فى تنمية انتاج السماد فى سومطرة .

هذا وقد انضمت فرنسا فى ٢٥ يونيو الى بنك التنمية الاسيوى ، وتسهم فى رأسمال البنك بمبلغ ٢٥ مليون دولار تسدد نصفها فورا .

القارة الاوروبية

مجلس اوروبا :

عقد نواب وزراء الدول الاعضاء فى مجلس اوروبا الدورة ١٨٩ للمجلس فى ستراز بورج من ١١ الى ١٤ مايو ، ووضعوا سياسة اوروبية خاصة بالصحة الاجتماعية للمسنين ، وبحث نواب الوزراء أيضا عددا من المسائل المتعلقة بحماية ورعاية الامومة .

وأنهت اللجنة الاوروبية لحقوق الانسان دورتها فى ٢٩ مايو بعد أن بحثت موقف اليونان من حقوق الانسان الاوروبى . وكانت اليونان قد أعلنت انسحابها من اللجنة ابتداء من ١٣ يونيو ١٩٧٠ وعدم التزامها منذ ذلك التاريخ بالاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان . وقد عقدت اللجنة دورة اخرى فى ستراز بورج فيما بين ١٣ و ٢٤ يوليو ، واعلنت قبولها لشكوى الدانمارك والنرويج والسويد التى تقدمت بها فى ١٠ أبريل سنة ١٩٧٠ ضد حكومة اليونان .

- وافقت اللجنة الوزارية لمجلس اوروبا فى ٢ يوليو على قرار بشأن تحويل مسار الطائرات بالعنف ، ووافقت ايضا على موقف منظمة الطيران المدنى الدولية واللجنة الاوروبية للطيران المدنى

اتحاد غرب اوروبا :

عقدت الجمعية العامة لاتحاد غرب اوروبا دورتها ١٦ فى باريس يومى ٢ و ٣ يونيو . وقد دار البحث أساسا حول مستقبل اتحاد غرب اوروبا واحتمالات توسيع عضوية الاتحاد ، اى ادخال أعضاء جدد مثل الدانمارك والنرويج وايرلندا . ودرست الجمعية تقريرا قدمه احد الاعضاء البلجيكيين ، هو المسيو لنين ، باقتراح انشاء لجنة من الخبراء تقوم بوضع سياسة خارجية ودفاعية مشتركة لدول الاتحاد . وتمت ايضا مناقشة تقرير عن الموقف فى الشرق الاوسط .

وقد عقد مجلس الاتحاد اجتماعا فى بون يوم ٦ يونيو ، واشتركت فرنسا فى اجتماع

المجلس لاول مرة منذ ١٥ شهرا ، بعد أن كانت تقاطع اجتماعاته .

الجماعة الاوروبية :

(أ) **البرلمان الاوروبى :** عقد البرلمان دورة فى الفترة من ١١ الى ١٥ مايو ، واتخذ قرارا طالب فيه دول الجماعة الاوروبية بأخذ تفسير البرلمان الاوروبى حول توسيع سلطاته المالية فى الاعتبار ، فيما يتعلق بتعديل بعض فقرات من اتفاقية روما فى خصوص سلطات البرلمان المالية . ويسعى البرلمان الى الحصول على سلطات لحكم الموارد المالية الخاصة بالجماعة والتى تخرج عن اختصاص البرلمانات الوطنية للدول الاعضاء ، بحكم صفة هذه الموارد المالية الدولية .

وقد بحث البرلمان ايضا فى خلال هذه الدورة ، سياسة التنمية الاجتماعية وتدريب وتعليم المهندسين وتكوينهم فى دول الجماعة ووضع العمالة والسياسة التجارية المشتركة .

وقد عقد البرلمان الاوروبى دورة طارئة فى لوكسمبرج فى ٨ و ٩ و ١٠ يوليو ، واستمع البرلمان لتقرير من المسيو مالفاتى حول تدعيم سلطات البرلمان الاوروبى ، كما استعرض النواب الاوروبيون بعض الامور المالية والاقتصادية للجماعة ، واهتموا بالوضع المالى للدول الرأسمالية ، بالنسبة للعجز القائم فى ميزان المدفوعات الامريكى .

(ب) **السوق المشتركة :** تم فى ٨ مايو تقديم الخطة الجديدة لاعادة تكوين النظام الزراعى للسوق المشتركة ـ وقد تضمن التقرير الاسس التى يقوم عليها تطبيق النظام الجديد ، واهمها مراعاة اللامركزية .

ـ انهى مجلس وزراء خارجية الدول الست اجتماعاته فى ١٢ مايو بعد ان بحث موضوع المفاوضات مع الدول الاوروبية الراغبة فى الانضمام الى الجماعة الاوروبية. الاوروبية .

وتم فى مجلس وزراء الخارجية فى ٨ يونيو وضع الاسس النهائية لموقف السوق المشتركة فى المفاوضات مع بريطانيا والدانمارك وايرلندا والنرويج. وقد تناولت هذه الاسس فترة الانتقال والوضع بالنسبة لمنظمة الفحم والصلب واليورانيوم والكومنولث ، وبعض المسائل الادارية والمالية الاخرى .

هذا وقد بدأت المفاوضات الرسمية بين السوق المشتركه والدول الاوروبية المذكورة يوم ٣٠ يونيو فى لوكسمبرج . الا أن المفاوضات الفعلية بدأت فى بروكسل يوم ٢١ يوليو .

ـ عقد وزراء النقل للدول الست اجتماعا فى ٤ يونيو اتخذوا فيه قرارا بالموافقة على المساعدات التى تمنح الى الدول فى مجال النقل ابتداء من اول ينباير ١٩٧١ ويقصد بالمساعدات تلك التى تمنحها حكومة احدى الدول الاعضاء لاعانة هيئات النقل الداخلية ، مما قد يعطى هذه الهيئات امتيازات أكبر من الهيئات المماثلة فى دول الجماعة الاخرى ، ولذلك تم وضع شروط خاصة لظروف تقديم هذه المساعدات .

ـ عقد وزراء مالية الدول الست اجتماعاتهم فى شهر يوليو ، واتفقوا فى ٢٠ يوليو على وضع نظام للتعاون المالى فى المدى المتوسط بين دول الجماعة فى حالة وجود صعوبات فى ميزان المدفوعات ، على ان يكون الرقم الاجمالى للمعونة فى حدود ٢ مليار دولار .

ـ عقد وزراء خارجية الدول الست جلسة فى ٢٠ يوليو ، ووافقوا على تقرير الوحدة السياسية الاوروبية الذى وضع بناء على توصية رؤساء الدول فى اجتماع لاهاى الذى تم فى العام الماضى ـ وسيعرض هذا التقرير على رؤساء الدول الست لاعتماده .

(ج) **منظمة الفحم والصلب :** انتهى فى شهر مايو الرخاء الذى شهده سوق الصلب الاوروبى وبدأت الاسعار فى الهبوط التدريجى نحو مستوى معتدل ، بعد فترة من الارتفاع الشديد . ويرى البعض أن هذا الهبوط مؤقت ، وان نهاية العام سوف تشهد ارتفاعا جديدا فى أسعار الحديد والصلب .

وكان لارتفاع أسعار الصلب وبالتالى ارتفاع انتاجه، اثر طيب على انتاج الفحم الذى شهد أيضا زيادة نسبية . ففى شهر أبريل ١٩٧٠ تم استخراج كمية تزيد بنسبة ٣ فى المائة عن الكمية المستخرجة فى نفس الشهر من العام السابق. وكانت هذه الزيادة مركزة أساسا فى مناجم ألمانيا . ورغم ذلك ، فان انتاج الفترة من يناير الى ابريل ١٩٧٠ يقل عن انتاج نفس الفترة من عام ١٩٦٩ بنسبة ٥ر٦ فى المائة .

حلف الاطلنطى :

مجلس الحلف : اجتمع وزراء خارجية دول حلف الاطلنطى فى روما فى ٢٦ و ٢٧ مايو فى دورة الربيع لمجلس الحلف . وقد بحث المجلس العلاقات بين الشرق والغرب والامن الاوروبى والموقف فى البحر المتوسط ، كما عرض على المجلس تقرير لجنة تحديات المجتمع الجديد .

وأصدر المجلس بيانا ختاميا اكد فيه تصميم الدول الاعضاء على تدعيم التحالف فى نفس اللحظة التى يسعون فيها الى تحقيق مزيد من التقارب فى المجتمع الدولى . ودعا البيان الدول المعنية الى عقد مباحثات تمهيدية للتخفيض المتبادل للقوات العسكرية فى أوروبا ، على أن يأخذ الحلفاء العوامل الاتية فى الحسبان :

١ ـ أن يتمشى تخفيض القوى مع الاحتياجات الحيوية لامن الحلفاء ، وأن لا يؤدى الى الاخلال بالتوازن بين الطرفين .

٢ ـ أن يكون التخفيض قائما على أساس مرحلى يحكمه تعادل .

٣ ـ أن يشمل التخفيض القوات الوطنية وقوات الحلف .

٤ ـ أن يكون هناك نظام فعال للرقابة لضمان احترام الاتفاق .

وكان السيد محمود رياض ، وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة ، قد بعث برسائل شخصية الى وزراء خارجية دول الحلف بمناسبة اجتماع المجلس ، أوضح فيها أهمية النداء الذى وجهه الرئيس عبد الناصر فى أول مايو ، ودعا الى تطبيق قرار مجلس الامن وامتناع الولايات المتحدة عن تزويد اسرائيل بالمزيد من السلاح .

لجنة تخطيط الدفاع : عقد وزراء دفاع دول حلف الاطلنطى اجتماعا فى بروكسيل يوم ١١ يونيو لدراسة العلاقات الدفاعية بين الحلفاء ، والاجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة النمو المستمر لقوات حلف وارسو ونمو الوجود البحرى السوفيتى فى البحر المتوسط .

لجنة التخطيط النووى : اجتمعت اللجنة بمدينة البندقية فى ٨ و ٩ يونيو بحضور عدد من

وزراء دفـــــاع دول حلف الاطلنطي - وبحثت اللجنة الاستخدامات الدفاعية للاسلحة النووية .

حلف وارسو :

- عقد وزراء خارجية دول حلف وارسو اجتماعات في بودابست يومى ٢١ و ٢٢ يونيو ، بحثوا خلالها مشروع عقد مؤتمر للامن الاوروبي . وقد نشر بيان ختامى أشار الى آن الوزراء توصلوا الى ان الظروف الحالية ملائمة سياسيا للاعداد لعقد المؤتمر الاوروبي . ونشر وزراء الخارجية مذكرة في ٢٧ يونيو اوضحوا فيها بعض الاتجاهات التى قرروها في اجتماع بودابست بخصوص تخفيض القوات العسكرية الاجنبية في دول أوروبا . وقد وضع الوزراء اقتراحا لجدول أعمال أولى لمؤتمر الامن لاوروبى يضم ٣ نقاط :

١- ضمان الامن في أوروبا ، والتعهد بعدم استخدام القوة في العلاقات بين الدول الاوروبية .

٢ - تنمية العلاقات التجارية والاقتصادية والعلمية والثقافية بين دول أوروبا .

٣ - انشاء جهاز يختص بدراسة شئون الامن والتعاون الاوروبي .

وأعلن البيان قبول الوزراء اشراك كندا والولايات المتحدة كمراقبين في المؤتمر

- عقد المجلس العسكرى لحلف وارسو اجتماعاته في بودابست في ٢٧ و ٢٨ ابريل .

الكوميكون :

عقد رؤساء حكومات دول الكوميكون الدورة ٢٤ في وارسو من ١٢ الى ١٤ مايو ، ووافقوا على انشاء بنك للاستثمارات بين دول الكوميكون .

القارة الامريكية

منظمة الدول الامريكية :

الجمعية العامة : عقدت الجمعية العامة لمنظمة الدول الامريكية اجتماعا طارئا في واشنطن في الفترة من ٢٥ يونيو الى ٨ يوليو لبحث موضوع خطف الدبلوماسيين الاجانب في دول أمريكا اللاتينية . واصدرت الجمعيه قرارا يدين بشدة اعمال العنف التى تجرى ضد ممثلى الدول الاجنبية ، . وتم تكليف اللجنة القانونية بوضع مشروع قانون لمعاقبة هذه الاعمال . وطلب القرار من الدول الامريكية التعاون في التغلب على هذه الظاهرة .

وفي نفس الاجتماع ، وافقت الجمعية العامة على ميزانية المنظمة للفترة ١٩٧٠ - ١٩٧١ وقدرها ٤٧ مليون دولار . كما اتخذت الجمعية عددا من القرارات الخاصة بتطبيق التعديلات التى ادخلت على دستور المنظمة .

وقد أعيد انتخاب السيد جالو بلازا (اكوادور) سكرتيرا عاما للمنظمة لمدة خمس سنوات .

اللجنة الاستشارية : عقد وزراء خارجية دول منظمة الدول الامريكية في شهر يونيو الاجتماع ١٣ للجنة الاستشارية . ووافقوا على خطة لاقامة منطقة منزوعة السلاح على جانبى الحدود بين هندوراس والسلفادور ، لانهاء الصراع المسلح الذى نشب بينهما في العام الماضى .

- عقدت لجنة التنميه والتحالف اجتماعاتها في واشنطن من ٩ الى ١٥ ابريل ، وبحثت وضع الاقتصاد في القارة الامريكية ، واصدرت تقريرها عن اقتصاد ٥ دول من دول أمريكا اللاتينية في عام ١٩٦٩ .

- عقدت اللجنة الخاصة للمشاورات التجاريه مع الولايات المتحدة أول اجتماع لها في واشنطن من ٢٧ ابريل الى ٥ مايو . وهدف هذه اللجنة هو بحث امكانيات ازالة العوائق أمام صادرات دول امريكا اللاتينية للولايات المتحدة . وقد تكونت هذه اللجنة في اجتماع المجلس الاقتصادى والاجتماعى الامريكى في دورته الثامنة .

بنك التنمية الامريكى :

عقد مجلس محافظى بنك التنمية الامريكى دورته الحادية عشرة في بونتاديل ايست يوم ٢٤ ابريل ، وقرر المجلس زيادة موارد البنك بمبلغ ٥ر٣ مليار دولار .

مجموعة الانديز :

عقدت لجنة الاتفاقية الاقليمية للانديز الاجتماع الثالث في دورة هذا العام بمدينة ليما ، وذلك في الفترة من ١٥ الى ٢١ يوليو . وقد بحثت اللجنة ظروف تخفيض الرسوم الجمركية في سبيل الوصول الى توحيد التعريفة الجمركية لدول المجموعة بالنسبة للواردات القادمة من دول اجنبية . كما بحثت اللجنة موقف الاتفاقيات الخاصة بقطاع الصناعة ، وموضوع توحيد وتقريب المعايير الفنية بين دول المجموعة .

منظمات أخرى

هيئة الصليب الاحمر :

- تدخلت اللجنة الدولية للصليب الاحمر لدى الحكومة الكمبودية على أثر تدهور الموقف هناك ، وطالبت بحماية جميع المدنيين غير المقاتلين ، كما طلبت اللجنة السماح لمندوبها بزيارة معسكرات الاعتقال . وفي ١٧ ابريل وجه الصليب الاحمر الكمبودى طلبا للحصول على معونة من هيئة الصليب في شكل ادوات طبية وجراحية وأدوية وسيارات اسعاف . وقد توجهت مجموعة من اطباء الصليب الاحمر الى كمبوديا في ١٠ مايو لتقدير مدى حاجة البلاد الى المعونة الطبية والغذائية .

ويقوم الصليب الاحمر الدولي بالاشراف على عمليات خاصة باللاجئين في لاوس ، على اثر القتال الدائر هناك . وقد حصل لهذا الغرض على معونة من بعض الدول الاوربية في شكل ادوات طبية ومواد غذائية .

- توجه الى البرازيل في ١٠ مايو وفد من هيئة الصليب الاحمر الدولية ليزور منطقة نهر الامازون للتعرف على احتياجات السكان الهنود للرعاية الطبية .

- عقد المؤتمر الاقليمى الاوربى للصليب الاحمر اجتماعاته في مدينة كان بفرنسا في الفترة من ٢٠ الى ٢٥ ابريل .

- أعلنت اللجنة الدولية للصليب الاحمر في ٢٠ يوليو أسفها للبيان الذى اذاعه مندوبها في تل ابيب في الاذاعة الاسرائيلية ، اذ المفروض آن يحافظ مندوبو الصليب الاحمر على أكبر قدر من السرية في عملهم .



معاهدة الصداقة السوفيتية التشيكوسلوفاكية (٦ مايو ١٩٧٠)

ان الجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية .

ــ اذ هما يؤكدان وفاءهما للاهداف والمبادىء التى تضمنتها معاهدة الصداقة والتعاون والمعاونة المتبادلة السوفيتية التشيكوسلوفاكية المبرمة فى ١٢ ديسمبر ١٩٤٣ والتى تم تجديدها فى ٢٧ نوفمبر ١٩٦٣ والتى قامت بدور تاريخى فى تنمية روابط الصداقة بين شعوب البلدين ، كما ارست قواعد متينة لدعم اواصر الصداقة الاخوية والتعاون بينهما فى كافة الميادين .

ــ واذ هما تؤمنان ايمانا عميقا بان الصداقة الدائمة التى تربط بين تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفيتى ، وهى صداقة قد دفعها كفاح الدولتين المشترك ضد الفاشية ، كما دعمتها الاعوام التى شهدت تشييد بناء الاشتراكية والشيوعية ، وكذا المعاونة المتبادلة بين الدولتين على أسس الاخاء والتعاون القائم بينهما فى كافة الميادين طبقا لمبادىء النظرية الماركسية اللينينية والمبادىء الدولية الاشتراكية الثابتة ، مما يتمشى جميعه مع المصالح الحيوية لكل من البلدين ولجموع الجماعية الاشتراكية .

ــ واذ هما يؤكدان بأن المساندة وكذا دعم وحماية المكتسبات الاشتراكية التى تم الحصول عليها بفضل المجهودات البطولية والعمل والتضحيات التى بذلها كل من شعبى البلدين ، ليعدان كل اولئك بمثابة الواجب الدولى المشترك لجميع الدول الاشتراكية .

ــ ونظرا لما عزما عليه من المداومة والمتابعة لدعم الوحدة والتناسق بين جميع الدول التى تنتمى الى الجماعة الاشتراكية على اساس تطابق انظمتهم الاجتماعية واهدافهم البعيدة .

ــ واذ هما يعبران عن عزمهما القوى على احترام كافة الالتزامات التى تضمنتها معاهدة وارسو المبرمة فى ١٤ مايو ١٩٥٥ من حيث الصداقة والتعاون والمعاونة المتبادلة .

ــ واذ هما يسجلان ما حققه التعاون الاقتصادى بين الدولتين من مزايا لصالح التنمية ، ولصالح التقسيم الاشتراكى للعمل ، والتكامل الاقتصادى الاشتراكى ، وذلك داخل اطار مجلس التعاون

الاقتصادى [الكوميكون] لكل من الدولتين .

— واذ هما يعبران عن عزمهما الثابت على العمل على دعم السلام والامن فى اوروبا وفى العالم باجمعه ، وعلى مواجهة كل من الامبريالية والحركة الانتقامية والنزعة العسكرية بطريقة فعالة .

— وطبقا للاهداف والمبادىء التى تضمنها ميثاق منظمة الامم المتحدة .

— واذ هما ينظران بعين الاعتبار النتائج التى حققها كل من البلدين من حيث بناء الاشتراكية والشيوعية ، وكذا ما تضمنه الوضع الحالى من امكانيات متوفرة لتنمية التعاون فى جميع الميادين فى المستقبل، وكذا ما طرأ من تغيرات على الاوضاع فى اوروبا وفى العالم اثر ابرام معاهدة ١٢ ديسمبر ١٩٤٣ .

قد تم الاتفاق بينهما على مايلى :

المادة الاولى : — ان الطرفين المتعاقدين سيواصلان العمل ، وذلك طبقا لمبادىء الاشتراكية الدولية على دعم روابط الصداقة التى لا يمكن القضاء عليها القائمة بين امتى الجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، وعلى تنمية التعاون بين الدولتين فى كافة الميادين ، وعلى تبادل العون والمساندة الاخوية على اساس الاحترام المتبادل للسيادة والمساواة فى الحقوق وعدم التدخل فى الشئون الداخلية لكل منهما .

المادة الثانية : — ان الطرفين المتعاقدين اذ يستندان على مبادىء المعونة الاخوية المتبادلة ، وكذا على مبادىء تقسيم العمل الاشتراكى سيواصلان جهودهما فى سبيل التنمية والتوسع فى التعاون بينهما من حيث التعاون الثنائى، وكذا التعاون الجماعى الاقتصادى والعلمى والفنى ذى المزايا المتبادلة ، وذلك بهدف تحقيق الازدهار لاقتصادهما القومى والارتقاء الى اعلى مستوى علمى وفنى ممكن ، وكذا تحقيق اكبر قدر ممكن من الفعالية فى الانتاج وتحقيق المزيد من الرخاء المادى لصالح العاملين فى كل من البلدين .

المادة الثالثة : — ان الطرفين المتعاقدين سيواصلان الجهود فى سبيل التنمية والتوسع فى التعاون بين البلدين وذلك فى كافة ميادين العلوم والثقافة والتعليم والادب والفن والصحافة والاذاعة والسينما والتليفزيون والصحة والسياحة والتربية البدنية وغيرها .

المادة الرابعة : — ان الطرفين المتعاقدين سيعملان على تحقيق مزيد من التضافر فى جهودهما فى المستقبل فى التعاون بينهما وفى اقامة العلاقات المباشرة بين اجهزة الحكم فى كل من الدولتين، وكذلك بين التنظيمات العمالية حتى يتحقق لهما التعارف العميق المتبادل والتقارب بين امتى الدولتين .

المادة الخامسة : — ان الطرفين المتعاقدين اذ يعبران عن ارادتهما القوية الصامدة فى مواصلة تشييد الصرح الاشتراكى والشيوعى سيتخذان الاجراءات اللازمة لحماية كافة المكتسبات الاشتراكية التى حصل عليها الشعب وكذا لحماية امن واستقلال البلدين، كما سيعملان على ازدهار العلاقات بين دول الجماعة فى كافة الميادين ، وذلك عن روح تتطلع الى دعم الوحدة والصداقة الاخوية بين هذه الدول .

المادة السادسة : — ان الطرفين المتعاقدين اذ يسجلان ما كان من اتفاقية ميونيخ التى ابرمت فى ٢٩ سبتمبر ١٩٣٨، والتى تم الحصول عليها تحت تهديد بحرب عدوانية وبعد الالتجاء الى القوة ضد تشيكوسلوفاكيا وبأنها جزء من مؤامرة اجرامية دبرتها المانيا النازية ضد السلام وبأنها تشكل انتهاكا صارخا للقواعد الاساسية التى تضمنها القانون الدولى، وبالتالى يقرران بانها لاغية وغير معترف بها منذ البداية ، وكذا الحال من حيث كافة النتائج التى تترتب عليها

المادة السابعة : — ان الطرفين المتعاقدين اذ يطبقان بترقب سياسة التعايش السلمى بين دول ذات انظمة اجتماعية متباينة ، سيكرسان كافة جهودهما فى سبيل حماية السلام العالمى والامن لجميع الامم من شر القوى العدوانية التى تحركها الامبريالية والرجعية ، تخفيفا لحدة التأزم الدولى ولوضع حد للسباق فى سبيل التسلح ولصالح نزع السلاح التام وتصفية الاستعمار بصفة نهائية وعلى كافة اشكاله ومظاهره . كما سيساندان الدول التى تحررت من قيود الامبريالية والتى انطلقت فى طريق دعم استقلالها وسيادتها الوطنية .

المادة الثامنة : — ان الطرفين المتعاقدين يبذلان جهدهما فى سبيل تحسين الاوضاع فى اوروبا ، وضمان السلام لها ، ودعم وتنمية التعاون بين الدول الاوروبية وتعميم العلاقات الطيبة المتبادلة بينها ، وانشاء نظام فعال للامن الاوروبى قائم على الجهود الجماعية لكافة الدول الاوروبية .

المادة التاسعة : — ان الطرفين المتعاقدين يعلنان ان احد الشروط الاساسية لضمان الامن الاوروبى لهو عدم المساس بالحدود الفاصلة بين الدول فى اوروبا والتى خططت عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية . وانهما مع سائر الدول الاعضاء فى الحلف الذى ابرم فى وارسو فى ١٤ مايو ١٩٥٥ والقائم على الصداقة والتعاون والمعاونة المتبادلة ، وطبقا لما جاء فى الحلف المذكور ، يعلنان عن عزمهما القوى على ضمان قداسة حدود الدول الاعضاء فى هذا الحلف ، وعلى اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لمنع حدوث اى اعتداء تشرع فيه اية قوى عسكرية

ذات ميول انتقامية ولصد المعتدى .

المادة العاشرة : — فى حالة قيام عدوان مسلح ضد اى الطرفين المتعاقدين ومن قبل اى دولة او اى مجموعة من الدول ، فان على الطرف الثانى الموقع على هذه الاتفاقية ان يعتبر هذا العدوان موجها ضده ايضا . وعلى هذا الاساس لن يتوانى لحظة فى مد الطرف الاخر بكافة المساعدات اللازمة بما فى ذلك العون العسكرى وبكافة المساندة اللازمة ، وذلك بكل ما يملكه من وسائل . وهو فى ذلك يمارس الحق فى الدفاع عن النفس الفردى او الجماعى . وفقا لاحكام المادة ٥١ من ميثاق هيئة الامم المتحدة ، وان الاطراف المعنية ستبلغ مجلس الامن دون ابطاء بالتدابير التى ستتخذها على اساس احكام هذه المادة وستتصرف طبقا لاحكام ميثاق منظمة الامم المتحدة .

المادة الحادية عشرة : — أن الطرفين المتعاقدين سيتبادلان المعلومات والمشورة فيما يتصل بجميع المشاكل الدولية الهامة التى تمس مصالح كل منهما ، كما سيبذلان نشاطهما طبقا لموقف مشترك يراعى مصالح الدولتين معا .

المادة الثانية عشرة : — ان الطرفين المتعاقدين يعلنان ان الالتزامات التى تقع عليهما والناتجة عن الاتفاقيات الدولية المبرمة والجارية بينهما لا تتعارض مع ما جاء فى احكام هذه المعاهدة .

المادة الثالثة عشرة : — ان هذه الاتفاقية يجب ان يتم التصديق عليها ، وستصبح نافذة منذ اليوم الذى سيتم فيه تبادل وثائق التصديق والذى ستجرى فى موسكو ، وذلك فى اقصر مهلة ممكنة .

المادة الرابعة عشرة : — ان مدة العمل بهذه الاتفاقية عشرون عاما ، وقد تجدد لمدة خمسة اعوام متكررة ومتوالية اذا لم يتقدم احد الاطراف المتعاقدة باعلان انهائها ، على ان يكون ذلك قبل ١٢ شهرا من تاريخ انتهاء مدة العمل بها .

حرر فى براج فى ٦ مايو ١٩٧٠ باللغتين التشيكية والروسية وللوثيقتين نفس القيمة القانونية .

معاهدة الصداقة السوفيتية الرومانية (٧ يوليو ١٩٧٠)

ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والجمهورية الاشتراكية الرومانية :

اذ تؤمنان ايمانا عميقا بأن الصداقة الدائمة القائمة بينهما والمعاونة الاخوية المتبادلة والتعاون الوثيق القائم فى جميع الميادين بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ورومانيا ، القائمة على الاسس الراسخة للدولية الاشتراكية لتلائم المصالح الحيوية لشعبى هاتين الدولتين ، وكذا مجموع الاسرة الاشتراكية .

واذ تطمحان الى تنمية ودعم علاقات الصداقة بين الشعبين الرومانى والسوفيتى بصفة مستمرة . وهى علاقات ذات جذور عميقة فى الماضى التاريخى عززها الكفاح المشترك الذى قام ضد الهتلرية وارتقى بها الى مستوى اعلى خلال مرحلة التشييد الاشتراكى والشيوعى ، وكذلك تنمية التعاون الاخوى بين الشعوب والدول الصديقة فى جميع الميادين

واذ تدركان أن أسس التضامن الدولى للدول الاشتراكية هو نظام اجتماعى مشترك بينها ، واهداف اساسية وتطلعات موحدة ومصالح مشتركة فى الكفاح ضد الامبريالية والرجعية .

واذ تعتزمان العمل الدائم فى سبيل دعم وحدة وتماسك الدول الاشتراكية والاحترام التام لكافة الالتزامات الناتجة عن اتفاقية الصداقة والتعاون والمساعدة المشتركة التى أبرمت فى وارسو فى ١٤ مايو ١٩٥٥ للرد على التهديد الناجم عن منظمة الحلف الاطلنطى .

واذ تعبران عن رغبتهما الاكيدة فى الاسهام فى دعم السلام والامن فى اوربا والعالم باجمعه ، وفى التعاون مع الدول الاوربية وغيرها دون اعتبار لنظامها الاجتماعى ، وفى مواجهة الامبريالية والانتقامية والعسكرية .

واذ تحركهما الاهداف والمبادىء التى تضمنها ميثاق منظمة الامم المتحدة .

واذ تقدران أن معاهدة الصداقة والتعاون والمعاونة المشتركة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ورومانيا التى أبرمت فى ٤ فبراير ١٩٤٨ والتى تضمنت أهدافا ومبادىء هامة كانت بمثابة القاعدة المتينة التى سمحت بتنمية علاقات الصداقة الاخوية والتعاون فى جميع الميادين بين البلدين .

واذ تضعان فى الاعتبار التجربة التى مرت بهما والنتائج التى حصلت عليها الدولتان فى تشييد الاشتراكية والشيوعية فى مرحلتها الحاضرة ، وكذا الامكانيات المتوفرة لتنمية التعاون السياسى والاقتصادى والثقافى بين شعوب

الجمهوريتين السوفيتية والرومانية وكذا التغيرات التى طرأت على أوربا وكافة أنحاء العالم .

قد قررتا ابرام هذه المعاهدة واتفقتا على مايلى :

المادة الاولى : ان الطرفين المتعاقدين ، طبقا لمبادىء الدولية الاشتراكية ، سيواصلان تنمية التعاون بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ورومانيا فى الميادين السياسية والاقتصادية والعلمية والفنية والثقافية على أساس من معونة اخوية ومزايا متبادلة واحترام السيادة والاستقلال الوطنى والمساواة فى الحقوق وعدم التدخل المتبادل فى الشئون الداخلية . ان الطرفين المتعاقدين سيعملان على دعم التبادل فى التجارب فى شتى ميادين البناء للاشتراكية والشيوعية .

المادة الثانية : ان الطرفين المتعاقدين ، اذ يستندان على الاسس التى قامت عليها العلاقات بين الدول الاشتراكية وعلى أسس المعاونة المتبادلة والتقسيم الاشتراكى الدولى للعمل سيواصلان العمل على تنمية ودعم التعاون الاقتصادى والعلمى والتكنولوجى الذى يؤدى الى فوائد متبادلة ، وعلى التوسع فى التعاون فى المجالات العلمية والتكنولوجية وكذا مجال الانتاج ، وسيسهمان أيضا فى تنمية العلاقات الاقتصادية ، وكذا التعاون داخل مجلس التعاون الاقتصادى [الكوميكون] .

المادة الثالثة : ان الطرفين المتعاقدين سيواصلان العمل على التنمية والتوسع فى إسهام البلدين فى مختلف مجالات العلم والتعليم والادب والفنون والصحافة والاذاعة والتليفزيون والصحة العامة والسياحة والتربية البدنية وغيرها من مختلف أوجه النشاط

المادة الرابعة : ان الطرفين المتعاقدين اذ يؤمنان بأن الوحدة وتماسك الدول الاشتراكية يشكلان النبع الاساسى لمتانة قوة النظام الاشتراكى العالمى وخير ضمان لانتصاره ، وهما يعدان القوة الفاصلة فى تنمية المجتمع المعاصر — سيواصلان تأييدهما الصامد لتنمية الصداقة والتعاون بين الدول الاشتراكية ودعم وحدتها لصالح السلام والاشتراكية

المادة الخامسة : ان الطرفين المتعاقدين اذ يطبقان بحكمة سياسة التعايش السلمى مع دول ذات أنظمة اجتماعية مختلفة سيتخذان الاجراءات اللازمة للدفاع عن السلام الدولى وامن الشعوب ضد اى هجوم من طرف القوى العدوانية التابعة للامبريالية والرجعية ، لايجاد تسوية بالوسائل السلمية للخلافات القائمة بين الدول ، وللوصول الى نزع السلاح بصفة عامة وتامة ، وتصفية الاستعمار على جميع أشكاله ومظاهره بصفة نهائية ومساندة الدول التى تحررت من القيود الاستعمارية والتى شرعت فى تحقيق دعم استقلالها وسيادتها الدولية .

المادة السادسة : ان الطرفين المتعاقدين سيجتهدان فى العمل على تحسين الاوضاع فى أوربا وضمان السلام وتنمية علاقات تعاون وحسن جوار مع الدول الاوربية على أساس مبادىء السيادة والاستقلال الوطنى والمساواة فى الحقوق والمزايا المتبادلة ، وعدم تدخل كل دولة منهما فى الشئون الداخلية للدولة الاخرى ، واقامة نظام فعال للامن الاوربى .

ان الطرفين سيتخذان الاجراءات التى تستهدف اقامة علاقات حسن جوار ، وتنمية التفاهم المتبادل بينهما ، وكذا تنمية التعاون داخل شبه جزيرة البلقان ومنطقة البحر الاسود .

المادة السابعة : ان الطرفين المتعاقدين يعلنان ان احد الشروط الاساسية التمهيدية لاقامة الامن الاوربى هو عدم المساس بحدود دول أوروبا كما تكونت عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية .

وان الطرفين المتعاقدين ليعبران عن قرارهما الحازم بالعمل مع كافة الدول الاخرى الاعضاء فى حلف وارسو المبرم بتاريخ ١٤ مايو ١٩٥٥ وضمان الصداقة والتعاون والمعاونة المتبادلة ، وكذا اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لمنع اى اعتداء ناتج عن أى قوى ، سواء كانت ناتجة عن الامبريالية او العسكرية او الانتقامية وصد المعتدى طبقا لما جاء فى هذا الحلف ، وعملا باحترام حدود الدول الاعضاء فى هذا الحلف .

المادة الثامنة : فى حالة حدوث أى اعتداء مسلح من قبل أى دولة أو مجموعة من الدول على أحد الطرفين المتعاقدين ، يقوم الطرف الاخر المتعاقد دون ابطاء ، وتطبيقا لحق الدفاع عن النفس الفردى أو الجماعى ، وطبقا لما جاء فى المادة رقم ٥١ من ميثاق هيئة الامم المتحدة ، ببذل كافة الوسائل التى يملكها وكافة المساعدة بما فيها المساعدة العسكرية اللازمة لصد الاعتداء المسلح .

ويبادر الطرفان الموقعان على هذه المعاهدة بابلاغ مجلس الامن التابع لهيئة الامم المتحدة دون ابطاء عن الاجراءات التى اتخذت طبقا لما جاء فى هذه المادة ، ويعملان طبقا للارتباطات التى يتضمنها ميثاق هيئة الامم المتحدة .

المادة التاسعة : ان الطرفين المتعاقدين سيتشاوران بشأن جميع المشاكل الدولية الهامة التى تهم مصالح الدولتين كى يتخذا موقفا موحدا .

المادة العاشرة : ان الطرفين المتعاقدين يعلنان ان التزاماتهما الناتجة عن اتفاقيات دولية الجارى العمل بها لاتتعارض مع اشتراطات هذه المعاهدة .

المادة الحادية عشرة : ان هذه المعاهدة سيتم التصديق عليها ابتداء من اليوم الذى سيتم فيه تبادل ادوات التصديق بين الطرفين الذى سيجرى فى موسكو فى أقرب فرصة ممكنة .

أبرمت هذه المعاهدة لمدة عشرين عاما ، ويمتد اجلها بطريقة تلقائية ، وفى كل مرة لمدة ٥ أعوام ، اذا لم يبادر احد الطرفين المتعاقدين الى اعلان انتهائها ، وذلك خلال مدة لاتقل من ١٢ شهرا قبل تاريخ انقضائها .

بوخارست ٧ يوليو ١٩٧٠ .

معاهدة الصداقة السوفيتية الفنلندية (٢٢ يوليو ١٩٧٠)

اتفاقية الصداقة والمساعدة المتبادلة المبرمة بين الاتحاد السوفيتي والجمهورية الفنلندية فى مدينة موسكو بتاريخ ٦ أبريل عام ١٩٤٨ وقد جددت فى ١٩٥٥ لمدة ٢٠ سنة ، واعيد تجديدها فى ٢٢ يوليو ١٩٧٠ لمدة ٢٠ سنة أخرى ، بمعنى أن تسرى حتى يوليو ١٩٩٠ .

المجلس السوفيتي الاعلى للاتحاد السوفيتي ورئيس الجمهورية الفنلندية ، فى سبيل تنمية علاقات الصداقة بين الاتحاد السوفيتي وفنلندا .

اقتناعا بان تثبيت علاقات حسن الجوار والتعاون بين الاتحاد السوفيتي والجمهورية الفنلندية هو استجابة للمصالح الحيوية لهذين البلدين .

ومراعاة لرغبة فنلندا فى البقاء بعيدا عن الخلافات الناتجة من تعارض مصالح الدول العظمى وتعبيرا عن رغبتهما الاكيدة فى التعاون من اجل مصالح السلام والامن الدوليين طبقا لاغراض منظمة الامم المتحدة ومبادئها .

قررا لهذا الغرض ابرام هذه الاتفاقية وانابا عنهما المفوضين عن المجلس الاعلى للسوفيت الاعلى للاتحاد السوفيتي المسيو ف . مولوتوف رئيس الوزراء المساعد ووزير الخارجية فى الاتحاد السوفيتي ، وعن رئيس الجمهورية الفنلندية المسيو بكالا رئيس وزراء الجمهورية الفنلندية ، وقد تبادلا توكيلاتهما ، ووجدت صحيحة ، واتفقا على ما يأتي :

المادة ١ — فى حالة استهداف فنلندا أو الاتحاد السوفيتي لاعتداء يأتي من جانب المانيا أو من أية دولة حليفة لها عبر الاقليم الفنلندي ، فان فنلندا الوفية لواجباتها كدولة مستقلة تتعهد بمحاربة المعتدى . وفى سبيل ذلك تقدم فنلندا جميع القوات التى فى طاقتها للدفاع عن سلامة اقليمها برا وبحرا ، ينفذ هذا الدفاع داخل الحدود الفنلندية وفقا للالتزامات المترتبة على هذه الاتفاقية ، وبمساعدة الاتحاد السوفيتي أو بالتعاون معه عند الاقتضاء .

وفى الحالات السابق ذكرها يقدم الاتحاد السوفيتي العون اللازم الى فنلندا بالشروط التى يحددها الطرفان المتعاقدان الساميان .

المادة ٢ — يتفق الطرفان المتعاقدان الساميان على تقرير ما اذا كان هناك تهديد باعتداء مماثل للاعتداء المبين فى المادة الاولى من هذه الاتفاقية أم لا .

المادة ٣ — يؤكد الطرفان المتعاقدان الساميان عزمهما على الاخلاص فى تأييد كل عمل يرمى الى المحافظة على السلام والامن الدوليين طبقا لاغراض ومبادىء منظمة الامم المتحدة .

المادة ٤ — يعترف الطرفان المتعاقدان الساميان بان الاتفاقية تؤكد التعهدات المنصوص عليها فى المادة ٣ من معاهدة الصلح الموقع عليها بمدينة باريس فى ١٠ فبراير عام ١٩٤٧ والتى تنص على أن الطرفين يمتنعان عن القيام بأى عمل عدوانى من احدهما ضد الاخر ، ويتعهدان بعدم ابرام أى تحالف أو الاشتراك فى أى تكتل موجه ضد أحدهما .

المادة ٥ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بالعمل فى جو من التعاون والصداقة من اجل تنمية العلاقات الاقتصادية والثقافية وتدعيمها بين فنلندا والاتحاد السوفيتي بطريقة مستديمة .

المادة ٦ — يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بمراعاة مبدا احترام سيادة كل منهما واستقلاله وعدم التدخل فى المسائل الداخلية الخاصة بالطرف الاخر .

المادة ٧ — تنفذ هذه الاتفاقية بروح منظمة الامم المتحدة ووفقا لمبادئها .

المادة ٨ — تسرى هذه الاتفاقية لمدة عشر سنوات من تاريخ التصديق عليها ، وسيتم ذلك فى مدينة هلسنكى فى أقرب وقت ممكن .

تتجدد هذه الاتفاقية من تلقاء نفسها لمدة خمس سنوات ، اذا لم تلغ قبل نهاية مدتها العادية باخطار يبلغ قبل ذلك بسنة على الاقل ، وبعد ذلك تتجدد هذه الاتفاقية من تلقاء نفسها لمدة خمس سنوات اخرى لحين الغائها كتابة قبل سنة على الاقل من نهايتها العادية .

واقرارا بذلك وقع المفوضان هذه الاتفاقية بامضائهما وبالحروف الاولى من اسميهما .

حررت بمدينة موسكو فى ١٦ ابريل عام ١٩٤٨ من نسختين باللغتين الروسية والفنلندية والنسختان اصليتان .